المسائل المنثورة

لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

تحقيق وتعليق
الدكتور شريف عبد الكريم النجار



دار عمار

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/٩/١٩٥٠)

٤١٥

الفارسي، أبي علي الحسن بن أحمد

المسائل المنثورة / أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي؛ تحقيق د. شريف النجار .ـ عمان : دار عمار، ٢٠٠٣.

(٤١٦) ص.

ر.إ : ٢٠٠٣/٩/١٩٥٠

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر
٢٠٠٣/٩/٢٠٠٥



دار عمار للنشر والتوزيع

عمّان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري
تلفاكس ٤٦٥٢٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٩١ عمّان ١١١٩٢ الأردن

المسائل المنثورة

لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

كتابٌ فيه منْ كلامِ الشيخ أبي عَليّ

الحسنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ الغَفّارِ الفارسي

رَحِمهُ اللهُ في مَسائلَ من النحوِ مَنثورةٍ

غَريبةٍ عَجيبةٍ عَلِقها لنفسه الفقيرُ

إلى رحمةِ ربِّه أحمدُ بنُ تَميم بنُ

هشام بنُ أحمدَ اللبلي

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

حسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله على محمد وآله.

مسألة (١)

قـالَ أَبـو عَلـيّ رَحِمَـهُ اللهُ: المَصَادِرُ تَقَعُ للمُبالَغَةِ[١] ، فَإذا قلت: (ضَرَبْتُ ضَرْباً) فَكَأَنكَ أَرَدْتَ المُبالَغَةَ، فَلِذلِكَ ذَكَرتُه.

مسألة (٢)

كُـلُّ مـا كانَ من المَصادِرِ على "فَعِل" أو "فَعَلَ يَفْعُلُ" فالمَصْدَرُ والمَكانُ منه "مَفْعَل"، وإنّما كـانَ ذلك لأنّه[٢] لَيسَ في المَصْدَرِ "مفعُل" مَضْمُومَةُ العينِ[٣] فَلَمّا لم يَكُنْ ذلك في الكَلامِ لم يُفَرِّقوا بَينَ مصدَرِهِ ومَوْضِعِهِ، وَحَمَلُوهُ عَلى شَيءٍ واحِدٍ.

قَـالَ: لَـيسَ في الكَـلامِ إلا "مفعُلَـةٌ" نحـو: (مشـرُبَةٌ) بالهـاءِ[٤]، فلمّا لم يَكُنْ ذلِكَ في الكَلامِ جَعَلوا مَصْدَرَهُ ومَكَانَ الفعلِ منه مفعَلا.

وَ يَقولون :(مَقْدَمَ الحُجّاجِ)، ففي ذلكَ وَجْهان :

---

(١) رأى الفارسي أن يبدأ بهـذا تمهيداً لحديثه عن المصدر، والمبالَغَةُ من مَعاني المصدَرِ، وتجد معنى قوله هذا في كثير من كتب النحو، انظر الكتاب ١/ ٣٨٢ و شرح الكافية ١/ ٣٨٢ والأمالي الشجرية ١/ ٦٩ .

(٢) في الأصل: (لأن).

(٣) يقول سيبويه: "وأما ما كان يفعُل منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعَل منه مفتوحاً ولم يبنوه على مثال يفعُل لأنـه لـيس في الكـلام مفعُل" سيبويه ٤/ ٩٠ ، و انظر الأصول ٣/ ١٤١، ١٤٢، والحجة ٢/ ٣٠٨ ، ونزهة الطـرف ٢٠ ، والمفتاح في الصرف ٥٩، ٦٠، وابن يعيش ٦/ ١٠٧ ، "وذكر الكسائي والمبرد مكرُماً و معوناً ومألُكـاً عـلى مفعُـل" المزهـر ٢/ ٥١ "وقـال الفراء : فإذا كان يفعَل مفتوح العين آثرت العرب فيه مفعَل وربمـا كسـروا العين إذا أرادوا به الاسم وليس بالكثير ، فإذا كان يفعُل مضموم العين مثل دخل : يدخُل ، وخرج: يخرُج ، آثرت العرب في الاسم والمصدر فتح العين" اصلاح المنطق ١٢١ .

(٤) قـال أبـو حـيان في تذكرة النحاة : "وكان يلزم أن يقال في يفعُل مفعُل فيقال في المكان من يقتُل ويقعُد: مقتُل ومقعُـد ، وإنمـا عدلـوا عـن هـذا لأنه ليس في الكلام مفعُل إلا بالهاء نحو مَكرُمة و مَيْسُرة ومقبُرة ومشرُبة، فعدلـوا إلى مفعِل أو مَفْعَل ، و اختاروا مفعَلا لأن الفتح أخف" تذكرة النحاة ٥٥١ و انظر الكتاب ٤/ ٩١ وابن بعيش ٦/ ١٠٧ وقوله في التكملة ٥٢٦ .

إنْ أرَدْتَ أنْ تجعلَ الزَّمانَ عِبارةً عن المكانِ ؛ لأن الزّمانَ مفعولٌ فيه والمكانَ مفعولٌ فيه ، فلا يُنكَرُ أنْ يَقومَ أحدُهما مَقامَ صاحبِهِ[1].

و إن شِئت جعلته في موضعِ المَصْدرِ ، وتُضيفُه إليه كَما تَقولُ : (جئتكَ الظُّهْرَ)، تُريدُ وقتَ الظُّهرِ ، وَأَقمت[2] الظهرَ مقامَ الوقتِ ، فليسَ بمستَنكَرٍ أنْ تُقيمَ ها هنا هذا أيضاً مَقامَه[3].

وَمِنَ المصادِرِ قولُكَ للرَّجُلِ تراه قَدِمَ من سَفَرٍ : (مقدمَ خيرٍ) ومثلُه: (مَبرورًا مأجوراً)[4]. قال سيبويه[5]: إذا نصبت شيئاً من هذه المَصادِرِ فالمضمَرُ هو غيرُ المظهَرِ ، وإذا رَفَعْتَ فالمضمر هو المظهر[6]، فلذلك جاز .

مسألة (٣)

قالَ أَبو عَليّ : (هنِيئاً) جُعِلَ في مَوْضِعِ المَصْدَرِ وَهوَ حالٌ؛ لأنَّكَ تَقُولُ:(أَخَذْتُ

---

(١) قال ابن يعيش :" و كذلك لو بنيت من الفعل اسما الزمان والمكان كان كل واحدٍ منهما على مثال المفعول لأن الزمان والمكان مفعولٌ فيها والفعل يعمل فيها كلها عملاً واحداً فلما اشتركت في وصول الفعل إليها ونصبها اشتركت في اللفظ فقالوا في المكان والزمان : ممسى و مصبح ، وكذلك إذا أرادوا المصدر " ابن يعيش ٦/ ٥٣ .

(٢) في الأصل (فأقمت) .

(٣) هذا رأيه في التعليقة ٤ / ٢٤٥ وهي من المصادر المقامة مقام الظروف، يقول صاحب الأصول : " واعلم أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنةٍ مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً وهذه الأسماء تجيء على ضربين أحدهما : أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضافٍ محذوف اسم الزمان اتساعاً نحو جئتك مقدم الحاج وخفوق النجم " الأصول ١/ ١٩٣ ، وانظر الكتاب١/ ٢٢٢ ،وابن يعيش ٦/ ٥٣.

(٤) ومن هذا الباب خيرَ مقدم أي: قدمت وإن شئت خيرُ مقدم " الأصول ٢/ ٢٤٨-٢٤٩ .وانظر الكتاب ١/ ٢٧٠-٢٧١ وابن يعيش ٦/ ١١٣ .

(٥) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، فارسي الأصل ، كان أعلم المتقدمين والمتأخرين في النحو ، أخذ النحو عن الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب، وأخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش توفي سنة ثمانين ومائة ، انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٣ ، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ٦٦.

(٦) نص سيبويه في الكتاب ١/ ٢٧١: " فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت و إذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت وهو الفعل والذي أظهرت الاسم" وانظر العبارة نفسها في الأصول ٢/ ٢٤٩.

هـذا هَنيـئاً)، فهـذا حـالٌ[1]، فلما ظَهَر في الدُّعاءِ كَما يَظْهَرُ في المَصْدَرِ أَشْبَهَ هذا الوجه، فَشُبِّه به لِهذه العِلَّةِ ، وَإِنْ كان مخالفًا في الأصلِ .

مسألة (٤)

إِنَّمـا نُصِـبَ(وَحْـدَه)في كُـلِّ وَجْـهٍ لأَنَّه جُعِلَ في مَوْضِعِ المَصْدَرِ،كأَنَّه أَراد:أَفْرَدته إفْـراداً[2]، ولم يَقْصِـد إِلى الإفـرادِ ،فلذلـك نُصِبَ إِذْ لَمْ يُسْتَعمل إلا كذلك، وَقَصَدْتَ به إِلَيْه.

فـإِذا أَضَـفْتَه وَقُلـتَ: (نَسِـيجُ وَحْدِه) وَ (جُحَيْشُ وَحْدِه) وَ(عُيَيْرُ وَحْدِه) جَرَرْتَ؛ لأَنَّ هـذا لَـيْسَ بموضـعِ المَصْـدَرِ،إِنَّما أَرَدْتَ: عُيَـيْرُ نفسِـه وجحـيشُ نَفْسِه، وَلَـمْ تُرِدْ به: جُحَيْشُ وَعُيَيْر، فلذلك أضَفته[3].

وَلَـمْ يُـثَنَّ ويُجْمَع لأَنَّه في موضع المَصْدَرِ، والمَصْدَرُ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، فلذلك لم يُثَـنَّ ولم يُجمَعْ[4].

وَإِنَّمـا لم يُـثَنَّ المَصْـدَرُ وَلَـمْ يُجْمَـع لأَنَّـه اسْمٌ يُؤَدّي غَرَضًا من الجِنْسِ ، فَإِذا كانَ عـبارةً عـن الجِـنْسِ لَمْ يَجُزْ أَنْ تُثَنِّيَه وتَجْمَعَه؛ لأَنَّه يُستغرَقُ به جَميعُ ما تُريدُ أَنْ تَذْكُرَه، فاسْتَغْنَيْتَ عن ذلك[5].

---

(١) قـال في التعلـيقة ١ / ١٩٤: "هنيئاً ينتصب على إضمار هنّاك، وانتصابه على الحال؛ لأنه صفة، وإذا جاز أن ينصـب المصـدر عـلى تأويل الحال كان ذلك في الصفات أجوز" وفي الأمالي الشجريه ١/ ١٦٢: "وذهب أبو علي إلى أنّ هنيئاً حالٌ وقعت موقع الفعل بدلاً من اللفظ به كما وقع المصدر في قولهم سقياً له ورعياً" وفي ابـن يعـيش ١/١٢٢- ١٢٣ ينصـب "بفعـل مضمر تقديره : ثبت لك ذلك هنيئاً مريئاً، فتكون حقيقة نصبه عـلى الحـال وذلـك تقـو له لشيءٍ تراه عنده مما يأكل أو يستمتع به على سبيل الدعاء بلفظ الخبر كما تقول رحمه الله، ثمّ حذف الفعل وجعل بدلاً من اللفظ".

(٢) هـذا رأي سيبويه في الكتاب ١/٣٧٣ ـ ٣٧٥ وفي الأصول ١/ ١٦٥: " ومذهب سيبويه أنّ قولهم : مررت به وحده وبهم وحدهم ومررت برجل وحده أي مفرد أقيم مقامَ مصدر يقوم مقام الحال"

(٣) وتقـول: هو نسيج وحده لأنه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: جحيش وحده" الكتاب ١/ ٣٧٧ وانظر الجمل ١٨٩، وإيضاح الشعر ١٤٧ والبصريات١٣.

(٤) انظر اللمع ٤٩ والجمل ١٨٩، إيضاح الشعر ١٤٦-١٤٧، البصريات ١٣.

(٥) يقول ابن جني: "ولا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه لأنه اسم للجنس، ويقع بلفظه على القليل والكثير فجرى

وأمّا[1] (خَمْسَتَهم)وَ(سِتّتَهم)إلى العَشرةِ [2]، فمن نَصَبَ وَقَصَدَ أَنّهُم أَتَوْه[3] لاغَيْر ، فَتُوجِّهُه إلى وَجْهٍ من التَّخْصِيص أيْ: مَرَرْتُ بهم لا بِغَيْرِهم ، كَما قالَ في (وَحْده)[4]، ومن جرَّه جعله في منزلة (كُلِّهم) وَلا يَكُونُ فيه تَخْصيصٌ لهم مِنْ غيرِهم[5].

وَكَذلك : (قضُّهم بِقَضيضِهم) يُريدُ بَعْضاً على بَعْض ، وَإذا نَصَبْتَ خَصَّصْتَه كَتَخْصيصِ الأوَّل[6]، وَكَذلكَ : (وَزْنَ سَبْعَةٍ)[7]، لأنّ الوَزْنَ يَختَلفُ ،فإذا اختَلَفَ فُصِلَ الوَزْنُ عن غيره ، وَعُلِمَ أنّه وَزْنُ سَبْعَةٍ بَعْدَ أَنْ كانَ يَجوزُ أَنْ يَكُونَ وَزْنَ غَيْرِ سَبْعَةٍ فَتَخَصَّصَ بذلكَ، وَعَلى هذا جميع المصادر .

مسألة (٥)

إنّما بُنِيَ (شَتّانَ)على الفَتْحِ لأنَّه[8] وَقَعَ مَوْقِعَ الفِعْلِ الماضي لأنَّ مَعْنى (شتّان) معنى تَبايَنَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ، فَلمَّا كانَ كذلك المَعْنى بُني[9].

لذلك مجرى الماء والزيت والتراب، فإن اختلفت أنواعه جازت تثنيته وجمعه" اللمع ٤٩ ، الجمل ١٨٩.

(١) في الأصل (وإنّما).

(٢) يقصد : أتوا خمستهم وستتهم .

(٣) في الأصل(أتوهم).

(٤) وزعم الخليل رحمه الله أنّه إذا نصب ثلاثتهم فكأنّه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، لم أُجاوز هؤلاء، كما أنّه إذا قال: وحده فإنّما يريد: مررت به فقط لم أجاوزه" الكتاب١/ ٣٧٤،وانظر الاصول١/ ١٦٥ .

(٥) وزعم الخليل أن الذين يجرّونه ، فكأنّهم يريدون أن يَعمّوا كقولك: مررت بهم كلهم أي : لم أدع منهم واحداً" انظر الكتاب ١/ ٣٧٤

(٦) في البصريات: قال أبو عمر في الفرخ: قوله: (قضُّهم بقضيضهم) يرفع وينصب مثل (خمستهم) و(ثلاثتهم) قال: وكلاهما جيدان كثيران" البصريات لوحة ١٣ ، وهو مثل خمستهم في الكتاب ١/ ٣٧٤،وانظر الأصول ١/ ١٦٦.

(٧) يقصد بذلك قولك : هذه الدراهم وَزْنَ سبعةٍ ، وهو منصوب على أنه مصدر وليس حالاً؛ لأنّ الحال لا تكون معرفة و يجوز لك أن ترفعه شرط أن يكونَ الذي قبله نكرة: فيجوز لك فيه الرفع والنصب، فالنصب على أنه مصدر والرفعُ على الابتداء و الخبر . انظر في ذلك المقتضب٤/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٨) في الأصل (وإنّما).

(٩) في الأصل (و بني).

وَفَتَحُوا[1] وَلَمْ يَكْسِروها[2] لأنّها لَيسَتْ بنون زائِدَةٍ[3] كَنونِ الاثنينِ فيلزم[4]فيها ما لَزِمَ في تلْكَ، وَإِنّما هي بِمَنْزِلَةِ النّونِ من تَبايَنَ ، فلما تَنزّلت مَنْزِلَتَها وَجَبَ لَها مِنَ الحُكْمِ ما وَجَبَ لَها[5].

وَ(حَنانَيْكَ)و(هَذاذيكَ) يثنّى وَ إِنْ كانَ مَصْدَراً؛ لأنّه في مَعْنى المُبالَغَةِ شَيءٌ بَعْدَ شيءٍ،فلما خَرَج عن المَصادِرِ بالمُبالَغَةِ وأُريدَ به: شيئاً بعد شيءٍ ثُنّي لأَنَّ التثنية مُبالَغَةٌ [6].

قَوْلُ الشّاعِرِ :

[١] أَطَرَباً وَأَنْتَ قنّسريّ[7].

---

(١) "والذي أوجب بناء شتّان أنه وقع موقع الفعل الماضي والفعل الماضي مبني فبني" شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٨٢، وانظر الأصول ٢/ ١٣٣ ، والمقتصد ١/ ٥٧٥، وابن يعيش ٤/ ٦٣-٣٧، وانظر شتان في البغداديات ٥٢٢، "وزعم الزجاج أن الذي أوجب له البناء أنه مصدر جاء على فعلان" السيرافي ١/ ١٨٢ ، انظر ابن يعيش ٤/ ٣٦.

(٢) وإنّما فتح إتباعاً للفتحة قبله ،وقيل :إنما فتح لأن الفتحة حركه مسماه" ابن يعيش ٤/ ٣٦، وانظر السيرافي ١ / ١٨٢، والبغداديات٥٢٢ "وربما كسروا نونه والفتح المشهور" ابن يعيش ٤/ ٣٦، واختار الفراء كسرها. انظر إعراب ثلاثين سورة ١٠٩.

(٣) ذكر الخليل في الكتاب أنّ "نونها كنون سبحان زائدة" الكتاب ٣/ ٢٩٣.

(٤) في الأصل: فلزم.

(٥) قد زيدت النون في فعلان من المصادر، وعلى هذا ذهب الخليل إلى زيادتها في شتان في الكتاب ٣/ ٢٩٣ وذهب الزجاج إلى أنها مصدر جاء على فعلان. انظر السيرافي ١/ ١٨٢. ولم أجد غيرهما ذكر زيادتها، وهي نون أصلية على قول الفارسي ،وانظر زيادة النون في التكملة ٥٥٥. والتعليقة ٣ / ١٠٥.

(٦) وانتصابه على المصدر الموضوع موضع الفعل و التقدير: تحنّنَ علينا تحنناً وثنّى مبالغةً وتكثيراً أي تحنناً بعد تحنن ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة وَإنّما يراد بها التكثير فجعلت التثنية علماً لذلك لأنها أوّل تضعيف العدد وتكثيره وهذا المثنّى لا يتصرف ومعنى عَدَم التصرف أنّه لا يكون إلا مصدراً منصوباً ولا يكون مثنى إلا في حالة الإضافة "ابن يعيش١/ ١١٨،وانظر الكتاب ١/ ٣٤٨ ،والمقتضب٣/ ٢٢٣-٢٢٤ .

(٧) الرجز للعجاج في ديوانه ٣١٠، وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ١٧٠ والخزانه ٤/ ٥١١،واللسان (قنسر)، والبيت غير منسوب في المقتضب ٣/ ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩، والمقرب ٢/ ٥٤ والمقتصد ٩٥٥، والجمل لابن شقير ٨٧. وهو من قصيدة مطلعها:

بكيت و المحتزن البكيّ

أَرَادَ: أَتَطْرَبُ.

إذا قُلْتَ :(هذا ثَوْبٌ نَسْجَ اليَمَنِ) فَإِنَّه يَجوزُ الرفعُ[١].

قَوْلُـه : (حَـذارِ) و (نَـزالِ) وَكذلكَ الأمر مبنيٌّ على الكَسر؛ لأَنَّه أَمَرَ به كَما يُؤْمَرُ بالأَمْرِ ،فكَسَر كما يُكْسَرُ الأَمْرُ[٢].

[مسألة] (٦)

بابٌ آخَرُ يُشَبَّهُ بماَمَضى

يُقـالُ : (لَه صَوْتٌ صَوْتَ الأَسَدِ)لأَنَّ الهاءَ في لَهُ " بِمَنْزِلَةِ الفاعِلِ؛ لأَنَّ صَوْتَ يَدُلُّ عَلى تُصوِّت ،فَنَصَبْتَ صَوْتاً إِذْ قَامَ مَقَامَ تُصوِّتُ[٣].

وَقَوْلُ النّابغَةِ[٤]:

وفي اللسان (قنسر) قيل: لم يسمع هذا إلا في بيت العجاج .

والقنسـري هـو الشـيخ المسـن ، يخاطـب الشاعر نفسه فيقول :أتطرب إلى اللهو طرب الشبان و أنت شيخٌ مسنّ. والشاهد في الرجز نصب (طرباً) على أنه مصدر نائب عن فعله ، كأنه أراد : أتطرب طرباً .

(١) "وإن شـئت رفعـت فقلـت :هـذا درهـم وزنُ سـبعةٍ وهـذا درهم ضربُ الأمير ، فنعتّه بالمصدر لأن المصدر مفعـول فكـأنك قلـت : هـذا درهـم مضروب للأمير وهذا ثوبٌ منسوج باليمن " المقتضب ٤/ ٣٠٤ وانظر الحلبيات ٣٠٤ والاغفال ٩٠٤ .

(٢) "أعـلم أنّـه إنّمـا بُـني أسمـاء الأفعـال لمشابهتها مبني الأصل وهو فعل الماضي والأمر "شرح الكافية ٢/ ٦٥ وانظـر ابـن يعـيش ٤/ ٥٠ ، وفي الكتاب ٣/ ٢٧٤ "وانّما كسروا فعالِ ها هنا لأنهم شبهوها بها في الفعل" وعـند ابـن يعيش "كان الكسر فيها أولى لوجهين أحَدهما أن نزال وبابه مؤنث والكسر من علم التأنيث نحو قمـتِ وضـربكِ فحرك بأشكل الحركات به والوجه الآخر أنّه كسر على حدّ ما يوجبه التقاء الساكنين " ابن يعيش ٤/ ٥٠ ، والسيرافي ١/ ١٢٤.

(٣) "وذلـك أنّ قولنا :له صوتٌ في معنى يصوّت ، فالمصدر نائب عن الفعل وانتصاب صوت حمار على هذا إمّا على المصدر وإما على الحال" ابن يعيش ١/ ١١٥، وانظر الكتاب ١/ ٣٧٥.

(٤) النابغة الذبياني زياد بن معاوية من الطبقة الأولى في الشعراء ، وكانت تضرب له قبة في سوق عكاظ يقصده الشعراء، وصف المتجردة زوجة النعمان فغضب عليه وثارت ثائرته .

[٢] .... لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بالمَسَدِ[1]

وَمِثْلُه قَوْلُ الشّاعِرِ :

[٣] دَأَبْتُ إِلى أَنْ يَنْبُتَ الظِلُّ بَعْدَما تَقاصَرَ حتّى كادَ في الظِّلِّ يَمْصَحُ

ثمَّ قالَ :

[٤] وَجيفَ المَطايا[2] ....

فَكَأَنّه قالَ: وَجفَت وَجيفَ المطايا .

وَإِذا قَالَ : (لَـهُ صُـراخٌ بُكـاءَ ثَكْـلى) نصَبَ؛ لأَنَّ الصّراخَ في الحَقيقَةِ ضَرْبٌ من البكاءِ.

---

(١) عجز بيت صدره:

مقذوفةٌ بدخيس النحض بازلها

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٠، وانظر سيبويه والشنتمري١/ ١٧٨، واللسان (قعو) (صرف) والقرطبي ٢٠/ ٢٤١، وهو غير منسوب في أسرار العربية ١٦٧.

وهو من قصيده يمدح فيها النعمان بن المنذر مطلعا :

يا دار ميّة بالعلياء فالسَنَد أقوت وطال عليها سالف الأبد

والصريف هو صوت الأنياب والأبواب والقعو هي البكرة، وقال الجوهري : القعو خشبتان في البكرة فيها المحور، وصريف القعو : صوته ، والشاعر هنا يصفها بالكلال، انظر (اللسان) (قعو) (صرف)

والشاهد في البيت نصب صريف على المصدر، والفعل مضمر تقديره يصرف صريف .

(٢) البيتان للراعي النميري في ديوانه ٤٤ برواية (في الآل يمصح) وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ١٩١، ١٩٢ والإنصاف ٢٣١.

وهو غير منسوب في إعراب القرآن ٨٨٣ برواية (في الآل يمصح) والمقتصد ١٠٨٣ .

وتتمة البيت الثاني في الديوان ٤٤:

وجيف المطايا ثم قلت لصحبتي ولم ينـزلوا أبردتم فتروحوا

الـدَّأبُ : الاجتهاد في الشيء والمواصلة في السير ، ينبت الظلّ : يزداد ،يمصح :يذهب ، والوجيف : الاضطراب.

أراد: إنه اجتهد في السير في الصحراء حتى وجد مكاناً واستظلّ به ثم واصل سيره بعدما استراح.

والشاهد في البيت نصب (وجيف)على المصدر و الفعل محذوف تقديره: وجفت وجيفَ المطايا .

وَأَمَّا قَوْلُ العَجّاج[1]:

[٥] ناجٍ طَواه الأَيْنُ مِمّا وَجَفا طَيَّ اللّيالي زُلَفاً فَزُلَفا

سَمَاوَةَ الهِلالِ حَتّى احْقَوْقَفا[2]

قالَ أَبو عَليّ :فيها قَوْلان:/ ٢و / فَأَمّا سِيبوَيْه فَإِنَّه[قال]: لمّا قالَ :ناجٍ طَواه الأَيْنُ طيَّ اللّيالي، عُلم أَنّه يَنْحُلُ كَما تنحل سماوَةُ الهلالِ ، وَهي أَعاليه،فكأنّه أرادَ: لَمَّا طَواه الأَيْنُ طَيَّ اللّيالي جَعَله سَماوَةَ الهِلالِ[3].

وَقالَ غَيْرُه[4]: نَصَبَ سَمَاوَةَ الهِلالِ؛ لأَنّ اللّيالي تَطْويهِ،فَكَأَنّه قال :طَواه[5] طَيَّ اللّيالي سَماوَةَ،فَنَصَبَ سَماوَةَ بالطَيّ لا بِفِعْلٍ مضمَرٍ[6].

وَأَمَّا قَوْلُ الشّاعِرِ :

[٦] ما إنْ يَمَسّ الأَرضَ إلا مَنْكبٌ منه وَحَرْفُ السّاقِ طيَّ المْحَمَلِ[7]

---

(١) العجاج عبد الله بن رؤبة بن لبيد من تميم لُقّب بالعجاج لقوله : حتى يعجّ ثخناً مَن عجعجا وكان مقرّه البصرة وهو والد رؤبة الراجز.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه٤٩٦ وانظر سيبويه والشنتمري١/ ١٨٠ واللسان (زلف) (وجف) (حقف) والكامل١/ ٨٨ ومجاز القرآن وهو بلا نسبة في المخصص ١٠/ ١٣٧.وهو في الديوان من قصيده مطلعها :

يا صاح ما هاج الدموع الذُّرّفا من طلل أمسى تخال المصحفا

الناج: الجمل ، طواه الأين : طواه التعب، الوجف : سرعة السير ، زلفاً فزلفا :درجة درجة ، سماوة الهلال: أعاليه

كأنّه أراد: لما طواه الأين طيّ الليالي جعله سماوة الهلال دلالة ضعفه. والشاهد في البيت نصب طيّ على المصدر بفعل مضمر كأنّه قال: تطويه طيّ الليالي .

(٣) وعند سيبويه ينصب طيّ بفعل مضمر . انظر رأيه في الكتاب ١/ ٣٥٩.

(٤) أبو عثمان المازني .انظر هامش الكتاب ١/ ٣٥٩ .

(٥) في الأصلْ (أن طواه)

(٦) انظر هامش الكتاب ١/ ٣٥٩

(٧) البيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٢/ ٩٣ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ١٨٠ والعيني ٣/ ٥٤ وشرح التصريح ١/ ٣٣٤ والمرزوقي ٩٠ والمقتصد ٥٧٦ والخصائص ٢/ ٣٠٩.

والبيت غير منسوب في المخصص ٨/ ١٣٨ والأشموني ٢/ ١٢١ والإيضاح ١٦٦ والإنصاف ١٢٧

فَكـانَ هـذا رجـلاً يَـنامُ مُتَـيقظاً ،لا يَمَـسّ الأَرضَ غيْرُ منكبهِ وَحَرْفُ ساقِه،وهو قَصيفٌ دَقيقٌ ، فَشُبّه ذلكَ كَأَنّه طُوِيَ طيَّ الِمحْمَلِ مما لا يقَع على الأرض[1].

أَمَّا قَوْلُ جرير[2]:

[7]تَضْحى الرِّياحُ لها حنّانَةً حَذَراً   سَوْفَ الرَّوائِمِ بوّاً بين أظآرِ[3]

فَإنّـه أَرادَ أَنَّ الـرِّياحَ إذا أَضْـحَتْ بهـا حَـنَّانة فَعَلَـتْ في ذلـك المَوضِعِ فعلاً يُشبِهُ المسافة[4] إذا ماسَتْه الريح فَكَأنّه لماّ عَزَّتْه[5] وَنَقَلَتْه أَرادَ: سفّته سَوْفَ الرَّوائِمِ .

وَقَـالَ أَبـو عُمَـر[6]: كـانَ سـيبويه يُجيـز[7] فيما كَانَ نكرةً أَنْ يَكونَ مَنْصوباً عَلى

والمقتضب ٣/ ٢٠٣ وأوضح المسالك ٢/ ٤٢

المنكب: مجتمع رأس الكتف والعَضُد، وحرف الساق: طرفه، وهو في البيت يصف رجلاً ضعيفاً قصيراً فإذا نام لم يمس إلا منكبه وحرف ساقه.

والشاهد في البيت نصب(طيّ المحمل)على المصدر.

(١) في الكتاب ١/ ٣٥٩-٣٦٠: "صار" ما إن يمسّ" بمنـزلة له طيّ؛ لأنه إذا ذكر ذا عُرِف أنه طيّان"

(٢) جرير بن بلال بن عطيّة شاعر تميمي من كُليب من شعراء العصر الأموي، اشتهر بالهجاء وهومن أصحاب النقائض مَدَح الخلفاء وأكثر من مديحه.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٢٣٣ وانظر اللسان (بوا) وهو من قصيدة مطلعها.

حَيّوا المقام وحيّوا ساكن الدار   ما كدت تعرف إلا بعد إنكار.

الحنّانة : من الحنان والعطف، سوف الروائم: إذا عطفت الناقة على وَلَد غيرها فهي رائم ،والبوّ:ولد الناقة، والظئر: الناقه العاطفه على غير ولدها.

يُريدُ: أَنّ الرياح إذا أضحت بهذه الأطلال فإنّها تفعل في رمالها كما تفعل الناقة في ولد غيرها، تشمُه شماً.

والشاهد في البيت نصب (سوفَ) على المصدر كأنه أراد: سفّته سوف الروائم .

(٤) في الأصل الساسة، والمراد في البيت الدلالة على فعل السوف.

(٥) عزّته من العزّة بمعنى الغلبة.

(٦) أبـو عمـر صـالح بـن اسحاق الجرمي النحوي كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة ، بصري المذهب ، أَخَذَ النحو عـن الأخفـش الأوسط ،لقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه، شرح كتاب سيبويه بكتاب سمّاه الفرخ وَله كـتاب الأبنـية والعـروض ، تـوفي سـنة خمس وعشرين مائتين، انظر الوفيات ٢/ ٤٨٥ وأنباه الرواة ٢/ ٨٠ وطبقات النحويين واللغويين ٧٤ .

(٧) وضع الناسخ فوقها ضبّة.

الحال، وإنّما أجاز ذلك لأنَّ الحالَ تَكُونُ نَكرَةً ، وَلا تَكونُ حالاً إلا وقبلها جُمْلَة [1].

وأمّـا قَوْلُـه : (لَه صَوْتٌ صوتَ حمار) جملةٌ من فِعْلٍ وَفاعِلٍ ،فلذلك أجاز نَصْبَه عَلى الحالِ[2]، وَإذا كان معرفةً لم يَجُز إلا على المصدَرِ[3].

إذا قُلْتَ : (صـوتَ الأسَـد[4]) أو (لـه نَـوْحٌ نـوحَ الحَمامَةِ) لم يَكُن النَّصْبُ عَلى الحـالِ؛ لأنّ الحـالَ لا تكُـونُ مُضـافةً بالألِفِ واللّامِ، وَإذا كانَ كَذلكَ فالأَجْوَدُ أنْ يكونَ نصبُ الجَميعِ عَلى المَصْدَر في المَعْرفةِ، والنّكرةِ أجوَد[5].

إذا قُلْـتَ: (عِلْـمٌ عِـلمُ الفُقَهـاءِ)،فالرَّفْعُ أَحْسَنُ ؛لأَنَّ التَّقْديرَ أنّه قَدْ ثَبَتَ له عِلْمُ الفُقَهـاءِ، وَلَـمْ تُرد بذلك أنّه يَتعَلَّم .وإنّما[6] أَرَدْتَ (فَعْلان)[7]؛ لأنّ الإنْسانَ لا يُقالُ له مِثْلُ هذا وهو مُبْتَدِئٌ في العِلْمِ، وَإنّما يُقالُ له إذا بَلغَ فيهم مَرْتَبَةً رفيعةً[8].

وَلَمّا لم يَكُن في الحَقيقةِ فاعِلاً ضَعُفَ النَّصْبُ في هذا. وَكَذلكَ يَضْعُفُ النَّصْبُ إذا قلـت: (عَلَيْه نـوحٌ نـوحُ الحمـامِ) ؛ لأنَّ (عَلَيْه) الهاءُ مَفْعُوْلَةٌ ؛ لأنّ التّقْديرَ: يُنَاحُ عَلَيْه، وَلَيْس هاهنا فاعل وفعلٌ مقدّر فيُجعَل المَصْدرُ منه، فلذلك قَبُح النَّصبُ[9].

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٥٦

(٢) في الكـتـاب: "فـإن قلـت: صـوتَ حمار، فألقيت الألف و اللام فعلى إضمارك فعلاً بَعْد الفعل المظهر سوى الفعل المظهر، وتجعل صوت حمار مثالاً عليه يخرج الصوت أَوْ حالا" . الكتاب١/ ٣٥٦

(٣) في الكـتـاب ١/ ٣٦٠: "وَإذا كـان معـرفةً لم يكـن حـالاً وكـان على فعلٍ مظهر إن جاز أن يعمل فيه أو على مضمر إن لم يجز المظهر" ويقول في ١/ ٣٦١ " وإن كان معرفةً لم يجز أن يكون صفةً لنكرة كما لا يكون حالاً"

(٤) يريد:له صوتٌ صوتَ الأَسَد.

(٥) في الهمـع ١/ ١٩٣: "فـإذا كـان معـرفة تعيّن فـيه مـا ذكـر من النصب على المصدرية نحو: له صوت صوتَ الحمار، وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية" وانظر الكتاب ١/ ٣٦٢-٣٦٥

(٦) في الأصل (ولا).

(٧) أراد صيغة فعلان .

(٨) في الكـتـاب ١/ ٣٦١-٣٦٢: "ولم ترد أن تخبر بأنّك مررت برجل في حال تعلّم ولا تفهم ، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضلٍ فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها".

(٩) قـال سيبويه :"ومن ذلك: عليه نوحٌ نوح الحمام على غير صفة لأنّ الهاء التي في عليه ليست بفاعل كما أنّك إذا قلـت: فيها رَجُلٌ " فالهاء ليست بفاعل فعل بالرجل شيئاً، فلما جاء على مثال الأسماء كان الرفع الوجه

وَيَجوزُ عِنْدَ الخَليل[1]، قالَ: لأنّه قَدْ عُلِمَ أنَّ لذلك الفِعْل فاعِلاً، وَهذا شيءٌ يُعْلَمُ بدلـيل، وَلَـمْ يُعْلَـم بمُجَـرّد اللّفظَـةِ كمـا عُلِمَ ذلكَ الذي قَبْلَه، وَتُقدّرُ قَوْلَك:(عِلْمٌ عِلْمَ الفُقَهاءِ): لم يُرَ عِلْمٌ[2] لأنّك لا تُخْبِرُ عَنْه بهذِهِ الحال إلاّ وَعِنْدك أنّه قد صارَ كالجُزْءِ منه كَيَدِه وَرِجْلِه[3].

وَإذا قُلـتَ:(مَـرَرْتُ بـه فَصَـوْتٌ صَـوْتُ الحِمارِ)،لَمْ يَكُن إلاَ الرَّفْع،لأَنَّ الفاءَ إذا دَخَلَـتْ قَطَعَـتْ الكلام،ويكـونُ مـا بَعْدهـا تَقديـره الابـتداءُ والخبرُ[4]، ألا ترى أنّكَ لَوْ قُلْـتَ:(مَـرَرْتُ بـه فَصَـوْتُه)،لم يَكُن كَلاماً، فإذا قُلْت:(مَرَرْتُ به فإذا صَوْتُه صَوْتَهُ)جازَ الـرّفعُ والنّصْـبُ،لأَنَّ قَوْلَكَ: (فإذا صَوْتُه) قد اكتفى، فَكَأنَ تَقْديرُه: يُصَوّتُ، يَدُلّك على ذلكَ أنّك تَقُولُ:(خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ) فَيَكُونُ كلاماً مكتفياً[5].

مسألة (٧)

إذا قُلْـتَ : (فَعَلْتُه مَخَافَةَ الشَّرّ) فهذا مَفْعولٌ لَه، لأَنَّ الفِعْلَ لا يُفْعَلُ إلاّ لِغَرَضٍ مـن الأَغْـراضِ، وَمَعْـنىً من المَعاني، فَيَفْعَلُ بأَنْ يَكُونَ يَفْعلُ بشَيءٍ وَمَعْ شَيءٍ أَوْ لِشيءٍ، فـإذا كـانَ هـذا لهذا، وَحَذَفْتَ هذه الحروف الجارّة تَسَلَّطَ الفِعْلُ إلى مفعوله فنصبه إذ قد

الكتاب ١/ ٣٦٥. وانظر التعليقة ١ / ٢٠٥.

(١) أبـو عـبد الـرحمن الخلـيل بـن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي كان إماماً في علم النحو والعروض ، وهو الـذي استـنبط علم العروض، له معجم العين وتوفي سنة خمس وسبعين ومائة انظر الوفيات ٢/ ٢٤٤، إنباه الروا ة١/ ٣٤١، بغية الوعاة١/ ٥٥٧، وطبقات النحويين واللغويين٤٧.

(٢) في الأصل (لم يرا علم).

(٣) رأيـه في الكـتاب ١/ ٣٦٢: "وإن شـئت نصـبت فقلت :له علمٌ علمَ الفقهاء ،وكأنك مررت به في حال تعلم وتفقه،وكأنـه لم يسـتكمل أن يقـال له عـالم ،وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأنّ الصوت علاج وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل".

(٤) عند سيبويه لم يكن فيه إلا الرفع وذلك لأنه ابتدأ والذي يبنى على الابتداء بمنزلة الابتداء. انظر الكتاب ١/ ٣٦٦.

(٥) في الكـتاب١/ ٣٦٧: "فـإن قـال: فـإذا صـوته يريد الوجه الذي يسكت عليه، دخله نصب لأنه يضمر بعدما يستغني عنه" وانظر شرح الكافية١/ ١٢١.

تَعَلَّقَ به[1].

المسألة (٨)

تَقُولُ : (لَقيتُه فَجْأَةً) وَ(كِفاحاً) وَ(عَدْواً) وَ(رَكْضاً) وَ(سَيْراً).

قَالَ شَيْخُنا أَبو عَليّ :هذا مَصْدَرٌ وَقَعَ في مَوْقِعِ فِعْلٍ ،دَلّ ذلكَ الفِعْلُ عَلى حالٍ .

قالَ :لأنّه إذا قالَ : (عَدْواً) دَلَّ عَلى (أَعْدو)،و دَلَّ (أَعْدو) على (عادٍ)[2].

واخْتَلَفَ أَصْحابُنا في هذا عَلى وَجْهَيْنِ :

فقالَ قَوْمٌ : إنَّ هذا القِسْمَ لا يَجوزُ أَنْ يُقاسَ عَلَيْه[3]. وَذلكَ لأنّه بَعيدٌ ؛لأَنّ الحالَ لا يَدلُّ عَلى المَصْدَرِ وَإِنّما يَـدُلُّ عَلى الفِعْل ، أَلا تَرى أَنّك توقِعُ الفِعْلَ في موضعِ الحالِ، وَالحـالَ في مَوْضِـعِ الفِعْـلِ ، فَـيَدُلُّ كُـلُّ واحِدٍ منهما عَلى صاحِبه ، والحالُ لا تدُلُّ عَلى المَصْدَرِ ، فَـلمّا لَـمْ يَـدُلّ عليه كانَ هذا شاذاً، وَسَبيـلٌ أَنْ يُقالَ فيمـا قالـوا ، ولا يُقاس عليه .

وَوَجْـه مـن قال: إنَّه يَقِيسُ ذلك[4]، قالَ :الحالُ نكرةٌ وهذا المصدر نكرة، والحالُ تَدُلُّ على الفعل والمَصْدَر أَيضاً يَدُلُّ ، فَقَدْ دَلَّ كُلُّ واحِدٍ منهما عَلى ما يَدُلُّ عَلَيْه الآخر، وَمَع ذلكَ فَقَدْ وَقَعَ نكرةً كَما يقع ، فَلا يَمْتَنِع أَنْ يُجيز ذلكَ وَيَقِيسه.

---

(١) قـال في الإيضـاح: " وإنّما تذكره ليعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل فهذا جواب لِمَ، كما أن الحال جواب كيف وذلك قولك : ضربته تقويماً له ،وجئتك إكراماً لك ، وأكرمته حذر شرّه، فالمعنى ضربته للـتقويم وجئـتك للإكـرام وأكرمـته لـلحذر فـلما حـذف الحرف وصل الفعل إلى المصدر فنصبه. "الإيضاح ١٩٧، وانظر سيبويه ١/ ٣٦٧، وابن يعيش ٢/ ٥٢ وشرح الكافية ١/ ١٩١.

(٢) في المفصـل: " وقد يقع المصدر حالاً كما تقع الصفة مصدراً في قولهم: قم قائماً، وقوله : ولا خارجاً من فيه زور الكـلام وذلـك قتلـته صبراً ولقيته فجاءةً وكفاحاً وكلمته مشافهةً وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً " المفصل ٦٢ وانظر الكتاب ١/ ٣٧٠ .

(٣) وهـو مذهـب سـيبويه يقول " وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأنّ المصدر هاهنا في موضع فاعلٍ إذا كان حالاً " الكتاب ١/ ٣٧٠ ، وفي ابن يعيش ٢/ ٥٩: "والأول مذهب سيبويه وليس ذلك بقياس مطرد وإنّما يستعمل فيما استعملته العرب لأنه شيءٌ وضع موضع غيره" وعلى هذا الزجاج وابن يعيش ٢/ ٥٩.

(٤) هو أبو العباس المبرد في المقتضب ٣/ ٢٣٤ ، ٢٦٨ وانظر المفصل ٦٢.

مسألة (٩)

إذا قُلْتَ: (فاها لفيك) نَصَبْتَ فاها لأنّه دُعاءٌ،فكأنَّكَ أَرَدْتَ:أَلْزَمَ اللهُ فاها لِفيكَ الفَمَ للفَمِ، وَذا ليس[١] تكونُ المُقاربةُ بشيءٍ مِثْلِه لأنّه قد قارَبَه[٢].

وَمِمّا يُبَيِّنُ ذلكَ قَولُهُ:

[٨]وَداهِيَةٍ من دَواهي المنو ن يَرْهَبُها النّاسُ لا فالَها[٣].

مسألة (١٠)

قال الشاعر:

[٩] فَأَرسَلَها العِراكَ ولم يذدها وَلَمْ يُشْفِقْ عَلى نَغْصِ الدخالِ[٤].

---

(١) في الأصل (فليس).

(٢) في ابن يعيش ١/ ١٢٢: "وإنّما يخصوّن الفم بذلك لأنّ أكثر المتالف فيما يأكله الناس ويشربه، وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك: دهاك الله ،وإنما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً لأنّه فمُ الداهية في التقدير، فقدر الفعل المتصرف من الداهية، وليس القصد إلا تقدير فعل ناصب، ليس شيئاً معيناً لا يتجاوز ، وإنّما يقصد ما يلائم المعنى ويقارب اللفظ" وانظر الكتاب ١/ ٣١٥.

(٣) نسب البيت إلى ثلاثة من الشعراء، نسب لعامر بن الأحوص انظر سيبويه ١/ ١٥٩ ونسبه البغدادي في الخزانة ١/ ٢٧٩ لعامر بن جوين ، ونسبه الأعلم الشنتمري إلى الخنساء، انظر الشنتمري ١/ ١٥٩، والبيت بلا نسبة في المخصص ١٢/ ١٨٥، اللسان (فوه)، وابن يعيش ١/ ١٢٢ برواية (يحسبها الناس).
المنون: الدهر والموت، والداهية: هو الأمر المنكر العظيم، يريد: إن هذه الداهية ليس لها فم تعالج فيه.
والشاهد في البيت هو أن المراد في (لا فالها) هو فم الداهية.

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٦ ،وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ١٨٧ ،والعيني ٣/ ٢١٩ والخزانة ١/ ٥٢٤ ، ٣/ ١٩٢،واللسان (نغص) و(دخل) وشرح التصريح ١/ ٣٧٣،والمحكم ١/ ١٦١، والمخصص ٧/ ١٩ ـ ١٤/ ٢٢٧،وابن يعيش ٢/ ٦٢-٤/ ٥٤، وأساس البلاغة والتاج (نغص)والمقتصد٦٧٨ والبيت بلا نسبة في الأمالي الشجرية ٢/ ٢٨٤،والمقتضب ٣/ ٢٧٣،وأسرار العربية ١٩٣، وابن عقيل ٢/ ٧٢، والإنصاف ٨٢٢.
وهو في الديوان من قصيدة مطلعها :
أَلَمْ تلمم على الدّمن الخوالي لسلمى بالمذانب فالقفال .
والعراك : الازدحام ،الذود:الطرد والدفع ،نغص الدخال :عدم تمام الشرب، يريد: إنّه أرسل ناقته لتشرب من ماء عليه إبل كثيرة فلم يبال بنغص دخالها . والشاهد في البيت نصب (العراك)على الحال وهو مصدر ومعرف بالألف واللام .

قـالَ شَـيْخُنا أَبو عَليّ رضي اللهُ عَنْه: هذا مَصْدرٌ وَقَعَ في مَوْقِـعِ/ ٢ظ /الحال، دَلَّ الحـــالُ على الفِعْـلِ[١].

فَـإذا قـالَ:فَأَرْسَلَها العراكَ دَلَّ عَلى اعْتِراكٍ، وَدَلَّ اعْتِراكٌ عَلى يَعْتَرِكُ، وَدَلَّ يَعْتَرِكُ عَـلى مُعْـتَرِكَةٍ، وَإِذا كـانَ عَلى هذا الوَجْهِ لَمْ يَجُز فيه القِياسُ، لأَنَّه بالأَلِفِ واللامِ، وَقَدْ وَقَعَ في مَوْقِعِ الحالِ والحالُ لايجيءُ بالأَلفِ وَ اللامِ، فلذلك بَعُدَ[٢].

مسألة (١١)

يَقُـولُ :أَمَّـا السِّـمَنَ فَسَمينٌ، وَأَمَّـا النُّبْـلَ فَنَبِيْـلٌ[٣]، فَمَعْنـاهُ مَهْمـا يَكُنْ مـن شيءٍ فَهُوَ سَمِينٌ بالسِّمَنِ، وَيُعْلَمُ أَنَّ الفاءَ للجَزاءِ[٤]، وَإِذا كانَتْ للجَزاءِ كانَتْ عامِلَةً في المَصْدَرِ والحال، لأَنَّ المَعاني لا تَعْمَلُ في الأَسْماءِ وَتَعْمَلُ في الحالِ[٥].

أَلا تَرى أَنَّكَ لا تَقُولُ : (أَمَّا[٦] زَيْداً [فإنّي[٧]] ضاربٌ)، لأَنَّه يَعْمَلُ ما بَعْدَ الفاءِ[٨] فيما قَبْلَها، فَلِذلِكَ اسْتَحالَ في الأَسْماءِ[٩]، وَجازَ فيما ذَكَرْناه لأَنَّه يَعْمَلُ فيه بالمَعْنى[١٠].

---

(١) في ابـن يعـيش ٢/ ٦٢: "وقـد جـاءت مصـادر في موضـع الحـال لفظها معرفة وهي في تأويل النكرات"وانظر سيبويه ١/ ٣٧٢ والمقتصد ٦٧٨ وشرح الكافية ١/ ٢٠١ وأسرار العربية ١٩٣ .

(٢) في ابـن يعـيش ٢/ ٦٢: "فنصـب العـراك عـلى الحـال، وهـو مصدر عارك يعارك معاركة، وجعل العراك في موضـع الحـال وهـو معـرفة إذ كـان في تـأويل معتركـة، وذلـك شـاذ لا يقـاس عليه"وهي عند ابن السراج بتأويل"أرسلها تعترك العراك"فهي نائب عن حال وليست بحال، انظر الأصول ١/ ١٦٤.

(٣) "ويجوز الرفع على لهجة تميم فيقولون: أما العلمُ فعالمٌ على تقدير: فأنا أو فهو عالم به"الكتاب١/ ٣٨٦ .

(٤) قـال المبرد في (أمّـا): "والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها"المقتضب ٢/ ٣٥٣ وانظر ٣/ ٢٧ وانظر البغداديات ٣٣٢ وسر الصناعة ١/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٥) انظر عمل المعاني في الحال والتمييز في الحجة الفارسي ١/ ١١٨-١١٩.

(٦) في الأصل (ما).

(٧) الزيادة من البغداديات ٣٣٣ وهي زيادة اقتضاها وجود إنّ.

(٨) في الأصل (إن).

(٩) انظر رأي الفارسي في البغداديات ٣٣٣ ويجوز عند المبّرد أن تقول:أمّا زيداً فإني ضارب ، انظر ابن يعيش ٩ / ١٢.

(١٠) و المعـنى الموجـود في (أمـا) هـو معنى الفعل في البغداديات ٣٣٢ وهو معنى الشرط و الجزاء في المقتضب ٢/ ٣٥٣ وسرا الصناعة ١/ ٢٦٨.

وَإذا قُلْتَ: (أَمَّا صَدِيقاً مصافِياً فَلَيْسَ لك) تَقْدِيرُه:مَهْما يَكُن من شَيءٍ صَدِيقاً مصافياً،فَانْتَصَبَ عَلى الحالِ و العامِلُ فيه مَعْنى الفِعْلِ[1].

والـذي بَعْدَ الفـاءِ هُـوَ مُـرادٌ قَـبْلَ الفَاءِ وَهْوَ المضمر فَلِذلكَ جَازَ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ ما لاَ يَأْتي بَعْدَ الفاءِ[2].

مسألة (١٢)

إذا قلت: (جاءني القـومُ الجمـاءَ الغفـيرَ)، نَصَبتَ الجمـاءَ لأنّه اسمٌ وقعَ موقع المصدر إذ [3]دلَّ على ما يدلّ عليه المصدرُ[4].

ألا تـرى أنّـهُ يـدلُّ عـلى ضَـربٍ مـن الكَـثْرةِ والجماعَـةِ[5]، كذلـكَ يـدلُّ قولُك: (طُرّاً)و(قاطبةً)، فلما دلّ هذا على حَدَثٍ[6] كما يدلُّ المصدر صارَ بمثابتِه[7].

مسألة (١٣)

إذا قُلـتَ : (هـذا زيدٌ حقاً)، و(هذا زيدٌ الحق) نَصَبتَ الحـقَّ بالمعنى[8]؛ لأنّكَ إذا قُلتَ : هذا زيدٌ ، فكأنّك قُلتَ : أحقٌّ ذلك. فلمّا كانَ هذا الـمَعْنى جاز النصبُ.

---

(١) ومّما ينتصب من الصفات حالاً كما انتصب المصدر الذي يوضع موضعه ولا يكون حالاً، قوله: أما صديقاً مصافياً فليس بصديق مصافٍ، وأما طاهراً فليس بطاهر وأما عالماً فعالمٌ، فهذا نصب لأنه جعله كائناً في حال علمٌ الكتاب١/ ٣٨٧.

(٢) انظر البغداديات ٣٣٢-٣٣٣.

(٣) في الأصل (إذا) .

(٤) وأمّا قولهم: مررت بهم الجماء الغفير فهما من الأسماء التي تجيء بها مجيء المصادرابن يعيش ٢/ ٦٣ وانظر الكتاب ١/ ٣٨٧.

(٥) والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير لأنّه يُراد به الكثرةابن يعيش ٢/ ٦٣.

(٦) في الأصل (حذف) ووضع الناسخ فوقها ضبّة.

(٧) وهذا جُعِلَ كقولك: مررت بهم قاطبة ومررت بهم طراً، أي جميعاً الكتاب ١/ ٣٧٥-٣٧٦.

(٨) "هذه المصادر تنصب عند الجمهور بفعلٍ مقدّر تقديره حقّ وما جرى مجراه" ابن يعيش ١/ ١١٦ وانظر الكتاب١/ ٣٧٨.

وكذلـكَ : (هذا القولُ و لا قَوْلَك)[1]، أردتَ: أقول ذلكَ ولا أقولُ قولَك. فلمّا كان في الكلام دليلٌ على الفِعْلِ انتصبَ ذلك المصدرُ بالـمَعْنى، وقد بيّنا أنّ المعاني تعملُ في المصادر.

مسألة (١٤)

إذا قـال :(لـه علـي ألفُ درهمٍ عرفاً) و(اعترافاً) ، فكأنّهُ لـمّا قال ذلك كان فيه اعـتراف[2]، وكذلـك قـو له جـل وعـزّ: ﴿وتـرى الجِبال تَحْسَبُها جَامِدَةً وهي تَمرُّ مرّ السَّحابِ صُنْعَ اللهِ﴾[3].

كأنـه قـال: صـنع الله صُنعاً[4]. وكذلك قَوْله تَعالى: "كتابَ[اللهِ] عَلَيْكُم"[5] فَنَصَبَ (كِـتَابَ اللهِ) لأنّه لَمّا قال:" حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُم"[6] الآية ، فكانَ ذلكَ كَتْبَه ، فَلَمّا كانَ بِمَعْنى كَتَبَ انْتَصَبَ بالمَعْنى[7].

مسألة (١٥)

الظَّـرْفُ ظَـرْفان:ظَـرْفُ زَمَانٍ وَظَرْفُ مَكان . فَظُروفُ الأَزْمِنَةِ تَتعَدّى إِلَيْها جَميعُ الأَفْعـالِ مُؤَقَّـتَةً كانَـتْ أَوْ غَـيْرَ مُؤَقَّـتَةٍ ، مُبْهَمَةً كانَتْ أَوْ غَيْرَ ذلكَ، وَإِنَّما كانَ ذلكَ لأَنّ

---

(١) وإذا قـال هـذا القول ولا قولَك فكأنّه قال : هذا القول وَلا أقول قولك "ابن يعيش ١/ ١١٦ وانظر الكتاب ١/ ٣٧٨.

(٢) وإنّما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال :له علي فقد أقرّ واعترف"سيبويه ١/ ٣٨٠وانظر ابن يعيش ١/ ١١٦.

(٣) النمل٨٨.

(٤) "فصنع الله منصوب على المصدر المؤكّد لأنّ ما قبله صنع الله في الحقيقة" ابن يعيش ١/ ١١٧ وانظر الكتاب١ / ٣٨١ والمقتضب٣/ ٣٠٢. وانظر رأي الفارسي في التعليقة ١ / ٢٠٧.

(٥) النساء٢٤. وفي الأصل (كتاب عليكم) والصحيح في الآية ماذكر.

(٦) النساء٢٤ .

(٧) "اخـتلف فيها فعند سيبويه و البصريين وذهب الفراء من الكوفيين معهم أن هذا منصوب بما دلت عليه الآية وهـو فعـل تقديره :كتب الله عليكم" ابن يعيش ١/ ١١٧ وانظر الكتاب ١/ ٣٨١ والمقتضب ٣/ ٢٠٣ " وقال الكسـائي : كـتاب الله منصـوب بعليكم عـلى الإغراء" ابن يعيش ١/ ١١٧ وانظر الخلاف في أسرار العربية ١٦٥-١٦٦.

الفِعْـلَ يَـدُلُّ دَلالَـةً لَفْظِيَّةً عَلى الزّمان، فَلَمَّا كانَ يَدُلُّ عَلى ذلك تَسَلَّطَ عَلَيْه إذ كانَ يَدُلُّ عَلَيْه ، ولا يَفْعَلُ إلا فيه، فَلذلكَ لا يَمْتَنِع مِن جميع الزّمان[1].

وَأَمَّـا الظُّروف من الأَماكن فَلا يَتَعَدّى إِلَيْها الأَفْعالُ إلاّ إذا كانت مُبْهَمَةً؛ لأَنَّها إنْ لَـمْ تَكُـنْ مُـبْهَمَةً فهي كَسائِرِ الأَسْماءِ، فَإِذا وَقَعَ الإِبْهامُ تَسَلَّطَ الفِعْلُ عَلَيْها لأَنّه لا يَفْعَلُ إلا في مكان[2].

وَيُعْلَـمُ بالدّلالَـةِ أَنَّ الفِعْلَ لا بُدَّ لَه مِن مَكانٍ يَفْعَلُ فيه، فَلأَجْلِ هذه الدّلالَةِ صارَ يَـتَعَدّى إِلَـيْه فَيَنْصِبُه،لأَنَّ الشـيءَ لا بُـدَّ له مـن جهاتٍ سِتٍّ[3]، وَإِذا خُصِّصَتْ صارَتْ أسماء[4]، وَإِذا وَقَعَ الإِبْهامُ تَسَلَّطَ الفِعْلُ عليها لما قدّمنا.

مسألة (١٦)

إذا قُلْـتَ : (سـيرَ عَلَيْه فَرْسَخاً) وَ (فَرْسَخَيْنِ) ، فَإِنَّما تَعَدَّى الفِعْلُ إلى هذا وإنْ كـانَ اسْمـاً لخُطىً مَعْروفَـةً ، فَإِنَّه وَقْـتٌ من المكـانِ كَمـا أَنَّ ذلك وَقْـتٌ من الزّمانِ[5]،

---

(١) يقـول في الإيضاح: "فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروب الزمان نكرتها ومعرفتها وموقَّتها ومبهمها وإنما تعدى إلى جميع ضروب الزمان كما تعدى إلى جميع ضروب المصادر لاجتماعها في أن الدلالة وقعت عليهما في لفـظ الفعل. ألا ترى أنه إذا قال : ضرب أو يضرب علم الزمان من صيغة الفعل ولفظه" الإيضاح ١٧٧ و انظر الأصول ١/ ١٩٠ والإغفال ١٧٥ .

(٢) في الأصول: " وإنما الظروف منها التي يتعدى إليها الفعل الذي لا يتعدى، ما كان منها مبهماً خاصة، ومعنى المبهم أنه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره" الأصول ١/ ١٩٧، وانظر المقتصد ٦٤١ و اللمع ٥٦ و الأغفال ١٧٥ و اسرار العربية ١٧٨ .

(٣) يقصـد بذلك صفة التنقل الموجودة في الظروف لأنّ الجهات الست ليس فيها تخصيص فلذلك اعتبرت ظرفاً لأن الأماكن المخصصة لا يجوز أن تكون ظروفاً كما ذكر ابن السراج في الأصول ١/ ١٩٧ ،وانظر المقتصد ٦٤٣ و ابن يعيش ٢/ ٤٣ .

(٤) "وأمـا مكـة والمدينـة والمسـجد والـدار فلا يجوز أن تكون ظرفاً لأن لها أقطاراً محددة ومعلومة" الأصول ١/ ١٩٧ و المقتصـد ٦٤١ وابـن يعيـش ٢/ ٤٣ و في الإيضـاح: " وقـد اسـتعملوا أسمـاء مخصوصـة اسـتعمال الظروف وحكم ذلك أن يحفظ ولا يقاس عليه" الإيضاح ١٨٢ .

(٥) إنمـا يـريد بذلـك زمـن فرسـخين فهو وقت من المكان. والمقصود بقوله: وقت من الزمان قولك: سير عليه شهراً أو شهرين. و في ابن يعيش ٢/ ٤٥: "ومن ذلك سير عليه ترويحتين و انتظر به نحر جزورين يريد زمن ترويحتين وزمن نحر جزورين و المراد مدة هذا الزمن".

وَذلـك أَنَّ الإبهـامَ يوجَـدُ فيه ، لأنّه اسْمٌ للخُطى . فليست الخُطى بأَنْ تكُونَ في مَوْضِعٍ أَوْلَى من مَوْضِعٍ ، كَما أَنَّ الشَّهْرَ لَمّا كانَ اسْماً للثلاثين يَوْماً، وَلَيْسَ هذا الشَّهْرُ أَوْلى من شَهْرٍ آخَر ، صارَ فيه إِبْهام[1] ، وكَذلكَ الفَرْسَخُ أَيْضاً مثلُ هذا في الإِبْهامِ .

وأَمّا قولُ عَمْرو بن كلثوم[2]:

[١٠] .... وكانَ الكَأْسُ مَجْراها اليَمينا[3] .

فَفِيْه وَجْهان[4]: فَأَمّا سيبويه فَرَفَعَ الكَأْسَ بكانَ وَ رَفَعَ مَجْرَاها بالابْتِداءِ ، ويَجْعَل اليمين خبرَ المبتدأ، و الجُمْلَةُ خَبَرُ الكَأْسِ فتقديره: وكان الكَأْسُ مَجْراها في اليمينِ[5] .

والقَـوْلُ الآخَـرُ:تَـرْفَعُ الكَـأْسَ بكـانَ، وَ مَجْـراها بَـدَلٌ مـنه، وتَجْعَـلُ اليَمينَ هو المَجْرى، وَ تَنْصبُه[6] عَلى السعةِ[7].

---

(١) في الأصول ١/ ١٩١: "يقول القائل : كم سرت فتقول : شهرين أو شهراً أو يوماً ولا يجوز أن تقول :الشهر الذي تعلم ولا اليوم الذي تعلم لأن هذا من جواب متى ، وأما قولهم: سار الليل و النهار و الدهر و الأبد فهـو و إن كـان لفظـه لفـظ المعـارف فهو في جواب كم و لا يجوز أن يكون في جواب متى لأنه إنما يراد به التكثير وليس بأوقات معلومة محددة" وانظر الكتاب ١/ ٢١٧.

(٢) عمـرو بـن كلـثوم بـن مـالك وينـتهي نسـبه إلى ربـيعة ، من قدماء الشعراء وأعزهم نفساً و حساً وهو من أصحاب المعلقات وتوعد في معلقته عمرو بن هند.

(٣) عجز بيت صدره

صددت الكأس عنا أم عمرو

و البيت لعمرو بن كلثوم في معلقته انظر جمهرة أشعار العرب ٢٧٤، وانظر سيبويه و الشنتمري ١/ ١١٣ و الجمل لابن شقير٤٢، ونسب لعمرو بن عدي في الأغاني ١٥/ ٢٥٢ و الدرر ١/ ١٦٩ و البيت بلا نسبة في الإيضاح ١٨٧ و المقتصد ٦٥٤ وشرح شذور الذهب ٢٣٢ .

و الشاهد في البيت الإبهام في الظرف (اليمينا).

(٤) انظـر وجـوه إعـراب الشاهد الشعري في المقتصد وهي وجوه أربعة في المقتصد ٦٥٥ و في الإيضاح وجهان انظر الإيضاح ١٨٨.

(٥) انظر الكتاب ١/ ٢٢٢ و ١/ ٤٠٥ .

(٦) في الأصل(ينصبه).

(٧) في الإيضاح:" أحدهما أن يجعل المجرى اليمين على الاتساع أو يريد: المجرى مجرى اليمين" الإيضاح ١٨٨.

مسألة (١٧)

تَقولُ:(هُوَ مِنّي مَناطَ الثريّا) وَ(مَنْزِلَةَ الشّغافِ)[١]، هذه ظُروفٌ تُريدُ بها المُباعَدَةَ، وَيُـريدُ بقولِـه : (مَـنْـزِلةَ الشّغافِ) القُرْبَ فصارَ مُبْهَماً لأنّه ضربٌ مِنَ القُرْبِ[٢]، وَقـالَ الشّاعِرُ:

[١١] وَإنَّ بَني حربٍ كَما قَدْ عَلِمْتُم مَناطَ الثّريّا تَعلّتْ نُجومُها[٣]

فَنَصَبَ مَناطَ الثُريّا لأنّه أَرادَ به البُعْدَ.

وَأَمّـا (داخِـلُ الـدّارِ) وَ(خـارِجُ الـدّارِ) وَ(بابُ المدينةِ) فَلا تكُونُ ظروفاً لأنّها قد تَخَصَّصَتْ وَلَيْسَ فيها إبهامٌ[٤].

مسألة (١٨)

إذا قلـت: (زيدٌ بابُ الدّارِ) ، إنّما يُرفَعُ هذا لأنّه أَرادَ به أنّه لازمٌ بابَ الدّارِ فَصارَ لا يَبْرَحُ مِنْه ، فَجُعِلَ هُوَ بابَ الدّارِ[٥].

---

(١) "هذه أسماء مخصوصة استعملت استعمال الظروف وحكمها أن تحفظ ولا يقاس عليها" الإيضاح ١٨٢.

(٢) وممـا اتسعوا فيه قولهم :هو مني بمنزلة الولد إنما أخبرت أنه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض، وهـو مـني منزلة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا ومعقد الإزار" الأصول ١/ ١٩٩و انظر الكتاب ١/ ٤١٢-٤١٣ والمقتصد ٦٤٦ .

(٣) البيـت للأحـوص انظـر شعر الأحوص الأنصاري ١٩١ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٠٦ ونسب إلى عبد الـرحمن بن حسان في الأمالي الشجرية ٢/ ٢٥٤ ، والبيت بلانسبه في المقتضب ٤/ ٣٤٣ المخصص ١٣/ ٥٤ و الأصول ١/ ٢٠١.

يقـول: إن بـني حـرب في علـو منزلـتهم وارتفـاع شأنهم قدر ارتفاع الثريا، و الشاهد في البيت نصب مناط الثريا على الظرف.

(٤) "وكـذا خـارج الـدار فـلا يقـال زيـد خـارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه" شرح الكافية ١/ ١٨٤ وانظر الأصول ١/ ١٩٧ والكتاب ١/ ٤١٠ - ٤١١.

(٥) اشـترط في الظـرف الإبهـام و بـاب الـدار لم يعـد مبهماً فصار مكاناً مخصصاً محدداً يعرب إعراب الاسم في موقعه .

مسألة (١٩)

إذا قلت :(زيدٌ منّي مَرأىً وَمَسْمَعاً) بالرَّفْعِ و النَّصْبِ.

فَأَمَّا الـرَّفْعُ فَـتَقْديرُه المَصْـدَرُ : ذو مَـرْأىً ، وَذُو مَسْـمَعٍ ، فَـيُحْذَفُ و يَقومُ مَقامَ المَحْذوفِ[١] لأنّه قَدْ دَلّ عَلَيْه[٢].

وَ النَصْبُ يُريدُ به[٣] : هُو مِنّي مَكاناً قَريباً فَيُنْزِلُهُ مَنْزِلَةَ القُرْبِ فينصبهُ.

مسألة (٢٠)

إذا قُلْتَ :(وَيْلَ زَيدٍ وَعَوْلَه) ، نصَبْتَ ؛ لأَنَّ هذا دُعاءٌ ، وَ كَأَنّكَ أَرَدْتَ :أَلْزَمَه اللهُ وَيْـلاً ، وَلَـيْسَ بمُـنْكَرٍ أَنْ يَرِدَ هذا المصدرُ وَلا فِعْلَ ، كَما وَرَدَ (طُرّاً) و (قاطِبَةً) ،فَتَنْصبُهُ بهذا الفعْلِ[٤].

فَإذا أَضَفْتَ جازَ الوَجْهانُ و النّصْبُ أَجْوَدُ[٥]؛ لأَنّه لَيْسَ للمبتدأ خَبَرٌ[٦].

و يَجوزُ إِضْمارُ الخَبَرَ كَأَنّكَ أَرَدْتَ: وَيْلُه ثابتٌ وَ وَيْلُه دائِمٌ.

وَإِذا أَفْرَدْتَ[٧] جازَ النَصْبُ عَلى الأَوَّلِ[٨].

---

(١) أي: يُحذَفُ (ذو) ويقوم المصدر مقامه.

(٢) في الكتاب ١/ ٤١٥ : "وأما قول العرب :أنت مني مرأى و مسمع فإنما رفعوه لأنهم جعلوه هو الأول حتى صار بمنزلة قولهم : أنت مني قريب" وانظر الأصول ١/ ٢٠٠ وانظر قول سيبويه في الحلبيات ٥٨.

(٣) السيرافي :"ومن العرب من ينصب فيقول :أنت مني مرأى ومسمعاً فجعله ظرفاً لأنهم لما قالوا: بمرأى ومسمع فدخلت عليه الباء صار غير الاسم الأول فإذا صار غيره ولا يأتيه نصب على الظرف كما تقول : أنت مني مكان قريب أو أنت بمكان زيد" هامش الكتاب ١/ ٤١٥،وانظر وجه النصب في الأصول ١/ ٢٠٠.

(٤) وأما ويلاً له و أخاه و ويله وأباه فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه، كأنك قلت: ألزمه الله ويله و أباه، فانتصب على معنى الفعل الذي نصبه "الكتاب ١/ ٣١٠ .

(٥) في المقتضب ١/ ٢٢٠ "فإن أضفته لم يكن إلا النصب".

(٦) هذا وجه الرفع و تفسيره و في المقتضب ٣/ ٢٢٠ "وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له لأنه شيء مستقر فويل مبتدأ وله خبر".

(٧) في الأصل (أدخلت) والمقصود إفرادُ اللفظ وقطعه عن الإضافة .

(٨) يقصد النصب على الدعاء .

مسألة (٢١)

الظُّـروفُ مـن المَكـانِ تكُـونُ خَبَراً عـن الأَسْـماءِ و عـن الأَحْدَاثِ؛ لأَنَّه يَصِحُّ وُقُوعُهـا في الأَمْكِـنَةِ / ٣و /، وَظُـروفُ الـزَّمان لا تَكُـونُ إلا خَبَراً عن الأَحْداثِ ، وَلا تَكُونُ خَبراً عَن الأَسماءِ، فـمُحالٌ أَنْ تقولَ زيدٌ اليومَ ؛ لأَنَّ زيداً قَدْ حَصَلَ في اليَوم حَيَّاً كانَ أَوْ مَيْتاً[١].

مسألة (٢٢)

الظُروفُ مـن الأَمْكـنَةِ وَالظُّـروفُ مـن الأَزْمِـنَةِ يَجـوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولاتٍ عَلى السَّـعَةِ، وَذلـكَ أَنَّها مَفْعَولاتٌ كالمَفْعُول به[٢] ، فَيَجُوزُ تَشْبيهُ بَعْضِها بِبَعْضٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعَـدّى الفِعْـلُ إلى جَمـيعِها فَـيَجْعَلُها عِـنْدَ ضُرُوبِ الأَفْعالِ مَفْعولاتٍ على السَّعةِ إلا في وَجْهٍ[٣] واحِدٍ[٤]، وَهوَ الفِعْلُ الذي يَتَعَدّى إلى ثلاثة مَفعولين، لا يَجُوزُ ذلك لأَنه لَيْسَ في الأُصُولِ فِعْلٌ يَتَعَدّى إلى أَرْبعَةِ مَفْعُولينَ.

مسألة (٢٣)

تَقُـولُ : (أَخْطَـبُ مـا يَكُـونُ زَيْـدٌ قائِماً)، يَنْتَصِبُ عَلى الحَالِ من فِعْلٍ مُضْمَر تَقْديرُه : إِذا كانَ قائِماً، ولا يجوز أَنْ يَنْتَصِبَ بـ (يكون) فَتجْعَلُه كالفعل الذي يَتَعَدّى إلى مَفْعولٍ[٥].

وَلا يَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ حـالاً لـ(يَكُونُ) ، وَ (يَكونُ) بِمَعْنى حَدَثَ وَوَقَعَ ؛ لأَنَّه

---

(١) في المقتضب ٤/ ٣٢٩: "واعـلم أن الظروف من المكان تقع للأسماء و الأفعال ، فأما وقوعها للأسماء فلأن فـيها معـنى الاسـتقرار ، تقـول: زيد خلفك وزيد أمامك و عبد الله عندكم لأن فيه استقر عبد الله عندك ، فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث لأنّ الاستقرار فيها لا معنى له".

(٢) في الإيضاح: "واعلم أن هذه الظروف يجوز أن يتسع فيها فتنصب نصب المفعول به" انظر الإيضاح ١٨٤ .

(٣) يقصد في فعل واحد .

(٤) "وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوّزه إلا الأخفش" شرح الكافية ١/ ١٩٠.

(٥) ذكـر ذلـك في الحلبيات ٢٠٢: "فـإذا كـان كذلك انتصب قائماً من قولك : أخطب ما يكون زيد قائماً على تقديـر: إذا كـان و كـان إضمار ذلك سائغاً لأنه حيث صار أخطب و نحوه عبارة عن حدث على الاتساع" وانظر الأصول ٢/ ٣٦٠ .

كَـيْفَ تَوَجَّه فَقَدْ تَنَزّل بَمَنْزِلةِ اسْمٍ واحدٍ، فَيَصيرُ بِمَنْزِلَةِ عَبْد المَلِكِ ، فَإذا صارَ بهذِه المَنْزِلَةِ بَقِـيَ أَخْطَبُ لا خَبَر لَه فلا يَتِمّ الكَلامُ ، فيُعْلَمُ بِهذا أَنَّ الَخبرَ الفِعْلُ الـمُضمَرُ الذي دَلَّ عَلَيْه الحالُ وَهُوَ قائِمٌ، وَيَجُوزُ في (قائِمٍ) الرفعُ وهو قبيح[1].

قالَ شَيْخُنا أَبو عَليّ رَضيَ الله عنه :يَجُوزُ ذلكَ لأَنَّه يَجْعَلُ : (أَخْطَبُ) كانَ قِيامَه، وَيَكُـونُ تَوَسُّـعاً ، ووَجْهُ التَّوسُّع في ذلكَ : أَنَّ الَخطابةَ تكُونُ مَعَ القِيامِ ، و القِيامُ يَكُونُ مَـعَ الخَطابـةِ وَإِذا التَبَسَ كـلُّ واحِـدٍ مِـنْهُما بصـاحِبهِ جـازَ أَنْ تَجْعَلَـه كأَنـه هـو عَـلى الاتّساعِ[2].

قـالَ أَبـو عَلـيّ رضي الله عنه : وَلا يَجوزُ أَنْ (يقُومَ) لأنَّه اتّساعٌ على اتّساعٍ؛ لأَنَّ (يَقُـومُ) بَمعْنى (قائِم) اتّساعٌ، وَقَدْ حُذِفَ من الكَلامِ شيءٌ على وَجْهِ الاتّساعِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اتّساعٌ على اتّساعٍ.

فـإن قُلْـتَ : (أَرخَـصُ مـا يَكونُ البُرُّ قَفيزانِ) و(قَفيزَيْنِ)، فالرفعُ والنَّصْبُ جائِزٌ، تَجْعَـلُ القَفـيزينِ هي أَرْخَصُ، لأَنك تَقولُ:قَفيزٌ رَخيصٌ وَتُشيرُ إِلَى الطّعامِ، لا إِلى نفسِ القَفـيزِ، إِذ قَـدْ عُلِـمَ أَنَّ القَفـيزَ إِنَّمـا هـو[3] للكـيل، فلِهـذا جـازَ أَنْ تَجْعَلَ أَرْخَصَ هي القفـيزانِ في الحَقـيقةِ، إِذ قـدْ قـالوا:قَفـيزٌ رَخـيصٌ يُريدونَ الطّعام لما بيّنا ولا يَكونُ فيها اتّساعٌ[4].

والنّصْبُ عَلَى ما مرَّ من الـمَسأَلَةِ الأُولى .

---

(١) أجازه الأخفش انظر الأصول ٢/ ٣٦٠ و الحلبيات ٢٠٣.

(٢) "ووجـه قول أبي الحسن أنه يحمله على المعنى لأن أخطب وإن كان قد جعل عبارة عن حدث بدلالة إضافته إلى الأحـداث فهـو في الأصـل و الحقيقة على غير ذلك فتحمل الكلام على الأصل و المعنى ، وهذا قبيح لأن هذا الأصل قد أزيل عنه وألزم ماخرج عن ذلك فقبح أن ترده إلى الأصل مع مصاحبة ما يكون مخرجاً له منه" الحلبيات ٢٠٣.

(٣) في الأصل (هو له).

(٤) "ويجـوز رفعـه فـنقول:جـاء الـبر قفيزان بدرهم فيكون قفيزان مبتدأ وبدرهم خبر والجملة في موضع الحال و الكلام حينئذٍ جملتان" ابن يعيش ٢/ ٦١ .

فَإِنْ قُلْتَ : أَطْيَبُ ما تكونُ البَداوَةُ شَهْرَيْ رَبيعٍ نَصَبْتَ (شَهْرَيْ) عَلى الأَوَّل[1]، فإذا قُلْتَ (شَهْرا رَبيعٍ) اتَّسَعْتَ، لأَنَّ الطِّيبَ في البَداوَةِ في الشَّهْرَينِ ، فلمّا التَبَسَتْ الطِّيبَةُ بالشَّهْرَيْنِ وَ صَارَت مُلابِسَةً لَها ، جازَ أَنْ تُجْعَلَ كَأَنّها هي عَلى الاتّساعِ ، (فَرَفَعَ شهْرا) ربيع عَلى الاتّساعِ[2].

مسألة (٢٤)

إذا قُلْتَ : (يَوْمُ الجُمْعَةِ) أَو (يَوْمُ السَّبْتِ أَبْطَؤُه) ففيها وُجوهٌ : آتيكَ يومَ الجُمْعَةِ أَوْ يومَ السَّبْتِ أَبْطَؤُه ، وَ يَجُوزُ : (آتيكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ أَبْطَأَه) و (أَبْطَؤُه) الرَّفْعُ و النَّصْبُ[3] .

قالَ أَبو عَليّ رَضِيَ الله عنه : إذا قَلْتَ: (آتيكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ) كانَتْ هذِه جُمْلَةً مُكْتَفِيَةً بنَفْسِها وَ قُلْتَ : (أَوْ يَوْمُ السَّبْتِ) ، فَتَرْفَعُ يومَ السّبْتِ[4] بالابْتِداءِ وَ تَجْعَلُ أَبْطَأَه[5] خَبَرَ الابْتِدَاءِ ؛ لأنَّ البطْءَ فِي السّبْتِ[6] يَقعُ ، فتجعَله خبراً عَنْهُ كَأَنه قد التَبَسَ بهِ[7].

وَإِذا نصَبْتَ أَبطَأَه نَصَبْتَه بآتيكَ ، لأَنَّهُ فِعْلٌ يَتَعَدَّى بعدَ تَعَدِّيه إِلى المصدَرِ والحال،

---

(١) وتقول: عبد الله أخطب ما يكون يوم الجمعة والبداوة أطيب ما تكون شهري ربيع كأنك قلت: أخطب ما يكون عبد الله في يوم الجمعة وأطيب ما تكون البداوة في شهري ربيع " الكتاب ١/ ٤٠٢ وانظر الحلبيات ٢٠٤ .

(٢) ومن العرب من يقول: أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة وأطيب ما تكون البداوة شهرا ربيع ، كأنه قال: أخطب أيام الأمير يوم الجمعة وأطيب أزمنة البداوة شهرا ربيع، وجاز: أخطب أيامه يوم الجمعة على سعة الكلام وكأنه قال: أطيب الأزمنة التي تكون فيها البداوة شهرا ربيع "الكتاب ١/ ٤٠٣ وانظر الحلبيات ٢٠٣.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٤٠٣ وانظر الحلبيات ٢٠٦-٢٠٨.

(٤) في الأصل (الجمعة) .

(٥) في الأصل (أبطؤه).

(٦) في الأصل (الرفع).

(٧) في الحلبيات ٢٠٧: "يريد إن شئت آتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطؤه فرفعت يوم السبت والمعنى أو إتيان يوم السبت أبطؤه ، فحذفت المضاف لما تقدم من الدلالة عليه كما حذفت في قولك: "أخطب ما يكون الأمير في يوم الجمعة " ولا يكون إلا على ذلك لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى" وانظر الكتاب١/ ٤٠٣ .

فَيَتَعَدَّى الفِعْلُ إِلَى أَبْطأَ لأَنَّهُ صِفَةٌ للمَصْدَرِ فهو بِمَنْزِلَتِه ، وَيَكُونُ تقديره: آتيك[1] أَحَدَ اليَوْمَيْنِ، وَ أَبْطؤُه نَصْبٌ بِتَعَدِّي الفِعْلِ إِلَيهِ[2].

وَإِذا قُلْت : (أتيتُكَ يومَ الجُمْعَةِ أَو يَوْمَ السَّبْتِ أَبْطؤُه)، رَفَعْتَ أَبْطَأَه، خَبَرُ[3] ابتداءٍ محذوف تقديره: ذاك[4] أَبطأُ الإِتْيانِ ، فَيَكُونُ مَرْفُوعاً خَبَرَ[5] الابتداءِ، وَيَكونُ قَدْ دَلَّ على المَحْذوفِ وَهُو المُبْتَدأ[6] وبالله التوفيق.

مسألة (٢٥)

تَقُولُ : هو قُرْبَكَ وَقُرَابَتَكَ[7] و صَدَدَكَ[8] وَحَيَاتي والدَّهْرَ[9]، هذه ظُروفٌ لأَنَّ فيها إِبْهاماً، وَإِذا كانَ فيها إِبْهامٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً ، لأَنَّهُ لَيْسَ تُقَدِّرُ ذَلكَ تَقْديراً وَتَقْصِدُ إِليهِ قَصْداً مَحْصوراً، وَلكنَّه عَلى وَجْهِ التَّقْرِيبِ ، فلذلكَ نَصَبَه فَجَعَلَه ظَرْفاً[10].

وَتَقُولُ :هو قُرْبَكَ وَقُرابَتَك ، فَتَنْصِبُ لأَنَّه ظَرْفٌ ، وَقَرِيْباً مِنْكَ[11] تَجْعَلُه ظَرْفاً

---

(١) في الأصل (أتيتك).

(٢) "وإن شاء قال : آتيك يوم الجمعة أبطأه أي أبطأ الإتيان هذا ينتصب على المصدر لأن المثال الذي هو أتى يتعدى إلى جميع ضروبه بطيئه وسريعه وغير ذلك مما يكون ضرباً منه" الحلبيات ٢٠٩ وانظر الكتاب ١/ ٤٠٣ .

(٣) في الأصل (بخبر).

(٤) في الأصل (وإلى).

(٥) في الأصل (بخبر).

(٦) في الحلبيات ٢٠٦: "وتقول : آتيك يوم الجمعة أبطؤه وآتيك يوم الجمعة أو يوم السبت أبطأه ، أبطؤه في الوضعين خبر مبتدأ محذوف دل عليه ما تقدم من الكلام، فصار لذلك بمنزله المذكور من اللفظ كأنك قلت: ذاك الإتيان أبطأه أي أبطأ الإتيان فكنيت عن الإتيان لما تقدم من الذكر".

(٧) قرابتك : قربك ، انظر حروف المعاني ١٨ .

(٨) صددك : قصدك ، انظر حروف المعاني ١٨.

(٩) في الأصل (وحياتي الدهر).

(١٠) في الكتاب ١/ ٤١٢: "ومن ذلك قول العرب: هم قرابتك أي قربك، يعني المكان، وهم قرباً منك في العلم، وكان هذا بمنزلة قول العرب: هو حذاءه وإزاءه" وانظر الأصول ١/ ١٩٨ .

(١١) وزعم الخليل رحمه الله أن النصب جيد إذا جعله ظرفاً وهو بمنزلة القول : هو قريب منك وهو قريباً منك

لأنَّـه مُـبْهَم ، وَبَعـيدٌ أَنْ تَقُوَل : (هو بَعيداً مِنْكَ) ، وَوَجْهُ بُعْدِه : أَنّ الظَرْفَ يَحْتَاجُ وَإِنْ كـانَ مُـبْهَمَاً إِلى ضَـرْب من الاخْتِصَاصِ ، و(بعيدٌ) لَيْسَ فِيه اختِصاص، فَلَمَّا لم يَكُن فيه اختِصـاصٌ بَعُـدَ أَنْ يكونَ ظَرْفاً. وَقَالَ شَيْخُنَا أَبو عَليّ : وَيَجُوزُ أَنْ تحْمِلَه عَلى ما [هُوَ] نقيضُه[1]، وَهُو (قريبٌ)، كَما حَمَلْتَ (أَيّ) على نقِيضِها وهو (كُلّ).

مسألة (٢٦)

تَقـولُ: (إِذا كـانَ غـدٌ فالقَني)؛ لأَنَّ (كانَ) بمَعْنى الحَدَثِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ[2]: (إِذا كَـاَن غـداً فـالقَني) يُضْمَرُ ، يُريدُ : إِذا كانَ ما نَحْنُ عَلَيْهِ من السَّلامَةِ غَداً ، فَنَصَبَ غَداً لأَنهُ ظَرْفُ زَمانٍ [3].

وَيَـدُلُّ عَلَـى الضَـمِيرِ الحـالُ [4]، وَلا يَجوزُ في غَيْرِ غَدٍ[5] ؛لأَنَّه قد اتَّسَعَ فيه، ولا يجوز أَنْ يُقاسَ على المتَّسَعِ ، فَإِنْ كانَ ذِكْرٌ ما قَد تَقَدّمَ جازَ ذلكَ في سائِرِ الظُروفِ[6] .

مسألة (٢٧)

تَقُولُ : (إِنَّ اللَّيْلَةَ الهِلالُ) ، وَفيه ثلاثةُ أَقْوال :

يَجـوزُ أَنْ تَجْعَـلَ الهِـلالَ حَدَثاً، لأَنّه قَدْ نُطِقَ مِنْهُ بفِعْلٍ، قَدْ قَالُوا : (أَهَلَّ الهِلالُ)، وَإِذا نُطِـقَ مـنهُ بفعـل صـارَ حَدَثاً ، فَجَازَ ذلكَ لأَنَّهُ قَدْ صارَ مَصْدَراً، فَجازَ أَنْ يُخْبَرَ عَنْه

أي: مكاناً قريباً منك" الكتاب ١/ ٤٠٩ وانظر الأصول ١/ ١٩٨ .

(١) في الأصل (على ما يقتضيه).

(٢) وهم بنو تميم في الكتاب ١/ ٢٢٤.

(٣) في الأصل (مكان).

(٤) في الأصل (ضمير الحال غد).

(٥) في إيضـاح الشـعر٤٩٣: "والمعنىإذا كان مانحن عليه من الرخاءأوالبلاءفي غد،فأضمرالفاعل لدلالةالحال عليه" وانظرالكتاب على١/ ٢٢٤

(٦) ذكر الفارسي هذه المسألة في الحلبيات ٢٣٢ وإيضاح الشعر ٤٩٢ ـ ٤٩٣ والمقصود فيها أن قولك: (إذا كان غداً) فيه إضمارٌ لم يجر له ذكرٌ وإنما دلّت عليه حال مشاهدة، ومثله في الإضمار قولك: (مَنْ كَذَبَ كان شراً لـه) أضـمرت الكـذبَ ولم يـتقدم له ذكر، وإنما ذكر ما يدل عليه، أمّا إذا تقدّم ذكرٌ فيجوز النصبُ في سائر الظروف.

بظَرفِ الزَّمانِ .

والوَجْـهُ الآخـرُ : أنَّـه يُـريدُ بـهِ : أنْ يَجْعَلَهُ شَبيهاً بالحَدَثِ ، وذلكَ لأنَّه وَإنْ كانَ جُـرماً وشَخْصـاً فإنَّـه لا يَثْبُتُ في كُلِّ موضعٍ ، وَيَغيبُ وَلا يُرى ، فلمّا كانَ كَذلكَ أَشْبَهَ الأحداثَ وأُجريَ مَجْراها[1] .

/ ٣ظ / والوَجْـهُ الثَّالِـثُ : أنَّـهُ أرادَ: اللّيْلَةُ لَيْلَةُ الهِلالِ ، فَحَـذَفَ (لَيْـلَةَ) وَجَعَلَ الهِلالَ دالاً عَلى المَحْذوفِ[2] ، كَما قالَ عزَّ وَجَلَّ: ﴿واسْأَل القَرْيَةَ﴾[3]، يُريد أَهْلَ القَرْيَةَ ، وبالله التوفيق.

بابُ شَرْحِ الحالِ

مسألة (٢٨)

(إنَّ يَـوْمَ عَـبدُ الله أَمـيرٌ زَيْداً جالِسٌ) ، نَصَبْتَ (زَيْداً) بـإنَّ و(جالسٌ) خَبَرُ إنَّ و (اليومَ) ظَرْفٌ، وَ أَضَفْتَ إِلَيه الجُملةَ، و هي المبتدأ و الخبرُ[4] .

وَالظَـروفُ عَـلى ضَـرْبَيْنِ[5] :فمـا كـانَ مِـنْه مَاضِياً أَضَفْتَه إِلى المُبْتَدأ والخَبَر، وَإِلى الفِعْلِ وَالفاعِلِ.

وَإِذا كـانَ مُسْـتَقْبَلاً فَهـوَ بِمَـنْزِلَةِ (إِذا) وَ (إِذا) للشَّـرْطِ والجَزاءِ، وإِذا تَنَزَّلَ مَنْزِلَتَها

---

(١) "وأما قولهم الليلة الهلال ولا يجوز الليلة زيد لأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث ، وإنما استقام هذا لأن فيه معنى الحدوث إنما يريد الليلة يحدث الهلال " المقتضب ٤/ ٣٥١ وانظر الأصول ١/ ٦٣ وانظر أسرار العربية ٧٥ .

(٢) "ولـو قلـت: الليلة الهلال كان جيداً، تريد ليلة الهلال فلما حذفت (ليلة) أقمت الهلال مقامها" المقتضب ٤ / ٣٥١ وفي إيضاح الشعر هي من باب حذف المضاف انظر: إيضاح الشعر ٣٦٨ وأسرار العربية ٧٥.

(٣) يوسف ٨٢.

(٤) "وتقول: إنّ يوم عبد الله أمير زيداً جالس تريد إن زيداً جالس يوم عبد الله أمير" الأصول ١/ ١٩٥.

(٥) "جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل وإلى الابتداء والخبر لأنه في معنى إذ، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنه في معنى إذا وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال" الكتاب ٣/ ١١٩ وانظر المقتضب ٣/ ١٧٦-١٧٧ وانظر الأغفال ٢٤٦

جَرَى عَلَيْه من الحكم ما جرَى عَلى (إذا) إذا أَفَادَ ما أَفَادَتْهُ، وَيَسْتَحيلُ إِذا كانَ ماضِياً أَنْ يُضافَ إِلى ما يُضافُ إِليه [هذا][1] القِسْمُ.

وَ لَيْسَ شيءٌ تُضافُ إِليه الظُّروفُ إلاّ هذين القِسْمَيْن ، فَيَبْقَى القِسْمُ الآخرُ وهو المبتدأ و الخبرُ، فَتُضيفُه إِلَيْه إِذا كانَ ماضِياً ،فَإِنْ جَعَلْتَ في الكَلامِ (فيه) فَقُلْتَ : (إِنَّ يَوْماً فيه عبدُ الله جالسٌ زَيْداً مُقيمٌ)[2]، فَيَصيرُ عَبْدُ الله وَما بَعْدَه بَمَنْزِلَةِ الوَصْفِ؛ لأَنه جملةٌ ، والجُملةُ توصف بها النّكراتِ[3]، وَ يَكونُ تَقْديرُه : إِنَّ يَوْماً طَيِّباً زيداً[4] جالسٌ[5].

فَإِنْ جَعَلْتَ فِي الكَلامِ "فيه" قلت[6]: (إِنَّ يَوْماً فيه عَبْدُ اللهِ جالسٌ زَيْدٌ فِيه مُقيمٌ)[7]، لأَنَّ (اليَوْمَ) لَمَّا خُبِّرَ عَنْه بالخَبَرِ الثَّاني ، وَهي الهاءُ التي [في][8] "فيه" الثانِيَةِ، خَرَجَ من أَنْ يَكُونَ ظَرْفاً ، وَصَارَ اسْماً والخبرُ عَنْهُ، وَلا يحتسب بـ(فيه) التي في الصِّفَةِ لأَنَّه بمَنْزِلَتِهِ فَلَيْسَ بخَبَرٍ عنه[9] لما بيَّنا[10] .

وهذه المَسْأَلةُ تَتْلو مَسائلَ الظُّروفِ قبلَ شَرْحِ الحالِ .

---

(١) (هذا) زيادة اقتضاها المعنى.

(٢) في الأصول ١/ ١٩٥ : "فإن حصلت في أول كلامك فيه قلت: إن يوماً فيه عبد الله خارج زيداً مقيم فتنصب زيداً بإنّ ومقيمٌ خبره ويوماً منتصب بأنه ظرف لمقيم وفيه عبد الله خارج صفه اليوم" .

(٣) الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال .

(٤) في الأصل (زيد) .

(٥) في الأصل (جالساً) .

(٦) في الأصل (فقلت).

(٧) جواب الشرط محذوف والمعنى واضح، والمقصود: فإن جعلت... خَرَج (يوماً) من أن يكون ظرفاً.

(٨) (في) زيادة اقتضاها المعنى .

(٩) في الأصول ١/ ١٩٥: "فإن قلت : إن يوماً فيه عبد الله خارج زيد فيه مقيم خرج اليوم من أن يكون ظرفاً وصار اسماً لإنّ وإنما أخرجه من أن يكون ظرفاً أنك جئت بفيه فأخبرت عنه بأن إقامة زيد فيه ففيه الثانية أخرجته عن أن يكون ظرفاً لأنك شغلت مقيماً عنه" .

(١٠) يقصد بهذا الكلام أن (يوماً) اسم لإن، و الجملة التي بعدها في موقع الصفة لليوم، والهاء التي في جملة الصفة بمنزلة اليوم، فهي تعود إليه، أما الخبر فهو الجملة الثانية ، فقوله (وصار اسماً والخبر عنه)يعني أن (يوماً) اسم و الخبر عنه الجملة التي وقعت فيها (فيه) الثانية، وهي التي منعت يوماً من أن يكون ظرفاً ، وليس هناك ضرورة لوجود زيادة على النص فهو واضح .

مسألة (٢٩)

هذا[١] شَرْحُ بابِ الحال :

الحالُ مَفْعولٌ فيها[٢] ، وَ هيَ زيادَةٌ في الخَبَرِ ، فَإذا قُلْتَ : (جاءَ زيدٌ راكِباً) فَقد خبَّرْتَ عَنْ مَجيئِه، وَزِدْتَ في الكَلامِ خَبَراً بِرُكوبه ، فَعَلِمْتَ بهذا أنَّ الحالَ زِيادةُ فائدةٍ[٣] .

وَيَعْمَلُ فيها الفِعْلُ وَ مَعْنى الفِعْل[٤]، وَ إنّما عَمِلَ فيها مَعْنى الفِعْلِ؛ لأنّها مَفْعولٌ فيها ، و هي هَيْئَةُ الفاعِلِ و المَفْعُولِ[٥] فَمِنْ حَيْثُ أَشْبَهَتْ الظَّرْفَ صارَتْ مَفْعولاً فيها .

وَإذا [قلت] : (جاءَ رَجُلٌ راكِبٌ) قَبُحَ أَنْ تَنْصِبَهُ عَلى الحالِ ؛ لأَنَّ هَذا كَلامٌ قَليلُ الفائدة وَ إذا كَانَ قَلِيلَ الفائدةِ وَجَبَ أَنْ تَصِفَه لتُخْلِصَه إلى ما يَصِحّ أَنْ يَزِيدَ عَنْه في الخَبَر وهو الصّفَةُ، وَ إذا لم تَصِفْه وَ أَخبَرْتَ عَنْه زِيادَةَ خَبَرٍ فَقَد نزّلتَهُ مَنْزِلَةَ الكَلامِ الكَثِيرِ الفائِدَةِ ، وأَنْتَ إلى أَنْ تُقَوّيَه بالصّفَةِ لِيَلْحَقَ بالكَثِيرِ الفائِدَةِ أَوْلى؛ فَلذلِكَ قَبُحَ.

مسألة (٣٠)

فَإذا قُلْتَ : (زَيدٌ في الدّارِ قائِماً)، كَانَ فيه وَجْهان : فَالوَجْهُ الأَوّلُ[٦]: أَنْ تَرْفَعَ زَيْداً بالابْتِداءِ وَ يَكُونُ (في الدار) خَبَرَ المُبْتَدأ ؛ لأَنّ[٧] في الكَلامِ مَحْذوفٌ ، و لا يَخْلو

---

(١) في الأصل (بعد) .

(٢) انظر المقتضب ٤/ ٣٠٠

(٣) في الأصول ٢١٤٨: "ولا تكون الحال إلا نكرة لأنها زيادة في الخبر والفائدة".

(٤) في المقتضب ٤/ ٣٠٠: " والحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلاً منه دالاً عليه".

(٥) في الأصول ١/ ٢١٣: " والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه ".

(٦) في المقتضب ٤/ ٣٠٠: " إذا كان قائماً بعد قولك في الدار انتصب ولا يصلح: قائماً في الدار زيد ولا: زيد قائماً في الدار ولا: قائماً زيد في الدار لما أخرت العامل ولم يكن فعلاً لم يتصرف تصرف الفعل فينصب ما قبله وهذا إذا جعلت في الدار خبراً فقلت: زيد في الدار وفي الدار زيد فاستغنى زيد بخبره قلت: قائماً ونحوه لتدرك على أية حال استقر"

(٧) بعدها في الأصل إشارة إلى تصحيح من الناسخ، وذلك بالإشارة إلى وجود كلمة (كان) بعدها، ولا أرى

المَحْذوفُ مِنْ أَحَدِ شَيْئَين : إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلاً أَوْ اسْمَ فَاعِلٍ ، فَأَيَّ وَجْهٍ كَانَ فَفيهِ ذِكْرٌ مِنْ زَيْدٍ، فَدَلَّ (في الدَّارِ) عَلى المَحْذوفِ ، وَإِذا دَلَّ عَلَيْه صارَ فيه الذِّكرُ الّذي لَوْ أَظْهَرْتَ الفِعْلَ لَكانَ يَكونُ فيه الذِّكْرُ، و هُو الفعلُ المُخْتَزَلُ .

وَ يَنْتَصِبُ قائِماً بقَوْلِكَ : (في الدَّارِ) ، إِذ كانَ فيه مَعْنى الفِعْلِ المَحْذوفِ الّذي قَامَ مَقَامَه وَسَدَ مَسَدَّهُ، فَيَنْتَصِبُ مِنْ هَذا الوَجْهِ (قائماً) .

فَإِذا قُلْتَ : (زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِمٌ)[١]، رَفَعْتَ (زَيْداً) بالابْتِداءِ وَ (قَائِمٌ) خَبَرَه ، وَ جَعَلْتَ (فِي الدَّارِ) مُتَعَلِّقَةً بقَائِمٍ ، وَ هُوَ النَّاصِبُ لَها ، لأَنّ (قائمٌ) خَبَرٌ[٢] عَنْ زَيْدٍ، فَقَدْ خَرَجَ (في الدّارِ) أَنْ يَكُونَ خَبَراً ، فَيَصيرُ بمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ قائِمٌ عِنْدَكَ)، منتصبٌ بقَائِمٍ ؛ لأنّه مُتَعَلِّقٌ به، ومِثالُ ذلكَ أنّكَ لَوْ قُلْتَ : (زيدٌ ضاربٌ عَمْراً) لَكَانَ (زَيْدٌ) رَفْعاً بالابْتِداءِ و (ضاربٌ) خَبَرُه، و(عمروٌ)[٣] مُنْتَصِبٌ بـ(ضارب)، وَ لَيْسَ لـ(زيدٍ) في (عمروٍ) ذِكْرٌ ؛ لأنّه لَيْسَ هُو خبراً عنه[٤]وَ إِنّما هُوَ مُتَعَلِّقٌ بخَبَرِه ، والنَّاصِبُ لَهُ (ضاربٌ) الّذي هو الخَبَرُ عن (زيدٍ) ، فَمَنْزِلَةُ (في الدَّارِ) في المَسْأَلَةِ التي ذكَرناها مَنْزِلَةُ (عَمْرٍو) في هذا المَوْضِعِ و باللهِ التوفيق .

مسألة (٣١)

إِذا قُلْتَ : (هـذا عاقِلاً رَجُلٌ)، نصَبْتَ (عَاقِلاً)عَلى الحالِ ، وَإِنّما لم يَجُز الرَّفْعُ لأَنَّ الرَجُلَ جَوْهَرٌ ، وَ الجَوْهَرُ إِنّما يُنْعَتُ بِما يُحَلّيه ، وَالتَّحْلِيَةُ هِيَ العَقْلُ[٥]، فَلا يجوز أَنْ يُجْعَلَ ما هُوَ مَوْصُوفٌ صِفَةً، فَلَمّا قَبُحَ ذلِكَ نُصِبَ على الحالِ ، وصَارَ هذا مع

مبرراً لوجودها فالمعنى واضح بدونها وهو غير سليم بوجودها.

(١) في المقتضب ٤/ ٣٠٠: "فإن جعلت قائماً هو الخبر رفعته، وكان قولك (في الدار) فضلة مستغنى عنها لأنك إنما قلت: زيد قائم فاستغنى زيدٌ بخبره، ثم خبّرت أين محل قيامه؟ فقلت: في الدار ونحوه".

(٢) في الأصل: (لأن يكون قائماً خبراً).

(٣) في الأصل: (عمروا).

(٤) في الأصل: (خبر عنه).

(٥) كل ما ينعت جوهر والنعوت هي التحلية، والتحلية هي الكشف عن الجوهر ونعت الجوهر هو كالكشف عنه، وانظر ما سبق من أن النعوت هي التحلية في المقتضب ٣/ ٢٥٨ .

(رَجُلٍ) الذي هو مُتَأَخِّرٌ جُمْلَةً خَرَجَ الحال منها .

مسألة (٣٢)

إذا قُلْـتَ : (هُـوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً) ، مُحالٌ، وَذلكَ أَنَّ الحالَ هيَ زيادةٌ في الخَبَر، فلمَّا كَان هُو زَيْدٌ عَلى كلِّ حالٍ ، لَمْ يَكُنْ في (مُنْطَلقٍ) زِيادةٌ في الخَبَرِ وَلا خَبَر .

وَإذا كـانَ هـذا هكذا وَجَبَ أَلاّ يَجُوزَ الحالُ هَاهُنا، فَإِنْ أَكَّدْتَه جَازَ، فَقُلْتَ : (هُوَ زَيْدٌ حَقّاً)؛ لأَنَّ الحَقَّ تَأْكِيدٌ لِزيدٍ فَأَكَّدْتَهُ[١]، قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهَذا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لساناً عَرَبياً﴾[٢] فَجُعِلَ(لِساناً)[٣] تَأْكِيْداً[٤].

مسألة (٣٣)

إذا قُلْـتَ : (هـذا حُلْـوٌ حامِضٌ)، كانَ (هذا) مُبْتَدأ و(حُلْوٌ حامضٌ) خَبَرٌ عَنْ هَذا .

فَإِنْ قالَ قائِلٌ : فالذّكرُ العائدُ على هذا في (حُلْوٍ) أَوْ في (حَامِضٍ) .

قِـيلَ لَـه : لَـيْسَ الذّكْرُ في أَحَدٍ مِنْهُما ، وذلكَ أنّهما تَنَزّلا بمَنْزِلة شيءٍ واحدٍ فَقَاما مَقَامَـه[٥]، وَذلـكَ أَنَّـكَ أَرَدْتَ : هذا مُزٌّ ، فَجَعَلْتَ حُلْواً حامِضاً يَدُلاّنِ عَلى مَحْذوفٍ، وذلـكَ المَحْـذوفُ فيـه ذِكْرٌ من (هذا)، فَرَجَـعَ عَلى (هذا) [ذكر] مِنْ شَيءٍ مَحْذُوفٍ

---

(١) في ابن يعيش ٢/ ٦٤: "ولا يجوز أن يقع في هذا الموضوع إلا ما أشبه المعروف مما يعرف ويؤكد ولو قلت هو زيد منطلقاً لم يجز" وانظر المقتضب ٤/ ٣١٠ ـ ٣١١.

(٢) الأحقاف ١٢ .

(٣) في الأصل: (فجعل مصدق).

(٤) في هـذه الآية خلاف، قال بعضهم: (لساناً) منصوب على الحال، وذهب آخرون إلى أنه توطئة مؤكدة، وهو مـا يـريده الفارسـي هنا، قال الزجاج: "فالمعنى وهذا كتاب مصدق له، أي مصدق التوراة ولساناً عربياً منصوبان عـلى الحـال، المعنى: مصـدقٌ لمـا بين يديه عربياً، وذكر لساناً توكيداً كما تقول: جاءني زيدٌ رجلاً صالحاً" معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٤١ وانظر إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٦٢.

(٥) في الكـتاب ٢/ ٨٣: "أن تجعـلهما جـيعاً خـبراً بهـذا كقولـك: هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين".

قَامَ (هذا) مَقَامَه .

وَمِـثْلُ ذلـكَ : (مَـرَرْتُ بِرَجُلٍ قائِمٍ أَبواه لا قاعِدَين)، و (قاعِدَين) لَيْسَ فيه عائِدٌ عَـلى (رَجُـلٍ)، وَإنما التَّقْديرُ : لا قاعدين أَبواهُ ، فَعَادَ عَلَيْه الذّكْرُ مِن شيءٍ مَحْذوفٍ قامَ هذا مَقامَه وَدَلَّ عَلَيْه .

وَمِـثْلُ ذلـكَ : (مَـرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ وَقَاعِدٍ) / ٤و/ لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُما ذكرٌ ، وَإِنَّما الذّكْرُ مِنْ شيءٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ هذا عَلَيْه ، وَتَقْديرُه : بِرَجُلَيْن فاعِلَيْن.

مسألة (٣٤)

تَقُـولُ: (هـذا بُسْـراً أَطْيَـبُ مِـنْه تَمْـراً)[١]، فَتَنْصِبُـه عَلـى الحـالِ من الجُمْلَـةِ، والجُمْلَـةُ (هـذا) وَ (أَطْيَـبُ)؛ لأَنَّـك أَرَدْتَ أَنَّـهُ في هـذا الحـالِ أَطْيَـبُ مـنه في الحـالِ الأُخْرى.

مسألة (٣٥)

(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيرَ[٢] ما يَكُونُ) ، تَنْصِبُه إِذا أَرَدْتَ: في خَيْرِ أَحْوالِه ، وَلا تُرِيدُ أَنَّه في حالٍ خَيْرٌ مِنْهُ في هذه ، وَإِنَّما تُرِيدُ في خَيْرِ أَحوالهِ كُلِّها .

وَتَقُـولُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَيرَ ما يَكُونُ خَيرٍ مِنْكَ خَيْرَ مَا تَكُوْنُ) ، أَرَدْتَ : مَرَرْتُ بِـرَجُلٍ خَـيْرَ مـا يَكُونُ خَيْرٍمِنْكَ إِذا كُنْتَ خيرَ مَا تَكُونُ ، فَتَنْصِبُ[٣]هذا عَلى الحالِ؛ لأنَّ الحالَ قَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الفِعْلُ[٤] .

---

(١) إذا كـان مما يتحول فهو نصب وإذا كان مما لا يتحول فهو رفع. انظر الأصول ١/ ٢٢٠ والمقتضب ٣/ ٢٥١ وانظر المسألة عند الفارسي بالتفصيل في الحلبيات ١٧٨.

(٢) في الأصل (خيرا).

(٣) في الأصل (فتنصبه).

(٤) "فهذا على إضمار إذ كان وإذا كان واحتمل الضمير لأن المعنى يدل عليه والتقدير : مررت برجل خير منك إذا كـان خير ما يكون إذا كنت خير ما تكون" المقتضب ٣/ ٣٥٠ وانظر المسألة مفصلة في الحلبيات ١٨٠ . ١٨٨

مسألة (٣٦)

قَوْلُ الشّاعِرِ :

[١٢] الحَرْبُ أَوّلُ ما تَكُونُ فُتيّةٌ   تسعى بزينَتِها لكلِّ جهولِ[١]

فالوَجْهُ الأَوّلُ[٢] : أَرَدْتَ : (الحَرْبُ) رَفَعْتَهُ عَلى الابْتِداءِ ، وَ(أَوّلُ) مُبْتَدأ ثانٍ، (فَتيّةٌ) : خبرُ أَوّلٍ لأنكَ جَعَلْتَها هِيَ الأَوّلَ .

وَيَعْتَرِضُ ها هُنا مُعْتَرِضٌ فَيَقُولُ : فَكَيْفَ جازَ لَكَ أَنْ تَرُدَّ (فُتَيَّةً) عَلى (أَوّل) و (أوّل) مُذَكّرٌ و (فُتيّةٌ) مؤنثة؟ فالجَوابُ في ذلكَ أنّي رَدَدْتُه عَلى المَسْأَلةِ كما يقالُ للرَّجُلِ: (أَنتَ مُريّة) عَلى طَريقِ التشبيه .

والوَجْهُ الثّاني[٣]: أَنْ يَكُونَ أَرادَ المَعْنَى ؛ لأَنَّ الفُتَيَّةَ هِيَ مِنْ أَحْوالِ الحَرْبِ، و(أَوّلُ) هُوَ حالٌ، فَردَّ (فُتيَّة) عَلى المَعْنى .

وَإِذا قالَ : (أَوّلُ ما تَكُونُ فُتَيَّةً) ، نصبَ فُتَيَّةً عَلى الحالِ ، وَسَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ[٤] ، وتَقْديرُه: أَوَّلُ ما تَكُونُ إِذا وَقَعَتْ فُتَيَّةً .

وَوَجْهٌ آخَرُ في النَّصْبِ[٥] أَنَّكَ أَرَدْتَ نصْبَهُ عَلى الحالِ مِنْ (تَكون)، وَجَعَلْتَ (تَسْعى) خَبَرَ المُبْتَدأ .

وَفِيه وَجْهٌ آخَرُ[٦]: (فُتيَّة) بَدَلٌ مِنْ (تَسْعى) ، تُريدُ : تَسْعى فُتَيَّةً ، فيكونُ حالاً

---

(١) البيت لعمر بن معدي كرب في ديوانه ١٥٦ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٠٠والحماسة البصرية ١/ ١٨ وهو غير منسوب في المقتضب ٣/ ٢٥١ والجمل لابن شقير ١٢٥ والحلبيات ١٨٩ يريد الشاعر: إن الحرب تقوم بإغراء كل إنسان لم يجرب الحرب فتهلكه. والشاهد في البيت نصب فتية على الحال في وجه من وجوه البيت ورفعها خبراً في وجه آخر.

(٢) انظر الحلبيات ١٩٠ والكتاب ١/ ٤٠٢ والمقتضب ٣/ ٢٥٢.

(٣) انظره في الحلبيات ١٩١ والكتاب ١/ ٤٠٢

(٤) أي: وسدّ الحال مسدّ الخبر.

(٥) انظر الحلبيات ١٩١ والمقتضب ٣/ ٢٥٣

(٦) انظر الحلبيات ١٩٣ والمقتضب ٣/ ٢٥٣

مُقدّماً ، وَ إذا قُلْـتَ: (أَوَّلَ ما تَكُونُ فُتَيَّةً) ، نَصَبْتَ أَوَّلَ عَلى الظَّرْفِ وَتَكُونُ فُتيّةً عَلى التَّفْسيرِ الأَوَّلِ مِنَ الحالِ.

مسألة (٣٧)

إذا قُلْتَ : (رَجَعَ فُلانٌ عَوْدَه عَلى بَدْئِه)، نصَبْتَ (عَوْدَه) لأنَّه وَقَعَ في مَوْقِعِ الحالِ[1]، أَرَدْتَ : عائِداً، وَ (على) مُتَعَلِّقَةٌ بِه، كأنَّك أَرَدْتَ: عائِداً عَلى بَدْئِهِ ، فَلَوْ جَعَلْتَ مَكانَ (عَلى بَدْئِه) (الطَّريق) لَكانَ مَنْصُوباً ، وَقَدْ تَنَزَّلَتْ (عَلى بَدْئِه) بمَنْزِلَةِ شَيءٍ مَنْصُوبٍ نَصَبَهُ (عَوْدُه) ، وَتَقْديرُه شيءٌ واحِد؛ أَنَّ (عَلى) مُتَعَلِّقَةٌ (بعَودِهِ)، أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (مُروري بزيدٍ) لكانَ (بزيدٍ) مُتَعلّقاً بالمُرُورِ، وَ (دُخولي في الدَّار)، لَكانَ (في الدّارِ) مُتَعَلّقاً بالدُخُولِ ، وَإذا كَانَ مُتعَلّقاً بِهِ كانَ ناصباً لَهُ، وَإذا نصبَه فَقَدْ تَنَزَّلَ هُوَ وَما عَمِلَ فيه بمَنْزِلَةِ شيءٍ واحِدٍ ، فَإذا قُلْتَ : (عَوْدُه عَلى بَدْئِهِ) رَفَعْتَ (عَوْدَه) عَلى الابْتِداءِ[2] وَ أَضْمَرْتَ الواوَ وَيَكُونُ الكَلامُ دالاً عَلَيْها.

وَتَكُونُ (عَلى) إذا رَفَعْتَ غَيْرَ مُتَعَلِّقَةٍ بِـ (عَوْدُهُ) لأنها لَوْ كانَتْ مُتَعَلِّقَةً به لم يَكُنْ خَبَراً عن (عَوْدِه) لأنَّه تَمامٌ له ، وَإذا فَسَدَ هذا الوَجْهُ صَحَّ أَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بِشَيءٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ الكَلامُ عَلَيْهِ ، وَيَكُونُ تَقْدِيْره : واقِعاً عَلَى بَدْئِهِ ، وَكائِناً، وما أَشْبَهَ ذلكَ، وَ يَكُونُ في الكلامِ دَلالةٌ عَلَيْه.

وَلَوْ قُلْتَ : (بِعْتُه يَداً بيدٍ) لَمْ يَجُز الرَّفْعُ؛ لأنَّك لَمْ تُرِدْ : وَيَدُهُ في يَدِكَ ، وَإنَّما أَرَدْتَ نقْداً[3]، وَكَذلكَ: (سادوكَ كابراً عن كابرٍ). إنَّما يُريدُ: أَوَّلاً. فافهم هذا إنْ شاءَ اللهُ.

---

(١) "ومثله من المصادر في أن تلزمه الإضافة وما بعدها مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالاً قوله: رجع فلان عوده على بدئه، وانثنى فلان عوده على بدئه، كأنه قال انثنى عوداً على بدء، ولا يستعمل في الكلام رجع عوداً على بدء ولكنه مثل به" الكتاب ١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٢: "ومن رفع فوه إلى فيَّ أجاز الرفع في قوله: رجع فلان عوده على بدئه" ورفع في (فوه إلى فيّ) على قوله: كلمته وهذه حاله. انظر الكتاب ١/ ٣٩١.

(٣) "وأما بايعته يداً بيد فليس فيه إلا النصب لأنه لا يحسن أن تقول: بايعته ويد بيد" الكتاب ١/ ٣٩١ وفي المقتضب: "ووضع قوله يداً بيد في موضع نقداً". المقتضب ٣/ ٢٣٦ وفي ابن يعيش ٢/ ٦١ ": كأنه قال: بايعته مناقدة أي ناقداً".

مسألة (٣٨)

إذا قُلتَ : (بعْتُ الشّاءَ شاةً وَ دِرْهَماً) ، [نصبتَ][1] لأنّها وَقَعَتْ في مَوْضِعِ الحالِ ، أَرَدْتَ: مُسَعَّرًا وَدِرْهَما[2] ، فَكَأَنَّكَ أَرَدْتَ : سِعْرُ الشّاةِ دِرْهَمٌ ، وَدَلَّت عَلى ذلكَ المَحْذوفِ، وَهْوَ التَّسْعيُر .

وَإذا قُلْتَ : (أَخَذْتَ زَكاةَ مالِهِ دِرَهماً لِكُلِ أَرْبَعينَ دِرْهَماً) ، نَصَبْتَ لأنَّه وَقَعَ مَوْقِعَ الحالِ، أَرَدْتَ : أَخَذْتَ مالَه (مُزَكّىً)، فلمّا دَلَّ على (مُزَكّىً) الدِّرْهَمُ قامَ مَقامَهُ وَسَدَّ مَسَدَّهُ .

وكذلِكَ : (بَيَّنْتُ لَه حسابَه باباً باباً) ، يُريدُ : مُفصّلاً بتَبْيينِكَ لَه، (باباً باباً) هوَ تَفْصيلُه[3].

وَ إذا قُلْتَ : (بعْتُ الشّاءَ شاةٌ بدِرْهَمٍ)، وَ(بعْتَ دارَكَ ذِراعٌ بِدِرْهَمٍ)، فَتَقْديرُه: كُلُّ ذِراعٍ مِنْها بِدِرْهَمٍ، فَتَقْديرُه: ذِراعٌ مُسَعَّرٌ بِدِرْهَمٍ، فَذِراعٌ مُبْتدأٌ، والدِّرهَمُ خَبَرُه، والجُمْلَةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَصارَ الدِّرْهَمُ مُتَعَلِّقاً بشَيءٍ مَحْذوف دَلَّ عَلَيْه[4].

وَإذا قُلْتَ: (لَكَ[5] الشّاءُ شَاةً وَدِرهماً) نَصَبْتَ (شاةً وَدِرْهَمًا) بِمَعْنى الفِعْلِ، وَهْوَ الّلامُ في لَكَ؛ لأنَّ مَعْنى (الشّاءُ شَاةً وَدِرْهَمًا) عَلى ما تَقَدَّمَ به القَوْلُ[6] ، فَإنْ قُلْتَ:

---

(١) زيادة يقتضيها المعنى.

(٢) في المقتضب ٣/ ٢٥٦: "ومن ذلك:بعت الشاء شاة ودرهماً إنّما تأويله عَلى الحقيقةِ: بعت الشاء مسعَّراً بدرهم".

(٣) في الكتاب ١/ ٣٩٢: "ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعلُ قولك: بعت الشاء شاةً ودرهماً،وقامرته درهماً في درهم، وبعته داري ذراعاً بدرهم وبعته البر قفيزين بدرهم وأخذت زكاة ماله درهم لكل أربعين درهماً وبيَّنت له حسابه باباً باباً، وتصدّقتُ بمالي درهماً درهماً.

(٤) "وإذا قلت: شاة بدرهم فإنَّ بدرهم ليس مبنيّاً عَلى اسم قبله ولكنّه انّما جاء ليُبيِّن السعر " ويقول سيبويه: " وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز أن تقول: بعت الدار ذراع بدرهم كما جاز لك في الشاءِ" الكتاب ١/ ٣٩٤.

(٥) في الأصل (له)

(٦) انظر المقتضب ٣/ ٢٥٦ وانظر الكتاب ١/ ٣٩٦

(الشّـاءُ[1] شَـاةٌ بدِرْهَـمٍ) وَحَذَفْـتَ (لَـكَ)[2] ، رَفَعْـتَ الشّاءَ بالابْتداءِ، وشاةٌ مبتَدَأ ثان، والدِّرهَمُ خَبَرُها وَيكونُ تَقْدِيْرُ الكَلامِ: الشّاءُ شاةٌ مِنْهَا مُسَعَّرَةٌ بِدِرْهَم[3] ، فَيَكونُ في هذا الكَلامِ [نقصٌ]، فَيحْتاجُ إِلى شَيءٍ آخَرَ يَعُوْدُ عَلى الشّاءِ، وَتَكُوْن الجُملَةُ التي بعد الشّاءِ في مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لأنّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الحالِ، وَلا لَغْوٌ.

وَتَقُـولُ: (مَـرَرْتُ بِـبُرٍّ قَـبْلُ[4] قفـيزاً بِدِرْهَـمٍ) وَ (قَفيزٌ بِدِرهَمٍ)، فانْتَصَبَ عَلى ما تَقَدَّمَ، تَجْعَلُه حالاً من النَكرَةِ، لأَنّكَ تُرِيْدُ: مُسَعَّراً[5]، والرَّفْعُ عَلى ما تَقدَّم[6] .

والحَـالُ قَـدْ تَكُونُ من النكرةِ وهو قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهذا كتابٌ مُصَدِّقٌ لساناً عَرَبِـياً﴾[7] و ﴿إِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلَ ما أَنَّكُم تَنْطِقُونَ﴾[8] وَكَانَ تَقْدِيرُ[9] الحالُ في النّكرةِ أَنْ يَكُونَ الوَصْـفَ الـذي تَجَـاوَزَ وَهْـوَ قَوْلُـكَ: ﴿هَذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِسَاناً عَرَبِياً﴾[10] فالعَرَبيُّ هو الحَـالُ لأَنَّ الـتَقْدِيرَ: معـرباً[11]، وَ ﴿إِنّـه لَحَـقٌ مِـثْلَ مـا أَنَّكُـم﴾، تُرِيدُ: مُشابِهاً لنُطْقِكُم، وَكَذلكَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَمْراً مِنْ عِنْدِنا﴾[12] نَصَبَه لأَنَّه أَرادَ: صادراً مِنْ عِنْدِنا.

---

(١) في الأصل (لك الشاء)

(٢) يقصد: ألغيت لك، وانظر الكتاب ١/ ٣٩٦.

(٣) السيرافي: "يعني لم تجعلها خبراً فتقول على هذا: لك الشاء شاة بدرهم فيكون الشاء مبتدأ والشاة مبتدأ ثان وبدرهم خبر والتقدير شاة فيها بدرهم" هامش الكتاب ١/ ٣٩٦.

(٤) وضع الناسخ فوقها ضبة

(٥) انظر الكتاب ١/ ٣٦٩

(٦) في الكتاب ١/ ٣٩٧: "وأما الذين رفعوه فقالوا: مررت ببر قبل قفيز بدرهم فجعلوا القفيز مبتدأ وقولك بدرهم مبنياً عليه".

(٧) الأحقاف ١٢ ويرى النحاس أنه حال من الضمير (مصدّق) وليس حالاً من النكرة. انظر إعراب القرآن للنحاس ٤ / ١٦٢.

(٨) الذاريات ٢٣

(٩) في الأصل (تقديره).

(١٠) الأحقاف ١٢

(١١) في الأصل (عربي).

(١٢) الدخان ٥

مسألة (٣٩)

إذا قُلْتَ: (دَخَلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ)، والأَوّلُ هاهُنا فالأَوّلُ فيه وَجْهان:

أَحَدهُما[١] : أَنْ تُريدَ الحالَ؛ لأَنَّكَ أَرَدْتَ : (دَخَلوا مُنْفَرِدِيْنَ) وتَنْوي للأَلِفِ واللّامِ الحَذْفَ ، وقَدْ جاءَ في اللغة مِثْلُ هذا: قالوُا للكَمأَةِ:/ ٤ظ / (بَناتُ الأَوبَرِ)، وَإنّما هيَ أَوْبَرُ[٢]، فَجازَ الحَذفُ، وَيَجوزُ الرَّفْعُ عَلى البَدَلِ مِن الواوِ، وَكَأَنّه أَرادَ: دَخَلَ الأَوَّلُ فالأَوَّلُ[٣]، فَإذا قُلْتَ: (ادْخُلوا) فالوَجْهُ النَّصْبُ[٤]، أَرادَ: مُنْفَرِدين.

والرَّفْعُ لا يَجوزُ قالَ: لأَنَّ الأَمْرَ لا يَكونُ لِلمُواجهِ وتَذْكُرُه، مُحالٌ أَنْ تقولَ: (ادْخُلْ زَيْدٌ[٥]) أَوْ (ادْخُلْ الرَّجُلُ) فلمّا كانَ هذا غيرَ جائزٍ لم يجُز البَدَلُ.

وَيَجوزُ البَدَلُ عَلى مَذهَبِ ابنِ[٦] عُمَر[٧]، قالَ: لأَنّه أَرادَ: لِيَدْخل الرّجُلُ، فَجَعَل (ادْخُلوا) دَلالةً عَلى (يَدْخُلُ)، واسْتَعْمَلَه عَلى المَعْنى[٨].

---

(١) وهو قولك: دخل الأول فالأول جرى عَلى قولك واحداً فواحداً ودخلوا رجلاً رجلاً" الكتاب ١/ ٣٩٨ وانظر المقتضب ٣/ ٢٧١.

(٢) الألف واللام في أوبر اختلف فيها: فهي زائدة في المنصف ٣/ ١٣٤ والخصائص ٣/ ٥٨ والمحتسب ٢/ ٢٢٤ والحلبيات ٢٨٨ والمغني ٥٢ وهي للتعريف في المقتضب ٤/ ٤٩ والحلبيات ٢٨٨ وقيل أل فيه للمح الأصل في المقتضب ٤/ ٤٩.

(٣) في المقتضب ٣/ ٢٧١: "وإنْ شئت قلت دخلوا الأولُ فالأولُ على البدل كأنّك قلت: دَخَل الاولُ فالأول وكذلك لو قلت دخلوا رجلٌ فرجلٌ فأبْدلت النكرة من المعرفة".

(٤) إذا قلت: ادخلوا الأول فالأول فلا سبيل عند أكثرالنحويين إلى الرفع لأنّ البدل لا يكون في المخاطب" المقتضب ٣/ ٢٧٢ وانظر الكتاب ١/ ٣٩٨ والتعليقة ١ / ٢١٣.

(٥) في الأصل (زيداً).

(٦) في الأصل (أبي) والصحيح أنه ابن عمر وهو عيسى بن عمر الثقفي، انظر الكتاب ١/ ٣٩٨. والمعروف في كتب النحو أنه عيسى بن عمر ولم يذكر النحاة كنيته.

(٧) أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري كانت بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صحبة، أخذ القراءة عن عبد الله بن أبي اسحاق وأخذ سيبويه عنه النحو وله كتابان: الجامع في النحو والاكمال، توفي سنة تسع وأربعين ومائه، انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦ وإنباه الرواه ٢/ ٣٧٤ وطبقات النحويين واللغويين ٤.

(٨) رأي ابن عمر في الكتاب ١/ ٣٩٨ وذكره المبرد في المقتضب: "فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه ويقول معناه: ليدخل الأول فالأول، ولا أراه إلا جائزاً على المعنى لأن قولك ادخل إنما هو لتدخل في المعنى" المقتضب ٣ / ٢٧٢.

وَإذا قالَ: (ادْخُلوا الأَوّلُ والآخرُ والصَّغيرُ والكَبيرُ) لم يَكُنْ إلاّ الرَّفْعُ، لأنّه بِمَنْزِلَةِ التّأكيدِ، وَذلكَ أَنّ (كُلُّ) تَضُمُّ الصَّغيرَ والكَبيرَ، فكَأنّك لمّا قُلْتَ: (ادخُلوا الصَّغيرُ والكَبيرُ والأَوّلُ والآخرُ)، أَرَدْتَ: كُلُّكُم، فَجَعَلَه بمَنزِلَةِ التّأْكيدِ[1]، إذْ قَدْ دَلَّ الكَلامُ عَلَيْه، قالَ: وَلا تجوزُ الفاءُ هاهنا؛ لأنّه يَزولُ مَعْنى التّأْكيدِ؛ لأنّكَ تُريدُ هذا في حال وهذا في حال أُخرى، وَلا يَجُوز هذا لأنَّ الواوَ تَجْمَعُ والفاءُ[2] تفرّقُ، أَلا تَرى أَنّكَ لَوْ قُلْتَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخيكَ وَصاحِبِك) لكانَ[3] المَعْنى أنّه قَدْ جَمَعَ الحالَتَيْن، وَلَوْ أَدْخَلْتَ الفاءَ لَزالَ المَعْنى الذي كانَ بالواوِ، فلا يُنكَر في ذلكَ المَوْضِعِ دخولُ الواوِ وامْتِناع دُخولِ الفاء لافْتِراقِ مَعْناهُما[4] وباللهِ التَّوفيقُ.

شَرْحُ مَعَانِيْ حُروفِ العَطْفِ

مسألة (٤٠)

قالَ أَبو عَليّ رَضيَ الله عَنْه: الواوُ في العَطْفِ للاجْتِماع[5]، وَلا يَجوزُ تَقْديمُها قَبْلَ المَنْسوقِ عَلَيْهِ، قالَ: لأنّكَ إذا قُلْتَ: (قامَ وزيدٌ عمروٌ) فَقَدَّمْتَ (زيداً)، والفِعْلُ إنّما سَبيلُه أَنْ يَعْمَلَ في أَوّل اِسمٍ يَخْلُصُ إِلَيْهِ، وَ زيدٌ قَدْ حِلْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ [الفِعْلِ] بالواو[6]، وَإنّما أَدْخَلتَه في فِعْلِ (عَمْروٍ)، وَكانَ التَقْديرُ أَنّ العامِلَ يأْتي بَعْدَ الواوِ، فإذا أَنْتَ فَعَلْتَ هذا نَقَضْتَ ما كُنْتَ رتّبتَه.

والفاءُ مَعْناها الافْتِراقُ[7]،قالَ أَبو عُمرَ: لَمْ تَجيء الفاءُ بِمَعْنَى الواوِ إلا في

---

(١) في الكتاب ١/ ٣٩٩: فإذا قلت: ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع، لأنّ معناه معنى كلهم كأنه قال: ليدخلوا كلهم" وانظر المقتضب ٣/ ٢٧٢.

(٢) في الأصل: (وعلى).

(٣) في الأصل (وكان).

(٤) في المقتضب ٣/ ٢٧٢: "ولا يكون إلا بالواو لأن الفاء تجعل شيئاً بعد شيء والواو تتصل على معنى قولك كلكم" انظر الكتاب ١/ ٣٩٨.

(٥) ذكر في الإيضاح: "منها الواو في قولك رأيت زيداً وعمراً ومعناها الجمع بين الشيئين" الإيضاح ٢٨٥ وانظر الإغفال ٤٥٦ وانظر المقتضب ١/ ١٠ واللمع ٩١ والمغني ٣٥٤.

(٦) في الأصل (الواو)

(٧) ذكر ابن جني في اللمع ٩١: "ومعنى الفاء التفرق على مواصلة أي الثاني يتبع الأول بلا مهلة".

البُلْدَانِ، قالُوا: (أصابَ المَطَرُ كَذا فكذا)[1].

قـالَ أَبـو عَلـي: قَـدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِبْتِداءُ المَطَرِ بمَوْضِعٍ بَعْد مَوْضِعٍ، فَتُتَأَوَّلُ عَلى مَوْضوعها في اللُّغَةِ، وَلا تَخْرُجُ عَنْ بابها بشَيءٍ، وقَدْ يَجوز أَنْ يَكُونَ، وَيَجُوزُ أَلاّ يَكُونَ.

فَأَمّا (إِمَّا) فَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ[2].

قَالَ أَبو عَليّ: وَإِنَّما تَجِيءُ لِمَعْنَى الشَّكِّ، وَالعاطِفُ هو الواو[3]، وَإِذا قُلْتَ: (قَامَ إِمَّـا زَيْـدٌ وإِمَّـا عَمْروٌ)، فَكَنَّيْتَ عَنْهُما قُلْتَ: (إِمَّا هُو وَإِمَّا هو) لأَنَّهُ قَدْ عُلِمَ أَنَّكَ أَرَدْتَ: قَـامَ أَحَدُهمـا، وَلا تُكَنِّي عَمَّـا لا تَعْـرفُه، فالمُخاطَـبُ قَدْ اسْتَفادَ بِالكنايَةِ ما كَانَ يسْتَفيدُ بالظّاهِرِ.

وَ (بَـلْ)، و (لَكِـن)، تَكُـونُ إذا كَانَ كَلامٌ أَوَّلُهُ جَحْدٌ، تَقُولُ: (ما جَاءَني زَيْدٌ بَلْ عمروٌ)، فَيَكُونُ نَسَقاً عَلَيْه، وَتَكُونُ للإِضْرابِ[4]، فَتَقُولُ: (ضَرَبْتُ زَيْداً بَلْ عَمْراً) فَكَأَنَّكَ أَضْرَبْتَ عَنْ زَيْدٍ وَأَثْبَتَّ الضَّرْبَ لِعَمْرٍو.

وَيَجُـوزُ: (مَا ضَرَبْتُ زَيْداً بل عَمْروٌ) تُريدُ: بَلْ عَمْرٌو مَضْرُوبٌ، فَيَكُونُ إِبتِدَاءٌ قَدْ حُذِفَ خَبَرُهُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ.

وَقَـالَ اللهُ عَـزَّ وَجَـلَ: ﴿وَقَـالوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحانَهُ بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُون﴾[5]

---

(١) يقصد بذلك أن الفاء تفيد الترتيب ولا تكون بمعنى الواو ـ أي لا تفيد الترتيب - إلا في البلدان والمواضع انظر المغني ١٦١ وقول أبي عمر: والواو لا تفيد الترتيب فلا دليل فيها على أن الأول قبل الثاني. انظر حروف المعاني ٣٦ ، وانظر الواو في الإغفال ٤٥٦.

(٢) ذكر في الإيضاح: "وليست إما بحرف عطف؛ لأنّ حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيداً وإما عمراً، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإما عمراً فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى" الإيضاح ٢٨٩ وانظر إيضاح الشعر ١٠ وهي ليست بحرف عطف عند الفارسي ويونس وابن كيسان، انظر المغني ٤٥٦ وانظرها عند الأنباري في أسرار العربية ٣٠٦.

(٣) انظر في هذا أسرار العربية ٣٠٦، وانظر المقتضب ١/ ١١ والمغني ٦٠ والمقتصد ٩٤٣.

(٤) "ومعنى بل الإضراب عن الأول والاثبات للثاني" اللمع ٩٣ وانظر المقتصد ٩٤٦ والمغني ١١٢.

(٥) الأنبياء ٢٦

فَوَجْهُ الرَّفْعِ هَا هُنا: بَلْ هُمْ عِبادٌ[١] مُكْرَمُون.

مسألة (٤١)

فَإِن قُلْتَ: (مَا ضَرَبْتُ زَيْداً لَكِنْ عَمْراً) فَهذا قَبيحٌ عِنْدَ يُونُس[٢].

وَقَالَ شَيْخُنا أَبُو عَلِي رَحِمَهُ اللهُ: وَالوَجْهُ فِي ذَلِكَ مَا قَالَه يُونُس[٣]، قَال: لأَنَّ (لَكِنْ) إِنَّما تَدْخُلُ إِذا كَانَتْ مُشَدَّدَةً عَلَى الابْتِداءِ وَالخَبَرِ، فَتَخْفِيفُها لا يُخْرِجُها عَمَّا كَانَ لَهـا فِي الأَصْلِ؛ لأَنَّها لا تَنْفَرِدُ إِلاّ بِمُبْتَدأ وَخَبَرٍ، فَلَمْ يَكُنْ تَخْفِيفُها مِمّا يُوْجِبُ خُروجَها عَمّا هِيَ عَلَيْهِ فِي الأَصْلِ.

ولا يَعْتَرِضُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنّ تَخْفِيفَها يُوجِبُ خُروجَها عَمّا هِي عَلَيْهِ فِي الأَصْلِ، وَلا يُعْتَبَرُ، كَمـا أَنّ (إِنَّ) إِذا خُفِّفَـت[٤] دَخَلَتْ عَلى الأَفْعَال، وَأَنّها إِذا كَانَتْ مُشَدَّدَةً لا تَدْخُـلُ إِلاّ عَلى الأَسْمَاءِ، أَلا تَرَى أَنّها وَإِنْ خُفِّفَتْ فَإِنّها لا تَقَعُ إِلاّ عَلى جُمْلَةٍ، وَهِيَ[٥] فِعْـلٌ وَفَاعِلٌ، كَما أَنّها إِذا كَانَتْ مُثَقَّلَةً لَمْ تَقَع إِلاّ عَلى جُمْلَةٍ وَهِي مُبْتَدأٌ وَخَبَرٌ، فَهذا لا يَلْزَمُ.

وَوَجْـهٌ آخَـرُ وَهْـوَ أَنَّ هَذِه الحُرُوف إِذا خُفِّفَتْ لا تَنْتَقِلُ عَمَّا كَانَ لَها فِي الأَصْلِ، أَلا تَرَى أَنّ (كَأَنّ) إِذا خُفِّفَتْ لا تَدْخُلُ إِلاّ عَلى مُبْتَدأ وَ خَبَرٍ كَما كَانَتْ مُثَقَّلَةً ، فَكَذلِكَ

---

(١) في الأصل (عباد عباد)

(٢) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بصري المذهب أخذ الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة وكان النحو أغلب عليه وسمع من العرب وروى سيبويه عنه كثيراً وسمع منه الكسائي والفراء وله كتب مفقودة منها معاني القرآن واللغات والأمثال والنوادر. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائه انظر الوفيات ٧ / ٢٤٤ وطبقات النحويين واللغويين ٥١.

(٣) رأي يونس في ابن يعيش ٨/ ١٨: "وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خفّفت لا يبطل عملها ولا تكون حرف عطف بل تكون عنده مثل إن وأن فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف فكذلك لكن فإذا قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو فعمرو مرتفع بلكن والاسم مضمر محذوف". وانظر رأيه في إيضاح الشعر ٨٦.

(٤) في (إن) المخففة خلاف في عملها. انظر الإنصاف مسألة ٢٤.

(٥) في الأصل (وهو).

(لَكنَّ) بمَنْزِلَتِها؛ لأنَّها أُخْتُها .

مسألة (٤٢)

قَالَ أَبو عُمَر : (أَوْ) قَدْ تَكُونُ بمَعْنَى الواوِ[١] أَحْياناً[٢] كَقَوْلِكَ : (لاتُجَالِسْ زَيْداً أَوْ عَمْراً أَوْ خالداً) ، أَي لا تُجالِس هَذا الضَّرْبَ مِنَ النَّاسِ[٣] .

قَـالَ شَيْخُنا أَبو عَليّ : هَذا لايَجُوزُ وَذلِكَ أَنّ (أَوْ) إِنَّما تُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ أَمْرُهُ أَلاّ يُجَالِسَ أَحَدَهُـم[٤] ، فَإِن جَالَسَ بَعْضَهُمْ فَقَدْ عَصَاهُ، وَ يَعْلَمُ أَنَّهُ نَهَاهُ عَن الباقِيْنَ بَدَلِيلٍ، وَذلِكَ أَنّ المَعْنَى الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ نَهَاهُ عَنْ زَيْدٍ مَوْجُودٌ فِي عَمْرٍو وَخَالِدٍ ، فَلَمَّا كَانَ المَعْنَى مَوْجُـوداً فِـي ذِيـنك كَمـا كَانَ مَوْجُوداً فِي الأَوَّلِ عُلِمَ أَنَّه نُهِيَ عَنْ كُلِّهم ، وَلا يُعْلَمُ أَنَّهُ بـنَفْسِ (أَوْ)[٥] وَإِنَّما يُعلم بدَلالَةٍ ، وَلَو نَهاه بالوَاوِ لَمْ يَكُنْ مُطِيْعاً حَتَّى يَجْمَعَهُم كُلَّهُمْ ، فَثَبتَ بمَا ذَكَرْناهُ أَنْ (أَوْ) لا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ بمَعْنَى الواوِ[٦] .

مسألة (٤٣)

فِي أَنَّ المَعْرِفَةَ تُوْصَفُ بالمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةُ تُوْصَفُ بالنَّكِرَةِ .

المَعْـرِفَةُ تُوْصَفُ بالمَعْرِفَةِ وَالنَّكِرَةُ تُوْصَفُ بالنَّكِرَةِ[٧] ، قَالَ أَبو عُمَر: لأَنَّ كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما جنْسٌ عَلى حِيالِهِ[٨] .

---

(١) هل تأتي أو بمعنى الواو، مسألة خلافية في الإنصاف رقم ٦٧ .

(٢) ذكره الكوفيون والأخفش والجرمي انظر المغني ١/ ٦٢.

(٣) ذكـر أو في الإيضـاح فقـال: فـإذا قلـت كـل خبزاً أو تمـراً أو لحماً فأردت الإباحة فكأنك قلت: كل هذا الضـرب، فمـا ذكـرته من كونه لأحد هذه الأشياء قائم فيه لأنّه لو أكل واحداً من هذه الأشياء كان مؤتمراً الإيضاح ٢٨٨.

(٤) في الأصل (أحدهما)

(٥) يقصد: لا يعلم أنه بنفس (أو) نهاه عن الباقين.

(٦) المقتصد في شرح الايضاح ٩٤٢.

(٧) في الايضـاح: الصـفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره الايضاح ٢٧٥ وانظر الكتاب ٢/ ٦ وابن يعيش ٣/ ٥٨

(٨) يقصد: إنما امتنع وصف المعرفة بالنكرة والعكس لأن كل واحد منهما جنس على حياله.

قَالَ شَيْخُنا أَبو عَليّ: وَإِنّما اِمْتَنَعَ ذَلِكَ لأَنّ الوَصْفَ هُو المَوْصُوفُ فِي الحَقِيقَةِ، فَسَبِيلُ الصِّفَةِ أَنْ تَكُونَ هِيَ المَوْصُوفُ فِي الحَقِيْقَةِ، وَلَمَّا كَانَت النَّكِرَةُ تَقعُ عَلى أَشْخَاصٍ كَثِيْرَةٍ، فَتَدُلُّ عَلى جِنْسٍ، وَهُو قَوْلك: (ما جاءني أحدٌ) وَ (ما رَأَيْتُ أحداً)، فَلَو وَصَفْنَاهُ بِمَعْـرِفَةٍ لَكُنَّا قَدْ جَعَلْنا الّذي هُو جَمْعٌ واحِداً، وَكَذَلِكَ لَوْ وَصَفْنَا المَعْرِفَةَ بِالنَّكِرَةِ لَكُنَّا قَدْ جَعَلْنا / ٥و / ما هُو واحدٌ جَمْعاً، وَهَذا مُتناقِضٌ، فَلِذلِكَ لَمْ تُوصَف المَعْرِفَةُ بالنَّكِرَةِ والنَّكِرَةُ بِالمَعْرِفَةِ[١].

وَلا يَعْتَرِضُ عَلى هَذا القَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَصِفُ النَّكِرَةَ بِالمَعْرِفَةِ فِي المَوْضِعِ الذِي تَقَعُ عَلى الجَمْعِ؛ لأَنَّ العِلَّةَ قَدْ مَنَعَتْ مِنْ ذَلِكَ فِيما يَلْتَبسُ، وَإِذا كَانَتْ قَدْ ثَبَتت[٢] فِيما يَلْتَبسُ، فَلَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُنْقَضَ إِذا وُجِدَ[٣] مَالا يَلْتَبسُ، لأَنَّ المَعْنَى الذِي من أَجْلِهِ مُنِعَ أَنْ يُوْصَفَ المَعْرِفَةُ بالنَّكِرَةِ، وَالنَّكِرَةُ بِالمَعْرِفَةِ هُو ما ذكَرنا مِنْ الانْتِقاضِ، وأَنَّ كُلّ وَاحِدٍ مِنْهُما جِنْسٌ غَيْرُ الآخَرِ، وَلا يَجبُ أَنْ يُنْقَضَ الحُكْمُ الثَّابِتُ الذِي قَدْ وَجَبَ.

أَلا تَرَى أَنَّهُ لَما اسْتَحَقَّ الفَاعِلُ الرَّفْعَ للالْتِبَاسِ [لَزِمَ ذلك]، فَلَو وَجَدْنا فِعْلاً لا يَلْتَبسُ بِمَفْعُولٍ لَمْ يَجِبْ أَنْ تُنْقَضَ العِلَّةُ التي أَوْجَبَت لَه الرَّفْعَ، إِذا وَجَدْنا شَيْئاً لا يَلْتَبسُ، بَل تُجْرِيْهِ عَلى مَا وَجَبَ لَه فِي الأَصْلِ حَتَّى كَأَنَّ هَذا الفِعْلَ لَو كَانَ مِمَّا يَتَعَدَّى لَكَانَتْ حَرَكَتُهُ هذِه الحَرَكَةَ، فَقَدْ وَضَحَ بِما ذَكَرْنَاهُ فَسَادُ ما اعْتَرَضَ بِهِ السَّائِلُ فِي العِلَّةِ التي ذكَرْناهَا.

مسألة (٤٤)

فِي جَوازِ وَصْفِ النَّكِرَةِ بالمَصَادِرِ.

قالَ شَيْخُنا أَبو عَليّ: إِنّما وُصِفَ بالمَصَادِرِ النَّكِرَةُ[٤]، وهو قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

---

(١) لا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ولا النكرة بالمعرفة لأن الصفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى والنكرة تدل على العموم والشياع والمعرفة مخصوصة فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحداً والواحد جميعاً لم يجز أن يوصف كل واحد منهما إلا بما يلائمه وما هو وفقه" المقتصد ٩٠٠.

(٢) يقصد ثبت منعها فيما يلتبس

(٣) وضع الناسخ فوقها ضبة

(٤) في الكتاب ١/ ٤٢٢: "ومنه: مررت برجل حسبك من رجل، فهذا نعت للرجل بإحسابه إياك من كل رجل

حَسْبِكَ وكَفْيكَ وَما شِئْتَ مِنَ رَجُلٍ)[1]؛ لأنّ المَصْدَرَ مُشَبَّهٌ باسْمِ الفاعِلِ ؛ لأنّه يَعْمَلُ كَما يَعْمَلُ، فَلمّا أَشْبَهَه بهذا الوَجْهِ مِنْ أَنّهُ يَعْمَلُ وَشارَكَه في ذلِكَ وَجَبَ أَيْضاً أَنْ يُشارِكَه في الصِّفَةِ بحقّ التّشْبيه .

وأَمّا العلّةُ في قَوْلِكَ : (غيرُك)[2] و (مثلك)[3]، فإنّ هذه[4] صِفاتٌ شُبِّهَتْ بأَسْماءِ الفاعِلِين، وذلكَ أنّكَ تُضيفُها إلى المَعْرِفَةِ ، وَ تَنْوي بها الانْفِصالَ فتَجْري عَلى النَّكِرَةِ ، فَتَقُولُ : (مَررْتُ برَجُلٍ ضاربِ زَيدٍ)، وَيُوْصَفُ بـ(ذلكَ)، فَكَذلِكَ هَذه[5] أَيْضاً تُضافُ إلى المَعْرِفَةِ ، وَيُنْوى بها الانْفِصالُ .

وَقَدْ وَجَدْنا فِي الصِّفات باباً[6] بالألِفِ واللّام[7] يُوصَفُ بالنّكِرَةِ وَهوَ قَوْلُكَ: (حَسَنُ الوجه)و (كريمُ الأَبِ)، فَلَمّا كانَ هذا في الصّفاتِ شائِعاً ، لَمْ يُنكَرْ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ هذا بمَثابَةِ ما ذَكَرْنا من الصِّفاتِ.

قالَ : وَتُوصَفُ النّكِراتُ بِغَيْرِكَ[8]، وشبْهِكَ[9]، وَمِثْلِكَ[10] في أنّها لا تَخصُّ

وكذلك: كافيك من رجل وهمك من رجل " وفي المقتضب ٤/ ٢٨٨: " فأما حسبك وهدك وشرعك وكفيك فكلها نكرات " .

(١) انظر الوصف بـ (ما شئت من رجل) في الحلبيات ١٨٣ .

(٢) "ومنه: مررت برجل غيرك، فغيرك نعت يفصل به بين ما نَعَتَّهُ بغير و بين ما أضفتها إليه حتى لا يكون مثله أو يكون مر باثنين " الكتاب ١/ ٤٢٣.

(٣) انظر الكتاب ١/٤٢٣ .

(٤) في الأصل (هذا) .

(٥) في الأصل (هذا) .

(٦) (باباً) وضع الناسخ عليها ضبة.

(٧) "ومنه مررت برجل حسنِ الوجهِ نَعَتَّ الرجل بحسن وجهه، ولم تجعل فيه الهاء التي هي إضمار الرجل، كما تقول : حسنٌ وجهُه لأنه إذا قيل: حسن الوجه علم أنه لا يعني من الوجوه إلا وجهه " الكتاب ١/ ٤٢٤ .

(٨) "فأما مررت برجل غيرك فلا يكون إلا نكرة لأنه مبهم في الناس أجمعين فإنما يصح هذا ويفسد معناه" المقتضب ٤/ ٢٨٨

(٩) "وشبه لا يتعرف وإن أضفته إلى معرفة " حروف المعاني ٢١

(١٠) "وقولك: مثلك مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان أو في أنكما أسمران وكذلك كل ما تشابهتما به" المقتضب ٤/ ٢٨٧

واحِداً مِنْ واحِدٍ، ألا تَرى أنّ كُلَّ واحِدٍ غيرُ الآخَرِ ، وكَذلكَ (مِثْلُه) و (شِبْهُه) و(نحوُه)، لَمّا كانَتْ بهذِه الصِّفاتِ جازَ أنْ تَتْبَعَ النَّكِراتِ لأنّها مِثْلُها .

وَ أَمَّا (شبيهُكَ[1]) فهْوَ مَعْرِفَةٌ؛ لأنّه أرادَ : المَعْروفُ بِشَبيهِكَ، أيْ الذي يُشبهُكَ في أَحْوالٍ شَتّى ، فيُعْلَمُ بهذا أنَّ (شَبيهَكَ) فيهِ اخْتِصاصٌ، فلذلكَ لم يَجُزْ أن يَتْبَعَ النكِرَةَ .

مسألة (٤٥)

إذا اعْتَمدُوا عَلى (مِثل) جَعَلوها مَعْرِفَةً[2]، وَقالوا : (هذا مِثْلُكَ) ، وَإنّما تَتَخَصَّصُ بالإشارَةِ ؛ لأنّهُ إذا قالَ : (هذا مِثْلُكَ)، فَإنّما[3] مَعْناه : هذا الذي هُوَ مَعْروفٌ بِمِثْلِكَ، فَتَتَخصَّصُ أَكْثَرَ مِنْ تَخْصيصِ قَوْلِكَ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ)، وَ إذا كانَ عَلى هذه الصِّفَةِ فالنَّصْبُ فيه أَوْلى لِما قُلْنا إنّه قَدْ أَفادَ مِنْ التَخْصيصِ .

مسألة (٤٦)

إذا قُلْتَ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُه)، فالحَسَنُ للوَجْهِ وَلَيْسَ لرجلٍ[4] فيهِ صِفَةٌ، يَدُلُّك عَلى ذلك أنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ) قُلْتَ : (حَسَنٍ وَجْهُها)، فَتُذَكِّرُهُ لأنّه للوَجْهِ ، فَإنْ حَذَفْتَ الهاءَ وَجَعَلْتَ مَوْضِعَها أَلِفاً وَلاماً صارَ يُشْبِهُ الشائِع ؛ لأنّه يُشبهُ الجُمْلَةَ[5].

يَدُلّك عَلى أنّه قَدْ جَرى مَجْرى الجُمْلَةِ ، وَأنّ فِيْهِ ضَرْباً[6] مِنَ التَّخْصِيْصِ للوَجْهِ أنّكَ تَقُولُ : (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ) ، فَتُؤَنِّثُهُ إذا حَذَفْتَ الهاءَ .

---

(١) "فأما شبيهك فلا يكون إلا معرفة لأنه مأخوذ من شابهك" المقتضب ٤/ ٢٨٨ ، وانظر حروف المعاني ٢١.

(٢) "ويونس يقول : هذا مثلك مقبلا و هذا زيد مثلك إذا قدمه جعله معرفة وإذا أخره جعله نكرة و من العرب من يوافقه على ذلك" الكتاب ١/ ٤٢٣ .

(٣) في الأصل (و إنما) .

(٤) في الأصل (لزيد) .

(٥) "فإذا حذف الضمير من قولك : وجهه، فقيل: مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجه لم يعد هذا الذكر من الصفة إلى الموصوف فجعل حسن الرجل دون الوجه في اللفظ وصار الحسن شائعاً" المقتصد ٥٣.

(٦) في الأصل: (ضرب).

فَمِـن هَـذه الجِهَة عَلِمْتَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ الشَّائِعَةِ فِيْها، وَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ أَنْ يُجْعَلَ فِيْهِ ضَـرْبٌ مِـنَ التَّخصِـيْص، وكَذلِـكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهٍ) عَلى مَا ذَكَـرْنا، تَقُولُ : (مَرَرْتُ بامْرَأَةٍ حَسَنَةِ وَجْهٍ) فَتُؤَنِّثُهُ[1] ، فَتَعْلَم بهذا أَنَّها قَدْ صَارت صِفَةً لَه في الحَقِيْقَةِ وَإِنْ اخْتَصَّت الوَجْهَ.

مسألة (٤٧)

في العِلَّةِ التي مِنْ أَجْلِها احْتِيجَ إلى البَدَلِ

البَدَلُ إِنَّما احْتِيجَ إِلَيْهِ في الكَلامِ لأَنَّهُ بَيانٌ[2] بِمَعْنَى الأَوَّل، وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً فَهُوَ يُبَيِّنُ المَعْرِفَةَ ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لا يَكُونُ بَدَلاً إِلا أَنْ يَنْعَتَهُ ، أَعْنِي النَّكِرَةَ[3] .

فَـتَقُولُ : (مَـرَرْتُ بِــ [زَيْـدٍ] رَجُـلٍ صَـالِحٍ)[4] فَيَكُونُ هَذا بَياناً لِزَيْدٍ أَنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، وَعَلى هَذا قَولُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[5] .

فَإِنْ أَبْدَلْتَ النَّكِرَةَ مِنَ المَعْرِفَةِ وَلَمْ تَنْعَتْ النَّكِرَةَ فَهُو اتِّساعٌ، وَوَجْهُ تَجْوِيزِهِ أَنَّكَ إِذا قُلْـتَ : (مَـرَرتُ بِـزَيْدٍ رَجُـلٍ)، وَإِنْ كَـانَ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ زَيْدٌ[6] قَبْلَ ذِكْرِ الرَّجُلِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ التَّأْكِيْدِ.

أَلا تَـرى أَنَّـك إِذا قُلْـتَ : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ نَفْسِهِ) فَقَدْ عُلِمَ أَنَّهُ نَفْسُهُ قَبْلَ ذِكْرِكَ الهَاءَ فَكَذلِكَ أَيْضاً البَدَلُ ، وَهُوَ مُشَبَّهٌ بالتَّأْكِيْدِ ، فَلِهذِه العِلَّةِ احْتِيجَ إِلَيْهِ .

مسألة (٤٨)

في التَّوْكِيدِ

---

(١) في الأصل (فتنونه) .

(٢) في ابن يعيش ٣/ ٦٣: "والغرض من ذلك البيان" وانظر اللمع ٨٧ .

(٣) "ولا يحسن إبدال النكرة بالمعرفة إلا موصوفة" المفصل ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٤) في الأصل (مررت برجل صالح) .

(٥) العلق ١٥-١٦ .

(٦) يقصد: عُلم أنه زيدٌ الرجلُ.

التّوْكـيدُ بِمَنْزِلَةِ النَّعْتِ ، تَقُولُ[1] : (جاءَني زَيْدٌ نَفْسُهُ)؛ لأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنَّه جاءَكَ لا غَيْرُه ، إِذْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِذا قُلْتَ : (جاءَني زَيْدٌ) أَنْ يَكُونَ غَيْرُ زَيْدٍ قَدْ جاءَكَ، فَإِذا قُلْتَ (نَفْسُه) ، فَقَدْ عُلِمَ أَنَّه جاءَكَ لا غَيْرُ .

وَيقْـبُحُ أَيْضـاً التَّوْكِيدُ بالنَّفْسِ[2]؛ لأَنَّ النَّفْسَ قَدْ تَنْفَرِدُ فَتَقُولُ : (خَرَجَتْ نَفْسُه) وَ (أَخْـرَجَ اللهُ نَفْسَـهُ)، فَتَكُونُ[3] اسْـماً، وَ إِذا كانَـتْ اسْـماً لَـمْ يَصِـحَّ أَنْ تَجْـرِي مَجْرَى التَّوْكِـيدِ، إِذ قَـدْ اسْـتَقَلَّتْ بِنَفْسِـها، وَ التَّأْكيدُ سَبيلُه أَنْ لا يَسْتَقِلَّ بنَفْسِه ، فَلِذلكَ قَبُحَ أَنْ يُؤَكَّدَ بالنَّفْسِ لما أَوْرَدْناه .

أَلا تَـرى أَنّ (أَجْمَعِـين) لَمَّا كَانَ تَأْكِيداً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْفَرِدَ كَما انْفَرَدَ غَيْرُهُ مِثْلُ / ٥ ظ/ الـنَّفْسِ، ولم يَصِحّ اللّفْظُ بِهِ إِلاّ أَنْ تَتَقَدَّمَهُ أَسماءٌ ، فَلَمَّا خَالَفَت النّفْسُ هذا المَعْنَى ، فانْفَرَدَتْ كَما يَنْفَرِدُ سائرُ الأَسْمَاءِ قَبُحَ ذلكَ فيها .

وَ أَمَّـا (كُلُّهم) فَإِنَّما أُكّد به لأَنّه بِمَنْزِلَةِ (أَجْمَعِين)[4] ؛ لأَنَّكَ إِذا قُلْتَ : (كُلُّهم)، فَقَدْ دَلَلْتَ عَلى جَمَاعَتِهِمْ كَمَا دَلَّتْ (أَجْمَعِين)[5] ، وَلِذلِكَ وُكِّدَ بها .

وَيَقْـبُحُ أَنْ يُبْـتَدَأَ بهـا ، كَمَـا يَقبُحُ أَنْ يُبْتَدأَ (أَجْمَعَيْن) بذَلكَ ، فَلِذلِكَ قَبُحَ ذلكَ فِيْها[6] .

---

(١) في الأصل (يقول) .

(٢) "وذلـك أنهمـا لم يتمكـنا في التأكـيد بـل الغالب عليهما الاسمية ألا تراك تقول : طابت نفسه وصحَّتْ عينه ونزلـت بـنفس الجبل وأخـرج الله نفسـه فلما لم يكن التأكيد فيهما ظاهراً فكان الغالب عليهما الاسمية لم يحسن تأكيد المضمر المرفوع بهما" ابن يعيش ٣/ ٤٢ .

(٣) في الأصل (يكون) .

(٤) في ابن يعيش ٣/ ٤٢: "فإن التأكيد غالب عليها لما فيها من معنى الإحاطة والعموم فكانت مشابهة لأجمعين" وفي الكتاب ٢/ ٣٨٠: "و كلهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها معنى أجمعين فهي تجري مجراها".

(٥) في الأصل (كل) وعليها ضبّة وفي هامشه كلمة (أجمعين) غير واضحة .

(٦) قـبح ذلك عند الخليل إذا كانت بمعنى العموم في الكتاب ٢/ ١١٦: "لأنها إنما توصف بها الأسماء ولا تبنى على شيء ، وذاك أن موضعها من الكلام أن يعمّ ببعضها و يؤكد ببعضها بعد ما يذكر الاسم إلا أن كلهم قـد يجـوز فـيها أن تبـنى على ما قبلها وإن كان فيها بعض الضعف لأنه قد يبتدأ به فهو يشبه الأسماء التي تبنى على غيرها" .

وَمِمّا جاءَ مُبْتَدَأً قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْداً﴾[1].

وَقَالَ سِيْبَوَيْه لَما ذَكَرْنا : هذا بابُ ما يَنْتَصِبُ خَبَرُه لأنَّه لا سَبيلَ لَه إلى أَنْ يَكُونَ صِفَةً ، وَذَلكَ قَوْلُكَ : (مَرَرْتُ بكُلٍّ قائِماً) ، وَ إنَّما لَمْ يَجُزْ أَنْ يُوصَفَ به ؛ لأَنَّه لَوْ وَصَفْتَ [بهِ] لَكُنْتَ قَدْ وَصَفْتَ شَيْئاً مَحْذُوْفاً[2]، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَصِفَ مَحْذُوفاً بغيرِ مَحْذُوفٍ، فَكَما امْتَنَعَتْ أَنْ تُوصَفَ لِذَلِكَ[3] امْتَنَعَتْ أَنْ يُوصَفَ بِها ، إذْ لَوْ وَصَفَها واصِفٌ لَمْ يَكُن يَصِفُ إلاّ شَيْئاً مَحْذُوفاً[4].

مسألة (٤٩)

في الأَسْماءِ المَكْنِيَةِ

وَالدّلالَةُ عَلى أَنّ (إيَّاكَ) اسْم ظَاهِرٌ[5] وَلَيْسَ بمَكْنِي[6] .

إذا قُلْتَ : (رَأَيْتُكَ أَنْتَ)، وَ(مَرَرْتُ بكَ أَنْتَ)، وَ (مَرَرْتُ بهِنَّ [هن]) وَ(مَرَرْتُ بكُمْ أَنْتُم)، لا[7] يَتَغَيَّر في حالِ الجَرِّ وَالنَّصْبِ وَهوَ عَلى حَالٍ وَاحِدَةٍ ، إذْ لَمْ يُجْعَلْ مصوغاً للرَّفْعِ ؛ لأَنَّ هَذا خَطأٌ؛ لأَنَّ الرَّفْعَ إنَّما يَكُونُ بعَامِلٍ ، وَ إذا كَانَ بعَامِلٍ فَقَدْ

---

(١) مريم ٩٥ .

(٢) نص سيبويه في الكتاب ٢/ ١١٤ ١١٥: "هذا باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف و لا تكون وصفاً وذلك قولك : مررت بكل قائماً و مررت ببعض قائماً وببعض جالساً، وإنما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين لأنه لا يحسن لك أن تقول: مررت بكل الصالحين ولا ببعض الصالحين ، قبح الوصف حين حذفوا ما أضافوا إليه لأنه مخالف لما يضاف" .

(٣) في الأصل (ولذلك) .

(٤) الكتاب ٢/ ١١٥ .

(٥) وللفارسي رأيان : الأول : ذكره في العضديات ٢٧: "إياك اسم مضمر يختص به المنصوب دون المرفوع والمجرور وهو يعاقب الكاف في ضربتك وأتيتك ونحو ذلك" وانظر الإغفال ٥١، وقال ابن جنّي في سر الصناعة ٣١٦: "وبه كان أبو علي ينتصر لمذهب أبي الحسن و يذب عنه" ومذهب أبي الحسن هو اعتبار إيا اسم مضمر و الكاف ليست باسم وإنما هي للخطاب. انظر سر الصناعة ٣١٥ و الإنصاف ٩٨ .
والرأي الثاني ما يذكره هنا وهو أن (إياك) اسمٌ ظاهر.

(٦) وهو عند المبرد اسم مكني عنه فيقول في المقتضب ٣/ ٢١٢: "أعلم أن إياك اسم مكني عنه في النصب كما أنت اسمه في الرفع" و كذلك ابن السراج في الأصول ١/ ١٤٩ وانظر الإغفال ٥٠ .

(٧) في الأصل (ولا).

عَلِمْتَ أَنَّ نَفْسَ الصِّيْغَةِ لَمْ تُوْجِبْ لَهُ رَفْعاً، وَإِذا لَمْ تُوجِبْ لَه رَفْعاً بَقِيَ عَلى حَالِهِ فِي النَّصْبِ وَالجَرِّ، إِذْ لَيْسَ هُوَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ مَرْفُوعاً، إِذْ قَدْ بَيَّنّا أَنْ نَفْسَ الصِيْغَةِ لا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ للرَّفْعِ.

وَلا يَلْزَمُ فِي (إِيَّاكَ) هـذا، وذلكَ أَنَّكَ لا تَقُولُ: (قُمْتُ إِيَّاكَ)، كَما تقولُ: (قُمْتَ أَنْتَ)؛ لأَنَّ (إِيّاكَ) لَيْسَ بِمَكْنِي وَإِنَّما هُوَ ظَاهِرٌ[1]، وَ الدَّلِيْلُ عَلى ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: (إِيّاه)، (إِيّاك)، (إِيّاي)[2] ، فَتُضِيْفُه إِلى سَائِرِ ما يُضَافُ[3] إِلَيْه مِن الأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ، وَقَدْ صَحَّ لَكَ أَنّه لَيْسَ سَبِيلُ (إِيّاك) سبيلَ (أَنْتَ). و بالله التوفيقُ .

مسألة (٥٠)

في تَرْتِيبِ الأَسْمَاءِ المَعَارِفِ[4] وَأَنَّ أَعْرَفَها قَوْلُكَ: (أنا).

أَعْرَفُ المَعَارِفِ: (أَنا)، وذلك أَنَّ الرَّجُلَ إذا قال: (أَنا)، فَلَيْسَ يَحْتَاجُ إِلى زِيادَةِ بَيان؛ لأَنَّ البَيَانَ إِنَّما يَكُوْنُ لِيُعَرِّفَ، فَإِذا قَالَ: (أَنا) فَقَدْ عُرِفَ مَعْرِفَةَ عينٍ، وَكَذلكَ المَكْنِي كُلُّه[5].

---

(١) هـذه مسألة خلافية في الإنصاف مسألة ٩٨ وابن يعيش ٣/ ٩٥ وانظر المسألة في سر الصناعة ٣١١ والعضديات ٢٩

ويقول في العضديات: " ويختلف النحويون في إيّا في كونها مضمراً أوْ مظهراً فمنهم من يقول إنه اسم مظهر وُضِعَ في موضع المضمر، ومنهم من يَقولُ أنه مُضمَر وأنّ ما يُضافُ إليه من كاف المخاطبة وغيرها يَدُلُّ عَلى معنى الخطاب كالتاء في أنت والواو في قاموا الزيدون ونحو ذلك مما يَدُلُّ على مَعْنى الخطاب والغيبة وليس باسم وهذا القولُ أشبهُ من القول الأول" انظر العضديات ٢٩-٣٠

فأما الرأيُ الأوّلُ فَنُسِبَ إلى الزجّاج وهو ما يراه الفارسي في هذا الكتاب ونُسِبَ الرأي الثاني إلى الأخفش الأوسط والفارسي في سر الصناعة ٣١٦ وَرَوى سيبويه عن الخليل قائلاً " وحدّثني مَنْ لا أَتّهمُ عن الخليل أنّه سمع أعرابياً يقولُ:إذا بلغ الرَّجُلُ الستين فإيّاه وإيا الشّوابّ" الكتاب ١/ ٢٧٩ ويعني هذا أنّه من أصحاب الرأي الثاني وهو أنّ (إيا) اسم مضمر مضاف إلى الكاف وانظر الإغفال ٥٠ وابن يعيش ٣/ ٩٨.

(٢) ذكر ابن يعيش لها ثلاثة عشر لفظاً انظرها في ابن يعيش ٣/ ٩٨

(٣) في الأصل (يوصف)

(٤) في ترتيبها مسألة خلافية انظرها في الإنصاف مسألة ١٠١ وابن يعيش ٣/ ٥٦ وانظر أسرار العربية ٣٤٥.

(٥) هـذا مذهب سيبويه انظر الكتاب ٢/ ٥-٨ وابن يعيش ٣/ ٥٦ وذهب السيرافي إلى أن العلم هو أعرف المعارف انظر ابن يعيش ٣/ ٥٦

ثُمَّ (زَيْدٌ) بَعْدَه؛ لأَنَّه مَعْرِفَةٌ للغائِبِ، فَتَقُولُ: (زَيْدٌ) مَعْرِفَةٌ وَتُعَلِّمُه شخصاً.

وَبَعْدَه ما فيه الأَلفُ واللّامُ؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: (الرَّجُلُ) فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّه اسْمٌ مَعْهُودٌ مِن جنْسٍ، فقد عَلِمْتَ أَنَّه بمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ)، وَإِنْ كَانَ (زَيْدٌ) أَخَصَّ.

ثُـمَّ بَعْدَه (هذا) وَ(ذلكَ)؛ لأَنَّ (هذا) لا تَعْلَمُ[1] بهِ جِنْساً مِن جنْسٍ كَما عَلِمْتَ بِالـرَّجُلِ، فَهْـوَ أَشَـدُّ إِبْهامـاً، وَمـا فـيهِ الأَلِـفُ وَاللّامُ أَخَصُّ مِنْهُ، إِذْ تعْرِفُ[2] به واحِداً مَعْهُوداً مِنْ جنْسٍ.

أَلا تَـرى أَنَّـكَ لَـوْ قُلْـتَ: (هـذا) وبَيْنَ يَدَيْكَ أَسْمَاءٌ كَثِيرَةٌ تَشْتَرِكُ في الإِشَارةِ، لَمْ يُعْلَمْ مَنْ تُشِيْرَ إِلَيْهِ إلاّ بتَخْصِيْصٍ آخَرَ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنّ الأَلِفَ واللاّمَ أَخَصُّ مِنْ (هذا).

فَـإِنْ قـالَ قَائِلٌ: ما أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُوْنَ "هذا" أَعْرَفَ، وذلك أَنَّ من شَرْطِكُمْ أَنْ يَكُوْنَ ما هو أَضْعَفُ يُوصَفُ به ما كانَ أَقْوى، وَلَمَّا كانَت الأَلِفُ واللاّمُ [أقوى] وُصِفَ[3] بها المُبْهَمُ، ولا يُوصَفُ (هذا) بما[4] فيهِ الأَلِفُ واللاّمُ[5].

يُقَالُ لَه: هذا لا يَلْزَمْ، وذلكَ أَنّ الألفَ واللاّمَ و (هذا) بَمَنْزِلَةِ اسْمٍ واحِدٍ[6].

أَلا تَـرى أَنَّكَ تَعْرِفُ بقَوْلِكَ[7] : (مَرَرْتُ بهذا الرَّجُلِ) ما يُعْرَفُ بقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بالـرَّجُلِ)، فَـلمّا لَمْ يَكُنْ فيهِ زِيادَةُ فائِدَةٍ عَلى (هذا)، جازَ أَنْ يُوصَفَ به، إذ لَيْسَ فيهِ ما في الوَصْفِ من التبيين والتّخصيصِ، فلِذلكَ تَبعَه إِذ قَدْ خرج عَنْ حَدٍّ ما في الوَصْفِ من الفائِدَةِ.

فَإِنْ قالَ: أَفَتُجيزُ: (مَرَرْتُ بهذا الظَّريفِ) ؟

قيل له: يَجوزُ هذا عَلى الاتّسـاعِ، كَأَنَّهُ لَمّا قـالَ: (مَرَرْتُ بهذا الظَّريفِ)، عُلِمَ أَنَّهُ

---

(١) في الأصل (يعلم)

(٢) في الأصل (يعرف)

(٣) في الأصل: يوصف.

(٤) في الأصل (ولا يوصف بها ما).

(٥) هذا استدلال على أنه (هذا) أقوى من المعرف بالألف واللام.

(٦) يقصد أن الاسمين بمرتبةٍ واحدة.

(٧) في الأصل (قول)

أَرادَ بهذا الرّجُلِ الظَّريفِ، فَحَذَفَ (الرَّجُلَ) لما كانَ في الكَلامِ من الدّلالة عَلَيْهِ.

وَإذا كـانَ هـذا هكـذا فَقَـدْ بانَ لك سُقوطُ ما عارَضَ به السّائِلُ مِنْ هذا الفَصْلِ، وَوَضُحَ ما ذكَرْناه. وبالله التّوفيقُ.

مسألة (٥١)

تَقْسيمُ الصّفاتِ[١] وَأَنّ مِنْها ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ وَمِنْها ما لا يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ.

تَقُـولُ: (مـا رَأَيْـتُ رَجُـلاً أَبْغَـضَ إِلَـيْهِ الشـرُّ مِـنْهُ إِلى زيدٍ)، و (ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَـنَ[٢] في عَيْنِه الكُحْـلُ منْهُ في عَيْنِ زيدٍ)، وَ (ما مِنْ أَيّـامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ العَمَـلُ مِنْـه في عَشْرِ ذي الحجّة)[٣] .

قالَ شَيْخُنا أَبو عَليّ رضي الله عنه: الصّفاتُ عَلى ضَرْبَيْنِ: فَمِنْها ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْـلِ[٤]؛ لأنـه كَأنّـه هُوَ، وَذلكَ: (ضاربٌ) وَ (شَاتِمٌ) وَ(قَائِمٌ) وَ (قَاعِدٌ)؛ لأَنَّ حركات الفِعْل وَسُكُونِه فيهِ مَوْجودةٌ.

و (حَسَـنٌ) وَ (ظَرِيفٌ) وَ (كَرِيمٌ)، فَإِنّما عَمِلَ هذا [٥] لأنَّه يُجْمَعُ بالواوِ والنّونِ كَما تُجْمَعُ الصّفاتُ، فَعَمِلَ عَمَلَها.

وَصِفَةٌ لا تَعْمَلُ عَمَل الفِعْلِ، وَذلكَ قَوْلُكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خيرٍ مِنْكَ أَبوه)، هذا مُحـالٌ؛ لأَنّ الصِّـفَةَ لَـيْسَ فيه المَعْنى الذي عَنْه يَسْتَحِقُّ العَمَلَ، وَقَدْ أَعْمَلَه قومٌ مِنْ أَهْلِ

---

(١) تـنظر هـذه المسـألة في الكتاب ٢/ ٣١ والمقتضب ٣/ ٢٤٨ ، ٤/ ١٥٨ والجمل للزجاجي ٩٤ وإيضاح الشعر ٣٠٣

(٢) في الأصل (أحسن منه في عينه) ومنه زائدة.

(٣) نـص الحديث في صحيح البخاري ٢/ ٢٥ (العيدين) عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: مـا العمـل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه "وفي سنن ابن ماجه ١/ ٥٥٠ رقم ١٧٢٧ ونصه: ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام" انظر صحيح سنن الترمذي ١/ ٢٢٦

(٤) الضرب الأول هو اسم الفاعل والصِّفَةُ المشبهة ، انظر الجمل ٨٤ ، ٩٤ والمقتضب ٤/ ١٥٨ ١٦٥

(٥) الـزجاجي: "وإنّمـا تعمل في ما كان من سببها وذلك قولك: مررت برَجُلٍ حسنٍ وجهه تخفض الرَجُلَ بالباء الزائدة وتنعت الرَّجُل بحسن وترفع الوجه به لأن الفعل للوجه" الجمل ٩٤

العَربـيّةِ[1]، شَـبَّهوهُ بالصِّفاتِ التي تَعْمَلُ من حَيْثُ كانَ صِفَةً[2] فَنَحْتاجُ إلى تغيير المَسائِلِ التي ذكَرْناها.

فَـإن كانَـتْ الصِّـفاتُ التي فيها من العامل[3] الذي يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ الفِعْلِ فَمَعْ وُجْدانِنا إِيّاهُ بهذِه الصِّفَةِ، فَقَدْ أَجْمَعَ الفَريقانِ مِمَّنْ أَعْمَلَ جَميعَ الصِّفاتِ وَمِمَّنْ لَمْ يُعْمِلْ عَلى أَنَّه لا يَجوزُ في المَسائِلِ التي ذكَرْناها إلاّ الإِعْمالُ[4]، فَاحْتَجْنا أَنْ نَعْتَبِرَ الذي من أَجْله قالا[5] ذلكَ.

فَوَجَدْناهم إِذا قالُوا: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً / ٦و / أَحْسَنَ في عينِه الكُحْلُ مِنْه في عَيْنِ زَيْدٍ). لا يَخْلو رَفْعُه من أَنْ يَكُونَ: تَجعَلُ (الكُحْلَ) مُبْتَدَأً، وتَجْعَلُ (أَحْسَنَ) خَبَراً مُقَدّماً، وَلا يَجُوز هذا؛ لأَنَّه يَحُولُ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصول بالمُبْتَدأ[6]، والمُبْتَدَأُ كأَنَّه لَيْسَ هُوَ مِنَ الاسْمِ، وَإِنّما هُوَ أَجْنَبِيٌّ، فَلَمْ يجُزْ ذلكَ عِنْدَهُم.

ولا يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ تَجْعَلَ (أَحْسَنَ) مُبْتَدأً و (الكُحْلَ) خَبَرَه؛ لأَنَّه قَدْ حَالَ بَيْنَه وبَيْنَ تَمامِه بالخبر، وَهذا لا يَجُوْزُ.

فَلَمّا فَسَدَ هذانِ الوَجهَانِ في الرَّفْعِ أَعْملوه وَتَرَكُوا قَوْلَهم[7].

قالَ شَيْخُنا أَبو عَليّ: وَرَفْعُه عندي يَجُوزُ عَلى وَجْهٍ لا ينتَقِضُ قَوْلَ مَنْ قال: إنَّه

---

(١) وقد أَعْمَلَه سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٤ مع قبح.

(٢) في المقتضب ٣/ ٢٤٨: "تقول: مررت بـرجل خيرٌ منك أبوه، وجاءني رَجُلٌ خيرٌ منك أخوه ورأيت رجلاً أفضل منك أخوه، يختار في هذا الرَّفع والانقطاع من الأوَّل لأنه ليس اسم الفاعل الذي يجري على الفعل نحو فاعل وما أشبه ذلك مما هو اسم الفاعل" وكذلك انظر الكتاب ٢/ ٣٤

(٣) في الأصل (العمل).

(٤) يقصد الأمثلة التي وردت في أول المسألة وفي المقتضب ٣/ ٢٤٨ "ونقول: ما رأيت رجلاً أحسن عنده زيد من عمرو فأجريت أحسن على الأول خلافاً لما ذكرت أنّه المختار ولم يَجُزْ هاهنا غيره".

(٥) يقصد الفريقان من أَعمل هذه الصفات ومن لم يُعمل.

(٦) في إيضاح الشعر ٣٠٣: "ألا ترى أنَّ سيبويه أجازَ ما رأيت رَجُلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زَيدٍ إذا رفع الكحل بأحسن وَلو رَفَع فقال: ما رأيت رَجُلاً أَحْسَنُ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد فَرَفعَ الكحل بالابتداء، لم يجز الفصل بينهما بالابتداء" وانظر الكتاب ٢/ ٣١

(٧) ينظر المقتضب ٣/ ٢٥٠ والأصول ٢/ ٤٢ ـ٤٣ وإيضاح الشعر ٣٠٣ ـ ٣٢٠ وانظر الكتاب ٢/ ٣١ ـ ٣٢

لا يَعْمـلُ، وذلـكَ أنّـه يَـنْوي بـالكَلام الـتَّقْدِيمَ والتّأْخير، فَيُريدُ: ما رَأَيْتُ رَجُلاً في عَيْنِه الكُحْـلُ أَحْسنُ مِنْه في عينِ زَيْدٍ، فَيَكُوْنُ هذا مُسْتَمِرّاً عَلى قِياس قَوْلِهم وَلا يَحولُونَ بَيْنَ الصِّلَةِ والمَوْصُوْل[1].

فَقَدْ وَضُح بما ذَكَرْناهُ صحّةُ القَوْلِ الأَوّلِ، وصحّةُ الرَّفْعِ فيه، ولا يُسْقِطُ قَوْلَ مَنْ قالَ: إنّه لا يُعْمِلُ ما ذَكَرْناهُ من الصِّفاتِ. وبالله التوفيق.

مسألة (٥٢)

تَقُولُ: (مَرَرْتُ برَجُل مَعَه صَقْرٌ صائِدٍ[2] به)، تَجْعَلُه صِفَةً للرَّجُلِ.

وَ(صـائِداً بـه)[3] تَجْعلُـه حـالاً لـلهاء[4] ؛ لأَنَّ "الهاءَ" التي في (مَعَه) مَعْرِفةٌ، وَهي للـرَّجُلِ، فَـلمّا كانـتْ هِـيَ الرَّجُلَ جازَ الحالُ، و (صائِداً[5]به هو) لا غَيْر؛ لأَنّ (صائِداً) للرَّجُلِ، فأَجريته عَلى غَيْرِ نفْسِه، فَلا بُدَّ مِنْ (هُوَ) لِيُعْلَمَ أنّه كان صِفَةً، فلا بُدّ من ذكر ما يَعودُ عَلَيْه، إمَّا مُظْهَرٌ أَوْ مُضْمَرٌ، فَإذا أَجْرَيْتَه عَلَيْه خَلُصَ لَهُ[6]، وَإذا أَجْرَيْتَه عَلى غَيْرِهِ لَمْ يكنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ تُظْهرَ الذِّكْرَ لِتُعْلِمَ أنّه لَهُ، وَإِلا تَوَهَّمَ أنّه لِغَيْره، فَلذلكَ جاءَ بـ (هُو)[7].

وَقالَ بعضُ أَهْل النَّحْو: إذا كانتْ الصِّفَةُ لا تصِلُ إلى المَوْصوف، ولا تَتَقَدّم إلَيْه لم يَجُز إلاّ النّصْبُ[8].

---

(١) يُنْظر إيضاح الشعر ٣٠٣ ـــ ٣٢٠

(٢) في الأصل (صائداً).

(٣) يقصد إذا قلت: مررت برجل معه صقرٌ صائداً به.

(٤) في الكتاب ٢/ ٤٩: "فقولُه: مررت برجل معه صقرٌ صائدٍ به إن جعلته وَصْفاً، وإنْ لم تحمله على الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت: مررت برجل معه صقرٌ صائداً به" وينظر الأصول ٢/ ٣٨ والمقتضب ٣/ ٢٦١ وإيضاح الشعر ٢٩٥.

(٥) في الأصل (صائداً).

(٦) وإذا أَجْريته عليه لم يكن هُناك لَبْسٌ فلم تعد بحاجةٍ إلى إظهار الضمير، أمّا إذا أجريته على غير نفسه فلابد من ضمير، ينظر الأصول ٢/ ٣٨ والكتاب ٢/ ٤٩-٥٠

(٧) يَقْصِد قولك: مررت برجل معه صقر صائداً به هو. ينظر الكتاب ٢/ ٤٩ والأصول ٢/ ٣٨

(٨) الكتاب ٢/ ٥١

فاحْتَجَّ عَلَيْهِمْ سيبَوَيْه بقَوْلِ العَرَبِ: (هذه شاةٌ ذاتُ حَملٍ مُثْقَلَةٌ به) [١] ، الرَّفْعُ في (مُثْقَلَةٍ)، وَقَدْ جَرى عَلى الشَّاةِ، وَلا يَجوزُ تقْديمُها عَلَيْها[٢]، واحتجَّ[٣] أَيْضاً بقَوْلِ حَسّان[٤]:

[١٣] ظَنَنْتُم بأَنْ يَخْفى الذي قَدْ صَنَعْتُم وفينا رَسُولٌ عِنْده الوَحْيُ واضِعُه[٥]

لأَنّ واضِعَه الرَّسُولُ، وَقَدْ جَرى عَلى الوحي، ولم يَنْصِبْه، فعُلِمَ بِهذا فَسَادُ قَوْلِ مَنْ قَالَ ذلكَ.

فَإذا قُلْتَ: (يا ذا الجاريَةِ الضّاربِها)، فَأَجْرَيْتَ (الضّاربِها) عَلى (الجاريَة)، فَقَدْ خَلُصَ النَّعْتُ لَها، وخَرجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَصْفاً للرَّجُلِ[٦] .

وَإِنْ أَتَيْتَ باسْمٍ بَعْدَ (الضّاربِ) يَعُودُ عَلى (ذا)، جازَ النَّصْبُ والجَرُّ؛ لأَنّ الذّكْرَ قَدْ عَادَ إِلى (ذا) [٧].

وَكَذلكَ إذا قُلْتَ: (هذا رَجُلٌ مَعَهُ امْرَأَةٌ ضَارِبُها ضاربَتُه)، إنْ شئت أَجْرَيْتَها مَجْرى واوِ العَطْفِ، فَرَفَعْتَها جَميعها، وَإِنْ شِئْتَ أَجْرَيْتَ كُلَّ واحِدٍ منْها عَلى مَوْضِعِه، فَإِنْ أَجْرَيْتَ صِفَةَ الرّجُلِ عَلى المَرْأَةِ أَظْهَرْتَ (هُوَ)، وَإِنْ لَمْ تُجْرِه على الذي هُوَ لَه لَم

---

(١) نصّه في الكتاب: "وسمعناهم يقولون: هذه شاة ذات حمل مثقلة" الكتاب ٢/ ٥١

(٢) في الأصل (إليها)

(٣) احتجاجه في الكتاب ٢/ ٥١

(٤) حسان بن ثابت الأنصاري من بني النجار يكنّى بأبي الوليد ، وُلِدَ في يثرب واتصل بالغساسنة ومدحهم، شاعر مخضرم أَسْلَمَ وناصر الإسلام بسيفه ولسانه، توفي في المدينة في خلافة معاوية.

(٥) البيت لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه ١٥٨ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٤٢ وهو من قصيدة مطلعها:

وما سارق الدرعين إن كنت ذاكراً بذي كرمٍ من الرجال أُوادعه

يخاطب الشاعر يهود فيقول: ظننتم أنّ ما تفعلونه يخفى علينا ولكن بيننا رسول الله ينبئه الله بما تصنعون، والشاهد في البيت وصف النبي بكلمة (واضعه) مع إعادة الضمير

(٦) انظر الكتاب ٢/ ٥٣ والأصول ٢/ ٣٨ ـ ٣٩

(٧) في الكتاب ٢/ ٥٣: "وكذلك إن قلت: يا ذا الجارية الواطِئِها هو وجعلت هو منفصلاً وإن شئت نصبته كما تقول: يا ذا الجاريةِ الواطئَها، فتجريه على المنادي" وانظر الأصول ٢/ ٣٨

تَحْتَجْ إِلى (هِيَ) لما بيّنّا[١].

مسألة (٥٣)

في أنه إذا اخْتَلَفَ العامِلانِ في الاسْمَيْنِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ تَجْمَعَ بينَ وَصْفَيْهِما.

إِذا قُلْتَ: (جاءَني زَيْدٌ وهذا عَمْروٌ المُحسِنانِ) وَ (رَأَيتُ زيداً وَإِنّ في الدّارِ عَمْراً الجالِسَيْنِ)[٢].

فهذا لا يَجُوزُ عِنْدَ الخَليلِ قالَ: لأَنَّ العامِلَ عِنْدَ الخَليلِ في هذا الاسْمِ خِلافُ العامِلِ في الاسْمِ الآخَرِ، والصِّفَةُ هِيَ مِثْلُ المَوْصُوفِ، فَمِنْ حَيْثُ اخْتَلَفَ العامِلانِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُجْمَعَ بين صِفَتَيْهِما؛ لأَنَّ العامِلَ في المَرْفُوعَيْنِ بِمَنْزِلَةِ الجَرِّ والرَّفْعِ في اخْتِلافِهِما، وَإِذا كانَ هذا هكذا فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ هذا لا يَجُوزُ[٣].

وَقالَ أَبو عُمَر الجَرْميّ: يَجُوزُ أَنْ تُتبِعَ المَوْصُوفَيْنِ وإِنْ اخْتَلَفَ العامِلانِ، قالَ: لأن الإِعْرابَ قَدْ اتَّفَقَ، والصِّفَةُ تَتْبَعُ المَوْصُوفَ، وَإِذا كانَتْ تَتْبَعُه من حَيْثُ كانَ رَفْعاً وَنَصْباً، فلا[٤] يُعْتَبَرُ بذلكَ العَوامِلِ، لأَنَّ العامِلَ إِنَّما هو عامِلٌ في الاسْمِ، وإِذا كانَ هذا هكذا جازَ أَنْ يَتْبعَهُما الوصفان وَإِنْ اختلفَ العامِلانِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ إِنَّما ارْتَفَعَتْ لأَنَّها صِفة[٥].

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٥٣ والأصول ٢/ ٣٨ وينظر المقتضب ٣/ ٢٦٢

(٢) في هذه المسألة خلاف انظر شرح الكافية ١/ ٣١٥ وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٢/ ٥٩ ورأي السيرافي في الهامش وانظر الأصول ٢/ ٤١ وانظر المقتضب ٤/ ٣١٥ وانظر شرح الجمل (ابن عصفور) ١/ ٢١٠ ٢١٢

(٣) قول الخليل في الكتاب ٢/ ٥٩: "وزعم الخليل أن الجرين والرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع، وذلك قولك: هذا رجل وفي الدار آخر كريمين وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين؛ لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد" وينظر الأصول ٢/ ٤١ والمقتضب ٤/ ٣١٥

(٤) في الأصل (ولا)

(٥) رأيه في شرح الجمل ١/ ٢١١: "فإن اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس إلا خلافاً للجرمي فإنه يجيز الاتباع والقطع في أماكن القطع" وانظر شرح الكافية ١/ ٣١٥

مسألة (٥٤)

التَّمْيِيزُ[١] يَنْتَصِبُ عن الاسْمِ التَّامِّ[٢] مِثْلُ قَوْلِكَ: (عِشْرُونَ دِرْهَماً) ؛ لأنَّه اسْمٌ تامٌّ، وَكَذلكَ: (عَلَيْهَا مِثْلُها زُبداً) يَنْتَصِبُ بِمَعْنَى الفِعْلِ؛ لأنَّ (عليها) فيه مَعْنَى الفِعْلِ[٣].

مسألة (٥٥)

الاسْتِثْناء يَنْتَصِبُ بالفِعْلِ[٤] إذا قُلْتَ: (جاءَني القومُ إلاّ زَيْداً)، فَجازَ نَصْبُ (زَيْداً) بِتَوسّطِ الحَرْفِ؛ لأنَّ الحَرْفَ لَوْ توَسَّط عَمِلَ الفِعْلُ[٥].

أَلا تَرى أَنَّ أَفعالاً لا تَعْمَلُ إلاّ بِتوسّطِ الحَرْفِ، وإذا لَمْ يَتَوسَّط الحَرْفُ لَمْ تَعْمَلْ، وذلك قَوْلُكَ: (قُمْتُ)، لا يَتَعَدّى، فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (إلى) تَعَدّى بِها.

فَإنْ قالَ قائِلٌ: فَإذا قُلْتَ: (القَوْمُ قَوْمُكَ إلاّ زَيْداً)، بِمَ[٦] يَنْتَصِبُ زَيْدٌ؟.

قيلَ لَه: بِمَعْنى الفِعْلِ[٧]، وَذلكَ أَنَّ قَوْلَه: (القَوْمُ قَوْمُكَ) فيهِ ضَرْبٌ منَ

---

(١) هذا المصطلح بصري وسماه الكوفيون التفسير، ينظر مجالس ثعلب ٤٩٣ وابن يعيش ٢/ ٧٠

(٢) "ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالةٍ لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية، فإذا تمّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تمّ بالفاعل وصار به كلاماً تاماً شرح الكافية ١/ ٢١٨ وانظر ابن يعيش ٢/ ٧١

(٣) "اعلم أن التميز يعمل فيه الفعل وما يشبهه في تقديره ومعناه في الانتصاب واحد وإن اختلفت عوامله" المقتضب ٣/ ٣٢ وانظر المقتصد ٦٩١ وابن يعيش ٢/ ٧١ وشرح الكافية ١/ ٢١٨ وينظر رأي سيبويه في الكتاب ١/ ٢٠٤.

(٤) في العامل في الاستثناء خلاف ينظر في الإنصاف مسألة ٢٤ وابن يعيش ٢/ ٧٦ وشرح الكافية ١/ ٢٢٦ وشرح ابن الناظم ١١٦ وينظر رأي سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١٠ والمبرد في المقتضب ٤/ ٣١٠ والفراء في معاني القرآن ٢/ ٢٤ وينظر الخلاف في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٣٦٣ همع الهوامع ٣/ ٢٥٢ وانظر أسرار العربية ٢٠١

(٥) نسب السيوطي هذا الرأي إلى السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن باب شاذ، انظر همع الهوامع ٣/ ٢٥٢ وفي الإيضاح: "فانتصاب الاسم إنّما هو بما تقدم من الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلاّ" الإيضاح ٢٠٥

(٦) في الأصل (بما)

(٧) في الإغفال ٣١٦: "لا يخلو شيء من ذلك من أن يكون فيه معنى الفعل أو على تقدير ذلك ينتصب المستثنى

الاخْتِصَاصِ به والمُناسَبَةِ لَه، فلمّا كانَ فيهِ هذا المَعْنى مِنَ الفِعْلِ نصَبَه[١].

فَإِنْ قَالَ قائِلٌ: ما أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكونَ هذا لا يلزَمُ، وذلكَ أَنّ الفِعْلَ سبيلُه أَنْ يَتَعَدَّى إِلى الظّـرْفِ والحالِ بَعْدَ نصبه للمَفْعُولِ، فَلمّا كانَ هذا لا يَتَعَدّى إِلى المَفْعُولِ والحالِ عُلِمَ أَنّ العامِلَ فيه لَيْسَ هو الفِعلَ.

قِـيْلَ لـه: لا يَلْـزَمُ هـذا، وذلـكَ أَنّ اسْـمَ الفـاعِلِ الذي لا يَتَعَدّى وَهْوَ إِذا قُلْتَ: (ضـارِبُ زيـدٍ) لا يـتَعَدّى، فَـإِذا أَدْخَلْتَ اللّام تَعَدّى فَقُلْتَ: (ضاربٌ لِزَيْدٍ أَمْس)، وَمَعَ ذَلكَ فلا يَتَعَدّى إِلى حالٍ وَلا ظَرْفٍ[٢].

وَ (رُويدكَ زيداً) نصَبَ الأَسْماءَ وعَمِلَ عَمَلَ الفِعْلِ، ومَعْ ذلكَ فَلَمْ يتعدَّ إِلى شيءٍ من المصادرِ والظّروف، أَعْني ظُروفَ الأَزْمِنَةِ و الأَمْكِنَةِ.

وَمِمّـا يَـدُلُّ عَلى أَنّ الجُمْلَةَ لا يَصِحُّ أَن تَعْمَل أَنّه لا يَخْلو أَنْ يكونَ العامِلُ هو أَحَدُ الاسْمَيْنِ أَوْ هُما جميعًا، أَوْ الفِعْلُ دُوْنَ الاسْمِ، فإِنْ[٣] كانَ العامِلُ الفِعْلَ فَهُوَ ما قُلْنا، وَإِنْ كـانَ العـامِلُ الاسْـمَ فَـلا يَصِحُّ؛ لأَنَّ الاسْمَ لا يَعْمَلُ في الاسْم، وَإِذا كانَ لا يَعْمَلُ بانْفِراد لا يَعْمَلُ إِذا انْضَمّ إِلَيْه غَيْره.

مسألة (٥٦)

إِذا قُلْتَ: (خَطيئةُ يَوْمٍ لا أَعْمَلُ فيهِ)، فَارْتَفَعَت (الخَطيئةُ) بالابتِداءِ، وَلَيْسَ للمُبْتَدأ هاهنا خَبَرٌ، وَذلكَ أَنّ سَبيلَ الشّيءِ / ٦ظ / إِذا أَشبهَ غَيْرَه أَنْ يُحْكَمَ لَهُ بحُكْمِه[٤].

ومِثْلُ ذلك أَنّ (قَلّ) فِعْلٌ، وأشبَهَ الحُروفَ، فمِنْ حَيْثُ أَشْبَهَ الحَرْفَ صارَ لا يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، مثل ذلكَ: (قَلَّ أَحَدٌ يقُولُ ذلك)؛ لأَنّه لمّا صار يَنْفِيْ كما يُنفى بـ(ما)

ولـيس يـنكر تـأويل مثل هذه الجمل على معنى الفعل"، وذهب ابن الحاجب إلى أن العامل هو المستثنى منه بتوسط الحرف. انظر الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٣٦٣ وشرح الكافية ١ / ٢٢٧.

(١) ينظر شرح الكافية ١/ ٢٢٧ والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٦٣

(٢) ينظر المقتصد ٥٠٦-٥١٥ وشرح الجمل ٥٥٠-٥٥٩ والأصول ١/ ١٢٩

(٣) في الأصل (وإن)

(٤) تنظر هذه المسألة في إيضاح الشعر ١١١ والكتاب ٢/ ٨٤

صارَ لا يَعْمَلُ؛ لأنّ مَعْناه: (ما رَجُلٌ يَقُوْلُ ذاكَ)، فَلمّا كانَ بمَعْنى (ما) صارَ بمَنزلةِ الجَحْدِ، والجَحْدُ حَرْفُ مَعْنى، فلذلك لم يَجُزْ أَنْ يعْمَلَ فيهِ[1].

فَكَذلك (خَطِيئةُ يَوْمٍ) إنّما مَعْناه: (ما يَوْمٌ لا أَصُوْمُ فِيْهِ)؛ لأنّ مَعْنى (خَطِيْئَةُ) نَفْيٌ أَنْ يَكُـونَ يَـوْمٌ يَصُوْمُ فيه، ومَعْناهُ: ما يَوْمٌ لا أَصُوْمُ فيهِ، وَإذا كانَ قَدْ صارَ بمَنْزِلَةِ الحَرْفِ لَمْ يَحْتَجْ إلى خَبَرٍ[2].

مسألة (٥٧)

إذا اسْتَثْنَيْتَ شيئًا مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، فَأَهْلُ الحِجاز يَنْصِبُوْنَ وَلا يُبْدلُوْنَ، وَتَميمُ تُبْدِلُ[3].

فَأَمّا أَهْلُ الحِجازِ فَإنَّهُم يَقُولُونَ: لا يَجوزُ ذلكَ لأنّه مُخالِفٌ للأَوّل، وَإنّما يَجُوزُ البَدَلُ إذا وافَقَه، وَكانَ الأَوّلُ هُوَ مِنْ جنسِ الآخرِ، ومِثْلُ ذلكَ: (ما أَتاني أَحَدٌ إلاّ حِماراً)، قالَ: لا يَجوزُ إلاّ النَّصْبُ؛ لأَنّ الحمارَ لَيْسَ هُوَ مِن الأَحَدين[4].

وَتَميمُ تَحْمِلُه عَلى السَّعَةِ[5]، وَتَجْعَلُه أَحَدَ ذَلكَ المَوْضِعِ، وقَدْ جاءَ في الشّعْرِ ما يُقَوّي قَوْلَهُم، قالَ الشّاعِرُ:

---

(١) في إيضاح الشعر ١١٢: "فإنّ قولهم (قلّ) يستعمل على ضربين أحدهما أن يكون بمعنى النفي لا يثبت به شيء والآخر أن يكون خلاف كثُر يثبت به شيء قليل" وفي ١١١ "ومما يدل على أنّ أقلّ مُنزلٌ منزلةَ النفي امتناع العوامل الداخلة على المبتدأ في الدخول عليه امتناعها من الدخول على ما لزمه حرف النفي" وفي الكتاب ٢/ ٨٤ هو بمنزلة الحروف

(٢) في إيضاح الشعر ١١١: "والقياس فيها وفي أقل أن يكون ما جرى بعدها من الكلام قد سدّ مسد الخبر وصار معنى: أقل امرأتين تقولان ذاك، ما امرأتان تقولان ذاك وكذلك خطيئة حمل الكلام على المعنى فلم يحتج إلى إضمار خبر".

(٣) ينظر سيبويه ٢/ ٣١٩ والمقتضب ٤/ ٤١٤ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩ ومعاني القرآن للأخفش ١/ ١٨ وابن يعيش ٢/ ٨٠ والجمل ٢٣٥ وشرح الكافية ٢٢٨ واللمع ٦٧

(٤) في الإيضاح: "الاستثناء المنقطع أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، فالاختيار فيه النصبُ وإن كان الكلام غير موجب" الإيضاح ٢١١

(٥) الزجاجي: "وبنو تميم يبدلون مثل هذا مجازاً فيقولون ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ" الجمل ٢٣٥

[١٤] فإن تُمْسِ في قَبْرٍ برَهْوَةَ ثاوياً   أَنيسُكَ أَصْداءُ القُبورِ تَصيحُ[(١)]

وَهْيَ تَزيدُه وَحْشةً، وَإذا كانَ هذا هكذا، فمَعْلومٌ أَنّ ما قُلنا جائِزٌ.

مسألة (٥٨)

إذا قُلْتَ: (جاءَني القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ)، فَوَصَفْتَه، فَكَذلكَ إذا قُلْتَ: (إلاّ زَيْدٌ)، جازَ أَنْ تَجْعَلَ (إلا) وَما بَعْدَها صِفَةً للاسْمِ المُتَقَدِّمِ، كَما فَعَلْتَ في الأَوّلِ[(٢)].

وَذلكَ لأَنّ (غَيْرَ) قَدْ شَابهت (إلاّ) في الاسْتِثْناءِ، وجُعِلَتْ يُسْتَثْنى بها كَما يُسْتَثْنى بـ (إلاّ)، فَمِنْ حَيْثُ شابَهَتْها في الاسْتِثْناءِ كَذلكَ شَبَّهُوها في الصِّفَةِ[(٣)].

وَإنّما لَمْ تُوصَفْ بها إلاّ النَّكِرَةُ وَما فيه الألِفُ والّلامُ[(٤)] لأَنَّ (غَيْراً)[(٥)] لا يختصّ واحِداً بعَيْنِه، فكذلكَ سَبيْلُ الاسْمِ الذي يَكُونُ نفياً أَنْ يَكونَ سَبيلُهُ سبيلَهُما[(٦)]، وأَنْ يَكونَ فيهِ ضَرْبٌ من الإبْهامِ.

وَإذا كَانَ (أَحَدٌ) و (الرَّجُلُ) فيهما منْ إبْهامٍ[(٧)] (مِثْلٍ)[(٨)] [فإنهما]يُجْعَلان نفياً، وَلّما

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١١٦ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٦٤ واللسان (رها) وشرح الكافية ١/٢٢٨ والخزانة ٣/ ٣١٣ .   وهو في ديوان الهذليين ١١٦ في قصيدة مطلعها:

لعمرك إني يوم أنظر صاحبي   على أنْ أراه قافلاً لشحيح

الرهوة: اسم موضع،   الثاوي: المقيم،   أصداء القبور: هي الطيور (الهامات)

والشاهد في البيت هو جعل الهامات من جنس البشر في استقرارها بالمكان وهو تقوية لمذهب تميم.

(٢) انظر الإيضاح ٢٠٩ والمقتصد ٧١١.

(٣) الجرجاني في المقتصد ٧١١: "وقد دخل إلا على غير في الصفة التي هي أصله كما دخل عليه غير في الاستثناء".

(٤) في المقتضب ٤/ ٤١١: "ولا يكون إلا نعتاً إلا لما ينعت بغير وذلك النكرة والمعرفة بالألف واللام على غير معهود"

(٥) في الأصل (خبرا)

(٦) يقصد: سبيل إلا وغير في عدم الاختصاص.

(٧) في الأصل (الإبهام)

(٨) (مثل) وضع الناسخ فوقها ضبة.

كانَ زَيْدٌ وما أَشْبَهُ مُخْتَصاً لِشَخْصٍ بعَيْنِه لَمْ يَجُزْ ذلك[1].

مسألة (٥٩)[2]

إِذا قُلْـتَ: (جَـاءَني القَوْمُ إِلا زَيْدٌ)، تَجْعَلُ (إلا) وَ (زَيْداً) صِفَةً للقَوْمِ[3]، وَكَانَ حَـدُّهُ أَنْ يَكُـونَ نَصْـباً، وَلَكِـنَّكَ لَمَّـا حَمَلْـتَ (غَيْراً) عَلى (إلاّ)، فَاسْتَثْنَيْتَ بها، جَازَ أَنْ تَجْعَـلَ (إلاّ) صِـفَةً، فَشَـبَّهتَها بِـ(غَـيْرٍ) من[4] حَيْثُ شَبَّهْتَ (غَيْراً) بها[5]، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَها نَعْتاً إلاّ إذا كَانَ فِي الكَلامِ مَعْنَى الاسْتِثْناءِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١٥] لَوْ كَانَ غَيْري سُليمى اليَوْمَ غَيَّرَه وَقْعُ الحَوادِثِ إِلاّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ[6]

فَـرَفَعَ (الصّـارِمُ الذَّكَرُ) لأَنَّهُ صِفَةٌ لِـ(غَيْر) كَأَنَّهُ أَرَادَ: لَوْ كَانَ غَيْري وَغَيْرُ الذَّكَرِ[7] غـيّره وَقْـعُ الحوَادِثِ[8]؛ لأَنَّهُ إذا قَالَ: غَيْري فَكَأَنَّه أَشارَ إِلى مِثْلِه[9]، واخْتَصّها واخْتَصّ

---

(١) جـاز لـك أن تقـول: جـاءني القـوم غـير زيد ولم يجز لك أن تقول: جاءني القوم زيداً. انظر المقتصد ٧١٠ وفـيه. و "مـثل" يفـيد الموافقـة في الفروع كالأخلاق والصور وما جرى ذلك المجرى إذ الرجل لا يكون نفس غيره وإنما يكون موافقا لها"

(٢) نقلها البغدادي في شرح أبيات المغني ٢/ ١٠٣

(٣) في الإيضاح: "ويجوز أن ترفعه إذا جعلت إلا وما بعدها صفة فتقول: جاءني القوم إلا زيد" ٢٠٩

(٤) في الأصل (فمن)

(٥) معـنى المقارضـة بـين إلا وغير. انظره في المقتصد ٧٠٩ والمفصل ٧٠ وابن يعيش ٢/ ٨٨ وشرح الكافية ١/ ٢٤٥

(٦) البيـت للبيد بن ربيعة في ديوانه ٦٢ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٧٠ وشرح شواهد المغني ٢١٨ والشاهد غير منسوب في الأشموني ٢ / ١٥٦ والمغني ٧٢ برواية (الدهر غيره)

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

راح القطين بهجرٍ بعدما ابتكروا فما تواصله سلمى وما تذرُ

والصـارم السـيف، يقـول: إنه لا يتغير كما لا يتغير السيف القاطع من جراء المعارك، والشاهد جعل ما بعد إلا صفة لغير.

(٧) في شرح أبيات المغني: "وغير الصارم الذكر"

(٨) تقديـر سـيبويه في الكـتاب ٢/ ٢٣٤: "كأنـه قـال: لـو كـان غيري غير الصارم الذكر لغيره وقع الحوادث إذا جعلت غيراً الآخرة صفة للأولى والمعنى أنّه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شيء"

(٩) البغدادي: (إلى أنه مثله).

الصَّارِمَ الذَّكَرَ، فَجَازَ ذلكَ.

مسألة (٦٠)

إذا قُلْتَ: (ما أَنْتَ بشَيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ)، رَفَعْتَ؛ لأَنّ النَّفْيَ يَكُونُ خَبَرُه رَفعاً، إذا قُلْتَ: (ما زَيْدٌ إلاّ قَائِمٌ)، فكَذلكَ تَقْدِيْرُها هاهُنا في الاسْتِثْنَاءِ تَقْدِيْرُها إذا قُلْتَ: (ما زَيْدٌ إلاّ قَائِمٌ)[1].

فَكَما لَمْ يَجُز في الجَحْدِ إذا كانَ لها خَبَرٌ إلا الرّفْعُ إذا جاءَ بَعْدَ (إلا) كَذلكَ هاهُنا.

مسألة (٦١)

إذا قُلْتَ: (ما أَظُنُّ أَحَداً يَقُوْلُ ذاك إلاّ زَيْداً)، وَ (إلاّ زَيْدٌ)، تُبْدِلُه مِنْ أَحَدٍ فَتَنْصبُه وَتُبْدِلُه مِنْ المُضْمَرِ في (يَقُوْلُ ذاك) فَتَرْفَعُه[2].

وقالَ سيبَوَيْه: إذا قُلْتَ: (ما ضَرَبْتُ أَحَداً يَقُولُ ذاكَ إلاّ زَيْداً)، فلا[3] يَجُوزُ الرّفْعُ؛ لأنّه لَمْ يَنْفِ الضَّرْبَ عن الفَاعِلينَ ذاكَ، إنّما قالَ: (لَمْ أَضْرِبْ أَحَداً إلاّ زَيْداً)، فَكأنّه قالَ: (ما ضَرَبْتُ من القَوْمِ إلاّ زَيْداً)[4]، وَإذا كَانَ الأَمْرُ عَلى ما وَصَفْنا لَمْ يَجُزْ إلاّ النَّصْبُ.

وَقالَ أَبو عُمَرْ: يَجُوزُ الرَّفْعُ من وَجْهٍ بَعيدٍ، قالَ: أَلا ترى أَنّكَ تَقُولُ: (ما ضَرَبْتُ أَحَداً) [فأنت لم تضرب] أحداً[5].

---

(١) وأهل الحجاز يشبهون (ما) بـ (ليس) فإذا دخلت إلا بطل عملها لانتقاض النفي فلم يجز إلا الرفع، وفي لغة تميم هي لا تعمل فكان الرفع عند بني تميم فذهبوا في هذا إلى أقيس اللغتين وهي لغة بني تميم، ينظر ابن يعيش ٢/ ٩١

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٣١٣

(٣) في الأصل (لا)

(٤) نص سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١٣: "وتقول: ما ضربت أَحَداً يقول ذاك إلا زيداً لا يكون في ذا إلا النصب وذلك أنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوع فعلك وَلَمْ تُرد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيداً وانظر المقتضب ٤/ ٤٠٣ والأصول ١/ ٢٩٦.

(٥) في الأصل: (ما ضربت أحداً ضرب أحداً)

قالَ شَيْخُنا أَبو عَليّ: يجوز الرَّفْعُ، ووَجْه تَجْويزه أنْ تُبدِلَه من المُضْمَرِ الذي في (يَقُولُ ذاكَ)؛ لأنَّه وَإنْ كانَ مُضْمَراً ففيه نفْيٌ في المَعْنى، فَمِنْ حيث كانَ نَفْياً في المَعْنَى جازَ ذلكَ فيه[1]، والوَجْه أَنْ لا يَجُوْزَ، عَلى ما قال سيبويه.

مسألة(٦٢)

قالَ أَبو عُمَر: إذا قُلْتَ: (أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُوْلُ ذاكَ إلاّ زَيْدٌ)، وَ (قَلَّ رَجُلٌ يقُولُ ذاكَ إلا عَمْروٌ)، رَفَعْتَ؛ لأَنَّه نَفْيٌ في الحقيقة.

وَمِمّا يَدُلُّكَ عَلى أَنّه اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمالَ حَرْفِ النَّفي وَقَامَ مَقَامَه[2]، أَنَّكَ أَبْدَلْتَه من (أَقَلُّ)، وَلا يَجُوْزُ البَدَلُ في الإيجابِ.

أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (أَكْرَمُ القَوْمِ جاءني إلاّ زَيْداً)، لَمْ يَجُزْ إلاّ النَّصْبُ، وَلَمْ يَجُز البَدَلُ، فكذلك في (قَلَّ)، لَوْ كانَ مُوْجَباً لَمْ يَجُزْ البَدَلُ.

أَلا تَرى أَنَّكَ لو قُلْتَ: (جاءَني أَكْرَمُ الرِّجَالِ إلاّ زَيْداً) لَمْ يَجُزْ البَدَلُ، وَلا جازَ إلا النَّصْبُ[3]، فَقَدْ اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَالَ الحَرْفِ، أَعْنِيْ (أَقلّ)، وَقَدْ صَحَّ أَنْ لا يَجْعَلُوا لـ(أَقَلُّ)[4] خَبَراً؛ لأَنّ الحَرْفَ لا يُخْبَرُ عَنْه، وَصَحّ أَنْ لا يُجْعَلَ لـ(قلّ) [5] فاعِلٌ؛ لأَنّ الحَرْفَ لا يَكُونُ له فَاعِلٌ، فَقَدْ عَلِمْتَ وجْه شبه[6] هذا الفِعْل للحَرْف[7].

---

(١) وعلة عدم جوازه عند سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١٣ والمقتضب ٤/ ٤٠٣ والأصول ١/ ٢٩٦ أنّه لم ينف القول، إنّما ذكر أن القول واقع، وعلة جواز الرفع في قولك: ما ظننتُ أحداً يقولُ ذاك إلا زيداً في المقتضب ٤/ ٤٠٢: "وأمّا الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في يقول لأن معناه: ما أظنّه يقول ذاك أحدٌ إلا زيدٌ فالذي أضمرته منفي عنه القَوْلُ" وانظر الكتاب ٢/ ٣١٢ والأصول ١/ ٢٩٦

(٢) مرّ ذلك في مسألة سابقة انظر مسألة (٥٦)

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٣١٠-٣١١ والمقتضب ٤/ ٣٩٧ وابن يعيش ٢/ ٧٧ والجمل ٢٣٠ واللمع ٦٦.

(٤) في الأصل (الا قل).

(٥) في الأصل (الا قل).

(٦) في الأصل (تشابه).

(٧) تنظر مسألة (٥٦).

مسألة (٦٣)

إذا قُلْتَ: (ما أَتاني إلاّ أَباكَ أَحَدٌ)، نَصَبْتَ الاستثناءَ المُتقدِّمَ؛ لأَنَّ الأَبَ إنّما يَكُونُ بَـدَلاً إذا تَقدَّمَـهُ (أَحَـدٌ)؛ لأَنّ الأَب يَكُـونُ مـن الأَحَدَيْنِ ولا يَكُونُ، فَإنّما تُبدِلُ إذا كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ الأَحَدَين، وَيَجوز أَنْ لا يَكونَ[1].

فَإذا قَدَّمْتَ الأَبَ لم يصِحّ أَنْ تَجْعَلَ (أَحداً) بدلاً من الأَب؛ لأَنّ (أَحداً) قَدْ دَخَلَ الأَبُ في جُمْلَةِ ما انْطَوى تَحْتَه، فَإذا كَانَ كَلاماً قَليلَ الفائِدةِ لَمْ يَجُز.

مسألة (٦٤)

تَقُـولُ: (مَـنْ لـي إلا أَبـاكَ صَديقٌ) عَلى ما قَدَّمْنا، فَإنْ قُلْتَ: (مَنْ لي إلاّ أَبوك[2] صَديقاً)، جازَ ذلك .

وَوَجْـهُ تَجْويـزِه أَنْ تُقَـدِّرَ (مَنْ) تَقْدِيْرَ اسْمٍ، كَأَنّك أَرَدْتَ: (أَرَجُلٌ لي إلاّ أَبوك[3] صَـديقاً)، فَجَعَـلَ (مَـنْ) رَفْعـاً بالابـتِداءِ، وَيَكـونُ (لي) خبَرُها، وتَجْعَلُ الأَبَ بدلاً مِنْ (مَنْ)، وَتَنْصبُ (صَديقاً) عَلى الحالِ، والعامِلُ في الحالِ (مَنْ)؛لأَنَّ فيـها مَعْـنى الفِعْلِ[4].

مسألة (٦٥)

تَـقولُ[5]: (مالـي إلا أَبـُوكَ مِنَ القَومِ)، إذا نفَيْتَ، وَ (مَالي إلاّ /٧و/ أَباكَ مِنَ القَومِ) إذا استَفْهَمْتَ.

---

(١) "فـلما قدّمـته امتـنع الـبدل الـذي هو الوجه الراجح لأنّ البدل لا يتقدّم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعـت والتأكـيد ولـيس قـبله ما يكون بدلاً منه فتعيّن النصب" ابن يعيش ٢/ ٧٩ وانظر الكتاب ٢/ ٣٣٥ والأصول ١/ ٢٨٣ والمقتضب ٤/ ٣٩٧

(٢) في الأصل (أباك)

(٣) في الأصل (أباك)

(٤) في شـرح الكافية ١ / ٢٢٨: "وتقول مَنْ لي إلا أبوك، فمن مبتدأ ولي خبره وأبوك بدل مِنْ مَنْ كأنك قلت: ألـي أحـدٌ إلا أبـوك، وصديقاً حالٌ" وانظر كلام السيرافي في هامش الكتاب ٢ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧، وقد أعرب المبرد غير هذا الإعراب في المقتضب ٤/ ٣٩٨ فيقول: "جعلت مَنْ ابتداء وأبوك خبره وجعلت صديقاً حالاً".

(٥) في الأصل: (إذا قلت)

وَجَازَ أَن تُشَبِّه (مَا) بـ(مَن)، وَذَلِكَ أَنَّ (مَا) سُؤَالٌ عَن صِفَاتِ الآدَمِيّين[١]، وَالصِّفَةُ تَقُومُ مَقَامَ المَوْصُوفِ فِي الخَبَرِ، إذا قُلْتَ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ الطَّوِيلِ)، فَجَائِزٌ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بالطَّوِيلِ)، فَتُقِيمَ الصِّفَةَ مَقَامَ المَوْصُوفِ[٢].

فَكَذلِكَ أَيْضاً جَازَ فِي الاسْتِفْهامِ، أَعْنِي فِي (مَا)، وَإِنْ كَانَت سُؤالاً عَنِ الصِّفَةِ، فَتُقِيمُ الصِّفَةَ مَقَامَ المَوْصُوفِ[٣].

وَجَازَ تَشْبِيهُ (مَا) بـ(مَنْ) وَلَمْ يَجُز تَشْبِيهُ (مَنْ) بـ(مَا)؛ وَذلِكَ أَنَّ (مَا) يُسْتَفْهَمُ بها عَنْ سَائِرِ الأَحْوَالِ وَالأَجْنَاسِ، وَلا يُسْتَفْهَمُ بـ(مَن) [٤].

مسألة (٦٦)

إذا قُلْتَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إلاّ أَبوكَ خَيْرٌ مِنْ زَيْدٍ)، فَالنَّاسُ فِي هَذا عَلى وَجْهَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يَنْصبُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ[٥].

فَمَنْ نَصَبَ قَالَ: الكَلامُ لَمْ يَتِمَّ؛ لأَنَّ الصِفَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بالمَوْصُوفِ، فَلَمَّا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِهِ وَتَماماً لَهُ لَمْ يَجُزْ البَدَلُ؛ لأَنَّ البَدَلَ إِنَّما يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الاِسْمِ، وَلَمَّا حلت بَيْنَ المَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ بهذا الاِسْمِ لَمْ يَجُز[٦].

وَمَنْ رَفَعَ قَالَ: قَدْ يُكْتَفى بالمَوْصُوفِ وَلا تَذْكُرُ الصِّفَةَ، وَإِذا كَانَ الأَمْرُ عَلى هَذا

---

(١) في المقتضب ٢١٧/٤: "وما تقع على كلّ شيء وحقيقتها أن يسألَ عن ذوات الآدميين وعن صفات الآدميين".

(٢) في المقتضب ٢١٨/٤: "فإذا أقمت الصفة مقام الموصوف أوقعتها على من يعقل وإقامة الصفة مقام الموصوف كقولك: مررت بظريف ومررت بعاقل، فإنّما حدّ هذا أن يكون تابعاً للاسم وأقمته مقامه".

(٣) في المقتضب ٢١٨/٤: "فأما وقوعها على صفات الآدميين فأن تقول: ما زيدٌ؟ فيقول لك: طويلٌ أو شريف أو نحو ذلك".

(٤) الكتاب ٢٢٨/٤: "ومَنْ وهي للمسألة عن الأناس ويكون بها الجزاء للأناسي ويكون بمنزلة الذي للأناسي، وقد بين جميع ذلك في موضعه، وما مثلها إلا أن ما مبهمة تقع على كل شيء" وانظر المقتضب ٢١٧/٢.

(٥) في جواز الرفع والنصب يُنظر الكتاب ٢ / ٣٣٦ ـ ٣٣٧ والمقتضب ٤ / ٣٩٩.

(٦) وجه النصب في المقتضب ٣٩٩/٤: "إن شئت نصبت زيداً لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته، فلم تقدّم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به".

جَازَ أَنْ أُبْدِلَهُ، وَإِنْ أَخَّرتُ الصِّفَةَ[1].

مسألة (٦٧)

قَالَ سِيْبَويه: مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (مَا أَتَانِي إلا أَبوكَ أَحَدٌ)، فَيُبْدِلُ (أَحَداً) مِنَ الأَبِ كَما أَبْدَلَ مِن (أَحَدٍ)[2]، وَلَيْسَ ذلِكَ بِمَعْرُوفٍ عِنْدَ أَبي عُمَرَ الجَرمِيّ.

وَوَجْهُ قُبْحِهِ: أَنَّهُ كَلامٌ قَلِيلُ الفَائِدَةِ[3]؛ لأَنَّ البَدَلَ إِنَّما يَقَعُ لِيُسْتَفادَ بِهِ مَعْنىً لا يُسْتَفادُ بالأَوَّلِ، وَقَدْ عُلِمَ أَنَّ الأَبَ أَحَدٌ، فَإبدالُه مِنْهُ شَيءٌ لا فَائِدَةَ فِيهِ.

وَوَجْهُ مَا قَالَهُ سِيْبَوَيْه فِي هَذا هُوَ مَا قَالَهُ شَيْخُنا أَبو عَليّ، وَذلِكَ أَنَّهُ قَالَ: لَمْ يُرِدْ سيبويه بِقَوْلِهِ: "أَحَدٌ" أَنَّهُ الذِي يَقَعُ لِلجِنْسِ، وَإِنَّما أَرَادَ وَاحِداً مِنْ مُثُلِ العَدَدِ فِي قَوْلِكَ: أَحَدٌ وَ عِشْرُونَ، فَإذا ثَبَتَ هَذا ثَبَتَ أَنَّ فِيْهِ فَائِدَةً.

وَوَجْهٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: ([مَا][4] أَتانِي إِلاَّ أَبوكَ)،لَكَانَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَاهُ غَيْرُهُ، فَإذا [قَالَ][5]: (أَحَدٌ)، فَكَأَنَّه ذهَبَ إِلى أَنَّهُ أَرَادَ وَحْدَهُ، وَإِذا صَحَّ أَنْ يُتأَوَّلَ لَهُ هَذا التَّأويلُ ثَبَتَ مَا قَالَه سيبويه.

مسألة (٦٨)

إِذَا قُلْتَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلاَّ زَيْداً إِلاَّ عَمْراً)، جَازَ أَنْ تَنْصبَهُما جَمِيْعاً، وَجَازَ أَنْ تَرْفَعَ أَيَّهُما شِئْتَ، وَلا يَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَهُما جَمِيعاً[6].

---

(١) "وأما من أبدل منه فيقول: الوصف تابع مستغنى عنه، وإنما أبدل من الموصوف لا من الصفة وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنما أبدلت للتبيين" المقتضب ٤/ ٣٩٩

(٢) نص سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٧٧: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم، يقولون: مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً كما قالوا: ما مررت بمثله أحداً فجعلوه بدلاً".

(٣) في الأصل شطب على (أنه قليل الفائدة) ولم يظهر إلا آخر حرفين من آخر كلمة.

(٤) زيدت لأنه لا يجوز أن تقول: (أتاني الا أبوك) إلا أن يسبقها جحد، والظاهر أن "ما" سقطت من الأصل.

(٥) (قال) سقطت من الأصل

(٦) تنظر هذه المسألة في الكتاب ٢/ ٣٣٨ والمقتضب ٤/ ٤٢٤ والأصول ١/ ٢٨٣ وابن يعيش ٢/ ٩٢، والمقتصد ٧٠٦ وشرح الكافية ١/ ٢٤٣ والإيضاح ٢٠٧

فَوَجْهُ النَّصْبِ فِيهِما جَمِيْعاً أَنْ تَجْعَلَهُما جَمِيْعاً اسْتِثْناءً؛ لأَنَّ الكَلامَ قَدْ اكْتَفى فِيْهِما، وَإِنْ شِئْتَ نصَبْتَ أَيَّهُما شِئْت؛ لأَنَّكَ إِذا رَفَعْتَ أَحَدَهُما فَقَدْ أَبْدَلْتَهُ مِنْ (أَحَدٍ)، كَأَنَّ الكَلامَ قَدْ اكْتَفَى فَنَصَبْتَهُ.

وَلا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِيهِما جَمِيْعاً؛ لأَنَّ البَدَلَ إِذا أُبْدِلَ مِنْ الشَّيءِ كَانَ[1] العَامِلُ فِي المُبْدَلِ هُو العَامِلُ فِي البَدَلِ؛ لأَنَّكَ إِنَّما تَنْوِي أَنْ تَجْعَلَهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَلا يَجُوز أَنْ تَجْعَلَ فِي مَوْضِعِ (أَحَدٍ) شَيئَين يَرْفَعُهُما الفِعْلُ؛ لأَنَّهُ لا يَرْفَعُ شَيْئَيْن، وَلا يَجُوزُ رَفْعُهُما إِلاَّ بِحَرْفِ العَطْفِ[2]

مسألة (٦٩)

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[١٦] لَمْ يمنعِ الشَّرْبَ مِنْها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذاتِ أَوْقَالِ[3]

يُقَالُ: (غَيْرُ) بالرَّفْعِ وَ (غَيْرَ) بالنَّصْبِ.

فَعَلَى قَوْلِ سِيبويه يَجُوزُ أَنْ تَبْنِيَه عَلى الفَتْحِ؛ لأَنَّهُ مُضَافٌ إِلى غَيْرِ مُتَمَكِّنٍ[4].

---

(١) في الأصل (فكان)

(٢) في الإيضاح: "ولا يجوز رفعهما جميعاً إلا أن تدخل حرف العطف فتقول: وإلا عمرو لأن فعلاً واحداً لا يرتفع به فاعلان إلا على جهة الاشتراك بالحرف" الإيضاح ٢٠٧ وفي شرح الكافية ١/ ٢٤٣: "ونقل عن الأخفش تجويز إضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس إضمار حرف العطف بالفاشي المشهور".

(٣) نسب البيت لأكثر من شاعر، هو لأبي قيس بن الأسلت في جمهرة اللغة ٣ / ٤٩٣ والتاج (وقل) والخزانة ٣/ ٤٠٦ ـ ٦/ ٥٣٢ وهو لأبي قيس بن رفاعة في شرح شواهد المغني ١٥٦ وابن يعيش ٣/ ٨٠ ٨/ ١٣٥، وهو للشماخ في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٠٦١٦ والمحاجاة بالمسائل النحوية ١٤٠ وهو لرجل من كنانة في سيبويه والشنتمري ٣٦٩١

والبيت بلا نسبة في الأصول ١/ ٢٧٦، ٢٩٨ ومعاني الفراء ١/ ٣٨٣ والإنصاف ١/ ٢٨٧ والمغني ١/ ١٥٩ واللسان (نطق) (وقل) والأمالي الشجرية ١/ ٤٦، ٢/ ٢٦٤ وشرح التصريح ١/ ١٥.

الأوقال: ثمار الغصون، يقول: إنه لم يمنعها من الشرب غير أنها سمعت صوت حمامة فنفرت.

والشاهد في البيت بناء غير على الفتح ويروى بالرفع على الفاعلية.

(٤) نص سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٠ "وزعموا أن أناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع رفع، فقال

وَذَلِكَ أَنَّ المُضَافَ إِلَيْهِ يُفِيدُ فِي المُضَافِ التَّعْرِيفَ فَيُعَرِّفُهُ، وَيُنَكِّرُهُ، وَيُفِيدُ فِيهِ الجَزَاءَ، فَتَقُولُ: (غُلامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، فَلَمَّا أَكْسَبَهُ هَذِهِ المَعَانِي أَكْسَبَهُ البِنَاءَ.

وَ أَمَّا قَوْلُ اللهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[1] فَالقَوْلُ عَلى قَوْلِ سِيبويه مَا ذكَرنا[2].

وَقَالَ المَازِنِيّ[3]: جَعَلَ (مِثْلَ مَا) اسْماً واحِداً فَبَنَاهُ عَلى الفَتْحِ، ثُمَّ أَضَافَ المَجْمُوعَ مِثْلَ: (خَمْسَةَ عَشَر)، وَاسْتَشهَدَ[4] بقول الشَّاعِرِ:

[١٧] وَتَداعَى مِنْخَراهُ بدَم مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمّاض الجَبَلْ[5]

وَقالَ أَبو عُمَر: هُوَ حَالٌ مِنْ نَكِرَةٍ[6].

الخليل رحمه الله: هذا كنصب يومئذ في كل موضع فكذلك غير أن نطقت".

(١) الذاريات ٢٣

(٢) وهذا قول معظم النحويين في ابن يعيش ٨/ ١٣٥: "سيبويه والنحويون يقولون: انما بني مثل لأنه أضيف إلى معرب" وانظر الأصول ١/ ٢٧٥

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، كان إمام عصره في النحو والأدب بصري المذهب قرأ كتاب سيبويه على الأخفش والجرمي وأخذ عنه المبرد له من التصانيف: التصريف وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب الألف واللام توفي سنة تسع وأربعين ومائتين انظر وفيات الأعيان ١/ ٢٨٣ وإنباه الرواة ١/ ٢٤٦ وطبقات النحويين واللغويين ٨٧

(٤) في الأصول ١/ ٢٧٥: "قال أبو عثمان في قوله تعالى: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ إن مثل وما جعلا اسماً واحداً مثل خمسة عشر وإن كانت ما زائدة وأنشد:

وتداعى منخراه .... البيت" . وانظر ابن يعيش ٨/ ١٣٥، و إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٤٤ و الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٦.

(٥) لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في الأصول ١/ ٢٧٥ وابن يعيش ٨/ ١٣٥ و الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٦ واللسان (حمض) والمقرب ١١٣ وفيه (منخراها).

والحماض: بقلة برية تنبت في الربيع ولون ثمرها أحمر، فالدم الذي ينزل من منخريه كلون هذا الثمر.

والشاهد جعل (مثل ما) اسماً واحداً وهذا ما استشهد به المازني.

(٦) قوله في ابن يعيش ٨/ ١٣٥: "وقال أبو عمر الجرمي هو حال من النكرة" وفي الأصول ١/ ٢٧٦ نسب إلى أبي عمرو.

مسألة (٧٠)

إذا قُلْتَ: (مَا أَتَانِي أَحَدٌ لَيسَ زَيْداً) وَ (لا يَكُونُ بَكْراً)، فَإِنْ كَانَ ما قَبْلَه نَكِرَةً صَارَ صِفَةً لما قَبْلَه ؛ لأَنَّ هَذِهِ جُمْلَةٌ[١].

وَ فِي (لَيْسَ) ضَمِيْرٌ مِمَّا قَبْلَه ، وَ (زيدٌ) مَنْصُوبٌ؛ خَبَرُ (لَيْسَ) ، وَالجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نصْبٍ ؛ لأَنَّ تَقْدِيْرَهُ تَقْدِيرُ[٢] شَيءٍ وَاحِدٍ ، وَتَقْدِيرُهُ إِذا كَانَ إِسْتِثْناءً [فِي] مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَ إِذا كَانَ صِفَةً فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ[٣].

فَإِنْ قُلْتَ :(إِلاَّ أَنْ يَكُونَ زَيْداً) فَالرَّفْعُ أَجْوَدُ؛ لأَنَّ (يَكُونُ) قَدْ تَنَزَّلت مَنْزِلَةَ اسْمٍ وَاحِدٍ ، وَ(يَكُونُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ[٤]، وَهُوَ اسْتِثْناءُ الكَوْنِ[٥]، و(يَكُونُ زيدٌ) بِمَعْنَى الوُقُوعِ، وَهُو الوَجْهُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ فِيْهِ أَنْ تَجْعَلَ (يَكُونُ) لِلحالِ[٦].

وَ أَمَّا (عَدا) فَالنَّصْبُ لا غَيْر؛ لأَنَّها فِعْلٌ، وَ إِذا كَانَتْ فِعلاً فَتَنْصِبُ (زَيْداً)[٧]، وَكَانَتْ جُمْلَةً فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ.

---

(١) والجمل بعد النكرات صفات ، انظر الكتاب ٢/ ٣٤٨ وابن يعيش ٢/ ٧٨ .

(٢) في الأصل (تقديره).

(٣) في المقتضب ٤/ ٤٢٨: أعلم أنهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفتُ لك في عدا وخلا ، وذلك قولك : جاءني القوم لا يكون زيداً، و جاءني القوم ليس زيدا، كأنه قال: ليس بعضهم و لا يكون بعضهم' كذلك ذكر الفارسي في الايضاح ٢١٠ و انظر ابن يعيش ٢/ ٧٨ و اختلفوا في تقدير اسم ليس ولا يكون فذكر الكوفيون غير ما يقول البصريون انظر في ذلك ابن يعيش ٢/ ٧٨ و في شرح الكافية ١/ ٢٣٠: 'إذا كان في موضع نصب فهو على الحال'.

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٩.

(٥) لأن يكون صارت هي و أن في موضع المصدر و صار (كون) مستثنى و هو في موضع رفع صفة.

(٦) في الكتاب ٢/ ٣٤٩: 'وبعضهم ينصب على وجه النصب في لا يكون و الرفع اكثر' و إذا نصب فهي في موضع نصب على الحال.

(٧) و حكى الأخفش فيها الجر فعدا مع خلا مما يجر به، انظر ابن يعيش ٢/ ٧٨ و شرح الكافية ١/ ٢٢٩.

فَـإنْ قُلْـتَ: (مَـا عَـدا) وَ (مَا خَلا) كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَ (خَلا) فِعْلٌ، صِلَةٌ لِـ(مَـا)، وَ (زَيْـداً) نَصْـبٌ بِـ(خَلا)، وَ فِي (خَلا) ضَمِيْرٌ عَادَ إلى (مَا)، وَ يَكُونُ تَقْدِيْرُهُ: مَجَاوَزَة.

وَ أَمَّـا (حَاشا) فَأَكْثُرهم يَجُرُّ بها؛ لأنّها لَيْسَتْ[1] تُوْصَلُ بِـ(مَا)، أَلا تَرَى أنّكَ لا تَقُولُ: (مَا حَاشا)، كَما تَقُولُ: (مَا خَلا)، وَ إذا كَانَ هَذا هَكَذا لَمْ يَجُزْ أَنْ يُنْصَبَ بها[2].

وَ مِنْهُمْ مَنْ يَنْصِبُ بها[3] وَ يَقُولُ: هِي فِعْلٌ؛ لأنَّهُ قَدْ جَاءَ:

[١٨] .... وَ مَا أُحاشي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[4]

وَيَقُولُـونَ: (حَاشَـى للهِ) وَ (حَاشَ للهِ) فَحَذَفُوا، وَ الحَذْفُ لا يَقَعُ إلاّ فِي الأَسْمَاءِ وَفِي الأَفْعَالِ، وَلا يَقَعُ فِي الحُرُوفِ، فَلِذلِكَ جَازَ النَّصْب[5].

---

(١) في الأصل (فليس).

(٢) هذا عند سيبويه و من تبعه. انظر سيبويه ٢/٣٤٩ و الموجز في النحو ٤١ و المقتصد ٧١٥ .

(٣) مـن الـنحاة مـن عـدّ (حاشـا) فعلاً و حرفاً، منهم المبرد في المقتضب ٤/ ٣٩١ وهو مذهب الأخفش و ابن خروف و أجازه المازني و الزجاج انظر الاشموني ٢/١٦٦ ومن النحاة من عدّ حاشا فعلاً لا فاعل له و لا تكون حرفاً و هو الفراء في ابن يعيش ٢/ ٨٥ و شرح الكافية ١/ ٢٤٤ و انظر أسرار العربية ٢٠٨.

(٤) عجز بيت صدره

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه.

و البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ و انظر الأصول ١/ ٢٨٩ برواية (و لا أحاشي) و الإنصاف ١/ ٢٧٨ و الخزانة ٣/ ٤٠٣ و ابن يعيش ٨/ ٤٨ و شرح شواهد المغني ٣٦٨.

و الشـاهد غـير منسـوب في المقتصـد ٧١٦ و المغـني ١/ ١٢١ بـرواية (ولا أحاشـي) و اللسـان (حشى) و الأشموني ٢/ ١٧٦ و إيضاح الشعر ٩١.

و هو في الديوان من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر مطلعها :

يا دار مية بالعلياء فالسـند   أقوت و طال عليها سالف الأبد

أراد: لا أسـتثني مـن الـناس أي إنسـان، و الشاهد في البيت تقوية لمن جعل حاشا فعلاً لأن هذا يدل على تصريفها.

(٥) ومنها أنـه يدخلـه الحـذف نحـو حاشـى لزيد و قد قرأت القراء إلا أبا عمرو حاشى لله، و ليس القياس في الحروف الحذفُ ابن يعيش ٢/ ٨٥ .

مسألة (٧١)

إذا قُلْـتَ: (إنَّ زَيْـداً وَ عَمْـروٌ مُـنْطَلِقٌ)، جازَ ذَلِكَ عَلى أَنْ تَعْطِفَهُ عَلى مَوْضِعِ (زَيْدٍ)[١]؛ لأَنَّ (زَيْداً) فِي الحَقيقَةِ كَأَنَّه رَفْعٌ، فَعَطَفْتَ عَلى مَوْضِعِهِ.

وَإِنَّمـا جازَ ذلكَ لأَنَّ التَّقْديرَ أَنْ يَكُونَ عَطْفُ الاسْمِ بَعْدَ الخَبَرِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنَّ زَيْـداً مُنْطَلِقٌ وَ عَمْروٌ)[٢]، وَلا يَجُوزُ فِي (لَيْتَ) وَ (لَعَلَّ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ عَلى مَعْنَى الابْتِدَاءِ، وَ إِنَّمـا هُـوَ تَمَـنٍّ وَ تَـرَجٍّ[٣]، فَإِذا عَطَفْتَ فَكَأَنَّكَ قَدْ فَصَلْتَ مِنَ الأَوَّلِ؛ لأَنَّهُ فِي الحَقِيْقَةِ يَصِيْرُ مَتَعَلِّقاً بهِ[٤]، وَ غَيْرَ مُتَّصِلٍ به، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُزْ[٥].

فَـإِنْ قَـالَ قَـائِلٌ: مَـا أَنْكَرْتُم أَنْ لا يَجُوزَ فِي (لَكنَّ) مَا جَازَ فِي (إِنَّ)، وَذَلِكَ أَنَّها وَقَعَتْ للاسْتِدْراكِ، وَ إِذا كَانَ يُسْتَدْرَكُ بها صَارَتْ بِمَعْنَى الفِعْلِ[٦].

/ ٧ظ / قِـيْلَ لَـهُ: لا يَجـبُ ذَلِـكَ، و ذلِكَ أَنَّها إذا أُدْخِلَتْ فِي ذلِكَ المَوْضِعِ إِنَّما تَدْخُـلُ عَطْفـاً فِـي الكَـلامِ بِمَـنْزِلَةِ سـائِرِ حُروفِ العَطْفِ، وَ لَوْ جَازَ أَنْ يُتَأَوَّلَ فِيْها مَعْنى الفِعْـلِ لأَنَّهـا دَخَلَـتْ للاسْـتِدْراكِ جَازَ أَنْ تَقُولَ إِنَّ الواوَ بِمَعْنَى الفِعْلِ؛ لأَنَّها للاجْتِماعِ، وَلَجَـازَ ذلكَ فِي الفَاءِ لأَنَّها بِمَعْنَى الافْتِراقِ، فَلَمَّا بَطَلَ فِي هَذِه الحُروفِ بَطَلَ فِي (لَكِنَّ)

---

(١) هـذا رأي الكوفـيين و ذهـب البصـريون إلى أنـه لا يجـوز العطـف عـلى الموضع قبل تمام الخبر، هذه مسألة خلافية في الإنصاف مسألة ٢٣.

(٢) في المقتصـد ٤٤٨: " و إذا كان كذلك جاز أن تقول: إنّ زيداً منطلق و عمرو فتعطف عمراً على موضع زيد و يكون الخبر مضمراً" وانظر رصف المباني ٢٠٢.

(٣) في الإيضـاح: "فأمـا سـائر الحروف فلا يجوز أن يجعل العطف معها على موضع الابتداء لأن موضعه قد زال من أجل ما تضمنت من معنى الفعل" الإيضاح ١١٦ و انظر الكتاب ٢/ ١٤٦.

(٤) في الأصل(منه).

(٥) السـيرافي: "حمـل المعطـوف على هذه الحروف على الابتداء يغير المعنى الذي أحدثته هذه الحروف من التمني والتشـبيه و الترجـي فلذلـك لم يحملـوه على الابتداء. ألا ترى أنّا لو قلنا: ليت زيداً منطلق و عمرو مقيم، على عطف جملة على جملة" انظر هامش الكتاب ١٤٦.

(٦) لكـن بمـنزلـة إن في العطـف عـلى موضـع اسمهـا. انظر المقتصـد ٤٥٠ و الإيضـاح ١١٦ و الكتـاب ٢ / ١٤٦ ورصف المباني ٣٤٩.

أَيْضاً؛ لأنَّها بِمَنْزِلَةِ هَذِه الحُروفِ.

قَالَ شَيْخُنا أَبو عليّ: لا يَبْعُدُ أَنْ يَجُوزَ فِي (كَأَنَّ) مَا جَازَ فِي (لَكِنّ) وَ (إِنَّ)، وَ ذَلِكَ أَنّ (كَأَنّ) خَبَرٌ يَقَعُ فِيْهِ الصِّدْقُ وَ الكَذِبُ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ).

وَ إِذا كَانَ كَذلِكَ وَ كَانَ خَبَراً فِي الحَقِيْقَةِ، جَازَ أَنْ تعطف (عمراً)[1] عَلى مَوضِعِهِ وَ يَكُونُ مَا ظَهَرَ مِنَ الخبرِ الأَوَّلِ دَلالَةً عَلى المَحْذُوفِ مِنْ خَبَرِهِ؛ لأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيْه، وَيَصِيْرُ كَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِ، كَما يَدْخُلُ فِي (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ)، وَ يَكُونُ المَحْذُوفُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ما[2] أَظْهَرَت مِنْ الخَبَرِ عَنِ الاسْمِ الأَوَّلِ كَمَا دَلَّ فِي (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ)، فَلِذَلِكَ جَازَ، وَحَسُنَ فِي (كَأَنَّ) كَمَا يحسُنُ فِي (إِنَّ) وَ (لَكِنَّ)، وَ هَذِه عِلَّةٌ حَسَنَةٌ جدّاً.

مسألة(٧٢)

قَوْلُ اللهِ سُبْحانَهُ: ﴿إِنَّ هَذانِ لَساحِرانِ﴾[3]

قَالَ أَبو زَيد[4]: هِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ العَرَبِ وَهُم بَنُو الحَرثِ، فَنَزَلَت هَذِهِ الآيَةُ بلُغَتِهِم[5].

وَوَجهُ القِياسِ فِي ذَلِكَ: أَنَّ العَرَبَ قَدْ تَقْلِبُ الياءَ إِذا انْفَتَحَ مَا قَبْلَها، فَمِنْ ذلِكَ قَوْلُهُم: (حاحَيْتُ) وَ (عاعَيْتُ)[6]، وَ كَانَ حَدُّها أَنْ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ: (قَوْقَيْتُ)

---

(١) في الأصل (زيدا).

(٢) في الأصل (عليها).

(٣) طه ٦٣.

(٤) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري اللغوي البصري كان من أئمة الأدب و اللغة في زمانه و كان يتسع في اللغات، وله كتب كثيرة منها النوادر و الإبل و اللغات، توفي سنة خمس عشرة و مائتين، انظر وفيات الأعيان ٢/٣٧٨ و إنباه الرواة ٢/ ٣٠ و طبقات النحويين و اللغويين ١٦٥.

(٥) انظر معاني القرآن للأخفش ١١٣ وذكر ذلك كثيرون منهم الفراء في معاني القرآن: فقراءتنا بتشديد إنّ وبالألف على جهتين إحداهما على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤ وانظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٨ وإملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ١٢٣ والبيان ٢/ ١٤٤ .

(٦) و الأصل فيها أن تكون "حيحيت و عيعيت و هيهيت فأبدلوا من الياء ألفاً كراهية اجتماع الأمثال" الممتع ٥٩٠ وانظر المنصف ٢/١٦٩.

وَ(ضَوْضَيْتُ)[١]، فَلَمَّا انْقَلَبَتْ عِنْدَ جَمِيْعِ العَرَبِ أَلِفاً دَلَّكَ ذلِكَ عَلى تَجْوِيزِ مَا قَالَتْ.

وَفِي بعض لُغَاتِ العَرَبِ يَقُولُونَ : (عَلاكَ)، يُرِيْدونَ : (عَلَيْكَ) فَيُثْبِتُونَ اليَاءَ أَلِفاً، وَ إِذا كَانَ هَذا مُسْتَمِرّاً فِي اللُّغَةِ جَازَ[٢].

وَ قَالَ الخَلِيْلُ : ﴿إِنْ هَذانِ لَساحِرانِ﴾[٣].

قَالَ : لا أَلْحَنُ فِي القُرْآنِ وَلا أُغَيِّرُ القُرْآنَ وَالكِتابَ[٤].

وَهَـذا وَجْهٌ جَيِّدٌ ؛ لأَنَّ (إِنَّ) إذا خُفِّفَتْ انْتَقَلَتْ عَنْ بَابِها فَدَخَلَتْ عَلى الفِعْلِ ، وَ هُـوَ قَوْلُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ :﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنا عَنْ آلهتنا﴾[٥] وَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلى الفِعْلِ لأَنَّها قَدْ زَالَـتْ عَـنِ الشَّبَهِ الذِي أَشْبَهَتْهُ،أَعْنِي فِي دُخُولِها عَلى الأَسْماءِ، وَإِذا زَالَ ذلِكَ الشَّبَهُ لَمْ تَعْمَـلْ فِـي الاِسْـمِ، وَيُدْخِلونَ اللّامَ فِي خَبَرِها لِيُفَرِّقُوا بَيْنِها وَبَيْنَ (إِنْ) التي تَكُونُ بِمَعْنَى (مَا)[٦] مِثْل قَوْلِه: ﴿إِنْ الكَافِرُونَ إِلا فِي غُرورٍ﴾[٧].

وَزَعَـمَ سِـيبويه أَنَّ قَوْماً مِنَ العَرَبِ يُخَفِّفُونَ وَيَنْصِبُونَ بها[٨]، وَسُمع: ﴿وَ إِنْ كُلاً لَما لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾[٩].

---

(١) و الأصـل ضوضـوت و قوقـوت فـأبدلوا الواو الأخيرة ياء لوقوعها طرفاً رابعاً" الممتع ٥٩٠ والمنصف ٢/ ١٦٩ .

(٢) الأخفـش في معانـيه :"و زعـم أبـو زيـد أنه سمع أعرابياً فصيحاً من بلحارث يقول : ضربت يداه و وضعته عـلاه، يـريد يديـه وعليـه"ويقـول: " إلا أنهـم يزعمون أن بلحارث بن كعب يجعلون الياء في أشباه هذا ألفاً فيقول: رأيت أخواك ورأيت الرجلان" معاني القرآن للأخفش ١١٣ وانظر الخصائص ٢/ ١٤ .

(٣) وهـي قـراءة حفـص بتخفـيف إن و ألف هذان مع تخفيف نونها. انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤-١٨٥ والتيسير ١٥١ وفي الأصول ١/ ٢٣٥ "كان الخليل يقرأ : إن هذان لساحران".

(٤) ينظر الأصول ١/ ٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤-١٨٥ .

(٥) الفرقان ٤٢ .

(٦) في الأصول ١/ ٢٣٥ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ١٨٤-١٨٥ .

(٧) الملك ٢٠ .

(٨) نص سيبويه في كتابه ٢/ ١٤٠: "وحدثنا من نثق أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلق وأهل المدينة يقرؤون" وإن كُلاً لما ليوفينهم" يخففون وينصبون" .

(٩) هود ١١١ .

وَوَجْـهُ ذلِكَ أَنَّهُ يُعْمِلُها عَمَلَ الفِعْلِ المَحْذُوفِ ، وَإذا أَعْمَلَها ذلِكَ العَمَلَ، عَمِلت وَهِـي مُخَفَّفَـةٌ عَمَلَهـا مُـثَقَّلَةً، وَهذا ضَعِيْفٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّها إنَّما تَعْمَلُ إذا كَانَ شَبَهُها شَبَهاً لَفْظِيّاً، فإذا زَالَ اللَّفْظُ تَبَدَّلَتْ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْه؛ لأنَّها إنَّما شُبِّهَتْ بِهِ تَشْبِيْهاً لَفْظِيّاً[1].

وَقَـالَ أَبـو عَمْـرو[2]: لا أَلْتَفِـتُ إلى الكِتَابِ إذْ لا مُعْتَبَر به، لأنّي قَدْ وَجَدْتُهُمْ قَدْ كَتَـبُوا (الصَّلاةَ) بالواوِ وَ (الزَّكاةَ) بالوَاوِ وَ (الرِّبا) بالواوِ، وَأَشْبَاه ذلِكَ مِمَّا هُوَ فِي الخَطِّ مَكْـتُوبٌ، وَلَـيْسَ هُـوَ فِـي اللَّفْظِ مَنْطُوقاً بهِ، فَعُلِمَ بهذا أَنَّهُم لَمْ يَعْتَبروا الكِتَابَةَ، فَكَذلِكَ هذه الأَلِفُ[3].

مسألة(٧٣)

إذا قُلْـتَ: (إنَّ فِـي الـدَّارِ قَائِمـاً أَخَواكَ)، تَنْصِبُ (قَائِماً) بـ(إنَّ) وَيَرْتَفِعُ الأَخَوانِ بفِعْلِهِما وَيَسُدَّانِ مَسَدَّ خَبَرِ (إنَّ) فَيَكُونُ (فِي الدَّارِ) ظَرْفاً لِلقِيامِ[4].

وَقَالَ أَبو عُمَر: تَجْعَلُ (فِي الدَّارِ) الخَبَرَ[5].

قَـالَ شَـيْخُنا: وَجْـهُ ذَلِـكَ أَنَّـهُ عَلَّقَهُ بشَيءٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ؛ لأَنَّهُ أَرادَ: إنَّ زَيداً مُسْتَقِراً فِي الدَّارِ فَحَذَفَه، وَدَلَّ الظَّاهِرُ عَلَيْهِ.

---

(١) "والمخفّفـة مـن الثقـيلة لـك فـيها وجهـان : إن شـئت رفعت ما بعدها بالابتداء و لزمت خبرها لام التوكيد فقلـت:(إنْ زيـد لقائم)، تريد إنْ زيداً لقائم ، وهذا هو الوجه لأنها إنّما كانت تعمل بلفظها وفتح آخرها عـلى التشـبيه بـالفعل الماضي فلما نقص اللفظ وسكن الآخر بطل الإعمال" مالم ينشر في الشجريات ١٨٦ وهو في الكتاب ٢/ ١٤٠ بمنزلة الفعل .

(٢) أبـو عمـرو بـن العـلاء التمـيمي المازني كان أعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر ، أخذ عن أبي إسحاق، وكان من جلة القراء والموثوق بهم، توفي سنة أربع وخمسين ومائة. انظر وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٦، وطبقات النحويين واللغويين ٣٥.

(٣) "وقـرأ أبو عمرو: (إن هذين لساحران) واحتج أنه بلغه عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال: إن في المصحف لحناً وستقيمه العرب" معاني القران للفراء ٢ / ١٨٥ وانظر البحر المحيط ٦/ ٢٤٤.

(٤) انظـر الكـتـاب ٢ / ١٣٢ والمقتضب ٤ / ١٠٩، والأصـول ١ / ٢٥٥ والجمل ٥٢ – ٥٣ وشـرح الجمـل ١/ ٤٤٠ ـ ٤٤١

(٥) انظر الجمل ٥٢ وشرح الجمل ١/ ٤٤٠

وَقَـالَ أَبُـو عُثْمانَ المَازِنِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بن السَّرَّاجِ[1]: لا يَجُوزُ[2]: (إِنَّ فِي الدَّارِ قَائِماً أَخَواكَ).

قَالَ[3]: لأَنَّ (إِنَّ) لَمَّا نَصَبَتْ (قَائِماً) احْتاجَتْ إِلى مَرْفُوعٍ؛ لأَنَّها مُشَبَّهَةٌ بِالفِعْلِ[4]، فَلَمَّـا كَـانَ الفِعْـلُ لا يَسْـتَغْنِي بِالمَنْصُـوبِ عَنِ المَرْفُوعِ، فَكَذَلِكَ لا يُسْتَغْنَى بِمَنْصُوبِها عَن مَـرْفُوعِها، وَلا يُشْـبِهُ هَذا الابْتِداءِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ المُبْتَدأَ إِنَّما هُو مَرْفُوعٌ بغَيْرِ عَامِلٍ، فَإِذا أَنْتَ جِئْتَ لَهُ بِما يَسدُّ مَسَدَّ خَبَرِهِ جَازَ[5].

مسألة (٧٤)

وَتَقُـولُ: (إِنَّ فِـيْها قَـائِمَينِ أَخَوَيْـكَ)، تَنْصِبُ الأَخَوَيْنِ بـ(إِنَّ)، وَ (قَائِمَين) حَالٌ، وَالخَبَرُ هُوَ (فيها)[6].

وَلَـيْسَ لِقَـائِلٍ أَنْ يَقُـولَ: هَذا لا يَجُوزُ؛ لأَنَّكَ قَدْ فَصَلْتَ بَيْنَ (إِنَّ) وَبَيْنَ اسْمِها بِالحالِ، وَإِذا كَانَ هَذا هَكَذا لَمْ يَجُزْ.

---

(١) أبـو بكـر محمـد بـن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج بصري المذهب، كان من أئمة العربية، أخـذ الـنحو عـن سـيبويه والأدب عـن المبرد وأخـذ عـنه السـيرافي والرماني والزجاجي له من التصانيف الأصـول وجمـل الأصول والموجز وشرح كتاب سيبويه، توفي سنة ست عشر وثلثمائة، انظر وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩ وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥ وطبقات النحويين واللغويين ١١٢

(٢) في الأصل (يجيز)

(٣) أبو عليّ الفارسي.

(٤) انظر شبه إنّ بالفعل في الإنصاف مسألة ٢٢ وشرح الجمل ١/ ٤٢٣ وأسرار العربية ٦١

(٥) لم أقـف لابـن السـراج عـلى رأي كهذا، والذي وقفت عليه لابن السراج ما ذكره الفارسي في بداية المسألة حيـث يـتبع بذلـك رأي سـيبويه. قـال ابـن السراج ناسباً إلى الأخفش: "وقال الأخفش: أقول: إن في الدار جالساً أخواك فانصب جالساً بإن وارفع الأخوين بفعلهما واستغني بهما عن خبر إنّ" الأصول ١/ ٢٥٥ أمـا المـازني فـرأيه في البصـريات لوحـة (٩) يقـول الفارسي: "وأبو عثمان لا يجيز هذه المسألة أعني إنّ فيها جالسـاً أخواك، ويقول لأن فاعل إنّ لم يذكر ولا يكون منصوبٌ لا مرفوعَ معه قال: ولا يسد فاعل جالس مسد فاعل إنّ." انظر البصريات لوحة (٩)

(٦) ويجـوز هـذا عـند ابن السراج: "وتقول: إن فيها قائماً أخواك وإن شئت قائمين أخويك فتنصب أخويك بإنّ وقائمين على الحال وفيها خبر إنّ" الاصول ١/ ٢٥٥

وَالجَـوابُ عَـنْ هَـذا أَنَّهُ إِنَّما جَازَ ذلِكَ لِتَعَلُّقِهِ بالخَبَرِ، وَهُو (فيها)، وَإِذا تَعَلَّقَ بِهِ كَانَ سَبِيْلُهُ سَبِيْلَ مَا عَمِلَ، فَلَمَّا كَانَ بهذِهِ الْمَنْزِلَةِ جَازَ تَقْدِيْمُه لِتَعَلُّقِهِ بالخَبَرِ[1].

مسألة (٧٥)

[إذا قُلْـتَ:] (إِنَّ فِـيها قَائِمَـيْنِ أَخَواكَ)، فَالوَجْهُ أَنْ تنصبَ (قَائِمَيْنَ)؛ لأَنَّهُ اسْمُ (إِنَّ)، وَتَـرْفَعُ الأَخَوَيْـنَ بفَعْلِهِمـا عَـلى قَـوْلِ مَنْ قَالَ: أَكَلُوني البَراغِيثُ، وَسَدَّ الأَخَوانِ مَسَدَّ الخَبَرِ، وَ (فِيْها) مُتَعَلِّقَةٌ بالقِيامِ.

وَلا يَجُـوزُ هَـذا عَـلى مَذْهَـبِ أَبِي عُثْمَانَ وَأَبِي بَكْرِ بن السَّـرَّاجِ، لِما ذَكَرْنا فِي المَسْأَلَةِ الأُوْلى[2].

وَوَجْـهٌ آخَـرُ: فِيْهِ (الأَخَوانُ) رَفعٌ بِفِعْلِهِما، وَالجُمْلَةُ الخَبَرُ، وَلا يَمْتَنِعُ ذلِكَ عَلى قَوْلِ أَبي عثمان.

وَوَجْهٌ ثالِثٌ: هُو أَنْ تَجْعَلَ اسْمَ (إِنَّ) نَكِرَةً وَخَبَرَها مَعْرِفَةً.

مسألة(٧٦)

إذا [قُلْـتَ: (إِنَّ] فِـيْها قَائِمـانِ أَخَواكَ)، فَإِنْ[3] شِئْتَ جَعَلْتَ الأَخَوَيْنِ مُبْتَدأً، وَ (قَائِمِـيْنَ) خَـبَراً مُقَدَّمـاً، وَإِنْ شِـئْتَ كَـانَ (قَائِمـان) مُبْتَدأً وَ (أَخواكَ) الخَبَرَ، وَأَضْمَرْتَ لِـ(إِنَّ) اسماً فِي الوَجْهَيْنِ جَمِيْعاً[4].

وَإِذا قُلْـتَ: (إِنَّ فِـيها قَائِمـاً أَخَـواكَ)، نَصَبْـتَ (قَائِمـاً) بِــ(إِنَّ) وَجَعَلْـتَ الأَخَوَيْنِ رَفْعاً بِفِعْلِهِما[5].

---

(١) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٣٩-٤٤٠

(٢) انظر مسألة (٧٣)

(٣) في الأصل (إن)

(٤) على أن تكون الجملة من المبتدأ والخبر خبراً لأنّ في محل رفع

(٥) انظر مسألة (٧٣)

مسألة(٧٧)

قَـالَ شَـيْخُنا: قَولُ قُطْرُب[١]: إنَّما نَصَبُوا بـ(إنَّ) لأنَّها أَشْبَهَتْ الفِعْلَ مِنْ حَيْثُ لا يُجامعها الفِعْلُ إلاّ فِي اضْطِرار.

قَالَ الشَّيْخُ: لَمْ يُجَامِعْها الفِعْلُ فِي إِضْطِرارٍ، أَنْشَدَ أَبو عَليّ: قَالَ: أَنْشَدَ أَبو زَيْد:

[١٩] فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنّيَ سَاعَةً فَبِتْنا على مَا خيّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ[٢]

فَهـذا جَائِـزٌ لأَنَّهُ أَضْمَرَ الأَمْرَ، وَلا يَجُوزُ وُقُوعُها عَلى الفِعْلِ لا فِي ضَرُورَة، وَلا غَيْرِها[٣].

وَلَـو جَـازَ لَـهُ التَّشْـبيه بأَنَّهـا لا تُجـامِعُ الفِعْـلَ[٤] [لجـاز ذلك في غيرها]، وَهِي حُـروفُ الجـرِّ /٨و / فَكانَـت تَكُونُ مُشَبَّهَةً لِلفِعْلِ بأَنَّ الفِعْلَ لا يُجَامِعُها، فَفَسَدَت هَذِه العِلَةُ.

قَـالَ شَيْخُنا أَبو عليّ: قَوْلُهُ[٥] "وَتَركُوا الرَّفْعَ فِي الخَبَرِ عَلى مَا كَانَ عَلَيهِ[٦]" هُو خَطأٌ

(١) محمـد بـن المسـتنير أبـو علي المعروف بقطرب النحوي اللغوي أحد العلماء بالنحو واللغة، بصري المذهب، أخـذ الـنحو عـن سيبويه، له من الكتب معاني القرآن والاشتقاق والمثلث والنوادر وغيرها. توفي سنة ست ومائتين انظر إنباه الرواة ٣/ ٢١٩ وطبقات النحوين واللغويين ٩٩.

(٢) البيـت لعـدي بـن زيـد في ذيـل ديوانه ١٦٢، وانظر الإيضاح ١٠٦والنوادر ٢٥ وشرح شواهد المغني ٦٩٧ والبيـت غـير منسـوب في شـواهد التوضيـح ١٤٨ والهمـع ٢/ ١٩٠ و الأمـالي الشجرية ١/ ١٨٣ والحجة للفارسـي ٢/ ١٣٨ والمغـني ٢٨٩ والإنصـاف ١٨٣ والعسـكريات ٤٢ والمقتصـد ٤٢٤ والحلبـيات ٢٥٩، والشـاهد في البيـت إضـمار اسم ليت لأنا نعلم أن ليت لا تدخل إلا على الجمل الاسمية ولا تدخل على الفعل فيكون التقدير: فليتك دفعت الهم بإضمار اسم ليت للضرورة.

(٣) يـنظر إضـمار الأمـر (اسم إن) في الحجة للفارسي ٢/ ١٣٨ والعسكريات ٤٢ والمقتصد ٤٢٤ والمغني ٢٨٩ وينظر النوادر ٢٥

(٤) (الفعل) وضع الناسخ فوقها ضبة.

(٥) يقصد قطرب، والحق أن هذا قول الكوفيين إلا أن الضمير يعود إلى قطرب في المسألة.

(٦) هـذا قول الكوفيين بجملتهم في الإنصاف مسألة ٢٢ فينقل عنهم قائلاً: "فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها فإن ليست بعاملة في الخبر على قول الكوفيين وهي على قول البصريين عاملة في الخبر. انظر مسألة ٢٢ وفي ابـن يعيش ١/ ١٠٢: "وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفع و إنما تعمل في

مِـن قِبَلِ أَنَّ الكَلامَ قَدْ تَغَيَّرَ، فَفِي[1] كُلِّ مَوْضِعٍ فِيه مَنْصُوبٌ لا[2] بُدَّ مِنْ مَرْفُوعٍ، وَلَيْسَ المَنْصُـوبُ كَالمَـرْفُوعِ؛ لأَنَّه قَدْ يَكُونُ مَرْفُوعاً لا مَنْصُوبَ مَعَهُ، فَإِذا كَانَ هَذا هَكَذا عَلِمْتَ أَنَّه لَيْسَ عَلى مَا كَانَ عَلَيْهِ.

وَوَجْـهٌ آخَـرُ وَ ذَلِـكَ أَنَّ خَـبَرَ المُبْـتَدأ، إِنَّمـا[3] يَرْتَفِعُ إِمَّا بالمُبْتَدَأ أَوْ بالابْتِداءِ، وَقَدْ انْـتَقَضَ المَعْنـيان، وَذَلِـكَ بدُخُولِ (إِنَّ)، فَيُعْلَمُ أَنَّ العَامِلَ فِي الخَبَرِ هُو العَامِلُ فِي الاسْمِ وَهُوَ (إِنَّ)[4]، كَمَا أَنَّ العَامِلَ فِي الفَاعِلِ هُو العَامِلُ[5] فِي المَفْعُولِ.

فَأَمَّا قَوْلُ الشّاعِرِ:

[٢٠] يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِبا رَوَاجعا[6]

فَـإِنَّ أَبَـا عَلِيٍّ ذَكَرَ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنّها لَيْسَتْ مُنْتَصِبَةً بـ(لَيْتَ)، وَإِنَّما هِي حَالٌ مِنْ فِعْـلٍ مُضْمَرٍ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا أَقْبَلَتْ رَوَاجعاً، فَالعامِلُ فِي (رَوَاجِعَ) الفِعْلُ المُضْمَرُ[7].

وَأَمّا قَول الشّاعِرِ:

[٢١] لا تَصْحَبَنَّ بَعْدَنا عَجُوزا   إِنَّ العَجُوزَ خُبَّةً جَرُوزا[8]

الاسم النصب لا غير وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان مع المبتدأ وانظر شرح الكافية ١/ ١١٠

(١) في الأصل (في).

(٢) في الأصل (فلا).

(٣) في الأصل (وإنما).

(٤) ينظر ابن يعيش ١/ ١٠٢ والإنصاف مسألة ٢٢ وشرح الكافية ١/ ١١٠

(٥)في الأصل(الفاعل)

(٦) البيـت بـلا نسبة. انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٨٤ وابن يعيش ١/ ٣١ والأشموني ١/ ٢٧٠ وتذكرة النحاة ٧٣٣ والمغني ٢٨٥ والأصول ١/ ٢٤٨ وشرح الجمل ١/ ٤٢٥.
ونسبه محقق الكتاب ٢/ ١٤٢ للعجاج وليس في ديوانه.
والشاهد في البيت نصب (رواجع) بفعل مضمر تقديره: أقبلت رواجعاً، ونصبها هنا على الحال.

(٧) وللفـراء رأي آخـر فكان ينصب أيام الصبا ورواجع بليت انظر شرح الجمل ١/ ٤٢٥ وابن يعيش ١/ ١٠٣ والكسائي يرى أنه خبر لكان مقدّرة. انظر شرح الرضي ٢ / ٣٤٧.

(٨) البيت لم ينسب لقائل انظر النوادر ١٧٢ برواية:

ففـيه وَجْهـان[1]: أَحَدهُمَا أَنْ تَجْعَله بَدَلاً مِنَ العَجُوز، وَتُضْمِرَ حَذْفَ الخَبَرِ؛ لأَنَّ فِي الكَلامِ دَلِيلاً عَلَيْهِ.

وَالوَجْهُ الثَّاني: أَنْ تَنْصِبَهُ عَلى الاِخْتِصاصِ مِثْلَ قَوْلِهِ:

[٢٢] إِنَّا بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَل[2]

فَعَلَى هَذين الوَجْهَيْنِ يَنْتَصِبُ، وَالخَبَرُ مُضْمَرٌ فِي الوَجْهَيْنِ جَمِيْعاً.

قَـالَ الشَّـيْخُ: وَإِنَّمـا نُصِـبَ بِـ(إِنَّ) عِنْدَ أَصْحابنا لأَنَّها جَاءَتْ عَلى لَفْظِ الفِعْلِ، فَلَمَّا جَاءَتْ عَلى لَفْظِهِ أُعْطِيَتْ مِنْ أَحْكَامِهِ حُكْماً[3].

وَلا تَحْتَمِلُ أَيْضاً إِلاّ المكنيَّ المَنْصُوبَ[4].

قَـال الشَّـيْخُ: وَقَدْ قَالُوا: (لَيْتِي)، فَحذفَ للضَّرُورَةِ فِي الشِّعْرِ تَشبيهاً بِـ(لَعَلّي)[5]،

إن العجوز خبة جروزا   تأكل في مقعدها قفيزا

كذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ وانظر الهمع ٢/ ١٥٦ والدرر ١/ ١١٢

والجروز هي المرأة الأكول التي لا تبقي شيئاً في الإناء. والخبّة: العجوز الخبيثة.

والشاهد في البيت في نصب خبة جروزا على وجهين: البدل من العجوز والاختصاص.

(١) ينظر الوجهان في شرح الجمل ١/ ٤٢٦

(٢) الرجز للأعرج المعني، ينظر شعر الخوارج ٢٧٤ والمرزوقي ٢٩١ وهو بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٢١٩ والأشموني ٣/ ١٨٧ واللسان (بجل) و (جمل) والجمل لابن شقير ٦٧. وهو في الأصل: (إنا بنو ضبة). والرواية للرجز:

نحن بني ضبة أصحاب الجمل   ننعى ابن عفان بأطراف الأسل

والشاهد في البيت نصب (بني) على الاختصاص.

(٣) انظر الشبه بين إن والفعل في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٣ والإنصاف ٢٢ وأسرار العربية ٦١

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٦٨-٣٧٠ والمقتضب ١/ ٢٥٠ وشرح الجمل ١/ ٤٢٣، ٤٣٥

(٥) والأصل أن لا تحذف منها نون الوقاية لأنه ليس فيها ذلك القرب من النون فالتاء فيها ليست تقارب النون حتى تحذف، وإنما تحذف لقرب الحرف منها كذلك في لعل لأن اللام قريبة من النون حذفت، وليس ذلك في ليت وحذفوها في الشعر تشبيهاً بلعل ومنه قول الشاعر:

كمنية جابر إذ قال ليتي   أصادقه ويهلك جل مالي

ينظر الكتاب ٢/ ٣٦٨-٣٧٠ والمقتضب ١/ ٢٥٠.

وَحُـذفَ مِنْ (لَعَلَّ) لأنَّ الَّلامَ قَرِيْبَةٌ مِنَ النُّونِ، وَإذا كَانَتْ قَرِيْبَةً مِنَ النُّونِ وَهُم يَكْرَهُونَ اجْـتِماعَ الأَمْـثَالِ فِـي مَوْضِـعٍ وَاحِـدٍ، وكَانَـت الَّـلامُ مُقَارِبَةً للنُّونِ، حَذفُوها كَمَا قَالُوا: (بَلحَرْث) و(بَلهُجَيْم[1]) فَحَذفُوا النُّونَ لِمَجيءِ الَّلامِ اسْتِثْقَالاً لِلجَمْعِ بَيْنَ الأَمْثَالِ[2].

مسألة (٧٨)

(كَمْ) تَكُونُ عَلى وَجْهَيْنِ: تَكُونُ اسْتِفْهاماً، وَتَكُونُ خَبَراً[3].

فَـإذا[4] كَانَـتْ خَـبَراً، جَازَ فِيما بَعْدَها الجَرُّ وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ،[5] تَقُولُ: (كَمْ رَجُلٍ أَتَـانِي) فَـتَجَرُّهُ بِــ(كَـمْ)، وَإنَّمـا جَرَرْتَهُ بِـ(كَمْ) لأنَّ (كَمْ) نَقِيْضَةُ (رُبَّ)، وَمِنْ أُصُولِهِمْ حَمْـلُ الشَّـيءِ عَـلى نَقِيْضِـهِ، أَلا تَـرَى أَنَّ (رُبَّ) لِلقِلَّةِ وَ (كَمْ) لِلكَثْرَةِ، فَلَمَّا كَانَتْ بِهَذِهِ المَنْزِلَةِ أُجْرِيَتْ مَجْرَى (رُبَّ)[6].

وَإنْ نُصِبَ مَا بَعْدَها فَجَائِزٌ؛ لأنَّها عَدَدٌ فِي الحَقِيْقَةِ، وَإذا كَانَتْ عَدَداً[7] فَالأَعْدَادُ تُبَيَّنُ مَـرَّةً بالنَّصْـبِ، وَمَرَّةً باِلجَرِّ، وَإذا كَانَ هَذا جَائزاً فِي الأَعْدَادِ فَعَلى أَيِّ وَجْهٍ أَرَدْتَ جَازَ[8].

وَالرَّفْعُ: إذا قُلْتَ: (كَمْ رَجُلٌ أَتانِي)، صَارَتْ (كَمْ) فِي مَعْنَى (مِرَارٍ)، فَتَكُونُ فِي

---

(١) والأصل بني الحارث وبني الهجيم.

(٢) ينظر المقتضب ١/ ٢٥٠-٢٥١

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ١٥٦ والمقتصد ٧٤١، وابن يعيش ٤/ ١٢٦ والمقتضب ٣/ ٥٥.

(٤) نقل البغدادي في الخزانة هذه المسألة كاملة انظر الخزانة ٦/ ٤٨٨- ٤٨٩.

(٥) الكلام من هذا الموضع إلى قوله (بكم) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٨.

(٦) انظـر الكـتاب ٢/ ١٥٦، شبهها بـرب، وفي ابن يعيش ٤/ ١٢٧: "فلم خصت الخبرية بالخفض والاستفهامية بالنصـب فـالجواب أن الـتي في الخـبر تعـارض رب وهي حرف جر، فخفضوا بكم في الخبر حملاً على رب" وانظر المقتضب ٣/ ٥٧

(٧) قوله (وإذا كانت عدداً) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٨

(٨) في ابـن يعـيش ٤/ ١٢٧: "وإنمـا كـان ذلك من قبل أن كم واقعة على العدد، والعدد منه ما ينصب مميزه نحو قولك: عندي خمسة عشر ثوبا وعشرون عمامة ومنه ما يضاف إلى مميزه وذلك على ضربي:ن منه ما يضاف إلى الجمـع نحو ثلاثة أثواب، ومنه ما يضاف إلى الواحد نحو مائة درهم وألف دينار فميزت كم بجميع أنواع ما ميز به العدد".

مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ(أَتانِي)، وَيَكُونُ (رَجُلٌ) رَفْعاً بالابْتِداءِ[1]، وَ (أَتانِي) خَبَرُهُ.

قَالَ أَبو عَمْرو: لا يَكُونُ مَا تُبَيِّنُ بِهِ (كَمْ) إلاّ نَكِرَةً، وَذلِكَ أَنَّها[2] عَدَدٌ، وَالأَعْداد لا تُبَيَّنُ إلاّ بالنَّكِراتِ، فَلَمَّا كَانَ كَذلِكَ لَمْ يَجُز أَنْ تُبَيَّنُ إلاّ بالنَّكِرَاتِ.

وَالنَّصْبُ فِي الخَبَرِ جَائِزٌ؛ لأَنَّها عَدَدٌ فِي الحَقِيْقَةِ، وَإِنْ كَانَ الوَجْهُ الجَرَّ، وَالحَسَنُ أَنْ تَنْصبَ إِذا فَصَلْتَ بَيْنَها وَبَيْنَ ما أُضِيْفَ إِلَيْها[3]؛ لأَنَّ الفَصْلَ بَيْنَ المُضَافِ وَالمُضَافِ إِلَيْهِ[4] قَبِيْحٌ،فَلَمَّا قَبُحَ نَصَبُوهُ؛ لأَنَّها فِي الحَقِيْقَةِ عَدَدٌ، وَ (رَجُلٌ) يُفَسِّرُ وَيُوَضِّحُ.

وأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٣] كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفاً نَالَ العُلى   وَكَرِيْماً بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[5]

فَنَصَبَ (مُقْرِفاً)، فَسَّرَ بِهِ (كَمْ)[6]؛ لأَنَّهُ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (كَمْ) بقَوْلِهِ (بِجُودٍ)، وَتَكُونُ (كَمْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِداءِ، وَهِي فِي المَعْنَى فَاعِلَةٌ، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ قَامَ)، فَـ(زَيْدٌ) رَفْعٌ بالابْتِداءِ[7]، وَإِنْ كَانَ فِي المَعْنَى فَاعِلاً.

---

(١) في الخزانة ٦/ ٤٨٨ (ويكون رجل مبتدأ)

(٢) في الخزانة ٦/ ٤٨٨ (لأنها)

(٣) في الفصل بينها وبين مميزها خلاف في الإنصاف، مسألة ٤١، ذهب الكوفيون أن مميزها مخفوض ويرى البصريون أنه لا يجوز فيه الجر ويجب أن يكون منصوباً، انظر ابن يعيش ٤/ ١٣٠.

(٤) في الخزانة ٦/ ٤٨٨ (المتضايفين).

(٥) البيت لأنس ابن زنيم في العيني ٤/ ٤٩٣ ونسب لعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠ والبيت بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/ ٢٩٦ والمقتضب ٣/ ٦١ والأشموني ٤/ ٨٢ وابن يعيش ٤/ ١٣٢ والإنصاف برواية (وشريف بخله) ١/ ٣٠٣ والأصول ١/ ٣٢٠ والجمل لابن شقير ٩٧ والخزانة ٦/ ٤٨٨ والجمل للزجاجي ١٣٦.

وفي البيت ثلاثة وجوه جائزة وهي الرفع والنصب والجر في المقرف والكريم.

والشاهد في البيت نصب مقرف على التمييز والفصل بين كم ومقرف بقوله (بجود).

(٦) في الأصل (فسره بكم)

(٧) في الخزانة ٦/ ٤٨٩ (فزيد مبتدأ)

وَيَجُـوزُ الجَـرُّ؛ لأَنَّـكَ حِلْتَ بَيْنَ (كَمْ) وَبَيْنَ مَا عَمِلَتْ فِيْهِ بظَرْفٍ[1]، كما[2] قَالَ الشَّاعِرُ:

[٢٤] كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بنا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَنْقَاضُ الفَرَارِيْجِ[3].

فَأَمَّا قَوْلُ الفَرَزْدَقِ:

[٢٥] كَمْ عَمَّةً لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةً فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَليَّ عِشَارِي[4]

فَأَمَّـا النَّصْـبُ فِي العَمَّةِ فَتَجْعَلُ (كَمْ) رَفْعاً بِالابْتِداءِ، وَ (حَلَبَتْ) خَبَرُها وَ (عَمَّةً)

---

(١) تنظر مسألة ٤١ في الإنصاف

(٢) من هذا الموضع إلى نهاية الشاهد غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٩

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ٧٦ وانظر الكتاب والشنتمري ١/ ٩١، ٢٩٥-٣٤٧ والحيوان ٢/ ٣٤٢ والإنصاف ٤٣٣ والجمل لابن شقير ٧٩ والتاج (نقض) وسر الصناعة ١٠ وغير منسوب في ضرائر الشعر ٧٤ والمرزوقي ١٠٨٣ والأصول ١/ ٤٠٣ وابن يعيش ١/ ١٠٣ والعين ٥/ ٥١ والخزانة ٤/ ١٠٨ والمقتصد ٤٧٧ واللامات ١٠٧ والمقتضب ٣٧٦

وورد البيت بروايتين (أَنقاض الفراريج) و (أصوات الفراريج) ذكرهما معاً البغدادي انظر الخزانة ٤/ ١٠٨ ووردت (أصوات الفراريج) في الكتاب والشنتمري ١/ ٩١، ٢٩٥،٣٤٧ والحيوان ٢/ ٣٤٢ وضرائر الشعر ٧٤ والمرزوقي ١٠٨٣ والأصول ١/ ٤٠٣ وابن يعيش ١/ ١٠٣ والإنصاف ٤٣٣ والمقتضب ٤/ ٣٧٦.

وهو في ديوانه برواية (أَنقاض الفراريج) انظر الديوان ٧٦ وهو من قصيدة مطلعها:

يا حادي بنت فضاض أما لكما حتى نكلمها هَمٌّ بتعريج

والإيغال: الدخول والتواري والابتعاد، الميس: شجر، الفراريج: صغار الدجاج.

والشاهد في البيت هو الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور أراد كأن أصوات أواخر الميس.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه١/ ٣٦١ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٥٣ وشرح شواهد المغني ٥١١ والعيني ١/ ٥٥، ٤/ ٤٨٩ والدرر ١/ ٢١١ والخزانة ٦/ ٤٨٩، ٤٩٨ والجمل ١٣٧ وأوضح المسالك ٣/ ٢٢٧ والمغني ١/ ١٨٥ وابن يعيش ٤/ ١٣٣

والبيت غير منسوب في اللسان (كمم) والأشموني ١/ ٢١٧، ٢١٢- ٤/ ٨١ والمقتضب ٣/ ٥٨ وابن عقيل ١/ ٢٢٦ والموجز ٤٤ والاصول ١/ ٣١٨ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٦٩ وسر الصناعة ٣٣١

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

يا ابن المراغة إنّما جاريتي بمسبقين ذي الفعال قصار

والفدعاءُ : هي التي اعوجت مفاصلها، والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي بلغ من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير أنهن راعيات له وخدم، والشاهد في البيت نصب عمة على التمييز ورفع كم بالابتداء.

تُفَسِّرُ[1] العَدَدَ، وَكَأَنَّهُ[2]: عِشْرُونَ عَمَّةً حَلَبَتْ، وَالجَرُّ[3] عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الكَلامِ.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فِي العَمَّةِ إذا قَالَ : (كَمْ عَمَّةٌ)[4] فَتَكُونُ[5] (كَمْ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وتقدِيرُه[6]: كَمْ عَمَّةٌ حَلَبَتْ عَليَّ عِشَارِي مِراراً، فَتَكُونُ (كَمْ) فِي مَعْنَىَ (مِراراً) ، فَتَصِيْرُ ظَرْفاً لِلحَلْبِ[7].

قَالَ أَبُو عَمْرو : تَقُولُ : (كَمْ رِجَالٍ قَدْ رَأَيْنا)، فَجَازَ فِي (كَمْ) أَنْ تُفَسَّرَ بالجَمْعِ؛ لأَنَّ العَدَدَ يُفَسَّرُ بالجَمْعِ وَبالواحِدِ[8].

وَإِذا[9] كَانَتْ (كَمْ) عَدَداً جَازَ تَفْسِيرُها بالواحِدِ وَ الجَمْعِ مَعْ أَنَّهُ مَع (كَمْ) أَشَدُّ اسْتِمْراراً ، وَذَلِكَ أَنَّكَ[10] إذا قُلْتَ : (عِشْرُونَ دِرْهَماً) فَفِي الكَلامِ دَلالَةٌ عَلى الجَمْعِ ، وَإِذا قُلْتَ : (كَمْ) فَلَيْسَ فِي (كَمْ) دَلالَةٌ عَلى الجَمْعِ ، فَلِذَلِكَ أَجَازُوا ذَلِكَ فِي (كَم)[11].

مسألة ٧٩

وَتَقُولُ : (كَمْ رَجُلاً رَأَيْتُ لا رَجُلاً وَ لا رَجُلَيْنِ) ، فَلا يَخْلُو (رَجُلاً) مِنْ أَحَدِ ثَلاثَةِ أَشْياء[12]: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بـ(رَأَيْتُ)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَفْسِيراً لِلعَدَدِ الَّذِي هُوَ

---

(١) في الخزانة ٦/ ٤٨٩ (تفسير)

(٢) في الخزانة ٦/ ٤٨٩ (كأنه قال)

(٣) انظر الوجهين في المقتضب ٣/ ٥٩ والجمل ١٣٨.

(٤) قوله : (إذا قال كم عمة) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٩.

(٥) في الأصل: (تكون) والمثبت من الخزانة ٦ / ٤٨٩.

(٦) قوله: (وتقديره) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٩ .

(٧) "فمن رفع أوقع كم على المرات كأنه قال : كم مرة عمة لك يا جرير حلبت علي عشاري" الجمل ١٣٨ .

(٨) في ابن يعيش: "قال أبو علي : أصلها أن تضاف إلى واحد و إنما أضيفت إلى الجمع على الأصل المرفوض" ٤/ ١٢٦ وفي شرح الكافية ٢/ ٩٦: "ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعاً كمميز المرتبة الوسطى خلافاً للكوفيين ، وعلى ما أجاز السيرافي التقدير: أعشرون غلمانا لك".

(٩)في الأصل (إذا) وكذا في الخزانة ٦ / ٤٨٩.

(١٠) (أنك) غير موجود في الخزانة ٦/ ٤٨٩.

(١١) انتهى نقل البغدادي لهذه المسألة في الخزانة. انظر الخزانة ٦/ ٤٩٠ .

(١٢) انظر هذه المسألة في الكتاب ٢/ ١٦٨ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٨١

(كَمْ)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ بَدَلاً مِنَ العَدَدِ المُفَسَّرِ .

فَيَسْتَحِيْلُ أَنْ يَكُونَ نَصْباً بـ(رَأَيْتُ)؛ لأنَّه لا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : (رَأَيْتُ لا رَجُلاً وَلا رَجُلَيْنِ) ، وَيَسْتَحِيْلُ أَنْ يَكُونَ تَفْسِيْراً للعَدَدِ؛ لأنَّه يَسْتَحِيْلُ أَنْ تَقُولَ : (عشرونَ لا دِرْهَماً وَلا دِرْهَمَيْنِ) .

فَلَمَّا بَطَلَ هَـذانِ الوَجهـانِ ثَبَـتَ أَنَّها بَدَلٌ من المُفَسَّرِ، وَ تَقْدِيْرُه : عِشْرُونَ رَجُلاً رَأَيْـتُ لا رَجُـلاً وَلا رَجُلَـيْنِ، كَأَنَّـه أَرادَ : جُمْلَـةً وَاحِـدَةً، وَلا يُرِيْدُ به رآهم[1] مُتَفَرِّقين واحداً واحداً، أَو اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ[2]، فَثَبَتَ بِذَلكَ ما قُلْناه، و باللهِ التَّوْفيقُ.

وَيَكُـونُ مَـعَ البَدَلِ[3] مِنْهُ بَياناً لِلتَّفْسِيرِ، وَ إِنْ كَانَ بَدَلاً، أَلا تَرَى أَنَّ البَدَلَ يَجْرِي مَجْـرَى البَـيَانِ، إِذا قُلْتَ: (ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ)، فَبَيَّنْتَ بالرَّأسِ أَنَّهُ المَضْرُوبُ دُونَ غَيْرِهِ، وَكَذلِكَ هَذا البَدَلُ هَاهُنا بَيَّنْتَ به كَما بَيَّنْتَ فِيما ذكَرنا.

مسألة (٨٠)

(كَـمْ) إِذا كَانَـتْ اسْتِفْهاماً لَزِمَت العَدَدَ المَنْصُوبَ وَهُوَ الوَاحِدُ / ٨ظ / وَ ذلِكَ أَنَّ (كَـمْ) فِـي الخَـبَرِ نَقِيْضَـةُ (رُبَّ)، وَ رُبَّ تُضَـافُ إِلى الجَمْـعِ وَ الوَاحِدِ، وَكَانَتْ فِي الخَبَرِ مُشَبَّهَةً برُبَّ[4] .

وَفِـي الاسْـتِفْهامِ خَلُصَـتْ إِلى العَـدَدِ، فَلَمَّـا خَلُصَتْ إِلى العَدَدِ حَسْبُ، وَلَـمْ تَكُنْ مُشَبَّهَةً بـ(رُبَّ)، نَصَبُوا بها المَعْدُودَ[5]، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُفَسِّرُوها بِجَمْعٍ[6] كَمَا كَانَ فِي الخَبَرِ،

---

(١) في الأصل (بدراهم)

(٢) هـذا إذا قلـت: عشـرون درهماً لا درهماً ولا درهمين، وفي الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨١: كم درهم عندي لا درهم ولا درهمان، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه" وهذا في الخبرية.

(٣) في الأصل (بدل)

(٤) ينظر حمل كم على رُبَّ في الخبرية في أسرار العربية ٣٠، ٢٤١

(٥) في الأصل (العدد)

(٦) مميز كم الاستفهامية مفرد ولم يجز في مميزها الجمع هذا على قول البصريين، انظر الكتاب ٢/ ١٥٩ والمقتصد ٧٤٤ وشرح الكافية ٢/ ٩٦ وعلى قول الكوفيين والسيرافي يجوز جمع مميزها، انظر شرح الكافية ٢/ ٩٦

وَ لأنَّهـم أَيْضـاً إذا أَمْكَـنَهُم الفَصْـلُ بَـيْنَ الاسْتِفهامِ وَ بَـيْنَ الخَبَرِ فَصَلُوا[1]، وَكَانَ ذلِكَ حَسَناً، ففعلوا ذلِكَ.

وَإذا دَخَلَتَ عَلى (كَـمْ) حَـرْفَ جَرٍّ جَازَ أَنْ تَجُرَّ مَا بَعْدَها وَتَنْصِبَه[2]، فَالنَّصْبُ عَلى مَا تَقَدَّمَ، وَ الجَرُّ؛ لأَنَّ هَذِه الحُرُوفَ إذا دَخَلَتْ فِي مَوْضِعٍ[3] [عِوَضاً] مِن أَخَواتِها فِـي الَّلفْظِ كَانَ[4] فِيها دَلالَةٌ عَلَيْها، وَ ذلِكَ قَوْلُكَ: (بِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ؟) لأنَّكَ أَضْمَرْتَ (مِنْ) بَعْدَ (كَمْ) إذا كَانَ فِي الكَلامِ دَلالَةٌ عَلى إِضْمَارِها، وَهِيَ البَاءُ[5].

وَيَجُـوزُ الفَصْـلُ بَـيْنَ (كَـمْ) وَبَـيْنَ مَـا عَمِلَـتْ فِـيْهِ، كَمَـا يَجُوزُ فِي العَدَدِ وَهُوَ : (عِشْـرُونَ [لَـكَ] دِرْهَمـاً)[6]. وَلَمَّـا[7] جَـازَ الفَصْـلُ فِي ذلِكَ[8] كَانَ فِي هَذا أَجْوَدَ وَ أَحْسَنَ.

وَإِذا قُلْتَ : (كَمْ ضَرَبْتَ رَجُلاً؟) كَانَ فِي (كَمْ) وَجْهَانِ :

إِنْ شِـئْتَ جَعَلْـتَ (كَـمْ) ظَرْفاً لِلمرار[9] فَيَكُونُ التَّقدِيرُ : كَمْ مَرَّةً ضَرَبْتَ رَجُلاً؟

---

(١) ينظر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبرية في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٨١.

(٢) إلا أن يدخل عليها حرف خفض فيكون لك فيما بعدها وجهان: النصب على التمييز والخفض على إضمار (من)" الجمل ١٣٥ وانظر شرح االكافية ٢/ ٩٦.

(٣) وضع الناسخ فوقها ضبة.

(٤) في الأصل (إذا كان).

(٥) حسن إضمار (من) هاهنا لأن في حرف الجر الذي دخل على كم تعويضاً عنه ودلالة عليه، ينظر ابن يعيش ٤/ ١٢٨ والكتاب ٢/ ١٦٠، والمقتضب ٣/ ٥٦ "والبصريون يجيزون على قبح: على كم جذع وبكم رجل يجعلون ما دخل على كم من حروف الخفض دليلاً على (من) ويحذفونها" وفي المقتضب ٣/ ٥٧: "وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قوي وإنما إجازته على بعد".

(٦) ينظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٨٣ والمقتضب ٣/ ٥٥.

(٧) في الأصل (لما).

(٨) وكان الفصل في الخبرية ليس بجيد وفيه خلاف انظر مسألة ٧٨ من هذا الكتاب وفي الاستفهامية يجوز من غير قبح. انظر المقتضب ٣/ ٥٥ والاشباه والنظائر ٢/ ١٨٣.

(٩) في المقتضب ٣/ ٦٢: "وتوقع كم على مرار من الدهر فتكون كم ظرفاً منصوباً لأن كم اسم للعدد فهي واقعة على كل معدود".

فَيَكُونُ المَضْرُوبُ رَجُلاً وَاحِداً.

وَإذا قَـالَ : أَرَدْتُ بِـهِ العَـدَدَ كَانَ تَفْسِيراً لِلجَمْعِ؛ لأَنَّها فِي الاسْتِفْهامِ عَدَدٌ مُنَوَّنٌ، وَإذا نَصَبَتْ (كَمْ) (ضَرَبْتُ) جَعَلْتَ رَجُلاً بَدَلاً مِنْها[1].

وَ تَقُـولُ : (إِبْـنُ كَمْ سَنَةٍ زَيْدٌ ؟ أَثَلاثٍ أَمْ أَرْبَعٍ)، فَتَكْسِرُ الأَلِفَ؛ لأَنَّها مُضَافَةٌ إلى الاسْتِفْهَامِ فَهِيَ بِمَنْزِلَتِهِ، وَ جَرَرَتَ (أَثَلاثٍ أَمْ أَرْبَعٍ)، جَعَلْتَهُ بَدَلاً مِنْ (كَمْ) .

وَإذا قُلْـتَ: (عَـلى كَـمْ جِذْعـاً بَيْتُكَ مَبْنِيّاً) وَ (مَبْنِيٌّ)، فَإذا نَصَبْتَ كَانَتْ (عَلى) مُـتَعَلِّقَةً بِفِعْـلٍ مَحْـذُوفٍ كَـانَ تَقْدِيـرُهُ : مَسْتَقِرٌّ[2] عَلَى كَمْ جِذْعاً بَيْتُكَ ؟ وَ (بَيْتُكَ) رَفْعٌ بالابْتِداءِ، [وَ الخَبَرُ] قَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَ (مَبْنِيّاً) نَصْبٌ عَلى الحَالِ[3] .

وَ إذا رَفَعْـتَ (مَبنيّاً) أَلْغَيْتَ (عَلى كَمْ) فَيَكُونُ (بَيْتُكَ) رَفعاً بالابْتِداءِ، وَ (مَبْنِيٌّ) خَـبَرُهُ، وَقَـدْ عَمِـلَ (مَبْـنِيٌّ) فِي (كَمْ)[4]، وَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بالمَبنِيّ[5]، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَهُو صِلَةٌ لَه، وَ جَازَ تَقْدِيمُهُ وَ إِنْ كَانَ صِلَةً؛ لأَنَّهُ اسْتِفْهَامٌ وَلَهُ صَدْرُ الكَلامِ.

وَإذا قُلْـتَ : (كَـمْ غُلامـاً مَضْـرُوبٌ خَمْساً أَوْ سِتّاً، أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ؟) فَتَجْعَلُ (خَمْساً أَوْ سِتّاً) عَـدَدَ المِرَارِ، وَ (كَمْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَ (مَضْرُوبٌ) خَبَرُها، وَ قَوْلُكَ : (أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ) بَدَلٌ مِنْ (كَمْ).

وَ تَقُـولُ : (كَـمْ مَـرَّةً ضَـرِبَ زَيْـدٌ، أَعِشْـرُونَ أَمْ ثَلاثُـونَ، أَثَلاثـاً أَمْ أَرْبَعـاً ؟)، جَعَلْتَه عَدَداً لِلمِرارِ.

---

(١) والضـرب الـثاني مـن العمـل النصب عـلى المفعولية كقولك: كم غلاماً رأيت؟ وكم رجلاً ضربت؟ فكم منصوباً برأيت وضربت" المقتصد ٧٤٧ وانظر ٧٥٠ .

(٢) في الأصل (مستقرة)

(٣) في المقتضـب ٣/ ٥٦: "إذا نصبت مبنياً جعل (على كم) ظرفاً للبيت لأنه لو قال لك على المذهب كم جذعاً بيتك لاكتفى".

(٤) في الإغفـال: "وكـم في كلتا جهتيها الخبر والاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها ولا تبنى عليه، وإنما تبنى الجملة التي هي فيه على ما قبلها فالحكم لها من دونها" الإغفال ٧٨ .

(٥) في المقتضب ٣/ ٥٦: "وتقول: على كم جذعاً بيتك مبني إذا جعلت على كم ظرفاً لمبني رفعت البيت بالابتداء وجعلت المبني خبرا عنه، وجعلت على كم ظرفاً لمبني".

وَ إذَا قُلتَ : (كَمْ دِرْهَمٌ فِي يَدِكَ) فَرَفَعْتَ الدِّرْهَمَ، فَإِنَّما تَسأَلُهُ[1] عَنْ زِنَتِه، لأَنَّكَ إِنَّما رَفَعْتَه لَمَّا لَم يَكُن تَفْسيراً، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ تَفْسِيراً ثَبتَ أَنَّهُ سُؤالٌ عن زِنَةِ الدِّرْهَمِ.

شَرْحُ بَابِ النَّفْيِ

مسألة (٨١)

اعْلَمْ أَنَّ (لا) تَنْصِبُ بها النَّكِرَةَ، وَ فِي مَوْضِعِها وَجهانِ :

فَأَحَدُهُما : أَنَّكَ إذا قُلْتَ : (لا رَجُلَ) كَانَ هَذا نَفْياً لا إِيجابَ لَه، وَإِذا كَانَ نَفْياً لا إِيجابَ لَهُ، وَ سَائِرُ النَّفْيِ لَهُ إِيجابٌ، خُولِفَ بِهِ سَائِرُ النَّفْيِ فَبُنِي.

والثَّانِي : أَنَّهُ جَوابٌ لِقَوْلِكَ : (هَلْ مِنْ رَجُلٍ ؟)، فَلَمَّا كَانَ جَوابَ شَيءٍ قَدْ عَمِلَ فِيْهِ حَرْفٌ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِمَّا عَمِلَ [فَبُنِي].[2]

وَ(لا) تَدْخُلُ عَلى الْمُبْتَدأ فَتَعْمَلُ فِيْهِ النَّصْبَ، كَما تَعْمَلُ (إِنَّ) فِي الْمُبْتَدأ، وَيَدُلُّكَ عَلى أَنَّها تَعْمَلُ النَّصْبَ أَنَّها إِذا دَخَلَتْ على اسْمٍ مَمْطُولٍ[3]، مِثْلُ قَوْلِكَ:(لا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ) نَصَبَتْهُ[4].

وَكَذَلِكَ:(لا غُلاماً لَكَ[5] فِي الدَّارِ)، فَلَمَّا كَانَتْ عَامِلَةً النَّصْبَ فِيْمَا لَمْ يُبْنَ مَعَها، وَبُنِيَتْ هَاهُنا، جَعَلْتَ حَرَكَتَها فِي البِناءِ الحَرَكَةَ الَّتي لَوْ كَانَ الاسْمُ مُعْرَباً

---

(١) في الأصل (يسأله).

(٢) وإنما بني معها لأنه افتقر إلى (من) مقدرة قبله لأن النفي العام يكون بها، فالتقدير لا من رجل في الدار لأنه كالجواب لمن قال: هل من رجل في الدار فلمّا حذفت (من) وتضمنها ما بعدها بنيَ رصف المباني ٣٣٦، وانظر ابن يعيش ١/ ١٠٥ وعند الكوفيين هو معرب وليس بمبني، انظر الإنصاف مسألة ٥٣.

(٣) في الأصل (موصول) وليس بموصول. ويسميه الفارسي في العسكريات ١٣٤ (ممطول).

(٤) العسكريات ١٣٤: ويدلك على أنها تنصب الاسم أن الاسم المنفي بها إذا كان ممطولاً أو مضافاً ظهرت فيه فتحة النصب كقولك: لا خيراً من زيد، ولا آمراً يوم الجمعة لك وكذلك نصبها المفرد على حد نصبها لهذا الممطول وانظر رصف المباني ٣٣٣ وابن يعيش ١/ ١٠٦.

(٥) في الأصل (لا غلام لك).

لَحُرِّكَ[1] بِالنَّصْبِ، وَيُشْبِهُ قَوْلَكَ: (يا ابن أُمِّ)، ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ أَعْرَبْتَهُ لَكَانَ النَّصْبُ حَرَكَتَهُ.

فَلمَّا بَنَيْتَهُ جَعَلتَ حَرَكَتَهُ لِلبِنَاءِ الحَرَكَةَ الَّتِي لَوْ كَانَ مُعْرَباً لَكَانَتْ حَرَكَتَهُ[2].

وَوَجْهُ بِنَائِهِم (رَجُلاً) أَنَّ (لا) دَخَلَتْ عَلَيْهِ فَصَارَتْ كَالجُزْءِ مِنْهُ[3]، يَدُلُّكَ عَلَى هَذا قَوْلُهُم: (جِئْتُ بِلا شَيءٍ) فَيُدْخِلُونَ (الباءَ) عَلى (لا) كَما دَخَلَتْ عَلى الاسْمِ.

وَالاسْمُ إذا انْضَمَّ إِلى الاسْمِ بُنِيَ، فَإِذا انْضَمَّ إِلى الحَرْفِ وَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الجُزْءِ مِنْه فالأَحْرى[4] أَنْ يُبْنَى[5]، فَلَمَّا صَارَ هُو وَالحَرْفُ كَالشَّيءِ الوَاحِدِ بُنِيَ، وَيَصِيرُ المَجْمُوعُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، فَإِذا جِئْتَ بِخَبَرٍ رَفَعْتَهُ وَجَعَلْتَهُ خَبَرَ المُبْتَدَأ[6]، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٦] مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرانِها   فَأَنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ[7]

---

(١) في الأصل (حرك).

(٢) في العسكريات ١٣٥: "إلا أن حركة البناء في هذا المبني هي غير الحركة التي كانت تكون للاعراب في هذا المبني قبل حاله المفضية به إلى البناء، ونظيره في هذا المعنى قولهم: يا ابن أم فيمن جعلها اسماً واحداً و (غير) ساقطة من احدى نسخ العسكريات، وفي المقتصد ٨٠٠ "فلما قصد البناء بني على الحركة المستحقة دون أخرى أجنبية ومثله ما ذكرنا في باب النداء في قولهم: يا ابن أم وبناؤهم له على الحركة التي استحقها من حالة الإعراب إذا أضفت فقلت: يا ابن أمّ". وانظر رصف المباني ٣٣٦ وابن يعيش ١٠٦.

(٣) العسكريات ١٣٤: "و الموجب للبناء غير الموجب فيه الإعراب وهو جعلهم الاسم مع الاسم كالشيء الواحد فهذا هو المعنى الموجب للبناء" وفي الخصائص ٢/ ١٦٠: "من ذلك قولهم في لا النافية للنكرة أنها تبنى معها فتصير كجزء من الاسم" وانظر رصف المباني ٣٣٨ وابن يعيش ١/ ١٠٦ .

(٤) في الأصل (أحرى).

(٥) العسكريات ١٣٥: "فإذا جُعِلت كلمتان كلمة واحدة فهم مما يبنونها على الفتح وذلك كضمهم الاسم إلى الاسم في الموضع الذي يدخلهما معنى الحرف وكضم الصوت إلى الاسم أو الفعل إلى الاسم في قول النحويين والحرف إلى الفعل والحرف إلى الاسم والصوت إلى الصوت فهذه الأنواع مع اختلافها يغلب عليها البناء فلما بني إذا ضم إليه الصوت كذلك بني إذا ضم إليه الحرف في هذا الباب فهذا هو المعنى الموجب للبناء".

(٦) في هذا خلاف بين سيبويه و الأخفش وسيذكره في المسألة القادمة.

(٧) البيت لسعد بن مالك القيسي. انظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٢٨،٣٥٤ والمؤتلف والمختلف ١٩٩ برواية (من

فَأَرَادَ بها: (لَيْسَ)، وَأَضْمَرَ الخَبَرَ[1] كَأَنَّهُ أَرَادَ: (لَنا)[2].

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

[٢٧] [تَاللهِ لَوْلا أَنْ يُحَشَّى الطُّبَّخُ] بيَ الجَحيمُ حينَ لا مُسْتَصْرَخُ[3]

أَرَادَ: لَنَا[4].

عِلَّةٌ أُخْرَى: بُنِيَ رَجُلٌ لأَنَّهُ قَدْ صَارَ هُوَ وَالحَرْفُ شَيْئاً وَاحِداً، وَالأَسْمَاءُ تُبْنَى لِتَضَمّنِها مَعْنى الحَرْفِ، فَلمَّا كَانَتْ (لا) هَاهُنا قَدْ التَبَسَتْ بالاسْمِ بأَنَّها قَدْ صَارَتْ مِنْ جُمْلَتِهِ لَمْ يَكُن التَّضَمّنُ شَيْئاً[5] أَكْثَرَ مِنْ هَذا[6].

فـر) و الأمـالي الشـجرية ١/ ٢٨٢ وشـرح التصـريح ١/ ١٩٩ وشرح شواهد المغني ٥٨٢،٦١٢ والمرزوقي ٥٠٦ والعيني ٢/ ١٥٠ والأصول ١/ ٩٦.

و البيـت بـلا نسـبة في الأشمونـي ١/ ٢٥٤ و المقتضب ٤/ ٣٦٠ وابن يعيش ١/ ١٠٨ والإنصاف ١/ ٣٦٧ والمغـني ٢٣٩ واللامات ١٠٥ و أوضح المسالك ١/ ٢٠٣ و المقتصد ٨٠٧ والخزانة١/ ٤٦٧ وإعراب القرآن ٩٣٥ والهمع ٢/ ١١٩.

والشاهد في البيت إعمال لا معاملة ليس وإضمار خبرها.

(١) انظر تقديره في المقتصد ٨٠٧ واللامات ١٠٥ والمغني ٢٣٩ .

(٢) البغدادي في الخزانة ٤/ ٣٩: "... وهذا مخالف لقول أبي علي في المسائل المنثورة أن لا في هذا البيت أريد بها ليس و الخبر محذوف أي لنا".

(٣) البيـت للعجـاج في ديوانـه ٤٥٩ ونسـب إلى رؤبة في أمالي الشجري ١/ ٢٨٢ و الأشباه و النظائر ٤/ ٢٤٦ ولـيس في ديـوان رؤبـة، والبيـت بـلا نسبة في اللسان (طبخ) برواية (حيث لا مستصرخ) و المرزوقي ٥٠٦ والهمع ٢/ ١١٩ وسيبويه ٢/ ٣٠٣ و المقتصد ٨٢٠ والإنصاف ٣٦٨ و الحلبيات ٢٨٣.

وهو في ديوان العجاج من قصيدة مطلعها :

في دخَّل النار وقد تسلخوا لَعَلِمَ الجهال أني مِفْنَخُ

وفي نسخة الأصل من مخطوطات الديوان ذكر أن القصيدة ليست بمعروفة له .

و الشاهد في البيت إعمال لا معاملة ليس وإضمار الخبر كأن تقديره: لا مستصرخ لنا.

(٤) انتهى نقل البغدادي انظر الخزانة ٤/ ٣٩ .

(٥) انظر ابن يعيش ١/ ١٠٦ ورصف المباني ٣٣٦ .

(٦) في الأصل (شيء) بالرفع .

مسألة(٨٢)

إِذَا قُلْتَ:

[٢٨]... ... ... لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذاكَ وَلا أَبُ[١]

فَعَطَفَ عَلَيْها بالرَّفْعِ، فَهَذا مِمَّا يَدُلُّكَ عَلى أَنَّ المَوْضِعَ مَوْضِعُ رَفْعٍ.

قَالَ الشَّيْخُ: اخْتَلَفَ الأَخْفَش[٢] وَسِيبويه فِي (لا)[٣]:

---

(١) عجز بيت صدره

هذا لعمركم الصغار بعينه

ونسب البيت لأكثر من شاعر، نسب لرجل من مذحج انظر الكتاب و الشنتمري ١/ ٣٥٢ و العيني ٢/ ٣٣٩ وشرح شواهد المغني ٩٢١،٩٢٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤١و الأصول ١/ ٣٨٦ ونسب للهمام بن مرة في العيني ٢/ ٣٣٩ و انظر الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦ وشرح شواهد المغني ٩٢١،٩٢٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤١.

ونسب لرجل من عبد مناف في العيني ٢/ ٣٣٩ و السمط ٢٢٨ .

ونسب لهني بن أحمر في العيني ٢/ ٣٣٩ و الحماسة البصرية ١/ ١٤ ، وشرح شواهد المغني ٩٢١،٩٢٢ والتاج ٤/ ١٣٥ و المؤتلف والمختلف ٤٥ واللسان (حيس).

ونسب لضمرة بن ضمرة في العيني ٢/ ٣٣٩ وشرح شواهد المغني ٩٢١،٩٢٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤١ .

ونسب لزرافة الباهلي في اللسان (حيس) والتاج ٤/ ١٣٥ .

ونسب لعامر بن جوين في حماسة البحتري ٧٨ وشرح شواهد المغني ٩٢١ ،٩٢٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤١،

ونسب لمنقذ بن مرة في حماسة البحتري ٧٨ وشرح شواهد المغني ٩٢١، ٩٢٢ وشرح التصريح ١/ ٢٤١

ونسب إلى الفرعل الطائي في الحماسة البصرية ١/ ١٤.

والبيت غير منسوب في ابن يعيش ٢/ ١١٠ والموجز ٥٣ وشرح شذوذ الذهب ٨٦ و الأشموني ٢/ ٩ و المفصل ٧٩ و المغني ٢/ ٣٩٨ وابن عقيل ١/ ٣٤٢ والإغفال ٢/ ٦٩٦ و الحجة للفارسي ١/ ١٤١ ومعاني الأخفش ١/ ٢٥ والمقتصد ٨٠٤ وأوضح المسالك ١/ ٢٨٣ واللامات ١٠٦ والمقضب ٤/ ٣٧١. و الشاهد في البيت رفع (أب) بالعطف على موضع (أم) وموضعها الرفع.

(٢) أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط كان من أئمة العربية وأحد علماء البصرة، أخذ النحو عن سيبويه وقرأ الكسائي عليه كتاب سيبويه، له من الكتب الأوسط في النحو ومعاني القرآن والمقاييس وغيرها، توفي سنة خمس عشرة ومائتين، انظر إنباه الرواة ٢/ ٣٦ وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠ وطبقات النحويين واللغويين ٧٢.

(٣) الخلاف بين الأخفش وسيبويه في (لا) أن الخبر عند سيبويه مرفوع بالابتداء على أنه خبر أما عند الأخفش

فَقَـالَ سِـيبويه: إذا قُلْتَ: (لا رَجُلَ أَفْضَلُ)، فَـ(أَفْضَلُ) رَفْعٌ؛ لأَنَّهُ خَبَرُ الابْتِداءِ؛ لأَنَّ (لا) مَـع ما بَعْدَها بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ بِدَلالَةِ أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلى الجُمْلَةِ الباءُ، وَإِذا دَخَلَتْ الباءُ عَلَيْها صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ.

قَـالَ الشَّـيْخُ: وَأَلْـزَمَهُ الأَخْفَشُ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعِ نصْبٍ شَيْئاً، فَلابُدَّ مِنْ رَفْعٍ، فَلَمَّا كَانَـتْ (لا) قَـدْ نَصَبَتْ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَها مَرْفُوعٌ؛ لأَنَّها قَدْ دَخَلَتْ عَلى المُبْتَدأ وَالخَبَر كَما دَخَلَتْ (إِنَّ) عَلى المُبْتَدأ وَالخَبَرِ.

فَقَالَ: لا يَلْزَمُ سيبَوَيْه هَذا؛ لأَنَّهُ قَالَ: قَدْ وَقَعَ الفَصْلُ بَيْنَ (إِنَّ) وَ بَيْنَها مِنْ حيثُ إِنّ البَاءَ تَدْخُلُ عَلى (لا) مَعْ مَا بَعْدَها[1]، وَلا تَدْخُلُ عَلى (إِنَّ) فَوَقَعَ الفَصْلُ.

فَقَالَ الأَخْفَشُ: دُخُولُ البَاءِ عَلَيْها وَبِنَاؤها لا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَدْ كَانَتْ عَامِلَةً فِي الحَقِـيْقَةِ، وَإِذا كَانَـتْ عَامِلَـةً فَلابُـدَّ / ٩و / مِنْ خَبَرٍ إِذ هِيَ عَامِلَةٌ فِي الحَقِيْقَةِ، وَقَدْ ثَبتَ[2].

وَإِذا دَخَلَتْ (لا) عَلى نَكِرَةٍ فَرَفَعَتْها مِثْلَ قَوْلِهِ:

... ... لا بَراحُ.

لَـيْسَ مَعْـناها إذا كَانَـتْ بِمَعْنَى (لَيْسَ) مَعْنى النَّفي العام، وَإِنَّما تَكُونُ نَفْياً لِشَيءٍ وَاحِـدٍ وَعَمِلَـتْ فـيه[3]؛ لأَنَّها وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (لَيسَ) فَحَقِيْقَتُها أَنْ تَعْمَل فِي النَّكِرَةِ[4]، وَقَدْ عَمِلَتْ فِي النَّكِرَةِ كَما عَمِلَتْ.

فهو مرفوع بلا، انظر الحجة للفارسي١/ ١٤٠-١٤٢ والمغني ٢٣٨-٢٣٩ وابن يعيش ١/ ١٠٦.

(١) وتكون لا عند الكوفيين هاهنا اسماً لدخول حرف الخفض عليها وتكون بمعنى غير. انظر الأزهية ١٦٠.

(٢) في الأصل (بنيت).

(٣) يقـول ابن هشام في المغني: "وغلط كثير من الناس فزعموا أن العامل عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير" المغني ٢٤٠.

(٤) لا تعمل إلا في النكرات خلافا لابن جني وابن الشجري" المغني ٢٤٠ وانظر ابن يعيش ١٠٩.

وَإِذا قُلْتَ: (لا فيها رَجُلٌ وَلا غُلامٌ)، فَإِذا فَصَلْتَ بَيْنَها وَبَيْنَ مَا عَمِلَتْ فِيْهِ، فالأَولى أَنْ تُكَرِّرَها مَرَّتَيْنِ؛ لأَنَّكَ بالفَصْلِ قَدْ أَزَلْتَ البِنَاءَ، وَإِذا امْتَنَعَتْ مِنَ البِنَاءِ، رَفَعْتَ وَثَبَتَ النَّفْيُ العَامُ[1].

وَإِنَّما لَمْ يَجُزْ [إِلاَّ] أَنْ تُكَرَّرَ لأَنَّها جَوابٌ لِقَوْلِكَ: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) وَ (هَلْ مِنْ غُلامٍ)، فَلَوْ أَجَازَ فَقَالَ: (لا فِيْها رَجُلٌ وَ[2] غُلامٌ)، لَكَانَ يَلْتَبِسُ عَلى السَّائِلِ أَنَّ لَيْسَ فِيْها رَجُلٌ وَلا غُلامٌ مُجْتَمِعَيْنِ، وَإِذا كَانَ يَلْتَبِسُ كَرَّرَها لِيُعْلَمَ أَنَّهُ نَفَى أَنَّ لَيْسَ فِيْهَا أَحَدُ هَذَيْنِ الجِنْسَيْنِ لا مُجْتَمِعاً وَلا مُنْفَرِداً.

وَكَذلِكَ[3] قَوْلُهُ[4]: ﴿لا بَيْعٌ فِيْهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ﴾[5] كَأَنَّهُ اسْتَفْهَمَ باسْتِفْهامَاتٍ جَماعة، كَأَنَّهُ أَرَادَ: (هَلْ مِنْ بَيْعٍ، هَلْ مِنْ خُلَّةٍ، هَلْ مِنْ شَفَاعَةٍ) ، فَرَفَعَ الجَوَابَ عَلى حَسَبِ السُّؤالِ[6]، فَقَالَ: لا بَيْعٌ فِيْهِ وَلا خُلَّةٌ وَلا شَفَاعَةٌ، فوقَعَ الجَوابُ عَلى حَسَبِ السُّؤالِ.

وَمَنْ قَالَ: ﴿لا بَيْعَ فِيْهِ وَلا خُلَّةَ وَلا شَفَاعَةَ﴾، فَكَأَنَّهُ اسْتِفْهامٌ وَاحِدٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: (هَلْ مِنْ بَيْعٍ أَوْ خُلَّةٍ أَوْ شَفَاعَةٍ)[7]، فَأَنزلَ اللهُ [سُبْحَانَهُ]: ﴿لا بَيْعَ فِيْهِ وَلا خُلَّةَ وَلا شَفَاعَةَ﴾[8] جَوابٌ وَاحِدٌ عَلى كَلامٍ وَاحِدٍ.

---

(١) في الإيضاح: "وكذلك إذا فصلت بين لا والاسم بحشو كرر لأن البناء فيها مع الفصل بينهما وبين الاسم لا يمكن" الايضاح ٢٤٨ وانظر الكتاب ٢/ ٢٧٦ والأصول ١/ ٣٩٤ واللمع ٤٤.

(٢) في الأصل (ولا غلام).

(٣) في الأصل (وكذاك).

(٤) في الأصل: (إذا قال).

(٥) البقرة ٢/ ٢٥٤ وبالرفع والتنوين قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي انظر السبعة في القراءات ١٨٧ والتيسير ٨٢.

(٦) "فإن أريد بها النفي الخاص ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر نحو: لا رجل في الدار ولا امرأة قال الله تعالى "لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة" رصف المباني ٣٣٥ .

(٧) في المقتضب ٤/ ٣٦٠: "والبناء لا رجل في الدار ولا امرأة على جواب من قال: هل من رجل في الدار أو امرأة".

(٨) البقرة ٢٥٤ والبناء قراءة ابن كثير وأبي عمرو والرفع قراءة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي. انظر

مسألة[1] (٨٣)

إذا كَانَ بَعْدَ (لا) مَعْرِفَةٌ ارْتَفَعَت المَعْرِفَة بالابْتِدَاءِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: (لا أَبوكَ)، فَيَرْتَفِعُ بالابْتِداءِ[2]، وَيَكُونُ خَبَرُهُ مُضْمَراً، وَتَكُونُ (لا) جَواباً، كَأَنَّه قَالَ: (هَلْ أَبي؟)، فَقَالَ: (لا أَبوك)[3]، فَنَفَى أَنْ يَكُونَ أَبوه[4].

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٢٩] بَكَتْ جَزَعاً وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنَتْ ... رَكائِبها أَلاّ إِلَيْنا رَجُوعُها[5]

فَـرَفَعَ (رُجوعَهـا) بِالابْتداءِ، وَأَضْمَرَ الخَبَرَ كَأَنَّهُ[6]: مَوْجُودٌ وَ وَاقِعٌ، وَجَعَلَ (إِلَيْنا) تَبْييناً مِثْلَ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنّي لَكُما لَمِنَ النَّاصِحِيْنَ﴾[7].

مسألة (٨٤)

إذا دَخَلَـتْ الّـلامُ فِـي حَـيزِ[8] (لا) لَـمْ تَزِدْ الإِضافَةَ إِلاّ تَوْكِيداً[9]، وَذَلِكَ أَنَّكَ

الحجة للفارسي ٢/ ٢٦٦ والتيسير ٨٢ والسبعة في القراءات ١٨٧.

(١) المسألة نقلها البغدادي في الخزانة انظر الخزانة ٤/ ٣٤ .

(٢) في الخزانة ٤/ ٣٤ (فيرتفع في الابتداء).

(٣) إذا دخلت لا على المعرفة لم يكن فيها إلا الرفع لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً فهي غير مختصة بها فلا تعمل فيها شيئاً، انظر الكتاب ٢/ ٢٩٦ والمقتضب ٤/ ٣٧٥ والأصول ١/ ٣٩٢ ورصف المباني ٣٣٢.

(٤) في الخزانة (أباه).

(٥) من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها. انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٣٥ والمقتضب ٤/ ٣٦١ والمفصل ٤٢ برواية (قضت وطراً) وكذلك ابن يعيش ٢/ ١١٢، وهو في ضرائر الشعر ١٣٦ والأشموني ٢/ ١٨ والهمع ٢/ ٢٠٧ برواية (بكت أسفاً) والدرر ١/ ١٢٩ والأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٥ والمرتجل ٣٠٦ والأصول ١/ ٣٩٣ برواية (بكت حزناً) والخزانة ٤/ ٣٤.

استرجعت: طلبت الرجوع ، وآذنت: أعلمت ، والركائب هي الرواحل، هذا البيت تصوير لتردد المرأة في الرحيل خوفاً من فراق الأحبة .

والشاهد في البيت وقوع المعرفة بعد لا دون تكرير، فرجوعها مبتدأ والخبر مضمر.

(٦) في الخزانة ٤/ ٣٤ (كأنه قال).

(٧) الأعراف ٢١. وقد انتهى نقل البغدادي للمسألة انظر الخزانة ٤/ ٣٤.

(٨) في الأصل (خبر).

(٩) هذه اللام تزاد في هذه المواضع مقحمة وهي للتوكيد، ينظر الأصول ١/ ٣٨٩ و المقتصد ٨٠٩ و اللامات

تَقُـولُ: (لا أَبـا لَكَ)، كَما تَقُولُ: (لا أَباكَ)[1]، وَ إِنَّما تُرِكَتْ الإِضَافَةُ باللّامِ عَلى حالِها لأَنَّ مَعْـنَاها مَعْـنَى الإِضَـافَةِ، أَلا تَـرى أَنَّكَ تَقُولُ : (غَلامُ زَيْدٍ) وَ (غُلامٌ لِزَيدٍ)، فَمَعْنى اللّامِ فِي الإِضَافَةِ مَوْجُودٌ، فَلِذَلِكَ لَمْ تُغيِّرْه[2].

وَ يُشَبَّه إِدْخالُ اللّامِ بَيْنَ المُضَافِ و المُضَافِ إِلَيْهِ بقَوْلِ الشّاعِرِ :

[٣٠] يا تَيْمَ تَيْمَ عَديٍّ لا أَبَا لَكُمُ[3] ... ...

لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُكَرِّرْ لَكَانَ يُعْلَمُ به ما يُعْلَمُ أَنَّ لَوْ تكرّر، فَذِكرُه، وَتركُ ذِكره يُفيدُ شيئاً وَاحداً[4]، وَإِنما زَادَها لِلتَّوكِيْدِ، وَ كَذَلِكَ هَذا تَوْكِيدٌ أَيْضاً، أَعْنِي اللّامَ.

وَتَقُـولُ : (لا يَـدَيْ لَـكَ بِهـا)، فَتَحْذِفُ النُّونَ لِلإِضافَةِ[5]، وَ (لا يَدَيْنِ) فَتَنْصِبُ، وَيَكُونُ التّقديرُ هَاهُنا [أَنّها] مُعْرَبَةٌ منْتَصِبةٌ بلا، وَ لا يَكُونُ مَعْنى التَّثْنِيَةِ [أَنْ] تَبْنِيَه.

قالَ : لأَنَّ البِنَاءَ إِنَّما كَانَ فِي الوَاحِدِ، فَإِذا ثَنَّيْتَ زَالَ البِنَاءُ؛ لأَنَّهُ يَصيرُ شَيْئَيْنِ وَلَمْ يُوْجَدْ فِي الكَلامِ مُثَنّىً مَبْنِيٌّ[6] وَقَبْلَه حَرْفٌ مَبْنِيٌّ.

---

١٠٠ و رصف المباني٣١٨ و المغني ٢١٦ .

(١) في الكتاب ٢ / ٢٧٦: "وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أبا في معنى لا أبا لك".

(٢) في اللامـات ١٠٠: "إلا أنه قد تدخل في النفي بين المضاف والمضاف إليه غير مغيرة حكم الإضافة ولا مزيلة معناها ولا مصاحبة للتنوين".

(٣) صدر بيت عجزه: لايلقينكم في سوأة عمر.

والبيـت لجريـر في ديوانـه ٢١٩، وانظـر سيبويه والشنتمري ١ / ٢٢٦، ٣١٤، وشرح شواهد المغني ٨٥٥، واللسان (أبي) والنوادر ١٣٩، والعيني ٤ / ٤٠، والمفصل ٢٣، وابن يعيش ٢ / ١٠، والخزانة ٢ / ٢٩٨، واللامـات ١٠١، والأزهـية ٢٣٨. والبيـت بـلا نسـبة في الخصائص ١ / ٣٤٥، والمحاجاة بالمسائل النحوية ١١٢، والأصـول ١ /٣٤٣، والأشمونـي ٣ / ١٥٣، والأمـالي الشجرية ٢ / ٨٣، والمقتضب ٤ / ٢٢٩، والمغني ٤٥٧، والكامل ٣ / ١١٤.

(٤) قـال سيبويه بعد أن ذكر قول الشاعر: (يا زيد زيد اليعملات الذبل): "وذلك لأنهم علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي يكون عليه لو لم يكرروا" الكتاب ٢ / ٢٠٦.

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٦، واللامات ١٠١.

(٦) في بـناء المثنى مع لا خلافٌ بين سيبويه والمبرد، وهذا الذي ذكره هو رأي المبرد في المقتضب ٤ / ٣٦٦: "لأن الأسمـاء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً" وانظر رأيه في المغني ١ / ٢٣٨،

وَإِذا كَانَ هَـذا عَـلى هَـذِهِ الصِّفَةِ، وَكَانَـتْ[1] تَعْمَـلُ النَّصْبَ عَمِلَت هَاهُنا أيضاً النَّصْبَ، كَما تَنصبُ المُضافَ إِذا قُلْتَ : (لا غُلامَ رَجُلٍ عِنْدَكَ)، فَهذا الجَوابُ.

مسألة (٨٥)

إِذا قُلْتَ : (لا أَبَ يَوْمَ الجُمْعَةِ لَك)، لَمْ تُضِفْ؛ لأَنَّ الظَّرْفَ قَدْ حالَ بَيْنَ المُضافِ و المُضـافِ إِلَـيْهِ، وَهْـوَ قَبـيحٌ في غير هذا، وهذا الفَصْلُ أَقْبَحُ[2]؛ لأَنّ (لكَ) قدْ أَعْتُلَّ بها أنّهـا للانْفِصالِ، فَإِنْ كانَتْ دَخَلَتْ لِتَأْكِيْدِ الإِضافَةِ فهيَ في الحَقيقَةِ فَصْلٌ، فَلذلكَ لَمْ يَجُزْ هاهُنا؛ لأَنَّ الكَلامَ صارَ فيه فَصْلٌ.

مسألة (٨٦)

إِذا قُلْـتَ : (لا أَبَ لَـكَ)، جَعَلْـتَها خَـبَراً، وَلَمْ تُضِفْ، فَيَكُونُ : (لا أَبَ لَكَ وَلا جارِيَتَـيْن)، لَـمْ تَحْـذِف النُّون مِنَ (الجارِيَتَيْنِ)؛ لأَنَّكَ لَمْ تُضِفْ، وَ إِذا لَمْ تُضِفْ فَالنُّون عَلى حالِها[3] .

مسألة (٨٧)

إِذا قُلْتَ : (لا غُلامَ ظَرِيفَ لَكَ)، جازَ فيهِ ثلاثَةُ أَوجُهٍ[4] :

وابن يعيش ٢ / ١٠٦. أما رأي سيبويه والخليل فهو البناء مع لا كبناء خمسة عشر. انظر الكتاب ٢ / ٢٧٣ ـ ٢٨٥.

(١) في الأصل: (فكانت).

(٢) و هـذا جائز في الشعر كما يقول الزجاجي في اللامات ١٠٦: "فإن قلت: لا يدي يوم الجمعة لك لَمْ يجز إلا إثبات النّونِ فتقول: لا يدين يوم الجمعة لك لأنّك قد فصلت بين المضاف و المضاف إليه بشيءٍ سوى اللام و هو الظرف و مثل هذا جائز في الشعر".

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٢: (و إن شئت قلت : لا غلامين و لا جاريتين لك إذا جعلت لك خبراً لهما و هو قول أبي عمرو، و كذلك إذا قلت: لا غلامين لك و جعلت لك خبراً لأنه لا يكون إضافة و هو خبر).

(٤) ذكـر الوجـوه الـثلاثة في الإيضـاح: (و المفـرد الموصـوف إذا وصف على ثلاثة أضرب: أحدهما: أن تجري الصـفة عـلى الموصـوف في لفظـه فتنون و ذلك نحو: لا رجل ظريفاً عندك و لا غلام صالحاً لك، و الوجه الـثاني : أن تجعـل المـنفيّ و صـفته اسمـاً واحـداً مثل خمسة عشر، فتقول: لا غلام ظريف عندك ولا غلامَ

لا غُلامَ ظَريفٌ لَكَ وَلا غُلامَ ظَريفاً[1] .

أَمّا بناءُ الظّريفِ مَعَ الغُلامِ فلأنَّه وَصْفٌ لَهُ، و الوَصْفُ مَعَ المَوْصُوْفِ كَالشّيءِ الواحِدِ.

أَلا تَرى أَنَّهُم قالُوا : زَيْدُ بنُ عَمْرٍو، فَجَعلوه وَصِفَتَه كالشّيءِ الواحِدِ، وَلَمْ يفعلوا ذلكَ في غيرِ الوَصْفِ[2].

فكَذلكَ أَيْضاً هاهُنا، وَهْوَ أَيْضاً يُشبِهُ الواحِدَ، وَهْوَ قَوْلُكَ : "امْرُؤٌ"[3] أَلا تَرى أَنَّكَ تَضُمُّ الرّاءَ قَبْلَ الهَمْزَةِ إذا رَفَعْتَ، وَ تَكْسِرُ الراءَ إذا كَسَرْتَ، فَشُبِّهَتْ بذلكَ، وَتَنَزَّلَتْ مَنْزِلةَ الدّالِ أَعْني الاسْمَ الأَوَّلَ في زَيْدِ بنِ عَمْرٍو[4].

وَ شيءٌ آخَرُ وَهْوَ أَنّ مِنْ أُصُوْلِهم أَنْ يَبْنوا الشّيئين شيئًا واحِداً، وَ ذلكَ (خَمْسةَ عَشَر)، وَما أَشْبَهَ ذلكَ، وَلَمْ يَبْنُوا ثلاثةَ أَشياءَ اسْماً واحِداً.

مسألة (٨٨)

إِذا قُلتَ : (لا خَيْراً مِنْهُ لكَ)، وَ (لا ضَارِباً زَيْداً لَكَ)، وَ (لا حَسَناً وَجْهه لَكَ)،

صالحَ لك، و مثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً: يا زيد بن عمرو كأنك قلت: يا ابنَ عمرو، و الوجه الثالث : أن تجري الصفة على الموصوف على موضعه فنقول : لا رجل ظريفٌ عندك لأن موضع لا مع رجل رفع) الإيضاح ٢٣٩-٢٤٠ و انظر الأصول ١/ ٣٨٤-٣٨٥.

(١) هذان وجهان و الوجه الثالث هو الوجه الذي ذكره في بداية المسألة.

(٢) في الأصول ١/ ٣٨٤: (و الوجه الثاني أن تجعل المنفيَ و نعته اسماً واحداً و تبنيه معه، فتقول: لا رجل ظريف في الدار) و انظر المقتصد ٨٠١.

(٣) يقصد أن حركة الراء هي تبعٌ لحركة الهمزة ففي الكتاب ٢/ ٢٠٣: (هذا باب ما يكون الاسم و الصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف، و ينكسر فيه قبل الحرف المجرور الذي ينضم قبل المرفوع و ينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف و هو (ابنمٌ) و(امرؤٌ) فإن جررت قلت ابنمٍ و امرئٍ) و انظر المقتصد ٨٠٣.

(٤) في الكتاب ٢/ ٢٠٤ (و إنما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفعة التي في قولك : زيد بمنزلة الرفع في راء امرىء و الجرّة بمنزلة الكسر في الراء و النصبة كفتحة الراء و جعلوه تابعاً لابن).

لَـمْ تَحْـذِفِ التَّـنوين[1]؛ لأَنّ الحَـذْفَ إِنَّمـا يَقَـعُ في آخِـرِ الأَسْماءِ، وَالتَّنْوينُ هَاهُنا وَسطُ الكَلِمَةِ[2].

وَ لا يَجُـوزُ أَنْ تَـتَعَدَى (لا) فَتَنْصِـبُ مَـا بَعْـدَه؛ لأَنَّـه مَعْمُـولٌ لِـلأَوَّلِ، أَعْـنِي (ضارِباً)و(خَيْراً) وَما أَشْبَهَ ذلِكَ، فَلَمَّا كانَ كَذلكَ لَمْ يَجُزْ حَذْفُ التَّنْوينِ.

وَ النَّصْبُ بـ (لا)كَمَا يَنْتَصبُ الاسْمُ بـ(إِنَّ)، وَ تَشْبيهُها بـ (إِنّ) قَدْ مَرَّ فِيما تَقَدَّمَ.

فَـإِذا قُلْـتَ : (لا ضَـارِباً يَـوْمَ الجُمْعَةِ لَكَ)،إِذا كُنْتَ قَدْ نَفَيْتَ ضَارِبِي يَوْمَ الجُمْعَةِ صارَ التَّنْوينُ وَسْطَ الكَلمَةِ، وَ صَارَ الظَّرْفُ مَعْمُولاً لِلضَّارِبِ، فَصَارا[3] كَالشَّيءِ الواحِدِ فَلَمْ يَجُزْ الحَذْفُ[4].

فَـإِنْ أَرَدْتَ / ٩ظ / أَنْ تَنْفي جَميعِ الضَّاربِينَ فِي سَائِرِ الأَيَّامِ أَن لَيْسَ[5] لكَ أَحَدٌ مِنْهُم يَوْم الجُمْعَةِ لَمْ تُنَوِّنْ، فَقُلْتَ : (لا ضَارِبَ يَوْمَ الجُمْعَةِ لَكَ)، فَصَارَ (يَوْمَ الجُمْعَةِ) قَدْ عَمِـلَ فِـيهِ (لَـك)، وَ هُـوَ مَعْنَى الفِعْلِ، وَتَقْدِيرُهُ : (لا ضَارِبَ لَكَ يَوْمَ الجُمْعَةِ)[6]، وَ لا يَجُـوزُ : (لا غُلامـاً لَـكَ) فَتُـنَوِّنُهُ؛ لأَنَّ التَّنْوِينَ هُوَ آخِرُ الاِسْمِ، فَتَحْذِفُهُ لأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَ قَدْ عَمِلَـتْ فِـيهِ (لا)، وَ إِذا قُلْـتَ : (لا مِـثْلَ زَيْدٍ) جَازَ؛ لأَنَّ المِثْلَ كَثِيرٌ، وَهُوَ نكرةٌ، فَلِذَلِكَ جَازَ.

---

(١) في الأصل (النون).

(٢) في المقتضب ٤/ ٣٦٥ (مما لا يكون مَعَها اسماً واحداً ما وصل بغيره نحو قولك : لا خيراً من زيدٍ لك و لا آمـراً بالمعـروف لـك تثبـت التـنوين لأنـه لـيس منتهى الاسم لأن ما بعده من تمامة فصار بمنزلة حرف من حروف الاسم) انظر المقتصد ٨١٣ و الأصول ١/ ٣٩٠.

(٣) في الأصل (فصار).

(٤) و هذا نفي خاص (فإن أردت أن تنفي آمراً يوم الجمعة قلت : لا آمراً يوم الجمعة لك، جعلت يوم الجمعة مـن تمام الاسم) المقتضب ٤/ ٣٦٥ و انظر الأصول ١/ ٣٩١ و في المقتصد ٨١٧: (اعلم أنك إذا قلت : لا آمراً يوم الجمعة، فنونت آمراً كان يوم الجمعة متعلقاً بآمر و معمولاً له كزيد في قولك: لا آمراً زيداً، و ذلك أنك قصدت أن تنفي آمري يوم الجمعة دون سائر أيام الأسبوع) و انظر الكتاب ٢/ ٢٨٨.

(٥) (ليس) وضع الناسخ فوقها ضبة.

(٦) في الأصـول ١/ ٣٩١: (و تقـول : لا آمـر يـوم الجمعـة لـك إذ نفيـت جميع الآمرين و زعمت أنه ليس يوم الجمعة. و انظر المقتصد ٨١٧ و المقتضب ٤/ ٣٦٥ و انظر الكتاب ٢/ ٢٨٨.

مسألة (٨٩)

إذا قُلْتَ : (لا غُلامَيْنِ ظَرِيْفَيْنِ لَكَ)، لا يَجُوزُ أَنْ تُضِيْفَ الصِّفَةَ؛ لأَنَّ المُرَادَ بِالإِضَافَةِ إِنَّما هُوَ المَوْصُوفُ لَيْسَ الصِّفَةَ.

لأَنَّه لَيْسَ يَخْلو أَنْ تُضيفَ المَوْصُوفَ أَوْ الصِّفَةَ، فَاسْتَحالَ أَنْ تُضيفَ الصِّفَةَ، وَ المَوْصوفُ لا يَجُوزُ أَنْ تُضيفَه؛ لأَنَّكَ قَدْ حِلْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّلام[١] بِالصِّفَةِ فَلَمْ يَجُزْ[٢].

وَ شَيءٌ آخَرُ: وذلكَ أَنّ الَّلامَ هي أَيْضاً ضَرْبٌ مِن الفَصْلِ، كَما أَنّ الصِّفَةَ أَيْضاً ضَرْبٌ من الفَصْلِ، فَلَمَّا كانَ قَدْ اجْتَمَعَ فِيْهِ فَصْلانِ لَمْ يُجِيزوا ذلك[٣].

يَدُلُّكَ عَلى أَنَّهُم قد اعتَدّوا بها فَصْلاً أَنّهم يَقُولونَ : (لا أَباكَ) فَيَعتدّونها، وَ لا يَقولُونَ : (زَيْدُكَ)، يُريدون : (لَكَ)، فَعَلمتَ أَنّها كَسَبَتْ ضَرْباً مِنَ الفَصْلِ، وَ كَذَلِكَ هَذا.

وَ لا يَجُوزُ أَنْ تُضِيفَ الصِّفَةَ؛ لأَنَّ الغَرَضَ إِنّما يُرِيدُ أَنْ يَنْفي المَوْصُوفَ الذي هذا مِن حَالِهِ، وَ لَمْ يُرِدْ نَفْيَ الصِّفَةِ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُز إِضَافَتُها[٤].

وَ لا يَجُوزُ إِضَافَتُها لِمَعْنَى آخَرَ، وَذلكَ أَنَّ (لا) قدْ عَمِلَتْ في المَوْصوفِ فَصارا[٥] كَالشَّيءِ الواحِدِ، وَ إِنّما يُضافُ ما عَمِلَتْ فِيْهِ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ مَعْمُولَةَ (لا)، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ الصِّفَةُ (لا) مَعَها كالشَّيءِ [الواحد] اسْتَحَالَتْ إِضافَتُها لَمّا فُصِلَ بَيْنَهما وَبَيْنَ الصِّفَةِ، كَما اسْتَحَالَ أَنْ تُضِيْفَ المَوْصُوفَ وَقَدْ حِلْتَ بَيْنَهما بالصِّفَةِ.

---

(١) في الأصل (ولا) و يقصد : ما بعد اللام ، فالصفة (ظريفين) حائل بين الموصوف و ما بعد اللام.

(٢) في الإيضاح: (فإن قلت: لا غلامين ظريفين لك لم يجز حذف النون لأنك قد حلت بين المضاف والذي تَقَعُ إليه بصفة المنفي، فلم يحسن الفصل بين المضاف و المضاف إليه و لم يجز أن تحذف النون من الصفة لأن ذلك إنما جاء في الاسم المنفي لا في صفته). الإيضاح ٢٤٥ و انظر ابن يعيش ١٠٨/٢.

(٣) (و كان يونس يذهب إلا جواز الفصل بالظروف أو ما جرى مجراه من جار و مجرور من غير قبيح) ابن يعيش ١٠٨/٢.

(٤) انظر الإيضاح ٢٤٠ و المقتصد ٨١١ و ابن يعيش ١٠٨/٢.

(٥) في الأصل (فصار).

مسألة (٩٠)

إذا قُلْتَ : (لا غُلامَ فِيْهَا ظَرِيْفًا) لَمْ يَجُز فيها إلاّ النَّصْبُ لما حِلْتَ بالظَّرْفِ؛ لأنّه يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ومَا قَبْلَه كَالشَّيءِ الواحِدِ؛ لأنَّ الشَّيْئَيْنِ إذا بُنيا وجُعِلا شَيْئاً واحِداً لَمْ يَجُز أَن يُفْصَلَ بَيْنَ الأَوَّلِ والآخِرِ.

أَلا تَرى أَنّه لا يَجُوزُ أَنْ تُفرِّقَ بين (خَمْسَةَ عَشَر)، وتَحُولُ بشيءٍ بَيْنَه وَبَيْنَه، فَكَذلِكَ هَذا أَيْضاً[1].

مسألة (٩١)

إِذا قُلْتَ : (لا مالَ لَه قَليلاً وَلا كَثِيْراً)، وَ (لا قَلِيْلٌ وَلا كَثِيْرٌ)[2].

أَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّ (لا) قَدْ عَمِلَت النَّصْبَ في الحَقِيْقَةِ، وَ نَعْتُه في مَوْضِعِ نَصْبٍ.

وَ (قَلِيلٌ وَ كَثِيْرٌ) يَجُوزُ؛ لأَنَّها وَ مَا بَعْدَها فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ.

قَالَ أَبو عَليّ : وَلا يَجُوزُ أَنْ تقولَ فِي هَذا : (لا مَالَ لَكُم قليلٌ وَ لا كَثِيْرٌ)، قَالَ : لأَنّه لَيْسَ يَخْلُو أَنْ يَكُونَ : تَجْعَلُه كُلَّه صِفَةً للمال وَ تَبْنِيَه مَعَه، و هذا لا يَصِحُّ؛ لأَنَّ هَاهُنا قليلٌ وَ كَثِيرٌ، وَ فِيهِ (واوٌ) فَقَدْ صَارَ أَشْياءَ، و اسْتَحالَ أَنْ يُجْعَلَ مَعْ مَا قَبْلَه اسماً واحِداً[3].

وَ لا يَجُوزُ أَنْ يُبْنَى مَعَهُ أَيْضاً (قَلِيْلٌ) حَسْبُ؛ لأَنَّ هَذِه الصِّفَةَ، إِنَّما تُفِيدُ بِجُمْلَتِها، فَلَوْ قَالَ : (لا مَالَ لَه قَلِيلٌ) لَمْ يَجُزْ؛ لأَنَّهُ لَمْ يُرِدْ نَفْيَ القَلِيلِ، وَ إِنَّما أَرادَ

---

(١) في ابن يعيش ٢/١٠٩: (و اعلم أنه إذا فصل بين المنفي و صفته بظروف أو جار و مجرور نحو: لا رجل اليوم ظريفاً و لا رجل فيك راغباً امتنع البناء لأنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم و الصفة بمنزلة اسم واحد و قد فصلت بينهما كما لا يجوز لك أن تفصل بين عشر و خمسة في خمسة عشر) و انظر الكتاب ٢/ ٢٩٠.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٢ و ابن يعيش ٢/ ١١٠. انظر الفارسي في التعليقة ٢ / ٤٠.

(٣) في ابن يعيش ٢/ ١١٠: (حكم المعطوف كحكم الصفة لأنهما من التوابع إلا في البناء فإنه لا يجوز بناء المعطوف و جعله مع ما عطف عليه شيئاً واحداً لأنه قد تخلل بينهما حرف العطف فمنع ذلك من البناء و التركيب كما منع الفصل بين الصفة و الموصوف إذا قلت : لا رجل عندك ظريفاً، و لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء الاسم و المعطوف و المعطوف عليه و حرف العطف شيئاً واحداً و ذلك إجحاف).

لا شَيءَ لَهُ مِن المالِ.

وَ إذا كَـانَ كَذلِـكَ، وَ كَـانَ المَجْمُـوعُ هـو الصِّفَةَ، وَ هو المُفيدُ، اسْتَحالَ أَنْ يُبْنَى بَعْـضُ الصِّـفَةِ مَعَ الاسْمِ هَاهُنا، وَ اسْتَحَالَ أَنْ تَبْني جُمْلَتَها، فَعَلِمْتَ بِذلكَ أنَّه مُحالٌ في الوَجْهَيْن جميعاً.

مسألة[1] (٩٢)

[قَوْلُه :]

[٣١] ....   لا كَالعَشِيَّةِ زَائراً وَ مَزُورا[2].

نَصَـبَه[3]؛ لأنَّ الفِعْـلَ مُقَـدَّرٌ، فَكَأَنَّ تَقْدِيرهُ : لا أَرَى زَائِـراً وَمَـزُوراً لَه كَرُجُـلٍ أَراه العَشـيّـةَ، فَنَصَبَـه عَـلى الفِعْـلِ، وَ حَــذفَ ذلِـكَ لِمـا فِـي الكَـلام مِنَ الـدلالَـةِ عَلَيْهِ[4].

وَيَجُوزُ الرَّفْعُ هَاهُنا وَهُو قَبِيحٌ؛ لأَنَّ الزَّائِرَ لَيْسَ هو العشِيَّةَ، وَ تَجْويزُ[5] رَفْعِهِ[6]

---

(١) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة انظرها في الخزانة ٤/ ٩٧ .

(٢) عجز بيت صدر

ياصاحبي دنا الرواح فسيرا   ....

والبيت لجرير في ديوانه ٢٢٣ وسيبويه و الشنتمري ١/ ٣٥٣ والخزانة ٤/ ٩٥ وابن يعيش ٢/ ١١٤ والأصول ١/ ٤٠٤ .

وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٢١ والجمل لابن شقير ١١٦ .

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

صرم الخليط تبايناً وبكورا   وحسبت بينهم عليك يسيرا

والشاهد في البيت نصب زائر بفعل مقدر تقديره: لا أرى زائراً .

(٣) في الخزانه ٤/ ٩٧ (نصب زائراً).

(٤) في الكتاب ٢/ ٢٩٣: " فلا يكون إلا نصباً من قبل أن العشية ليست بالزائر ، وإنما أراد : لاأرى كالعشية زائراً " وانظر ابن يعيش ٢/ ١١٤ . وانظر التعليقة ٢ / ٣٩.

(٥) في الخزانة (ويجوز) . ٤ / ٩٧.

(٦) عند سيبويه لا يجوز فيه الرفع. انظر الكتاب ٢/ ٢٩٣.

كَـأَنَّكَ أَرَدْتَ : كَصَـاحِبِ العَشيَّةِ، فَحَذفْـتَ (صـاحِبَ) وَ جَعَلْتَ العَشيَّةَ إذا رَفَعْتَها[١] دلالةً عَلى مَا حَذفْت[٢].

مسألة (٩٣)

(سبْحَانَ اللهِ رَجُـلاً)، فَهـيَ عَـلى مَـا مَرَّ[٣]، وَ إذا قُلْتَ : (لا كَالعَشِيَّةِ عَشِيَّةٌ)، فَالأَحْسَـنُ الرَّفْعُ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ هو الآخِرُ، وَ إذا كَانَ كَذَلِكَ جَازَ أَنْ تَرْفَعَهُ؛ لأَنَّه هُوَ الأَوَّلُ فِي الحَقِيْقَةِ[٤].

وَ يَجُـوزُ نَصْـبُه[٥] بحَمْلِـه عَـلى مَا مَضَى، فَمِنْ حَيْثُ حَمَلْتَ هذا عَلى النَّصْبِ تَشْبيهاً بما مَرَّ، كَذلِكَ جَازَ أَنْ تَحْمِلَ ذَلِكَ عَلى الرَّفْعِ تَشْبيهاً بهذا.

مسألة (٩٤)

قَوْلُ الشَّاعِرِ :

[٣٢] لَنَا مِرْفَدٌ سَبْعُونَ أَلْفَ مُدَجَّجٍ ... فَهَلْ فِي مَعَدٍّ فَوْقَ ذلك مِرْفَدا[٦]

فَكَـأَنَّ هَذا الكَلامَ فيه شيءٌ مُضْمَرٌ؛ لأَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تُفَسِّرَ إلاَّ بَعْدَ أَنْ تَذْكُرَ شَيْئاً ثُـمَّ تُفَسِّـرَه، فَكَـانَ تَقْدِيْـرُه : فَهَـلْ مِرْفَدٌ فَـوَق ذلكَ ؟ فَأَضْمَرَه[٧]، وصارَ (فَوقَ ذلِكَ) خَبَراً عَنْه، و انْتَصَـبَ [(مرفد)، و] (ذلك)،جُعِلَ تَفْسيراً لَه وَ دَلِيلاً عَلَيْهِ.

---

(١) في الخزانة ٤/ ٩٧ (رفعتهما).

(٢) انتهى نقل البغدادي في الخزانة ٤/ ٩٧.

(٣) يقصد على إضمار فعل كأنك تقول: سبحان الله ما رأيت رجلاً: انظر الأصول ١/ ٤٢٥ وسيبويه ١/ ٣٥٣.

(٤) مرفوع على أنه عطف بيان على الموضع ، ينظر الأصول ١/ ٤٠٥ وابن يعيش ٢/ ١١٤.

(٥) ونصبه على التفسير ينظر الأصول ١/ ٤٠٥ وابن يعيش ٢/ ١١٤.

(٦) البيت لكعب بن جعيل في سيبويه والشنتمري ١/ ٢٩٩ والبيت غير منسوب في ابن يعيش ٢/ ١١٤ وإعراب القرآن ٧٩٤ والجمل لابن شقير ٤٦ وايضاح الشعر ٣٣٨ المرفد، الجيش، المدجج : المسلح بالسلاح التام، يصف الشاعر جيش قبيلته . الشاهد في البيت نصب مرفد على التمييز واضمار المفسر كأنه أراد : فهل مرفد في معد فوق ذلك.

(٧) انظر الكتاب ٢/ ١٧٣ ، وابن يعيش ٢/ ١١٤ والجمل لابن شقير ٤٦ .

مسألة (٩٥)

قَوْلُهُ[1] :

[٣٣] لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ للمَطِيِّ[2]

وَ قَوْلُهُ :

[٣٤] ... ... و لا أُمَيَّةَ في البلادِ[3]

وَ إنَّما أرادَ : بَني أَشْباهِ أُمَيَّة، وَلَمْ يُرد بَني واحِدٍ بعَيْنِه، وَ إنَّما أَرادَ : بَني الأَشْباهِ[4]، فَلِذلِكَ جَازَ[5] فِيها.

مسألة (٩٦)

إذا قُلْتَ : (لا قَائِمَ فِي الدَّارِ إلاّ زَيْداً) وَ (إلاّ زَيْدٌ)، جَازَ[6] الوَجْهان، كَما جَازَ فِي الاسْتِثْنَاءِ إذا قُلْتَ : (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إلاّ زَيْداً) وَ (إلاّ زَيْدٌ).

فَالأَحْسَنُ هاهنا الرَّفْعُ؛ لأنَّكَ نَفَيْتَ كُلَّ رَجُلٍ أَنْ يَكُونَ في الدّار إلاّ(زَيْدٌ)، فَكانَ

---

(١) في الأصل (قولهم) .

(٢) من الأبيات التي لا يعرف قائلها ، انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٥٤ ، وأسرار العربية ٢٥٠ والمقتضب ٤/ ٣٦٢ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ والأشموني ٢/ ٤ والهمع ٢/ ١٩٥ وابن يعيش ٢/ ١٠٢ والمفصل ٤١ والأصول ١/ ٣٨٢ وهو لبعض بني دبير في الدرر ٢/ ٢١٤ وقيل : إن الهيثم رجل عارف بالبيداء ومشهور بالحِداء. والشاهد في البيت نصب هيثم بلا النافية وهي النافية للجنس فكأنه أراد جنس الهيثم .

(٣) قطعة من بيت لعبد الله بن الزبير الأسدي. انظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٣٥٥ وابن يعيش ٢/ ١٠٢ و المفصل ٧٧ و الخزانة ٤/ ٦١ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ لا و البيت ينسب لأكثر من شاعر. انظر شعر عبد الله بن الزبير الأسدي ١٤٧ وهو بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٦٢ والأشموني ٢/ ٤ و شذور الذهب ٢١٠ والإغفال ٢٤٦ و الهمع ٢/ ٢٩٥ والبيت بتمامه:

أرى الحاجات عند أبي حبيب ... نكدن ولا أمية في البلاد

و الشاهد في البيت نصب أمية بلا النافية للجنس و المراد بني أمية.

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٢٩٧. والمقتضب ٤/ ٣٦٢ والأصول ١/ ٣٨٣.

(٥) في الأصل (جازا) وعليها ضبة.

(٦) ينظر الكتاب ٢/ ٣١١ والمقتضب ٤/ ٣٩٧ والمقتصد ٧٠١ وابن يعيش ٢/ ٨٢.

تَقْديرُه : زَيْدٌ في الدّار، وَ إذا كانَ كَذلكَ كانَ الرَّفْعُ أَحْسَنَ.

وَيَجوزُ النَّصْبُ؛ لأَنّ الكَلامَ جُمْلَةٌ قد اكْتَفَت[١]، وَ إِذا اكْتَفَت جازَ النَّصْبُ عَلى الاستثناء[٢] .

فَـإِن قُلْـتَ : (لا قائِمَ إِلاّ زَيْدٌ)، لَمْ يَكُنْ إِلا الرَّفعُ؛ لأَنّ تَقْديره : (زَيْدٌ قائِمٌ)، فقَدْ وَلِيَ[٣] (لا) شيءٌ[٤] لَمْ يَتِمّ[٥]، و إِذا كان لم يَتِمّ لَمْ يَكُنْ [إِلاّ الرَّفْعُ] لأَنَّ تَقْديرَهُ : (زَيْدٌ قائِمٌ).

مسألة (٩٧)

إِنّما لَـمْ يَجُز أَنْ تَحْمِلَ (لا) عَلى مَعْنى (لَيْسَ) من المَعارِفِ؛ لأَنّ[٦] (لَيْسَ) لا تَنْفي إِلاّ الحالَ، و(لا) لَيْسَتْ كَذلكَ، وَلَمّا اخْتَصَّتْ هذا المَعْنى (لَيْسَ) لم يَجُز في (لا)[٧].

و جـازَ في الـنّكرةِ أَنْ تُشَبَّهَ (لا) بــ(لَـيْسَ)؛ لأَنّها في الحقيقَةِ تَنْفي النّكرة، وَإِذا كانَـتْ تَعْمَـلُ في الـنكرات أَبَداً اسْتَجازوا فيها أَنْ يُشَبِّهُوها بـ(لَيْسَ) في النكرةِ؛ لأَنّها لَمْ تَخْرج عَنْ بابها.

مسألة (٩٨)

إذا قُلْـتَ : (لا إله إِلاّ اللهُ)،جازَ الرَّفْعُ و النَّصْبُ؛ لأَنّ / ١٠و / الكَلامَ فيها قَدْ اسْتَغْنى؛ لأَنَّ (لا) عامِلَةٌ، وَإِذا كانَتْ عَامِلَةً فَلا بُدَّ لَها من خَبَرٍ، فَكانَ تَقْديره : لا إِله لَنا إِلاّ اللهَ[٨] .

(١) في الأصل (اتسعت).

(٢) في الأصل (الاستغناء).

(٣) في الأصل (وليت).

(٤) في الأصل (شيئاً).

(٥) في الأصل (كان يتم) وفوق الكلمتين ضبة.

(٦) في الأصل (أن).

(٧) في ابـن يعـيش ٧/ ١١١: "اعـلم أن ليس فعل يدخل على جملة ابتدائية فينفيها في الحال" وفي ٢/ ١٠٩: "فلما كانت (ما) ألزم لنفي ما في الحال كانت أوغل في الشبه بليس من لا فلذلك قل استعمال لا بمعنى ليس".

(٨) في الإيضـاح ٢٣٩: "وقـد يحـذف الخبر مع لا هذه وذلك نحو: لا إله إلا الله، المعنى: لا إله لنا أو في الوجود

وَإِذا كـانَ كَذلـكَ جـازَ الـرَّفْعُ عَـلى أَنْ تَجْعَلَـه بَـدَلاً مِـن (إلـه)[1]؛ لأَنَّه في مَوْضِعِ رفعٍ[2]، و النَّصْبُ؛ لأَنّ الكَلامَ قد استَغنى.

مسألة (٩٩)

وَ إذا قُلْتَ : (وَ لا كَرَامَةً وَلا مَسَرَّةً)، لَمْ يَلْزَمْكَ هَاهُنا أَنْ تُعِيْدَ (لا) مَرَّتَيْنِ؛ لأَنَّ العَـامِلَ فِـي الاسْـمِ الفِعْـلُ، وَ إِذا كَـانَ العَامِلُ فِيْه الفِعْلَ، وَ كُنْتَ[3] إذا أَظْهَرْتَ الفِعْلَ اسْتَغْنَيت عَنْ إِعَادَتِها مَرَّتَين، كَذَلكَ هَاهُنا يُسْتَغْنَى عَنْ إِعَادَتِها[4].

مسألة (١٠٠)

وَ تَقـول : (لا سَـلامٌ عَـلى زَيْدٍ)؛ لأَنَّ (سَلاماً) قَدْ عَمِلَ فِيْه الابْتِدَاءُ، وَ إذا كَانَ قَـدْ عَمِـلَ فِـيْهِ الابْـتِداءُ، وَ الابْـتِدَاءُ مَعْنىً، فَدَخَلت (لا) عَلَيه، بَقِيَ عَلى حَالِهِ[5]، وَ لَـمْ تَحْـتَجْ أَنْ تُعـيدَ (لا)[6]؛ لأَنَّـكَ لَـوْ ابتَدَأْته عَـلى حَـدِّ مَا هُو عَلَيْه لَمْ تَحْتَجْ أَنْ تكرره، فكذلكَ إِذا دَخَلت عليه.

مسألة (١٠١)

وَ مِـنْه : (لا بـكَ السَّـوْءُ)؛ لأَنَّهـا قَـدْ دَخَلَـتْ عَـلى شَيءٍ كَانَ مَعْناهُ الدُّعاءَ[7]، والدُّعـاءُ لا[8] يَلْـزمُكَ أَنْ تُكـرِّره[9]، وَ إِذا كُنْـتَ لا تكـرّرُ الدُّعَـاءَ، وَجَبَ أَنْ لا يَكُونَ

إلا الله.

(١) في الأصل (رجل).

(٢) يقصد أنه بدل من موضع (لا) مع اسمها ، لأن الموضع موضع رفع .

(٣) في الأصل (فكنت).

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠١ والمقتضب ٤/ ٣٨٠ وفي الأصول ١/ ٣٩٤: لأن هذه الأسماء كلها عملت فيها أفعال مضمرة فالفعل مقدر بعد لا كأنك قلت (لا أكرمك كرامة).

(٥) في المقتضب ٤/ ٣٨١: فلما دخلت عليه " لا " لم تغيره ، وكذلك: لاسلام عليك وهو ابتداء وخبره ومعناه الدعاء وانظر سيبويه ٢/ ٣٠١ .

(٦) انظر الكتاب ٢/ ٣٠١ .

(٧) في الكتاب ٢/ ٣٠٢ "ومثل: لاسلام على عمرو : لا بك السوء ، لأن معناه: لا ساءك الله" .

(٨) في الأصل (فلا) وعليها ضبة.

(٩) وذلك لأن الدّعاء يتضمّن معنى الفعل.

الواقِعُ مَوْقِعَ ذلِكَ[1] [مُكَرّراً] [2].

مسألة (١٠٢)

إِذا قُلْتَ : (لا سَواءٌ)، كانَتْ بَدَلاً مِن المُبْتَدأ، فَكانَ تَقْدِيْرُه: هذان[3] سَوَاءٌ، فَجَعَلْتَ (لا) بَدَلاً مِن المُبْتَدأ، وَ حَذَفْتَه لِما فِي الكَلامِ مِنْ الدّلالَةِ عَلَيْهِ[4].

وَلا يَجُوزُ إِظْهارُه، أَلا تَرَى أَنَّهُم لا يَقُولُونَ : (هَذانِ لا سَواءٌ)، فَيُظهرونَ البَدَلَ و المُبْدَل منه[5] فِي حَالٍ كَما يُظْهِرون النُّونَ وَ الإِضَافَةَ فِي حالٍ، فَعَلِمْتَ أَنَّهُم أَقَامُوا (لا) مَقَامَ المُبْتَدأ للدّلالَةِ عَلَيْهِ.

مسألة(١٠٣)

قَوْلُهُم[6] : (لا [نولك] أَنْ تَفْعَلَ)، مَعْناهُ : لا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، فَكَانَ مَعْنَاهُ النَّهْيَ، وَ إِذا كَانَ مَعْنَاهُ النَّهْيَ، لا يَلْزَمُ أَنْ تُعيدَ فيه (لا) مَرَّتَين[7]، فَكَذلِكَ لَمّا دَخَلَتْ عَلى النَّهْيِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ تُعِيدَها.

مسألة (١٠٤)[8]

قَوْلُ أَبِي الطُّفَيْلِ :

[٣٥] تَرَكْتَنِي حِينَ لا مالَ أَعِيشُ به ... وَ حينَ جُنَّ زَمانُ النَّاسِ أَوْ كَلْبا[9]

---

(١) (ذلك) بعدها وضع الناسخ ضبة .

(٢) في الأصول ١/ ٣٩٥: "وكذلك إذا ولي مبتدأ في معنى الدعاء لم تعمل فيه كما لم تعمل فيما بني على الفعل ومعناه الدعاء".

(٣) في الأصل (هذا) والتصويب من الكتاب ٢/ ٣١٢ .

(٤) في الكتاب ٢/ ٣٠٢:" وإنما دخلت لا هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواء" وانظر الأصول ١/ ٣٩٥ .

(٥) في الأصول ١/ ٣٩٥: "وقول سيبويه :ألا ترى أنك لا تقول: هذان لا سواء أي لا تكاد تقول ولو قلته جاز".

(٦) وضع الناسخ فوقها ضبة.

(٧) في المقتصد:" وقالوا : لا نولك أن تفعل فلم يكرروا لأنه صار بمنزلة لا ينبغي لك فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها" المقتصد ٨١٨.

(٨) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة انظر في الخزانة ٤/ ٤٠ .

(٩) الشاهد لأبي الطفيل في الكتاب والشنتمري ١/ ٣٧٥ وهو غير منسوب في الحجة للفارسي ١/ ١٢٥

الجَـرُّ عَـلى الإضَـافَةِ، وَ الرَّفْعُ عَلى أَنْ تُضيفَ (حينَ) إِلى الجُمَلِ[1]، وَ إِذا أَضَفْتَها إِلى الجُمَلِ جَازَ ذَلِكَ فِيْها[2].

وَ النَّصْـبُ تجعَلُه كَما كَانَ مَبْنِيّاً، وَ لا تُعْمِلِ الإِضَافَةَ، كَما تَقُولُ : (جِئْتُ بَخَمْسَةَ عَشْرَ)[3] فَلا تُعْمِلِ الباءَ[4].

وَقَوْلُه :

[٣٦] حَنَّتْ قَلُوصي حينَ لا حينَ مَحنّ[5]

فَالجَـرُّ عَـلى مَـا تَقَـدَّمَ (لا[6]) [وَ النَّصْبُ عَلى أَنّ (لا)] تَنْفِي حِيْنَ، [يُرِيْدُ:] لَيْسَ هُوَ حِينَ مَحنٌ، فَـ (لا) هَاهُنا مُعْتَدٌّ بها[7]، وَ يَجُوزُ الرَّفْعُ عَلى مَا مَضَى[8].

والخزانة ٤/ ٣٩ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩.

الشاعر يرثي ولداً له ، الكلب : الداء، جن الزمان : اشتد.

والشاهد في البيت إضافة حين إلى 'مال' وإلغاء عمل (لا) فيجوز في مال الجر على الإلغاء والرفع على الابتداء والنصب على الإعمال .

(١) ذكر سيبويه هذين الوجهين في الكتاب ٢/ ٣٠٣ .

(٢) قوله (وإذا أضفتها إلى الجمل جاز ذلك فيها) غير موجود في الخزانة انظر الخزانة ٤/ ٤٠.

(٣) لم يجز هذا الوجه إلا الفارسي ، انظر الخزانة ٤/ ٤٠ وهامش الكتاب ٢/ ٣٠٣ .

(٤) انتهى نقل البغدادي الحرفي في الخزانة ٤/ ٤٠ .

(٥) نسبه سيبويه للعجاج انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٥٨ وليس في ديوانه ، وذكر البغدادي أنه من الأبيات التي لا يعرف قائلها انظر الخزانة ٤/ ٤٥ ، وورد بلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٥٨ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٩ والإغفال ١/ ٥٦١ والحجة للفارسي ١/ ١٢٣ والأصول ١/ ٣٨٠ .

حنّت : اشتاقت، والقلوص : الإبل ، والمعنى أن الإبل في وقت غير مناسب للحنين، والشاهد جواز الحركات الثلاث في حين الرفع والنصب والجر .

(٦) يقصد إلغاء 'لا'.

(٧) وهذا وجه النصب وهو إعمال 'لا' وانظر هذا الوجه في الحجة ١/ ١٢٣.

(٨) نقل البغدادي قول الفارسي بالمضمون قال 'وجوز أبوعلي الفارسي في المسائل المنثورة الحركات الثلاث في حين الثاني النصب على إعمال لا عمل إن والرفع على إعمالها عمل ليس و الجر على إلغائها وإضافة حين الأول إلى الثاني' الخزانة ٤/ ٥٤ .

مسألة (١٠٥)

قَوْلُ جَرِيْر :

[٣٧] .... وَ قَدْ عَلاكَ مَشِيْبٌ حِيْنَ لا حِيْنِ[١]

فَجَاءَتْ (لا) زَائِدَةً، فَكَأَنَّهُ أَرَادَ: حِيْنَ حِيْنٍ[٢]، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ (حِيْنَ) تَكُونُ لِلقِلَّةِ وَالكَثْرَةِ، أَلا تَرى أَنَّ المَسْمُوعَ[٣] فِي ذَلِكَ الوَقْتُ، والعربُ تُسمّي وَقْتاً مَا بالْحِيْنِ[٤].

وَ الحِيْنُ يَقَعُ عَلى أَشْياءَ كَثِيْرَةٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : حِينَ حِينٍ، فَنَزَّلَ (حِيْن) الأُوْلَى بِمَنْزِلَةِ القِلَّةِ، وَ حِيْنَ الثَّانِيَةِ بِمَنْزِلَةِ الكَثْرَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : (شَهْرُ سَنَةٍ)، وَ (يَوْمُ شَهْرٍ)، عَلى هَذا الوَجْهِ.

مسألة (١٠٦)

قَوْلُ[٥] الفَرَزْدَق :

[٣٨] لَو لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنُوبَ لَها إِلَيَّ لامَتْ ذوُو أَحْسَابها عُمَرا[٦]

---

(١) عجز بيت صدره

ما بال جهلك بعد الحلم و الدين ....

و البيت لجرير في ديوانه ٤١٤ و انظر سيبويه و الشنتمري ١/٣٥٨ و الأمالي الشجرية ١/٢٣٩ و الحجة للفارسي ١/١٢٢ و الخزانة ٤/٤٧، و هو بلا نسبة في مجاز القرآن ١/٢١٢.

يقول في هجاء الفرزدق : أرى الجهل فيك في وقت لا ينبغي أن تكون فيه جاهلاً.

(٢) في الحجة للفارسي ١/١٢٢: لا فيه زائدة و التقدير : و قد علاك مشيب حين حين، و إنما كانت زائدة لأنك إذا قلت : علاك مشيب حيناً، فقد أثبت حيناً علاه المشيبُ.

(٣) في الأصل (الملسوع).

(٤) العبارة في الأصل غير مفهومة، وهي: (هو يسمّي وقتاً ما يالم).

(٥) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة. انظرها في الخزانة ٤/ ٣٠-٣١.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٣٠ وانظر الخزانة ٤/ ٣٠ ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ ، ٣٢٢ والبيت بلا نسبة في الحجة للفارسي ١/ ١٢٥ والخصائص ٢/ ٣٦ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤ وهو في الديوان من قصيدة ويهجو فيها عمر بن هبيرة مطلعها :

أنا ابن خندف الخافي حقيقتها قد جعلوا في يدي الشمس والقمرا

يهجو الشاعر غطفان كلها.

والشاهد في البيت أن لا زائدة وقد عملت وهذا شذوذ.

فَيَعْـتَرِضُ[١] فِي هَذا البَيْت مُعْتَرِضٌ فَيَقُولُ : الكَلامُ إِيْجابٌ، وَ مَعْناها أَنَّ لِعَطَفَانَ دُنُوباً، فَكَأَنَّ الكَلامَ إِيْجابٌ، و (لا) لا تَدْخُلُ عَلى الإِيْجَابِ[٢].

فَوَجْـهُ مَـا قَالَـهُ الفَرَزْدَقُ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ هَذا، وَ إِنَّما أَرادَ بقَوْلِه : (لا دُنُوبَ لَها) أَنَّ الكَلامَ الأَوَّلَ قَدْ تَمَّ وَانْقَضَى[٣]، فَأَتَى بِالجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِي الجَحْدُ، فَجَعَلَها خَبَراً لِلنَّكِرَةِ حَيْثُ كَانَت جُمْلَةً.

وَ مِثْلُ هَذا الجَحْدِ قَدْ[٤] قَالَت العَرَبُ : (كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ أَبوهُ)، فَقَد جَعَلَ (يقوم أبـوه) جُمْلَـةً فِـي مَوْضِـعِ الخَبَرِ، وَ إِنْ كَانَ جَحْداً، فَكَذَلِكَ جازَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ النَّفْيَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ الإِيْجَابِ، وَ إِنْ كَانَ إِيجاباً.

وَلا يَلْـزَمُ تَـأْوِيْلُ مَنْ تَأَوَّلَ هَذا، فَقَالَ : إِنَّ المَعْنَى ذلِكَ؛ لأَنَّ[٥] [لَهُ] وَجْهاً مِنَ القِـيَاسِ، وَ هُـوَ مَـا ذكَرْنا،وَلا يَلْزَمُهُ التَّأْوِيلُ لأَنَّ التَّأْوِيلَ أَيْضاً يَنْساغ عَلى ذلِكَ، فَيَجْعَلَ إِيْجَابـاً، لأَنَّ الإِيْجَـابَ وَ النَّفْيَ جَمِيْعـاً أَخْبَـارٌ، فَلَـكَ أَنْ تَجْعَـلَ كُـلَّ وَاحِـدٍ خَبَـراً عَنِ الآخَرِ مِنْ حَيْـثُ كَـانَ ذلِـكَ فِي الجَحْدِ[٦].

مسألة (١٠٧)

إِذا قُلْـتَ : (مَـرَرْت بـرَجُلٍ لا قَائِمٍ وَلا قَاعِدٍ)، قَالُوا : لا يَجُوزُ إِلاَّ أَنْ تُكَرِّرَها مَرَّتَـيْن[٧]؛ لأَنَّه نَفْيٌ لِقَولِكَ : (مَرَرْتُ برجُلٍ إِمَّا قَائِمٍ وَ إِمَّا قَاعِدٍ)، فَلَمَّا أَرَدْتَ نَفْيَ ذلِكَ المَعْـنَى لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مُكرراً، كَمَا لَمْ يَكُن الإِيْجَابُ فِي (إِمَّا) إِلاَّ مُكَرَّراً، فَكَذَلِكَ يَلْزَمُ نَفْيُه كَما تَكَرَّرَ ذلِكَ المَعْنَى لَمَّا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِمَّا قَائِمٍ أَوْ قَاعِدٍ.

---

(١) في الخزانة ٤/ ٣٠ (يعترض).

(٢) لا هنا زائدة وقد عملت انظر الحجة للفارسي ١/ ١٢٥ ومعاني القرآن للأخفش ١٨٠ والخصائص ٢/ ٣٦ وأوضح المسالك ١/ ٢٧٤.

(٣) في الأصل تقضى.

(٤) (قد) في الخزانة ٤/ ٣١ غير موجودة .

(٥) في الأصل (لأنه) .

(٦) انتهى نقل البغدادي انظر الخزانة ٤/ ٣١ .

(٧) ينظر الكتاب ٢/ ٣٠٥ والأصول ١/ ٣٩٥ .

فَكَذلِكَ : (زَيْدٌ لا فارساً وَلا شُجاعاً[1])؛ لأَنَّ الحَالَ تَجْرِي مَجْرَى الصِّفَةِ، ألا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ إِمَّا قَائِماً وَ إِمَّا قاعِداً)، لَمْ يَجُزْ إلاّ أَنْ تكونَ (إِمَّا) في الحال أَيْضاً.

مسألة (١٠٨)

لا يَجُوزُ : (إِنَّ زَيداً لا قَائِمٌ وَلا قَاعِدٌ)؛ لأَنَّ قِيامَه وَ قُعُودَه مَقْصُودٌ إِلَيْهِ؛ لأَنَّه بِمَنْزِلَتِه، أَلا تَرى أَنَّكَ إذا قُلْتَ : (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فَـ(قَائِمٌ) هُوَ (زَيْدٌ) في الحَقِيْقَةِ، فَكَمَا لا يُنْفى (زَيْدٌ) كَذَلِكَ لا يُنْفى ما هو في المَعْنَى هُوَ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : (زَيدٌ لا قائِمٌ وَلا قَاعِدٌ)، لَمّا كَانَ القائِمُ و القاعِدُ هُوَ (زَيْدٌ) فِي الحَقِيْقَةِ لَمْ يَجُزْ نَفْيُه.

مسألة (١٠٩)

إِذا جِئْتَ بـ(أَلا) في التَّمَنّي، فـالكَلام مَبْنِيٌّ عَلى ما كانَ عَلَيْه في النَّفْيِ، إلا أَنَّ الخَبَرَ الذي كانَ مَرْفوعاً يَصيرُ هاهنا مَنْصُوباً[2]؛ لأَنَّه إنّما كانَ مَرْفُوعاً و المَعْنى مَعْنَى الابْتِداءِ، فَلمّا زالَ ذلك المَعْنى صارَ مَنْصُوباً، وَصارَ صِفَةً لانْتِقاضِ ذلكَ المَعْنى، وهو مَعْنى الابْتِداءِ[3].

فَكُلُّ ما كانَ في (لا) فَهْو في (أَلا) إلاّ الرَّفْعُ، فَإِنَّه لا يَجُوزُ؛ لأَنَّكَ تطلبُ شيئًا ولا تَسْأَلُه[4]؛ لأَنَّ بَعْدَه في التَّقْدِيرِ الفعْلَ[5]، فَلِذلكَ لَمْ يَجُزْ الرَّفْعُ، وَتَقْديرُه : (أَلا أُعْطَى

---

(١) نص سيبويه ٢/ ٣٠٥ : "ومثل هذا زيد لا فارساً لا يحسن حتى تقول : لا فارساً ولا شجاعاً وذلك أنه جواب لمن قال: أبرجلٍ شجاع مررت أم فارس" وانظر الاصول ١/ ٣٩٥ .

(٢) والمازني يجريه على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه ينظر المقتضب ٤/ ٣٨٢-٣٨٣ والأصول ١/ ٣٩٩ ففي المقتضب ٤/ ٣٨٢: فإن دخلها معنى التمنيّ فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده" وانظر الكتاب ٢/ ٣٧ .

(٣) في المقتضب ٤/ ٣٨٣: "واحتجاج النحويين أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء و موضعه نصب".

(٤) يريد : إذا قلت : ألا ماءً بارداً ، كأن الناسخ قد نسي ذكره .

(٥) في الأصل (لأنه بعده في التقدير تقدير الفعل).

ماءً بارداً)، ألا [تُرونني] أحداً[1]، فلمّا كانَ تَقْديرَ الفِعْلِ[2] لَمْ يَجُز الرَّفعُ.

مسألة (١١٠)

إذا قُلْتَ : (ألا ماءً أَوْ لَبَناً)، لَمْ يَجُزْ إلا أَنْ تُنوِّنَه؛ لأنَّه قَدْ صارَ طالباً شَيْئًا[3]، وَقَدْ مَرَّ القَوْلُ فيه[4]، فَنَصَبْتَه لأنَّ تَقْديرَه تَقْدِيْرُ الطَّلَبِ[5].

وَسَأَلُوا الخَليل عَنْ قَوْلِهم:

[٣٩] / ١٠ظ / ألا رجُلاً جزاه اللهُ خَيْراً[6] ....

فَنَصَبَ (رجُلاً)؛ لأَنَّ تَقْديره : ألا أُعْطى رجُلاً جَزاه اللهُ خيراً.

قالَ : هُوَ كقَولِك[7] : (فَهلاّ خَيْراً مِنْ ذلكَ)، قالَ : وَيَجُوزُ أَنْ يَكُوْنَ أَدْخَلَ التَّنْوينَ اضطِراراً[8].

قالَ شَيْخُنا : لأنَّه لَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ المَجْموعَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ وَبَنْيَهُ، وَإنّما أرادَ

---

(١) في الأصل (أحد) .

(٢) أي: فلما كان التقديرُ تقديرَ الفعل.

(٣) في الأصل (لبناً) .

(٤) انظر المسألة السابقة ١٠٩ وفي الأصل(في).

(٥) الكتاب ٢/ ٣٠٧ .

(٦) صدر بيت عجزه: .... يدل على محصلة تَبيتُ

ونسبه في الخزانة ٣/ ٥١ لعمرو بن قنعاس المرادي وهو من شواهد سيبويه. انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٣٥٩ والنوادر ٥٦ والأزهية ١٦٤ والأصول ١/٣٩٨ وابن يعيش ٢/ ١٠١ والمغني ٦٩ وتذكرة النحاة ٤٣ ورصف المباني ١٦٦ واللسان (حصل)

ويروى البيت بنصب (رجل) ورفعه وجره

والشاهد في في البيت نصب رجل بفعل محذوف تقديره ألا ترونني رجلاً .

(٧) في الأصل (لقولك).

(٨) نصه في الكتاب ٢/ ٣٠٨: "وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

ألا رجل جزاه الله خيراً يدل على محصبة تبيت

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأنه قال : ألا ترونني رجلاً جزاه الله خيراً ، وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً.

الفِعْـلَ بَعْـدَه في الـتَّقْدير؛ لأنّ تَنْوينه دَلالَةٌ عَلى أنّه جَعَلَ بَعْدَه الفِعْلَ فَنَصَبَه كَما يَنْصبُ بَعْد الفِعْلِ بـ(لا)، و الوَجْهُ الآخَرُ أنّه اضْطَرّ إلى ذلكَ.

مسألة (١١١)

إذا قُلْتَ : [قَوْلُه سُبْحانه :] ﴿لاتَ حينَ مَناصٍ﴾[١] فَنَصَبْتَ[٢]، فالتَّقْديْرُ : الحينُ حِيْنَ مَـنَاصٍ[٣]، وَالرَّفْعُ إذا قُلْتَ : حِيْنُ مَنَاصٍ، حِيْنُ مُرْتَفِعَةٌ بالابْتِدَاءِ، وَ الخَبَرُ مُضْمَرٌ، وَتَقْدِيْرُهُ (لنا)[٤]، وَ دَخَلَتْ (لا) لِلنَّفْي[٥].

وَ أَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

[٤٠] طَلَبُوا صُلْحَنا وَ لات أَوَانٍ ... فَأَجَبْنا أَنْ لَيسَ حِيْنَ بَقاءُ[٦]

---

(١) ص ٣.

(٢) في هذه الآية قراءات. الأولى : ولاتَ حينُ مناص وهي قراءة عيسى بن عمرو وروي عنه: ولاتِ، والثانية: ولاتُ حينُ وهي قراءة أبي السمال، والثالثة : ولا تحين ، عيسى وأبو السمال، والرابعة قراءة الجمهور ولاتَ حينَ " انظر القراءات الشاذة ١٢٩ وتفسير أبي حيان ٧/ ٣٨٤ .

(٣) فالنصب على أنه الخبر والاسم محذوف والتقدير: ولات حين نحن فيه حين مناص ولا يقدر الاسم المحذوف إلا نكرة. ابن يعيش ٢/١١٧ وانظر الكتاب ١/٥٨ وشرح الكافية ١/ ٢٧١. وهي عند الأخفش بتقدير فعل. انظر معاني القرآن للأخفش ٤٥٣ وشرح الكافية ٢٧١ .

(٤) في شرح الكافية ١/ ٢٧١ " وإذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف أي: لات حين مناص حاصلاً " وهو مِن الشاذ الذي لا يقاس عليه ، انظر البيان ٢/ ٣١٢ .

(٥) في الخزانة ٤/ ١٧١ " وقدر الشارح المحقق في الآية تبعاً لأبي علي في المسائل المنثورة أي : لات حين مناص حاصلاً .

(٦) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠ ، وانظر العيني ٢/١٥٦ والمخصص ١٦/١١٩ وشرح شواهد المغني ٦٤٠ وحروف المعاني ٦٩ والإنصاف ١٠٩ برواية (ولات أوان) وورد الشاهد غير منسوب في معاني الأخفش ٤٥٣ والخصائص ٢/ ٣٧٧ والخزانة ٤/ ١٨٣ والقرطين ٢/ ٩٨ والهمع ٢/ ١٢٤ ومعاني الفراء ٢ / ٣٩٨ والمغني ١٥٥ والأشموني ١/ ٢٥٦ وشرح شذور الذهب ٢١١

وهو من قصيدة مطلعها:

خبرنا الركبان أن قد فخرتم ... وفرحتم بضربة المكاء

يريد: إنّ هؤلاء قد طلبوا الصلح معنا ولكن هذا الوقت ليس بوقت للصلح .

والشاهد فيه مجيء أوان مجروراً بلات واعتبار لات حرف جر .

قَالَ أَبو عُمَر : (لات) جُعِلَتْ حَرْفَ جرٍّ[1].

قَالَ أَبو عَليّ : وَفِي هَذا إِشْكَالٌ[2]، وَ هُو أَنَّ حَرْفَ الجَرِّ لا يَتَعَلَّقُ بشَيءٍ في هذا البَيْتِ، وَ حُروفُ الجَرِّ لأبُدَّ لَها مِن أَنْ تَتَعَلَّقَ بشَيءٍ[3].

وَ قالَ أَبو العبّاسِ[4]: الوَجْهُ في هذا البيتِ، وَهُوَ قولُه : (و لات أوان)[5]، (أَوان) هاهُنا مَبْنيّةٌ؛ لأَنَّ (أَوان) تُضافُ إِلى المُبْتَدأ و الخَبَرِ، فكَأَنَّكَ حَذَفْتَ مِنْه المُبْتَدأ و الخَبَرَ، فَنوّنْتَ لِيُعْلَمَ أَنَّك قَدْ اقْتَطَعْتَ الإِضافَةَ[6].

وَ أَمَّا قَوْلُ الشّاعِرِ :

[٤١] المُطْعِمُونَ تَحينَ لا مِنْ عاطفٍ[7]

---

(١) شرح السيرافي ١/ ١٧٦ "وقد زعم بعضهم في لات أوان أنّ لات جارة للأوان بمنزلة حرف من حروف الجر، وهو قول بعض الكوفيين" وانظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٨ ومنثور الفوائد ٣٧ وانظر قول أبي عمر الجرمي في الخزانة ٤/ ١٨٧ .

(٢) أورد هذا الإشكال البغدادي في الخزانة ٤/ ١٨٧ "وكذلك نقله أبو علي في المسائل المنثورة عن أبي عمر الجرمي واستشكله أبو علي بأن حروف الجر لابد أن تتعلق بشيء" وانظر شرح أبيات المغني ٥/ ٣١ .

(٣) وأيضاً لو كان جاراً لكان لابد من فعل أو معناه يتعلق به . شرح الكافية ١/ ٢٧١ .

(٤) أبو العباس المبرد محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، شيخ زمانه في النحو والأدب بصري المذهب ، أخذ العلم عن الجرمي والمازني ، وله من الكتب: الكامل في اللغة والأدب والمقتضب وغيرها توفي سنه ست وثمانين ومائتين ، انظر إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٠١ .

(٥) العبارة من هذا الموضع إلى قوله (اقتطعت الإضافة) نقلها البغدادي نصاً في الخزانة ٤/ ١٨٥ وشرح أبيات المغني ٥/ ٣١ .

(٦) قال أبو العباس : إنما نون من قبل أن الاوان من أسماء الزمان وأسماء الزمان قد تكون مضافات الى جمل كقولك: هذا يوم يقوم زيد وأتيتك زمن الحجاج أميراً، فإذا حذفت الجمل عوضت منها التنوين ، كما فعلت فيما أُضيف إلى غير متمكن كقولك: يومئذ وحينئذ فهذا معنى ما قاله أبو العباس" شرح الكتاب للسيرافي ١/ ٧٥ وانظر قول ابي العباس في الخزانة ٤/ ٨٥ ولم أجد قوله في كتبه.

(٧) الرواية الصحيحة التي وردت للبيت:

العاطفون تحين ما من عاطف

وهو صدر بيت عجزه:

والمطعمون زمان أين المطعم

والبيت لأبي وجزة السعدي انظر اللسان (عطف) (ليت) (حين) والخزانة ٤/ ١٧٥ والازهية ٢٦٤

فَأَصْحابُنا قَدْ أَنْكَرُوه، وَ ذلكَ أَنّ التاءَ هاهُنا لا تُزادُ في شيءٍ[1]، وَإِنْ كانَ مَسْمُوْعاً، فَوَجْهُه أنّه أرادَ : (المُطْعِمُوْنه) ثمّ جَعَلَ الهاءَ التي للتّأنيث تاءً[2]؛ فَصارت مثلَ (لات)[3].

مسألة (١١٢)

إذا قُلْتَ: (عَجِبْتُ مَنْ ضَرْبِ زَيْدٍ أَنْتَ)، وَ (مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ هُوَ)، قالَ : [قلت ذلك] لَمّا لَمْ تَقْدِر عَلى (إِيّا)؛ لأَنَّكَ لا تَقُوْلُ : (عَجِبْتُ من ضَرْبِ زيدٍ إِيّاك)؛ لأَنَّ المَصْدَرَ يَنْضافُ إِلى الكافِ، وَلا تَحْتاجُ إِلى (إِيّا) فلِذلكَ قالَ : (أَنْتَ)[4].

مسألة (١١٣)

قالَ: قَبيحٌ أَنْ تَقُولَ : (عَلَيْكَ إِيّاه)، وَوَجْهُ قُبْحِه أَنَّ هذا شيءٌ وضِعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ، وَإِذا وُضِعَ مَوْضِعَه، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تُجْريه مَجْرى الفِعْلِ في سائِرِ المَواضِعِ، وَ إِنْ أَجْرَيْتَه فَلَه وَجْهٌ :

وَ ذلكَ أَنّه لَيْسَ بِأَبْعَدَ مِنْ (إِنَّني) وَ (كَأَنَّني)، فلمّا كانَ المُضْمَرُ في ذلكَ

والإنصاف ١٠٨ والجمل لابن شقير ٢٨٠ وانظره بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٤٢ وحروف المعاني ٧٠ و القرطين ٢/ ٩٨ والهمع ٢/ ١٢١

والشاهد في البيت إبدال هاء السكت تاء وتحريكها .

(١) قال بعض البغداديين : التاء تزاد في أول حين وفي أول أوان " حروف المعاني ٧٠ .

(٢) فصار التقدير: العاطفونه ثم إنه شبه هاء الوقف بهاء التأنيث فلما احتاج لإقامة الوزن إلى حركة الهاء قلبها تاء " سر الصناعة ١/ ١٨١ وهو قول ابن الأعرابي كما في حروف المعاني ٧٠ .

(٣) في الخزانة ٤/ ١٧٧: قال " أبو علي في المسائل المنثورة : وهو أنها في الاصل هاء السكت لاحقة لقوله العاطفون اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاءً وفتحها " .

(٤) وأنت ها هنا فاعل وزيد هو المفعول ، والأصل أن يتصل بالمصدر أو الفعل الكافُ فإن لم تقدر على ذلك جئت ب(إيا) هذا في اضمار المفعول المنصوب ، أما في إضمار المرفوع فنفس العلة لما لم تقدر على التاء وهي ضمير الرفع أدخلت أنت وجعلتها إضماراً للفاعل. هذا ما أراده الفارسي هنا من ذكر الشبه بين إضمار ضمائر النصب وضمائر الرفع ، ينظر في الكتاب ٢/ ٣٤٥-٣٥٩ والأصول ٢/ ١١٦-١٢١ والمقتصد ٥٦٠ .

جائِزاً[١]، وَ إِنْ كان لا يُضْمَرُ فيها، وَ كانَ هاهنا يُضْمَرُ جازَ[٢].

مسألة (١١٤)

لا تَقُولُ : (دونَكني)، ولا : (عَلَيْكِني)، اسْتُغْني بقَوْلِهم : (عَلَيْكَ بي) وَ (دُونَكَ به)، وَلَمْ يَقُولُوا : (عَلَيْكَه) وَ (دُونَكه)؛ لأَنَّ هذا المُضْمَرَ المُتَّصِلَ لا يَتَّصِلُ إلا بالفِعْلِ، و هذا مَحْمُولٌ عَلى الفِعْلِ[٣].

وَ يَجوُزُ فيهِ أَيضاً لما قُلْنا مِنْ أَنّه قدْ صارَ يُضْمَرُ فيهِ كَما يُضْمَرُ في الفِعْلِ، وَقَدْ جُعِلَ مَوْضِعَه، وَ إن اتَّصَلَ به الضّميرُ كَما يتّصِلُ بـ(إنَّ) فَلَيْسَ هُوَ بأَبْعَدَ من (إنّ)[٤].

قالَ أَبو الحَسَن : أُجيزُ : (إنّ إيّاكَ ضَرَبْتَ)[٥]، و (ضربت زَيداً و إيّايَ)[٦].

وَ قالَ أَبو عُمر : هذا لا يَجوزُ؛ لأنّ العَربَ قَدْ تَكَنَّيتْ نَظيرَه، وَ لَم[٧] يَقُولوا : (ضَرَبْتُنِي[٨]) فَلمّا لَمْ يقولوا ذلك لَمْ يَجُزْ نَظيرُه.

وَقالَ أَبو الحَسَن : إنْ لَمْ يَقُوْلُوا ذلكَ، فَلَيْسَ بمُمْتَنِع؛ لأَنّ هذا تَقْديرُه الانْفِصالُ، أَلا تَرى أَنّه يُقالُ : (ضَرَبْتَ زيداً وإيّاكَ)، فَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الاسْمِ المُنفَصِلِ، فَلا يَمْتَنِعُ أَنْ

---

(١) تتصل علامة المضمر المنصوب بإنّ وأخواتها لأنها مشبهة بالفعل ، ينظر الاصول ٢/ ١٢٢ والكتاب ٢/ ٣٦٨

(٢) وجاز في عليك لنفس العلة في إنّ وأخواتها وهو التشبيه بالفعل انظر الكتاب ٢/ ٣٦١ والقياس أن هذا قبيح وهو ما ذكره في بداية المسألة ، وانظر الأصول ٢/ ١٢٢ .

(٣) هذا هو الوجه والقياس كما في المسألة السابقة وذكر ذلك ابن السراج في الاصول ١/ ١٢٠ "ومنهم من لا يستعمل نّي " ولا نّا استغناءً بعليك بي وبنا وهو القياس وانظر الكتاب ٢/ ٣٦١.

(٤) انظر المسألة السابقة ١٣٣ .

(٥) وهذا لم يجزه سيبويه إلا في الشعر. انظر الكتاب ٢/ ٣٥٧ وأجازه الخليل وانظر رأي الأخفش في الإغفال ٥٣-٥٤ .

(٦) هذا في جواز العطف على المنصوب بالضمير المنصوب المنفصل ، أجازه الأخفش و رأيه في الإغفال ٥٣-٥٤ وابن السراج في الأصول ٢/ ١١٩ .

(٧) في الأصل (لم) .

(٨) في الكتاب ٢/ ٢٦٦ " ولا يجوز أن تقول : ضربتني ولا ضربت إياي : لا يجوز واحد منهما لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإياي ضربت". وانظر الأصول ٢/ ١٢١ ومنثور الفوائد ٣٠ .

يَجوزَ هاهُنا.

مسألة (١١٥)

قَالَ أَبو عُمَر : لا يَقولُونَ : (ضَرَبْتُنِي) وَ لا (كَسَوْتُنِي)، يَسْتَغْنُونَ عَنْ ذلِكَ بِقَوْلِهِم : (كَسَوْتُ نَفْسِي)[١]؛ لأَنَّ هَذا الفِعْلَ لا يَدْخُلُ عَلى المُبْتَدَأ وَ الخَبَرِ، فَلَمَّا كَانَ لا يَدْخُلُ عَلى المُبْتَدَأ وَ الخَبَرِ لَمْ يَجُز ذلك، وَ جَازَ فِي (ظَنَنْتُ) وَ أَخَوَاتِها؛ لأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلى المُبْتَدأ وَ خَبَرِهِ[٢].

وَ لِعِلَّةٍ أُخْرَى : وَذلِكَ أَنَّ قَوْلَهُم : (كَسَوْتُ نَفْسِي) قَدْ اسْتُغْنِي بها عَنْ (كَسَوتُنِي)، وَمِن مَذْهَبِهِم أَنْ يَسْتَغْنُوا بِالشَّيءِ عَنْ الشَّيءِ، إِذا لَمْ يَكُن لَبْسٌ.

أَلا تَرَى أَنَّهم قَالُوا : (تَرَكَ)[٣] وَ لَمْ يَقُولُوا : (وَدَع)[٤]، وَ إِنْ كَانُوا قَدْ قَالوا : (دَعْ)، وَ (يَدَعُ).

فَلَمّا كَانُوا في المَوْضِعِ الذي لا يُشْكِلُ قَدْ استَغْنَوا فَفِي هذا المَوْضِعِ أَوْلَى أَنْ يَسْتَغْنُوا؛ لأَنّه مَوْضِعٌ مُشْكِلٌ، أَلا تَرى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (ظَنَنْتُ نَفْسِيْ خَارِجَةً) لَكَانَ مَعْنَاه غَيْرَ (ظَنَنْتَنِي خَارِجًا)؛ لأَنّ تَقْديرَه الرَّفْعُ[٥].

فَلَمّا كَانَ فِي ذلكَ يَلْتَبِسُ فَرَّقُوا بَيْنَ ما يَلْتبسُ وَبَيْنَ ما لا يَلْتبسُ بما ذكَرْنا، و هذه عِلَّةُ أبي عُمر.

وَ للمُعْتَرِضِ أَنْ يَعْتَرِضَ فَيَقُول : فَإِنّ في قَوْلِكَ لا يَلْتبسُ[٦]... وَكَذلكَ قَولُه

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٦٧-٣٦٩ والأصول ٢/ ١٢١ ومنثور الفوائد ٣٠ .

(٢) في الكتاب ٢/ ٣٦٨: " وإنما افترقت حسبت وأخواتها والأفعال الأخر لأن حسبت وأخواتها إنّما أدخلوها على مبتدأ ومبني عليه لتجعل الحديث شكاً أو علماً وانظر الأصول ٢/ ١٢١ ومنثور الفوائد ٣٠ .

(٣) انظر العسكريات ٦٤ .

(٤) في العسكريات ٦٤: " فصار قول الذي يقول ودع شاذاً عن الاستعمال ".

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٦٧ .

(٦) الظاهر أن هناك سقطاً، فالعبارة غير تامة، ويبدو أن فيها مثالاً.

[سبحانه] : ﴿أَنْ رَآه اِسْتَغْنَى﴾[1]، لَوْ جَعَلَ النَّفْسَ هاهُنا لَمْ يَلْتَبِسْ[2].

فَإِنَّـهُ يُقَـالُ لَهُ : إذا كَانَتِ العِلَّةُ قَدْ جَرَتْ فِي الأَكْثَرِ وَ الأَعَمِّ مِنَ البَابِ، فَاعْتَرَضَ حَـرْفٌ أَوْ حَرْفانِ عَلى الأَكْثَرِ لَمْ يَكُن قَادِحاً فِيما ذكَرْنا، أَلا تَرى أَنَّهُم يَقُولُون : الفَاعِلُ رُفِـعَ لِيُفْصَـلَ بَيْـنَه وَبَـيْنَ المَفْعُـولِ، وَمـع ذلِـكَ فَـإذا جَاءَ مَوْضِعٌ لا يَلْتبسُ أَجْرَوه عَلَيْه، فَكَذلِكَ هَذا، وَ إِنْ كَانَ مَوْضِعٌ لا يَلْتبسُ أَجْرَوْهُ عَلى المُلْتبسِ.

مسألة (١١٦)

عَلامَـةُ المُضْـمَرِ المَنْصُـوبِ الـيَاءُ فِـي (ضَـرَبَني)، وَ إِنَّمـا[3] دَخَلَتْ النُّونُ لِيَكُونَ الكَسْرُ عَلَيْهَا وَ لا يَقَعُ بالفِعْلِ إِذ كَانَ الفِعْلُ لا يُكْسَرُ[4].

أَلا تَـرَى أَنَّهُم قَدْ فَعَلُوا ذلِكَ بما لَوْ دَخَلَهُ حَرْفُ جَرٍّ لَمْ يُؤَثِّر فِي قَوْلِهم : (مِنّي) وَ (عَـنّي) وَ (قَطْني)، فَأَدْخَلوا النُّونَ لِتَقَعَ عَلَيها الكسرة وَ يَسْلَمَ سُكُونُ ذلِكَ[5]، فَلِذلِكَ أَدْخَلُوها هَاهُنا لِيَسْلَمَ آخِرُ الفِعْلِ، وَ آخِرُ الفِعْلِ لا يَجُوزُ بالكَسْرِ.

وَ قَـالوا : (الضَّـاربي)، فَـأدْخَلُوا الـيَاءَ وَحْدَها؛ لأَنَّ هَذا الاِسْمَ لا يَمْتَنِعُ[6] فِيْهِ الجَرُّ، فَلَمَّا كَانَ الجَرُّ قَدْ يَدْخُلُهُ لَمْ يَأتُوا بالنُّونِ[7].

فَإِن قَالَ قَائِلٌ : بِمَ[8] تنكرون أَنْ تَكُونَ هَذِه العِلَّةُ مُنْتَقَضَةٌ، وَ ذَلِكَ أَنَّ الكَسْرَ قَدْ

---

(١) العلق ٧ .

(٢) قـال الفراء في معاني القرآن ٣/ ٢٧٨: "ولم يقل أن رأى نفسه ، والعرب إذا أوقعت فعلاً يكتفي باسم واحدٍ عـلى أنفسـها إذا أوقعـتها مـن غيرهـا عـلى نفسـه جعلوا موضع المكنى نفسه، فيقولون: قتل نفسه وقتلت نفسـي، فـإذا كـان الفعـل يـريد اسمـاً وخبراً طرحوا النفس فقالوا : متى تراك خارجاً ومتى تظنك خارجاً وقوله عز وجل ﴿أن رآه استغنى﴾ من ذلك" وانظر إعراب ثلاثين سورة ١٣٧ .

(٣) في الأصل (وإذا).

(٤) في ابـن يعيش ٣/ ٨٩: "ألا ترى أنك أتيت بنون قبل الياء ليقع الكسر عليه ويسلم الفعل من الكسر" وانظر الكتاب ٢/ ٣٦٩ .

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٧١ .

(٦) في الأصل (يتعقب).

(٧) انظر الكتاب ٢/ ٣٧٠-٣٧٢ والأصول ٢/ ١٢١-١٢٢ وابن يعيش ٣/ ٨٩.

(٨) في الأصل (بما) .

يَدْخُلُ فِعْلَ الأَمْرِ، إذا قُلْتَ : (اضْرِبِ الرَّجُلَ)، وَ (أَكْرِمِ ابْنَكَ).

قِيْـلَ لَـهَ: هَذا لا يَلْـزَمُ، وَ ذلِكَ أَنَّ حَرَكَـةَ التِقَـاءِ السَّاكِنَيْـنِ فِي تَقْدِيرِ الْمُنفَصِلِ فَلا عِبْرَةَ بِها.

يَدُلُّ عَلى هَذا أَنَّكَ تَقُولُ : (ارددِ ابْنَكَ) فَلا تُدْغِمُ الدَّالَ فِي الدَّالِ[1]، وَ لَوْ قُلْتَ: (رَدَّ) وَ (شَـدَّ) لأَدْغَمْـتَ لَـمّـا كَانَتْ الحَرَكَـةُ التِي لَيْـسَتْ لالتِقَـاءِ السَّاكِنَيْـن مُعْتَدّاً بها، وَلَمَّـا كَانَـت الحَـرَكَةُ التِي لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْـنِ غَيْـرَ مُعْتَدٍّ بها لَمْ تُدْغِمْ، وَصَارَتْ فِي تَقْدِيرِ الشَّيءِ الْمُنفَصِلِ، فَلِذلِكَ لَمْ تلزَم[2].

فَـإن قَـالَ : فَلِمَ لَمْ تُحَرِّكُوا البَاءَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : ([لَمْ] يَضْرِبْنِي)، فَتَقُولُونَ : (يَضْرِبِي)، وَ لَمْ تَأتوا بِـالنُّونِ، فَتَكُونوا قَدْ حَرَّكْتُم / ١١و / لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؟

قِيلَ لَهُ : هَذا لا يَلْزَمُ، وَ ذَلِكَ أَنَّ هَذا الْمُضْمَرَ صَارَ مَعَ الفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنْهِ، أَلا تَـرَى أَنَّكَ تَقُولُ : (يَضْرِبَانِ)، وَ (يَضْرِبُونَ) فَتَأْتِي بِإعْرابِ الفِعْلِ بَعْدَ الاسْمِ، فَعَلِمْتَ أَنَّهُ تَـنَـزَّلَ مَـنْـزِلَةَ الجُزْءِ مِنْهُ، وَ إذا كَانَ تَنَـزُّلُه مَنْـزِلَةَ الجُزْءِ مِنْهُ يُوْجِبُ لَهُ الاتِّصَالَ، وَحَرَكَتُهُ بالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ تُوْجِبُ الانْفِصَالَ، تَدَافَعَتْ العِلَّتان، فَكَانَ القِيَاسُ أَنْ يُقَدَّرَ فِيْهِ الاتِّصَالُ، إذ لَـوْ قَدَّرْنـا فِـيْهِ الانْفِصَـالَ لأَبْطَلْـنا بهَـذا حكماً، وَ فِي حَرَكَةِ التِقَاء السَّاكِنَيْنِ لَمْ نُبْطِل حُكْماً، فَلِذلِكَ لَمْ يُحَرَّكْ هَاهُنا، وَحُرِّكَ فِيْهِ، أَعْنِي فِي التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[3].

فَـإِنْ قَـالَ قَـائِلٌ : مَـا أَنْكَـرْتُـمْ أَنْ يَكُـونَ هَـذا فِـي الْمَكْنِيِّ الذِي لِلفَـاعِلِ؛ لأَنَّهُ وَالفِعْلَ كَالشَّيءِ الوَاحِدِ.

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٦٩ والإغفال ٦٥٢ .

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٥٣٠ والتكملة ١٦٧-١٦٨ وفي هذا لغتان ، لغة تميم واختاروا الإدغام في الجزم والوقف وكـل العـرب عـلى هـذا إلا أهـل الحجـاز فإنهم يظهرون المثلين ، وفي الكتاب ٣/ ٥٣٠: "ويقولون : اردد الـرجل ، وإن تستعدد اليوم استعدد يدعونه على حاله ولا يدغمون لأن هذا التحريك ليس بلازم لها ، إنما حركوا في هذا الموضع لالتقاء الساكنين" وانظر الإغفال ٦٥٢ .

(٣) في التكملة ١٧٢: "ولا يجـوز أن تقـدر الفعـل منفصـلاً مـن الفاعل كأنك جزمت الفعل ثم ألحقت علامة الضمير، لأن الفاعل متصل بفعله من حيث كان إعراب الفعل بعده نحو: يضربان ويضربون".

قِيْـلَ لَـه : لَمَّا كَانَ المَفْعُـولُ لَهُ مِنَ الاخْتِصَاص بالفِعْـلِ مَا لِلفَاعِـلِ جَرَى مَكْنِيُّه مَجْرَى مَكْنِيِّ الفَـاعِلِ.

أَلا تَـرى أَنَّـهُ قَـدْ بُـنِي المَفْعُـولُ لِلفِعْـلِ[1] عَـلى مَـا لَـمْ يَكُنْ لِلفَاعِلِ، وَ ذلِكَ : (ضُرِبَ) فِيما لَمْ يُسَمَّ فَاعِله، وَيُضَافُ إِلَيْهِ كَما يُضَافُ إِلى الفَـاعِلِ، فَلَمَّا كَانَ قَدْ اخْتَصَّ بالفِعْلِ هَذا الاخْتِصَاص جَرى مَكْنِيُّ المَفْعُولِ مَجْرى مَكْنِيِّ الفَاعِلِ.

مسألة (١١٧)

فَأَمَّـا (لَـدَيَّ) وَ (إِلَيَّ)، فَلَمَّا كَانَتْ يَاءُ الإضَافَةِ يُحَرَّكُ مَا قَبْلَها، وَ كَانَتْ قَبْلَ اليَاءِ الأَلِفُ وَالأَلِفُ لا تُمَكَّنُ حَرَكَتُها قَلَبُوها إِلى اليَاءِ[2]، فَجَعَلُوا قَلْبَها إِلى اليَاءِ بِمَنْزِلَةِ الكَسْرَةِ التِي تَكُونُ فِي غَيْرِها مِنَ الحرُوفِ، فَلِذلِكَ يَقُولُونَ : (لَدَيَّ) وَ (إِلَيَّ).

وَيَقُـولُ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرْتُم أَنْ يَكُونَ هَذا فَاسِداً، وَ ذلِكَ أَنَّهُم قَدْ يُثْبِتُونَها مَعْ غَيْرِ يَاءِ الإِضَافَةِ، وَ ذلِكَ مِثلُ قَوْلِكَ : (لَدَيْنا) وَ (إِلَيْـنا).

فَـالجَوَابُ فِـي هَـذا : أَنَّ العِلَّـةَ إِذا أَوْجَبَـتْ شَيْئاً فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ لَيْسَتْ أَنَّها تَجْـرِي فِي ذَلِكَ البَابِ، كَما ذكَرْنا فِي الفَاعِلِ وَ المَفْعُول[3]، وَ أَيْضاً فَإِنَّ النُّونَ هِيَ أَيْضاً مُضْـمَرٌ، وَ المضمراتُ بَعْضُها يُشْبِهُ بَعْضاً، فَلَمَّا كَانَت اليَّاءُ مُضْمَرَةً كَالنُّون، وَ قَدْ انقلَبَت [الأَلف] لِليَاءِ وَ تَنَزَّلَت النُّونُ مَنْزِلَةَ اليَاءِ، جَرَتْ عَلى مَا اسْتَحَقَّتْه[4] فِي قَلْبِ الأَلِفِ[5] لَها إِلى اليَاء.

---

(١) في الأصل (الفعل).

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٢١٤ وابن يعيش ٢/ ١٢٧ وحروف المعاني ٢٥ والبيان ٢/ ٣٦ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩-٤٠ .

(٣) انظر مسألة (١١٥).

(٤) في الأصل: (استحقه).

(٥) في الأصل (الياء).

مسألة (١١٨)

الكَافُ فِيها لُغَتانِ[١] : مَنْ يَقُولُ : (كَكَ)، وَ (كَهْ) فَيُجْرِيهِ عَلى القِيَاسِ[٢].

وَ مِنْهُم مَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ : الكَافُ قَدْ تَنْتَقِلُ فَتَكُونُ اسْماً[٣]، وَ لا تَثْبتُ عَلى حَالٍ وَاحِدَةٍ، ألا تَرَى أَنَّهُ قَالَ[٤]:

[٤٢] ...... كَكما يُؤْثَفَيْنَ[٥]

فَصَارَتْ الكَافُ الثَّانِيَةُ اسْماً، وَدَخَلَتْ عَلَيْها كَافُ التَشْبِيهِ، فَلِذلِكَ لَمْ يَقُولُوا : (كَهْ) و (كَكَ)، وَ جَعَلُوا الكَاف[٦] مثلاً فَقَالُوا : مِثْلُكَ وَ مِثْلُهُ، وَ هُوَ الأَجْوَد[٧].

مسألة (١١٩)

العَـرَبُ تَجْعَـلُ (هُـوَ) وَ (أَنْـتَ) وَ أَخَواتهـا فَصْلاً[٨] بَين المُبْتَدأ وَ خَبَرِه إِذا كَانَ

---

(١) في سر الصناعة ١/ ٢٨٢: " والجارة أيضاً على ضربين أحدهما حرف والآخر اسم " وانظر الأصول ١/ ٤٣٧ والعضديات ٢٧٣ والبغداديات ٣٩٦ .

(٢) واعلم أن أقيس الوجهين إذا قلت : أنت كزيد ، أن تكون الكاف حرفاً جاراً " سر الصناعة ١/ ٢٩١ .

(٣) في العضـديات ٢٧٦: " وقـد اسـتعملت الكـاف أيضاً اسماً وذلك في ضرورة الشعر" وانظر سر الصناعة ١/ ٢٨٢

(٤) في الأصل (أنهم قالوا).

(٥) البيـت لخطـام المجاشعي انظر سيبويه والشنتمري ١/ ١٣ ، ٢٣٠ والاقتضاب ٤٣٠ والعيني ٤/ ٥٩٢ وجمهرة اللغـة ٣/ ٢١٩ والشاهد بلا نسبة في المنصف ١/ ١٩٢ ، ٢/ ١٨٤ والمحتسب ١/ ١٨٦ والصحاح ٦/ ٢٢٩٣ والمقتضـب ٢/ ٩٧ ومجـالس ثعلـب ٤٨ والمخصـص ٨/ ٧٦ ، ١٤/ ٤٩ وضـرائر الشعر ١٤٥ والموجز ٥٨ والمحكم ٢٧٨ وحروف المعاني ٧٨ ومعاني الأخفش ٣٠٣ وابن يعيش ٨/ ٤٢ والخصائص ٢/ ٣٦٨ والمغني ١/ ١٨١

والبيت كاملاً :

غير رماد وحطام كتفين   وصاليات ككما يؤثفين

والشـاهد في البيـت أنـه حعـل الكـاف الثانـية اسماً لأنها قد سبقتها كاف التشبيه وهذه لا تدخل إلاعلى الأسماء .

(٦) في الأصل (الهاء) .

(٧) ينظر العضديات ٢٧٧ .

(٨) هذه تسمية البصريين والكوفيون يسمونه عماداً ، انظر الإنصاف مسألة ١٠٠ وابن يعيش ٣/ ١١٠ .

خَبَرُه مَعْرِفَةً أَوْ قَرِيباً مِنَ المَعْرِفَةِ[1]، نَحْو قَوْلِهم : (كانَ زَيْدٌ هو خَيْراً مِنْكَ)، وَ (كَانَ عمروٌ هو العاقِلَ).

فَإن سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : (هُوَ) مَا مَوْضِعُها مِنَ الإعْرَابِ؟

قِيلَ لَهُ : لا مَوْضِعَ لَها[2]، وَ الدَلِيلُ عَلى أَنَّهُ لا مَوْضِعَ لَها أَنَّهُ لا يَخلو أَنْ يَكُونَ لَها مَوْضِعٌ أَوْ لا مَوْضِعَ لَها.

فَإنْ كَانَ لَها مَوْضِعٌ فَلا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدأً أَوْ خَبَراً، فَإنْ كَانَ مُبْتَدأً فَيَصِيْرُ لا خَبَرَ لَهُ، وَ إنْ كَانَ خَبَراً كَانَ بلا مُبْتَدأ، فَلَمَّا فَسَدَ هَذا عُلِمَ أَنَّهُ لا مَوْضِعَ لَها مِنَ الإعْرَابِ.

قَالَ البَغْدَادِيُّونَ : دَخَلَتْ لِتَفْصِلَ بَيْنَ الوَصْفِ وَ المَوْصُوفِ[3]، وَهَذا يَفْسد مِنْ قِبَلِ أَنَّا إذا قُلْنا: (كَانَ زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ)، فَقَدْ فَصَلْنا بغَيْرِ دُخُولِها، وَ إنَّما[4] دَخَلَت عِنْد أَصْحَابنا لِتَكُونَ مُؤْذِنَةً أَنَّ الاسْمَ الذِي يَجيءُ بَعْدَها مَعْرِفَةٌ وَمَا يَقْرُبُ مِنَ المَعْرِفَةِ[5].

كَمَا أَنَّكَ إذا قُلْتَ : (قَامَتْ هِنْدٌ) أَوْ (قَاما الزَّيدان) فَقَدْ عَلِمت أَنَّ هاهُنا (التَّاءُ) آذَنَتْ وَعُلِمَ بها أَنَّ مَا يَجيءُ بَعْدَها مُؤَنَّثٌ، وَ إن كَانَ يُعْلَمُ بالخَبَرِ أَنَّ الإسْمَ مُؤَنَّثٌ إذا لُفِظَ بهِ.

وَ مِنْ هَاهُنا أَشْبَهَتْ (هو) فِي هَذا المَوْضِعِ حَرْفَ المَعْنَى، إذ صَارَتْ يُعْلَمُ بها مَا يَجيءُ بَعْدَها كَمَا يُعْلَمُ بحَرْفِ المَعْنَى.

وَ القِيَاسُ لا يُوْجِبُ أَنْ يَكُونَ : تَدْخُلُ (هُوَ) وَأَخَواتُها؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ اسْماً مُلْغىً،

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٢ وابن يعيش ٣/ ١١٠ .

(٢) هذا رأي البصريين وذهب الكوفيون إلى أن حكمه كحكم سابقة ، واختلفوا في ذلك ، انظر مسألة ١٠٠ من الإنصاف .

(٣) انظر الإنصاف مسألة ١٠٠ وابن يعيش ٣/ ١١٠ .

(٤) في الأصل (وإذا).

(٥) في ابن يعيش ٣/ ١١٠ " والغرض من دخول الفصل في الكلام ما ذكرناه من إرادة الايذان بتمام الاسم وكماله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت وقيل: أتى ليؤذن بأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات" .

وَ الأَسْماءُ لا تُلْغَى، فَلَمَّا لَمْ يَجِئْ إِلاّ فِي المَعْرِفَةِ لَمْ يَجُزْ أَنْ يُقَاس عَلَيْهِ فِي النَّكِرَة.

وَ أَمَّا قَوْلُه سُبْحانَهُ: ﴿وَ لا يَحْسَبَنَّ الذِيْنَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُم﴾[1] فَكَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: (يَبْخَلُونَ) دَلَّ عَلى (البُخْلِ)، فَكَأَنَّه أَرَادَ: (البُخْلَ هُوَ خيراً لَهُم[2])، وَ الفِعْلُ يَدُلُّ عَلى مَصْدَرِه، كَمَا يَدُلُّ مَصْدَرُه عَلَيْهِ، وَ ذَلِكَ قَوْلُكَ: (سُقْياً لِزَيْدٍ)، يُرِيْدُونَ: (سَقَى اللهُ زَيْداً)، فَلَمَّا كَانَ المَصْدَرُ قَدْ اسْتُعْمِلَ دَلالَةً عَلى الفِعْلِ فَكَذَلِكَ اسْتُعْمِلَ الفِعْلُ دَلالَةً عَلى المَصْدَر.

مسألة (١٢٠)

العَرَبَ مُجْتَمِعُونَ عَلى أَن يَقِفُوا عَلى هَاءِ المُذَكَّرِ وَلا يَصِلُونَها، فَإِذا وَصَلُوا وَكَانَ قَبْلَها فَتْحَةٌ أَو ضَمَّةٌ[3]، فَلا خِلافَ بَيْنَهُم فِي ضَمِّها، وَإِذا كَانَ قَبْلَها كَسْرَةٌ فَمِنْهُم مَنْ يَكْسِرُها وَيُلْحِقُ بها يَاءً، وَمِنْهُم مَنْ يَضُمُّها وَ يُلْحِقُ وَاواً[4]، وَكَسْرُها وَإِلْحَاقُ اليَاءِ أَوْلَى.

وَ ذَلِكَ لأَنَّ لُغَةَ مَنْ قَالَ: (عِنْدَهُ) أَوْ (مَعَهُ) [الضَّمُّ] فإِنْ كَانَ قَبْلَها كَسرٌ[5]، فَمِنْهُم مَنْ يَضُمُّها، قَالَ: لأَنَّ أَصْلَ الهَاءِ الضَّم، وَ يَدُلُّك عَلى أَنَّ أَصْلَها الضَّمَّ أَنَّا قَدْ وَجَدناها يَجُوزُ فِي مَوْضِعِ الضَّمُّ فِيها، وَلا يَجُوزُ فِيها الكَسْرُ، وَ ذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ: (ضَرَبَهُ) وَ (أَكْرَمَهُ)، وَ كَذَلِكَ الضَّمُّ [في قَوْلِ الحجازيين: بِهُو ولَدَيْهو]، فَعُلِمَ بِهَذا أَنَّ أَصْلَها الضَّمُّ[6].

---

(١) آل عمران ١٨٠ .

(٢) في الكتاب ٢/ ٣٩١: "كأنه قال: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ولم يذكر البخل اجتزاءً بعلم المخاطب بأنه البخل لذكره يبخلون".

(٣) في الأصل: (كسرة).

(٤) التكملة ٢٠٥ : "وأما الهاء التي في ضربته ومررت به فإنها تلحق في الدرج الواو والياء فيقال: ضربتهو ومررت بهي وأصل هذه الهاء أن تكون مضمومة وإنما تكسر إذا تقدمها ياء أو كسرة نحو عليهي ومررت بهي ويجوز الاصل الذي هو الضم معهما".
وانظر الحجة ١/ ٤٥ والكتاب ٤/ ١٩٥ .

(٥) انظر الكتاب ٤/ ١٩٧ والحجة ١/ ٥١ .

(٦) يقصد أن كل موضع جاء فيه الكسر جاز فيه الضم وليس كل موضع جاء فيه الضم جاز فيه الكسر، فهذا يدل على أن الضم فيها هو الأصل، وانظر الحجة ١/ ٥٢ .

وَ أَمَّا مَنْ كَسَرَ الهَاءَ قَالَ : الهاءُ حَرْفٌ خَفِيٌّ، وَهِيَ مِنْ مَخْرَجِ الأَلِفِ، فَلَمَّا شَابَهَتْ حُرُوفَ المَدّ وَ اللِّينِ صَارَتْ غَيْرَ مُعْتَدٍّ بها، فَانْكَسَرَت لانْكِسَارِ مَا قَبْلَها، وَ انْقَلَبَت الوَاوُ ياءً[1]؛ لأَنَّ الوَاوَ السَّاكِنَةَ إذا انْكَسَرَ مَا قَبْلَها انْقَلَبَتْ إِلى اليَاءِ[2].

مسألة (١٢١)

إذا كَانَ قَبْلَها يَاءٌ قُلْتَ : (عَلَيْهِنَّ) وَ (لَدَيْهِنَّ)، وَ هِي اللّغَةُ الجَيِّدَةُ؛ لأَنَّ الهَاءَ لا يُعْتَدُّ بها؛ لأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّها حَرْفٌ خَفِيٌّ كَالأَلِفِ.

يَدُلُّكَ على أَنَّها مُشْبِهَةٌ لِلهَاءِ قَوْلُهُم : (رَدَّها) فَلا يَجُوزُ إِلا الفَتْحُ، كَما لا يَجُوزُ إذا قَالَ : (رَدَّ) إِلا الفَتْحُ، فَيُعْلَمُ بهَذا أَنَّهُ لا يُعْتَدّ بها[3].

وَ قَدْ تَقَعُ أَيْضاً فِي الشِعْرِ عَلى حَدٍّ مَا تَقَعُ اليَاءُ[4] نَحْوَ قَوْلِهِ[5] :

[٤٣] صَحَا القَلْبُ عَن سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ[6] ... ...

فَقَدْ صَارَت الهَاءُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ[7] :

[٤٤] قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَ مَنْزِلِي[8] ... ...

---

(١) في الأصل (الفاً).

(٢) ينظر الكتاب ٤/ ١٩٥ والحجة ١/ ٤٧ .

(٣) ينظر الحجة للفارسي ١/ ٥٦ .

(٤) في الأصل (التاء) .

(٥) في الأصل (قولهم).

(٦) صدر بيت عجزه

.... وعري أفراس الصبا ورواحله

وهو مطلع قصيدة لزهير بن أبي سلمى في مدح حصن بن حذيفة الفزاري ، انظر ديوانه شرح ثعلب ١٢٤.
والشاهد في البيت مجيء هاء السكت وهي غير معتد بها .

(٧) في الأصل (قولهم).

(٨) صدر بيت عجزه

.... بسقط اللوى بين الدخول فحومل

والبيت لامرىء القيس في ديوانه ١٤٣ وانظر سيبويه والشنتمري ٢/ ٢٩٨ وسر الصناعة ٥٠١ وشرح

[١١ظ] وَ إذا ثَبتَ هَذا ثَبتَ أنَّها خَفيَّةٌ، وَ إذا كانت خَفِيَّةً فَلا مُعْتَبَر بها، وَ إذا لَمْ يَكُنْ بها مُعْتَبَرٌ صَارَتْ بمَنْزِلَةِ التِقَاءِ السَّاكِنَيْن، وَ إذا كَانَتْ بمَنْزِلَةِ التِقاء السَّاكِنَيْن انْقَلَبَتْ لانْكِسَارِ ما قَبْلَهَا[١].

وَ إذا سَكَنَ مَا قَبْلَها مِثْلُ قَوْلِهِم : (مِنْهُ) وَ (عَنْهُ) لَمْ يَكُنْ إلا الضَمّ؛ لأَنَّ هَذا الحَرْفَ لا يُشْبه الأَلِفَ في المَدِّ واللِيْنِ[٢].

مسألة (١٢٢)

إذا كانَتْ قَبْلَ الهاءِ أَلِف حَذَفت الواوَ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لأَنَّ الهَاءَ حَرْفٌ خَفِيٌّ، وَ إذا كانت خَفِيَّة صَارَتْ بِمَنْزِلَة الحَرْفِ الذي لَيْس في الكَلام، فَتَحْذِفُ الواوَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

مسألة (١٢٣)

إذا قُلْتَ : (عَلَيْهم) فَفيها لُغات : (عَلَيْهِمِ) وَ (عَلَيْهِمي) وَ (عَلَيْهِمُو) وَ (عَلَيْهمُ)[٣].

فَأَمَّا مَنْ كَسَرَ الهاءَ وَ الميمَ وَ أَتْبَعَها اليَاءَ، فَإنَّهُ كَسَرَ الهاءَ لأَنَّ قَبْلَها ياءً ساكِنَةً، وَ هـذه الهاءُ إذا[٤] كانت قَبْلَها [الياءُ] انْكَسَرَتْ، فَأَقَلُّ أَحْوالِ الياءِ أَنْ تَكُونَ بمَنْزِلَةِ الكَسْرَةِ، وَ إذا انْكَسَرَت الهاءُ تَبعَتْها المِيْمُ[٥]، وَ ذلكَ لأَنَّه لَيْسَ في كَلامِهم : (يفِعُلُ) وَ لا (أَفِعُلَ)،

شواهد الشافية ٢٤٢ وجمهرة أشعار العرب ١١٣ والأزهيه ٢٤٤ والجمل لابن شقير ٢٣٩ والبيت غير منسوب في المنصف ١ / ٢٢٤ والأشموني ٣ / ٣٠٩ والإنصاف ٦٥٦ والمقتصد ١٠٢٠ والأصول ٢/ ٣٨٥ وإيضاح الشعر ٢٣٦ والشاهد هو مجيء الياء بدل الكسرة في منزلي للترنم وهي غير معتد بها .

(١) ينظر الحجة للفارسي ١/٥٦ .

(٢) في الحجة ١/٤٨: "إذا كانت إضمار مذكر بعد حرف ساكن أو مجزوم حركوا الساكن أو المجزوم بالضم وذلك قولهم في الوقف لم يضربه وقده ومنه".

(٣) ينظر الحجة للفارسي ١/٤٢-١٠٥ ومعاني القرآن للفراء ١/٥ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٣٩-٤٠.

(٤) في الأصل: (وهذه الهاء فإذا).

(٥) في البيان ١/ ٤٠: "ويجوز أيضاً عليهمي بإثبات الياء مع كسر الهاء لأنهم كسروا الميم إتباعاً لكسرة الهاء".

فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ هذا في كَلامِهِم اسْتَثْقَلُوا الكَسْرَةَ[١] و بَعْدَها الضَمَّةُ[٢]؛ لأنَّه يُشْبِهُ ما لَيْسَ في الكَلامِ[٣].

أَلا تَرَى أَنَّهُم يَقُولونَ : (أَجُوءُك)[٤]، وَ (القَوْمُ مُنْحَدُرٌ [من] الجَبَلِ)[٥]، فَيُغَيِّرُون اسْمَ الفَاعِلِ فَيَهْرُبونَ من الكَسْرَةِ التي بَعْدَها الضَمَّةُ[٦].

وَ إِذا كانَ هذا هكَذا عَلِمْتَ أَنَّ هذِه في اللُّغةِ الفَصيحَةِ.

وَ تَحْذِفُ اليـاءَ؛ لأَنَّ في الكَلامِ دَلالَةً عَلى حَذْفِها[٧]، وَ تَنْقَلِبُ [الواو] إلى اليـاءِ لانكسارِ ما قَبْلَها.

وَ لُغَةُ مَنْ ضَمَّ الميمَ رَديئَةٌ، وَ إِنَّما دَعاهم إلى ذلكَ أَنَّهم قالُوا : إِنّما كُنّا نَفْعَلُ ذلكَ بالهاءِ إذا اتَّصَلَت بالياءِ [لخفائها]، وَ هذِه الميمُ ليسَتْ[٨] خَفِيَّةً، وَ إذا لم تَكُنْ خَفِيَّةً فَهي[٩] مَضْمُومَةٌ فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ : (هُمو)[١٠]، وَ هَذا نَرُدُّ عَلَيْهِمْ بِهِ الكَلامَ الَّذِي ذَكَرْنا قَبْلَ هَذا.

وَ الذِيْنَ ضَمُّوا الهَاءَ أَجْروهُ عَلى الأَصْلِ[١١].

---

(١) في الأصل (الضمة).

(٢) (الضمة) فوقها ضبة .

(٣) في الحجة ١/ ٤٥: "وحجة من كسر الميم للساكن الذي لقيها والهاء مكسورة أن يقول : أتبعت الكسر الكسر لثقل الضم بعد الكسر، كما استثقلوا ضم الهاء بعد الكسرة وكذلك استثقلوا ضمة الميم بعد الهاء".

(٤) يعني (أجيئك) فهربوا من ضمة الهمزة التي قبلها كسرة (ياء) استثقالاً ، ومن ذلك قولهم (أنبؤك) في (أنبئك) انظر الحجة ١/ ٨٣ .

(٥) قال الفارسي في الحجة : (فإن قولهم : (منحدر) تبعت الضمة فيه الإعراب كقولهم : ابنم وامرؤ وأخوك وفوك وذو مال" الحجة ١/ ٨٣ .

(٦) الحجة ١/ ٨٣ .

(٧) هذا إذا قلت عليهم بكسر الهاء والميم ففي كسر الميم دليل على الياء.

(٨) في الأصل (فليست)

(٩) في الأصل (وهي).

(١٠) في الحجة ١/ ٤٥: "ولأن الهاء إنما تبعت الياء لأنها شبهت بهاء ولم تتبعها الميم لبعدها منها".

(١١) انظر المسألة (١٢٠) في أن أصلها هو الضم .

مسألة (١٢٤)

(أَيّ) أُعْرِبَـت لأنَّهَـا نَقِيْضَةُ (كُلّ)[١]، وَ مِنْ أُصُولِهِم إِجْراءُ الشَّيءِ عَلى نَقِيْضِهِ، وَإِذا كَانَ ذَلِكَ فِي كَلامِهِم وَجَبَ أَنْ تَكُونَ مَحْمُولَةً عَلى نَقِيْضِها وَهُوَ (كُلٌّ).

وَلا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أُعْرِبَتْ لأَجْلِ الإِضَافَةِ، وَ الإِضَافَةُ فِي (كَمْ) مَوْجُودَةٌ، وَمَع هَذا فَلا تُغَيِّرها الإِضَافَةُ، فَعُلِمَ بِهذا أَنَّ الإِضَافَةَ لا تُؤَثِّر.

مسألة (١٢٥)

إذا كَانَـتْ للخَـبَرِ احْتَاجَتْ إِلى صِلَةٍ، وَ إِذَا كَانَتْ جَزاءً، أَوْ اسْتِفْهاماً لَمْ تَحْتَجْ إِلى صِلَةٍ؛ وَذَلِكَ لأَنَّها فِي الاسْتِفْهامِ لا تَحْتَاجُ إِلى صِلَةٍ[٢]؛ لأَنَّ الصِّلَةَ إِنَّما هِيَ بَيَانٌ لِشَيءٍ، فَلَمَّـا كَـانَ فِـي الاسْتِفْهامِ غَيْرُكَ الذي يُبَيِّنُ لَكَ، وَ يُوَضِّحُ لكَ، اسْتَغْنَيْتَ عَنْ الصِّلَةِ فِي الاسْتِفْهَام.

وَ الجَـزاءُ لا يَحْـتَاجُ إِلى صِلَةٍ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ إِنَّما يُحْتَاجُ أَنْ تُوَضِّحَ لِصَاحِبِكَ مَا كَانَ مُبْهَماً، فَلَمَّا كَانَتْ فِي الجَزَاءِ مُبْـهَمَةً، وَ قَدْ بُنِيـت على الإِبْـهَامِ فِي الجَزاءِ، وَ هُـو كَوْنُـها مُبْهَمَةً لَمْ تَحْتَجْ إِلى صِلَـةٍ.

وَ إِذا كَانَـتْ خَـبَراً احْتَاجَـتْ إِلى صِلَةٍ؛ وَ ذَلِكَ لأَنَّها أَيْضاً مُبْهَمَةٌ، و أَنْتَ مُخْبِرٌ مُحْـتَاجٌ أَنْ تُبـيِّنَ بالصِّـلَةِ لِمَـنْ تُخْـبِرُه، وَ إِذا احْتَجْتَ أَنْ تُبَيِّنَ لَهُ فِي الخَبَرِ، احْتَجْتَ إِلى الصِّلَةِ؛ لأَنَّ الصِّلَةَ بَيَانٌ، فَأَنْتَ مُحْتَاجٌ إِلى أَنْ تُبَيِّنَ لأَنَّكَ المُخْبِرُ.

---

(١) اختلفوا فيها إذا كانت موصولة ولم يظهر العائد هل هي مبنية أم معربة ، ذهب الكوفيون إلى أنها معربة والبصريون إلى أنها مبنية على الضم ولاخلاف في إعرابها إذا ظهر العائد. انظر الإنصاف مسألة ١٠٢ وانظر سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٩٩ وابن يعيش ٣/ ١٤٥ والمغني ٧٧ وإملاء ما من به الرحمان ٢/ ١١٥ و البغداديات ٣٤١ .

(٢) الكلام في هذه المسألة حول (أي) وهي في الخبر بمعنى الذي موصولة والموصول يحتاج إلى صلة يتم به الكلام ، ولا تحتاج في الاستفهام والجزاء إلى صلة ، ينظر ابن يعيش ٣/ ١٤٥ .

مسألة (١٢٦)

تَقُـولُ : (أَيُّهُم تُحِبُّ فَلَكَ)[١]، فَتَدْخِلُ فِي جَوابِها الفَاءُ؛ لأَنَّ فِيها مَعْنى الجَزَاءِ، وَذلِـكَ أَنَّ الجَـزاءَ مُبْهَمٌ، إِذا قُلْتَ : (مَنْ يَأْتِنِي آتِه)، فَهَذا مُبْهَمٌ، وَكُلُّ شَيءٍ مُبْهَمٍ يَحْتَاجُ إلى صِـلَةٍ فَفِيْهِ الجَزَاءُ وَ إِنْ كَانَ خَبَراً؛ لأَنَّ [فِيهِ] مَعْنَى الجَزاءِ، إذا قُلْتَ: (إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ) فَمعْـنَاهُ أَنَّكَ جَعَلْتَ عِلَّةَ إِتْيانِكَ هُوَ مَجيئُه إِلَيكَ، فَكُلُّ شَيءٍ كَانَ الأَوَّلُ عِلَّةً لِكَوْنِ الثَّانِي فَهُوَ الجَزَاءُ.

وَ هَذا المَعْنَى مَوْجُودٌ فِي كُلِّ اسْمٍ مُبْهَمٍ، وَ هُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلى صِلَةٍ نَحْوَ : (أيّ) وَ (الـذِي) وَ الاسْـمُ الـنَّكِرَةُ[٢]، أَلا تَـرى أَنَّـكَ تَقُـولُ : (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيْنِي فَلَهُ دِرْهَمٌ)، لَمَّا كَانَت العِلَةُ فِي أَنَّ لَهُ (دِرهماً) كَوْنُهُ رَجُلاً لاسْتِحقَاقِ الدَراهِمِ.

فَمَعْـنَى الجَـزَاءِ مَوْجُـودٌ، فَلِذَلِـكَ اخْتُصَّتْ بالفَاءِ، وَ كَذلِكَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿الذِيْنَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم باللَّيلِ وَ النَّهار سِرّاً وَ عَلانِيَةً فَلَهُم أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِم وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٣]، فَدَخلَتْ الفَاءُ؛ لأَنَّ فِي الكَلامِ مَعْنَى الجَزَاءِ[٤].

فَلِهذا جَـاز ذَلِكَ فِي (أَيّ) فِي الخَبَرِ؛ لأَنَّـها مُبْـهَمَةٌ، وَ فِيْها مَعْنَى الجَزَاءِ، فَـلِذلِكَ أُجِيْبَتْ بالفَـاءِ.

وَ لا يَجُـوزُ إِذا حَذَفْـتَ الفَـاءَ أَنْ تَكُـونَ جَـزاءً، إِذا قُلْـتَ : (أَيُّهُم تُحِبُّ لَكَ)، وَ(كُـلُّ رَجُـلٍ يَأْتِـينِي له[٥] دِرْهَـمٌ)؛ لأَنَّ الـدِّرْهَمَ قَـدْ يَجُـوزُ أَنْ يَسْتَحِقَّـهُ لِوُجُـوهٍ، فَإِذا

---

(١) انظر المسألة في الكتاب ٢/ ٣٩٨ .

(٢) في سر الصناعة ١/ ٢٦٠: "واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها نحو قولك : الذي يكرمني فله درهم ، فلما كان الإكرام سبب وجود الدرهم دخلت الفاء في الكلام" .

(٣) البقرة ٢٧٤ ، الآية كتبت في الأصل: "الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" وليس في كتاب الله آية بهذا اللفظ ، أما التصويب في هذا الشاهد فهو ما استشهد به ابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٦٠ على فاء الجواب واستشهد به كثير من النحاة .

(٤) ينظر سر الصناعة ١/ ٢٦٠ ورصف المباني ٤٤٧ .

(٥) في الأصل (فله) وليس هذا موضع الشاهد.

أَدْخَلْتَ عُلِمَ أَنَّهُ لِلجَزَاءِ[1].

مسألة (١٢٧)

وَ إذا كَانَتْ (أَيّ) فِي مَوْضِعٍ يَصِحُّ فِيْهِ (من) و (الذي) بنيتها عَلى الضَّمِّ[2]، وَ هُوَ قَوْلُكَ : (اضْرِب أَيُّهُمْ أَفْضَلُ)، وَ إِنَّمَا وَجَبَ البِنَاءُ فِيْها لأَنَّ الإِعْرَابَ إِنَّما وَجَبَ لَها إِذا كَانَتْ فِي تَقْدِيْرِ اسْمٍ مَوْصُولٍ فَإِذا خَالَفَتْ خُولِفَ بها فَبُنِيَتْ[3].

وَ أَمَّـا اخْتِـيَارُهُم الضَّمَّ فَلأَنَّها مُشَبَّهَةٌ بالغَايَاتِ، وَذلِكَ أَنَّ الغَايَةَ إِنَّما بُنِيَتْ عَلى الضَّـمِّ لأَنَّـهُ حُـذِفَ مِـنْها، [كَذلِـكَ] فِـي هَـذا المَوْضِـعِ، فَأَشْبَهَتْ الغايات، فَبُنِيَتْ عَلى الضَمِّ[4].

مسألة (١٢٨)

قَالَ البَغْدادِيُّونَ[5]: إِنَّها اسْتِفْهامٌ فِي قَوْلِهِ [سُبْحَانَهُ]: ﴿ثُمَّ لَنَنْـزِعَـنَّ مِنْ كُـلِّ شِيْعَـةٍ﴾[6] تَشَايَعُـوا[7] فَقَـالُوا[8]: ﴿أَيُّهُـمْ أَشَـدُّ﴾[9] فَجَعَلُـوهَا اسْتِفْهَـامـاً[10].

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٩٨ وسر الصناعة ١/ ٢٦٠.

(٢) هـذا رأي سيبويه إذ لم يظهـر العـائد عـلى الاسـم الموصول فهو مبني على الضم ، أما إذا ظهر العائد فهي معـربة ، وخالفـة الكوفـيون فقالوا: هي معربة ظهر العائد أم لم يظهر ، انظر مسألة ١٠٢ من الإنصاف وفي الكتاب ٢/ ٤٠٠: "وأرى قولهم : أيهم أفضل على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر".

(٣) هذه علة البناء عند سيبويه. انظر الكتاب ٢/ ٤٠٠.

(٤) وبُني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه أعنى الصلة" شرح الكافية٢/ ٥٧

(٥) هـم الكوفـيون لأن هـذا الـرأي هـو للفراء والكسائي في ابن يعيش ٣/ ١٤٦ والمغني ٧٧-٧٨ ، وانظر نص الكـتاب ٢/ ٣٩٩. ومن البصريين من قال بهذا، منهم الخليل ويونس والاخفش في إملاء ما من به الرحمان ٢/ ١١٦ والأخفش ليس على هذا انظر معانيه ٢٣٠ فقد أجاز فيها النصب على القياس .

(٦) مريم ٦٩ . وهذه بالنصب قراءة الكوفيين في الكتاب ٢/ ٣٩٩ وفي شواذ القراءات هي قراءة معاذ بن مسلم وطلحة ابن مصرف. انظر شواذ القراءات ٨٦ وانظر البيان ٢/ ١٣٠-١٣٣ .

(٧) (تشايعوا) وضع الناسخ فوقها ضبة.

(٨) في الأصل (قالوا)

(٩) مريم ٦٩ .

(١٠) انظـر الكـتاب ٢/ ٣٩٩ وابـن يعـيش ٣/ ١٤٦ والمغـني ٧٧-٧٨ وإملاء ما من به الرحمان ٢/ ١١٦ وانظر الخلاف فيها في البيان ٢/ ١٣٠-١٣٣ .

قَالَ الشَّيْخُ : وَ هَذا لا يجوز؛ لأنَّ (لَنـزِعَنَّ) قَدْ عَمِلَ فِي قَوْلِه[1] : (مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ) وَإذا كَـانَ عَـامِلاً فِي: (مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ) صَارَ ما بَعْدَهُ مُبْتَدَأً، وَ هَذا يَجيءُ عَلى قِياسِ قَوْلِ الأَخْفَشِ[2]، فَتَكُونُ مُعْرَبَةً[3]؛ لأَنَّ (لَنَـزِعنَّ) قَدْ عَمِلَ فِي قَولِهِ[4]: (مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ) فَيَصِيرُ (أَيهم) مُسْتَفْهَماً عَنْـهُ، وَلا يَعْمَلُ فِيْهِ مَا تَقَـدَّمَـه[5].

و أَمَّا قَولُه سُبحانَه : ﴿فَسَتُبْصِرُ وَ يُبْصِرون بأَيِّكُم المفتون﴾[6] فَفِيها ثَلاثَةُ أَوْجُه[7]:

أَحَدُهـا : أَنَّهُـم قَـالُوا[8]: إنّ تَقْدِيـرَه : (بأَيِّ الفِتْنَةُ)، وَجَعَلَ (المَفْتُون) فِي مَوْضِعِ الفِتْـنَةِ، وَ هَـذا كَثِيْـرٌ، فَجَعَـلَ المَفْعـول / ١٢و/ فِي مَـوْضِعِ المَصْدَرِ، يُقَـالُ : لَيْسَ لَـهُ مَـعْقُولٌ، يُرِيْـدُ: عَقْلٌ، وَهَـذا كَثِيْـرٌ[9].

وقَالَ قَومٌ : (بأَيِّكُم فُتِنَ المَفْتُونُ)، وَ قَالَ الأَخْفَشُ : البَاءُ زَائِدَةٌ[10]، فَعَلى أَيِّ وَجْهٍ كَانَـتْ فَهِـيَ اسْـتِفْهامٌ، وَ إذا كَانَـتْ اسْـتِفْهاماً عَمِلَـتْ فِـيْها البَاءُ؛ لأَنَّها مِنْ تَقْدِيرِ جُمْلَةٍ أُخْرَى غَيْرِ الجُمْلَةِ المُتَقَدِّمَةِ، فَيَـكُونُ تَقْدِيْـرُهُ : فَسَتُبْـصِرُ وَ يُبْصِرون بِـأَيِّكُم يُفْتَـنُ المَفْتُونُ، فَـتَكُـونُ مُتَعَلِّقَـةً بِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ دَلَّ الكَـلامُ عَلَيْـهِ؛ لأَنَّـهُ لا يَخْـلُو مِنْ أَنْ تَكُـونَ مُتَعَلِّقَـةً بِـ(تُبْصِرُونَ)، وَ هَذا لا يَجُـوزُ؛ لأَنَّ مَا قَبْـلَ الاسْتِفْهَـامِ لا يَعْمَلُ فِيْمَا بَعْـدَه، فَلا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

وَلا يَجُـوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِـ(المَفْتُون)؛ لأنَّه خَبَرٌ لِـ(أَيٍّ) فَهِيَ مَع الباءِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ

---

(١) في الأصل (قولك).

(٢) أجـاز الأخفـش النصـب في أيهـم على القياس انظر معانيه ٢٠٣ إلا أنها عنده مبنيه على الضم انظر معاني القرآن للأخفش ٢٠٣ .

(٣) في الأصل (معربه) .

(٤) في الأصل (قولك).

(٥) ينظر البيان ٢/ ١٣٢ وابن يعيش ٣/ ١٤٦ وإملاء ما من به الرحمان ٢/ ١١٦ والإغفال ١٠٠٨ .

(٦) القلم ٥ .

(٧) انظـر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣ والبيان ٢/ ٤٥٣ وإملاء ما من به الرحمان ٢ / ٢٦٦ ومشكل إعراب القرآن ٧٤٩

(٨) منهم الفراء في معاني القرآن ٣/ ١٧٣ وانظر الأنباري في البيان ٢/ ٤٥٣ .

(٩) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٧٣ والبيان ٢/ ٤٥٣ .

(١٠) معاني القرآن للأخفش ٥٠٥ .

بالابْتِداءِ، وَ(المَفْتُونُ) خَبَرُها فَقَدْ عَمِلَتْ فِيْهِ.

فَإِذا بَطل هَذانِ الوَجْهانِ صَحَّ مَا قُلْناهُ أَنَّها مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلٍ مُضْمَر، وَ إِذا قَالَ: (بِأَيِّكُم المَفْتونُ) بنَاهَا؛ لأَنَّها جَاءَتْ مَجيئاً لَيْسَ يَجيءُ (مَنْ) وَ (الذِي) عَلَيْهِ فَبُنِيتْ عَلى الضَّمِّ.

مسألة (١٢٩)

قَالَ[١]: كَانَ الخَلِيْلُ يَقُولُ : (اضْرِبْ أَيٌّ أَفْضَلُ)، فَيَبْنِي (أَياً) وَ يُنَوِّنُهُ[٢].

وَ قَالَ سيبويه : لا أَرَى ذلِكَ فِي القِيَاسِ وَ لكِنْ أَقُولُ : (اضْرِبْ أَيّاً)[٣].

قَالَ الشَّيْخُ : لِقَوْلِ الخَلِيلِ وَجْهٌ، وَ ذَلِكَ أَنَّ التَنْوِيْنَ قَدْ يَدْخُلُ مَعَ البِنَاءِ فِي مِثْلِ (صَهٍ) وَ (مَهٍ)، فَكَذَلِكَ أَيْضاً هَاهُنا يَدْخُله البِنَاءُ كما يدخلُ ثَمَّ.

مسألة (١٣٠)

إِذا قَالَ : (أَيِّي وَ أَيُّكَ كَانَ شَراً فَأَخْزاهُ الله)[٤]، يُرِيْدُ : (أَيُّنا كَانَ شَراً)، كَما تَقُولُ : (الدِّرْهَمُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ)، تُرِيْدُ: بَيْنَنا، وَ هَذا يَقْتَضِي اثْنَيْنِ؛ لأَنَّ تَقْدِيرهُ[٥] [كَما] قَالَ الفَرَزْدَقُ :

[٤٥] فَسَتَعْلَمُونَ إِذا الأُمُورُ تَدَبَّرَتْ ... أَيّاً وَ أَيُّ بَنِي زَبِينَةَ أَظْلَمُ[٦].

---

(١) سيبويه انظر الكتاب ٢/ ٤٠١ .

(٢) في الكتاب ٢/ ٤٠١: "ومن قولهما بـ (اضرب أيٌ أفضل)، وأما غيرهما فيقول: اضرب أياً، ويقيس ذا على الذي وما أشبهه".

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٤٠١-٤٠٢ .

(٤) تتبع مسائل الكتاب ٢/ ٤٠٢ .

(٥) وضع الناسخ بعدها ضبة .

(٦) البيتَ للفرزدق في ديوانه ٢٨٧ برواية:

فستعلمون إذا نطقت بحجتي ... أني وأي بني زبينة أظلم

وهو من قصيدة قالها في بني زبينة مطلعها :

لو شئت لُمت بني زبينة صادقاً ... ومطيتي لبني زبينة ألوم

مسألة (١٣١)

(أَيُّ مَنْ إن يَأتِنا[1] نُعْطِهِ نُكْرِمْهُ)؟ فَهَذِهِ المَسْأَلَةُ لا تَجُوزُ إلاّ فِي الاسْتِفْهامِ، وَلا تَجُوزُ فِي الجَزاءِ، وَلا في الخَبَرِ[2].

وَوَجْهُ تَجْوِيزِها فِي الاسْتِفْهامِ، إذا قُلْتَها يَكُونُ تَقْدِيرها : (أَيُّهم نُكْرِمُهُ)، وَ(مَنْ) لَمَّا أَضَفْتَها إلى (أَيّ) صَارَ مَا بَعْدَ (أَيّ) فِي صِلَةِ (مَنْ)، فَصَارَ تَقْدِيرُ الكَلامِ : أَيُّهُم نُكْرِمُهُ[3].

وَ إذا كَانَتْ جَزاءً فَسَدَ الكَلامُ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَ (مَنْ) لَمَّا أَضَفْتَها إلى (أَيّ) وَ صَارَ[4] مَا بَعْدَ (أيّ)[5] فِي صِلَةِ (مَن) فَصَارَ تَقْدِيْرُ الكَلامِ : (أَيُّهم نُكْرِمُهُ)، فَيَصِيرُ شَرْطاً بلا جَواب .

فَإِنْ قُلْتَ فِي المَسْأَلَةِ (... فيأتِيك) جَازَتْ فِي الجَزاءِ[6]، وَ لا تَجُوزُ أَيْضاً فِي الخَبَرِ؛ لأَنَّها تَحْتَاجُ إلى الخَبَرِ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَها : (الذي نُكرِمُه)، فَتَحْتَاجُ إلى قَوْلِكَ : (فِي الدَّارِ) ثَانِياً وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِتَصِحَّ المَسْأَلَةُ فِي الخَبَرِ[7].

فَأَمَّا عَلى مَا قُلْنَا فِي تَرْتِيبِها فَإِنَّها لا تَجُوزُ إلاّ فِي الاسْتِفْهَامِ.

وهو من قصيدة قالها في بني زبينة مطلعها :

لو شئت لُمت بني زبينة صادقاً   ومطيتي لبني زبينة ألوم

والشاهد في البيت في معنى (أي) في البيت في أنها تقتضي وجود أكثر من اثنين .

(١) في الأصل: (يأتينا).

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٤٠٥ .

(٣) في الكتاب ٢/ ٤٠٥: أي من إن يأتنا نعطه نكرمه ، فهذا إن جعلته استفهاماً فإعرابه الرفع وهو كلام صحيح من قبل أن يأتنا نعطه صلة لمن فكمل اسماً ، ألا ترى أنك تقول : من إن يأتنا نعطه بنو فلان كأنك قلت: القوم بنو فلان ثم أضفت أياً إليه فكأنك قلت: أي القوم نكرمه وأيهم نكرمه".

(٤) في الأصل (صار) .

(٥) في الأصل (من) .

(٦) لأنه يصير تقديرها (أيهم نكرمه فيأتيك) فالشرط له جواب .

(٧) الكتاب ٢/ ٤٠٥ .

مسألة (١٣٢)

إذا قُلْتَ : (أَيُّ مَنْ يَأْتِينا[١] يُريد صِلَتَنا فَنُحَدِّثُهُ)[٢]، كانت المَسْأَلَةُ مُحالاً إذا جَعَلْتَ (يُرِيدصِلَتَنا) فِي المعنَى (مريداً صلتنا)[٣]، وَيَكونُ[٤] صِلَةً لِـ(مَنْ) فَيَصِيرُ تَقْدِيرُ الكَلامِ : أَيُّهُم فَنُحَدِّثُهُ.

فَلا تَجُوزُ عَلى هَذا الوَجْهِ، لا فِي الاسْتِفْهامِ، وَ لا فِي الخَبَرِ وَلا فِي الجَزَاءِ[٥]، فَإِنْ جَعَلْتَ : يُرِيدُ صِلَتَنا فَنُحَدِّثُهُ [مَبْنِيّاً عَلى مَا قَبْلَه][٦] وَ تَكُونُ (مَنْ) تَقدِيرها شَائِعَة يُرِيدُ : (أَياً مَا) فَلا تَصِلها[٧].

فَإِنْ أَرَدْتَ الجَزَاءَ جَزَمْتَ فَقُلْتَ : (يُرِدْ صِلَتَنا فَنُحَدِّثُهُ)، فَيَكونُ تَقْدِيرُ الكَلامِ: أَيُّهُم يُرِدْ صِلَتَنا فَنُحَدِّثُهُ[٨].

مسألة (١٣٣)

إذا قُلْتَ : (أَيَّ مَنْ يَأْتِنا يُعْطِهِ[٩] مَنْ إِن تَأْتِهِ يُعْطِكَ تَأْتِ يُكرِمْكَ)[١٠].

فَهَذِهِ المَسْأَلَةُ إِنْ أَرَدْتَ بها الاسْتِفْهامَ رَفَعْتَ (تَأْتِي)، وَ جَزَمْتَ (يُكْرِمُكَ)، وَنَصَبْتَ (أَيّاً) بـ(يُكْرِمُكَ)، فَتَكُونُ (مَنْ) الأُولى مَعْ مَا بَعْدَها صِلَةً لَها، وَ (مَنْ) الثَّانِيَة فِي

---

(١) في الأصل (يأتنا).

(٢) تتبع مسائل أي في الكتاب ٢/ ٤٠٥-٤٠٦ وكأنه يتبع سيبويه ويفسر أمثلته .

(٣) في الأصل (يريد لصلتنا).

(٤) في الأصل (لا يكون).

(٥) وأما الوجه الذي يستحيل فيه فهو أن يكون يريد في موضع مريد إذا كان حالاً وقع فيه الإتيان لأنه معلق بيأتينا كما كان فيها معلقاً برأيت في قوللك: أي من رأيت في الدار أفضل ، فكأنك قلت : أيهم فنحدثه فذا لايجوز في خبر ولا استفهام" الكتاب ٢/ ٤٠٦.

(٦) الزيادة من الكتاب ٢/ ٤٠٦.

(٧) في الكتاب ٢/ ٤٠٦ "وأما الوجه الذي يجوز فيه فأن يكون (يريد) مبنياً على ما قبله ويكون يأتينا الصلة فإن أردت ذلك كان كلاماً.

(٨) الكتاب ٢/ ٤٠٦ .

(٩) في الأصل (نعطه).

(١٠) المرجع السابق ٢/ ٤٠٦ .

مَوْضِعِ رَفْعٍ بأنَّهُ الفَاعِلُ لـ(يُعْطِهِ)، وَ هُوَ اسْمُ الفَاعِلِ[1] فِي (يأْتِنا)؛ لأنَّهُ عَائِدٌ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ المَسْأَلَةِ : (أَيَّهُمْ تَأْتِي يُكْرِمْكَ)، فَيَكُونُ هَذا الاسْتِفْهام[2]، وَ تَجْزِمُ (يُكْرِمْكَ).

وَ إِنْ أَرَدْتَ الخَبَرَ، كَانَ تَقْدِيرُ المَسْأَلَةِ : (أَيُّهُمْ تَأْتِي يُكْرِمُك)، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (الذِي يَأتِي يُكْرِمُكَ)، فَتَكُونُ (أَيٌّ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالابْتِداءِ، وَ (تَأتِي) رَفْعٌ، صِلَةُ (أيّ)، وَ (يُكْرِمُكَ) خَبَرُها.

وَفِي الجَزاءِ تَجْزِمُ (تَأْتِ)، وَ تَجْزِمُ (يُكْرِمْكَ) بالجَوابِ؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ: (أَيَّهُم تَأْتِ يُكْرِمْكَ)[3].

مسألة (١٣٤)

تَقُولُ العَرَبُ : (أَيُّهُنَّ فُلانَةُ)، فَهُوَ اسْمٌ مُذَكَّرٌ يَقَعُ لِلمُؤَنَّثِ وَ المُذكَّرِ، كَقَوْلِكَ : (كُلُّهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ)، وَ (بَعْضُهُنَّ مُنْطَلِقَةٌ).

وَ مِن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ : (كُلَّتُهُنّ مُنْطَلِقَةٌ)[4]، فَيَحْمِلُهَا عَلى نَقيضَتِها، لأنَّ (كُلاًّ) نَقِيضُ (أيّ)، فَإِذا كانَتْ نَقيضَتَها حُمِلَتْ عَلَيْها[5].

مسألة (١٣٥)

إِذا قُلْتَ : (رَأَيْتَ زَيداً)، قَالَ المُجِيبُ : (مَنْ زَيْداً).

---

(١) يريد الفاعل، وفي الأصل: (وهو) فوقها ضبّة.

(٢) وضع الناسخ فوقها ضبّة.

(٣) العبارة من (وتجزم يكرمك) مكررة في الأصل .

(٤) انظر اللسان (كلل)، قال: "وحكى سيبويه: كُلَّتُهنّ منطلقة".

(٥) في الكتاب ٢/٤٠٧ "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: أيهن فلانة وأيتهن فلانة فقال: إذا قلت أي فهو بمنزلة كل ، لأن كلاً مذكر يقع للمؤنث وهو أيضاً بمنزلة بعض فإذا قلت أيتهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم".

فَإِنْ سَأَلَ سَائِلٌ : لِمَ اخْتَصَّ هَذا الضَّرْبُ مِنَ الأَسْمَاء الأَعْلامَ دُونَ غَيْرِها[1].

قِيلَ لَـهُ : لأَنَّ الأَسْـمَاءَ الأَعْـلامَ قَـدْ كَثُرَتْ فِي كَلامِهِم، فَاسْتَحَبُّوا فِيها التَّغْيير لِكَثْرَتِها فِي كَلامِهِم.

أَلا تَرى أَنَّهُم قَالُوا : (مَوْهَبٌ)[2]، وَ قَالوا[3] : (رَجَاءُ بِنُ حَيْوة)، وَ إِنَّما غَيَّرُوهَا لأَنَّها أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً؛ لأَنَّ النداءَ بها وَالحَذْفَ بها[4].

أَلا تَـرى أَنَّهُـم حَذفُـوا مِنْها النُّونَ فِي مِثْلِ قَوْلِهِم : (زَيْدُ بنُ عَمرٍو)، فَعُلِمَ بِهَذا أَنَّهُم اسْتَخَفُّوا فِيها الحَذْفَ[5].

وَ إِذا كَانَ هَذا هَكَذا غَيَّرُوها فِي هَذِهِ المَواضِعِ، وَ لا يَجُوزُ ذلِكَ فِي النَّكِرَةِ؛ لأَنَّ هَـذا الحَـدَّ إِنَّمـا جَـاءَ فِـي أَسْـمَاءِ الأَشْـخَاصِ لِمـا بَيّـنَّا مِـنْ كَثْرَتِها، فَلا يَكُونُ هَذا فِي الـنَّكِراتِ؛ لأَنَّ الحَـدَّ كَـانَ لا يَجُوزُ فِي شَيءٍ [مِنْها]، فَجَاءَ فِي هَذا لِما بَيَّنَّا، فَلا تَقِسْ عَلَيْهِ غَيْرَهُ مِنَ النَّكِرَاتِ.

وَ فِيْها إِشْكَالٌ آخَرُ : بِأَيِّ شَيءٍ تَنْصِبُ (زَيْداً)، إِذا قُلْتَ : (مَنْ زَيْداً)[6]؟.

فالذي يَنْصِبُه فِعْلٌ مُضْمَرٌ، وَ لا يَجُوزُ أَنْ يَنصِبَه الفِعْلُ الأَوَّلُ؛ لأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لا يَعْمَـلُ فـيهِ مـا قَبْلَه، فَإِذا بَطَلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيه ما قَبْلَه، كَانَ هَاهُنا فَعْلٌ مُضْمَرٌ تَقْدِيْرُه : مَنْ

---

(١) "لأن الحكايـة إنما تصلح في الأسماء الأعلام خاصة لما أذكره لك من أنها على غير منهاج الأسماء" المقتضب ٢/٣٠٩ .

(٢) الأصـل أن يكـون مُوهباً بضم الميم وفتحوها لأنه كان اسماً موضوعاً وليس بمصدر ولا مكان انظر الكتاب ٤/ ٩٣ والحلبيات ٢٨٤ والإغفال ٧٣٤ .

(٣) في الأصل (وقال).

(٤) في ابـن يعـيش ٤/ ١١٩: "الأعـلام مخصوصـة بالتغـيير ، ألا تـرى أنهم قالوا: رجاء بن حيوه، وقالوا: محبب ومكوزه، وساغ فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء" انظر الإغفال ٧٣٤-٧٣٥ واللسان (حيا) .

(٥) الكـتاب ٣/ ٥٠٤: "وإنمـا حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين حرف ساكن ومن كلامهم أن يحذفوا إذا التقى ساكنان".

(٦) في هـذا لغـتان : أهـل الحجـاز يحكـون الاسـم كمـا هو يرفعونه إذا كان مرفوعاً وينصبونه إذا كان منصوباً ويجـرونه إذا كان مجروراً، أما تميم فيرفعون على كل حال ، انظر الكتاب ٢/ ٤١٣ والمقتضب ٢/ ٣٠٩ وابن يعيش ٤/ ١٩ .

ذَكَرَكَ زَيْداً ؟ وَ مَنْ حَدَّثَكَ عَمراً ؟.

/ ١٢ظ / و فِيها سُؤالٌ آخَرُ : وَ ذلِكَ أنَّ (مَنْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لأنَّها مُبْتَدأٌ، وَإذا كَانَتْ مُبْتَدأً فَلا بُدَّ لَها مِنْ خَبَرٍ، وَ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ المُبْتَدأ مَنْصُوباً.

فَالجَوَابُ عَنْ هَذا أنَّ (زَيداً) فِي مَوْضِعِ خَبَرِ المُبْتَدأ، وَ ذلِكَ أنَّهُ اقتطِعَ مِنْ جُمْلَةٍ هِيَ خَبَرُ المُبْتدأ، فَجُعِلَ (زَيد) دَلالَةً عَلى مَا حُذِفَ من الجُمْلَةِ، فَتَكُونُ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَ (زَيْدٌ) وَ مَا حُذِفَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَ جُعِلَ زَيْدٌ دَلالَةً عَلى المَحْذُوفِ[١].

مسألة (١٣٦)

وَ إذا قَالَ : (رَأَيْت زَيْداً أَخَاكُم) أَوْ (زَيداً الطَّويلَ)[٢]، رَدَدْتَهُ إلى الأَصْلِ فَرَفَعْتَهُ بالابْتِداءِ وَ جَعَلْتَ الثَّانِي[٣] خَبَراً[٤]، وَ ذلِكَ إنَّما نَصَبْتَ لِتُعْلِمَهُ أنَّهُ عَنِ المَذْكُورِ تَسْأَلُ، فَإذا قُلْتَ : (مَنْ زَيدٌ أَخُوكُم؟) فَلا يَلْتبسُ عَلَيْهِ الكَلامُ؛ لأنَّه لَمَّا وَصَفَهُ أَخْرَجَهُ مِنْ جُمْلَةِ الإبْهامِ، فَلذلِكَ لَمْ يَجُزْ فِي الوَصْفِ.

فَكَذلِكَ فِي النَسَقِ، وَ كَذلك إذا قَالَ : (وَ مَنْ زَيدٌ ؟) رَفْعٌ[٥]، وَ إنَّمَا رَفَعَ لأنَّ الوَاوَ قَدْ دَخَلَتْ عَطْفاً عَلى الكَلامِ الأَوَّلِ[٦]، وَ ذلِكَ أنَّ الوَاوَ لا بُدَّ مِنْ أنْ تَكُونَ مُتَعَلِّقَةً بشَيءٍ، وَ إذا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً فَلا يَخْلُو : إمَّا أنْ يَكُونَ بشَيءٍ إمَّا قَبْلَها أوْ[٧] بشَيءٍ آخَرَ، وَلَيسَ هَاهُنا شَيءٌ [تَتَعَلَّقُ] بِهِ إلاّ الجُمْلَةُ الأُولى، فَيَكُونُ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلى جُمْلَةٍ.

---

(١) في الهمع ٥ / ٣٢١: "وذهب الفارسي إلى أنّ (من) في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملةٌ محذوفة، و(زيدٌ) بعض تلك الجملة، والتقدير: مَنْ ذكرته زيداً.

(٢) (الطويل) غير واضحة في الأصل.

(٣) في الأصل (الباني).

(٤) هو الأصل والقياس. انظر الكتاب ٢/ ٤١٤ .

(٥) وإن دخلت الواو والفاء في من فقلت: فمن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع. الكتاب ٢/ ٤١٤ وانظر المقتضب ٢/ ٣٠٩ .

(٦) في المقتضب ٢/ ٣٠٩: إنك لو قلت : ومن أو فمن لم يكن بعدهما إلا رفعاً لأنك عطفت على كلامه فاستغنيت عن الحكاية لأن العطف لا يكون مبتدأ .

(٧) في الأصل (وبشيء) .

مسألة (١٣٧)

وَ إذا قُلْتَ : (رَأَيْتُ عَمْراً وَ أَخا زَيْدٍ) كَانَ فِيها وَجْهان[١]:

يجـوزُ أَنْ تَقُولَ : (مَنْ عَمْراً و أخا زَيْدٍ)، وَ (مَنْ أخو زَيْدٍ وَ عَمْروٌ)، وَ ذلك أَنَّ (عَمْراً) سَبيلُه أَنْ يَكُوْنَ مَحْكيّاً بالنَّصْبِ، وَ (أَخُو زَيْدٍ) لا يُحْكى، فَإذا عَطَفْتَه عَلَيْهِ بالواو تَبعَه،كَما يَقُولُ : (تَبّاً لَه وَ وَيْلاً لَه)، فَيَمْتَنِعُ (الوَيْلُ) بقَولِكَ : (تَبّاً لَه)، فالنّصبَ لا غير.

[وَ لا تَجُوزُ الحِكَايَة فيما بَعْدَ (أَيّ)][٢] وَ ذَلِكَ أَنَّ (مَنْ) لا يَبِينُ فِيها الإِعْرابُ، وَ إذا لَـمْ يَـبِنْ فِـيها الإِعْـرابُ جَـازَ أَنْ تَنْصِبَ خَبَرَها، وَ (أَيّ) مُتَمَكنَةٌ مُعْرَبَةٌ، فَلذلِكَ لَمَّا أَجَـابُوا، وَابْـتَدَأتَ بهـا لَـمْ يَجُزْ إلاّ الرَّفْـعُ[٣]، وَ لَمْ يَجُزْ أَنْ تَنصِـبَ (زَيْداً)، وَ هُوَ خَبَرُ مُبْتَدأ مَرْفُوع.

فَـإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرْتُم أَنْ يَلْزَمَكُم هَذا فِي (مَنْ) وَ ذَلِكَ أَنَّ (من) فِي مَوْضِعِ رَفْـعٍ، وَ كَوْنُهـا لا يَتَبـيَّنُ فِـيها الإِعْرابُ لا يُخْرِجُها مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَ قَدْ جَعَلْـتُم (زَيْـداً) خَـبَراً عَنْ (مَنْ) وَ إِنْ كَانَـتْ فِي مَـوْضِعِ رَفْـعٍ بَأَنْ جَعَـلْتُمُوهُ مِنْ جُمْلَةٍ دَلَّـتْ عَلى الحَذْفِ (مَنْ) بَعْضها، فَهَلاّ أَجَزْتُم ذَلِكَ فِي (أَيّ)؟.

قِـيلَ لَهُ : هَذا لا يَلْزَمُ، وَ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ هُوَ مِنْ جُمْلَةٍ، وَ الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعٍ، وَ المَحْـذوف[٤] مـن الجُمْلةِ بمَنْزلَةِ مَا لَيْسَ لَهُ حُكْمٌ؛ لأَنَّهُ لا يَظْهَرُ، وَ إذا لَمْ يَظْهَرْ وَجَبَ أَنْ تَكُـونَ المُعامَلَـةُ مَع (زَيْـدٍ)، فَـإذا كَانـت مَعْ (زَيْـدٍ) وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَرْفوعاً؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ لِمَرْفُوعٍ، وَ إِنْ كَانَ فِي الحَقِيقَةِ مِنْ جُمْلَةٍ، وَ ذَلِكَ المَحْذُوفُ لا يُعْتَدُّ بِهِ.

كَمَا أَقُولُ: إِنَّ (قَالَ) أَصلُها فَعَلَ وَ (باع) وَ ما أَشْبَه ذَلِكَ[٥]، وَ إِنْ كَانَ مَا حُذِفَ لا يُعْـتَـدُّ بـِهِ لَمَّـا كَـانَ لا يَظْهَـرُ، وَ إِنْ كَـانَ فِي الحَقِيْقَـةِ جُمْلَـةً لَمَّـا كَـانَ لا يَظْهَـرُ

---

(١) انظر الوجهين في الكتاب ٢/ ٤١٤ .

(٢) الزيادة من الكتاب ٢ / ٤٠٨.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٤٠٨ وابن يعيش ٤/ ٢٣ .

(٤) في الأصل (المحذوف) من غير واو .

(٥) الحلبيات ١٣٣ والأمالي الشجرية ١/ ٢٠٤ .

صَارَ غيرَ مُعْتَدٍّ بهِ.

وَ يُسْتعمل ذَلِكَ فِي (مَنْ)؛ لأنَّـها لا يَتبَيَّنُ فِيها الإعْرابُ، وَإذا كَانَ الإعْرابُ لا يَظْهَـرُ فِـيها بحال، وَ إِنْ كَانَتْ فِي المَعْنَى مَرْفُوعَةً، لا حُكْمَ لَها[١]، لَمَّا كَانَتْ فِي غَيْرِ هَذا المَوْضِعِ لا تُعْرَبُ.

أَلا تَرَى أَنَّ قَوْماً قَالُوا: (إنَّهُم أَجْمَعُونَ ذاهِبُونَ)، فَلَمْ يُتْبِعُوا الهَـاءَ وَ المِيْمَ، لَمَّا كَانَ الإعْـرَابُ لا يَظْهَرُ فِيها بحَـال اسْتَجَـازوا الرَّفْعَ فِي تَأْكِيدِها، وَلَمْ يُجِيْزُوهُ مَعَ الظَّـاهِرِ، إذ الظَّاهِرُ يَتَبَيَّنُ فِيْهِ الإعْرَابُ، وَ إذا كَانَ هَذا هَكذا فَقَدْ سَقَـطَ مَا أَوْرَدَهُ السَّائِلُ.

مسألة (١٣٨)

إنْ سَأَلَ سَائِلٌ، فَقَالَ : (تِلك) إنَّما هُوَ الاسْمُ ؟.

قِـيْلَ لَهُ : الاسْمُ في الحَقِيْقَةِ هُوَ التاءُ و الياء المَحْذوفةُ، كَمَا أَنَّ الاسْمَ في الْمذَكّر (ذا)[٢]، فكَذلـكَ في (تلـك) و المُؤَنَّـث (تـي)[٣]، فَـلمّا كانَتْ الياءُ تُحْذَفُ في مَواضِعَ لا تُحْذَفُ فِيْهَا الأَلِفُ، في مِثْلِ قَوْلِهم[٤] : ([لا] أَدْرِ)[٥] ﴿و اللّيْلِ إذا يَسْرِ﴾[٦] و الأَلِفُ في مِثْلِ هذه المَواضِعِ لا تُحْذَفُ[٧].

أَلا تَـرى أَنّكَ لا تَحْذِفُ الأَلِفَ في قَوِلِكَ: "يغشى"، فَلَمّا كانَتْ الأَلفُ لا تُحْذَفُ كَما تُحْذَفُ اليـاءُ اسْتَجازوا حَذْفَهـا، و أَدْخلوا اللّامَ زيادَةً عَلى الاسْـمِ، كَما زادوها في

---

(١) هذا جوابُ (إذا) في قوله: (وإذا كان الإعراب)، والمقصود أنه لا اعتبار لها ما دام الإعرابُ لا يظهر فيها.

(٢) هـذا رأي البصريين وذهب الكوفيون إلا أن الذال وحدها هي الاسم. انظر الإنصاف مسألة ٩٥ وانظر ابن يعيش ٣/ ١٢٦ .

(٣) سر الصناعة ٨٢٣ وابن يعيش ٣/ ١٣١ .

(٤) وضع الناسخ فوقها ضبة.

(٥) الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٦ .

(٦) الفجر ٤ .

(٧) في الحجـة ١/ ٥٨: "ومـن قـالَ والليـل اذا يسر" وذلك ما كنا نبغ" قال: "والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى" فلا يحـذف الألف من الفواصل كما يحذف الياء" وعند الفراء حذفها "أحب إلي لمشاكلتها رؤوس الآيات ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي لكسر ما قبلها" معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٠٦ .

المُذكَّر، فَكَذلكَ زَادوها في المُؤنّثِ[1] وَ حَذَفوها[2] لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَ ذلكَ أنّها كانَتْ سَاكِنَةً، وَ الّلامُ ساكِنَةٌ، فحُذِفَتْ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ لأنّه مَعَ الّلامِ أَسْهَلُ؛ لأنَّ الأَلِفَ خَفيفِةٌ و الياءُ أثقلُ مِنْها، فَحُذِفَت لِثِقَلِها، وَ لَمْ تُحْذَف الأَلِفُ لأنّها خَفِيفةٌ فَكَسرُوا الّلامَ[3].

فَإذا ثَنّوا قالُوا : (تانِكَ)، فَأَعادوا الأَلِفَ؛ لأَنّها صارَتْ بَدَلاً من الياءِ المَحْذوفَةِ في الواحِدِ، وَ لَمْ يَأْتُوا بالأَلِفِ لأنّها زَائِدَةٌ.

وَ لَيْسَ كَذلكَ (ذلكَ)، وَ ذلكَ أنّهم إذا ثَنّوه قالُوا : (ذانّكَ)[4]، فَشَدّدوا النّونَ؛ لأنّهم جَعَلوا تَشْدِيْدَ النّونِ عِوَضاً عَنْ حَذْفِ الّلامِ؛ لأنَّ الّلامَ مَعَ الأَلِفِ كَانا ثابتين في الواحِدِ فَلَمّا جاءوا إلى التَّثْنِيَةِ عَوّضوا التّشديد منها[5] وَ لَوْ كانت[6] الياءُ مَعَ الّلامِ ثابَتِةً في (تِلْكَ) [لعوّضوا عنها]، فَلِذلكَ لَمْ يُعَوِّضوا عَنْ الّلامِ كَما[7] عَوَّضوا عَنْ الحَرْفِ المَحْذُوْفِ الذي هو مِنْ أَصْلِ الاسْمِ، ولَمْ[8] يُعَوّضوا من الزائِدِ.

مسألة (١٣٩)

قَوْلُه سبحانَهُ : ﴿مَاذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ، قَالُوا أَسَاطِيْرُ الأَوّلين﴾[9] وَ(أَسَاطِيْرَ)[10] إذا جَعَلْتَ (مَاذا) فِي تَقْدِير (الذِي)، فَكَأَنّهُ أَرَادَ : الذِي أَنْزَلَ أَسَاطِيْرُ الأَوّلِين،

(١) انظر زيادة اللام في سر الصناعة ٣٢٠ -٣٢٢ والممتع في التصريف ١/ ٢١٣ وابن يعيش ١٠/ ٦ .
(٢) يقصد الياء في المؤنث. انظر التكملة ٢٣٤ وابن يعيش ٣/ ١٣٣ .
(٣) هذا في علة بقاء الألف في (ذا) وعدم حذفها ، وعلة حذف الياء من (تي) في المؤنث .
(٤) في الأصل (تانك).
(٥) في سر الصناعة ٤٧٨ " وهي في ذانك عوض من لام ذلك وقد يحتمل أيضاً أن تكون عوضاً من ألف ذلك " وانظر المقتضب ٣/ ٢٧٥ .
(٦) في الأصل: (ولو لم تكن).
(٧) في الأصل: (لما).
(٨) في الأصل: (لم).
(٩) النحل ٢٤ .
(١٠) انظر وجوه إعراب الآية القرآنية عند الفارسي في البغداديات ٣٧١ .

فَجَعَلُوهُ خَبَراً عَنِ الذِي[1].

وَ إذا نَصَبُوهُ قَالُوا : أَنْزَلَ أَسَاطِيْرَ الأَوَّلين.

وَ يَجُوزُ النَّصْبُ إذا جَعَلَها فِي مَوْضِعِ (الذِي)، وَ الرَّفْعُ إذا جَعَلَها فِي مَعْنَى (مَا)، وَ إذا[2] جَعَلْتَها بِمَعْنَى (مَا) أَضْمَرْتَ (هُو) كَأَنَّكَ أَرَدْتَ : هُوَ أَسَاطِيْرُ الأَوَّلين[3].

وَ إذا نَصَبْتَ مَعْ تَأويلِكَ (ذا) بِمَنْزِلَةِ (الذِي)، فَكَأَنَّكَ أَظْهَرْتَ فِعْلاً جَعَلْتَهُ خَبَراً عَنِ الذِي[4] وَ نَصَبْتَ / ١٣و / به أَسَاطِيرَ الأَوَّلِينَ، فَحَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَلى الآخَرِ.

يَدُلُّكَ عَلى أَنَّهُم جَعَلُوا (مَا) وَ (ذا) اسْماً وَاحِداً قَوْلُهُم : (عَمَّا ذا تَسْأَلُ ؟)، فَأَثْبَتُوا الأَلِفَ، وَ لَوْ كَانُوا لَمْ يَجْعَلُوهُما اسْماً لَقَالُوا : (عَمَّ ذا تَسْأَلُ)[5] قَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنْ النَبَأ العَظِيْمِ﴾[6] فَلَمْ يُثبت الأَلِفَ.

مسألة (١٤٠)

قَالُوا : (مَنِي)[7] وَ (مَنا) وَ (مَنُو)، فَأَدْخَلُوا هَذِه العَلامَاتِ فِي الوَقْفِ، وَ إذا وَصَلُوا أَسْقَطُوها.

[فَإِنْ قَالَ : لِمَ أَسْقَطْتُمُوها فِي الوَصْلِ][8] وَ الوَصْلُ هُوَ عَلى حَدِّ الوَقْفِ؟

---

(١) هذا وجه الرفع وفي البغداديات ٣٧٢: "كأنّه قال : ما الذي أنزل ربّكم قالوا أساطير الأولين أي: الذي أنزله أساطير الأولين" وانظر الكتاب ٢/ ٤١٩.

(٢) في الأصل (إذا) .

(٣) في البيان ٢/ ٧٧ "ولما كان السؤال في موضع رفع كان الجواب كذلك فرفع أساطير الأولين على تقدير مبتدأ محذوف وتقديره هو أساطير الأولين".

(٤) قوله(فكأنك... الذي) مكرر في الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٤١٧-٤١٨ وفي البغداديات ٣٧١ "واستدل أيضاً على إجرائها بمنزلة اسم واحد بقولهم: عما ذا تسأل فقالوا: لو كان ذا لغواً لقالوا عم ذا تسأل" .

(٦) النبأ ١، ٢ .

(٧) في الأصل (من).

(٨) زيادة يقتضيها النص، فالظاهر أن في هذه المسألة نقصاً.

قِيلَ لَهُ : لأنَّهُم غَيَّروا لِلوَقْف فقَالُوا : (رَجُلٌ)، وَ قَالُوا : (عُمَر)، وَ قَالُوا : (تهْلَلٌ)[١]، وَ قَالُوا : رَجَاءُ بن حَيْوَة[٢]، فَغَيَّرُوا الوَقْفَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ، فكَانَ مِنْ أُصُولِهم تَغْييرُ الوَقْفِ، فَكَذَلِكَ غَيَّروا هَاهُنا الوَقْفَ[٣].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : وَ لِمَ غَيَّرْتُم الوَقْفَ وَ لَمْ تُغَيِّرُوا الوَصْلَ ؟.

قِيلَ لَهُ : لأَنَّ الوَقْفَ مِمَّا لا يَتَبَيَّنُ فِيهِ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ[٤]، وَ أَمَّا [مَا] كَانَ آخِرُهُ يَاءً فَيُثبتُون به الهاءَ[٥] فِي مِثْلِ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿كِتابيهْ﴾[٦] و﴿حِسَابيهْ﴾[٧]وَ﴿مَاهِيهْ﴾[٨] وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ[٩].

فَلمَا كَانَ الوَقْفُ مِمَّا لا يَتَبَيَّنُ فِيْهِ الحَرَكَات غَيَّرُوهُ لِيَعْلَمُوا أنَّهُ لِلوَقْفِ[١٠]، وَالوَصْلُ هُوَ مُغَيَّرٌ بالحَرَكَاتِ.

مسألة (١٤١)

إِذا أَنْكَرْتَ في الاسْتِفْهَامِ أَنْ يَكُونَ رَأْيه عَلى ما ذَكَرَ، أَوْ[١١] أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ

---

(١) (تهلل) من أسماء الباطل كـ(ثهلل) وجاز التضعيف فيه لأنه علم والأعلام تغير كثيراً . انظر اللسان (هلل) ١١/ ٧٠٥ .

(٢) انظر سر الصناعة ٥٩٠ والإغفال ٧٣٤-٧٣٥ .

(٣) التكملة ٢٠٩ وانظر الإغفال ٧٣٥ .

(٤) في الأصل (الإعراب حركة).

(٥) في الأصل: (فيثبتونها الهاء).

(٦) الحاقة١٩، ٢٥

(٧) الحاقة ٢٠، ٢٦

(٨) القارعة ١٠ .

(٩) انظر سر الصناعة ٥٥٥ و وصف المباني ٤٦٣ وانظر الإغفال ٩٥٩ .

(١٠) في ابن يعيش ٤/ ١٤: "فزادوا على من في الوقف زيادة تؤذن بأنه من تقدم كلام هذا إعرابه وأن القصد إليه دون غيره وكانت تلك من الزيادة من حروف المد واللين لأنها تجانس الحركات" وفي ٤/ ١٥: "إن هذه العلامات لا تثبت إلا في الوقف والإعراب لا يثبت في الوقف" وكذلك في التكملة ٢٠٩ .
وهذه لغة وفي لغة أخرى يجعلونها في الرفع منو والنصب منا والجر مني للواحد والاثنين والجمع. انظر الكتاب ٢/ ٤١٠ وابن يعيش ٤/ ١٩ ورصف المباني ٤٩٨ .

(١١) في الأصل (و) والتصويب من الكتاب ٢/ ٤١٩ .

رَأْيه خِلاف ما ذكَرَ[1]، وَ هَذا الإِنْكارُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْن :

فَأَحَدُهمـا : أَنْ يَكُـونَ مُنْكِراً لما قالَ : إنَّه فَعَلَه، و مِثالُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : (ضَرَبْتُ زَيْداً)، فَتَقولُ : (أَزَيْدَنيه)، كَأَنَّكَ أَنْكَرْتَ ضَرْبَه زَيْداً[2].

وَ الوَجْهُ الآخَرُ : أَنْ يَكُونَ الإِنْكَارُ عَلى قَوْلِه لَكَ : (أَتخْرجُ البادِيَةَ)، فَتقولُ له : (أَنـا إِنـيه)، كَـأَنَّكَ أَنْكَـرتَ عَلَـيْه سُـؤالَه إِيَّـاكَ، وَ قَـدْ عَلِـمَ مِـنْ حَالِكَ أَنَّكَ لا تَخْـرُجُ البادِيَـةَ[3].

فَهـذانِ هُمـا الضَّـرْبانِ مـن الإِنْكَارِ، وَ تَلْحَقُ هذِه العَلامَةُ فِي الوَقْفِ لما بَـيَّـنّا أَنَّ هـذه العلامـات إِنَّمـا تَلْحَـقُ الوَقْفَ لأَنَّهُ قَدْ غُيِّرَ في مِثْل قَوْلِهم: (عُمَر) و (رَجُل)وَ فِي قَوْلِهِ[4] [سُبْحَانَهُ] : ﴿حسابيه﴾[5].

وَ كَانَ هَذا الاسْتِفْهامُ مَوْضوعاً للتّغيير، أَلا تَرى أَنّهم غَيَّروا الحِكايَةَ، فَقَالُوا : (مَنْ زَيـداً)، إذا قَـالَ : (رَأَيْتُ زَيْداً)، وَ غيّروا فِي غَيْرِ ذلِكَ، فِي مِثْلِ قَوْلِهم : (رَأَيْتُ زَيْدا)، فَأَلْحقُوا[6] الأَلِفَ بَدَلاً مِن التَّنْوِينِ[7].

فَلَمَّـا كـانَ التَّغْـيِيرُ فِي الوَقْفِ هَاهُنا مِنْ أُصُولِهم غَيّروا أَيْضاً في الإِنْكار لِيَفْصِلوا بَيْنَ الإِنْكَارِ وَ غَيْرِهِ فِي الوَقْفِ.

وَ إِذا وَصَـلوا ذهَبَـت العَـلامَـةُ؛ لأَنَّ العَـلامـاتِ إِنَّما تَلْحَقُ في الوَقْفِ، فَإِذا زالَ الوَقْـفُ سَـقَطَـت العَـلامَـةُ، وَأَلْحَقْـتَ الهَـاءَ[8] في الإِنْكَـارِ لِبيانِ الحَرَكَةِ؛ لأَنَّ الياءَ

---

(١) عبارة الكتاب ٢/ ٤١٩: "إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكره" وانظر ابن يعيش ٩/ ٥٠ .

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٤١٩-٤٢٠ والأصول ٢/ ٣٩٨ وابن يعيش ٩/ ٥٠ .

(٣) في الكتاب ٢/ ٤٢٠: "وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إن أخصبت البادية فقال: أنا إنيه ؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج" وانظر البغداديات ٤٢٧ والخصائص ٣/ ١٥٦ وابن يعيش ٩/ ٥٠ .

(٤) في الأصل (قولهم) .

(٥) الحاقة ٢٠، ٢٦.

(٦) في الأصل (فلحقوا).

(٧) انظر الأصول ٢٢/ ٣٨٨.

(٨) في الأصل (الفاء) .

خَفيّةٌ، فَلَمَّا كَانَتْ خَفيّةً أَثبتَّها في مِثْلِ قَوْلِه[1] [سُبحانه] : ﴿ماهِيَه﴾[2] و ﴿حسابِيَه﴾[3] وَمَا أَشْبَهَ ذلك[4].

مسألة (١٤٢)

فَـإذا أَنْـتَ وَصَـفْتَهُ أَلْحقْـتَ عَلامَـةَ الإِنْكَـارِ الصِّفَةَ، وَ ذلِكَ أَنَّ المُرَادَ إِنَّما هُوَ أَنْ تُنْكِرَ[5] شَيْئاً، وَ الصِّفَةُ تَقُومُ مَقَامَ المَوْصُوفِ.

فَلَمَّـا كَـانَ مَسْـمُوعـاً مِـنْهُم إذا قَالُـوا : (أَتَخْرُجُ البَادِيَـةَ)، قَالَ : (أَنا إِنيه)، فَغُيِّرَ وَإِنْ لم يَكُـن التَّغْـيِيرُ حِكَايَـةً لِلَّفْـظِ الذِي اسْتُفْهِمَ بِهِ، وَ لَكِنْ لَمَّا كَانَ المَعْنَى فِيْهِ مَوْجُوداً جَازَ أَنْ يُغَيَّرَ عَلى المَعْنَى[6].

فَـإذا كَـانَ هَذا هَكَذا وَ كَانَ قَدْ حَصَلَ التَّغْيِيرُ فِي المَعْنَى، فَأَنْ تُغيِّرَ بالصِّفَةِ أَوْلى[7] مِنَ الذِي اسْتُفْهِمَ به[8].

مسألة (١٤٣)

إذا قَـالَ : (أَزَيْـدُ إنيه)، فِي عَلامَةِ الإِنْكَارِ جَاءُوا بـ(إِنْ) لِيُبَيِّنُوا بِالنُّونِ؛ لأَنَّ اليَاءَ خَفِيَّةٌ، فَأَدْخَلوا النُّونَ لِيُبَيِّنُوا بها عَلامَةَ الإِنْكَارِ[9].

---

(١) في الأصل (قولك).

(٢) القارعة ١٠ .

(٣) الحاقة ٢٠، ٢٦.

(٤) انظر سر الصناعة ٥٥٥ ورصف المباني ٤٦٣.

(٥) في الأصل (تذكر).

(٦) في الخصائص ٣/ ١٥٦: "وأغرب من هذا أنك تباشر بعلامة الإنكار غير اللفظ الأول وذلك من قول بعضهم وقد قيل له : أتخرج البادية إن أخصبت ، فقال : أنا إنيه".

(٧) في الأصل (هي) .

(٨) وعلامة الإنكار تلحق آخر الاسم ومنتهاه ولذلك تقع بعد المعطوف وبعد المفعول وبعد النعت. انظر الكتاب ٢/ ٤٢٠ وابن يعيش ٩/ ٥١ .

(٩) ينظر الكتاب ٢/ ٤٢١ وابن يعيش ٩/ ٥٠ .

مسألة (١٤٤)

(مِـنْ) وَ (مَـا) وَ (أَيّ) فِي الخَبَرِ، وَ (الذِي)، فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَحْتَاجُ إِلى صِلَةٍ[(١)]، وَلا يَكُـونُ صِـلَتُهُ إِلاّ جُمْلَـةً، وَ الجُمَـلُ مُبْتَدأ وَ خَبَر، وَ شَـرْطٌ وَ جَزَاءٌ، وَ مَا كَـانَ مُفِيْداً.

وَ الجُمَـلُ نَكِـرَةٌ، يَدُلُّـك عَلى هَذا أَنَّهُم وَصَفُوا بها النَّكِرَةَ فَقَالُوا : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَـائِمٌ أَبوهُ)، فَهَذا يَدُلُكَ عَلى أَنَّ الجُمَلَ نَكِرَةٌ[(٢)]، وَ إِنَّما صَارَت الجُمَلُ صِلاتٍ لِـ(الذي) وَ أَخَواتِها، لأَنَّ الصِّلاتِ إِنَّما تَكُونُ إِيْضاحاً، وَ الإِيْضَاحُ لا يَكُونُ إِلاّ خَبَراً.

فَلَمَّـا كَانَـتْ (الـذِي) وَ أَخَواتُهـا مُـبْهَماتٌ، وَ احْتَجْتَ أَنْ تُوَضِّحَ وَ تُبَيِّنَ بَيَّنْتَ بالخَبَرِ، وَ هُوَ الجُمْلَةُ.

مسألة (١٤٥)

إِنْ سَأَلَ سَائِلٌ فَقَالَ : بِمَ[(٣)] يَرْتَفِعُ الفِعْلُ المُضَارِعُ ؟.

قِيلَ لَهُ : بوقُوعِهِ مَوْقِعَ الأَسْمَاءِ[(٤)]، وَ ذلكَ : (زَيدٌ يَقُومُ) وَ (يَـقُومُ زَيْدٌ) فَلمّا وَقَعَ مَوْقِعَـه رُفِـعَ.

فَـإِنْ قَـالَ : مَـا أَنْكَـرتم أَنْ يَكُـونَ قَولُكَ : (سَيَقُومُ) و (سَوْفَ يَقُومُ) لم يَقَع مَوقِعَ الأَسْمَاءِ ؟

قِيْلَ لَهُ : لا يَلْزَمُ هَذا، وَذلكَ أَنَّ السِّينَ وَسَوْفَ بمَنْزِلَةِ الأَلِفِ وَ اللّامِ في (الرّجُلِ)، فَلَمّا كَانَت الأَلِفُ وَ اللّامُ لَمْ تُغَيِّر مَعْنَى (الرّجُلِ) فَكَذلِكَ السِّينُ وسوفَ[(٥)].

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٦٩ .

(٢) انظر الخصائص ١/ ٣٢١ والمغني ٤٢٨ وانظر سر الصناعة ٣٥٣.

(٣) في الأصل (بما).

(٤) في الكتاب ٣/ ١٠: " وعلته أنّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء ، كما أن مـا يعمـل في الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل في الأسماء ، وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما أو يـرفع الاسـم كينونـته مبتدأ. وانظر العسكريات ٤١٤، وعـند الكسائي مرفوعة وعامل الرفع حروف المضارعة ، شرح الكافيه ٢/ ٢٣١ .

(٥) وتقـول سـيفعل ذلـك وسـوف يفعـل ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة " الكتاب ١/ ١٤ وانظر ابن يعيش ٨/ ١٤٨ .

فَإِنْ قَالَ : مَا أَنْكَرْتُم أَنْ يَكُونَ هَذا غَيْرَ صَحِيْحٍ، وَ ذَلِكَ أَنَّ عَوامِلَ الأَسْمَاءِ تَدْخُلُ عَلى (الرَّجُلِ) وَ فِيْهِ الأَلِفُ و اللّامُ، وَ عَوامِلُ الفِعْلِ لا تَدْخُلُ عَلَيْهِ وَ فيه السِّينُ وَسَوْفَ، وَهَذا يُوجبُ مُخَالَفَتَهُ لِلأَسْمَاءِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَها وفيهِ السِّينُ وَسَوْفَ؟.

قِيْلَ لَهُ : هَذا لا يَلْزَمْ، وَ ذلِكَ أَنَّ المَعَانِي التِي تَدْخُلُ عَلى (الرَّجُلِ) وَ فِيْهِ الأَلِفُ واللّامُ تُغَيّره عَنْ حَالِه أَنْ لَوْ لَمْ تَكُن الأَلِفُ وَ اللّامُ فِيْهِ مَوْجُودَة، فَدُخُولُ الأَلِفِ وَاللّامِ لَيْسَ فِيْهِ أَكثَرُ من التَّعريفِ[1]، وَ دُخُولُ السِّينِ وَ سَوْفَ قَدْ أَخْرَجَتْهُ إِلى حَيِّزِ الاسْتِقْبالِ بدُخُولِها[2].

فَلمّا كانَتْ (أَنْ) وَ أَخَواتُها إِنّما تَدْخُلُ لتفيد[3] الاسْتِقْبالَ[4]، وَ (لا) تَنْفِي الأَشياء مُسْتَقْبَلاً، لَمْ[5] تَحْتَجْ أَنْ تَدْخُلَ عَلى السِّينِ وَ سَوْفَ؛ لأَنّه لَوْ دَخَلَتْ عَلى السِّين وَ سَوْفَ،وَ هيَ مَعَ (يَقُومُ) لكانَ المَعْنى الذي يُسْتَفَادُ بهِ و هيَ داخلَةٌ عَلى السِّينِ وَسَوْفَ مُسْتَفَادًا[6] به أَنْ لَوْ لَمْ يَقَعْ، وَ إذا كانَ هذا هكَذا لَمْ تَحتَجْ إِلَيْه.

وَكَذلكَ (لَمْ) وَذلك أنّها تُخرجُ الفِعْلَ المُضارعَ إِلى المُضِيِّ[7]، فَلَوْ وَقَعَتْ عَلَيْه وَفيه السِّينُ وَ سَوْفَ لأَخْرَجَتْهُ عَنْ حَالِ الاسْتِقبَالِ، وَ قَدْ / ١٣ظ/ أخرجتهُ وَ عُلِمَ أَنّهُ لِلمَاضِي، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيْهِ السِّينُ وَ سَوْفَ، فَلَمْ يُحْتَجْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ[8].

وَ لَيْسَ هَكَذا سَبِيلُ الأَلِفِ وَ اللّامِ؛ لأَنَّ العَوامِلَ إذا دَخَلَتْ عَلَيْه و فيهِ الأَلفُ واللّام، دَخَلَتْ عَلَيْه وَ هُوَ مَعْرِفَةٌ كَما تَدْخُلُ وَ هُوَ نَكِرَةٌ، وَ لا يَكُونُ المَعْنَى فِيْهِ مَوجُوداً

---

(١) رصف المباني ١٥٨ والمغني ٤٩ .

(٢) في المغني: "السين المفردة حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال وينزل منزلة الجزء منه" المغني ١٣٨ وانظر رصف المباني ٤٥٥ ، ٤٦١ وابن يعيش ٨/ ١٤٨ .

(٣) في الأصل (لنفي).

(٤) انظر ابن يعيش ٧/ ١٥ وشرح الكافية ٢/ ٢٣٢ .

(٥) في الأصل (ولم).

(٦) في الأصل (مستفاد) .

(٧) في الأصل (المعنى).

(٨) لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً وهي لا تجزم الأفعال المستقبلية. رصف المباني ٣٥٠ وانظر ابن يعيش ٨/ ١١٠.

إذا دَخَلَتْ و فيه الأَلِفُ وَ الّلامُ إذا أَزَلْناهُ عَنْهُ، فَافْتَرَقَ حَالُ الأَلِفِ وَ الّلامِ وَ السّين وَسَوْفَ.

مسألة (١٤٦)

النَّصْبُ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ بِـ(لَنْ) وَ (أَنْ) وَ (كَيْ) وَ (إِذَنْ) وَ اللّامِ المَكْسُورَةِ وَالجَوابِ بالفاء.

(فَأَنْ) وَقَعَت لِنَصْبِ الفِعْلِ، وَ ذلِكَ أَنَّها مُخْتَصَّةٌ بِالفِعْلِ وَ مَا وُضِعَ مَوْضِعَ الفِعْلِ[١].

قال الشّاعِر :

[٤٦] أَبَا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَر   فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُم الضّبعُ[٢]

فـ(أَمَّا)[٣] [أنت] تُقَدّرها تَقْدِيرَ (كُنْتَ)، فَعَلِمْتَ بهذا أَنّها لا تَلي إلا الفِعْلَ وَ ما يَقُومُ فِي المَعْنَى مَقَامَ الفِعْلِ[٤].

وَ أَمَّا (لَن) فإِنَّها بِمَنْزِلَةِ (أَنْ)[٥].

قالَ الخَليلُ : (لَنْ) أَصْلُها (لا أَن) فَحَذَفوا الهَمْزَةَ تَخْفيفاً، فَلَمَّا حَذفُوها الْتَقَى

---

(١) انظر ابن يعيش ٧/ ١٨ و رصف المباني ١٩٣ و المغني ٢٧-٢٨ و الأزهية ٥٩ و ما لم ينشر من الشجريات ١٨٩.

(٢) البيت لعباس بن مرادس في ديوانه ١٢٨ و انظر سيبويه و الشنتمري ١/ ١٤٨ و العيني ٢/ ٥٥ و اللسان (خرش) (ضبع) و الأمالي الشجرية ١/ ٣٤ ، ٣٥٣ ، ٢/ ٣٥٠ و الاقتضاب ٥١ و جمهره اللغة ١/ ٣٠٢ و شرح شذور الذهب ١٨٦ و خزانة الأدب ٤/ ١٣ و نسب لهذلي في المفصل ٧٨.
و البيت بلا نسبة في ابن يعيش ٢/ ٩٩ ، ٨/ ١٣٢ و الأزهية ١٤٧ و المغني ٣٥ و التكملة ٣٨١ و ابن عقيل ١/ ٢٥٦ و الأشموني ١/ ٢٤٤.
وورد في ديوانه بروايه :
أبا خراشة اما كنت ذا نفر   فإن قومي لم يأكلهم الضبع
و الشاهد في البيت مجيء أما بمعنى كنت و أنت اسمها و ذا خبرها.

(٣) في الأصل (ما).

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٣ و الأمالي الشجرية ٢/ ٣٥٠ و الخصائص ٢/ ٣٨١.

(٥) انظر (لن) في الكتاب ٣/ ٥ و رصف المباني ٣٥٥ و ابن يعيش ٧/ ١٥ و المغني ٢٨٤.

سَاكِنان وَ هُما النّونُ وَ الأَلِفُ، فَحُذِفَتْ الأَلِفُ، فَبَقِيَ (لن)[1].

وَ هَـذا فـيه عَـلى الخَـليل إِشـكالٌ مـن قَـبْل أنّهـم أَجازوا : (زَيْداً لن أضربَ)[2] فـتَجْويزُهم لهذا دَلالَةٌ عَلى أنّه لَيْسَ بمَعْنَى (لا أن)؛ لأَنَّ (زَيداً) صِلَةٌ لِلفِعْلِ، وَ الصِّلَةُ لا تَتَقَدَّمُ المَوْصُولَ، فَهذا يَدُلُّ عَلى أنّه لَيْسَ مَعْناها (لا أنْ)[3].

وَ (كَيْ) عَلى وَجْهَيْن : مِنْهُم مَنْ يَقُولُ (كَيْمَه ؟) وَ مِنْهُم مَن يَقُولُ : (كَيْ)[4].

فَمَن قالَ : (كَيْمَه) أَضْمَرَ بَعْدَها (أن)؛ لأَنَّها قَدْ صَارَتْ مِنْ عَوامِلِ الأَسْماءِ، وَمَنْ قَال : (كَيْ) فَهْيَ بمَنْـزِلَةِ (أَن).

وَ لا يُـنْكَرُ هَـذا، أَلا تَـرى أَنّ (هـل) قَدْ تَكُونُ بمَعْنى (قَدْ)[5] فِي مَوْضِعٍ وَ تَكُونُ اسْـتِفْهَاماً فِـي مَوْضِــعٍ آخـرَ، وَ مَعْ هَذا فَلَمْ يُـنْكَرْ أَنْ تَكُونَ لِمَعْنَيَيْن، فَكذلك (كي) لا يُنْكر أَنْ تكونَ بمَعْنَيَيْـن.

وَ أَمَّا (حَتى) فَهِيَ غَايَةٌ، وَهِيَ بمَنْزِلَةِ (أَنْ) فَقَدْ صارَتْ مِنْ عَوامِـلِ الأَسْماءِ، وَ إِذا كَانَتْ مِنْ عَـوامِلِ الأَسْماءِ، احْتَجْتَ إِذا نَصَبْـتَ الفِعْـلَ بَعْـدهـا أَنْ تَنْصبَـه بـ(أَنْ)[6].

---

(١) قـول الخليل في الكتاب ٣/ ٥: "فأما الخليل فزعم أنها لا أن و لكنهم حذفوا لكثرته في كلامهم" و انظر قوله في سر الصناعة ٣٠٥ و ابن يعيش ٧/ ١٥ و المغني ٢٨٤ و رصف المباني ٣٥٥.

(٢) الإغفال ٣/ ٤٠٣ وسر الصناعة ٣٠٥.

(٣) في سـر الصـناعة ٣٠٥: "يدلـك على ذلك قول العرب : زيداً لن أضرب، فلو كان حكم أن المحذوفة الهمزة مـبقىً بعـد حذفهـا، و تركيب النون مع لام لا قبلها كما كان قبل الحذف و التركيب لما جاز لزيد أن يتقدم عـلى لن لأنه كان يكون في التقدير من صلة أن المحذوفة الهمزة" و انظر المغني ٨٤، و ابن يعيش ٧/ ١٥-١٦ و رصف المباني ٣٥٦.

(٤) انظـر الكـتاب ٣/ ٦ ورصف المباني ٢٩٠ و ابن يعيش ٧/ ١٧، و في كي خلاف بين البصريين و الكوفيين، ذهـب الكوفـيون إلى أنهـا لا تكون إلا حرفاً ينصب الفعل أما البصريون فقالوا: تكون حرفاً ينصب الفعل وتكون أيضاً حرف جر و ذلك في (كيمه) و انظر الخلاف في الإنصاف مسألة ٧٨.

(٥) الكتاب ٣/ ١٨٩، رصف المباني ٤٧٠، المغني ٣٥١.

(٦) في حـتى و إضـمار أن بعدهـا خـلاف، فذهـب الكوفـيون إلى أنّ حتى تنصب الفعل بنفسها و تكون أيضاً حـرف جـر، و البصـريون ذهـبوا إلى أنهـا لا تكون إلاحرف جر و ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن. انظر الخـلاف في الإنصـاف مسـألة ٨٣ و انظر (حتى) في الكتاب ٣/ ٥-٦، ٢١، و رصف المباني ٢٥٩ و المغني

وَالّـلامُ هـي الّـلامُ الـتي تجـرّ، فهـي مـنْ عَـوامِـلِ الأَسْـماءِ، وَلا بُـدَّ مِنْ إِضْـمـارِ (أَنْ) بعدها[1].

وَ الجَـوابُ بالفـاءِ يُنْصَـبُ الفِعْلُ عَلى إِضْمارِ (أَنْ)[2]، وَ الدّليلُ عَلى ذلكَ أنّه لا يَخْلو أَنْ تكونَ الفاءُ هي النّاصِبَةُ للفِعْلِ، أَوْ بإِضْمَارِ (أَنْ).

فَلَوْ كانت الفاءُ هي النّاصِبَة للفعل لَجازَ أَنْ تنصِبَ و تَعْطِفَ عَلَيْها فَتَقُولُ : (ما جئـتَني فَأَغْضَـبَ وَ فَـأَفْعَلَ)، فَـتَعْطِفُ عَلَيْها بِحُروفِ العَطْفِ وَ تُعيدها، كَما تَفْعَلُ ذلكَ بـواوِ القَسَمِ إذا قُلْتَ : (و اللهِ إِنّه لَصَادِقٌ وَ واللهِ)، فَتُعيْدُ الواوَ عَلى الواو، فَلَمّا لَمْ يَعُدْ حَرْفُ النَّسَقِ عَلَيْها عَلمْنا أَنّها لَيْسَتْ هي النّاصِبَةَ، وَ إِنّما الناصبُ بإِضْمارِ (أَن).

فَأَمّـا (إِذنْ) فهـيَ بمَـنْزِلَةِ (أَنْ) إِذا وَلِيَتْ الفِعْلَ[3]، وَ قَدْ تَكُونُ جَوابًا إِذا قُلْتَ : (وَاللهِ لأَفْعَلَنَّ كَذا)، فَيقُول السائِلُ : (أُكْرِمُكَ إِذنْ)، فَتَدْخُلُ جَواباً، وَ لا تَلي الفِعْلَ.

وَتَقَـعُ للحال، في مِثْلِ المَشُوْرَةِ وَ ذلكَ إِذا شاوَرَكَ إِنْسانٌ في شَيءٍ فَقُلْتَ: ([إِذنْ] أَظُـنُّ ذلكَ)، فَلا يُعْمِلُها[4] لأَنّها وَقَعَتْ للحالِ، وَ إِذا وَقَعَتْ للحالِ لَمْ تَنْصِبْه؛ لأَنّ فِعْلَ الحـالِ لا يَنْتَصِبُ، فَجَـرَتْ في هذيـن[5]، وَ جـازَ فيها ما لَمْ يَجُزْ في شيءٍ من أَخَواتِها، فلذلكَ لَمْ تَعْمَلْ.

١٢٤- ١٢٥ .

(١) انظر الكتاب ٣/ ٧ و سر الصناعة ٣٣١ و رصف المباني ٣٠٠، و المغني ٢١٠ و فيها خلاف ذهب الكوفيون إلى أنها تنصب الفعل بنفسها ويجوز إظهار أن بعدها وذهب البصريون إلى أن الناصب بعدها أن مقدرة و لا يجوز إظهارها انظر مسألة ٨٢ من الإنصاف.

(٢) في إضـمار أن بعدهـا خـلاف، ذهـب الكوفيون إلى أن الفعل بعدها ينتصب بالخلاف و البصريون ينتصب بإضـمار أن، و ذهب الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها، انظر الإنصاف مسألة ٧٦، و انظر (الفاء) في سر الصناعة ٢٧٢ ورصف المباني ٤٤١.

(٣) في الكـتاب ٣/ ١٦: "ذكـر لـي بعضـهم أن الخليل قال: أن مضمرة بعد إذنْ" وانظر (إذن) في الكتاب ٣/ ١٢ ورصف المباني ١٥١ وابن يعيش ٩/ ١٢ والمغني ٢١.

(٤) في المغـني: "وقـال أبـو علي الفارسي: في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال لك: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا" المغني ٢٠-٢١ وانظر هذا الرأي في الكتاب ٣/ ١٦.

(٥) يقصد بذلك إذا كانت جواباً وحالُها عند المشورة.

مسألة (١٤٧)

تَقُـولُ : (حَسِبْتُ أَنْ لا تَقُولَ ذاكَ)، وَ (خِفْتُ أَنْ لا تَقُولَ ذاكَ)، فالنَّصْبُ الجَيِّدُ و الرَّفْعُ بَعِيْدٌ قلَّ مَنْ يُجيزُه.

قالَ أَبو عَليّ : هذه الأَفْعَالُ تجْرِي عَلى ثلاثةِ أَضْرُبٍ[1] :

فَفِعْـلٌ لا يَكُـونُ بَعْـدَهُ إِلاّ الرَّفْعُ، وَ ذَلِكَ العِلْمُ، وَ ذلِكَ قَوْلُكَ : (عَلِمْتُ أَنْ لا تَذْهَـبُ)، فَـتَكُونُ هَـذِهِ هِـي المُخَفَّفَةُ مِن المثقلةِ[2]، وَ ذلِكَ أَنَّ (أَنْ) التِي لِلفِعْلِ لا تَكُونُ وَاقِعَـةً إِلا عَـلى شَـيءٍ [غَـيْر] ثَابـتٍ غَيرِ مُسْتَقِرٍّ، وَ هُوَ الفِعْلُ المُسْتَقبلُ، فَلَمَّا كَانَ هَذا هَكَذا لَمْ يَجُزْ فِيهِ النَّصْبُ[3].

وَقَـدْ يَجُـوزُ النَّصْـبُ[4]، وَ هُـوَ عَـلى وَجْـهٍ بَعِـيدٍ، وَ هُوَ قَولُهُم : (عَلِمْتُ أَنْ لا يَدَعَـه)، عَلى طَرِيقِ المَشُورَةِ، وَ كَذَلِكَ تُحَقِّقُ ذَلِكَ فتحمله عَلى التَّوَسُّعِ، وَ الوَجْهُ فِيهِ مَا قُلتُ لَكَ، فَهذا الفِعْلُ الذِي هُوَ مُتَحَقِّقٌ، وَ الرَّفْعُ فِيهِ جَيِّدٌ وَ النَّصْبُ بَعِيدٌ.

وَ الوَجْهُ الآخَرُ : وَ هُوَ الفِعْلُ الذِي لا يَتَحَقَّقُ[5]، وَ هُوَ (حَسِبْتُ) وَ (خِلْتُ)؛ لأَنَّ هَـذا هُـوَ شَيءٌ لَيْسَ فِيهِ تَحَقُّقٌ، فَهُوَ عَلى مَا قُلْنا لَمْ يَكُنْ إِلاّ النَصْبُ، وَ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ مِن وَجهٍ بَعِيدٍ، وَهُوَ أَنْ تَجْعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ مَا قَدْ ثَبتَ عِنْدَهُ وَ اسْتَقَرَّ[6].

---

(١) ذكر ابن الشجري الضروب الثلاثه في أماليه فقال: "الأفعال التي تقع بعدها أن على ثلاثة اضرب: ضرب قد ثبـت في الـنفوس واسـتقر وهـو علمت وأيقنت ورأيت في معنى علمت، وضرب بعكس هذا نحو: طمعت وخفت واشتهيت، وضرب متوسط بينهما وهو حسب وخلت وظننت" مالم ينشر من الشجريات ١٩٠.

(٢) "فالضـرب الأول لا يقـع بعـده إلا الثقيلة والمخففة منهالأن التوكيد إنما يقتضيه ما ثبت في النفوس واستقر". مالم ينشر من الشجريات ١٩٠ وانظر المقتصد ٤٨٣.

(٣) "ولـو قلـت: علمت أن يقوم زيد فنصبت الفعل لم يجز؛ لأن هذا من مواضع أن لأنه مما ثبت واستقر" المقتصد ٤٨٤.

(٤) في الأصل (الرفع).

(٥) في الأصل (يتحققه).

(٦) انظر مالم ينشر من الشجريات ١٩٠ وانظر الإيضاح ١٣٢.

وَ الوَجْهُ الثَّالِثُ : هُوَ فِعْلُ الظَّنِّ وَ الشَّكِّ[1]، يَجُوزُ فِيهِ الوَجْهانِ :

فَالوَجْهُ الأَوَّلُ : هُوَ النَّصْبُ؛ لأَنَّ الفِعْلَ لَيْسَ بِمُتَيَقَّنٍ وَ لا ثابتٍ، وَ إذا لَمْ يَكُنْ مُتَيَقَّناً وَلا ثابتاً كَانَ النَّصْبُ.

وَ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (أَنْ) هِيَ التي من المشدّدة وَ ذلِكَ أَنَّ الظَّنَّ وَ الحُسْبَانَ وَ الخَيَلانَ قَدْ جَاءَتْ بِمَعنَى التَّحْقِيْقِ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُم قَالُوا : (ظَنَنْتُ لَتَقُولَنَّ ذلِكَ)[2]، وَ قَالَ سُبحانه : ﴿وَ ظَنّوا مَا لَهُم من مَحيص﴾[3] وَ إذا جَاءَتْ في مَوْضِعٍ فَاسْتُعْمِلَتْ لِلتَحْقِيقِ فِي ذَلِكَ المَوْضِعِ فَكَذلِكَ تُسْتَعْملُ أَيْضاً فِي هذا المَوْضِعِ كَما استُعْمِلَتْ، تَمَّ .

مسألة (١٤٨)

قَالَ أَبو عُمَر : و لا يَجوزُ الرَّفْعُ بَعْدَ (أَنْ) إلا أَنْ يَكُونَ بعدها السِّينُ أَو سَوْفَ أَو (قَدْ) أَو (لا)، وَ إِذا لَمْ يَكُنْ بعدَها هَذِه الأَشياءُ لَم يَجُز فيها الرَّفْعُ؛ لأَنَّ هَذِه (أَنْ) الشديدة مُخفّفَةً، وَ (أَنَّ) الشديدةُ لا تَلي إلا الأَسماءَ، وَ كَذلِكَ إذا خُفّفَتْ[4].

وَ لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ (إِنَّ)، أَلا تَرى أَنّ (إِنّ) تَلي الأَسْماءَ فَإِذا خُفّفَت وَ لِيَت الأَفْعالَ[5]، أَلا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ : ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنا عَنْ آلِهَتِنا﴾[6]، وَ ذلِكَ أَنَّ (إِنَّ) لِلتَّأْكِيدِ، وَ إِذا كانَتْ لِلتَّأْكِيدِ / ١٤و / جَازَ أَنْ يُؤَكَّدَ بها الأَفْعَالُ[7] كَما يُؤَكَّدُ بها الأَسْماءُ.

---

(١) في الإيضاح: "فأما حسبت وأخواتها فيقع بعدها الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة وقد قرئ أن لا تكون فتنة" رفعا ونصباً الإيضاح ١٣٢ وانظر مالم ينشر من الشجريات ١٩١.

(٢) المقتصد ٤٨٦ والحلبيات ٧٣.

(٣) فصلت ٤٨.

(٤) في الكتاب ٣/ ١٦٥ "أنك تستقبح قد عرفت أن يقول ذاك حتى يقول أن لا أو تدخل سوف أو السين أو قد" وهي للعوض في الكتاب ٣/ ١٦٧ وانظر المقتضب ٢ / ٣١، ٣ / ٩ ويغلب أنه قصد قول الخليل.

(٥) في الحجة ٢/ ١٣٧: "ألا ترى أن إنَّ إذا خففت دخلت على الأفعال" وفي المقتضب ٣/ ١٠: "وإنما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عوض، لأن الفعل لم يكن ليقع بعدها لو ثقلت وأعملت كما تكون في الاسم".

(٦) الفرقان ٤٢.

(٧) في البغداديات ١٧٥: "أما إن في الآي فالقول فيها أنها مخففة من الشديدة وقد دخلت على الفعل مخففة في نحو: ﴿إن كاد ليضلنا عن آلهتنا﴾ ويتابع: فدخلت المخففة على الفعل مؤكدة إذكان أصلها التأكيد" البغداديات ١٧٦.

وَ (أَنَّ) لَيْسَتْ كَذلكَ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ كَذلِكَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ أَنْ تَحُولَ بينها وَبَيْنَ الفِعْلَ بهذهِ الحُروفِ لِتَكُونَ عِوَضاً عَمَّا مَنَعْتَهَا[1].

أَلا تَرى أَنّه قَدْ يَجوزُ فِي الكَلامِ إِذا طالَ ما لَمْ يَجُزْ فيه إِذا لَمْ يَطُل، و ذَلِكَ قَوْلُكَ : (مَا أَعْلَمُ أَنّ فيها إِلاّ زَيْداً)، وَلا يَجُوزُ : (مَا أَعْلَمُ أَنّ إِلاّ زَيداً فِيها) [2]، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الكَلامَ إِذا طَالَ جَازَ فِيه مَا لَمْ يَجُز فيه إِذا لَمْ يَطُلْ[3].

وَ كَذلِكَ لا تَقُولُ : (قامَ هِنْدٌ)، وَ إِذا حِلْتَ بَيْنَه وَ بَيْنَ هَذا بشَيءٍ جَازَ[4]، فَكَذلِكَ هَاهُنا.

مسألة (١٤٩)

تَقُولُ : (كَتَبْتُ إِلَيْه أَنْ لا يَقُولُ ذلكَ)، وَ (أَنْ لا يَقُولَ ذلكَ) وَ (أَنْ لا يَقُلْ ذلك).

الرَّفْعُ لأَنَّكَ[5] أَرَدْتَ المُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيْلةِ، وَ النَّصْبُ تَجْعلها النَّاصِبَةَ، وَ الجَزْمُ كَأَنَّكَ أَرَدْتَ النَّهْيَ، أَي : لا يَقُل ذلكَ[6].

فَإِن قَالَ قَائِلٌ : فَكَيفَ جَازَ أَنْ تُوصِلَ (أَنْ) بالأَمْرِ، وَ الأَمْرُ لا يُوَضِّحُ، وَ الصِّلَةُ إِنَّما تَكُونُ إِيْضَاحاً وَ بَياناً ؟.

---

(١) "وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً مما حذفوا من آنه، فكرهوا أن يَدَعُو السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين" الكتاب ٣/ ١٦٧ وانظر المقتضب ٢/ ٣١.

(٢) يقصد الفارسي بهذا المثال أنه لما دخلت أن على الجملة وهي للتوكيد لم يجز فيها إلاأن يتقدم الظرف وهو الخبر والأصل أن يتأخر، وفي هذا المثال لا يجوز أن يتأخر لوجود الاستثناء والحصر وهذا نوع من الإطالة.

(٣) قال في الإغفال ٥١٢: "إن الكلام قد طال بالصلة وإذا طال الكلام حسن فيه الحذف معه، فلا يحسن إذا لم يطل وذلك كثير".

(٤) في الخصائص ٢/ ٤١٤: "لما فصل بين الفعل و فاعله حذف علامة التأنيث وإن كان تأنيثاً حقيقياً وعليه قولهم: حضر القاضي امرأة" وجاز عند سيبويه أن تقول: ذهب فلانة انظر الكتاب ٢/ ٤٥ وعند الفارسي لا يجوز إلا تأنيث الفعل إلا إذا أطلت ففصلت بين الفعل والفاعل.

(٥) في الأصل(أنك).

(٦) في الكتاب يجوز الرفع والنصب والجزم" فأما الجزم فعلى الأمر وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذلك وأما الرفع فعلى قولك لأنك لا تقول ذاك أو بأنك لا تقول ذاك، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره" انظر الكتاب ٣/ ١٦٦.

قِيلَ لَهُ : جَازَ ذلِكَ كَما جَازَ فِي (الذِي)، وَ ذلِكَ أَنَّ (الذِي) هُوَ اسْمٌ، وَ إذا كَانَ اسْماً احْتَاجَ إِلى إِيضاحٍ وَ بَيانٍ مَا لَمْ يَحْتَجْهُ غَيْرُه.

وَقَدْ جَازَ أَنْ يُوْصَلَ بما لا يُوَضِّحُهُ وَ هُوَ[1] شَيءٌ لا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْهُ ذِكْرٌ، وَ هُوَ قَوْلُكَ : (أَنْتَ الذِي فَعَلْتَ)، فَـ(فَعَلتَ) لا عائِدَ عَلى (الذِي) بَعْدَهَا، وَ إذا لَمْ يَكُن عَليها عَائِدٌ، وَ جَازَ فِي (الذِي)[2]، كَانَ جَوازُهُ[3] فِي (أَنْ) التِي هِيَ حَرْفُ مَعْنًى أَوْلى مِنَ (الذِي).

وَ لا يَلْزَمُ عَلى هَذا أَنْ تَكُونَ (أَنْ) صِلَتُها شَيءٌ تَعْمَلُ فِيه، وَ ذلِكَ أَنَّها قَدْ تُوصَلُ بالمَاضِي، وَقَدْ عَلِمْنا أَنَّ المَاضِي لا تَعْمَلُ فِيه، وَ كَذلِكَ وُصِلَت هَاهُنا بالنَّفي وَ إِنْ كَانَتْ[4] لا تَعْمَلُ فِيْهِ.

مسألة (١٥٠)

اللّامُ المَكْسورَةُ إِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ بَعْدَها (أَنْ)، وَ إِنْ شِئْتَ لَمْ تُظْهِرْ؛ لأَنَّ التّقديرَ إذا قُلْتَ : (جِئْتَ لِتُكْرِمَني)، فإِنّما تَعْني : جئتُ لإِكْرامِكَ، فَجازَ أَنْ تُظهِرَها؛ لأنهما جَميعاً مَنْطوقٌ بهما[5].

وَ مَوْضِعٌ [لا][6] يَجوزُ أَنْ تظْهرَ فيهِ (أَنْ)، وَ إِنْ كانَتْ العامِلَةَ، وَ هو مِثْلُ

---

(١) في الأصل (وهي).

(٢) جاز حذف العائد على الاسم الموصول إن كان الضمير في الصلة منصوباً متصلاً بالفعل فجاز حذفه جوازاً حسناً اللمع ١٩٠.

(٣) في الأصل (يجوز).

(٤) في الأصل: (كان).

(٥) فصّل الزجاجي في اللام فذكر منها هذه الناصبة لاماً بمعنى كي وأخرى هى لام الجحود ، وفي كلتيهما النصب بإضمار "أن" أمّا هذه فلام كي، انظر اللامات ٦٦-٧٠ أما في إضمار أن وإظهارها فعند البصريين يجوز إظهار أن بعد لام كي و لا يجوزفي لام الجحود. اللامات ٦٨، أما الكوفيون فيجوز عندهم إظهار أن بعد لام الجحد ولام كي انظر الإنصاف مسأله ٨٢، ولام كي يكون فيها أن والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام" اللامات ٦٦.

(٦) هذه الزيادة اقتضاها النص وليست من مقتضيات المعنى فقد ذكر فيما سبق الجواز وعدمه، أما المعنى فجائز إذا كان الفارسي قد أخذ برأي الكوفيين في جواز إظهار(أن) بعد لام الجحود.

قَوْلِـهِ سُبحانَه : ﴿وَإِنْ كَـانَ مَكْـرُهم لِـتـزولَ مِنْهُ الجبالُ﴾[1] وَ مِثْلُـه : (ما كُنْـتُ لأَقُولَ ذلكَ).

مسألة (١٥١)

قَوْلُ الشّاعِرِ:

[٤٧] وَ مَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها   وَ لا مِنْ تميمٍ في الرُّؤوسِ الأَعاظِمِ[2]

لأَنَّ (ما أَنْتَ) اسْمٌ، وَ إذا كان اسْماً فأَجْدَرُ.

وَ لا يَجُـوزُ فِـيْهِ إلا النَّصْـبُ[3]، أَلا تَـرَى أَنَّـه إِذا كَانَ فِعْلاً تَأَوَّلْنا فِيهِ أَنَّه اسمٌ، فَاسْتَغْنَيْنا هَاهُنا أَنْ يَكُونَ اسْماً.

مسألة (١٥٢)

إِذا قُلْتَ : (حَسِبْتُه شَتَمَني فَأَثِبَ عَلَيْه) إِنْ لَم تَكُنْ وَثَبْتَ عَلَيْهِ، وَ جَازَ ذلِكَ لأَنَّ هَذا حُسْبانٌ وَ ظَنٌّ، فَهْوَ غَيْرُ واجبٍ، وَ إِذا لَمْ يَكُنْ واجباً نصَبْتَ.

فَـإِذا رَفَـعَ كـانَ الـتَّقْديرُ أَنَّ الوَثْـبَ قَدْ فَعَلَه فِي الحَالِ لَمَّا حَسِبَ أَنَّه شَتَمَه، فَلا وَجْهَ للنَّصْبِ؛ لأَنَّ الحَالَ لا يَعْمَلُ فيه الفاءُ[4].

---

(١) إبراهيم ٤٦.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٣ ورواية الديوان:

فما أنت من قيس فتنبح دونها   ولا من تميم في اللها والغلاصم

وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٢٠ والدرر ٢/ ٨ والرد على النحاة ١١٦ وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٧.

وهو من قصيدة في هجاء جرير مطلعها:

تحن بزوراء المدينة ناقتي   حنين عجول تبتغي البوّ رائم

والشاهد في البيت نصب تنبح على الجواب بالفاء.

(٣) وعند سيبويه والمبرد يجوز الرفع على القطع انظر الكتاب ٣/ ٣٣ والمقتضب ٢/ ١٧.

(٤) في الكتاب ٣/ ٣٦: "وتقول: حسبته شتمني فأثب عليه إذا لم يكن الوثوب واقعاً ومعناه أن لو شتمني لوثبتُ عليه وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا في الرفع، لأن هذا بمنزلة قوله: ألست قد فعلت فأفعلُ" وانظر كلام السيرافي في الهامش.

مسألة (١٥٣)

قَوْلُـه سُبْحانَه : ﴿فَـلا تَكْفُـرْ فَيَـتَعَلّمونَ﴾[١] فَـرَفَع (فَيَتعَلَّمُونَ)؛ لأنّه لَمْ يُرِدْ أَنْ يَجْعَلَ النَّهْيَ عَن الكُفْرِسبباً للفِعْلِ، فيَكُونُ تَقْديرُه : إِنْ كَفَرْتَ تَعَلَّمْتَ[٢]، وَ إِذا لَمْ يَكُن تَقْديرَها[٣] فَالرَّفْعُ.

وَ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنا في ذلكَ[٤]:

فَقَـالَ سيبويه : ﴿وَ لكنّ الشياطِينَ﴾، ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ فَعطَفَه عَلى المُتَقدّمِ[٥]، وَ يَجُوزَ أَنْ يَكُون عَطْفاً عَلى قَوْلِه : ﴿وَ مَا يُعَلّمانِ مِنْ أَحَدٍ﴾[٦] ﴿فَيَتَعَلّمونَ﴾[٧].

وَ فـيهِ وَجْـهٌ آخرُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿وَما يُعَلّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَى يَقُولا إِنّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ﴾[٨] فَيَأْتُونَ فيتعلّمونَ[٩].

فَهذِهِ الوُجُوهُ كُلُّها جَائِزَةٌ وَ لا يَجُوزُ النَّصْبُ لما قَدّمْنا ذِكْرَه.

---

(١) البقره ١٠٢.

(٢) ولم يجز أن ينصب على جواب النهي لأنه ليس المعنى إن تكفر يتعلموا إملاء ما من به الرحمان ١/ ٥٥.

(٣) أي: إذا لم يكن ما ذُكِرَ تقديرَها.

(٤) في اختلاف التقدير بين النحاة ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٦٤ والإغفال للفارسي ٣٣٥ وإملاء ما من به الرحمان ١/ ٥٥.

(٥) نص سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٨: "وقال عز وجل" فلا تكفر فيتعلمون" فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلمون ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره ولكنه على: كفروا فيتعلمون" يقصد ولكن الشياطين كفروا فيتعلمون، انظر هذا الوجه ورأي سيبويه في إملاء ما منَّ به الرحمن ١/ ٥٥.

(٦) البقره ١٠٢.

(٧) هذا وجه، ولا يجيز الفراء أن تكون فيه "فيتعلمون" جواب "وما يعلمان" انظر معاني الفراء ١/ ٦٤ وقد ذكره بعضهم، انظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ٥٥ ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٦.

(٨) البقره ١٠٢.

(٩) ذكره الفراء في المعاني ١/ ٦٤: "إنما هي مردودة على قوله" يعلمون الناس السحر" فيتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم، فهذا وجه ويكون "فيتعلمون" متصلة بقوله" إنما نحن فتنة" فيأتون فيتعلمون ما يضرهم" وانظر هذا الوجه في معاني القرآن للأخفش ١١٤ وإملاء مامن به الرحمن ١/ ٥٥ ومشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٦

مسألة (١٥٤)

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٤٨] سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ   وَ أَلْحَقُ بالحِجازِ فَأَسْتَرِيْحا[١]

فَنَصَبَ فِي الإِيْجَابِ، وَ إِنَّما يَقَعُ النَّصْبُ فِي غَيْرِ الموجَبِ، وَوَجْهُ تَجْوِيزِ ذَلِكَ أَنَّ النَّصْبَ مِنْ طَرِيقةٍ واحِدَةٍ فِي الإِيجابِ و غَيْرِ الإِيجابِ[٢]، وَ هُوَ أَنَّ الأَوَّلَ مَصْدَرٌ وَ الثَّانِي مَصْدَرٌ، وَ إِذا كَانَ هَذا هُوَ القِياسُ حَمَلَه عَلى هَذا الوَجْهِ، وَ إِن كانَ قِياساً غَيْرَ مُسْتَعْمل[٣].

مسألة (١٥٥)

قَوْلُه سُبْحانَه : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ لَكُم مِن السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[٤] لَمْ يُرِدْ بِه الجَوابَ، وَ إِنَّما أَرادَ بِه : أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَكانَ كَذا و كَذا[٥].

وَ لَمْ يُرِدْ بِقَوْلِه الاسْتِفْهامَ[٦]، وَإِنَّما أَرادَ : تَنَبَّه: أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فاخْضَرَّت

---

(١) البيت للمغيرة بن حنباء في العيني ٤/ ٣٩٠ وانظر شرح شواهد المغني ٤٩٧ والخزانة ٨/ ٥٢٢ والمحتسب ١/ ١٩٧ وورد الشاهد غير منسوب في سيبويه والشنتمري ١/ ٤٢٣ وضرائر الشعر ١٦٠ والأشموني ٣/ ١٠٥ والأمالي الشجرية ١/ ٢٧٩ والمقتضب ٢/ ٢٤ والأصول ٢/ ١٨٢،٣/ ٤٧١، ومعاني الأخفش ٦٦ وشذور الذهب ٣٠١ والمقتصد ١٠٦٨ والشاهد في البيت نصب أستريح بالفاء في الواجب وهذا لضرورة الشعر والأصل أن يقع النصب في غير الواجب.

(٢) في الكتاب ٣/ ٣٩: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك لأنك تجعل أن العاملة" انظر كلام الفارسي في الإيضاح ٣١٢ والمقتضب ٢/ ٢٣.

(٣) "إلا أنه قبيح أن تنصب وتعطف على الواجب الذي على غير شعر" الأصول ٢/ ١٨٢ وعند الأخفش "هذا لا يكاد يعرف وهو في الشعر جائز، انظر معاني الأخفش ٦٦.

(٤) الحج ٦٣.

(٥) في الكتاب ٣/ ٤٠: "فقال: هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت: أتسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان كذا وكذا وإنما خالف الواجب النفي لأنك تنقض النفي إذا نصبت وتغير المعنى".

(٦) في الأصل: (بالاستفهام).

الأَرْضُ، فَهْوَ خَبَرٌ مُوجَبٌ فَلِذلِكَ رَفَعَ[1].

مسألة (١٥٦)

الـواوُ تَنْصِـبُ ما بَعْدَها، وَ تَقْديرُها تَقْديرُ الفاءِ في أَنّ ما بَعْدَها يَنْتَصِبُ بإِضمارِ (أَنْ) كَما أَنّ ما بَعْدَ الواوِ يَنْتَصِبُ بإِضمارِ (أَنْ)[2].

وَ الوَجْـهُ الـذي شُبِّهَتْ بـه الـواوُ للفـاءِ مـن حَيْـثُ كَانَـتْ مَع ما قَبْلها جُمْلَةً وَاحِـدَةً[3]، كَمـا كَانـت الفـاءُ مع ما بَعْدها جُملةً واحدة، نَزَلت مَنْزِلَتها من هذا الوَجْه، فَنُصِبَ مَا بَعْدَها كَما نُصِبَ مَا بَعْدَ الفَاءِ، وَ ذلِكَ قَوْلُ مُتوكل الليثيّ :

[٤٩] لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَ تَأْتِيَ مِثْلَه   عارٌ عَلَيْكَ إِذا فَعَلْتَ عَظيمُ[4]

فَإِنّمـا أَرَادَ : لا يَكُـنْ مِنْكَ نَهْيٌ وَإِتْيانٌ، فَتَقْديرُه تَقْديرُ شَيءٍ وَاحِدٍ، وَ هْوَ الجَمْعُ بَيْنَ هَذين الشَّيْئَيْنِ[5].

وَ لَـوْ أَرادَ : وَ لا تَـنْهَ عَـنْ خُلُـقٍ فتأتِ مِثْلَه، لَمْ يُجِزْ الجَزْمُ أَنْ يَنْهاهُ عَنْ الخُلُقِ؛

---

(١) الفـراء: رفعـت فتصبح لأن المعنى في ألم تر معناه خبر كأنك قلت في الكلام: اعلم أن الله ينزل من السماء مـاء فتصبح الارض" معاني القرآن ٢/ ٢٢٩ وانظر إملاء مامن به الرحمـن ٢/ ١٤٦ ومشكل إعراب القـرآن ٤٩٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤١: " اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء" وانظر المقتضب ٢/ ٢٥ وسـر الصـناعة ١/ ٢٧٣ وفي النصب بها خلاف في الإنصاف مسألة ٧٥ فالكوفيون ذهبوا إلى نصبه على الصرف والبصريون بأن مضمرة وذهب الجرمي أنها الناصبة بنفسها.

(٣) في سـر الصـناعة ١/ ٢٧٤: " واعـلم أنـك إذا أجبت هذه السبعة الأشياء بالفاء فإن الكلام الذي هو مجاب، والكلام الذي هو جواب جميعاً ينعقدان انعقاد الجملة الواحدة وليستا بجملتين".

(٤) البيـت لأبـي الأسـود الدؤلـي في ديوانه ١٣٠ وانظر شرح التصريح ٢/ ٢٣٨ ونسب للأخطل انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٢٤ والرد على النحاة ١٢١ وابن يعيش ٧/ ٢٤ وهو للمتوكل الليثي في المؤتلف والمختلف ٢٧٣ وحماسـة الـبحتري ١١٧ والجمـل لابن شقير ٦٨ والخزانة ٨/ ٥٦٤. والبيت بلا نسبة في الأصول ٢/ ١٥٤ والمقتصد ١٠٧٠، ١٠٧٦ وحروف المعاني ٣٨ ومعاني الفراء ١/ ٣٤ والمغني ٢/ ٣٦١ والأزهية ٢٣٤ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٧ والشاهد في البيت نصب تأتي بالواو.

(٥) في الكتاب ٣/ ٤٢: " وإنما أراد لا يجتمعنّ النهي والإتيان فصار تأتي على إضمار أنْ" وانظر المقتضب ٢/ ٣٦ والأزهية ٢٣٤.

لأنَّـه لا شَـكَّ لا بُـدَّ أَنْ يَكـونَ لَه خُلُقٌ، فَفَسَدَ الجَزْمُ[1]، وَ إذا فَسَدَ الجَزْمُ صَحَّ النَّصْبُ، وَهوَ ما قُلْناه.

وَ الفاءُ لَوْ أَدْخَلْتَها هاهُنا لَكَانَ مَعْنَى الكلامِ منتقضاً[2]، وَ ذلكَ أَنَّهُ كَانَ يُريدُ : إنْ نَهَيْتَه عَنْ خُلُقٍ أَتيْتَ مِثْلَه، فَهذا هُوَ الفَرْقُ بينَ الواوِ و الفاءِ، و إنّما نُصبَ ما بَعْدَ الواوِ لِما ذكَرْنا بالشَّبَهِ الذي قَدَّمْنا ذكْرَه.

مسألة (١٥٧)

إذا قُلْـتَ : (لا يَسـعُني شـيءٌ وَ يَعْجـزَ عَنْكَ) فالنَّصْبُ، أَرَدْت : لا يَكُونُ سَعَةٌ وعَجْــزٌ عَـنْكَ، فَـيَكُـونُ تَقْديــرُ هـذا أَيْ : الشَّـيءُ الـذي يَسَـعُـني هُـوَ يَسَـعُـكَ، فَهذا تَقْديرُه[3].

وَ لَـوْ أَرادَ : لا يَسَعُني شـيءٌ وَ يَعْجـزُ عَـنْكَ لَكَانَ مَعْناهُ : إنَّ كُلَّ شَيءٍ يَسَعُني يَعجـزُ عَـنْكَ، وَ هَـذا مِمَّــا لا يُقْصَــدُ إلَـيْهِ، إذ مُحــالٌ أَنْ يَكُونَ كُلُّ شَيءٍ يَسَعُهُ يَعْجزُ عَنْهُ[4].

/ ١٤ظ / وَ الجَوَابُ بالفاءِ أَيضاً هاهُنا لا يَسْتَمِرُّ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ : (لا يَسَعُني شَـيءٌ فَـيَعْجزُ عَـنْكَ)، كَـانَ المَعْـنَى : (إنْ وَسِعَني شَيءٌ عَجزَ عَنْكَ)، وَ هَذا أَيضاً مما لا يُقْصَدُ إلَيه[5]، فَلَمَّا استَحَالَ هَذانِ الوَجْهانِ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ النَّصْبِ.

---

(١) "ولو جزم كان المعنى فاسداً" الأصول ٢/ ١٥٥.

(٢) في الكتاب ٣/ ٤٢: "فلو أدخلت ههنا الفاء لأفسدت المعنى" والفاء "تكون جوابا في الجزاء والأمر والنهي وما أشبه ذلك" الأزهية ٢٤١.

(٣) "إنما يعني لا يجتمع أن يسعني شيء ويعجز عنك" الأصول ٢/ ١٥٤.

(٤) "لا معنى للرفع في يعجز لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه وأن الأشياء كلها لا تعجز عنه" المقتضب ٢ / ٢٦ وانظر الأصول ٢/ ١٥٤ وانظر تقدير الجرجاني في المقتصد ١٠٧٢.

(٥) في الكتاب ٣/ ٤٣: "وتقول: لا يسعني شيء ويعجز عنه، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء إلا أن الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء" فتقدير الفاء هاهنا يغير المعنى الذي يقصد إليه وهذا ما ذكره المبرد من جواز وجود الفاء إلا أنه بمعنى" مختلف انظر المقتضب ٢/ ٢٦.

مسألة (١٥٨)

قَوْلُـهُ سُبْحَانَه : ﴿يَا لَيْتَنا نُـرَدُّ وَلا نُكَـذِّبُ بآياتِ رَبِّنا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١] مَعْـنَاهُ: يَـا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لا نُكَذِّبُ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِين[٢]، فَيَكُونُونَ قَدْ تَمَنَّوا الرَّدَّ وَ أَخْبَروا بأَنَّهُم يُؤْمِنُونَ رُدّوا أَوْ لَمْ يُرَدُّوا.

وَ فِـيْهِ وَجْـهٌ آخَـر: أَنْ يَكُونَ تَمَنَّوهُ كُلَّهُ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : يَا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ يا لَيْتَنا لا نُكَذِّبُ وَ يا لَيْتَنا نكونُ من المؤمنينَ.

وَ الوَجـه في النَّصـبِ[٣]، وَ هِـي قِـراءَةُ [ابنِ][٤] أبي اسْحَاق[٥]: ﴿وَ نَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِـنِين﴾ فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لا نُكَذِّبُ بآياتِ رَبِّنا أَيْ : لا نُكَذِّبُ وَ نَكُونَ مِنَ الْمُؤمنين، وَ عَلى هَذا يَجُـوزُ النَّـصبُ.

قَـالَ شَـيْخُنا : وَ قَـدْ يَجُوزُ النَّصْبُ فِي قَوْلِكَ: ﴿وَ لا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا﴾ عَلى مَا ذكِرَ فِي النَّصْبِ فِي (وَ نَكُونَ)[٦]، إلا أَنَّكَ إِذا نَصَبْتَ عَطَفْتَ عَلَيْه بالنَّصْبِ.

---

(١) الأنعام ٢٧.

(٢) الكـتاب ٣/ ٤٤ْ فالـرفع عـلى وجهين فأحدهما أن يشرك الآخر الأول، والآخر على قولك دعني ولا أعود أي فإني ممن يعودْ.

(٣) في هـذه الآيـة قـراءة بنصـبْ نكـونْ وهـي قراءة عبد الله بن أبي اسحاق والمشهور الرفع. انظر الحجة لابن خالويـه ١١٢ والكـتاب ٣/ ٤٤ وفـيها قـراءة بنصـب الفعلين نكذبْ ونكونْ، وقراءة برفعهما وقراءة برفع الأول ونصب الثاني انظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٤٩-٢٥٠ وانظر التيسير ١٠٢، والوجه في النصب أنه جعلـه جوابـاً للـتمني بـالواو لأن الـواو في الجـواب كالفـاءْ انظـر الحجة لابن خالويه ١١٢ ومعاني القرآن للأخفش ٢٧٢.

(٤) في الأصل (قراءة أبي اسحاق) والصحيح أنه ابن أبي اسحاق عبد الله.

(٥) هو عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي الولاء البصري المقرئ المشهور وهو أحد القراء العشرة وله في القراءة روايـة مشـهورة مـنقولة عـنه، أخـذ القراءة عن سلام بن سليمان الطويل توفي سنة سبع عشرة ومائة، انظر الوفيات ٦/ ٣٩٠ وطبقات النحويين واللغويين ٣١.

(٦) في مشـكل إعـراب القـرآنْ: فأمـا مـن نصـب الفعلـين فعـلى جواب التمني، لأن التمني غير واجب فيكون الفعلان داخلين في التمنيْ ١/ ٢٥٠.

مسألة (١٥٩)

قَوْلُ الشَّاعِرِ :

[٥٠] وَ مَا أَنا لِلشَّيءِ الذِي لَيْسَ نَافِعِي وَ يَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بقَؤُولِ[١]

فِي (يغْضَبُ) وَجْهان : الرَّفْعُ وَ النَّصْبُ[٢]، تَعْطِفُهُ عَلى الصِّلَةِ، فَيَكُونُ فِي صِلَةِ (الذِي)، وَ يَكُونُ تَقْديرُهُ : وَ مَا أَنا لِلشَّيءِ الذِي لَيسَ يَنْفَعُ وَ يَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي، فَكَأَنَّهُ قَدْ صَارَ صِلَةً لِـ(الذي) فِي تَقْدِيرِ جُزءٍ مِنَ الاسْمِ، وَ إِذا كَانَ كَذلِكَ لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ عَلى هَذا الوَجْهِ[٣].

وَ وَجْهُ النَّصْبِ فِي (يَغْضَبُ) أَنّ هَذِهِ الصِّلَةَ قَدْ تَمَّت، وَ إذا تَمَّت فَقَالَ : وَ مَا أَنا لِلشيءِ الذِي لَيْسَ نَافِعِي، تَمَّت صِلَةُ الذِي، فَلَمَّا أَرَادَ نصْبَ (يَغْضَبُ) عَطَفَ عَلى الشَّيءِ، وَ أَضْمَرَ (أَنْ)، وَ يَكُونُ تَقْدِيْرُهُ : وَمَا أَنا لِلشَّيءِ وَ يَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي

---

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ٧٦ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٢٦ والخزانة ٨/ ٥٦٩ وحماسة ابن الشجري ٤٧٣ واللسان (قول) وابن يعيش ٧/ ٣٦ والمفصل ١٣١ والرد على النحاة ١٢٥ والحماسة البصرية ٤٥.
وينسب لمالك بن حريم الهمداني في الحماسة البصرية ٤٥، والبيت بلا نسبة في إيضاح الشعر ٤٦٤ والمقتضب ٢/ ١٩ والمنصف ٣/ ٥٢
وفي الأصمعيات هو من قصيدة مطلعها:
لقد أنصبتني أم قيس تلومني وما لوم مثلي باطلاً بجميل
والشاهد في البيت جواز الرفع والنصب في يغضب، الرفع عطفاً على الصلة والنصب بتقدير أن والعطف على الشيء.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٤٦ وابن يعيش ٧/ ٣٦ وفيها قدم سيبويه النصب على الرفع، والمبرد في المقتضب يقول: كان سيبويه يقدم النصب ويُثنّي بالرفع وليس القول عندي كما قال لأن المعنى الذي يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع يغضب في الصلة. المقتضب ٢/ ١٩.

(٣) هذا رأي في الكتاب: ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً في صلة الذي. الكتاب ٣/ ٤٦، وفي ابن يعيش: فأما الرفع فبالعطف على موضع ليس لأنها من صلة الذي والذي توصل بالجملة الابتدائية ولا يكون لها موضع من الإعراب فإذا عطفت عليها فعلاً مضارعاً كان في الحكم المبتدأ به فلا يكون إلا مرفوعاً وانظر إيضاح الشعر ٤١٥.

بقؤول، فكانَ تقْدِيْرُهُ : وَ أنْ يَغْضَبَ صَاحِبي؛ لأنَّ صِلَةَ (الذِي) قَدْ تَمَّتْ فَتَحْمِلُهُ عَلى العَطْفِ عَلى الشَّيء[1]، وَتُقَدِّرُ (أنْ) مُضْمَرَةً لِتَكُونَ اسْماً، و إذا عَطَفَهُ كَانَ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الاتِّسَاعِ، وَ ذلِكَ أنَّ الغَضَبَ لا يُقَالُ[2]، وَ لَكِنَّهُ أرادَ[3]: ذاتَ[4] الغَضَبِ وَ كَلامَ الغَضَبِ، فَحَذفَهُ لِلدَّلالَةِ.

فَكَذلِكَ ذكَرَ أبو عُمَرَ الجَرمِيّ فِي كِتابه[5] بَيْتاً يَلِي هَذا البَيْتَ وَ هُوَ بَيْتُ ذِي الرّمّة وَ هُوَ قَوْلُهُ :

[٥١] فَإنّكَ عَنْ عَشْرٍ وَ عَشْرٍ مُنَاخَةٍ　　　إلى بَابِهِ أوْ تَهْلِكِي فِي الهَوالِكِ[6]

قَالَ شَيْخُنا : فذكَرَ هَذا البَيْتَ بعقْبِ البَيْتِ المُتَقَدِّمِ، وَ ذَلِكَ أنَّهُ أرَادَ : فَإنَّكِ عَنْ عَشْرٍ وَ عَشْرٍ مُنَاخَةٍ إلى بَابِهِ أوْ تَهْلِكِي فِي الهَوَالِكِ، وَ كَانَ (تَهْلِكِي) فِعْلاً، فَلَمَّا أرَادَ عَطْفَهُ عَلى (مُنَاخَةٍ) أضْمَرَ (أنْ) فَكَانَ : فَإنَّكِ مُنَاخَةٌ أوْ هَلاكٌ وَ ذاتُ هَلاكٍ؛ لأنَّهُ يُقَالُ : (ناقَةٌ ذاتُ هَلاك)، فَلَمَّا جَمَعَ بَيْنَهما هَذا الوَجْهُ مِنْ أنَّهُ عَطَفَ فِعْلاً عَلى اسْمٍ، أضْمَرَ (أنْ) وَ قُدِّرَ تَقْدِيرَ المَصْدَرِ.

مسألة (١٦٠)

(أوْ) إذا نَصَبْتَ بَعْدَها الفِعْلَ، فَتَقْدِيرُ مَا بَعْدَها المَصْدَرُ، وَ هُو قَوْلُكَ : (ألْزَمُكَ

---

(١) نص الكتاب: "ويغضب معطوف على الشيء" الكتاب ٣/ ٤٦ وفي ابن يعيش ٧/ ٣٦: "فالنصب بإضمار أن عطفاً على قوله الشيء الذي ليس نافعي" وانظر إيضاح الشعر ٤٦٥.

(٢) في إيضاح الشعر ٤٦٥-٤٦٦: "كأنه قال: وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب صاحبي بقؤول، والغضب لا يقال ولكن التقدير: ولقول غضب صاحبي فتضيف القول الحادث عنه الغضب إلى الغضب".

(٣) في الأصل (لما أراد).

(٤) في الأصل (وذات).

(٥) يقصد كتاب الفرخ وهذا للجرمي في اختصار كتاب سيبويه.

(٦) البيت لذي الرمة في ديوانه ٦٥٨ وهومن قصيده مطلعها:

أقول لأطلاح برى هطلانها　　　نبا عن حواني دأبها المتلاحك

والشاهد نصب تهلكي بأن مضمرة وعطفها بأو على مناخة.

أَوْ تَقْضِيَنِي)؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : أَلْزَمُكَ إِلاّ أَنْ تَقْضِيَنِي؛ لأَنَّ (أَلْزَمُكَ) اسْمٌ[1] كَانَ تَقْدِيرُهُ: يَكُونُ لُزُومِي أَوْ قَضَاءٌ[2]، فَتَقْدِيرُهُ تَقْدِيرُ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَ إِنَّما قَدَّرْتَ الثَّانِي بالمصدَرِ؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الأَوَّلُ اسْماً وَ كَانَ الثاني فِعْلاً، وَ أَرَدْتَ العَطْفَ عَلى الاسْمِ لَمْ يَسْتَقِمْ إِلاّ أَنْ تَجْعَلَهُ مَصْدَراً فَتَعْطِفَهُ عَلَيه، وَ الفِعْلُ لا يَكُونُ فِي تَقْدِيرِ المَصْدَرِ إِلاّ بانْضِمَامِ (أَنْ) إِلَيْهِ.

مسألة (١٦١)

قَوْلُهُ سُبْحَانَه : ﴿وَ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسولاً﴾[3] فَيَنْصَبُ (يُرْسِلُ)[4].

فَقَالَ الخَلِيلُ : هُو مَحْمُولٌ عَلى (وَحياً)، وَ تَقْدِيرُه أَنْ يُوحيَ[5].

قَالَ أَبو عَليّ : لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً على (أَنْ يُرْسِلَ) أَوْ عَلى أُخْرَى.

فَلَو كَانَ مَحْمُولاً عَلى (أَنْ يُرْسِلَ) لاسْتَحَالَ الكَلامُ، وَ ذَلِكَ أَنَّ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ مَا يُعْطَفُ، فَكَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَحْمُولاً عَلى (أَنْ يُرْسِلَ) لَكانَ يَكُونُ تَقْدِيرُ الكَلامِ: وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِمَهُ اللهُ وَ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُرْسِلَهُ رَسُولاً، فَلَمَّا اسْتَحَالَ هَذا الوَجْهُ لأَنَّهُ قَد[6] أَرْسَلَ، ثبت ما قَالَه الخَليلُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلى قَوْلِهِ أَن يُوحي أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً[7].

---

(١) يريد: في تقدير الاسم.

(٢) نص الكتاب ٣/ ٤٧: "واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو: إلا أن، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: لألزمنك أو تقضيني، ولأضربنك أوتسبقني فالمعنى: لألزمنك إلا أن تقضيني" وانظر قول الفارسي في الإيضاح ٣١٥.

(٣) الشورى ٥١.

(٤) هذه قراءة العوام، وقراءة نافع الرفع، انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٦ والكتاب ٣/ ٥٠ والتيسير ١٩٥

(٥) نص رأي الخليل في الكتاب٣/ ٤٦: "فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال: إلا وحياً أو من وراء حجاب كان في معنى إلا أن يوحي وكان أن يرسل فعلاً لا يجري على إلا فأجري على (أن) هذه كأنه قال: إلا أن يوحي أو يرسل".

(٦) (قد) مكررة في الأصل.

(٧) ذكر صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج رأياً آخر لأبي علي يخالف ما نحن فيه قال : "لا يكون (أو

مسألة (١٦٢)

قَوْلُ الشَاعِرِ :

[٥٢] فَلَولا رِجَالٌ مِنْ رَزَامٍ أَعزَّةٌ ... وَ آل سبيعٍ أَو أَسوءَكَ عَلْقَماً[١]

فَعَطَفْتَ (أَسُوءَكَ) عَلى (رِجَال)، وَ نَصَبَهُ، لَمَّا لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ يَحْمِلَ الاسْمَ عَلى الفِعْلِ أَضْمَرَ (أَنْ)، وَ جَعَلَ تَقْدِيْرَه تَقْدِيرَ المَصْدَرِ[٢].

وَ أَمَّا قَوْلُ الأَعْشَى :

[٥٣] إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عادَتُنا ... أَوْ تَنْـزِلـونَ فإنّـا مَعْشَـرٌ نُـزُلُ[٣]

قَالَ يُونُس: مَعْنَاهُ: أَوْ أَنْتُم نَازِلُونَ[٤] فَعَطَفَ جُمْلَةً عَلى جُمْلَةٍ، وَهَذا كَقَولِهِ :

[٥٤] .... [أَ]وْ أَنـا مُفْتَـدِي[٥]

يرسـل) عطفـاً عـلى (وحـياً) و قـد علقـت (أومـن وراء حجاب) بمضمر لأنّك فصلت بين المعطوف على الموصول بما ليس من صلته" انظر إعراب القرآن ٢/ ٧٢٠.

(١) البيت للحصين بن حمام المري في المفضليات ٦٦ و هو من قصيدة مطلعها:

جزى الله أفناء العشيرة كلها ... بدارة موضوع عقوقاً و مأثما

و انظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٤٢٩ و العيني ٤/ ٤١١ و شرح التصريح ٢/ ٢٤٤ و البيت بلا نسبة في الأشموني ٣/ ٢٩٦ و المحتسب ١/ ٣٢٦.

و رزام و سبيع أسماء قبائل. و الشاهد في البيت نصب أسوء بأن مضمرة و عطفه بأو على رجال.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠: "يضمر أن و ذاك لأنه امتنع أن يجعل الفعل على لولا فأضمر أن كأنه قال : لولا ذاك أو لولا أن أسوءك" و في إيضاح الشعر ٣٥٦: "لمّا عطف أسوء على آل سبيع أضمر أن ليعطف اسماً على اسم إذ لا يستقيم أن يعطف فعلاً على اسم".

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ١١٣ وانظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٤٢٩ و الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠ و المحتسب ١/ ١٩٥ و الصاحبي ٢٧٦ و الخزانة ٨/ ٥٥٢ و الجمل لابن شقير ١٩٣ و رواية الديوان:

قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا ... أو تنزلون فإنّا معشر نزل

و هو من قصيدة مطلعها :

ودع هريرة إنّ الركب مرتحل ... و هل تطيق وداعاً أيها الرجل

و الشاهد في البيت في (ينزلون) و التقدير : أنتم و هي عطف جملة على جملة.

(٤) قوله في الكتاب ٣/ ٥١ "وأما يونس فقال:أرفعه على الابتداء كأنه قال: أو أنتم نازلون".

(٥) قطعة من بيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٤٠وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٢٨والبيت بأكمله:

لأَنَّهُ لَوْ قَالَ : أَفْتَدِي[1] لَكَانَ التَّقْدِيرُ إِضْمَارَ (أَنْ)[2]، فَكَذلِكَ هَذا، وَ كَذلِكَ قَوْلُ الشّاعِرِ:

[٥٥] لَمْ يَكُ الحقُّ عَلى أَنْ هَاجَه رَسمُ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بالسَّرَرِ[3]

مسألة (١٦٣)

قَوْلُ الشَّاعِرِ:

[٥٦] .... وَ لَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ[4]

فَعِنْدَ سِيبويه لا يَجُوزُ الجَزَاءُ هَاهُنا إِلاّ أَنْ يُضْمرَ بَعْدَ (لَكنْ)[5]؛ لأَنَّها قَدْ عَمِلَتْ فِي (مَتى)، وَ إِذا عَمِلَتْ لَمْ يَجُزْ إِلا أَنْ تُضْمِرَ؛ لأَنَّ تَخْفِيفَها لا يُخْرِجُها مِنَ المَعْنَى الذِي كَانَ لَها فِي التَّثْقِيلِ.

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتد

والشاهد في البيت عطف (أنا مفتدي) على ما قبلها وهو عطف جملة على جملة.

(١) في الأصل (مفتدي).

(٢) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣/ ٥١ وهذا الكلام يتبع كلام يونس السابق.

(٣) البيت لحسيل بن عرفطة وقيل: هو حسيل بن عرفطة انظر النوادر ٧٧ في الاسمين ، و البيت منسوب لحسيل انظر النوادر و الخزانة ٤/ ٧٢ واللسان (كون) و ورد البيت بلا نسبة في المنصف ٢/ ٢٢٨ وإعراب القرآن ٨٣٥ و الهمع ٢/ ١٠٨ والخصائص ١/ ٩٠ والعسكريات ٩٤ ، ١٥٥.

والشاهد في البيت في جزم يكن وحذف النون منه.

(٤) عجز بيت صدره:

ولست بحلال التلاع مخافة

والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٢٨ وانظر سيبويه و الشنتمري ١/ ٤٢٢ و الخزانة ٩/ ٦٦، ٤٧١ والبيت بلا نسبة في شرح شذور الذهب ٣٣٥ والبيت من قصيدة مطلعها:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد تلوح كباقي الوشم في ظاهراليد

والشاهد حذف المبتدأبعد لكن والمجازاة بمتى.

(٥) نص الكتاب ٣/ ٧٨: "كأنه قال أنا ولا يجوز في متى أن يكون الفعل وصلاً لها كما جاز في من والذي" وانظر ٣/ ٧٧.

وَ لا يَلْـزَم هَاهُنا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ : إِنَّها تُشَبَّهُ بـ(إِنَّ)؛ لأَنَّ (إِنَّ) إِذا خُفِّفَت دَخَلَتْ عَـلى الفِعْـلِ، وَ عَلى الاسْمِ، فَكَذلِكَ (لَكِنَّ) إِذا خُفِّفَت، فَتَكُونُ لِلخَبَرِ أَوْ تَكُونُ مُشَبَّهَةً بها.

فَـلا يَلْـزَم؛ لأَنَّ تَخْفِـيفَها لا يُخْرِجُها مِن أَنْ تَكُونَ لِلاسْتِدراكِ، وَ يَدُلُّ عَلى ذَلِكَ قَولُ يُونُسَ أَنَّهُ كَانَ لا يُجِيزُ : (مَا قَامَ زَيْدٌ لَكن عَمْروٌ)[1].

مسألة (١٦٤)

قَولُه سُبحانه: ﴿هَل أَدُلُّكُم عَلى تِجَارَةٍ تُنجيكُم مِنْ عَذابٍ أَلِيم تُؤْمِنُونَ باللهِ﴾[2].

ثُـمَّ قَـالَ [سُـبْحانَه] : ﴿يَـغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُم﴾[3]. فَلا يخلو هَذا المَجْزُومُ الذِي هُوَ (يَغْفِر) مِنَ أَنْ يَكُونَ جَواباً لِـ(هَلْ) أَوْ جواباً لِـ (تُؤْمِنُونَ)[4].

فَـلا يَصِـحُّ أَنْ يَكُونَ جَواباً لِـ(هَلْ)؛ لأَنَّ الدَّلالَةَ لا تَكُونُ تَثبيتاً لِلغُفْرَانِ[5]، وَ إِذا بَطَلَ هَذا ثَبَتَ أَنَّها جَوابٌ لِـقَوله (تُؤمِنُونَ) وَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : إِنْ تُؤْمِنُوا[6].

---

(١) قـولــه في إيضاح الشعر ٨٦: "و حكى أبو عمر عن يونس أنّ لكن إذا خففت لا تكون حرف عطف ووجه قـولــه أنّ لكن إذاخففت كانت بمنزلة إنّ و أنّ فكما أنّهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف فكذلك يكون لكن فإذا قال : ما جاءني زيد لكن عمرو كان الاسم مرتفعا بـ لكن والخبر مضمراً".

(٢) الصـف ١٠-١١. وفي هذه الآية قراءة ذكرها الفراء في معانيه ٣/ ١٤٥ وهذه (آمنوا) وهي قراءة عبد الله بن مسعود وقال غيره: تؤمنوا بالله. انظر مختصر في شواذ القراءات ١٥٦.

(٣) الصف ١٢.

(٤) في الإغفال ٣٢٩: "إن قـوله: يغفر لكم لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون جواباً لهل أو أدلكم أو لتؤمنون الـذي هـو بمعـنى آمـنوا ، فلا يجوز أن يكون جواباً لهل أو أدلكم ، لأن المعنى يصير: هل أدلكم إن أدلكم يغفر لكم".

(٥) ذكـر الفـراء هـذا الوجـه في معانيه ٣/ ١٥٤: "جزمت في قراءتنا في هل" يقصد القراءة المشهورة وليست قراءة عـبد الله بـن مسـعود ، وقـال العكـبري: "هـو جواب لما دل عليه الاستفهام والمعنى: هل تقبلون إن دللتكم" إمـلاء مـا مـن به الرحمان ٢/ ٢٦١ وانظر فيه قول الفراء ، وانظر هذا الوجه في مشكل إعراب القرآن ٧٣١ وعند ابن يعيش الوجه أن تجعلها جواباً لهل ، ابن يعيش ٧/ ٤٩.

(٦) هـذا ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب ٣/ ٩٤ وذكره الفراء على قراءة عبد الله فقال: "وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر لقوله آمنوا" معاني الفراء ٣/ ١٥٤ وفي إملاء ما من به الرحمان ٢/ ٢٦١" هو جواب شرط محذوف دل

مسألة (١٦٥)

قَوْلُ زُهَيْر :

[٥٧] وَ مَنْ لا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَها فِي مُسْتَوى الأَرْضِ يَزلِقِ[١]

فَالجَزْمُ جَائِزٌ عَلى العَطْفِ، وَ الرَّفعُ جَائِزٌ تَجْعَلُه عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلى جُمْلَةٍ / ١٥ و/ وَأَجْوَدُ مَا فِي البَاب النَّصْبُ.

قَالَ : لأَنَّ تَقْدِيرَ الجَوابِ هُوَ إِيْجَابٌ، وَ إِذا كَانَ إِيجاباً لَمْ يَجُزِ النَّصْبُ، وَ إِنَّما يَكُونُ النَّصْبُ فِي غَيْرِ الإِيْجَابِ[٢].

وَ يَجُوزُ نَصْبُه؛ لأَنَّهُ مُشبِهٌ لِلتَّمَنّي وَ الاسْتِفْهامِ وَ الجَحْدِ، وَ ذلِكَ أَنَّ هَذا الخَبَرَ يَنْقَطِعُ مِمَّا قَبْلَهُ كَانْقِطَاعِ ذلِكَ، وَ لَيْسَ هُوَ فِي الحَقِيقَةِ خَبَراً مُثْبتاً وَ إِنْ كَانَ إِيْجاباً.

مسألة (١٦٦)

إِذا قُلْتَ : (إِيتِني آتِكَ)، جَزَمْتَ (آتِكَ)؛ لأَنَّهُ جَوابُ الجَزَاءِ[٣]، وَ الجَزَاءُ مُخْتَزَلٌ دَلَّ عَلَيه (إِيتِني)؛ لأَنَّهُ إِذا قَالَ : (إِيتِني) فَكَأَنَّهُ قَالَ : (إِنْ تَأْتِنِي)، جَازَ أَنْ تَجْعَلَ هَذا فِي مَوْضعِ الشَّرطِ مِنْ حَيْثُ كَانَ الشَّرْطُ لا يَجُوزُ فِيهِ الصِّدْقُ وَ الكَذِبُ، كَمَا كَانَ (إِيتِني) لا يَجُوزُ فِيهِ الصِّدْقُ وَ الكَذِبُ[٤].

عليه الكلام تقديره: إن تؤمنوا يغفر لكم وتؤمنون بمعنى آمنوا.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢٥٠ ونسبه سيبويه والأعلم الشنتمري إلى كعب بن زهير انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٤٧ وليس في ديوان كعب وهو في المقتضب بلا نسبة ٢/ ٢٣، ٦٧.

والشاهد في البيت جواز الرفع والنصب والجزم في يثبت ، الجزم بالعطف على يقدم والرفع عطف جملة على جملة والنصب بأن مضمرة.

(٢) في الكتاب ٣/ ٨٩: "فقال: النصب في هذا جيد لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله : لا تأتينا إلاّ لم تحدثنا فكأنه قال: من لا يقدم إلا لم يثبت زلق". وفي المقتضب النصب يجوز فيه من أجل النفي، المقتضب ٢ / ٢٣.

(٣) "وينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض" الكتاب ٣/ ٩٣.

(٤) في الكتاب ٣/ ٩٤: "فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : إيتني آتك فإن معنى كلامه ، إن يكن منك إتيان آتك". وانظر كلام السيرافي في الهامش.

فَمَتَى اجْتَمَعا مِنْ هَذا الوَجْهِ جازَ أَنْ تُقِيمَ أَحَدَهُما مَقامَ الآخَرِ، وَ كَذلِكَ : (أَلا تَنْزِلُ بنا نُكْرِمْكَ[1])، فَهذا كُلُّهُ بِمَعْنَى: إِنْ تَأْتِنِي لِما قُلْنَاهُ أَوَّلاً.

مسألة (١٦٧)

قَوْلُكَ : (حَسْبُكَ يَنَمِ النَّاسُ) وَ (كَفْيُكَ)، فَجَزَمْتَ الجَوابَ وَ إِنْ كَانَ اسْماً؛ لأَنَّ فِيهِ مَعنَى الجَزاءِ ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ : إِنْ تَكتَفِ يَنَمِ[2] النَاسُ، فَهُوَ مِثْلُ البَابِ الأَوَّلِ إِلاَّ أَنَّ ذلِكَ فِعْلٌ فِيْهِ مَعْنَى الجَزَاءِ، وَ هَذا اسْمٌ فِيْهِ مَعْنَى الجَزَاءِ[3].

مسألة (١٦٨)

إذا قُلْتَ : (إِيتِ الأَمِيرَ لا يَقْطَعُ الّلصَّ)، تَرْفَعُ؛ لأَنَّ الكَلامَ مُوجَبٌ؛ لأَنَّ تَقْدِيره: إِيتِ الأَميرَ وَ لا يَقْطعُ الّلصَّ.

وَ لَيْسَ لِقَائِلٍ أَنْ يَقولَ : لَمَّا تعلَّقَ الأَوَّلُ بالثَّانِي كانَ جَزْماً؛ لأَنَّ الكَلامَ مُوجَبٌ فلِذلكَ لَمْ تَجْزِمْ[4].

مسألة (١٦٩)

إِنْ سَأَلَ سائِلٌ عَنْ قَوْلِه سُبْحانَه : ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُم اليَوْمَ﴾[5] فَقَالَ : (عَلَيْكُم) بِأَيِّ شَيءٍ يَتَعلَّقُ[6]؟.

فَالجَوابُ فِي ذلِكَ أَنَّ (عَلَيْكُم) لا يَجوزُ أَن يَتَعلَّقَ بـ(تثريبَ)؛ لأَنَّها لَوْ تَعلَّقَت بها

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٩٣ والإيضاح ٣٢٢ والأصول ٢/ ١٦٢ وابن يعيش ٧/ ٤٨.

(٢) في الأصل (إن تكذب ينم) ووضع الناسخ فوقها ضبة.

(٣) ومن ذلك قولهم حسبك ينم الناس ، معنى حسبك هنا الأمر أي: اكتف واقطع ومثله كفيك وشرعك كلها بمعنى واحد شرح المفصل ٧/ ٤٩ وانظر الإغفال ٥١٧.

(٤) هذا رأي الخليل في الكتاب ٣/ ١٠١: وسألته عن آتي الأمير ولا يقطع اللّص ، فقال الجزاء هاهنا خطأ ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير موجب.

(٥) يوسف٩٢.

(٦) انظر وجوه إعرابها في إملاء مامن به الرحمان ٢/ ٥٨-٥٩ ومشكل إعراب القران ١/ ٣٩٤ .

لَكانَ (تَثْرِيبَ) لَمْ يَتِمّ، وَ كَانَ يَكُونُ مُنوَّناً، فَبَنَاؤُهُ دَلِيلٌ عَلى أَنَّه لَيْسَ مُتَعَلِّقاً به[1].

وَ يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ (عَلَيْكُم) صِفَةً لِـ(تَثْرِيب)؛ وَ ذلِكَ لأَنَّ (تَثْرِيباً) نَكرةٌ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ : لا تَثْرِيبَ ثابتاً عَلَيْكم[2]، فَيُحذَفُ (ثابتاً)، وَ يَكُونُ فِي (عَلَيْكُم) دَلالَةٌ عَلَيْه كَما تَقُول : (رَجُلٌ فِي الدَّارِ).

وَ إذا صارَ صِفَةً جازَ أَنْ يَكُونَ (اليَوْمَ) خَبَراً عَنْ (تَثْرِيبَ) وَ مُتَعَلِّقاً به[3]، وَذلِكَ أَنَّ التَّثْرِيبَ لَيْسَ بِجُثَّةٍ، وَ إذا لَمْ يَكُن جُثَّةً جَازَ أَن تَجْعَلَ (اليَوْمَ) خَبَراً عَن الحَدَثِ، فَيَكُونُ خَبَراً عَنْهُ وَ مُتَعَلِّقاً بِهِ.

وَ يُجُوزُ أَنْ يَكُونَ (اليَوْمَ) صفةً لِـ(تَثْرِيبَ)، وَ الخَبَرُ (عَلَيْكُم)، وَ يَكُونُ العامِلُ فِي (اليَوْمِ) (عَلَيْكم)، وَ إِنْ كَانَ مُقَدّماً عَلَيْه، كَما تَقُولُ : (كُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ)، يَنْتَصِبُ بِالمَعْنى[4].

وَ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ اليَومَ صِفَةً، و أَعْمَلْتَه في (اليَوْمِ) فهذا الجَوابُ[5].

مسألة (١٧٠)

(أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً أَنْطَلِقُ مَعَكَ)، لا تَجْزِمْ[6]، وَ إِنْ كَانَ الأَوَّلُ مُتَعَلِّقاً بالثَّانِي، لأَنَّ (أَمّا) بِمَنْزِلَةِ (أَنْ كُنْتَ)، فَجَعَلْتَ (كُنْتَ) بِمَنْزِلَةِ (مَا)، وَ هِيَ مَفعولة له، و هي مُتَعَلِّقةٌ بالفعلِ الآخَرِ، فَكانَ تَقديرُها : أَنْطَلِقُ مَعَكَ لأَن كُنْتَ مُنْطَلِقاً، فَحَذَفَ اللاّمَ،

---

(١) "ولا يجوز أن تتعلق على بتثريب ولا نصب اليوم به لأن اسم لا إذا عمل ينون" إملاء ما من به الرحمان ٢/ ٥٩ وانظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٤ .

(٢) "وعليكم صفة لتثريب وعلى متعلقة بمضمر هو صفة لتثريب في الأصل تقديره : لا تثريب ثابت عليكم ، فتنصب اليوم على الاستقرار" مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٤ .

(٣) "تنصب اليوم على الظرف وتجعله خبراً لتثريب" مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٤ وانظر إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٥٨.

(٤) انظر الإغفال (٧٧٣، ٧٧٧) ، والأمالي الشجرية ١/ ١١٢.

(٥) "ويجوز أن تجعل عليكم خبر تثريب وتنصب اليوم بعليكم" مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٩٤ .

(٦) "وحكى أبو عمر الجرمي عن الأصمعي : فيما أظن المجازاة بأمّا المفتوحة الهمزة وزعم أنه لم يحكه غيره" البغداديات ٣٨" وليست أما هذه بجزاء" البغداديات ٣٠٧.

فَصَارَتْ مُتَعَلِّقَةً بـ(أَنْطَلِقُ)، وَ هُوَ الفِعْلُ الثّاني، وَ لَيْسَ كَذلكَ سَبيلُ الجزاءِ[1].

وَ (مُنْطَلِقاً) يَنتَصِبُ خَبَرَ (كُنْتَ).

وَ مِثْلُ ذَلِكَ ﴿لإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾[2] فَتَقْدِيرُهُ: ﴿فَلْيَعْبُدوا رَبَّ هَذا البَيْتِ﴾[3] لأَجْلِ إيلافِ قُرَيْشٍ، فَـ(لإِيلافِ قُرَيْشٍ) مُتَعَلِّقٌ[4] بقَوْلِكَ : (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذا البَيْتِ)، وَكَذلِكَ هَذا.

وَ حَرفُ الشَّرْطِ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ العَامِلَ فِيهِ الجَوابُ، فَعَلِمْتَ أَنَّه مُخالِفٌ للجَزاءِ، وَ إِنْ كَانَ مَعْناه مَعْنَى الجَوابِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرتُم أَنْ يَجُوزَ هَاهُنا لأَنَّكُم تَقُولُونَ فِي: (حَسْبُكَ يَنِمِ النّاسُ) وَ لَيْسَ هَاهُنا عَامِلٌ ظاهِرٌ ؟.

قِيلَ لَهُ : هَذا لا يُشْبِه ذلِكَ، وَ ذلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ : (حَسْبُكَ يَنَمِ النّاسُ)، قَدْ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَ الشَّرْطِ، وَ حُذِفَ الخَبَرُ وَ إِنْ كَانَ مُبْتَدأً[5]، وَ لَيْسَتْ كَذلِكَ هذه المَسْأَلَةُ، إذ قَدْ ذكَرْنا أَنَّ العَامِلَ فِيها هُوَ الجَوابُ، وَ الجَوابُ لا يَعْمَلُ فِي حَرْفِ الشَّرْطِ، وَ إِذا كان هذا هكَذا افْتَرَقَ حَالُهُما.

---

(١) نص الكتاب ٣/ ١٠٠: "وسألته عن قوله : أما أنت منطلقاً أنطلق معك فرفع، وحدثنا به يونس ، وذلك لأنه لا يجازى بأن ،كأنه قال :لأن صرت منطلقاً أنطلق معك" وفي البغداديات هي بتقدير: أن كنت ، انظر "أما" في البغداديات ٣٠٧.

(٢) قريش ١ .

(٣) قريش ٢ .

(٤) اختلف النحاة في تأويل هذه الآية ، انظر تأويلها في البغداديات ١٨٧ وانظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٣ وإعراب ثلاثين سورة ١٩٥-١٩٦ واملاء مامن به الرحمان ٢/ ٢٩٥ فعند الفرّاء يجوز فيه وجهان الأول: أنها تتعلق "بجعلهم" من السورة التي قبلها والثاني : أنه على تقدير : اعجبوا لإيلاف قريش ، انظرمعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٩٣ والصحيح ما ذهب البصريون من أنها متعلقة بالفعل الذي يليها ، انظر إعراب ثلاثين سورة ١٩٦ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٩٥ وهذا ما ذهب إليه الفارسي .

(٥) في ابن يعيش ٧/ ٤٩: "وحسبك هنا مرفوع بالابتداء والخبر محذوف لعلم المخاطب به... وتقدير الخبر: حسبك هذا وحسبك ما قد علمته" وانظر الإغفال ٥١٧ .

وَ الجَـزاءُ إنَّمـا يَعْمَـلُ إذا ظَهَـرَ الحَـرْفُ، فإذا لَمْ يَظهَر الحَرْفُ لَمْ يَجُزْ عَمَلُه، فقَدْ عَلمْتَ بهذا الفَرْقَ بَيْنَ المَسْألَتَيْن.

مسألة (١٧١)

قَوْلُهُ سُبْحَانَه : ﴿قُلْ لِعبادي الّذينَ آمَنوا يقيموا الصَّلاةَ﴾[١] فَفيها وُجُوهٌ[٢] :

فَأَحَدُهـا : أَنْ يَكـونَ يَجْـزِمُ عَـلى المَعْنَى؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ : قُلْ لِعِبادِي فَإنْ تَقُلْ لَهُم يُقيمُوا[٣].

قَـالُوا : وَ هَـذا لا يَجـوزُ؛ لأنَّ العِـبادَ كُلَّهُم لَـمْ يُؤْمِنُوا، وَهَذا لا يَجُوزُ، فَهَذا لا يَمْتَـنِعُ [فـيهِ] أَنْ يَكُـونَ الكَـلامُ عُمومـاً و المـرادُ بـهِ الخُصـوصُ، فَـيَكُونُ الأَمْـرُ لقـوْمٍ مَخْصُوصين.

وَ وَجْـهٌ آخَـرُ : وَ هُـوَ قَـوْلُ الكسـائيّ[٤]، قَـالَ : أَرادَ : قُلْ لِعبادي الذينَ آمَنوا لِيُقيموا الصَّلاةَ، فَحَذفَ الّلامَ، و هذا لا يَجوزُ إلاّ في الشّعْرِ.

---

(١) ابراهيم ٣١.

(٢) في هذه الآية وجوه هي :

الأول : مـا ذهـب إلـيه سيبويه في الكـتاب ٣/ ٩٩ وماذكره الأخفش في معاني القرآن ٣٩ من أنها جواب للأمـر وتقديـرها :إن تقـل لهم يقيموا. وانظر مشكل إعراب القرآن ٤٠٦ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٦٨- ٦٩

الثاني : على تقدير اللام كأنه قال : قل لهم ليقيموا الصلاة ،نسبه الفارسي هنا للكسائي وهو لأبي إسحاق في مشكل إعراب القرآن ٤٥.

الثالث : ما ذكره المبرد في المقتضب ٢/ ٨٤: "وكأنك تقول : قل لهم يقيموا يقيموا".

الـرابع : ذهـب الفـراء في معانـيه ٢/ ٧٧ ونسـبه هـنا للمازني وهو جعل المضارع بمنزلة الأمر ، وفي معاني الفراء أنها جزمت بتأويل الجزاء ومعناه الأمر مثل قولك: قل لعبدالله يذهب عنا أي اذهب.

(٣) في الأصل (يؤمنوا).

(٤) علـي بن حمزة أبو الحسن الأسدي المعروف بالكسائي النحوي أحد الأئمة القراء من أهل الكوفة ، أخذ عن الرؤاسـي وقـرأ عـلى حمزة الزيات ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ الناس بها وله معاني القرآن والآثار ومختصر النحو وغيرها، توفي سنة تسع وثمانين ومائه، انظر إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦ والفهرست ٧٢، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٧.

وَ قـالَ أبـو عُـثْمان : قُـل للّذيـنَ آمَنُوا أَقيمُوا الصّلاةَ، وَ جَازَ ذلِكَ؛ لأنَّه جَعَل (يقـيموا) في مَوْضِـعِ (أقـيموا)[1]، فَـلا يُـنْكَرُ هـذا، إذ أَوْقَـعَ المُعْـربَ فِـي مَوْضِعِ المَبْنيِّ، كَقَوْلِكَ: (يا زَيْدُ)، وَإِنْ كانَ مُعْرَباً في الأَصْلِ لِوُقُوعِهِ مَوْقِعَ المَبْنيِّ.

وَ وَجْهٌ آخَرْ: وَ هْوَ أنَّه أرادَ : قُلْ لِعبادي يُقيموا الصّلاةَ، فَعامَلَ مُعَامَلَةَ الظاهِرِ؛ لأَنَّ (قُلْ) مجْزومٌ، فَجَزَمُوا جَوابَه عَلى الظّاهِرِ، وَ لَوْ رَفَعَ لَجازَ عَلى قَولِ الشّاعِرِ :

[٥٨] ألا أَيّهذا الزّاجري أَحْضُرُ الوَغى   وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذّاتِ هَل أَنْتَ مُخْلِدي[2]

فَلمّا حَذَفَ (أَنْ) صَارَ الفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الحالِ، فَكَذلكَ في ذلكَ المَوْضِعِ[3].

مسألة (١٧٢)

قَوْلُه سبْحانَه : ﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرونّي أَعْبُدُ أَيُّها الجاهِلون﴾[4].

قَـالَ الخَليلُ : قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ أَعْبُدُ فيما تأمرونّي، أَلا ترى أَنّكَ تقولُ : (هُوَ يَقُولُ ذَلِكَ بَلَغَني) تُريدُ : فيما بَلَغني[5].

و فـيه وَجْـهٌ آخَـرُ و هو (أن) : قُلْ أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرونّي أَعْبُدُ، يُريدُ : أَنْ أَعْبُدَ، فإذا

---

(١) في الأصل(جعل أقيموا)في موضع (يقيموا).

(٢) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ٣١ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٥٢ والعيني ٤/ ٤٠٢ والخزانة ١/ ١١٩، ٤٦٣، ٨/ ٥٧٠، ٥٧٩، ٥٨٥ والمقتضب ٢/ ٨٥، ١٣٦وشرح شواهد المغني ٨٠٠ وابن يعيش ٢/ ٧ والجمل لا بـن شقير ١٤١ برواية (أيهذا اللائمي) والبيت غير منسوب في ضرائر الشعر ١٤٣ وشرح شذور الذهب ١٥٣ وابن عقيل ٣٦٢ والأصول ٢/ (١٦٢، ١٧٦) والمقتصد ٧٩ برواية (أيهذا اللائمي) ومعاني الأخفش برواية (وأن أتبع اللذات) ٣٩ والعسكريات ١٠٩ والمغني ٢/ ٣٨٣ والبيت في الديوان من قصيدة مطلعها:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد   تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد

والشاهد ارتفاع الفعل المضارع بَعْد حذف أنْ وهو (أحضرُ).

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٩٩.

(٤) الزمر/ ٦٤ .

(٥) قـول الخلـيل في الكـتاب ٣/ ١٠٠: ْفقـال: تأمـرونّي كقولك: هو يَقُولُ ذاك فيما بَلَغني فبلَغني لغوٌ، فكذلكَ تأمرونّي كأنّه قال: فيما بَلغنيْ.

حَذَفَ (أَنْ) رفَعَه، فَيَكونُ حالاً، وَ يَنْصِبُ[1] قَوْلَكَ : (أَفغيرَ)[2].

وفيه وَجْهٌ آخر: وهو أَنْ يَنْتَصِبَ (غَيْرُ) بقَوْلِكَ: (تَأْمرونّي)، وَتَجْعَلَ أَعْبُدَ / ١٥ ظ/ بِمَنْزِلَةِ العِبادةِ، فَيَكُونُ تَقْديرُه: تَأْمرونّي غَيْرَ عِبَادَةِ اللهِ[3]، وَ إِذا كانَ تَقْديرَه المَصْدَرُ، جازَ أَن تنصب (غيراً)؛ لأَنَّه قَدْ دَخَلَ في الصِّلَةِ.

مسألة (١٧٣)

قَولُ الشّاعِرِ :

[٥٩] ... ... يُريدُ أَنْ يُعْرِبَه فيعجمُه[4]

لا يَجُوزُ إِلا الرَّفْعُ؛ لأَنَّ الإِعرابَ و العجْمَةَ لا يَدْخُلان[5] في الإرادةِ؛ لأَنَّهُما ضِدّانِ، و إِذا لَمْ يَدْخُلا فِي الإرادةِ لَمْ يَكُن إِلاّ القطعُ[6].

فَكَذلكَ قَولُه سُبْحانه : ﴿لنبيّنَ لَكُم وَ نُقِرُّ فِي الأَرْحامِ﴾[7] فَرَفَعَ؛ لأَنَّ التَّقْدير :

---

(١) في الأصل (وينتصب).

(٢) هذا تتمة لقول الخليل في الكتاب ٣/ ١٠٠: 'وإن شئت كان بمنزلة ألا أيهذا الزّاجري أحضر الوغى' وفي إملاء ما من به الرحمان ٢/ ٢١٦: 'إنّ غير منصوب بأعبد مقدماً عليه، وقد ضعف هذا الوجه من حيث كان التَّقْديرُ أن، اعبدَ' وانظر مشكل إعراب القرآن ٦٣٢ .

(٣) 'والوجه الثاني أن يكون منصوباً بتأمروني وأعبد بدل منه، والتَّقْدير: قل أفتأمروني بعبادة غير الله عز وجل' إملاء ما منّ به الرحمان ٢/ ٢١٦ وانظر مشكل إعراب القرآن ٦٣٢.

(٤) الرّجز لرؤبة في ديوانه ١٨٦ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٣٠ وقبله:

والشعرُ لا يسطيعه من يظلمه

وهو للحطيئة في ديوانه بشرح ابن السكيت ٢/ ٦٨ وانظر شرح شواهد المغني٤٧٧ وهو في ديوانه من قصيده مطلعها:

فالشعر صَعْبٌ وطويل سُلَّمُه

وورد بلا نسبة في معاني الفراء ٢/ ٦٨ والمقتضب ٢/ ٣٣ والشاهد في البيت الرفع في يعجمه ولا يجوز النصب.

(٥) في الاصل (يدخل).

(٦) في الكتاب ٣/ ٥٣: 'أي فإذا هو يعجمه' على القطع وانظر المقتضب ٢/ ٣٤.

(٧) الحج ٥.

و نحن نقرُّ في الأَرْحامِ[1] فَعَطَفَ جُمْلَةً عَلى جُمْلَةٍ.

مسألة (١٧٤)

إذا قُلتَ : (إنْ تَأتني آتِكَ)، فالعامِلُ فِي (آتِكَ)هو الجُمْلَةُ الأُولى[2].

فَإنْ قَالَ قَائِلٌ: أَوَ لَيْسَ مِنْ أَصْلكُم اَنّ الجُمْلَةَ لا تَعْملُ، فَلِمَ أَعملتموهَا هَاهُنا؟.

قيلَ لَه : إنَّ حَقِيقَةَ الجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ مُفِيدةً، وَ هَذه جُمْلَةٌ لَيْسَت مُفيدَةً، وَ إذا لَم تكن مُفيدةً تَنَزَّلَتْ مَنْزلَة الحَرْفِ، وذلكَ أَنها لا تُفِيدُ، وَ لَيْستْ كَالاسْمِ، وَ إنما هِي مُتَعَلِّقَةٌ بما بَعْدَها كَتَعَلُّقِ الحَرْفِ بما بَعْدَهُ.

وَ إذا كَانَ هَذا هَكَذا عَلمْتَ أَنها بِمَنْزلَةِ الحَرْفِ، يَدُلُّكَ عَلى أَنها لَيْسَتْ من حَيِّزِ الجُمَلِ قولُه سُبْحانَه : ﴿فَأَمّا إنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبين فروحٌ وَ ريحان﴾[3].

وَ الجُمْلَةُ لا يَجُوزُ أَنْ يُفرّقَ بَيْنَها وَ بَيْنَ ما عَمِلَتْ فِيه بالفاء[4]، فَبَقِيَ فيها[5] من هذا المَوْضعِ دَلالَةٌ عَلى أَنَّها[6] بِمَنْزِلَةِ حَرْف المَعْنَى.

---

(١) انظر هذا التقدير في الكتاب ٣/ ٥٣ والمقتضب ٢/ ٣٥ وإملاء مامنّ به الرحمان ٢/ ١٤٠ وذكر أن هناك قراءة بالنصب على أن يكون معطوفاً في اللفظ وانظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢١٦ ومعاني القرآن للأخفش ١٤٥ أما في تعدد القراءات في نقر فالرفع قراءة الجمهور وفيها قراءة عن المفضل عن عاصم وهي يُقرَّ بالنصب ويَقرَّ عن أبي زيد النحوي، هذا ما ذكره ابن خالويه في القراءات الشاذة ٩٤.

(٢) نص الكتاب ٣/ ٦٢-٦٣ "واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله، وزعم الخليل أنك إذا قلت: إن تأتني آتك انجزمت بإن تأتني كما تجزم إذا كانت جواباً لأمر حين قلت: ائتني آتكَ" وانظر المقتضب ٢/ ٤٩ وفي العامل في الجواب خلاف بين النحويين انظره في الإنصاف مسأله ٨٤ والإيضاح في علل النحو ١٤٠.

فقد ذهب المازني إلى أنه مبني على الوقف، وعند الكوفيين مجزوم على الجوار، والبصريون منهم من قال: إن العامل فيه حرف الشرط، ومنهم من قال: إن حرف الشرط وفعله يعملان فيه، ومنهم من قال: إن فعل الشرط يعمل في الجواب انظرالإنصاف مسأله ٨٤.

(٣) الواقعه ٨٩.

(٤) في الأصل (بالجملة).

(٥) في الأصل (فيهم).

(٦) في الأصل (أنه).

مسألة (١٧٥)

لا يَكُونُ جَوابَ الجزاءِ إلا الفاءُ أَوْ فِعْلٌ، وَ ذلِكَ أَنَّ الجَزَاءَ مُرْتَبطٌ بِجَوابه، فَيَحْتَاجُ إِلى شَيءٍ يوصِلُ إِليه الجوابُ[١].

وَ الواوُ لَيْسَت فيها هذه؛ لأنّها تُوجبُ الجَمْعَ بَيْنَ الشَيْئَيْنِ[٢]، وَ الجَزاءُ إنّما[٣] حَقيقتُه أنّه يجبُ بالجوابِ عَليه الجَزاءُ.

و الفَاءُ هي بهذه المَنْزلَةِ، أَلا تَرَى أَنّها تَكونُ أَعَمَّ من العَطْفِ؛ لأنّها فِي كُلِّ مَوْضِعٍ كَانت فيه للعَطْفِ تَكونُ فيهِ لِلتَّعاقُبِ، و لَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ كانَتْ فيه للمُعاقَبةِ تَكُونُ فيه للعَطْفِ، فَثَبتَ بهذا أَنّها إِنّما تَكونُ للمعاقَبةِ[٤].

وَ إِذا كَانت كذلكَ لَمْ[٥] تجدْ شَيْئاً يُتَوَصَّلُ به إِلى الجَوابِ غَيْرَ الفاءِ، وَ ذلِكَ أَنهم لَمّا أَرادوا أَنْ يُجيبُوا الجَزاءَ بالمُبْتَدأ و الخَبَرِ لَم يَتَهَيَّأ لَهُمْ ذلكِ إلاّ بشَيءٍ يوصِلُ الجملةَ الثانيةَ بالجُمْلَةِ الأُولى، فلَم يَتَهَيّأ ذلِكَ؛ لأنّ الجُمْلَةَ الأُولى هيَ من فِعْلٍ وَ فَاعِلٍ، وَقَدْ عَمِلَ الشّرْط فيها.

وَ الجَوابُ إذا كَانَ فِعْلاً لَمْ يَحْتَج إِلى الفاءِ؛ لأَنَّ الكَلامَ قَدْ ارْتَبَطَ بَعْضُه بِبَعْضٍ، و هو جُمْلة مِن فِعْلٍ وَ فَاعِلٍ، و قَدْ عَمِلت الجملة[٦] الأُولى فيه.

وَ المُبْتَدأُ و الخَبَرُ لا يَصِحُّ أَنْ تَعمَلَ فِيهِ الجُمْلَةُ؛ لأَنَّ الفِعْلَ يَعْمَلُ فِي الاسْمِ، فلمّا كَانَ كَذلِكَ، وَ كَانَ الجَزاءُ ضَرْباً مِنْ ضُروبِ الخَبَرِ، وَأَرادُوا أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُ مُبْتَدأً وَ

---

(١) نص الكتاب ٣/ ٦٣: "واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء" وانظر المقتضب ٢/ ٤٩.

(٢) في االكتاب ٣/ ٦٣: "ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بثمّ" واختاروا الفاء لأن حقّ الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به والفاء توجب ذلك، انظر كلام السيرافي في هامش الكتاب ٣/ ٦٣.

(٣) في الأصل (فإنما).

(٤) في سر الصناعة ١/ ٢٥٤: "وإنما اختاروا الفاء هنا من قبل أن الجزاء سبيله أن يقع ثاني الشرط وليس في جميع حروف العطف حرف يوجد هذا المعنى فيه سوى الفاء".

(٥) في الأصل (ولم).

(٦) في الأصل (أن الجملة).

خَبَراً، لَمْ يَجِدوا شيئاً يوصَلُ به المُبْتَدأُ وَ الخَبَرُ إلا الفاءَ، لما ذكَرْنا مِن أنَّ الفَاءَ حقيقتها أنها تكون للمعاقبة، وصارت[1] الجملة مع الفاء فِي مَوضِعِ جزمٍ[2]، يَدُلُّك عَلى هَذا أنَّه يُعْطَفُ عَلَيْها بشَيْءٍ فَتجزمُه.

وَ يُشْبهُ الفاءَ الواوُ من أنَّ الواوَ حَقيقَتُها الاجْتِماعُ، و إِذا كانتْ عاطِفَةً فلا تَخْرجُ من الاجتماعِ، فَكَذلِكَ الفاءُ أَيْضاً.

مسألة (١٧٦)

إذا قُلْتَ : (كَانَ مَنْ يَأْتيني آتيهِ)، أَبْطَلْتَ الجَزاءَ هَاهُنا؛ لأَنَّ الجَزاءَ إنَّما يَكُونُ مُتَعَلِّقاً بما[3] قَبْلَه، فَإذا أَعملتَ فِي حَرْفِ الشَّرْطِ (كَانَ) وَ أَخَواتِها بَطَلَ عَمَلُها؛ لأَنَّه يَنْتَقِضُ المَعْنَى الذِي لِلجَزَاءِ[4]؛ لأَنَّهُ يَصيرُ الاسْمُ مَوصُولاً به، فَيَرْتَفِعُ[5] بـ(كَانَ)؛ لأَنَّ حَدَّ الجَوابِ أَنْ يَكُونَ العامِلُ فِيه هو العامِلُ فِي الجَزاءِ، فَإذا خَرَجَ عَن هَذا المَعْنَى بَطَلَ الجَزاءُ.

وَ عَلى لُغَةِ قَوْمٍ يُعْملونَ، يُضمِرونَ الاسْمَ[6]؛ لأَنَّهم إِذا أَضْمَروا الاسْمَ صَارَ الشَّرْطُ و الجزاء في موضِعِ الخَبَر[7].

وَ لا يَمْتَنِعُ ذلِكَ؛ لأَنَّ الاسْتِفهامَ يَقَعُ مَوْقِعَ خَبَرِ المُبْتَدأ إذا قُلْتَ : (زَيْدٌ هَلْ

---

(١) في الأصل (صارت).

(٢) في سر الصناعة ١/ ٢٥٤: "إنما دخلت الفاء في جواب الشرط توصلاً إلى المجازاه بالجملة المركبة من المبتدأ والخبر أو الكلام الذي يجوز أن يبتدأ به، فالجملة في نحو قولك: إن تحسن إلي فالله يكافئك، لولا الفاء لم يرتبط أول الكلام بآخره".

(٣) في الأصل (من).

(٤) في الكتاب ٣/ ٧١: "وإنما أذهبت الجزاء من هاهنا لأنك أعملت كان وإن، ولم يسغ لك أن تدع كان وأشباهه متعلقة لا تعملها في شيء، فلما اعملتهن ذهب الجزاء ولم يكن من مواضعه".

(٥) في الأصل (يقع).

(٦) أي: يعملون اسم الشرط ويضمرون الاسم في (كان).

(٧) في الكتاب ٣/ ٧٢: "وتقول كان من يأته يعطه وليس من يأته يحببه، إذا أضمرت الاسم في كان أو في ليس لأنه حينئذ بمنزلة لست وكنت فإن لم تضمر فالكلام على ما وصفنا".

ضَرَبْتَه؟)، وَ إِنْ كَانَ مُنْقَطِعاً، فَكَذلِكَ يَكونُ هذا أَيْضاً خبراً.

مسألة (١٧٧)

قَالَ[١]: (إذا) لا يُجازى بها إلاّ فِي الشّعْرِ[٢].

وَ إنّمـا كـانَ ذلكَ لأنَّ الجَزَاءَ مُبْهَمٌ، وَ (إذا) إنّما تَكونُ لِشَيءٍ مَخْصوصٍ، وِ إذا كَانَ ذلكَ كَذلكَ فَقَدْ خَرَجَ مَعْنَى الجَزاءِ؛ لأنّه موقّتٌ لشيءٍ مُبْهَمٍ.

وَ مَنْ أَجَازه شَبَّهَهُ بالجَزاءِ؛ لأنَّ الآخَرَ يَجبُ بوُجُوبِ الأَوَّلِ وَ إِنْ كَانَ مُوجَباً[٣].

مسألة (١٧٨)

إذا قُلْتَ : (أَتَذْكُرُ إذ مَنْ يَأْتينا نَأْتيهِ)، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُضافَ إِلى الشَّرْطِ وَ الجَزاءِ، وَ ذلكَ أَنّ (إذ) تُضافُ إلى الجُمَلِ، فَكَذلِكَ (مَنْ) تُضافُ إِلى الجُمَلِ[٤].

وَ الجُمْلَـةُ لا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً، وَ إذا كَانَتْ خَبَرِيَّةً لا تُضافُ إليها[٥]، فَلمّا كانـت هـذه الجُملَـةُ مُنْقَطِعَةً، كَما أَنّ الاسْتِفهامِ مُنْقَطِعٌ مِمّا قَبْلَه، كانت بمَنْزلَةِ الاسْتِفْهامِ فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تُضافَ إِلى الشَّرطِ.

فَـإِنْ قَـالَ قَائِلٌ: ما أَنْكَرْتُم أَنْ يَكُونَ هَذا فاسداً، و ذلكَ أَنَّ إضافَتَه لَيْسَتْ بِأَبْعَدَ مـنْ إِضَافَتِه إِلى الاسمِ، وَ ذلِكَ أَنّكَ تَقُولُ : (غُلامُ مَنْ تَضْرِبْ أَضرِبْ)، وَ إذا كَانَ بهذه المَنْزِلَةِ فَما أَنْكَرْتُم أَن يَنْضافَ إِلى الجُمَلِ ؟.

قِـيلَ لَـهُ : هَـذا لا يَلْزَمُ، وَ ذَلِكَ أَنّكَ إذا قُلْتَ : (غُلامُ مَنْ تَضْرِبْ) تَنَزَّلَ بمَنْزلةِ حَرْفِ الجَزاءِ إذا قُلْتَ : (بِمَن تَمْرُرْ أَمْرُرْ)، فَلا يَخْلُو إذا قُلْتَ : (بمَن تمرُرْ أَمْرُرْ) مِنْ أَحَدِ

---

(١) الخليل في الكتاب ٣/ ٦١ ونقل الفارسي النص بالمعنى.

(٢) في البغداديات ٤٥١: "فإنه جازى بإذا وذلك مما يستجاز للشاعر في الضرورة" انظر الكتاب ٣/ ٦١.

(٣) في الكتاب ٣/ ٦١: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل وأنها لا بد لها من جواب".

(٤) في المقتضب ٣/ ١٧٧: "فكل ما كان من أسماء الزمان بمعنى إذ فهو مضاف إلى ما يضاف إليه إذ من الابتداء و الخبر والفعل والفاعل" وإذا اضيفت إلى الجملة الشرطية ألغت الشرط، وانظر الكتاب ٣/ ٧٥.

(٥) أي:لا تضاف إلى الشرط.

ثلاثةِ أَشياء :

إِمَّا أَنْ تُعَلِّقَ الحَرْفَ، وَ إِمَّا أَنْ تُؤَخِّرَه، وَ إِمَّا أَنْ تُقَدِّمَه.

فَبَطَلَ أَنْ تُعَلِّقَه؛ لأَنَّ حَرْفَ الجَزاءِ لا يُعَلَّقُ؛ لأَنَّه لا بُدَّ له من أَنْ يَدْخُلَ عَلى شَيءٍ.

وَ لا يَجُوزُ أَنْ تُؤَخِّرَه؛ لأَنَّه شَرْطٌ، وَ الشَّرْطُ لَهُ صَدْرُ الكَلامِ، فَلَمَّا فَسَدَ هذان الوَجْهان صَحّ الوَجهُ الثالثُ.

وَ جَازَ فِي القِسْمِ الثالثِ، وَ ذلِكَ أَنّ الباءَ مَعْ ما بَعْدَها مُنْتَصِبَةٌ بـ(تَمْرُرْ)[1]، يَدلّكَ على ذلكَ أنكَ لَوْ قُلْتَ : (مَرَرْت بزَيدٍ و عَمْراً) لَعَطَفْتَ عَلى (زَيدٍ) وَ عَلى الباءِ[2].

فَقَدْ عَلمْتَ أنها قَدْ تنَزّلَتْ مَنْزِلَةَ اسْمٍ قَدْ عَمِلَ فيه الشّرْطُ، وَ تَعَلَّقَ بهِ، وَ لَيْسَ ذلِكَ سَبيلُ الجُمَلِ، أَلا تَرى أَنَّ الجُمَلَ لا تَتَعَلّقُ بما بَعْدَها، إذا قُلْتَ : (أَتَذْكُرُ إِذ من يأتينا نأتيهِ)، (إذ) مُتَعَلِّقَةٌ بـ(تَذكُرُ)، وَ ليست مُتَعَلِّقَةً بالباءِ، فلما أشبه الغلامُ في هذه المسألةِ حرفَ الجزاءِ[3] أُجْرِيَ مجراه.

فَإن قال /١٦و/ قائلٌ : ما أَنْكَرتُم أَنْ يَكونَ هَذا لا يَلزَمُ، و ذلكَ أَنَّ الشَّرْطَ وَالجَزاءَ هو خَبَرٌ، وَ ذلِكَ أنّه يوصَفُ به ما يوصَفُ بالخَبَرِ، وَ يُجْعَلُ صِلَةً، وَ لَيْسَ كَذلكَ الاسْتِفْهامُ ؟.

قيلَ له : لا يَلْزَمُ هَذا، و ذلك أنكَ إِذا قلت[4]: (غُلامَ من تَضْرِبْ أَضْرِبْ) إِنَّما هُوَ مُضافٌ إِلى (مَنْ)، وَ لَيْسَ مُضافاً إِلى الشَّرْطِ، وَ الجُمْلَةُ لَيْسَت كَذلك.

---

(١) في الأصل (بتضرب).

(٢) في الكتاب ٣/ ٨٠: "لأن الفعل إنما يصل إلى الاسم بالباء ونحوها فالفعل مع الباء بمنزلة فعل ليس قبله حرف جر ولا بعده"، وانظر ابن يعيش ٩/ ٧.

(٣) في الكتاب ٣/ ٨٢: "وتقول غلام من تضرب اضربه لأن ما يضاف إلى من بمنزلة من" وانظر ابن يعيش ٩/ ٧.

(٤) في الأصل (جعلت).

إِذْ قَـدْ ثَبَـتَ أَنَّ (إذ) إِنَّـمـا هـي مُضافَـةٌ إِلى الجَزاءِ لِيَـتِمَّ[1]، فَمِـنْ هذا الوَجْـهِ افْتَـرقَ حـالاهُـمـا.

مسألة (١٧٩)

إذا قُلْـتَ : (مَـا تَـدُومُ لي أَدومُ لكَ)، لا يجوزُ إلاّ الرَّفْعُ؛ لأَنَّه مَصْدرٌ وَقَعَ مَوقِعَ الظَّرفِ، والعامِلُ فيه (أَدومُ لك)، فَكانَ التَّقْديرُ : أَدومُ لكَ لِدَوامِكَ لِي، وَ إذا كانَ بهذه المَـنْـزِلَةِ لَـمْ يَجُز فيهِ الجَزاءُ، وَ (ما) وَإِنْ قُدِّرَتْ تَقْديرَ المَصْدَرِ، فَلا يَعودُ عَلَيْها؛ لأَنَّها قَدْ صـارت بِمَنْزِلَةِ (أَنْ)، فَكَما أَنَّ (أَنْ) لا يَعُودُ عَلَيْها ذكرٌ؛ لأَنَّها حَرْفُ مَعْنى، فَلَمَّا تَنَـزَّلَتْ (ما) مَنْزِلَتَها فِي هَذا المَوْضِعِ، لَمْ تَحْتَج إِلى عائدٍ يَعودُ[2].

فَـإِنْ قـالَ قَـائِلٌ : مَـا أَنْكَـرْتُم أَنْ يَكُـونَ هَاهُنا قَدْ عَادَ عَلَيْها ذكْرٌ، وَيَكونَ تَقْديرُه تَقْديـرَ شَـيءٍ مَحْذوفٍ، فَيَكُونَ عَلى تَقْدير : (ضَربتُ الذي تُحبُّ)، فَتريدُ الهاءَ، فَكذلك يَكُونُ تَقديرُها تَقْديرَ (الّذي)، وَ تَـنَزَّلَ مَنْزِلَةَ المَصْدَرِ؛ لأَنَّه لا يَمْتَنِعُ ذلك فيها.

وَلا يجـوزُ أَنْ أَحْمِلَها عَلى(أَنْ)[3] التي هي حَرْفٌ؛ لأَنَّ (أَنْ) قَدْ عَمِلَت في الفِعْلِ، وَهَاهُنا تَعْمَلُ عمل الفِعْلِ (ما)، فَعَلِمْتَ أَنَّه إِنْ جاءَتْ في موضِعِ (ما) بغير عائدٍ إِنَّما هُو عَلى سَبيلِ الاتِّساعِ، وَ هَذا قولُ الأَخفشِ[4]؟.

---

(١) تضـاف إذ إلى الجـزاء ويلغـى الجـزاء عـندها "لأنهـا من الحروف التي تدخل على المبتدأ والمبني عليه فلا تغير الكلام عن حاله" الكتاب ٣/ ٧٥ وقد يجوز في الشعر أن يجازى بها. انظر الكتاب ٣/ ٧٥.

(٢) في الكـتـاب ٣/ ١٠٢: "وسـألته عن قـوله: ما تدوم لي أدوم لك، فقال: ليس في هذا جزاء من قبل أن الفعل صـار صلة لما فصار بمنزلة الذي وهو بصلته كالمصدر ويقع على الحين كأنه قال: أدوم لك دوامك لي، فما ودمـت بمـنزلة الـدوام ويدلـك علىأن الجزاء لا يكون هاهنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد".

(٣) هـذا يتـبع كـلام المعـترض، والـذي حمـلها على(أنْ) الفارسي في البغداديات ٢٧٣-٢٧٤ فقال "وهو حرف كـ(أن)" الناصبة للفعلِ وكـ (أنّ) الشديدة المفتوحة".

(٤) قول الأخفش هو اعتبارها اسماً إذا كانت مصدرية ويعيد عليها من صلتها ذكرٌ، وفي البغداديات "والأخفش يقـول: أعجـبني مـا صـنعت أي مـا صـنعته كمـا تقـول: أعجـبني الـذي صـنعته فلا يجيز أعجبني ما قمتُ" البغداديات ٢٧١ وانظر رصف المباني ٣٨١.

فَـالجَوابُ عَـنْ ذلـكَ أنها قَدْ جاءَت في مَوْضعٍ مَوْصُولَةً، وَلَيْسَ يَعُودُ عَلَيْها ذِكْرٌ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ سُبحانه: ﴿بِما كانوا يَكْذبون﴾[1].

فَعَلَـى أَيِّ وَجْـهٍ لا يَجُـوزُ أَنْ يَعُـودَ الذكْـرُ عَلى (ما)[2]؛ لأَنه لا يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ: (يَكْذِبونَهُ)[3]، لأَنهُم لَمْ يُكَذّبوه[4]، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَكونَ (كانوه)؛ لأَنَّه لَوْ كانَ مُقَدّراً هذا لَكـانَ يَنْصِبُ مَفْعولين، وهذا لا يجوزُ، وَإِذا جَازَ هَاهُنا، وَلَيْسَ يَعُودُ عَلَيْها ذكْرٌ، لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَأْتي في ذلك المَوْضعِ فَلا يَعودُ عَلَيْها ذِكْرٌ.

مسألة (١٨٠)

إذا قُلْتَ: (الذي يَأْتيني فَلَه دِرْهَمٌ)، وَ(كُلُّ رَجُلٍ يَأْتيني فَلَه دِرْهَمٌ).

لَمّـا كـانَ هَـذا الـثّاني يَجبُ بوُجُوبِ الأَوّلِ جازَ دُخولُ الفَاءِ لِمَعْنى الجَزاءِ؛ لأَنّ الآخِرَ يَجبُ بوُجوب الأَوّلِ[5].

وَقَالَ سُبْحانَه: ﴿قُلْ إنّ المَوْتَ الذي تَفرّون مِنه فإنّه مُلاقيكم﴾[6].

قـال أَبو عُمَر:الفاءُ هَاهُنا دَخَلَتْ للتَّوْ كيدِ، قَالَ:لأَنَّ هَذا إِيجابٌ مُخالِفٌ لِلصفة لا للموصوف[7]، وَ إذا كانَ هَذا هَكَذا أُدْخِلَت للتَّوْكيد[8].

---

(١) البقرة ١٠.

(٢) رأي الفارسـي في الـبغداديات ٢٧٢: "والقـول عـندي فـيها أنها مع مابعدها من الفعل بتأويل المصدر وأنه حرف وليس باسم، لأني وجدت صلته في مواضع لا يجوز أن يعود منها إليه شيء".

(٣) في الأصل (يكذبوه).

(٤) في الأصل (يكذبون).

(٥) في الكـتاب ٣/١٠٢: "فقـال : إنمـا يحسـن في الـذي لأنـه جعـل الآخر جواباً للأول وجعل الأول به يجب الدرهمان فدخلت الفاء هاهنا كما دخلت في الجزاء إذا قال : إن يأتني فله درهمان".

(٦) الجمعـة ٨. ولهـذه الآيـة قـراءة أخـرى ذكـرها الفراء في معانيه ٣ /١٥٦ وفي قراءة عبد الله:"إن الموت الذي تفـرون مـنه مُلاقـيكم" وانظـر الحديـث عن الآية في معانيه ٣ / ١٥٥ ـ ١٥٦ وإملاء ما منّ به الرحمان ٢ / ٢٦١ ـ٢٦٢ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٣٤ والأصول ٢/١٦٨، ١٩١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٦٩.

(٧) في الأصل (للموصوف لا للصفة).

(٨) قـول أبـي عمـر في الأزهـية: "فـأدخل الفـاء في خـبر الذيـن للتوكـيد وهذا قول أبي عمر الجرمي وكثير من النحويين" الأزهية ٢٤٦-٢٤٧.

قَـالَ أَبُـو عَلـيّ: يَجُـوزُ أَنْ تُقـيم المَوْصـوفَ مَقـامَ الصِّـفَةِ؛ لأَنَّ الصِّـفَةَ تُبـنى مع المَوْصـوفِ، وَإِذا كانـت تُبـنى مَعَـه جـازَ أَنْ يُجـابَ بالفـاءِ عَـلى حَـدّ مـا أَجَبْـتَ فِـي المَوْصوفِ[1].

وَمَعْنى الجَزاءِ هَاهُنا مستغلق؛ لأَنَّ المَوْتَ هُوَ مُلاقيهم هَرَبوا أَمْ لَمْ يَهْرُبُوا[2]، فَإِنّ هذا جَوابٌ لِمَن قَدَّرَ أنّه إِنْ تَحرّزَ نَجا، كَما قَالَ زُهَيْر:

[٦٠] وَمَنْ هابَ أَسْبابَ المنايا يَنَلْنَه[3] . . . .

فجـازى بها وإن كانَت المنيّةُ تُدْرِكُه هابَها أَمْ لَمْ يَهَبْها، وإذا جَازَى بها هَاهُنا جزاءً صحيحاً، فَكذلِكَ ثمَّ؛ لأنّه يَكونُ جواباً لِمَنْ قَدَّر أنّه إِنْ فَرَّ نجا[4].

مسألة (١٨١)

الحُـــروفُ النّاصِبةُ والجَازِمَةُ لا يَجُوْزُ أَنْ يحالَ بينها وبين ما عَمِلَتْ فيه[5] لِعِلَلٍ قَدْ ذكِرَتْ فيمـا تَقَـدَّمَ، وَلا يَجُـوْزُ إلاّ في (إِنْ)، لأَنّ (إِنْ) قد اخْتُصَّتْ بالدخولِ على الفِعْلِ فلَزمته، وإذا كانَتْ بهذِه الصِّفَةِ اسْتُجيزَ ذلكَ فيها[6].

---

(١) في إمـلاء ما منّ به الرحمان ٢/ ٢٦١: "إنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ولأن الذي لا يكون إلا صفة، فإذا لم يذكر الموصوف معها دخلت الفاء والموصوف مراد فكذلك إذا صرح".

(٢) "فالمعـنى أي: إن فررتم منه فإنه ملاقيكم ودخلت الفاء لاعتلالهم من الموت عن أنفسهم بالفرار" الأصول ٢/ ١٩١ وانظر تقدير الفارسي في سر الصناعة ١/ ٢٦٩.

(٣) في الأصل: (المنية) وهذا صدر البيت عجزه

.... ولو نال أسباب السماء بسلم

والبيـت لـزهير بـن أبي سلمى في ديوانه ٣٠ وانظر الأصول ٢/ ١٩١ ومعاني الفراء ٢/ ٦ والخصائص ٣/ ٣٢٤-٣٢٥ وسر الصناعه ١/ ٢٦٨ واللسان (سبب) وهو بلا نسبه في الحجة للفارسي١/ ٣٣

والشاهد في البيت المجازاة بمن.

(٤) ومـن يهـبها يلقهـا، ولكـنه قـال هذا لمن هاب لينجو" الأصول ٢/ ١٩٢ وفي سر الصناعة ١/ ٢٦٩: "أي إن أعتقد أن التحرز ينجيه من الموت".

(٥) ينظر سيبويه ٣/ ١٦١-١٦٢ والخصائص ٢/ ٤١٠-٤١١.

(٦) انظر المراجع السابقة.

ألا تَـرى أنّ الألِـفَ في الاسْتِفْهَامِ يجوزُ فيها ما[لا] يَجُوزُ في غَيرها، ألا تَرى أنّكَ تَقُـولُ : (أمَـرَرْت بـزيدٍ)، فـيقولُ لـكَ المخاطَبُ : (أزيدٍ)، ولا يَجُوزُ في (هل) وغيرها، وكَذلـكَ جَعَلُـوا (أمْ) معادِلَـةً للألِفِ، وَلَمْ يعادِلوا بها غيرها، لَمّا كانت الأَلِفُ لا تنتقِل عن الاستفهامِ استجازوا فيها ما لا يَسْتَجيزونه في غيرها، فَكَذلِكَ (إنْ).

مسألة (١٨٢)

قَوْلُ اللهِ سُبْحانَهُ ﴿حَتى إذا جَاؤوها وَفُتِحَتْ أبوابُها، وَقالَ لَهُم خَزَنَتُها﴾[١] [وَقَوْلُه سُبْحَانه] ﴿وَلَوْ يَرى الذِين ظَلموا إِذ يَرَونَ العَذابَ﴾[٢].

الجَـوابُ فِـي هَـذا المَوْضِـع محـذوف[٣]؛ لأنَّ الـتَّقدِيرَ : (عُذِّبـوا)، وكَانَ إضمارُ الـجَوابِ هَاهُنا أَحْسَنَ مِنْ إظْهارِهِ؛ لأنّ المُسيءَ إذا عَلِمَ مَا يُعَاقَبُ به، كَأَنَّ نفسُه تَسْكُنُ إليه[٤].

وَكَـانَ الحَـذفُ أَوْلَـى؛ لأنّـهُ يُقَدِّرُ كُلَّ ضَربٍ مِنَ العَذابِ، فَلِذلِكَ صَارَ أَحْسَنَ، فَكَذلِـكَ قَوْلُـهُ سُـبْحَانَه: ﴿وَلَو أَنَّ قُرآناً سُيِّرَت بِهِ الجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بهِ المَوْتَـى﴾[٥] فَحَـذَفَ الجَـوابَ؛ لأنّـهُ أَرادَ تَفْخِـيمَ الأَمْـرِ؛ لأنّـهُ يُقَـدِّر أَعْظَـمَ مَا يَؤُول مِنَ الجَوابِ، فَلِهذا كَانَ أَبْلغ.

---

(١) الزمر ٧٣ وفي الأصل (فُتحت أبْوابُها) بدون واو.

(٢) البقرة ١٦٥.

(٣) "وسَـألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها﴾ أين جوابها وعن قوله جلّ وعلا: ﴿ولـو يـرى الذيـن ظـلموا إذ يرون العذاب﴾ ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ وقال: إن العرب قد تترك في مـثل هـذا الخـبر الجـواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام" الكتاب ٣/ ١٠٣ وفي معاني القرآن للفراء ١/ ٩٧: "وترك الجواب في القرآن كثير".

(٤) في إمـلاء مـا منّ به الرحمن١/ ٧٣: "جواب لو محذوف وهو أبلغ في الوعد والوعيد، لأن الموعود والمتوعد إذا عَـرَفَ قَـدْرَ الـنِّعْمَةِ وَ العقوبَـةِ وقف ذهنه مع ذلك المُعَيّن وَ إذا لم يعرف ذهب وهمه إلى ما هو الأعلى من ذلك".

(٥) الرعد ٣١.

مسألة (١٨٣)

قَالَ أَبُو عُمَر: اعْلَم أَنَّ حُرُوفاً وُضِعَت لِلفِعْلِ لا[١] يُفْصَلُ بَيْنَها نَحْوَ: (رُبَّما)، وَ(قَلَّمَا)، و(قَدْ) وَ(سَوْفَ)، وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ[٢]، وَ(كَأَنَّما) وَ(إِنَّما) يَجُوزُ بَعْدَها الاسْمُ وَالفِعْلُ.

وَأَما (هَلاَّ) وَ(لَوْمَا) فَإِنَّهُ لا يَكُونُ بَعْدَهُما إِلاَّ الفِعْلُ مُضْمَراً أَوْ مُظْهَراً، إِذا كَانَتْ فِي هَذا المَوْضِعِ لأَنَّها لِلتَّحضيض[٣].

وَأَمَّا(رُبَّمَا) فَإِنَّهَا هُيِّئَتْ لِلدُّخُولِ عَلى الفِعْلِ لِدُخُولِ (مَا) عَلى(ربَّ)، وَكَانَتْ قَبْلَ دُخُولِ (مَا) لا تَدْخُلُ عَلى الفِعْلِ.

وَكَذلِكَ (قَلَّما) تَدْخُلُ عَلى الفِعْل، وَتَكُفُّها (مَا)، وَإِنْ كَانَت فِعْلاً؛ لأَنَّ(قَلَّ) قَبلَ دُخُول (مَا) عَلَيْها كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ، أَلا تَرَى أَنَّهُم قَالُوا: (قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلا زَيْداً)، فَلَمَّا اسْتُعْمِلَتْ اسْتِعْمَال النَّفْي فِي الأَصْلِ، وَدَخَلَتْ عَلَيْها (مَا) ازْدادَتْ تَأكِيداً لِشِبْهِ الحَرْفِ[٤].

وَ(كَأَنَّما) وَ (إِنَّما) ليستا بِهذِهِ المَنْزِلَة[٥]؛ لأَنَّ قَبْلَ دُخُولِ (مَا) هُمَا لِلتَّوكِيدِ فَكَذلِكَ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِما (مَا) لَمْ تُخرجْهما مِنَ التَّوكِيدِ.

---

(١) في الأصل (وهولا) وفوق (هو) ضبّة.

(٢) هـذا ما ذكره سيبويه في الكتاب في باب الحروف التي لا يليها إلا الفعل، وَلا تُغيّر الفِعْلَ عَنْ حَالِهِ التِي كان عليها، انظر الباب في الكتاب ٣/ ١١٤.

(٣) في الكتاب ٣/ ١١٥: "ومثل ذلك هَلا وَلولا و ألا أَلزَموهنّ (لا) وجعلوا كلّ واحِدَةٍ مع لا بمنزلة حَرْفٍ وَاحِدٍ وَ أَخلصوهنّ لِلفِعْل حيث دخل فيهنّ معنى التّحضيض" وفي رصف المباني ٣٦٥: "وَ لا تدْخل أَبداً إلا عَلى الأفعال لأنّ التحضيض طَلَبٌ فِي المعنى وَ الطلبُ يكون بالفعل فإن جاء شيءٌ مِنْه بالاسم فإلى الفعلِ يرجع، فإن وُجدَ الاسم بعد لوما فعلى تقدير الفعل" وانظر ٤٧١.

(٤) في الكتاب ٣/ ١١٥: "ومن تلك الحروف ربّما وَ قلّما وأشباهها، جَعَلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة وهيأوها ليذكر بعدها الفعل لأنهم لَمْ يَكُن لَهُم سبيلٌ إِلى رُبَّ يقولُ، وَ لا لإلى: قل يقول فالحقوها "ما" و أَخلصوهما للفِعل" و انظر رصف المباني ٢٧١ ويلي ربّما الفعل الماضي، انظر الازهية ٢٦٦ والمغني ١٣٧.

(٥) كأنّما و إنّما يجوز بعدها الأسماء والأفعال، انظر الكتاب ٣/ ١١٦.

مسألة (١٨٤)

يُضَافُ إلَى الفِعْلِ أَسْماءُ الزَّمَانِ تَقُولُ : (هَذا يَومَ يَذْهَبُ زَيدٌ) فَتُضِيفُه إلى الجُمَلِ[١]، وَكَانَ القِياسُ أَنْ لا يُضَافَ هَذِهِ[٢] الإضَافَةَ.

إنّما يُضَافُ لِلتَّخْصِيصِ، وَإنّما[٣] كَانَت إضَافَتُهُ إلَيْهِ لا تُوجبُ تَخْصيصاً لأنّه نكِرَةٌ[٤].

وَ استَجَازُوا ذلِكَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ المُضَافُ شَيْئاً يَنْقَضِي كَمَا أَنَّ الفِعْلَ يَنْقَضِي، فَمِنْ حَيْث أُشرَكا مِنْ هَذا الوَجْه جَازَت الإضَافَةُ[٥].

وَ مِمَّا يُضَافُ إلَيْهِ[٦]: (بذِي تَسْلَم)، وَ إنْ كَانَ اسْماً، وَ جَازَ فِي هَذا القَبِيلِ وَ إنْ كَانَ شَاذاً عَنِ القِياسِ بلا وَجهٍ، وَ وَجْهُ ذلِكَ أنّكَ إذا قُلْتَ : بذي تَسْلَم، تَقْدِيرُه تَقْدِيرُ المَصْدَرِ، يُرِيدُ: (بِسَلامَتِك)[٧].

/ ١٦ظ / فَكَذلِكَ هُنا تُقَدِّرُهُ كَأنَّهُ مُضَافٌ إلى المَعْنَى؛ لأنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ عَلى المَصْدَرِ، كَمَا أَنَّ المَصْدَرَ يَدُلُّ عَلى الفِعْلِ، وَ إذا كَانَ يَدُلُّ عَلَيْهِ جَازَ أَنْ تُضِيفَهُ إلَيْهِ، وَ تُقَدِّرَهُ فِي

---

(١) في الكتاب ٣/ ١١٧: "يُضاف إليها أسماءُ الدهر وذلك قولك هذا يوم يقوم زيدٌ" انظر المقتضب ٣/ ١٦.

(٢) في الأصل (من).

(٣) في الأصل (فلما).

(٤) في ابن يعيش ٣/ ١٦: "إنّ الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح لأنّ الإضافة ينبغي بها تعريف المُضافِ وإخراجه من إبْهامٍ إلى تخَصيص على حسب خصوص المُضاف إليه في نفسه والأفعال لا تكونُ إلا نكرات ولا يكون شيءٌ منها أخصّ من شيء فامتنعت الإضافه إليها".

(٥) في علة جواز الإضافةِ قال المبرد في المقتضب ٣/ ١٧٦: "والزّمان كالفِعْل إنّما هو مضي الليل والنهار، فإذا قُلت: هذا يوم يقوم زيد فمعناه الذي فعل فيه أو عرف فيه أو حدث له فيه حادث" وانظر الكتاب ١/ ٣٧ وفي ابن يعيش ٣/ ٢٦: "وقال قومٌ: إنّما أُضيف الزّمان إلى الفِعْل لأنَّ الفعل يَدلُّ على الحدث والزّمان، فالزّمانُ أحد مدلولي الفعل فشاعت الإضافةِ إليه كإضافةِ البعض إلى الكل، وذهب قومٌ إلى أنّ الإضافة إنّما هي إلى الجملةِ نفسها لا إلى الفعل وحده".

(٦) في الأصل (أنه).

(٧) في الكتاب ٣/ ١١٨: "ومما يُضاف إلى الفعل أيضاً : لا أَفْعَلُ بذي تسلمُ، ولا أفعلُ بذي تسلمون، المعنى: لا أفعل بسلامتك وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبلهُ". و انظر ابن يعيش ٣/ ١٩.

المَعْنَى إلى المَصْدَر[1]، عَلى هَذا الوَجْهِ.

مسألة (١٨٥)

(إذ) تُضَـافُ إلى الفِعْلِ المَاضِي، تَقُولُ: (إذ قَامَ زَيْدٌ كَلَّمْتُكَ)، فَتُضِيفُها إلى المَاضِي مِـنْ حَيْـثُ كَانَـتْ (إذ) تَـدُلُّ عَلى أَنَّ الفِعْلَ قَدْ مَضَى، فَمِنْ حَيْثُ دَلَّت عَلى ذلِكَ جَازَ إضَافَتُها إلى الجُمْلَةِ المَاضِيَةِ[2].

وَ يُضَـافُ إلى المُضَـارِعِ إذا كَـانَ حِكَايَةً عَنْ حَالٍ قَدْ مَضَتْ، وَ هُوَ قَوْلُهُ سُبحانَـه: ﴿وَإِذْ تَقُـولُ للّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَ أَنْعَمْتَ عَلَيه﴾[3] لَمّا كَانَ حِكَايَةَ حَالٍ قَدْ مَضَتْ جَازَ ذلِكَ[4].

وَ يُضَـافُ إلى الجُمْلَـةِ مِـن المُبْتَدأ وَ الخَبَرِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ هَاهُنا شَيءٌ يَمْنَعُ مِنْ إضَافَتِهِ، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ إضَافَتِهِ إلى الفِعْلِ المَاضِي[5].

وَ (إذا)[6] لا تُضَـافُ إلاّ إلى الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ؛ لأَنّها بِمَعْنَى الشَّرْطِ وَ الجَزَاءِ، وَ ذلِكَ لا يَصِحُّ إلاّ فِي المُسْتَقْبَلِ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاه[7].

---

(١) يعني: هو في المعنى مضاف إلى المصدر وهذا في قولك: هذا يوم يذهب زيدٌ.

(٢) في الكتاب ٣/ ١١٩: "جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أُضيف إلى الفعل و إلى الابتداءِ والخبر لأنّه في مَعْنى إذ، فأضيف إلى ما يُضاف إليه إذْ وفي ابن يعيش ٤/ ٩٥-٩٦: "فأمّا (إذْ) فإنّها تقع على الأزمنة الماضية، كلها مبهمة فيها، لا اختصاص لها ببعضها دون بعض فاحتاجت لذلك إلى ما يُوضّحها والكشف عن معناها، وإيضاحها يكون بجملة بعدها فصارت بمنزلة بعض الاسم وضارعت الذي والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات" وانظر المغني ٨٤.

(٣) الأحزاب ٣٧.

(٤) في المغني ٨٤: "تَلْـزَم إذْ الإضافَةَ إلى جملة إمّا اسمية نحو:﴿ واذكروا إذ أنتم قليل﴾ أو فعلية فعلها ماض لفظاً وَمعنى نحو:﴿وإذ قال ربّك للملائكة﴾ ﴿وإذ ابتلى ابراهيم ربه﴾ ﴿وإذ غدوت من أهلك﴾ أَوْ فعلية فعلها ماضٍ معنىً لا لفظاً نحو: ﴿وإذ يرفع ابراهيم القواعد﴾ إذ يمكر بك الذين كفروا ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ١١٩ والمغني ٨٤، وابن يعيش ٤/ ٩٦.

(٦) في الأصل (إذ).

(٧) في الكتاب ٣/ ١١٩: "وإذا كان لما لَمْ يقع لم يضف إلا إلى الأفعال لأنّه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلا

وَ إذا كَانَ هَذا هَكَذا فَقَد عَلِمْتَ أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِضَافَةُ (إذا) إلى الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ.

قَالَ سِيبَويه : لا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : (أَضْرِبُكَ إِذا زَيْدٌ منطَلِقٌ)؛ لأَنَّ (إذا) بمَعنَى الجَزاءِ فِي الأَسْمَاءِ، فَلِذلِكَ لَمْ يَجُزْ[1].

مسألة (١٨٦)

(إنّ) تُكسَرُ إذا كانتْ وَاقِعَةً موقِعَ الفِعْلِ أَوْ الاسْمِ، وَ ذلِكَ قَوْلُكَ : (إنّ زَيداً قَائِمٌ)؛ لأَنَّكَ تَقُولُ : (زَيْدٌ قائم)، و (قامَ زَيدٌ) فَلَيْسَ الاسم أَوْلَى به من الفعلِ[2].

وَ إذَا كَانَ فِي خَبَرِهَا الّلامُ كَسَرْتَ[3]؛ لأَنَّ الّلامَ إذا وَقَعَتْ خَبَراً عَلَّقَتْ الفِعْلَ عن الاسْمِ، فَكَأَنَّكَ تَنْوي بها التَّقْدِيمَ.

وَ إذا نَوَيتَ بها التَّقْدِيمَ، كَانَ مَوْضِعُها مَوْضِعَ ابْتِداءٍ، فَكَانَ التّقديرُ أَنَّ[4] بَعْدَها (إنّ)، و إذا كَانَتْ (إنّ) بَعدَها، جَعَلوها في مَوْضِعِها و كَسَروها[5]، وَ لَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهما؛ لأَنَّ (إنّ) حَرْفٌ يُؤَكِّدُ بِه، فَلَمْ يَجْمَعُوا بَيْنَهُما[6]، وكانَ تَأخيرُها فِي الخَبَرِ أَحْسَنَ؛ لأَنَّ

إلى الأفعال" وفي المغني ٩٢-٩٣: "فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مُضَمَّنَةً معنى الشرط وتختص بالدخول على الجملة الفعلية" وانظر ابن يعيش ٤/ ٩٦ والأزهية ٢٠٤.

(١) في الكتاب ٣/ ١١٩: "حَدّثنا بذلك يونس عن العرب لأنك لا تقول: يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ".

(٢) انظر الكتاب ٣/ ١٢٠، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٩: "كل موضع يتعاقب عَلَيه الاسم والفعل فإن فيه مكسورة" وفي الإيضاح ١٢٩: "وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عَلَيْه الابتداء والفعل".

(٣) "فالموضعُ الذي تكسرُ فيه إذا وقعت مبتدأً نحو: إن زيداً لقائم وإذا كان في خبرها اللام" شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٩ وانظر هذه اللام في اللامات ٧٢.

(٤) (أن) وضع الناسخ فوقها ضبة.

(٥) في اللامات ٧٧: "ألا ترى أنك تقول: عَلمت لزيد قائِمٌ، وحَلَفْتُ لأخوك قائم ولا يكون لعلمت تَسلّط على ما بعد اللام، فكذلك كان الأصل في قولك: علمت أن زيداً لقائم علمت لإنّ زيداً قائم، فمنعت اللام الفعل أن يعمل في إن فبقيت مكسورة على حالها ثم أخرت اللام إلى الخبر" وفي المغني ٢٣٠: "للام الابتداء الصدرية ولهذا علقت العامل في: علمت لزيد منطلق" وانظر رصف المباني ٣٠٨.

(٦) في اللامات ٧٥: "وأما لزوم اللام في الخبر دون الاسم فإن أصلها كان قبل أن يقال: إن زيداً لقائم، لإن زيداً قائم فاستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين فجعلوا إن في الابتداء واللام في الخبر" وانظر رصف المباني ٣٠٨.

الخَبَر الذي يُؤَكِّدُ[1]، وَ يَحسُن أَنْ لا يَلي اللّامَ إلا اسْم واحِدٌ، وَ لَيْسَ ذلِكَ فِي (أَنّ).

مسألة (١٨٧)

إِذا قُلْتَ : (لَو أنَّه ذهَبَ كانَ خَيراً لَه) فَتَحْتَ (أَنّ)؛ لأَنّ الفِعْلَ بَعد (لَوْ) في التّقدير[2].

أَلا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (لَو أَنَّكَ جِئْتَنِي لأَكْرَمتُك) فَتَقَدّرُ الفِعْل بَعْدَ (لَو)[3]، أَلا ترى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : (لَوْ مَجيئك) لاسْتَحَالَ، فَاكْتَفى بذكْرِ الفعل الذي في الصِّلَةِ، وَ جَعَلَه دلالةً عَلى المَحْذُوفِ[4].

مسألة (١٨٨)

إِذا قُلْتَ : (ما رَأَيتُ مُذْ أَنّ اللهَ خَلَقَني)، فلا يَجُوزُ إِلاّ أَنْ تَفْتَحَ (أَنّ).

لأَنَّه لا يَخلُو أَنْ تكُونَ (مُذْ) حَرْفاً أَوْ اسْماً، فَإِنْ كَانت حَرْفاً كان تَقْديرُه : مُنْذُ زَمَنٍ، وَ إِن كانت اسْماً فَـ(أَنَّ) فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ.

فَعَلى كِلا الوَجْهَيْن لا يَجُوزُ إِلاّ الفَتْحُ[5].

مسألة (١٨٩)

إِذا قُلْتَ : (أَمَا أَنّه)، فَمَنْ كَسَرَ جَعَلَ (أَمَا) حَرْفاً، كَأَنّه قالَ : أَلا إِنّه

---

(١) انظرها في اللامات ٧٦-٧٧ وفي رصف المباني ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ١٢١، وفي المقتصد ٤٧٦: "وإذا اختص الموضع بأحدهما لم يكن إلا الفتح وذلك يمثل بلولا التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره ولو". ويقول:" ولو تختص بالفعل" وانظر رصف المباني ٣٥٩.

(٣) العبارة من قوله (ألا ترى أنك .....) كررت في الأصل.

(٤) في إيضاح الشعر ٤٣٧: "وأشبه هذا قولهم: لو أن زيداً جاءني في أن الفعل الجاري في الصلة سد مسد الفعل الذي يقع قبل أن بعد (لو) ولولا هذا الفعل لم يجز ألا ترى أنه لا يجوز: لو مجيئك".

(٥) اعلم أن مذ يكون ما بعدها من الزمان مرفوعاً أو مخفوضاً فإذا كان مرفوعاً فهي اسم ولا حاجة لنا بالكلام عليها إذ ذاك وإذا كان ما بعدها مخفوضاً فهي حرف جر" رصف المباني ٣٨٥ وانظر المغني ٣٣٥، وفي فتح أن قال الفارسي في الإيضاح:" وتقول: ما رأيته مذ أن الله خلقني فتفتح أن بعد مذ ولا بد أن تقدر حذف المضاف قبل أن جعلت مذ حرفاً أو اسماً" الإيضاح ١٣١-١٣٢ وانظر اسميتها في الكتاب ٣/ ١٢٢.

مُنْطَلِقٌ، فَابْتَدأَ[1].

وَ إنْ شَـاءَ جَعَلَ (أَمَا) بمَنْزِلَةِ (حَقّاً)[2]، كَأَنّه قَالَ : (أَحَقّاً)، وَ ذلكَ أَنّكَ تُوَكِّدُ بها كَما يُؤَكَّدُ بغَيْرِهَا.

وَ إذا نَصَبَ[3] فَيَجُوزُ نَصْبُه عَلى وَجْهَيْنِ :

أَحَدِهمـا يَجْعَـلُ (حَقّـاً) ظَـرْفاً لِلذّهَـابِ، وَ يَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بالظّرفِ[4]، و يَجُوزُ أَنْ لا تَجْعَلَه ظَرْفاً وَ لَكن تَجعَلُه مَصْدَراً، وَ تَنْصِبُ (أَنّ).

مسألة (١٩٠)

قَالَ الخَلِيلُ فِي قَولِهِ سُبْحَانَه : ﴿و مَا يُشْعِرُكُم إنّها إذا جَاءَتْ لا يُؤمِنونَ﴾[5] فَكَأَنّه قَطَـعَ الكَـلام مِمّـا قَـبْلَه، فَكَأَنّـه قَـالَ : مَـا يُدْريـكَ وَ لَعَلَّه، ثمّ قَالَ : إنّها إذا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُون[6].

وَ الفَـتْحُ تُقَـدّر بهـا (لَعَلّهـا)؛ لأَنّـكَ إذا فَتَحْـتَها لا يَجُوزُ إلا أَنْ تُقَدِّرَها (لَعَلّها)؛ لأَنّكَ لو لَمْ تُقَدّرها هَذا التّقْديرَ كانَ (مَا يشعِرُكُم أَنْ يَكونَ كَوْنُها إذا جاءَت لا يُؤْمِنونَ) عُـذراً لَهـم، فَلّمـا اسْـتَحالَ هـذا المَعْـنَى صـارَتْ بمَعْـنَى (لَعَلّهـا)، وَ قَدْ جَازَ فِي الشّعْرِ

---

(١) في الكتاب ٣/ ١٢٢: "وإذا قال أما إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله ألا، كأنك قلت ألا إنه ذاهب" وانظر المغني٥٤.

(٢) في العضـديات ٢٤١: "فـالذين فـتحوا أن بعـد أما جعلوها بمنزلة حقاً" وفي الكتاب ٣/ ١٢٢: "إذا قال أما أنه منطلق فإنه يجعله كقوله حقاً أنه منطلق" وانظر المغني ٥٥.

(٣) أي: فتح همزة إنّ.

(٤) في العضديات ٢٤٣: "فالقول في أن فيه وأنها مع صلتها في موضع رفع بالظرف" وانظر العضديات في ظرفية حقاً في ٢٤٠-٢٤٤ وانظر المغني ٥٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٦١.

(٥) الأنعام ١٠٩. وفيها أربع قراءات: الأولى بكسر الهمزة والثانية بفتح الهمزة والثالثة قراءة أبي"لعلها إذا جاءت" والـرابعة قـراءة عـبد الله" مـا يشـعركم إذا جاءتهم لا يؤمنون" انظر الحجة لابن خالويه ١٢٢ ومعاني القرآن الفـراء" و١/ ٣٥٠ والبـيان ٣٣٤ والتيسير ١٠٦ والشاهد هنا القراءة بكسر الهمزة وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ابن العلاء.

(٦) قـول الخليل:" إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون" الكتاب ٣/ ١٢٣ وفي معـاني القـرآن للفراء" وقرأ بعضهم إنها مكسورة الألف إذا جاءت مستأنفة ويجعل قوله" وما يشعركم كلاماً مكتفياً"١/ ٣٥٠.

وَالكَلامِ، قَالُوا : (ادْخُلْ السّوقَ أنّك تَشْتَري)، تُريدُ : لَعَلَّكَ تَشْتَري، فكذلكَ هَاهُنا[1].

مسألة (١٩١)

تَقُـولُ : (إنّ لَكَ هذا وَ أنّكَ لا تُؤْذي)، فَيَجُوزُ أن تُعْمِلَها فِي (أنّ) إذا أخّرْتَها، وَ عَطَفْتَ عَلَيْها بحَرْفٍ، كَأنّه يُريدُ إنَّ لكَ هذا وَ ذلك[2].

وَ قَدْ يَجُوزُ فِي النَّسَقِ[3]، وَ إنْ كَانَ ضَعِيفاً، كَما يَجوزُ في قَولِكَ : (رُبَّ رَجُلٍ وَ امْرَأتِه)، فَقَدْ عَلِمْتَ أنّه يَجُوزُ في النَّسَقِ ما لا يَجُوزُ فِي غيرِه.

مسألة (١٩٢)

قَالَ[4]: وَ لا يَحْسُنُ أَنْ تَلي (إنّ) (أنّ)؛ لأنّهُ[5] قَدْ أَشْبَهَتها فِي الّلفْظِ، وَ مُشَابَهَةُ الّلفْـظِ لَـهُ حُكْـمٌ وَ مِـزْيةٌ، وَ هُـوَ يُؤكِّـدُ بها كَما يُؤكّدُ بها، وَ لا يَجْمَعُونَ شَيْئَيْنِ لِمَعنى وَاحِدٍ، وَ إذا كَانَ هَكَذا اسْتَحَالَ أَنْ يُوقِعُوها عَلى (أنّ) [6].

أَلا تَـرى أنّهُـم لَـمْ يَجْمَعُـوا بَـيْنَ الّـلامِ وَ بَـيْنَ (إنَّ) [7] لاجْتِمَاعِهِما فِي مَعْنَى التَأْكِـيدِ، فَـ(أنَّ) إلى (إنَّ) أَقْـرَبُ مِـنَ الّلامِ إلى (إنَّ)، فَلَمَّا اسْتَحَالَ ذلِكَ فِي الكَلامِ فِي الّلامِ اسْتَحَالَ فِي (أنَّ).

---

(١) "ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون كان عذراً لهم، وأهل المدينة يقولون أنها، فقال الخليل: هي بمنزلة قـول العـرب: ائـت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون" هـذا نص قول الخليل في الكتاب ٣/ ١٢٣ وانظر معنى الآية في معاني القرآن للفراء ٣/ ٣٥٠ وإملاء ما من به الرحمان ١/ ٢٥٧.

(٢) في الكـتاب ٣/ ١٢٣: "وتقـول: إن لـك هـذا علي وأنك لا تؤذي كأنك قلت: وإن لك أنك لا تؤذي، وإن شئت ابتدأت في الكلام على إن لك".

(٣) أي: الكسر.

(٤) يقصد الخليل وهو يتابع المسائل السابقة وهذه المسألة في الكتاب ٣/ ١٢٣-١٢٤.

(٥) في الأصل (لأن).

(٦) نص الكتاب ٣/ ١٢٤: و "اعلم أنه ليس يحسن أن تلي إن أن و لا أن إن".

(٧) السـيرافي: "فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وإن" هامش الكتاب ٣/ ١٢٤ وفي المقتضب ٢/ ٣٤٣: "لـيس يحسـن أن يلي إنَّ أنَّ لأن المعنى واحد كما لا تقول: لأنّ زيداً منطلق لأن اللام في معنى إنّ، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام" وانظر اللامات ٧٧ ورصف المباني ٣٠٨.

مسألة (١٩٣)

وَ تَقَعُ (إِنَّ) وَ (أَنَّ) عَلى (أَنْ) المُخَفَّفَةِ المَفْتُوحَةِ، وَ هِيَ الـتِي تَعْمَلُ فِي الفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ؛ لأَنَّها بمَنْزِلَةِ اسْمٍ، وَ قَدْ ابْتُدِئَ بها[١].

قَالَ سُبْحانه : ﴿وَ أَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[٢] فَلَمَّا ابْتُدِئَ بها، وَ كَانَتْ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) تَقَعُ عَلى مَواضِعِ الابْتِدَاءِ جَازَ دُخُولُها عَلى (أَنْ).

وَ أَجَازَ أَبو الحَسَنِ : (إِنَّ لَكَ أَنَّكَ تُكرمُ) فَأَوْقَعَها عَلى (أَنَّ)[٣] فَأَعْمَلَها، وَوَجْهُ ذلِكَ أَنَّ تَأَخّرها وَ فَصْلَك[٤] بَيْنَ (إِنَّ) وَ بَيْنَها، بذلِكَ جَازَ فِيها مَا لَمْ يَجُزْ بغَيْرِ دُخُول (لكَ)[٥].

أَلا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ : (إِنَّ لَكَ لأَجْراً)، وَ لا يَجُوزُ (إِنَّ لأَجْراً)، فَقَدْ أَعْملَت (إِنَّ) فيما دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللّامُ إِذا حِلْتَ بَيْنَها وَ بَيْنَ اللّامِ، فَكَذلِكَ (إِنَّ).

مسألة (١٩٤)

قَوْلُهُ سُبْحانه : ﴿ذلِكُم وَ أَنَّ اللهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكَافِرِينَ﴾[٦] فَإِذا فَتَحْتَ عَطَفْتَ عَلى قَوْلِهِ (ذلكم)، كَأَنَّهُ أَرَادَ : ذلِكَ الأَمْرُ وَذلِكَ[٧]، فَعَطَفَهُ عَلى (ذلِكَ)؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُما جَمِيعاً[٨].

---

(١) في الكتاب ١٢٤: "لأن أن والفعل بمنزلة مصدرفعله الذي ينصبه والمصادر تعمل فيها إن وأنّ" وانظر معاني القرآن للأخفش ١٥٩، ٣٦٥.

(٢) البقرة ١٨٤٥.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٠٩.

(٤) في الأصل: (وفصلها).

(٥) "فإن فصلت بينهما أو عطفت حسن، فالفصل قولك: إن لك أنك تحيا وتكرم" هامش الكتاب ٣/ ١٢٤ وانظر رصف المباني ٣٠٨ واللامات ٧٥.

(٦) الأنفال ١٨.

(٧) في الأصل(ذلك).

(٨) في الكتاب ٣/ ١٢٥: "وذلك لأنها شَرِكَتْ ذلك فيما حُمِلَ عليه كأنه قال: الأمر ذلك وأن الله" وانظر معاني الأخفش ١٠٩.

وَ يَجُوزُ أَنْ تَكْسِرَ عَلى الابْتِدَاءِ، وَ تَجْعَلَهُ عَطْفَ جُمْلَةٍ على جُمْلَة[1]، وَ جَازَ العَطْفُ بِغَيْرِ الواوِ؛ لأَنَّ فِي الجُمْلَةِ الثانِيَةِ ذكْراً من الجُملة الأُولى، فَلأَجْلِ الذِّكْرِ الذِي فِيها قَامَ مَقامَ العَطْفِ، وَ هَذا العَطْفُ الذِي ذكَرَهُ بغَيْرِ الوَاوِ هُوَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : (جِئْتُكَ إِنَّكَ)[2]، تَحذفُ الواو.

مسألة (١٩٥)

قَوْلُه سُبحانه : ﴿ذلِكَ وَ مَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ﴾[3] فَـ(مَنْ) لا تَخْلُو مِنْ أَحَدِ وَجْهَيْنِ :

إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِلجَزَاءِ، فَهِيَ مُنْقَطِعَةٌ مِنَ الأَوَّل[4].

وَ إِنْ كَانَتْ بِتَقْدِيرِ (الذِي)، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُعْطفَ عَلى ذلِكَ، لأَنَّ تَقْدِيرَهُ تَقْدِيرُ الأَمْرِ، وَ لَيْسَ هُوَ الأَمْر[5].

فَعَلى الوَجْهَيْنِ جَمِيعاً يَنْقَطِعُ، فَإِذا جَازَ فِي الآيَةِ جَازَ فِي (إِنَّ).

مسألة (١٩٦)

قَالَ الخَلِيلُ فِي قَوْلِهِ سُبْحانه : ﴿وَ أَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً وَاحِدَةً﴾[6] فَـ(أَنَّ) هَاهُنا مُتَعَلِّقَةٌ بِـ(اعْبدون)[7]، فَتَقْدِيرُهُ : فاعْبُدُونِ لأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكم، فَحَذفَ اللّامَ، فَصَارَ فِي

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٢٥.

(٢) يريد: جئتك إنك تحب المعروف. وهو في الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٧ على تقدير اللام وهو هنا بتقدير الواو، يريد: جئتك وإنك تحب المعروف.

(٣) الحج ٦٠.

(٤) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ١٢٥.

(٥) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٧٨.

(٦) المؤمنون ٢٣ وفتح همزة أنّ وتشديد النون قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو انظر السبعة في القراءات ٤٤٦.

(٧) خلط الفارسي في هذا الموضع بين الآيتين، الآية الموجودة في سورة الأنبياء والموجودة في سورة المؤمنون، والمعنى واحد.

مَوْضِعِ نَصْبٍ بـ(اعْبُدُونِ) [1]؛ لأَنَّ (أَنَّ) مَفْعُولٌ لَهُ، وَ إِذا حَذَفْتَ اللّامَ انْتَصَبَ.

مسألة (١٩٧)

فِـي قَوْلِـهِ سُـبْحَانَه : ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِر﴾[2] يَكُونُ التَّقْدِيرُ : فَدَعَا رَبَّه بهذا[3].

مسألة (١٩٨)

كُلَ مَوْضِعٍ كَانَتْ فِيْهِ (أَنَّ) فَهُوَ (أَنَّما)، وَ (إِنَّ) (إِنَّما) [4]، قَالَ سُبْحانَه : ﴿يُوحَى إِلَيّ أَنَّما إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾[5] فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ[6] وَ التَّقْدِيرُ : يُوْحَى إِلَيّ وَحْدَانِيَّتُهُ.

مسألة (١٩٩)

قَوْلُ الشَّاعِرِ /١٧و / :

[٦١] أَبْلِغِ الحَرْثَ بنْ ظَالِمٍ الموعِدَ وَ النَّاذِرَ النُّذُورَ عَلَيَّــا

أَنَّمَا تَقْتُلُ النِّيَامَ وَ لا تَقْتُلُ مَنْ كَانَ ذا سِلاحٍ كَمِـيّاً[7]

فَالفَتْحُ أَوْلَى لأَنَّهُ أَرَادَ : بَلَغَهُ ذلِكَ مِنْ حَالِهِ[8]، أَيْ: بَلَغَهُ قَتْلَهُ النيامَ.

وَ الكَسْرُ يَجُوزُ، وَإِنْ كَانَ الفَتْحُ أَوْلَى[9]، وَوَجْهُ تَجويزِهِ أَنَّهُ يَحْكي الكَلامَ، كَأَنَّهُ

---

(١) قول الخليل في الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٧' فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون، وقال نظيرها: 'لإيلاف قريش' لأنه إنما هو: لذلك فليعبدوا فإن حذفت اللام في أن فهو نصب'.

(٢) القمر ١٠.

(٣) في الكتاب ٣/ ١٢٧: 'إنما أراد بأني مغلوبٌ وبأنّي لكم نذير مبين ولكنه حذف الباء' وانظر مسألة رقم ٢١٣.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ١٢٩.

(٥) الكهف ١١٠.

(٦) انظر البيان ٢/ ٣٣٦ ومشكل إعراب القرآن ٦٤٠.

(٧) البيتان لعمرو بن الإطنابة، انظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٦٥ والأصول ١/ ٢٧٢ وبلا نسبة في ابن يعيش ٨ / ٥٦ ومعاني الأخفش ١١١.

(٨) 'لا تكون أنما ههنا أيضاً إلا مفتوحة' ابن يعيش ٨/ ٥٧، وفي الأصول يجوز أن تكون على الابتداء، انظر الأصول ١/ ٢٧٢ وكذلك في الكتاب ٣/ ١٣٠.

(٩) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٠ والأصول ١/ ٢٧٢ وابن يعيش ٨/ ٥٧ ومعاني القرآن للأخفش ١١٠.

قَالَ : قُلْ إِنَّما تَقْتُلُ النِّيامَ، فَإِذا أَرادَ بِهِ هَذا فَكَأَنَّهُ فِي المَعْنَى قَدْ كَانَ مِنْ حَالِهِ ذلِكَ، وَ قَدْ أَعْلَمَهُ.

مسألة (٢٠٠)

إذا قَالَ : (وَجَدْتُكَ إِنَّما أَنتَ صَاحِبُ شَرٍّ)، لَمْ يَجُزْ إلاّ الكَسْرُ؛ لأَنَّ تَقْدِيرَ الكَلامِ لَو فَتَحَ : وَجَدْتُكَ صُحْبَةَ الشَّرِّ، وَالرَّجُلُ لا يَكُونُ صُحْبَةَ الشَّرِّ، فَلَمَّا لَمْ يَكُن كَذَلِكَ كَسَرْتَ (إِنَّ) لَمَّا لَمْ يَصِحَّ المَعْنَى، فَصارَت الجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ[1]، وَلَمْ تَحْتَج إِلى خَبَرٍ أَنْ يَأتِي لما فِي الجُمْلَةِ الثانِيَةِ مِنَ العِلْمِ بِهِ، وَمِثْلُ هَذا قَوْلُ كُثَيِّر :

[٦٢] أَراني وَلا كُفْرَانَ للهِ إِنَّما   أُوَاخي مِنَ الأَقْوَامِ كُلَّ بَخِيلِ[2]

لما لَمْ يَسْتَقِم أَنْ يَكُونَ هُوَ[3] المُؤاخَاةُ كَسَرَها[4].

مسألة (٢٠١)

إذا قُلْتَ : (وَجَدْتُ خَبَرك أَوْ قِصَّتَكَ أَنَّكَ صَاحِبُ شَرٍّ)، جازَ؛ لأَنَّكَ تُقَدِّرُ : (أَنَّكَ صَاحِبُ شَرٍّ)، تَقْديرَ الصُحْبَةِ، وإِذا قَدَّرتَه تَقْديرَ الصُحْبَةِ جازَ أَنْ تُبْدِلَه مِنْه[5]؛ لأَنَّ قِصَّتَه تَكونُ صُحْبَةَ الشرِّ، فهو بَدَلٌ مِنْهُ فِي المَعْنَى.

فَلَم يَحْتَجْ إِلى مَفعولٍ ثانٍ لما عادَ فِي الصِّلَةِ، كَما تَقُولُ : (ظَنَنْتُ أَنَّ زيداً مُنْطَلِقٌ).

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٠ وفيه: "واعلم أن الموضع الذي لا يجوز فيه أنّ لا تكون فيه إنما إلا مبتدأة وذلك قولك: وجدتك إنما أنت صاحب كل خنىً، لأنك لو قلت: وجدتك أنك صاحب كل خنى لم يجز ذلك" وتعليل السيرافي لذلك: "أن وجدتك يتعدى إلى مفعولين وهي من باب علمت وحسبت ورأيت من رؤية القلب، فالكاف المفعول الأول والمفعول الثاني جملة قائمة بنفسها فحكمها أن تكون كلاماً مستأنفاً يوضع في موضع الخبر" انظر هامش الكتاب ٣/ ١٣٠.

(٢) البيت لكثير عزة في ديوانه ٥٠٨ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٦٦ وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١١٠ والخصائص ١/ ٣٣٨ وابن يعيش ٨/ ٥٥ والشاهد كسر إنما ولا يجوز الفتح.

(٣) في الأصل (هذه).

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ١٣١ ومعاني القرآن للأخفش ١١٠ وابن يعيش ٨/ ٥٥.

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ١٣١-١٣٢ وفي الأصول ١/ ٢٧٠: "ويجوز أن تبدل مما قبلها إذا كان ما قبلها حديثاً وقصة تقول: بلغتني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون".

مسألة (٢٠٢)

إذا قُلْتَ: (وَعَدْتُكَ الثوبَ أَنْ أَهَبَه لك)، فـ(أَنْ أَهَبَه لك) بَدَلٌ من (الثَّوْبِ)؛ لأَنَّ (الثّوبَ) في الحَقِيقَةِ لَيْسَ يوعَدُ، إنَّما يوعَدُ مَعْنىً فيه، و هو الهِبَةُ، فلمّا كانَتْ هِبَتُه مُتَّصِلَةً به، و غيـر منفكّة منه، كَما تَقُولُ: (سُلِبَ زَيدٌ ثوْبُه) فَعَلى هَذا الوَجْه يجوزُ البَدَلُ[١].

و مثلُه قولُه سبحانه: ﴿وَ إذ يَعِدُكُمُ اللهُ إِحْدى الطائِفَتَيْنِ أنّها لَكم﴾[٢] فَأَبْدَل (أنّها لكم) من (إِحْدى الطائِفَتَيْنِ)[٣]؛ لأَنَّه لم يَعِدْه أَنْفُسَ الأَجْسامِ وَ الأَشخاصِ، وَ إنَّما وَعَدَه الظَّفـرَ، فَكَأَنَّـه قـالَ: قَهْـرَهُم، و مَعْـنى القَهْـر أَنْ يَكُـونَ يُقالُ: (فُلانٌ لَه كَذا) أَيْ: هو مُسْتَولٍ عَلَيْه، فَكذلكَ تقديرُ الآية.

مسألة (٢٠٣)

قَـول اللهِ عَـزَّ وَجَـلَّ: ﴿أَلَـمْ يـروا كَـمْ أَهْلَكْـنا قَـبْلَهم مـن القُرونِ أَنَّهم إِلَيْهم لا يَرجِعون﴾[٤] فَفِي هذه المَسْأَلَةِ وَجْهَان:

أَحَدُهمـا: أَنْ يَكـونَ (كَـمْ) في مَوْضِـعِ نصـبٍ بــ(أَهْلَكْنا)[٥]، وَ تَكُونُ الجُمْلَةُ في مَوْضِـعِ نَصْـبٍ بــ(يَـروا)[٦]، وَ إذا كـان نَصْباً بـ(يَرَوْا) أَبْدَلَ (أَنْ) مِنْ مَوْضِعِ الجُمْلَةِ[٧]،

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٢ والأصول ١/ ٢٧٠.

(٢) الأنفال ٧.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٢ ومعاني القرآن للأخفش ٣١٨ والأصول ١/ ٢٧٠ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٤.

(٤) يـس ٣١. وفي أنهـم قـراءتان، فتح أن وهـي القـراءة المشهورة وكسرها وهي قراءة الحسن البصري. انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦ وإملاء ما من به الرحمان ٢/ ٢٠٣.

(٥) ينظر هذا الوجه في الكتاب ٣/ ١٣٢، وفيه: والآخر أن توقع أهلكنا على كم وتجعله استفهاماً.

(٦) يـنظر هذا الوجه في الكتاب ٣/ ١٣٢، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦ ومشكل إعراب القرآن ٦٠٢، وإملاء ما من به الرحمان ٢/ ٢٠٣ والبيان ٢/ ٢٩٤.

(٧) قـولـه: أنهـم إلـيهم أن في موضع نصب على البدل من كم، وكم وما بعدها من الجملة في موضع نصب بـ يـروا مشـكل إعـراب القـرآن ٦٠٢ وانظـر إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٠٣ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦ والبيان٢/ ٢٩٤، ويقصد بموضع الجملة (كم أهلكنا).

فَكَانَ تَقْديرُه اسْمٌ تامٌّ، كَأَنَّه يُريدُ: أَلَمْ يَرَوْا أَهْلَ القُرى أَنَّهم إِلَيْهم لا يرجعون[1]، فيكونُ تقديرُ : (أَنَّهم إِلَيْهم لا يَرْجِعُون) بمَنْزِلَةِ الرجوع[2]، و ذلكَ أَنَّ رُجُوعَهم لا يَقَعُ.

فَجَازَ أَنْ تُبْدِلَ الرُّجوعَ مِنْ أَهْلِ القُرى؛ لأَنَّه مِنْه، و إذا كان مِنْه جَازَ أَنْ يُبْدِلَ منه.

مسألة (٢٠٤) [3]

قولُه سُبحانه : ﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إذا مِتّمْ و كُنتُم تُراباً وَ عِظَاماً أَنَّكم مُخْرَجون﴾[4].

فَتَقْديرُه عَلى قَوْلِ سيبَوَيْه : أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذا مِتّم،فَيَجْعَلُ الكِناية كَأَنَّها عَن الإخراجِ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : أَيَعِدُكُم أَنّ إِخْراجَكم إذا مِتّم وَ كُنْتُم تُراباً، فيجعَل (أَنَّكم مُخْرجون) بَدَلاً مِن الإخراجِ، فَيَكُونُ (إذا مِتّمْ) خَبَراً لـ(أَنَّ)، فإذا قَدّرْتَه هذا التقديرَ أَبْدَلْتَ مِنْهُ[5].

وَ عَلى قَوْلِ أَبي الحَسَنِ : أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذا مِتُّم يَوْمَ الجُمْعَةِ إِخْراجُكم، فَيَكُونُ (إذا مِتُّم) مُتَعَلِّقاً بالإِخْراجِ، و الإخراج رُفِعَ به، فَيَكُونُ (أَنَّكم مُخرَجونَ) رُفِعَ بالظَّرْفِ كَما يَقُولُ : (يَوْمَ الجُمْعَةِ القتالُ)[6].

---

(١) في معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٧٦: "فتحت ألفها لأن المعنى: ألم يروا أنهم إليهم لا يرجعون" وانظر الكتاب ٣ / ١٣٢ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٠٣.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ١٣٢ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٠٣ وفيه: "وأنهم إليهم بفتح الهمزة وهي مصدرية".

(٣) هذه المسألة هي المسأله الأولى من مسائل أبي نزار الملقب بملك النحاة. انظرها وانظر رأي الجرمي والأخفش وتوجيه أبي علي في سفر السعادة وسفير الإفادة ٧٧٩-٧٨٥.

(٤) المؤمنون ٣٥.

(٥) قوله في الكتاب ٣/ ١٣٢-١٣٣: "فكأنه على: أيعد كم أنكم مخرجون إذا متم، وذلك أريد بها، ولكنه إنما قُدمت أن الأولى ليعلم بعدُ أي شيء الإخراج؟" وانظرهذا الرأي في البيان ٢/ ١٨٣-١٨٤ ومشكل إعراب القرآن ٥٠٠.

(٦) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن للأخفش ٣٧٠ ومشكل إعراب القرآن ٥٠١ والبيان ٢/ ١٨٤ وفيه: "أن يكون في موضع رفع بالظرف وهو (إذا) على قول الأخفش والعامل في إذا مقدر تقديره: أيعدكم وقت موتكم وكنتم تراباً إخراجكم فيكون الظرف وما رفع به خبر أنّ".

وَ عَـلى قَوْلِ أَبي عُمر الجَرْميّ أَنَّها مُكَرّرة[1]، ووَجْهُ التَكْرِيرِ أَنّه أَعْمَلَ (يَعِدُكُم) فِي (أَنّكُم إِذا متّم) وَ جَعَلَها مُكَرَّرةً، مِثْلَ قَوْلِه [سبحانه] : ﴿وَ لَمّا جاءَهم كِتابٌ من عِنْدِ اللهِ مُصَـدِّقٌ لمـا مَعَهـم وكـانوا من قَبْلُ يسْتَفْتِحونَ عَلى الذينَ كفَروا﴾[2] ثمَّ قالَ: ﴿فلَمّا جاءَهم ما عَرَفوا كَفَرُوا به﴾[3] لَمَّا طالَ الكَلامُ كَرَّرَ[4]، وَ حَسُنَ التَّكريرُ مَعْ طولِ الكَلامِ لِيَكُونَ تَنْبيهاً عن الأَوّلِ، فَيَكونُ هذا تكريراً كما كانَ: ﴿فلَمّا جاءَهُم مَا عَرَفوا﴾ تكريراً.

مسألة (٢٠٥)

قَوْلُه سُبْحانَه : ﴿أَلَمْ يَعْلَموا أَنّه مَنْ يُحادِدِ اللهَ وَ رَسولَه فَأَنَّ لَه نارَ جَهَنّمَ﴾[5] فَعَلى قـولِ أَبـي عُمَـر هو التكريرُ؛ لأَنَّ الكَلامَ قَدْ تَمَّ، فَكَأَنَّه يُـكَرِّرُه بالفاءِ، وَ لَمْ يُـعْتَدَّ بالفاءِ؛ لأَنَّه[6] تـكريرٌ[7].

وَ عَـلى مَذْهَـبِ أَبي الحَسَـنِ : لا يَخْلـو مِنْ أَنْ يَكونَ مَحْمولاً عَلى الظاهِرِ أَوَ لَيْسَ مَحْمولاً عَلى الظّاهِرِ.

فَـلا يَجـوزُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولاً عَلى الظَّاهِرِ؛ لأَنَّ مَا بَعْدَ الفَاءِ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ المُبْتَدَأ، وَلا يَصِحّ أَنْ يَتَعَلَّقَ ما قَبْلَ الفاءِ بما بَعْدَها.

فَـإِذا بَطَـلَ هـذا صَـحَّ أَنّه مَحْمولٌ إِلى شَيْءٍ مُضمَر تَقْديرُه : فَلَه أَنّ له نارَ جَهَنّمَ،

---

(١) هـذا القـول للفراء في معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤٣ وفيه: "أعيدت أنكم مرتين ومعناهما واحد إلا أن ذلك حسن لما فرقت بين أنكم وبين خبرها بإذا" وعليه سار الجرمي والمبرد في تأويل هذه الآية، ففي المقتضب ٢/ ٣٥٦: " فكـررت الثانـية توكـيداً ولست تريد بها إلا ما أردت بالأولى ، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿أيعدكم أنكـم إذا متـم وكنـتم تـراباً وعظامـاً أنكم مخرجون﴾ فهذا أحسن الأقاويل عندي" وانظر هذا الرأي منسوباً للجرمي والمبرد في مشكل إعراب القرآن ٥٠٠.

(٢) البقرة ٨٩.

(٣) البقرة ٨٩.

(٤) في البيان ١/ ١٠٨: "وكرر لما لطول الكلام".

(٥) التوبة ٦٣.

(٦) في الأصل (لأن).

(٧) انظر رأيه في المسألة السابقة وانظره في المقتضب ٢/ ٣٥٦ والبيان ١/ ٤٠٢.

فَـيَكُونُ مُضْـمَراً، وَ يَكُونُ العامِلُ[١] فِي (أَنَّ)، كَأنَّه بِمَنْزِلَةِ المَلْفوظِ بِه[٢]؛ لأَنّ ذِكْرَه[٣] قَدْ جَرَى فِي الصِّلَةِ.

وَ مِـثْلُه : (لَوْ أَنَّكَ جِئْتَني لأَكْرَمْتُك)، فَتُقَدِّرُ الفِعْلَ بَعْدَ (لَوْ)؛ لأَنَّكَ لا تُقَدِّرُ بَعْدَ لَوْ [إلا] الفِعْلَ، فَتُضمِرُه بَعْدَ لَوْ، لما كانَ فِي الصِّلَةِ دَلالَةٌ عَليه، مِثْلُ قَوْلِ الفَرَزْدَقِ عَلى رِوايَةِ قَوْمٍ :

[٦٣] .... وَ إذ مَا مِثْلَهُم بشرُ[٤]

فَنَصَـبَ (مِثْلَهم) عَلى الحَالِ، و يكُونُ ما بَعْدَ (ما) شيءٌ مُضمَرٌ، وَ يَكُونُ تَقْدِيرُه: وَ إِذ مَا فِي النّاس مِثْلَهُم[٥]، و قَوْلُ رُؤْبَة :

[٦٤] بَحران ما مِثلَهما بَحرانِ[٦].

---

(١) في الأصل (عامله).

(٢) قـول أبـي الحسن الأخفش في المقتضب ٢/ ٣٥٧: "وأما أبو الحسن الأخفش فقال في قوله تبارك وتعالى: ﴿ألم يعـلموا أنـه مـن يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم﴾ قال المعنى: فوجوب النار له ثم وضع أن في موضع المصـدر، فهـذا قـول لـيس بالقوي لأنّه يفتحها مبتدأة ويضمر الخبر" وانظر مشكل إعراب القرآن ٣٣٣ وفي البـيان ١/ ٤٠٢ " أن يكـون في موضـع رفع بالاستقرار على تقدير محذوف بين الفاء وأن وتقديره: فله أن له نار جهنم وإليه ذهب أبو علي الفارسي" وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٨٢.

(٣) في الأصل (ذكرها) والمقصود: ذكر الشيء المضمر وهو (له).

(٤) قطعة من بيت هو:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

والبيـت للفـرزدق في ديوانـه ١٨٥ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٩ وشرح التصريح ١٩٨ والعيني ٢/ ٩٦ والمقتضـب ٤/ ٩١ والهمـع ٢/ ١٣ والخزانة ٤/ ١٣٣ والدرر١/ ٩٥ والبيت بلا نسبة في الأشموني ١/ ٢٣٠ والمغني ٨٢ وأوضح المسالك ١/ ١٩٩ والمقتصد ٤٣٣ والحلبيات ١٩٤ وأسرار العربية ١٤٦

وهو من قصيده في مدح عمر بن عبد العزيز مطلعها:

زادت سكينه أطلاحا أناخ بهم ... شفاعة النوم للعين والسهر

والشاهد في البيت نصب مثل على الحال.

(٥) ينظر المقتصد ٤٣٣، والمقتضب ٤/ ١٩١ والحلبيات ١٩٤.

(٦) وقبله:

رؤبة والعجاج أورثاني

ولـيس في ديـوان رؤبة، وهو مما ظهر من البيت السابق له لولد رؤبة انظر البيت السابق في الأشباه والنظائر

فكـان تقديـرُه: بحـران مـا في الدنـيا مثلهما، فأَضْمرَ لما كانَ في الصّلَةِ دلالةٌ عليه، فكذلك أَضمرَ ثَمَّ للدلالةِ عليه التي في الصّلَةِ.

مسألة (٢٠٦)

قَـوْلُ اللهِ سـبْحانَه : ﴿لا جَرَمَ أَنَّهُم في الآخِرَةِ هم الأَخْسَرُون﴾[١] فَقالَ : (جَرَمَ) فِعْلٌ مَعْناه: ثَبَتَ لَهُم وَ حَقَّ لَهُم، وَ يَكونُ (أَنَّ) في مَوْضِعِ رَفْعٍ بالفعلِ[٢].

مسألة (٢٠٧)

تَقُولُ : (أَحَقاً أَنَّكَ ذاهِبٌ) وَ (أَكْبَرُ ظَنِّي أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ).

فَعَـلى قَـوْلِ سيبَويه : تَجْعَلُ (حَقّاً) ظَرْفاً لِلانْطِلاقِ، فَكَأَنَّه قالَ : فِي ظَنّي، وَ في الحقِّ، فَجَعَلَه ظَرْفاً للانطلاقِ[٣].

وَ قَـالَ أَبو عُمَر : هذا ضَعيفٌ أَنْ تَجْعَل المَصْدَرَ ظَرْفاً؛ لأَنَّه قَليلُ الاسْتِعْمال، وَ إِنّما جاءَ فِي مسائِلَ شَاذةٍ، و لا يجوز أَنْ أَحمِلَه عَلى الظّرفِ، وَ أَنا قَدْ وَجَدْتُ لَه وَجْـهاً مِـنَ القِياسِ من كَونِه مَصْدراً، فَأَجْعَلُ (أَحقّاً) نصباً بالمَصْدرِ، كَأَنّي قُلْتُ: أَحَقَّ حَقّاً أَنَّكَ ذاهِبٌ[٤].

٢/ ٧٥، والبيـت بـلا نسبـة في الهمـع ٢/ ١١٣ والـدرر ١/ ٩٦ بـرواية (نجران ما مثلهما نجران) والأشباه والـنظائر ٢/ ٧٥ بـرواية (نجـرين مـا مثلهما نجران) وهو في الحلبيات ١٩٤ برواية (بحران ما مثلهما بحران) وهو ما ورد في الأصل.

(١) هود ٢٢.

(٢) في الكتاب ٣/ ١٣٨: "وأما قـوله عز وجل: ﴿لا جرم أن لهم النار﴾ فانّ جرم عملت فيها لأنها فعل ومعناها حق أن لهم النار" وفي موضع أن من الإعراب وجهان:

الأول: مـا ذكـره سـيبويه في الكتاب ٣/ ١٣٨ والفراء في معانيه ٢/ ٨-٩ وذكره الفارسي هنا وهو أن معنى جرم معنى: حَقَّ وثبت، وعندها يكون موضع "أنهم" رفع بالفعل.

الثاني: ذكره ابن الأنباري في البيان ٢/ ١٠، والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٣٦ وهو اعتبار (جرم) بمعنى كسب وعليه يكون موضع أنهم نصب بالفعل.

(٣) في الكـتاب ٣/ ١٣٥-١٣٦: "حملـوه على: أفي حق أنك ذاهب، وعلى :أفي أكبر ظنك أنك ذاهب وصارت أن مبنـية عليه كما يبنى الرحيل على غد إذا قلت: غداً الرحيل" وانظر رأيه في العضديات ٢٤٠ وإليه ذهب الفارسي.

(٤) نسب هذا الرأي في العضديات ٢٤٠ لبعض المتأخرين من النحويين انظر العضديات ٢٤٠-٢٤١.

فَعَلى قَوْلِ أَبي عُمَر: تكُونُ (أنّ) فِي مَوْضِعِ نصبٍ بالمَصْدَرِ، قالَ: وَ لا يَجُوزُ: (يَوْمَ الجُمْعَةِ أنّكَ ذاهِبٌ)؛ لأنّه كانَ يَكونُ العَامِلُ فيه ما بَعْدَ (أنَّ)، وَ مَا بَعْدَ (أَنّ) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها، فلِذلكَ لَمْ يَجُزْ[1].

وَ أَمّا قَولُ الشّاعِرِ:

[٦٥] أَحَقّاً بني أَبْناءِ سَلْمى بنَ جَنْدَلِ   وَ عيدُكُم إِيّايَ وَسْطَ المَجَالسِ[2]

فقَالَ سيبويه: (حَقّاً) هُنا ظَرْفٌ للوَعيدِ، كأنّه قالَ: أَوَعيدُكُم إِيّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ فِي الحَقِّ[3].

وَ قَالَ أَبو عُمَرَ: قَدْ وَجَدْتُ لَه وَجْهاً /١٧ظ/ وَ لا أَحْمِلُه عَلى الظّرْفِ؛ لأنّ هذا ضَعيفٌ، فكَانَ تَقْديرُه: أَوَعيدُكُم إِيّايَ وَسْطَ المَجَالِسِ حقاً، فَيَكونُ الوَعيدُ رَفْعاً بالابْتِدَاءِ، وَ مَا بَعْدَه خَبَرُه، وَ(حقّاً) نَصبٌ بالمَصْدَرِ[4].

مسألة (٢٠٨)

الرّفْعُ يَجُوزُ في هذا كُلّه فتَقُولُ: (أَحقٌّ أنّكَ ذاهِبٌ)؟ فَيَكُونُ الذّهابُ بمَنْزلَةِ الحَقِّ.

وَ تَقُولُ: (لا مَحالَةَ أنّكَ ذاهِبٌ)، فَـ(أنّكَ ذاهِبٌ) مَنْصوبٌ بالمَصْدَرِ؛ لأنّ المَصْدَرَ يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ، وَ (مَحالة) مَنْصوبٌ؛ لأنّه نَفْيٌ[5].

---

(١) انظر الرأي في العضديات ٢٤٠-٢٤١.

(٢) البيت للأسود بن يعفر في المفضليات ٢٣٩ والخزانة ١/ ٤٠١ وسيبويه والشنتمري ١/ ٤٦٨ وهو بلا نسبة في إعراب القرآن ٥٢٥ وبرواية (تهددكم) وكذلك في الإغفال ٣٠٠ وانظر العضديات ٢٤٠.

وبنو سلمى بن جندل هم رهط الشاعر وهم من نهشل بن دارم وكان قومه قد توعدوا الأسود بن يعفر بالهجاء.

والشاهد في البيت نصب حقاً على الظرفيه.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٦، والعضديات ٢٤٠.

(٤) ينظر رأي الفارسي في هذه المسألة في العضديات ٢٤٠-٢٤٣.

(٥) انظر الكتاب ٣/ ١٣٧.

وَ لا يَكونُ المَصْدَرُ هَاهُنا ظَرْفاً، وَ إذا نَفَيْتَ لَم يصِحّ أَنْ تَجْعَلَ النّفْيَ ظَرْفاً.

مسألة (٢٠٩)

قال[١]: سَأَلْتُه عَنْ قَوْلِهم : (أَمّا حَقّاً فَإِنّكَ ذاهِبٌ)، فَقالَ : هَذا جَيّدٌ[٢].

وَ كَذلِكَ : (أَمّا يَوْمَ الجُمْعَةِ فَإِنّكَ ذاهِبٌ)، فتجعل (حَقّاً) منصوباً بمعنى الفعل، و معنى الفعل يعمل في الظرف، وَ كَانَ تَقْديرُه : أَمّا فِي الحَقِّ، وَ إذا كَانَ هذا تَقْديرَه نَصَبْتَ، يَدُلُّ عَلى ذلكَ أَيْضاً أَنّ الفاءَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الجَواب، وَ الفاءُ لا تَخْلو أَنْ تَكونَ عَاطِفَةً أَوْ بمَعْنَى الجَزَاءِ، فَلَمَّا لَمْ يَكُن للعَطْفِ هَاهُنا مَعْنىً ثَبتَ أَنَّها للجَزَاءِ[٣].

مسألة (٢١٠)

وَ تَقولُ : (أَمّا جَهْدَ رَأْيي فَإِنّكَ مُقيمٌ)، فَتجْعَلُ الأَوّلَ هُوَ الآخِرَ عَلى قَوْلِ أَبي عُمر.

وَ يَجُوزُ النَّصْبُ عَلى قَوْلِ سيبَوَيْه، وَيَقْبحُ أَنْ تَجْعَلَ الجهد ظرفاً[٤]، وَ إذا نَصَبْتَه عَلى الأَوّلِ كَانَ مَنْصُوباً بالمَصْدَرِ، وَ يَكُونُ : (فَأَنّكَ) مَنْصُوباً بالمَصْدَرِ، وَ إذا كَسَرْتَ كَانَ نصْباً بمَعْنَى الفِعْلِ؛ لأَنّ ما بَعْدَ (أَنّ) لا يَعْمَلُ فيما قَبْلَها[٥].

---

(١) يقصد سيبويه انظر الكتاب ٣/ ١٣٧.

(٢) هذه عبارة الكتاب ٣/ ١٣٧: "وسألته عن قولهم: أما حقاً فإنك ذاهب فقال: هذا جيد".

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٧ والمقتضب ٢/ ٣٥٤.

(٤) في الأصل (تجعله ظرفاً للجهد).

(٥) قول سيبويه في الكتاب ٣/ ١٣٩: "وتقول: أَمّا جهدَ رأيي فأنّك ذاهب لأنك لم تضطر إلى أن تجعله ظرفاً كما اضطررت في الأول لأنك تقول: أما في رأيي فإنك ذاهب أي: فأنت ذاهب وإن شئت قلت: فأنك وهو ضعيف، لأنك إذا قلت: أما جهد رأيي فإنك عالم لم تضطر إلى أن تجعل الجهد ظرفاً للقصة لأن ابتداء إن يحسن هاهنا" وانظر التعليقة ٢ / ٢٥١.

مسألة (٢١١)

لا يَجُوزُ أَنْ تَكونَ (إِمَّا) لِلعَطْفِ[١]؛ لأَنّ الواوَ قَبْلَها[٢]، وَ لا يَجُوزُ أَنْ يَجْتَمِعَ حَرْفَانِ للعطفِ، وَمَعْناهُما وَاحِدٌ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجُز أَنْ تَكُونَ عَاطِفة[٣].

وَوَجْهٌ آخَرُ وَذلِكَ أَنّ حَرْفَ العَطْفِ إِنَّما يَعْطِفُ اسْماً عَلى اسْمٍ أَوْ جُمْلَةً عَلى جُمْلَةٍ .

فاسْتَحَالَ أَنْ يَكونَ عَطْفَ جُمْلَةٍ عَلى جُمْلَةٍ؛ لأَنّ الجملةَ الثّانِيةَ غَيْرُ مُفيدَةٍ، فَلَيْسَتْ بجملة .

و اسْتَحالَ أَنْ تَعْطِفَها عَلى الاسْمِ المُفْرَدِ، فَثَبَتَ[٤] أَنَّها تَدْخُلُ للشّكِّ، وَ الواوُ هي العاطِفَةُ[٥].

وَكَذلِكَ يَجُوزُ فِي (لَكِنْ)، فَيَقُولُ: (مَا جَاءَنِي زَيْدٌ ولكنْ عَمْروٌ)؛ لأَنَّها للاسْتِدراكِ[٦].

وَكُلُّ حَرْفٍ كَانَ لَهُ مَعْنى، فَجَائِزٌ أَنْ تَجْعَلَ الواوَ قَبلَه؛ لأَنّ الواوَ تَصيرُ عَاطِفَةً، وَيَخْتَصّ الحَرْفُ الذي يجيءُ [بَعْدَ] الواو بما هُوَ لَه، أَلا تَرى أَنّه لا يَجوزُ فِي بَلْ وَلا الفاءِ، لأَنّها لا تَخْرجُ عن مَعْنى العَطْفِ .

---

(١) الإجماع على أنها من حروف العطف خلافاً للفارسي ومن تبعه، وينظر الخلاف في هذه المسألة ورأي الفارسي فيها في إيضاح الشعر ١٠ والمقتصد ٩٤٣ ورصف المباني ١٨٣ وفي ابن يعيش ٨/١٠٣ ذكر أن ابن السراج ذهب إلى أنها ليست بحرف عطف وفي أصول ابن السراج هي للعطف انظر الأصول ٢/٥٦، وفي المغني ٥٩ ذكر أن يونس هو الذي بدأ بذلك وتبعه ابن كيسان والفارسي.

(٢) في الأصل (بعدها).

(٣) في ابن يعيش ٨/١٠٣: "ولا تكون الثانية هي العاطفة لدخول واو العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله". وينظر الايضاح ٢٨٩ ورصف المباني ١٨٣ والمغني ٥٩.

(٤) في الأصل (ثبت).

(٥) ينظر الإيضاح ٢٨٩ وابن يعيش ٨/١٠٣ ورصف المباني ١٨٣.

(٦) ينظر رصف المباني ٣٤٥ وانظر الخلاف فيها في المغني ٢٩٣.

مسألة (٢١٢)

تَقُولُ: (قالَ زَيْدٌ: إِنَّكَ مُنْطَلِقٌ) فتكسر للحِكايَة[١]، وَإِنَّما كَسَرْتَ فِي الحكايَةِ؛ لأَنَّه لا يَخلو مِنْ أَحَد أَمْرَين:

إِمّا أَنْ تَكْسِرَ أَو تَفْتَحَ، فَلَوْ فَتَحْتَ لَنَزَّلْتَ (إِنَّ) بمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُفْرَدٍ، والاسْمُ المُفْرَدُ لا يُحْكى، وَلَمّا اسْتَحَالَ أَنْ يُحْكى الاسْمُ المُفرَدُ كَسَرْتَ لِتَكونَ مُفيدةً .

وَإِذا كَسَرْتَ فَإِنَّما يَأْتي بَعْدَها جُمْلَةٌ، وَالجُمْلَة لا تَكُونُ إِلاّ مُفيدةً، فَلِذا كسرت.

إِذا قُلْتَ: (مَتى تَقُولُ: إِنَّه ذاهبٌ)، جَازَ الكَسْرُ عَلى الحِكايَةِ و الفتحُ.

فَأَمَّا الفَتْحُ فَإِنَّكَ أَرَدْتَ : مَتَى تَقُولُ هَذا، فَيكون في مَوضِعِ نَصْبٍ.

وَ إِذا كَسَرْتَ حَكَيْتَ، أَيْ تقُولُ :إِنَّه ذاهِبٌ[٢].

مسألة (٢١٣)

قَوْلُ الله سُبْحانَه : ﴿فَدَعا رَبَّه أَنِّي مَغْلوبٌ فانْتَصِر﴾[٣] يَجُوزُ الفَتحُ و الكسرُ[٤].

فَإِذا فَتَحَ أَرادَ : فَدَعا رَبَّهُ بهذا، فَلَمَّا حَذَفَ حَرْفَ الجَرِّ تَسَلَّطَ الفِعْلُ عَلَيْه[٥].

وَ يَجُوزُ أَنْ يُحْكَى؛ لأَنَّـه لَمّا قَـالَ : فَدَعا رَبَّه عُلِمَ أَنَّه قالَ ذلكَ، فَكَأَنَّه أَراد : فقالَ: إِنِّي مَغْلوبٌ فانتَصِر[٦].

مسألة (٢١٤)

وَ تَقُولُ : (أَوّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ الله)، وَ (إِنِّي أَحْمَدُ الله).

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤٢.

(٢) في الكتاب ٣/ ١٤٢: "وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنه منطلق فقال: إذا لم ترد الحكاية وجعلت تقول مثل تظن قلت: متى تقول أنك ذاهب، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول إنك ذاهب".

(٣) القمر ١٠.

(٤) المشهور فتح الهمزة وكَسَرها عيسى بن عمر وابن أبي اسحاق، انظر القراءات الشاذة ١٤٧.

(٥) انظر الكتاب ٣/ ١٢٧ وانظر مسألة ١٩٧.

(٦) انظر الكتاب ٣/ ١٤٣.

فَإذا فَتَحْتَ جَعَلْتَه[1] خَبَر المُبْتدأ، وَ أَرَدْتَ : أَوّلُ مَا أَقُول ذلك.

وَ إذا كَسَرْتَ حَكَيْتَ، وَ أَضْمَرْتَ خَبَرَ المُبْتَدأ، وَ هو الحَمْدُ[2].

مسألة (٢١٥)

تَقُولُ : (لَيْتَ أَنّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ).

وَ قَالَ أَبو الحَسَنِ : أُجيزُ : (لَعَلَّ أَنّك ذاهِبٌ)، وَ (لَكنّ أَنّكَ ذاهِبٌ)، و (كَأَنّ أَنّك ذاهِبٌ)[3].

قَالَ أَبو عُمَر : هذا رديءٌ في القياسِ[4].

وَ وَجْهُ قَوْلِ أَبي عُمَر في ذلِكَ أَنّ هذه الحُروفَ إِنّما تَدْخُلُ عَلى المُبْتَدأ وَ خَبَرِه، فَلَمّا كانَ (أَنّ) لا يُبْتَدَأُ بها، لَمْ يَجُزْ أَنْ تدخُلَ عَلى (أَنّ)[5].

وَ وَجْهُ قَوْلِ أَبي الحَسن قالَ :لا يَمْتَنِعُ أَنْ تدخُلَ هذه الحُروفُ عَلى (أَنَّ)؛ لأَنّها في الحَقِيقَةِ لَيسَت بمُبْتَدأ بها، إذْ قَدْ صارَ قَبْلَها شيءٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

أَلا تَرى أَنّكَ تَقُولُ : (لَوْلا أَنّكَ جِئْتَني)، و لو حَذفْتَ (لَوْلا) لم يَجُز أَنْ تَبْتَدِئَ بـ(أَنَّ)، وَ جَازَ أَنْ تَفْتَحَها لَمّا اعْتَمَدتْ عَلى (لَولا)، وَ كَذلِكَ (أَنّ) لَمّا كَانت مُعْتَمِدَةً عَلى غَيْرِها، جَازَ إِدْخَالُها[6].

---

(١) في الأصل (جعلت).

(٢) انظر الكتاب ٣/١٤٣، وفي المقتصد: "فإذا كسرتها كان قولك: أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره: أول قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود، وإذا فتحت الهمزة من أني كان التقدير: أول قولي إني أحمد الله وكأنه قال: أول قولي الحمد لله" المقتصد ٤٧٩، وانظر قول أبي علي في شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٦.

(٣) رأي الأخفش في الحلبيات ٢٥١: "وحكى أبو عمر أن أبا الحسن أجاز: ليت أنك ذاهب ولعل أنك ذاهب وكأن أنك ذاهب" وليس في معاني القرآن للأخفش مثل هذا.

(٤) الحلبيات ٢٥١: "قال أبو عمر: وهذا ضعيف".

(٥) الحلبيات ٢٥١: "قال أبو عمر: وهذا ضعيف لأنها إنما تدخل على المبتدأ وهذا لا يبتدأ به فكما لا يبتدأ به كذلك لا تعمل فيه ليت، قال: وقد سمع هذا في ليت".

(٦) الحلبيات ٢٥١-٢٥٢: "ووجه قول أبي الحسن عندي أن (أن) وإن لم يبتدأ به ولم يكن مبنياً على شيء فإنه

قَـالَ شَيْخُنا : وَ في (كَأَنّ) قبيحٌ، وَ ذلِك[1] [لأنّها] (أَنّ) هذه التي تَنصِبُ، دَخَلَتْ عَلَيْها كافُ التشبيه، فَكَأنَّه إذا قَال : (كَأَنّ أَنّك) قَدْ جَمَعَ بَيْنَ (أَنّ) مَرّتَيْن، وَهَذا قَبيحٌ[2].

مسألة (٢١٦)

تَقـولُ : (إِنّ أَنْ تَذْهَبَ خيرٌ لكَ)، جَازَ؛ لأَنّ هذه (أَنْ) التي تَنصِبُ الفِعْلَ، وَ هيَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ مُبْتَدأ، وَ إذا كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ مبتدأ واحدٍ جازَ إِدْخالُ (إِنّ) عَلَيْها.

وَ قَدْ جاء فِي التَّنْزيلِ، قالَ سُبْحانه : ﴿وَ أَنْ تَصُوموا خيرٌ لَكُم﴾[3] فابْتَدأ بها، فَإذا جَاءَت مُبْتدأةً، لَم يَمتَنِعْ أَنْ تدْخُلَ عَلَيْها (إِنّ).

مسألة (٢١٧)

إذا قُلْتَ : (قَدْ قالَه النّاسُ حَتّى إِنّه يقولُه).

قَالَ : لا يَجُوزُ الفَتْحُ هَاهُنا؛ لأنّه لَوْ فَتَحَ لَكَانَ تَقْديرُ الكَلامِ : قَدْ قالَه النّاسُ حَتى قَوْلُه، و لا يَصِحّ أَنْ تَقُولَ القَوْلَ[4].

فَلَمّا اسْتحَالَ هَذا المَعْنَى لَمْ يَجُز الفَتْحُ، فَتَكْسِرُها، وَ تَجْعَلُها مُبْتَدأَةً.

مسألة (٢١٨)

تَقُـولُ : (مَرَرْتُ بِهِ فَإِذا إِنّه يَقُولُ ذاكَ)، الكَسْرُ عَلى الابْتِداءِ، وَ الفَتْحُ تُريدُ : فَإِذا قَوْلُه ذاك[5].

لما تقدمت ليت جاز ذلك فيه، ألا ترى أنه قد جاز وقوعها بعد (لولا) حيث كانت متقدمة عليها والاسم بعدها مرتفع بالابتداء ولولا تقدم لولا لم يجز أن يبتدأ بعدها، فكما جاز أن يبتدأ (أن) بعد (لولا) حيث تقدمت عليه وإن لم يجز أن يبتدأ به أولاً كذلك جاز أن تقع بعد ليت.

(١) في الأصل (كذلك).

(٢) فأما كأن أنك منطلق فلو قال قائل إنه قبيح لدخول (أنّ) على (أنّ) لأن الكاف في كأن داخلة على (أنّ) فإذا استقبح أن يجتمع أنّ مع أنّ ولم يجز (أنّ أنّ) فكذلك هذا لا يحسن، بل يكون أقبح لا تفاقهما واختلاف (أن أن) لكان قولاً الحلبيات ٢٥٢.

(٣) البقرة ١٨٤.

(٤) الكتاب /١٤٣-١٤٤ وانظر المقتضب ٢/ ٣٥٠.

(٥) الكتاب ٣/ ١٤٤.

مسألة (٢١٩)

تَقُولُ : (مَا قَدِمَ عَلَيْنا أَمِيرٌ إلا إِنَّه مُكْرِمٌ لَنا) فَلا يَكُونُ إلا الكَسْرُ، لأنّ الإِكْرَامَ يثبت ولا يَقْدِمُ[١]، فَإِذا اسْتَحالَ هذا عَلِمْنا أَنّ الكَسْرَ هو الجائزُ، فَتَكُونُ (إِنّ) مُبْتَدأَةً بَعْدَ (إِلاّ)[٢].

مسألة (٢٢٠)

(أَمْ) لَها مَوْضِعانِ من الكَلامِ[٣].

أَحَدُ المَوْضِعَيْن : أَنْ تَسْتَقْبِلَ بها الاسْتِفْهامَ[٤]، كَقَوْلِ الشّاعِرِ :

[٦٦] كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بواسِطٍ غَلَسَ الظّلامِ مِن الرّبابِ خَيالا[٥]

فَكَأَنّه تَيَقّنَ أَنّ عَيْنَه كَذَبَتْه، ثُمّ قَالَ : (أَمْ رَأَيْتَ بواسِطٍ)، فاسْتَقْبَلَ الاسْتِفْهامَ، وَ أَضْرَبَ عَن الأَوّلِ، وَ يَكُونُ يَشُكُّ في الأَوّلِ كَما يَشُكّ عندما[٦] يَقُولُ : (إِنّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ)، فَكَأَنّهُ تَيَقّنَ أَنّها إِبلٌ ثُمّ شَكّ فَقالَ : أَمْ شاءٌ.

/ ١٨و / قَولُ اللهِ سبحانه : ﴿أَمْ يقولُونَ افْتراه﴾[٧] فهذا عَلى التّبْيينِ أَيْضاً بـ(أَمْ)،

---

(١) المعنى: لا يجوز أن تفتح (إنّ) لأنه لا يجوز أن تقول: ما قدمَ علينا أميرٌ إلا إكرامُه فالإكرام صفةٌ ثابتةٌ لا يقدم.

(٢) الكتاب ٣/ ١٤٥.

(٣) تنظر في الكتاب ٣/ ١٦٩ والعضديات ١٩٦ ورصف المباني ١٧٨ والأزهية ١٢٤ والمغني ٤١ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٣ وابن يعيش ٨/ ٩٧.

(٤) العضديات ١٩٧: "وأما المنقطعة فقولك: أزيد عندك أم عندك عمرو كأنه أضرب عما استفهم به أولاً واستفهم استفهاماً آخر ومن النحويين من يعد أم هذه ببل" وانظر الكتاب ٣/ ١٦٩.

(٥) البيت للأخطل في ديوانه ٤١ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤٨٤ ومجاز القرآن ١/ ٢،٥٦/ ١٣٠ والمقتضب ٣/ ٢٩٥ وأمالي ابن الشجري ٢/ ٣٣٥وشرح التصريح ٢/ ١٤٤ وشجر الدر ١٣٣ والمغني ٤٥ والأزهية ١٢٩ والبيت غير منسوب في الجمل لابن شقير ٢٣٤ ومعاني الأخفش ٣١ واللسان (كذب) والبيت مطلع قصيدة يهجو فيها جريراً، والغلس: ظلمة آخر الليل، وواسط قرية غربي الفرات والشاهد في البيت استخدام أم لاستقبال الاستفهام.

(٦) في الأصل (كما).

(٧) السجدة٣، الأحقاف ٨.

فَهذه (أَمْ) منقطعةٌ في هذه المواضعِ، وَ أنَّها اسْتُقْبلَ بها الاسْتِفْهامُ[1].

وَ قَدْ اختُلِفَ في (أم) هذه للشكِّ وَ هذه للتّبيينِ، وَ كُلُّه رَجعَ إلى مَعْنىً وَاحِدٍ؛ لأنّه قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَذبته عَيْنُه ثُمّ أَضْرَبَ وَ شَكّ، فَقَالَ : (أَمْ رَأَيْتَ بواسِطٍ)[2]، وَ لا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَلَ عَلى (بل)، عَلى الإضْرابِ، فَلذلكَ جَعَلْناه للبَيانِ، كَما قالَ سُبْحانَه: ﴿أأنتَ قُلْتَ لِلنّاسِ﴾[3] فَعَلى هَذا المَعْنى يَجُوزُ.

وَقَالَ شَيْخُنا : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إضْراباً عن الأَوّلِ عِنْدَهم؛ لأَنّ القرآنَ قَدْ أَضْرَبَ عنه.

مسألة (٢٢١)

قَوْلُه سُبْحانَه : ﴿أَلَيْسَ لي مُلْكُ مِصْرَ و هذه الأَنْهارُ تَجْري مِنْ تَحْتي أَفَلا تُبصرونَ أَمْ أَنا خَيْرٌ﴾[4].

فَأَمّا الخَليلُ فَقَالَ : أَنا خَيْرٌ بِمَنْزِلَةِ (تُبْصِرونَ)؛ لأَنَّهم[5] لَوْ قالُوا[6] : (أَنْتَ خَيْرٌ)، فهُم عِنده بُصَراءُ، وَ إذا قَالُوا له : (هو خَيْرٌ) فَلَيْسوا بُصَراءَ، فَكَانَ التَّقْديرُ : أَفَلا تُبصرونَ أَمْ تُبصِرون[7].

وَ قَالَ أَبو الحَسَنِ : هو مَحْمولٌ عَلى شيءٍ مَحْذوفٍ[8]، كَما قالَ ذُو الرّمّةِ :

---

(١) العضديات ١٩٧: "ومثل ذلك قولهم إنها لإبل أم شاء كأنه نظر إلى شخص فتخيله إبلاً ثم أضرب بعد ذلك عنه فقال أم شاء على تقدير: بل أهي شاء فعلى هذا تكون المنقطعة" وانظر الكتاب ٣/ ١٧٢ ورصف المباني ١٨٠ والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٥.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٩٥، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٣٥.

(٣) المائدة ٦.

(٤) الزخرف ٥١ ـ ٥٢.

(٥) في الأصل (لأنه) والتصحيح من الكتاب ٣/ ١٧٣.

(٦) في الأصل (قال) والتصحيح من الكتاب ٣/ ١٧٣.

(٧) في الكتاب ٣/ ١٧٣: "فقوله أم أنا خير من هذا بمنزلة أم أنتم بصراء لأنهم لو قالوا: أنت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء عنده".

(٨) معاني القرآن ٢٩-٣٠ وانظر قوله في القرطبي ١٦/ ٩٩.

[٦٧] هَيا ظَبيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جلاجِلٍ وَ بَيْنَ النّقا آ أنْتِ أَمْ أُمّ سالِمِ[١]

قَالَ شَيْخُنا : يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ أُضْمِرَ، يُريدُ: (أَمْ تُبصِرونَ) مُضْمَرٌ، يَدُلُّ عَلى المُضـمَر قَوْلـه (أَفَلا تُبْصِرُونَ)؛ لأنَّ (أَمْ تُبصرون) نقيضةُ (أَوْ لا تُبصِرونَ)، فَكَأنَّه أَرادَ : (أَمْ لا)، وَ كَانَ فِي الكلامِ دَلالَةٌ عَلَيْهِ، فَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلى هَذا الوَجْه.

واستشهاده بالبَيْتِ يَدُلُّ على أنَّه حَذَفَ خَبَرَ المُبْتَدَأ[٢]، وَ كَأَنَّ (أَمْ) دَخَلَتْ للمُعادَلَةِ بَيْنَ الأَوّلِ وَ الثاني، وَ يَكونُ بَعْدَها شيءٌ مُضمَرٌ عادَلَتْ به الأَوّلَ.

وَ يَكُـونُ (أَنـا خَـيْرٌ) مُبْتَدأَ كَلامٍ، وَ يَقْرُبُ مِنْ قَوْلِ الخَلِيلِ؛ لأَنّ الخليلَ قَالَ : (أَنا خيرٌ) بمَنْزِلَةِ (تُبْصِرونَ)، وَ قَالَ أَبو الحَسَنِ : هو بمَنْزِلَةِ (أَمْ تُبصرونَ).

مسألة (٢٢٢)

قَالَ الأَصْمَعِي[٣]: أَنْشَدَني أَبو عمروٍ لرَجُلٍ مَن تَغْلِبَ :

[٦٨] أَنّى جَزَوْا عَامِراً سَوْأَى بفِعْلِهِـم أَمْ كَيْفَ يَجْزونَني السوْأَى من الحَسَـنِ

[٦٩] أَمْ كَيفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطي العَلُوقُ به رئمانُ أَنْـفٍ إِذا ما ضُـنّ بالـلّبَـنِ[٤]

---

(١) البيـت لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧ وانظر سيبويه والشنتمري ٢/ ١٢٦٨ والكامل ٢/ ٩٥٢ والأمالي الشجرية ١/ ٣٢١ برواية(هيا) والأغاني ١٧/ ٣٠٩ برواية (أيا) ومعجم ما استعجم ٣٨٨ برواية (أيا) وشرح شواهد الشـافية ٣٤٧ والمقتضـب ١/ ١٦٣ والخصـائص ٢/ ٤٥٨ بـرواية (أيـا) وابـن يعـيش ١/ ٩٤ والمفصل ١٤ والجمـل لابن شقير ٢٣٢ وهو بلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٣٠ والإنصاف ٢/ ٤٨٢ والقرطبي ١٦/ ٩٩ والشاهد في البيت دخول أم للمعادله.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٣١.

(٣) عـبد الملـك بـن قريب الأصمعي ويكنى أبا بكر بن عبد الله بن أصمع، كان صاحب علم ومعرفة في النحو واللغـة والغريـب، أخـذ عـن عـبد الله بـن عـوف وحماد بن سلمة والخليل بن أحمد، توفي سنة ست عشرة ومائتين، انظر نزهة الألباء ٩٠، وطبقات النحويين واللغويين ١٦٧.

(٤) البيـتان لأفنون التغلبي في المفضليات ٢٦٣ و انظر اللسان (علق) (رئم) و انظر شرح شواهد المغني ١٤٤، و بـلا نسـبة في الكـامل ١/ ١٤٠ و المحتسـب ١/ ٢٣٥ و الأمـالي الشـجرية ١/ ٣٧ و أمالي الزجاجي ٥١ و الخصـائص ٢/ ١٨٤، ٣/ ١٠٧ و المغني ٤٥، و ابن يعيش (البيت الثاني) ٤/ ١٨ و هو في المفضليات ضمن قصيدة مطلعها :

قَـالَ الشَّـيْخُ[1]: هـذه المَسْـأَلَةُ فِيها إِشْكالٌ، وَ هُوَ أَنّ (أَمْ) للاستِفْهامِ دَخَلَتْ عَلى (كَيْفَ).

فَوَجْـهُ ذلِـكَ أَنّ (أَمْ) هَـا[2]هُنا عَاطِفَةٌ، وَ (كَيْفَ) للاسْتِفْهام، كَما أَنَّكَ إذا قُلْتَ : (مَا جاءَني زَيدٌ وَ لكنْ عمروٌ)، فَالواو هَاهُنا عَاطفَةٌ، وَ خَرَجَتْ (لكن) من مَعْنى العَطْفِ لِدُخولِ الواوِ.

فَكَذلِـكَ إذا قَـالَ[3] : (أَمْ هَـل)، تَخْرُج (هل) من مَعْنى الاسْتِفْهامِ لِدُخولِ (أَمْ)، وكَذلكَ تَخْرُج (أَمْ) من مَعْنَى الاستِفْهامِ إِلى العطفِ[4].

قَـالَ الشَّـيخُ : لا يَخْلـو أَنْ تُـبقي[5] (كـيفَ) للاسْـتِفهامِ، أَوْ تُبْقي (أَمْ) و تَحْذِفُ (كَـيْفَ)، فَحَـذْفُ (أَمْ) أَوْلى، و ذلكَ أَنَّ (أَمْ) تَخْرُجُ من المَعْنَى الذي وُضِعَت له، فَتَكونُ عَاطِفَةً وَ تَكونُ مُسْتَفهماً بها[6].

وَ (كَـيْفَ) وَ (أَيْـنَ) لا تَخْـرُجُ من تَضَمُّنِ الحَرْفِ، وَ ذلِكَ أَنَّها وَ إِنْ كَانَتْ تَخْرُجُ من الاسْتِفهامِ إِلى الجَزاءِ، فَلَيْسَت تَخْرُجُ فِي أَنْ تَكونَ مُتضمّنةً للحَرْفِ، وَ لَمْ تَخْرج عَنْ مَعْنَاها إِلى مَعْنَى آخرَ[7].

أبلغ خبيباً و خلل في سراتهم   أن الفؤاد انطوى منهم على حزن

عامر : هـم بـنو عامـر بن صعصعة، و السوأى مقابل الحسنى، و العلوق : هي الناقة، و الشاهد في البيت دخول أم الاستفهامية على كيف.

(١) نقل البغدادي هذه المسألة في الخزانة انظرها في ١١/ ١٤٠ و في شرح أبيات المغني ١/ ٢٤٠.

(٢) (ها) غير موجودة في الخزانة ١١/ ١٤٠.

(٣) في الخزانة ١١/ ١٤٠ (قيل).

(٤) انتهى نقل البغدادي انظر الخزانة ١١/ ١٤٠ وشرح أبيات المغني ١/ ٢٤٠.

(٥) في الأصل (يحذف).

(٦) الخصـائص ٢/ ١٨٤: "فـأَمْ في أصـل الوضـع للاسـتفهام كمـا أن كيف كذلك، و محال اجتماع حرفين لمعنى واحـد فـلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام، و ينبغي أن يكون الحرف (أم) دون كيف حتى إنه قال : بل كيف ينفع فيجعلها بمنزلة بل في الترك و التحول" و انظر الخزانة ١١/ ١٤٠.

(٧) الخصـائص ٢/ ٨٤: " ولا يجـوز أن تكـونكـيفـ" هـي المخلوعـة عـنها دلالة الاستفهام لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بنيت لتضمّنها معنى حرف الاستفهام فإذا زال عنها وجب إعرابها".

فَيثْبُتُ بهَذا أَنَّ حَذفَ (أَم) أَوْلى، وَ جَعْلها للعطفِ أَوْلى من حَذْفِ (كَيْفَ)[1].

مسألة (٢٢٣)

المَوْضِعُ الثاني من (أَمْ) : أَنْ تكونَ تَدْخُلُ للمُعادَلَةِ بَيْنَ الشَّيْئَيْن، وَ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: (أَزيداً ضَرَبْتَ أَمْ عَمْراً؟)، فَمَعْنَى الاسْتِفْهامِ هَاهُنا أَنَّكَ قَدْ تَحَقَّقْتَ أَنَّ وَاحِداً مِنْهُما عندَه، وَ لَسْتَ تَدري أَيّهما هُوَ، فاسْتَفْهَمْتَ لِيُوَضِّحَ لكَ وَ يُبَيِّنَ مَنْ هُوَ[2].

فَإذا قالَ : (لا) أَوْ (نعَم) لَمْ يَكُنْ كَلاماً[3]؛ لأَنَّ (لا) وَ (نعَم) إنَّما تَقَعُ عن الاسْتِفْهامِ الذِي لا تَعْلَمُ منه شيئاً، وَ هُوَ مِثلُ قولكَ : (أَزَيْدٌ عندَه أو عَمْرٌو)، فَالجَوابُ في هذا (لا) أَو (نعَم)[4]؛ لأَنَّه لَمْ يَعْلَم أَنَّ أَحَداً منهما عِنْدَه.

[فليس] السُّؤالُ[5] بـ(أَمْ) بِمَنْزِلَةِ الذي يَعْلَم به المستَفْهِمُ بـ(أَوْ)، فَإذا كانَ هَذا هَكَذا لَمْ يَكُن الجوابُ إلاّ زَيْداً أَوْ عَمْراً[6]؛ لأَنَّهُ[7] عِلْمٌ قَدْ حَصَلَ، وَ إذا كَانَ اسْتِفْهاماً لَمْ يَكُن قَدْ حَصَلَ له عِلمٌ كَانَ الجوابُ (لا) أَوْ (نعَم).

وَ مِن هاهُنا أَجازوا : (عَلِمْتَ أَيُّهما عندَك)،لَمّا كانَ المُسْتَفهِمُ قَدْ عَلِمَ أَحَدَهُما، ولَيْسَ يَدْري مَنْ هُوَ، جازَ دخولُ العِلْمِ[8].

---

(١) هذا الرأي تفرّد به الفارسي، انظر الخزانة ١١/ ١٤٠.

(٢) في الكتاب ٣/ ١٦٩: "وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، وأزيداً لقيت أم بشراً فأنت الآن مدع أن عنده أحدهما لأنك إذا قلت:أيهما عندك وأيهما لقيت، فأنت مدع أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى منهما لا تدري أيهما هو" وانظر العضديات ١٩٦.

(٣) في المغني ٤٢: "أم المتصلة التي تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو قيل في الجواب: زيد أو قيل: عمرو، ولا يقال لاولا نعم" انظر العضديات ١٩٥.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ١٧٩ وفي العضديات ١٩٤: "فجواب هذا أعني السؤال بأو أن يقال له: نعم أو لا فإذا قيل له نعم علم أنه قد وهب له أحدهما.

(٥) في الأصل (فالسؤال).

(٦) في العضديات ١٩٥: "إنما جوابه زيد أو عمرو لأنه يدعي أن أحدهما عنده، وقد علم ذلك" وانظر المغني ٤٢ ورصف المباني ١٧٨.

(٧) في الأصل (لأن).

(٨) العضديات ١٩٥.

وَ رَوَى أَبو الحَسَنِ أَنَّ قوماً لا يُجيزونَ : (عَلِمْتُ أَزيدٌ عِنْدَكَ أَوْ عَمْروٌ)، وَأَجَازُوا: (عَلِمْتُ أَزيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ)، لَمّا كَانَ السُّؤالُ بـ(أَمْ) [1] فيهِ ضَرْبٌ من العِلْمِ وَ (أَوْ) لا عِلْمَ فِيهِ، فَلِذلِكَ جَازَ [2].

وَ الأَوْلَى فِي هَذا أَنْ تَكُونَ أَلِفُ الاسْتِفْهامِ تَلي الاسْمَ الأَوَّل، وَ (أَمْ) تلي الاسمَ [3] الثاني؛ لأَنَّكَ عَنْهما تَسأَل وَ تَسْتَفْهِمُ، وَ لَسْتَ تَسْتَفْهِمُ عن الظَّرْفِ الذِي هو (عنده).

الأَوْلى أَنْ تَقُولَ : (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَم عَمْروٌ)، كان بَعْدَ [4] كلِّ حَرْفٍ من الاسْتِفْهامِ الاسمَ الذي تسأَل عَنْه، وَ يَجُوزُ أَنْ تقولَ (أَعِنْدَكَ زيدٌ أَمْ عَمْروٌ)، وَ إِنْ كانَ الوَجْهُ ما قُلْناه [5].

مسألة (٢٢٤)

وإِذا قُلْتَ : (مَا أُبالي أَزيدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْروٌ)، وَ (سَواءٌ عَليَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْت) [جاز] لَمَّا كَانَ هَذا تَسْوِيَةً بينَ الشَّيْئَيْنِ، فَالاستفهامُ في الأَصْلِ تَسْوِيَةٌ.

أَلا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْروٌ)، فَقَدْ اسْتَوى عِنْدَكَ الطَرَفَان، بكَوْنِ ذا وَ كَوْنِ ذا، وَ لَمْ تَعْلَمْ كَوْنَ أَحَدِهِما، فَكذلك [6] هَذا لَمَّا كَانَ تَسْوِيةً جازَ فيه [7].

وَ كَذلِكَ فِي قَوْلِكَ : (اغْفِرْ لَنا أَيَّتُها العِصابَة)، لَمّا كَانَ النِّداءُ في الأَصْلِ اختصاصاً وَ كَانَ هَذا اخْتِصاصاً جازَ النِّداءُ [8].

---

(١) في الأصل (أم).

(٢) في العضديات ١٩٤: "ولا تقع المسألة بأم إلا بعد حصول علم السامع بما يسأل عنه بأو".

(٣) (الاسم) مكرر في الأصل.

(٤) في الأصل (قبل كان).

(٥) "فإذا قال: أجارية وهب لك أم غلاماً، فالأحسن أن تجعل ما يسأل عنه يلي الحرفين والذي لا يسأل عنه، وهو قوله: (وهب) بينهما، وإن المسؤول عنه ينبغي أن يلي حرف الاستفهام" العضديات ١٩٥.

(٦) في الأصل (لذلك).

(٧) انظر الكتاب ٣/ ١٧٠.

(٨) السيرافي: "لأنك لست تناديه وإنما تختصه فتجريه على حرف النداء لأن النداء فيه اختصاص" انظر هامش الكتاب ٣/ ١٧٠ وانظر المقتضب ٣/٢٩٨.

فَثَبَتَ بهذا أَنَّ كُلَّ نداءٍ اخْتِصاصٌ وَ لَيْسَ كُلُّ اخْتِصاصٍ نداءً، كَما أَنَّ كُلَّ اسْتِفْهامٍ تَسْويةٌ وَ لَيْسَ كلُّ تَسْوِيَةٍ اسْتِفهاماً.

مسألة (٢٢٥)

وَ إذا قُلْتَ : (ما أَدْري أَقامَ أَمْ قَعَدَ)، فَكَأَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَحَدَ هذين كانَ مِنْهُ و نَسيتَ لِطولِ العَهْدِ[١].

مسألة (٢٢٦)

وَ إذا قُلْتَ: (ما أَدْري أَقامَ أَوْ قَعَدَ)، وَ (ما أَدْري أَأَذنَ أَو أَقامَ)[٢].

فَجازَ دخولُ (أَوْ) هاهُنا، وَ إنْ كانَ قَدْ تَحَقَّقَ مِنْهُ فِعْلاً؛ لأَنَّه جَعَلَه بمَنزلَةِ ما لَمْ يَكُنْ، أَيْ لَمْ يَفْعَلْ ما يَسُدُّ مَسَدَّ القيامِ وَ لا ما[٣] يَسُدّ مَسَدَّ القُعودِ، فَلذلكَ أَدْخَلَ (أَوْ)، أَيْ : لم يَفْعَل ما يُغني عَنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْ هذين الفِعْلين[٤].

وَ كَذلكَ : (ما أَدْري أَأَذنَ أَوْ أَقامَ) أَيْ:لم يَفْعَل فِعْلاً يَسُدُّ مَسَدَّ الأَذانِ، ولا ما يَقُومُ مقامَه، فَلَمْ يُفْهِمْ شيئاً، فكانَ الفِعْلُ الذي ظهر عَنْه لم يقع ساداً مَسَدَّ أَذانٍ وَلا إقامَةٍ، وَكانَ بمَنزلةِ ما لَمْ يَكُن[٥].

ومثالُ ذلكَ قَوْلُهم: (تَكَلَّمْتَ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ)[٦]، فَلَمْ يَكُن لِيَنْفي كَلامَه، وَإنّما أَرادَ: إنّ كَلامَكَ لَمْ يَسُدَّ مَسَدَّ الشّكِّ الذي كانَ يَتوقّعُ، فكانَ كَلامُكَ بمَنزلةِ ما لَمْ يَكُن، فَلِذلكَ نَفاه، أَيْ لَمْ يُفِدْ ما كانَ يَتوقّعُ منه، فَكَأَنّه لم يتكلم، ولأَجْلِ هذا دَخَلْتَ (أَوْ)

---

(١) الكتاب ٣/ ١٧١.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ١٧١.

(٣) في الأصل و ما لا.

(٤) في الكتاب ٣/ ١٧١: "و تقول : و ما أدري أقام أو قعد إذا أردت أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء كأنه قال: لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيام ولا قعود بعد قيامه ولم يستبن لي قعود بعد قيامه وهو كقول الرجل: تكلمت ولم تكلم".

(٥) الفعل غير معتد به في هذا المثال، انظر إيضاح الشعر للفارسي ١١٢.

(٦) الكتاب ٣/ ١٧١.

هاهُنا، وَإِنْ كانَ قَدْ فَعَلَ لما بيّنّاه / ١٨ظ / .

مسألة (٢٢٧)

[قولُهُ تعالى]: ﴿أَوَ آباؤنا الأوّلون﴾[١] فهذه أَلِفُ الاسْتِفْهَام، دَخَلَت عَلى واوِ العَطْفِ، وكَذلكَ: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرى﴾[٢] فهذه الأَلِفُ داخِلةٌ عَلى حرفِ العطفِ[٣].

فَلمُعْتَرِضٍ أَنْ يَعْتَرِضَ هاهُنا فَيَقولُ: كَيْفَ جازَ دخولُ الأَلِفِ عَلى حَرْفِ العَطْفِ، وَحَرْفُ العَطْفِ يقتضي أَنْ يَكونَ مُتّصِلاً بكَلامٍ، والاسْتِفْهَامُ يَقْتَضي أَنْ يَكونَ مَعْطوفاً ؟.

الجوابُ عَنْ هذا أنّه مُتّصِلٌ، ولا يَلْزَمُ ما قالَه، وذلكَ أَنّ القائِلَ إذا قالَ: (أَمَرَرْتَ بِزيدٍ)، فقالَ: (أَزَيْدٍ ؟) حَكاه، وكانَ مُتّصِلاً بكَلامِه، فَكَذلِكَ هذا، وإن كان بالفاءِ، فالاستفهامُ مُتّصِلٌ بما قَبْلَه.

مسألة (٢٢٨)

(أَمْ) تَدْخُلُ عَلى (كَيْفَ) وَعَلى (هَلْ)[٤]، وَلا تدخُلُ عَلى الأَلِفِ التي للاسْتِفْهَامِ، وذلكَ أَنّ الأَلِفَ لا تَكونُ إلاّ للاسْتِفْهَامِ، و(أَمْ) تَكونُ للاسْتِفْهَامِ وَمَعْنى غَيْرِ الاستفهامِ، وهو العطف[٥].

فإذا كَانَ المَعْنى في الأَلِفِ موجوداً لَمْ يَجُز أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْها (أَمْ)، كَما لم يَجُز أن تدخُلَ السّينُ وسَوْفَ على (أَنْ) لما كانت السّين وسَوْفَ للاستِقْبالِ و(أَنْ) للاسْتِقْبَالِ.

---

(١) الصافات ١٧، والواقعة ٤٨.

(٢) الأعراف ٩٧.

(٣) في معاني القرآن للأخفش: فإن هذه الواو واو العطف كأنهم قالوا: أئنا لمبعوثون فقيل لهم: نعم وآباؤكم، قالوا أوآباؤنا ١/ ٣٤ وانظر الأزهية ١١٧.

(٤) انظر المسألة ٢٢٢.

(٥) في الكتاب ٣/ ١٨٩: "تقول أم من رأيت، أم هل رأيت ولا تقول: أم أتقول، وذلك لأن أم بمنزلة الألف".

مسألة (٢٢٩)

تَقُـولُ: (خُـذْه بمـا عَزَّ أَو هانَ)، فَـ (أَوْ) لا يَكُونُ بَمعْنى الواوِ، وَلكنّه يَؤول[١] إِلى مَعْـنى الـواوِ؛ لأَنّ مَعْناهُ: خُذْه وَلا يَفُوْتَنَّكَ، كَما أَنّه إِذا قَالَ: خُذه بما عَزَّ أَو هانَ، فَمَعْناه خُذْهُ بهما[٢].

فَكَذَلِـكَ إِذا قَـالَ: (خُـذه بما عَزَّ أَوْ هانَ)؛ لأَنّه لا يخلو من أَنْ يَكونَ الذي يأخذه عزيزاً أَو هَيِّناً، فَكَأَنّه قالَ: خُذْه بأَحَدِهما، فَمَعْنَى الكَلامِ: لايَفُوْتَنَّكَ[٣] عَلى كلّ حال[٤].

مسألة (٢٣٠)

إِذا قُلْتَ: (سيّانَ زيدٌ أو عَمْروٌ).

وَلا يَجـوزُ أَنْ يقـولَ: (سـيّانَ أَحَدُهمـا)، فَجازَ ذَلكَ، وإِن كانَ المَعْنى: سيّانَ زَيْدٌ وعَمْـروٌ؛ لأَنّ في الكَلامِ قد كانت (أَو) جعِلت تؤول إِلى مَعْنَى الواوِ، وذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿ولا تُطِعْ منهم آثِماً أَو كَفُوراً﴾[٥] و(جالِسْ الحَسَنَ أَوْ ابْنَ سيرينَ)[٦].

فَلَمّـا كَـانَ بهذه المنزلةِ جازَ أَنْ تُسْتَعْمَلَ (أَو) بِمَعْنى الواوِ؛ لأَنّها في مَواضِعَ تؤول إِلى مَعْنى الواوِ[٧].

---

(١) في الأصل (تؤول).

(٢) في الكـتاب ٣/ ١٨٥: "مـن العرب من يقول: خذه بما عز وهان أي: خذه بالعزيز والهين وكل واحدة منهما تجزئ عن الأخرى".

(٣) عـبارة الكتاب ٣/ ١٨٤–١٨٥: "وتقول: خذه بما عز أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا أي: لا يفوتنك على كل حال".

(٤) في الأصل (ما قال) وهذه من الكتاب ٣/ ١٨٥.

(٥) الإنسان ٣٤.

(٦) في المقتضـد ٩٤٠: "ولـو قلـت: جـالس الحسن وابن سيرين لم يجز إلا أن يجالس كل واحد منهما، فأو تفيد إباحـة الجمع والواو توجبه، فلما كان فيه معنى الجمع استعمله في هذا الموضع استعمال الواو" وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٣.

(٧) قال السيرافي : أو للإباحة معناها معنى واو العطف" تذكرة النحاة ١٠٩، و كذلك رأي الفارسي في الإيضاح ٢٨٨ و الأمالي الشجرية ٢/ ٣١٥ و فيها خلاف فهذا الذي ذكره هو رأي الكوفيين في الإنصاف مسألة ٦٧

مسألة (٢٣١)

إذا قُلْتَ : (لأَضْرِبَنَّه أذهَبَ أَو مَكَثَ) فتَقْديرُ الكَلامِ الجزاءُ، و المَعْنَى : لأضرِبَنَّه إنْ ذهَبَ أَوْ مَكَثَ[١]، و حَسُنَ إضْمارُ (إنْ) و حَذْفُها مع الماضي.

وَ سَأَلوا أَبا الحَسَنِ الأَخفش عَنْ قولِهِ : (لأَضْرِبَنَّه أَذهَبَ أَوْ مَكَثَ) فقالوا : أَتُجيزُ: (لأَضْرِبَنَّه يذهَبُ أَو يَمْكُثُ)، فقال: لا أُجيزُه؛ لأَنَّ (إنْ) تُحْذفُ مع الماضي و لا تُحْذفُ مع المُسْتَقْبَلِ[٢].

أَلا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : (أَنْتَ ظالِمٌ إن فَعَلْتَ)، وَ لا يَجُوْزُ : (إنْ تَفْعَل)، فكَذلكَ ثَمَّ[٣].

وَ حَقيقَةُ هذا الكَلامِ لا يَكُونُ للجَزاءِ، وَذلِكَ أَنّ الجَزاءَ إنَّما يَكونُ لأَنْ يَكونَ يَجِبُ شَيءٌ بوُجوبِ شيءٍ آخَرَ، أَوْ يَنْتَفي شيءٌ بوجوبِ شيءٍ، وَ لَيْسَ هاهُنا أَحَدُ هذين المعنَيَيْنِ[٤].

وَ إذا كَانَ هَذا هَكَذا لَمْ يَكُنْ هاهُنا جَزاءٌ، وَ إنَّما شَبَّهوه به اتّساعاً.

مسألة (٢٣٢)

سَأَلُوا الخَليلَ عَنْ قَوْلِهِمْ : (لأَضْرِبنّه أذهَبَ[٥] أَمْ مَكَثَ)، فَقالَ : يَجوزُ؛ لأَنَّ (أَيّاً)

و أمالي ابن الشجري ٢/ ٣١٧ و البصريون ذهبوا إلى أنها لا تكون بمعنى الواو انظر الإنصاف مسألة ٦٧ والأمالي الشجرية ٢/ ٣١٩.

(١) في الكتاب ٣/ ١٨٥: "و تقول لأضربنه ذهب أو مكث كأنه قال : لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً لأضربنه إن ذهب أو مكث" و في الأزهية ١٣٨ "فإن قلت: سواء علي قمت أو قعدت بغير استفهام لم تعطف إلا بأو لأنها بتأويل الجزاء.

(٢) رأي أبي الحسن الأخفش في الإغفال انظر الإغفال ٨٣٧.

(٣) في الإغفال ٨٣٩: "و كما حذف الشرط لدلالة الجزاء عليه، و كذلك حذف الجزاء لدلالة الشرط عليه في نحو قولهم : أنت ظالم إن فعلت كما حذف الخبر أيضاً لدلالة المبتدأ عليه".

(٤) انظر الإغفال ٨٣٨.

(٥) في الأصل (ذهب) و التصحيح من الكتاب ٣/ ١٨٦.

يَقعُ بَعْدَ الضَّرْبِ، أَلا تَرى أَنّكَ تَقُوْلُ : (لأَضْرِبَنّه أَيُّ ذلكَ كانَ مِنْه)، فكذلكَ يَجوزُ هاهُنا[1].

فَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ لَه: هذا لا يَجُوزُ، وذلكَ أَنّ الاستِفْهامَ إِنّما يَكونُ مُنْقَطِعاً مما قَبْلَه، و هذا في مَوْضِعِ إلحاقٍ، فلا يَجُوزُ ذلكَ.

فَلَه أَنْ يَقُولَ : إنّ هذا لفظُه لفظُ الاستفهامِ، وَ لَيْسَ مَعْناه مَعْنى الاستفهام كَما إِذا قُلْتَ : (ما أُبالي أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْت)[2]، و كان هذا الذي جاءَ بَعْدَ الفِعْلِ مُتَعَلِّقاً، وَ إِنْ كانَ لَفْظُهُ لفظَ الاسْتِفْهَامِ، و إِن لَمْ يَكُنْ اسْتفهاماً في الحقيقةِ، فكذلك هذا[3].

مسألة (٢٣٣)

إذا قُلْتَ : (أَيَّهم تَضرِبُ أَوْ تَقْتُلُ)، لَمْ يَكُن هاهُنا إلاّ (أَو)، و ذلك أَنَّ (أَو) هاهنا، قد اسْتَغْرَقَه مَعْنى (أَوْ)، وَ إِذا كانَتْ قَدْ اسْتَغْرَقَتْ معناها لَمْ تَكُن إلا (أَوْ)؛ لأَنّ (أَيّهم) يفعل به أَحَدُ هذين[4].

مسألة[5] (٢٣٤)

الأَلفُ تَدْخُلُ للتَّقْريرِ[6]، و إِنْ كانَ في الحَقِيْقَةِ خَبَراً، يَدُلُّكَ عَلى ذلكَ أَنّ جَوابَ

---

(١) العبارة في الكتاب ٣/ ١٨٦: "و زعم الخليل أنه لا يجوز: لأضربنه أذهب أم مكث، و قال: الدليل على ذلك أنك تقول : لأضربنك أي ذلك كان".

(٢) التسوية فيه محمولة على المعنى، انظر إيضاح الشعر ٢٨٦ و انظر تعليل سيبويه لقول الخليل في الكتاب ٣/ ١٨٦.

(٣) فإن الاستفهام يَرِد في كلامهم و المراد به الخبر كما يرد الخبر و المراد به الاستفهام" البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٩.

(٤) يقصد هذين الفعلين و في الكتاب :"تقول : أيهم تضرب أو تقتل، تعمل أحدهما و من يأتيك أو يحدثك أو يكرمك لا يكون هاهنا إلا (أو) من قبل أنك إنما تستفهم عن الاسم المفعول، و إنما حاجتك إلى صاحبك أن يقول : فلان" الكتاب ٣/ ١٧٥ و انظر الأزهية ١٣٨.

(٥) ورد قبل هذه المسألة في الأصل تكرار للمسألة السابقة [مسألة إذا قلت: أيهم تضرب أو تقتل لم يكن هاهنا].

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ١٨٧ و المغني ١٨ و رصف المباني ١٣٦.

الفاءِ لا يَدْخُلُ عَلَيْه.

أَلا تَرى أَنَّكَ لا تَقُولُ : (أَلَسْتَ فَعَلْت فَأُكْرِمُك)، فَدُخولُ الفاءِ[1] مُمْتَنِعٌ.

وَ جازَ في الأَلِفِ وَحْدَها، و ذلكَ أَنّ الأَلِفَ مُلازِمَةٌ للاسْتِفْهَامِ، فَلذلكَ جازَ فيها.

وَوجهُ شَبَهِ التّقْريرِ بالاسْتِفْهَامِ أَنّ المُقَرِّرَ قَدْ كَانَ عَالِمًا بِمَا قرّر به، فَقَدْ أَراد أَنْ يَقَعَ الجَـوابُ مِـنْهم، فَـتَكونُ الحجّـةُ عَلَـيْهِمْ بأَلْسِـنَتِهم، كَمـا أَنّكَ إذا اسْتَفْهَمْتَ فَأَنت تَتَوقّعُ الجوابَ مِمّن اسْتَفْهَمْت، فَلمّا شابَهَه هذه المُشابهةَ كَانَ بمَنْزِلَتِه[2].

مسألة (٢٣٥)

قالَ الشاعِرُ :

[٧٠] أَبا مالِكٍ هل لُمْتَني مُذْ حَضَضْتَني   عَلى القَتْلِ أَمْ هَلْ لامَني لك لائمُ[3]

فَجـازَ دخولُ (أَمْ) على (هَلْ) وَ إِنْ كانت (هلْ) للاسْتِفْهَامِ، فَـ(أَمْ) في هذا البيت هـي للاسْـتِفْهَامِ، وَ (هَـلْ) بمَعْـنى (قد)؛ لأَنّ (هل) تَخْرُجُ عَنْ الاسْتِفْهَامِ مُبْتَدَأَةً، وذلك قوله سبحانه: ﴿هل أَتى على الإنْسانِ حينٌ من الدَّهْرِ﴾[4] بمعنى (قد)[5]. و(أم) لا تكون مبتدأة إلاّ للاسْتِفْهَامِ، فَقَدْ صَارَتْ أَكْثَرَ منها في الاسْتِفْهَامِ لأَنّها مُلازمةٌ.

---

(١) يريد : فدخول الفاء مع الجواب.

(٢) والفـرق بيـنه و بـين الاستفهام أن الاستفهام ممن لا يعلم لمن يعلم أو يتوهم منه العلم ليعلم، و التقرير ممن يعلم لمن يعلم ليثبته على فعله يكون جزاء أو يتعلق أنه فعله عن قصدْ رصف المباني ١٣٦.

(٣) البيـت لـلجحاف السلمي في الأغاني ١٢/ ١٩٩ و المؤتلف و المختلف ١٠٢ و حروف المعاني ٤٩، و نسبه سيبويه و الشنتمري ١/ ٤٨٦ إلى زفر بن الحارث، و البيت بلا نسبة في معاني الأخفش ٣٤٤ و الجمل لابن شقير ٢٣٤.

أبو مالك هي كنية الأخطل و هو هنا يخاطبه.

و الشاهد في البيت دخول أم على هل.

(٤) الدهر ١.

(٥) هل تكون بمعنى قد، و هذا وارد في كثير من كتب النحو و معاني القرآن. انظر الكتاب ٣/ ١٨٩ و البيان ٢ / ٤٨٠ و الأزهية ٢٠٩ و المغني ٣٥١.

مسألة (٢٣٦)

إذا قُلْتَ : (لَيْتَ شعري أَزَيْدٌ أَفْضَلُ أَمْ عَمْروٌ؟)، لا يَكُونُ إلاّ (أَمْ)؛ لأنّكَ قَدْ تَحقَّقْتَ فَضْلَهُما، فَلَسْتَ تَسْأَلُ عَنْ حُصول الفَضْلِ لأَحَدِهما، وَ إنّما تُريدُ : لَيْتَ شِعْري أَيُّهما أَفْضَلُ[١]، وَ لا يَصِحّ أَنْ تَقُولَ : (لَيْتَ شعري في أَحَدِهما أَفْضَلُ)، فاسْتَحالَت المَسْأَلَةُ من هذا الوَجْهِ.

مسألة (٢٣٧)

اعْلَمْ أَنّ هذه الأَسْماءَ التي في آخِرِها الهَمْزَةُ نَحْوَ : (حَمْراء) و (عَشْراءُ)[٢] وَ (شُهَداءُ)، و ما كانَ في آخره ياءٌ مَقصورةٌ نَحْو: (حُبْلى) وَ (سَكْرى) و (مَرْضى)، فَإنّما مُنِعَ الصَّرْفَ لأَنّ هذا مَبْنِيٌّ للتّأْنيثِ، وَ مَعْ أَنّه مَبْنِيٌّ للتّأْنيثِ فيهِ عَلامَةُ التَّأْنيثِ؛ لأنّ هذِه البِنْيَةَ لا تَكونُ للمذكر، فَقَدْ حَصَلَ فيهِ مَعْنىً زائِدٌ[٣].

وَ فيهِ وَجْهٌ آخَرُ، و ذلكَ أَنّها مُلازِمَةٌ، و هي مبنِيَّةٌ للتّأْنيثِ؛ فَلذلكَ امْتَنَعَ الصَّرْفُ، و كانَ هاهُنا مَعْنيان[٤].

مسألة (٢٣٨)

(حَبَنْطى)[٥] و (عَفَرْنى)[٦] يُلْحَقُ بـ(فَرَزْدَق)، فَلا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ؛ لأَنّه مَعْرِفَةٌ، و لأَنّ الأَلِفَ التي فيه للتّأْنيثِ.

---

(١) الكتاب ٣/ ١٨٠: "و مثل ذلك : ما أدري أزيد أفضل أم عمروٌ، و ليت شعري أزيد أفضل أم عمروٌ، فهذا كله على معنى أيهما أفضل".

(٢) العشراء: الناقة التي بلغ حملها عشرة أشهر.

(٣) الكتاب ٣/ ٢١٤.

(٤) في الإيضاح ٢٩٧: "فما كان آخره ألف التأنيث مقصورة أو ممدودة فإنه لا ينصرف في النكرة للزوم الحرف وبناء الكلمة عليه واذا لم ينصرف في النكرة كان انصرافه في المعرفة أبعد".

(٥) حبنطى: الغليظ القصير البطن.

(٦) عفرنى: الداهية الخبيث الشرير.

أَلا تَـرى أَنّ العَلامـةَ تَمْنَعُ مِنْ دخولِ العَلامَةِ عَلَيْها كَما يَمْتَنِعُ من دُخُولِ العَلامَةِ عَلى حَمْراء[١].

مسألة (٢٣٩)

(حِـرْباءُ)[٢] و (عِلْـباءُ)[٣] يُلْحَقُ بـ(سِرْداح)[٤]، وَ ذلكَ أَنّ (حِرْباء) هو مِنْ ذواتِ /١٩و/ الـياءِ، فَلَمّا كانَتْ قَبْلَ الياءِ أَلِفٌ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً، و الياءُ تَنْقَلِبُ هَمْزَةً في الأَصْلِ، ففي المُلْحَقِ أولى[٥].

وَ إِنَّمـا صَـحَّت الـياءُ في (دِرْحايَـةٍ)[٦]، وَإِنْ كانَـتْ مُلْحَقَـةً، لأَنّ (درْحايَـةَ) مَبْنِيَّةٌ للتَّأْنِيـثِ، فلذلـكَ صَـحَّت فـيها، وَ(حِـرْباءُ) لَـيْسَ مَبْنِـيّاً للتَّأْنيـثِ، فَـإِذا كانَـتْ كَذلـكَ صَحَّت[٧].

مسألة (٢٤٠)

(غوغاءُ)[٨] فيه قَوْلان:

مِنْهُم مَنْ يُذَكِّرُ فَيَصْرِفُ، و مِنْهم مَنْ لا يُذَكِّرُ[٩].

فَمَـنْ ذكَّـرَ أَلْحَقَـه بــ (قَضْقاضَ)[١٠]، وَ (قَضْقاضُ) مُنْصَرِفٌ، وَ مَعْنى أَنَّه مُلْحَقٌ بــ(قَضْـقاض) أَنَّه منْ فِعْلٍ مُكَرّرٍ، وَ هُوَ مِنْ (غَوْغَوَ)، فَالواوُ فيهِ مُكَرَّرةٌ، فَكانَ سَبيلُه أَنْ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٢١٢، وايضاح الشعر ٢٠١ن والحلبيات ٣١٩ وسر الصناعه ٦٩٢.

(٢) حرباء: ذكر أم حبين والأنثى حرباءة،وهو من الزواحف.

(٣) علباء: عصب العنق.

(٤) السرداح: الناقة الطويلة.

(٥) في سر الصناعة ٩٩: "وأصل هذا كله علباي وحرباي وعزهاي ثم وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة فقلبت ألفاً ثم قلبت الألف همزة" وانظر التكملة ٣٣٨ والحلبيات ٥٣.

(٦) وجـد مقـابل هـذه الكـلمة في طـرف الورقة تفسير لها وأظنّه من إضافة من قرأها أو من كتبها والعبارة هي ([درحاية هو القصير] ومعناها: كثير اللحم قصير سمين البطن لئيم الخلق.

(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٢١٤، وسر الصناعة٩٩.

(٨) غوغاء: أصلها الجراد حين يخف للطيران، ثم استعير للسفلة من الناس والمتسرعين إلى الشر.

(٩) الكتاب ٣/ ٢١٥ والمنصف ٢/ ١٧٦-١٧٧.

(١٠) القضقاض هو ما استوى من الأرض.

يُقالَ (غَوْغاوَ)، فانْقَلَبَت الواوُ هَمْزَةً للأَلِفِ السّاكِنَةِ التي قَبْلَها؛ لأنّها تَنْقَلبُ مِن الأَصْلِ، ففي المُلحق أَوْلى[1].

وَ مَنْ أَنّث أَجْراها مَجْرى صَحْراء[2].

مسألة (٢٤١)

(سَكرانُ) لا يَنْصَرِفُ؛ لأنّه صِفَةٌ؛ لأَنّ الأَلِفَ و النّونَ بمَنْزِلَةِ الهَمْزَةِ في (حمراء)، وَ ذلك أَنّ الهَمْزَةَ وَ مَا قَبْلَها، وَ هْوَ الأَلِفُ، بمَنْزِلَةِ الأَلِفِ وَ النّونِ[3]، فَإذا كانَ هكَذا، وَ كانَ وَجْه شَبَهِهَا أَنّ هاء التَّأْنيثِ لا تلْحَقُ النّونَ في (سَكْران) كَما لا تَلْحَقُ في (حمراء)، فَلذلكَ مُنِعَ الصَّرْف في النّكرةِ.

فكَذلك (عُثْمان)، الأَلِفُ و النّونِ كالأَلِفِ و النّونِ في (سكران) لامْتِنَاعِ العَلامَةِ مِنْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْه[4].

و (مِعْزى)[5] و (ذِفْرى)[6] مُلْحَقٌ بـ(درهم)، فإذا سَمّيْتَ به لَمْ تصْرِفْه؛ لأَنَّ الأَلِفَ[7] فيه تُشبهُ هَمْزَةَ التَّأْنيثِ[8].

---

(١) في المنصف ٣/ ١٧٦: "فذكر بعضهم وصرف وجعله مكرراً كالقمقام" وفي الكتاب ٣/ ٢١٥: "منهم من يجعلها بمنزلة قضقاض فيذكر ويصرف ويجعل الغين والواو مضاعفتين" وانظر الممتع في التصريف٢٩٢-٢٩٣.

(٢) في المنصف ٢/ ١٧٦: "وأنث بعضهم ولم يصرف وجعلها كعوراء" وانظر الكتاب ٣ / ٢١٥.

(٣) يذكر ابن جني وجه الشبه بين سكران و حمراء"الألف والنون والهمزة" في سر الصناعة ٤٣٥-٤٣٦ فيقول: "إن الألف والنون في فعلان هي بدل من همزة فعلاء، وإنما دعاهم إلى القول بهذا أشياء: منها أن الوزن والحركة والسكون في فعلان وفعلاء واحد، وأن في آخر فعلان زائدتان زيدتا معاً والأولى منهما ألف ساكنة كما أن فعلاء كذلك، ومنها أن مؤنث فعلان على غير بنائه، إنما هو فعلى كما أن مذكر فعلاء على غير بنائها إنما هو أفعل، ومنها أن آخر فعلاء همزة وهي علامة التأنيث كما أن آخر فعلان نون تكون في فعلن نحو قمن وقعدن علامة التأنيث".

(٤) في المقتصد ٩٩٧: "الألف والنون في آخر سكران يشبهان ألفي التأنيث لامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه كامتناعها من الدخول على حمراء" وانظر الكتاب ٣/ ٢١٥-٢١٦.

(٥) معزى: أنثى الضأن.

(٦) الذفرى: هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأُذن.

(٧) في الأصل(الهمزة).

(٨) ينظر الكتاب٣/ ٢١١، وسر الصناعة ٦٥٩.

مسألة (٢٤٢)

(رُمَّانٌ) في قَوْلِ سيبَوَيْه: لا يَنْصَرِفُ؛ لأنّ هذه الأَلِفَ و النون قَدْ كَثُرَت في كَلامِهِم، فأَحْمِلُها عل الكَثْرَةِ[١].

وَ إنّ[٢] أَبا الحَسَنِ قَالَ : أُشبِّهُها بـ(حُمّاض)[٣]، وَ (قُرّاصٍ)[٤] وَ (خُبّازٍ)[٥]؛ لأنّ هذا البابَ أَكْثَرُ من الأَلِفِ و النّون، فكَذلكَ هذا[٦].

الدّليلُ عَلى أَنّ كَوْنَ المُؤَنّثِ إذا كانَ مُلازمًا، و كانَ مُعْتَدّاً بِهِ لا يَنْصَرِفُ قَوْلُهم في (طَويلة) أَنّها مُنْصَرِفَةٌ، وَ إنْ كانتْ صِفَةً و مُؤَنّثَةً، فَإنّما انْصَرَفَتْ لأَنّ هذا التّأْنيثَ لَيْسَ بمُعتَدٍّ بهِ، و في (حَمْراءَ) مُعْتَدٌّ به، و كَذلك في (صَحْراءَ).

مسألة (٢٤٣)

قَالَ أَبو الحَسَنِ في (أَحْمَر) إذا نكَّرتُه، و قَدْ سَمَّيْتُ به ، صرَفْتُه؛ لأَنّي قَدْ أَخرجتُه من الصِّفَةِ إلى الاسْمِ[٧]، و سيبَوَيْه لا يَصْرِفُه[٨].

---

(١) نص سيبويه في الكتاب ٣/٢١٨: "وسألته عن الرمان فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى لا يعرف".

(٢) في الأصل (لأن).

(٣) الحماض: نبت جبلي وهو من عشب الربيع.

(٤) القراص: نبت ينبت في السهول والقيعان.

(٥) الخباز: نبت بقلة معروفة عريضة الورق لها ثمرة مستديرة.

(٦) رأيه في المقتصد ١٠٠١: "وأبو الحسن يقول: إن فُعالاً قد غلب على باب الشجر والنبات نحو حمّاض وكرات وقثاء فيمن ضم، فأحمله على ما شاع في بابه، وإذا كان فُعالاً لم يشبه الألف والنون فيه ألفي التأنيث إذ لا تكونان زائدتين لأجل أن النون يكون لاماً كالضاد في حماض" وانظر العضديات ٨٤ وابن يعيش ١/ ٦٧.

(٧) رأيه في المقتضب ٣/٣١٢: "أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف لأنه امتنع من الصرف في النكرة، لأنه نعت فإذا سمي به فقد أزيل عنه باب النعت فصار بمنزلة أفعل الذي يكون نعتاً، وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس" وانظر التعليقة ٣/ ١٥ ـ ١٦.

(٨) قوله في الكتاب ٣/١٩٣.

فَمِمّـا يُقَـوّي قَـوْلَ سـيبويه أَنّ (أَرْبَعاً) قَدْ وَصَفُوا به، وَ هُوَ عَلى زِنَةِ الفِعْلِ، ومع هـذا فَلَـمْ يُخْـرِجوه من التَّسْمِيَةِ، فَصَرَفوه، فَكَذلكَ هَذا إِذا سُمِّيَ به وَ نُكِّرَ لا يَخْرُجُ عَن الصِّفَةِ؛ لأَنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعوا عَلى تَرْكِ صَرْفِ (أربع)[1].

قـالَ شَـيْخُنا أَبـو عَلـيّ : و يُقَوّي ذلكَ ما ذكَره أَبو عُمَرَ في (أَدْهم)[2] وَ (أَداهِم) أَنّهم لَمْ يَصْرِفوه وَ إِنْ كانوا قَدْ كَسَّروه تَكْسيرَ الأَسْماءِ[3].

وَ إِذا كـانوا قَدْ كَسَّروه تكْسيرَ الأَسْماءِ، وَ قَدْ أَولوه العَوامِلَ كَما أَوْلوها، مع هذا فَلَمْ يُخْرِجوه منْ تَرْكِ الصّرْفِ؛ لأَنّه في الأَصْلِ صِفَةٌ، فَكَذلكَ (أَحْمَر).

مسألة (٢٤٤)

(أَدْهَـمُ)، وَإِنْ سـمِّيَ بـهِ لا يَنْصَـرِفُ[4]، و ذلكَ أَنّ الصِّفاتِ و الأَسْماءَ تتداخَلُ، وَإذا كانَتْ تَتَداخَلُ لَمْ يُنْكَر أَنْ يَتَّفِقَ جميعُها.

أَلا تَـرى أَنَّهُـم قَـدْ قَـالوا : (حَسَـنٌ) وَ (حِسـانٌ) كَمـا قَالوا : (جَبَل) وَ (جبالٌ) فَأَجْروا الجَمْعَ مَجْرىً واحِداً، و مَعَ هذا فَلَمْ يَخْرُجْ من أَنْ يَكونَ صِفَةً، فَكَذلكَ هذا.

مسألة (٢٤٥)

تَقُولُ : (رَأَيْته عاماً أَوّلَ) وَ (عاماً أَوّلاً)[5].

فَمَنْ فَتَحَه أَرادَ : عاماً أَوّلَ مِنْ عامٍ كَذا، فيُقَدِّرُه بـ(مِنْ)، وَ تَكُونُ مُقَدَّرَةً[6]، و إِذا قدّرَها كذلكَ لَمْ يَصْرِفه.

---

(١) عـند سـيبويه انصـرفت (أربـعُ) في الـنكرة ولم تنصـرف في المعرفة، انظر الكتاب ٣/ ١٩٤ وذكر الفارسي في البغداديات ٥٧٩: "فلو كان وصفاً لم ينصرف كما لم ينصرف أحمر".

(٢) الأدهم: الأسود.

(٣) الحلبيات ٢٨٦.

(٤) في الكـتاب ٣/ ٢٠١: " وأمـا أدهـم إذا عنيت القيد، والأسود والأرقم إذا عنيت به الحية فإنك لا تصرفه في معرفةٍ ولا نكرة، لم تختلف في ذلك العرب".

(٥) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٢-٢٠٣ والعضديات ١٥.

(٦) في العضديات ١٥: "وقد حذفوا (من) هذه من الصفة في قولهم: رأيته عاماً أول والمعنى أول من عامي ، فلما كان المعنى مفهوماً وكثر في الكلام استجيزفيه الحذف".

وَ إذا صَرَفَه قَدّر به تَقْديرَ قديمٍ و حَديثٍ، إذا قالَ : عاماً قديماً.

مسألة (٢٤٦)

إذا قُلْـتَ : (كُـلُّ أَفْعَلَ يَكُونُ صِفَةً) لا تَصْرِفُه في النّكِرةِ وَ المَعْرِفَةِ، على هذا قَوْلُ سيبويه[١].

وَ عَـلى قَـوْلِ الأَخْفَشِ : (كُلُّ أَفْعَلٍ يَكُونُ صِفَةً)، فَلا يَنْصَرِفُ في المَعْرِفَةِ، وَ إنّما جَـرَّ هَاهُـنا (أَفْعَـلٍ) لأنّـه نكِـرَة[٢]، و هـو لَيْسَ بصَفَةٍ؛ لأنّه مَثّلَ مثالاً فقالَ : (كُلُّ أَفْعَلٍ يَكُونُ صِفَةً)، أَيْ : لَيْسَ هُوَ السّاعَةَ صِفَةً؛ لأَنَّ (كُلّ) لا يَدْخُلُ عَلى المَعارِفِ.

وَ لَـوْ قَـالَ : (أَفْعَـلُ إذا كَـانَ صِـفَةً لا يَنْصَرِفُ)، فَلا يُصرَفُ (أَفْعَلُ) هَاهُنا؛ لأنّه وَصْفٌ؛ لأَنَّ قَوْلَكَ : كَانَ وَصْفاً هُوَ لِـ (أَفْعَلَ)، فكَأنّه قَالَ : أَفْعَلُ الصِّفَةَ لا تَصْرِفُهُ[٣].

وَ تَقُـولُ : (كُـلُّ رَجُلٍ أَفْعَلَ)، لا تَصْرِفُهُ؛ لأَنَّ (أَفْعَلَ) هَاهُنا صِفَةٌ قَدْ أَجْرَيْته عَلى (رَجُلٍ)، فَلَمّا مَثّلْتَه بِشَيءٍ لا يَنْصَرِفُ لَمْ يَنْصَرِف[٤]، فَكَذلِكَ أَيْضاً هَذا، أَلا تَرى أنّكَ إذا قُلْتَ : (كُلُّ أَحْسَنَ زَيْدٌ) لا يَنْجرّ، فإنّما تُريد : هَذا المثالَ، فَلَمّا مَثلت بالفِعْلِ لم تَصْرِفْ، لأنّكَ مَثّلته بالفعْلِ .

مسألة (٢٤٧)

(كـانَ) هـي فِعْـلٌ[٥]، وَ الدّلـيلُ عَلى أَنها فِعْلٌ أَنّها تَدُلُّ عَلى زَمانٍ، وَ ذلِكَ أَنّهم

---

(١) عبارة الكتاب ٣/ ٢٠٣: "قلت: فكيف تصرفه وقد قلت لا تصرفه، قال: لأن هذا مثال يمثل به، فزعمت أن هـذا المثال إن كـان عليه من الوصف لم يجر فإن كان اسماً وليس بوصف جرى" ويقول: "وتقول: إذا قلت: هذا رجلٌ أفعلُ، لم أصرفه على حال، وذلك لأنك مثّلت به الوصف خاصة" الكتاب ٣ / ٢٠٣.

(٢) ذهـب الأخفش إلى أنه إذا سمي بـ أفعل ثم نكر انصرف، وانظر رأيه في أسرار العربية ٣١٠ وفي التعليقة ٣ / ٢٢ هـو مذهب المازني وخطأ سيبويه، قال: "قال أبو عثمان: أخطأ، ينبغي له أن يصرفَ، وإلا نقض جميع قوله".

(٣) عـبارة الكـتاب ٣/ ٢٠٣: "ألا تـرى أنّـك تقـول: إذا كـان هذا البناء وصفاً لم أصرفه وتقول: أفعل إذا كان وصفاً لم أصرفه فإنما تركت صرفه هاهنا كما تركت صرف أفكل إذا كان معرفة".

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٠٣-٢٠٤. والتعليقة ٣ / ٢٢.

(٥) جمهـور الـنحاة يعدُّ كان فعلاً إلا الزجاجي فخالف الجمهور وأطلق عليها في كتابه مصطلح الحرف، وتابعه

قَـالُوا : إنَّ حَـدَّ الفِعْلِ أَنْ يَدُلَّ عَلى حَدَثٍ وَ زَمانٍ، وَ هَذا لا يَدُلُّ عَلى الحَدَثِ، فَجَعَلُوا الخَبَرَ الذِي يَأتِي بَعْدَه عِوَضاً مِن الحَدَثِ[1].

وَ قَـولُ سيبويه في حَـدّ الأَفْعـالِ : وَ أَمَّـا الفعـل فأَمْثِلَةٌ أُخِذَت من لفظ أَحْداثِ الأَسْماءِ وَ بُنِيَتْ لما مَضى وَ لما يَكُونُ[2]، لَم يَقُلْ: إنّه يَدُلُّ عَلى زَمانٍ، وَ إنَّما قَالَ : شَيءٌ عَلى شيءٍ، فَلا يَدخلُ عَلَيه خَلْقُ الزّمانِ؛ لأنّه لم يقل (زمان) فَيَلْزَمُه.

وَ أَمّا (لَيْسَ) فقد اخْتَلَفَ أَصْحابُنا فيها[3].

فَقَـال قَومٌ : إنَّها فِعْلٌ[4] بدلالةِ أَنّ الضّمِيرَ يَتَعَلَّقُ بها وَ يَتَّصِلُ بها، وَ ذلِكَ قَولكَ: (لَيْسَا) وَ (لَسْنَ) و (لَست)[5].

وَ هَذا لا يَلزمُ، وَ ذلِكَ أَنَّ (هَاء) و هي حَرْفٌ يَتَّصِلُ بها الضّميرُ، وَ ذلِكَ قَوْلُكَ : (هَاؤم)[6] و (هاؤمو)، فَلَمَّا اتَّصلَ هَذا بها، وَ لَمْ يكن ضميراً، فَكَذلكَ يَتَّصِلُ بـ(ليس)، وَلا يَكونُ ضَمِيراً[7].

غير واحد من النحاة. انظر الجمل للزجاجي ٤١.

(١) البغداديات ١١٣: "أن يكون دالاً على زمان فقط غير دال على الحدث، وهذا الضرب هو الذي يلزم فاعل كان فيه الخبر منتصباً غير مفارق له وإنما لزمه الخبر عوضاً من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان" وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٦ وهي عند ابن عصفور تدل على الحدث إذ يقول: "والصحيح أنها مشتقه من أحداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول" ويقول: "ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل" وانظر خلاف النحويين في هذا في ابن عصفور ١/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) النص في الكتاب ١/ ١٢: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع".

(٣) وهو ليس بخلاف كبير، إنما هو خلاف بين الفارسي وغيره. وانظر هذا الخلاف في الحلبيات ٢١٠-٢١٤، إيضاح الشعر ٨-١٤ وانظر رصف المباني ٣٦٨ والمغني ٢٩٣.

(٤) هـذا رأي سيبويه والجمهور وخالف الفارسي الجمهور فقال: إنها حرف انظر الحلبيات ٢١٢ وايضاح الشعر ١٢ ورصف المباني ٣٦٨ وفي المغني نسبت الحرفية فيها إلى ابن السراج والفارسي وابن شقير، انظر المغني ٢٩٣ وهي في أصول ابن السراج فعل انظر الأصول ١/ ٨٢ ولم أجدها في جمل ابن شقير.

(٥) هذه علة من قال ذلك انظر الأصول ١/ ٨٢-٨٣ وانظر حجتهم في الحلبيات ٢١١ وإيضاح الشعر ١٠.

(٦) في الأصل (ها).

(٧) ينظر الرد في الحلبيات ٢١١ وإيضاح الشعر ١٣.

وَ مِمَّا يَدُلُّ عَلى أَنَّها لَيْسَت بفِعْلٍ أَنَّها تَدُلُّ عَلى النَّفْيِ، وَ لا تَدُلُّ عَلى حَدَثٍ، ولا زَمانٍ، وَالأَفْعَالُ مِنْها مَا يَدُلُّ عَلى حَدَثٍ وَ زَمانٍ، وَ مِنْها مَا يَدُلُّ عَلى زَمانٍ فَقَط[1].

فَإِذا كَانَ هَذا هَكَذا وَ تَعَرَّت (ليسَ) من المَعْنَيَيْنِ جَميعاً عُلِمَ أَنَّها لَيْسَت بفعلٍ.

مسألة (٢٤٨)

الأَولى في (كانَ) أَنْ يَكُونَ خَبَرَها النكرةُ، وَ إِنَّما كَانَ كَذلِكَ لأَنَّكَ إِذا قُلْتَ: (كَانَ زَيْدٌ)، فَـ(زَيدٌ) قَدْ عُرِفَ، فَلَوْ جَعَلْتَ الخَبَرَ بمَنْزِلَته لَكانَ أَيْضاً مَعْرُوفاً كَـ(زيد)[2].

وَ الخَبَرُ إِنَّما وُضِعَ ليفيدَ مَنْ تُخبره شيئاً لم يكن عَلِمَه، و لذلك صارَ الخَبَرُ الأَولى أَنْ يكونَ نكرةً؛ لأَنَّه هو الجزء المستفادُ، وَ لِذلكَ أَيضاً ينكر الفعل؛ لأَنَّه الجزءُ المُسْتَفادُ من الجُمْلَةِ[3].

مسألة (٢٤٩)

/ ١٩ظ / فَإِذا اسْتفهمت فَقُلْتَ: (أَسَفيهاً كَانَ زَيدٌ أَمْ حَليماً؟)، كَانَ النّصبُ أَحْسنَ، وَ ذلِكَ أَنَّكَ إِنَّما تَسْتَفْهِم عن السَّفَهِ لا عَنْ (زيدٍ) و لا عَنْ (كانَ)[4].

وَ إِذا كَانَ كَذلِكَ[5]، كَانَ الأَولى أَنْ تلي الأَلفَ ما يُسْتَفْهَمُ عنه و هو السَّفَهُ، وَ(أَم) تَلي (الحَلِيمَ)، لأَنّ (أَمْ) يجب أن تكونَ مُعادِلَةً لِلأَلِفِ، فتكونُ تلي المستفهَمَ عَنه كَما وليت الأَلف[6].

---

(١) في الحلبيات ٢١١: "فإن لم يكن مثالاً للحاضر وثبت أنه لا دلالة فيه على ما مضى ولا على ما لم يقع وخلا من ذلك لم يكن في الحقيقة فعلاً".

(٢) ينظر الأصول ١/ ٨٢ والجمل ٤٥.

(٣) في ابن يعيش ١/ ٨٧: "اعلم أن خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً".

(٤) في الكتاب ١/ ٤٨: "وتقول: أسفيهاً كان زيد أم حليماً، وأرجلاً كان زيد أم صبياً تجعلها لزيد، لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدوء".

(٥) في الأصل (وكان).

(٦) انظر "أم" في المسائل السابقة مسألة رقم ٢٢٠-٢٢٥.

مسألة (٢٥٠)

قَوْلُ الفَرَزْدَقِ :

[٧١] أَسَكرانُ كَانَ ابْنَ المراغةِ إذ هجا ... تَميماً بجَوْفِ الشَّام أَمْ مُتَساكِرُ[١]

(أَسكرانُ) رَفْعٌ بفعل مُضْمَر تكون (كانَ) تَفْسيراً و دليلاً عليه، وَحسن الرَّفْعُ فِي هَـذا المَوْضِـعِ؛ لأَنَّ الـتَّقْدِيرَ : أَكانَ سكرانُ ابنَ المراغَةِ، فاسْتَفْهم عَنْ سكرهِ[٢] لا عَنْه في نَفْسهِ[٣].

وَ إذا كَـانَ كَذلِـكَ كـانَ الأَولى أَنْ تَرْفَعَ؛ لأَنَّ النَكِرَةَ لَمّا دَخلَها هَذا المَعْنَى مِن أَنَّ القَصْدَ إِنّما وَقَعَ إِلَيها، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ فِيها، فترفعُ بـ(كانَ)، وَ كَذلكَ قَولُ جَرير :

[٧٢] فإِنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ ... أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّـكَ أَمْ حِمـارُ[٤]

حَسُـنَ؛ لأَنَّـهُ أَرادَ: إنّـكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ من أَيّ الجِنْسينِ كانت أُمُّك، مِن هذا الجِـنس أَوْ مِـن هذا، فَـرَفْعُـه لِلظّـبِيِ حسن[٥]؛ لأَنّ القَصْدَ إِلى أَنْ لا يُعـرِّفه أنّه لا يبالي

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٤٨١ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٣ والمقتضب ٤/ ٩٣ والخزانة ٩/ ٢٨٩ والجمل لابن شقير ١٢١، والبيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني ٨٧٤ وضرائر الشعر ٦٨ والخصائص ٢/ ٣٧٥ برواية (ببطن الشام) والمغني ٤٩٠

والبيت في هجاء جرير، والشاهد فيه رفع سكران بكان المضمرة وكان الظاهرة دليلاً عليها.

(٢) في الخصائص ٢/ ٣٧٥: "ألا ترى أن تقديره: أكان سكرانُ ابنَ المراغة، فلما حذف الفعل الرافع فسره بالثاني فقال: كان ابن المراغة، وابنُ المراغة هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة وخبر كان المضمرة محذوف معها لأن كان الثانية دلت على الأولى".

(٣) نقل البغدادي هذا النص من قوله (أسكران) في الخزانة ٩/ ٢٩١ على أنه في العسكريات وليس هو في العسكريات.

(٤) البيت ليس في ديوان جرير، ونسب البيت إلى خداش بن زهير في سيبويه والشنتمري ١/ ٢٣ وشرح شواهد المغني ٩١٨ والمقتضب ٤/ ٩٤ ونسب إلى ثروان بن فزارة في الخزانة ٧/ ١٩٢-١٩٤ وحماسة البحتري برواية (أطرف كان أمك أم حمار) والشاهد بلا نسبة في المغني ٥٩٠ وابن يعيش ٧/ ٩٤ والقرطبي ١٣/ ٩٩ والجمل لابن شقير ١٢١

والشاهد في البيت رفع ظبي بكان المضمرة وكان الظاهرة دليلٌ عليها.

(٥) في ابن يعيش ٧/ ٩٥: "وقد ذهب بعضهم إلى أن (ظبيا) في قولك: (أظبي كان أمك أم حمار) مرتفع بكان

من أيّ الجنسين كانَ أبوه[1].

مسألة (٢٥١)

إِذا اجْـتَمعَ في (كـان) نكـرتان، حَمَلْـتَها عَـلى المَعْنى، فقلت : (ما كانَ أَحَدٌ خيراً منكَ).

فَجَازَ دخولُ (كانَ) فِي النّفي، و ذلكَ أَنَّ (أَحداً) لا يكونُ واقعاً إِلاّ للإِنْسانِ، فَلَوْ قَالَ : (أَحَدٌ خَيْرٌ مِنك) لم يكن فيه فائدَةٌ، وَ إِذا نَفى اسْتَفادَ[2].

أَلا تَـرى أَنَّ قَولكَ: (رَجُلٌ قام) قليلُ الفائدةِ، وَ لَوْ قلت : (ما رَجُلٌ قَام) لم يُنكرْ ذلك، و يُستَفاد به معنىً فِي النّفي، و كذلك هَاهُنا.

مسألة (٢٥٢)

وَ يَجوزُ إِذا قُلْتَ : (ما كانَ فيها أَحَدٌ خَيراً منكَ) أَنْ تَجْعَلَ (فيها) الخَبَرَ، وَتَنْصِبَ (خيراً منكَ) عَلى الحالِ.

وَ يَجُوزُ أَنْ تلغي (فيها) فَإِذا أَلغَيْتَها فَالوَجْهُ التَّأْخيرُ، وَ إِنّما كَانَ الوَجْه التّأخيرَ إِذا أَلْغَيْتَ لأَنَّها ليست بخَبَرٍ، وَ إِذا لَمْ تَكن خَبَراً و كانت الأَخبارُ إِنّما تقع للفَائِدَةِ فَإِنّ سَبيلَ الذي يُبْدَأُ به [أن يكون] أَوّلاً[3].

مسألة (٢٥٣)

إِذا قُلْـتَ : (مَـا فِيها أَحَدٌ خيرٌ منكَ)، جَازَ الرَّفعُ، تَجْعلُه صِفَةً لـ(أَحَدٍ)، و يكونُ (فِيها) الخبرُ[4].

مضمرة تفسرها كان هذه الظاهرة لأن الاستفهام يقتضي الفعل فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة".

(١) المقصود هو الأصل ويتساوى هنا الأب والأم.

(٢) الكتاب ١/ ٥٤: "وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا".

(٣) الكتاب ١/ ٥٦.

(٤) الكتاب ١/ ٥٥ وفي جمل الزجاجي ٤٧: "وإن شئت جعلت خيراً نعتاً لأحد فرفعته وجعلت فيها الخبر".

وَ يَجُوزُ عَلى وَجْهٍ آخَرَ : (مَا كَانَ أَحَدٌ)، فيقالَ : (أَيْش)، فتقُولُ : (خَيرٌ منك)، فيكون مُبْتَدأً ترفعُه و يكونُ قَدْ دَلّ عَلى المُراد.

وَ عَلى هَذا أَجَازَ أَصْحابنا : (كان زيدٌ منطَلِقٌ)، [تَقولُ : كانَ زيدٌ]، فَيَقُولُ: (مَا[1] هو ؟)، فَتَقُول : (مُنطلق).

مسألة (٢٥٤)

قولُ الشاعِرِ :

[٧٣] هي الشفاءُ لدائي لَوْ ظَفِرْتُ بها وَ لَيْسَ منها شفاءُ الدّاءِ مبذولُ[2]

وغير ذلك من الأبيات تضمِرُ الأَمْرَ وَ الشأْنَ و القصّةَ و الحديث[3] فترفعهما جميعاً، وَ عَلى هَذا يجوزُ: (كانَ زيدٌ مُنطَلِقٌ)، وَ هذا بمعنى الأَمْرِ[4].

مسألة (٢٥٥)

يَجوز تقديمُ خَبَرِ كانَ عليها، إِذا كَانَ مِنْ أَيِّ جُمْلَةٍ، فتقول : (قائماً كَانَ زيدٌ) عَلى نيّة التّأخيرِ[5].

وَ يضعُف عند أَصْحابنا : (قائماً[6] كان زيدٌ)، قَالَ : لأَنّه لا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : (قام

---

(١) في الأصل (من).

(٢) البيت لهشام أخي ذي الرمة في سيبويه والشنتمري ١/ ٣٦-٧٣ وسفر السعادة ٨٠١- ٨٠٢ والأزهية ١٩١، والبيت بلا نسبة في الإغفال ٨٩٨ والمقتضب ٤/ ١٠١ والمغني ٢٩٥ والقرطبي ٨/ ٩٥ وابن يعيش ٣/ ١١٦ والجمل لابن شقير ١٢٠.

والشاهد إضمار اسم ليس ضمير الشأن وتقديره وليس هو منه.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٧٠، ٧١، ١٤٧.

(٤) الحلبيات ٢٣٦.

(٥) هذا رأي أهل البصرة وفي هذا اختلاف. انظره في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٤ والارتشاف ٢/ ٨٦- ٨٧ وليس في تقديم الخبر سماع عن العرب. انظر الارتشاف ٢/ ٨٦-٨٧.

(٦) في الأصل: (قام).

زيدٌ) فَترفعُ (زيداً) بالابْتِداءِ، فَكَذلكَ يقبح أَيضاً أَن تقول: (قام كان زيدٌ)[1].

وَ كُـلُّ اسْـمٍ إِذا وَقَـعَ مَوْقِعَه، أَيْ إِلى جانبِ ما هو حديث عَنْه لَم يجز أنْ تنوي به التقديم.

وَ إِذا كَـانَ فِـي غَيرِ مَوْضِعِه جازَ أَنْ تُقَدّمَ، مثالُ ذلكَ : (كَانَ زَيدٌ إِنْ تقُمْ يقُمْ) [2] يَجوزُ أَنْ تَقُولَ : (إِنْ تَقُمْ يَقُمْ كان زيدٌ).

وَ كذلـكَ لَـوْ قُلْـتَ : (إِنْ تقم يقم[3] زيدٌ)، لم يجز أَنْ تَنوي به التَّقْديمَ؛ لأنَّه واقِعٌ فِي مَوقِعِه؛ فَعَلى هذا يجري جميع الباب.

مسألة (٢٥٦)

المَـنْدوبُ بمَـنزلة المَدعـوّ؛ لأَنَّـه تَفَجّعٌ عَلى المَنْدوبِ؛ لأَنّه لابد من [أن] يدخل[4] للـنّدْبَةِ عَلَمـاً، فَـأَدْخَلَ الأَلِـفَ؛ لأَنّهـا أَمَدُّ الصّوْتِ، وَ أَتى بالهَاءِ لبيان الأَلِفِ، وَ كَذلِكَ يُؤْتـى بهـا لبيان الحَـرَكَةِ، وَ لا يَلْـزَمُ[5] أَنْ يكونِ غيْرَ الاسْمَ بأَنْ حَذفَ عنه الضمّ؛ لأَنَّ النّدبةَ لَمّا دَخلَت لَمْ يَكُن لَها بدٌّ من تأثيرٍ؛ لأنّها دخلت لِمعنى[6].

وَ حُـروفُ الـنّدبةِ الأَلِـفُ، و يُفْـتَحُ مـا قبـلها إِلا أَنْ تخاف لبساً، فَإِن خَفتَ لبساً غَيَّرتها، فَنَقَلْتَ الأَلِفَ إِلى الواو إِذا انْضمّ مَا قَبْلَها، وَ إِلى الياءِ إِذا انْكَسَرَ ما قبلها[7].

---

(١) هكذا جاءت الأمثلة في الأصل، والمقصود منها أنه لا يسوغ في محل (قائم) الفعل، قال ابن عصفور: "وأما الفراء فإن حكمه عنده مع التقديم حكمه مع التوسط إلا أنه يثني (قائماً) ويجمعه لأنه لا يسوغ في محله الفعل، فلا تقول: قام كان زيدٌ" شرح الجمل ١ / ٣٩٤.

(٢) في الأصل (إن يقم يقم).

(٣) في الأصل (إن يقم يقم).

(٤) في الأصل (لا بد من تدخل).

(٥) في الأصل (تلزم).

(٦) ينظر الكتاب ٢/ ٢٢٠-٢٢١ وابن يعيش ٢/ ١٣ وسر الصناعة ٧٢٥، ٥٦٧، ٤٠٩، ١١٢ ورصف المباني ٥٠٣.

(٧) "يجوز في هذه الألف أن تقلب ياء تارة وواواً أخرى بحسب الحركة قبلها إذا خيف التباس" رصف المباني ١٢٠ وانظر الكتاب ٢/ ٢٢٤.

كَذلـك إذا قُلْـتَ: (وَا غُلامـاه)، وَ أَنْتَ تُضيفُه إلى نفسِكَ، حَذفتَ الحَرَكةَ، و هي قَـوْلُكَ : (يَـا غـُلامِ)؛ لأنَّهـا بمَـنْزِلَـةِ التّـنْوين، وَ التّـنويـنُ يُحْـذفُ في النّـداءِ في هذا المَوْضِـع، ويشـبـه أَيضـاً حَرَكَـةَ الإعْـرابِ، وَ ذلِكَ أَنَّ الكَسْـرَةَ تَـزُولُ بـزَوالِ اليَـاءِ[1]، فَأَشْبَهَت حَرَكَةَ الإعْرابِ فَحُذِفَتْ[2].

وَ كَذلِـكَ عَـلى لُغـة مَـنْ قالَ : (يا غُلاميْ) فَأَسْكَنَ اليَاءَ، حَذفْتَ الياءَ؛ لأَنّ هذه الياءَ بمنزلةِ التنوين، فَلَمَّا كانَ التنوينُ يُحذَفُ في النّداءِ حَذفْتَ الياءَ.

وَ يَدْخُل فِي هَذا أَنّه لَمْ يُحَرَّكْ التنوينُ لالتِقاءِ السّاكِنَيْن؛ لأَنّه بابُه[3]، وَ إنْ كَانَ قَدْ جَـاءَ حَذفُـه فِـي قَولِـه[4]: ﴿قـل هو الله أَحَدُ الله الصّمَد﴾[5]، فَذلكَ لَيْسَ بَابُه، وَ بابُه أَنْ يُحرّك لالتِقاءِ السّاكِنَيْن، كَما تَقولُ : (زيدٌ الظريفُ).

و الاحـترازُ مـن هـذه المُعَارَضَـةِ أَنْ تَقـولَ : إنّ التّنوينَ زائدٌ وَ أَلِفُ النّدبةِ زائدةٌ، وَالتـنوينُ سـاكنٌ وَ الأَلِفُ سَاكنَةٌ، وَ قَدْ عُلِمَ أَيضاً أَنّه لا يُنادى إلا مَعروفٌ، و لا يُنْدبُ أَيْضاً، فَكَأَنّ النّدبةَ قامَت مقامَ الإضافةِ.

وَ وَجـه قَـوْلِ مَـنْ أَثْبَـتَها وَ إنْ كانت سابعةً بأَنْ قالَ : إنّ هَذهِ الياءَ اسْمٌ وَ ليست بتـنوين، و إذا كانـت اسمـاً لم يجز أَنْ أَحْذِفَها، فَأَثبتها، وقال : (وا غُلامياه)، وَ إذا حرّك الياء فالإثباتُ لا غير، لأَنّها للندبة دَخَلت عَلى حَرْفٍ مُتَحَركٍ[6].

وَ حُكِـي عـن يونـس : (أقاضٍ) فَحَذَف الياءَ، فَقالَ : هَذه الياءُ تُشْبه ياءَ الإضَافةِ

---

(١) في الأصل (ياء).

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٢٢١-٢٢٢.

(٣) قال ابن يعيش: "وتحذف التنوين من المضاف إليه في الندبة لأنه لا يجتمع ساكنان: التنوين والألف، ولم تُحرّك التنوين لأن أداة الندبة زيادة غير منفصلة كما أن التنوين كذلك" ابن يعيش ٢ / ١٤.

(٤) في الأصل (قولك).

(٥) الإخلاص ١، ٢. وفي الآية قراءات، والقراءة الواردةُ في هذا الموضع قراءة هارون عن أبي عمرو، ونصر بن عاصـم، وهـي بالضمّ من غير تنوين وإن وَصَلَ. انظر السبعة في القراءات ٧٠١ ومختصر في شواذ القراءات ١٨٢.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٢٢-٢٢٣ وابن يعيش ٢/ ١٤.

مِن قبلِ أنّ التّنوين إِذا دَخَلَ عَليها أَسْقطها كَمَا أَنَّ الياءَ تُسْقِطُ التنوينَ[١].

مسألة (٢٥٧)

(وا غُـلامُ صـاحبياه) أَثْبَـتَ الـياءَ؛ لأَنَّ الصّـاحبَ لَـيس بمـندوب، و لا مُـنادى، والحذفُ إِنّما يَقَعُ في المندوبِ[٢]، فَلما لَم يَكن مَنْدوباً لم تحذِفْ[٣].

مسألة (٢٥٨)

الصّفةُ لا تُنْدَب عند الخليل و سيبويه، وَ يُنْدَبُ الاسْمُ المُضافُ إليه[٤].

قـال[٥]: لأَنّ الاسـمَ الثاني بِمَنْزِلَةِ جزءٍ من الاسمِ الأَوّلِ، وَ إِذا كَانَ بِمَنْزِلَةِ الجُزْءِ مـنه صارَ بِمَنْزِلَتِه، فَيُندَبُ كَما يُنْدَبُ، وَ لَيْسَ هَكَذا سبيلُ الوَصْفِ؛ لأَنّه يُفصَلُ / ٢٠و/ بينه و بين المَوْصوفِ، و لا يُفْصَلُ بين المضافِ وَ المضافِ إليه[٦].

وَوَجْهُ قَوْلِ يونس، قَالَ : الصِّفَةُ هي المَوْصُوفُ فِي المَعْنى، و المُضَاف غَيْرُ المُضَافِ إِلَيْه، وَ إِذا جازَ أَن تندبَ ذلكَ وَ إِن كانَ غيره لم ينكر أَنْ تندُبَ الصّفَةَ.

وَ معَارَضـةٌ عَلى هَذا القَوْلِ، وَ هُوَ أَنْ تَقُولَ : أَلَيْسَ مِن قَولِكُم بأَنّ : (يازيدُ) فِي الـنّداءِ وَ إِنْ كَـانَ مَبْنِـياً وَ مـنادى قَـدْ تجـري صِفَتُه عَلَيْه في قولكم : (يا زيدُ الظريفُ)، فَكَذلِكَ لا يُنكَرُ أَنْ تجري صفةُ المندوب عَلَيْه، فَتَكونُ مَندوبةً كَما جازَ فِي النّداء.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٣) في الأصل (يندب).

(٤) ذهـب الخلـيل وسـيبويه إلى أنـه لا يجوز ندب الصفة وأجازا ندب المضاف إليه. ينظر رأيهما في الكتاب ٢/ ٢٢٥- ٢٢٦ وذهـب يونـس وبعـض البصـريين مـع الكوفـيين إلى أنـه يجـوز نـدب الصـفة لأن الصفة مع الموصـوف كالاسم الواحد، انظر رأي يونس في الكتاب ٢/ ٢٢٦ وانظر الخلاف بين النحاة في ابن يعيش ٢ / ١٤ والإنصاف مسألة ٥٢ وأسرار العربية ٢٥٠.

(٥) الخليل في الكتاب ٢/ ٢٦٦.

(٦) نـص الكـتاب ٢/ ٢٢٦: "مـن قـبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه".

فَالجواب بأنّ الصّفةَ فِي قَوْلِنَا: (يَا زيدُ الظريفُ)، عَلى قَوْلِنَا، هُوَ مَرْفُوعٌ من جُملةٍ أُخرى، لا أنّه[١] وصفٌ لِـ(زيد) في الحقيقةِ[٢]، فتسقُطُ هذه المعارضةُ[٣].

مسألة (٢٥٩)

(وا مَنْ لا يَعْصيه) وَ (وَا من لا يغزوه)[٤].

لَمّـا خِفْتَ أَنْ يَلْتَبسَ بما فيهِ الأَلِفُ مثل (يخشى) حَذَفت الواوَ التي هي لام الفِعْل لالـتقاءِ السّاكِنَيْن، وَ أَثْبَتّ الألفَ لِلنّدبةِ؛ لأَنّها دَخَلَت للمعنى، فَتَقْلِبُها واواً إِذا انْضَمَّ مَا قبلَها، وَ ياءً إِذا انكَسَر ما قبلها، و كذلكَ فِي جَمِيعِ مَا يلتبسُ.

مسألة (٢٦٠)

إِذا قُلْـتَ: (وَاسـلماناه)، فهـو اسْـمُ شَخْصٍ، لا تُثَنّيه؛ لأَنّ التَثْنِيَةَ لا تُندَب؛ لأَنّها منكورة، و لا تخافُ لَبْساً.

مسألة (٢٦١)

قَوْلُك : (لَوْ جَاءَ زَيدٌ لَجاءَ عَمْروٌ)، هَذه الّلامُ لامُ القسم، وهي جواب لو[٥].

وذلـكَ أَنّ (لَـوْ) ليسـت شرطاً، وَ إِذا لَمْ تَكُنْ شَرطاً صَارَ القسمُ جواباً لَها؛ لأَنّها لـيسَ لَهـا جـوابٌ مجـزوم، وَ إِذا كـانَ جَوابُهـا غـير مجـزوم صـار (لَجاءَ)[٦] جواباً لَها، واسْتغنينا عن إِضمار الجوابِ.

---

(١) في الأصل (لأنه).

(٢) الفارسـي في هذه المسألة يخالف مذهب سيبويه والخليل، فالخليل يرى أنها رُفعت لأنها صفة لمرفوع والظاهر من هذا النصّ أن الفارسي يرى أن الوصف مرفوعٌ من جملة أخرى، وهذا رأي الأصمعي حيث يذهب إلى أن الوصف مرفوع على تقدير: أنت الظريف. انظر الكتاب ٢ / ١٨٣ وشرح الرضي ١ / ١٣٦.

(٣) في الأصل (الزيادة).

(٤) في الأصل (وا من لا يعرفه).

(٥) يـنظر ابـن يعيش ٩/ ٢٢ وتذكرة النحاة ٤٠ واللامات ١٢٧، ورصف المباني ٤١٣ وسر الصناعة ٣٩٥ وفي المغني ٢٣٥: "وزعم أبو الفتح أن اللام بعد (لو) و(لولا) و(لوما) لام جواب قسم مقدر، وفيه تعسّفٌ".

(٦) في الأصل (لقمت).

وهـذه الّلام لا تَخلو مِن أَحَد شيئين[1]: إمّا [أَن] تكونَ وَاقعةً في موضِعِها أَو غيرَ واقعة في موضعها.

و ذلـكَ أَنّ (لَو) مَعْناها وقوع الشيءِ لِوجُوبِ غَيْرِه فِيما مَضى، فَجُعِلتَ للجزاءِ في الـزّمان الماضي؛ لأنّها دالةٌ عَلى المستقبلِ في الزمانِ الماضي، فَإذا كَانت كَذلِكَ جَازَ أَنْ تُجعَلَ جَواباً لِـ(لَو)، أَعْني لامَ القَسَمِ مِن حيثُ كَانتْ (لو) لا تَدْخلُ إلا عَلى فِعْلٍ مَاضٍ فَلِذلِكَ جَازَ الجَوابُ[2].

وَ إنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ الجَوابَ[3]، وَجَعَلْتَهُ تفسيراً لَه[4]، وَ (لَو) معتَرِضَةٌ بين القَسَمِ وَبَـيْنَ المُقسَـمِ، يَدلُّـكَ عَـلى ذلِكَ قَوْلُكَ: (لئن جئت لأُكْرِمَنَّكَ)ودخول اللّامِ عَلى (إنْ) يَـدُلُّ عَـلى أَنّ القَسَـمَ قبـلها، وَ إذا كـانَ قَـبْلَها وَجَـبَ أَنْ تَكُـونَ مُعْتَرِضَةً، وَ إذا كَانَتْ مُعْتَرِضَـةً، فَـلا مَوضِـعَ لَها[5]، وَ يَجُوزُ أَنْ يُعْتَرَضَ بما لا مَوْضِعَ لَه إذا كَانَ لَهُ مُنَاسَبَةٌ بما لَه، جيء به، فَلذلِكَ اعْتُرِضَ به.

وَ(لَـوْلا) مَعْـناهَا انْـتِفاءُ الشـيءِ لوُقُوعِ غيره[6]، ويجوز أن يكون يُنفى بها الشيءُ لوقـوعِ غـيرِه في الـزّمانِ الماضـي والمسـتقبلِ إذا كـانَ في الكلامِ دلالةٌ عليه، وفيها معنى الجزاء.

مسألة (٢٦٢)

(إنْ قُمْتَ لأَضْرِبَنّك)، ففي هذه المسألَةِ ما[7] يُسْأَلُ عنه : هل القَسَمُ فِي موقِعِه أَم

---

(١) في الأصل (أمرين) وعليها شطب، وكتب فوقها (شيئين).

(٢) في سر الصناعة: "ولا تدخل اللام في جواب لو ولولا إلا على الماضي دون المستقبل" سر الصناعة ٣٩٥ وانظر ابن يعيش ٩/ ٢٣.

(٣) ابن يعيش ٩/ ٢٤: "وربما حذفوا الجواب البتة وذلك إذا كان في اللفظ ما يدل عليه".

(٤) في الأصل (لها).

(٥) لم يذكر أحد من النحاة زيادة اللام في هذا الموضع إلا الفارسي، فاللام في جواب لو ولولا زائدة وإنما تدخل للتأكيد واستدل أبو علي على ذلك بجواز سقوطها، انظر سر الصناعة ٣٩٥ وابن يعيش ٩/ ٢٣.

(٦) ينظر الإيضاح الشعر ١٠٣ وسر الصناعة ٣٠٦ ورصف المباني ٣٦٢.

(٧) في الأصل (من ما).

لا؟ وَ هل هذه اللامُ جَوابٌ[1] لِلشّرْطِ ؟[2].

فَمِـنَ البَـيِّنِ أَنَّهـا ليسـت واقعـةً مَوْقِعهـا، وَ يَدلّك عَلى ذلكَ قَوْلُكَ : (لَئِن قمت لأضـربنّك)، فهـذا يـدلّ عَلَى أَنَّ المقسم عليه مقدّمٌ، وَ هِيَ هَا هُنا مُعْتَرِضَةٌ بين القَسَمِ وَ المقسَمِ عَلَيْه، و الجواب مُضْمَرٌ وَ لا يَجُوزُ أَنْ يكون المقسمُ عليه الجوابَ[3].

وَ قَـدْ كَانَ شَيْخُنا أَبو عَليّ قَالَ : إِنّ الجوابَ هو المقسمُ عَليه حتّى أَنْشَدَ بَيتاً وَ هو قوله :

[٧٤] لئن عادَ لِي عبدُ العزيز بمثلها وَ أَمْكَنني منها إِذَن لا أُقيلُها[4]

فـرفعَ (أقـيلُها) وَ لا يقطـعُ الجـوابَ عَـن عَمَلِـه[5]، وَ هَـذا يَدُلُّ عَلى أَنَّها ليست جواباً، وَ إِنَّما الجَوابُ مُضْمَرٌ، وَ جَعَلَ هذا تَفْسيراً له[6].

فَـإِذا قُلْـتَ : (لـئن قُمْـتَ لأَضْرِبَنَّكَ)، فَهذه اللامُ الأُولى دَخَلَتْ لِتَكُونَ مُؤذنةً أَنّ القَسَـمَ قَـبلَ الشّـرطِ[7]، وَ أَنّ ذلـكَ جوابُـه، وَ لا يَصِـحّ أَنْ يَكُونَ جواباً؛ لأَنَّ القَسَمَ لا

---

(١) في الأصل (جوابا).

(٢) ينظر اللامات١٤٥ ورصف المباني٣١٦ وابن يعيش ٩/ ٢٢ وسر الصناعة ٣٩٦.

(٣) في سر الصناعة ٣٩٩: "وفيه وجه ثان ذهب إليه غيره وهو أن تُجعل شرطاً وتجعل اللام فيه كالتي تعترض بين القسم والمقسم عليه" وانظر المسألة السابقة.

(٤) البيـت لكثير عزّة في ديوانه ٣٠٥ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٤١٢ والدرر ٢/ ٥ وشرح شواهد المغني ٦٣ والعـيني ٤/ ٣٨٢، وشـرح التصريح ٢/ ٢٣٤ والإغفال ٣٧١ والخزانة ٨/ ٤٧٣ وابن يعيش ٩/ ١٣ والبيت بـلا نسـبه في الأشمونـي ٣/ ٢٨٨ وشـرح شـذور الذهـب ٢٩٠ والمقتصـد ١٠٥٥ ومعاني الأخفش ٤٩٨ وأوضح المسالك٣/ ١٦٩ والمغني ٢١.

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها :

إذا ابتدر الناس المكارم برّهم عراضة أخلاق ابن ليلى وطولها

والشاهد إلغاء إذن ورفع أقيلها على القطع.

(٥) في سر الصناعة ٣٩٧: "ولو كانت اللام التي في (لئن عاد لي عبد العزيز) جواب القسم لا نجزم الجواب (لا أقيلها)" وفي تذكرة النحاة ٦١٨: "فدلت اللام على أن ثم قسماً محذوفاً ولذلك ارتفع أقيلها".

(٦) انظر رأي الزجاجي في اللامات ١٤٦ وابن يعيش ٩/ ٢٢ وانظر المغني ٢٣٥-٢٣٦.

(٧) ينظر ابن يعيش ٩/ ٢٢ وتذكرة النحاة ٦١٨ ورصف المباني ٣١٦.

يَكُونُ لَهُ جوابان، كَما لا يَكونُ للشرطِ جوابان، فَعَلى هَذا تجري هذه المسألةُ.

مسألة (٢٦٣)

قَوْلُ الشّاعِرِ:

[٧٥] دَعي ماذا عَلمتِ سأَتّقيه وَ لكن بالمَغِيبِ فَنَبّئيني[١]

فيقولُ قَائِلٌ : (ما) ما معناها؟ و (ذا) ما معناها؟[٢].

قـالَ أَبـو الطيّـب[٣]: قال شيخنا أبو عليّ : مَعْناها معنى النّكرةِ[٤]، قال[٥] : وَ لا يَجُـوزُ أَنْ أجعـلها[٦] في تـأويل (الـذي)؛ لأنّهـا لم تَجـيءْ فِـي تـأويل (الـذي) إلاّ فِـي الاسْـتِفْهامِ، وَ هَـا هُـنا لَـيْسَ مَعـنى اسـتفهام[٧]، وَ لَكنْ مَعْنى (مَا) و (ذا) بمَعْنَى شيءٍ، فَـيَكونُ بمَعْـنى اسْمٍ وَاحِدٍ، فيَكونُ تَقْديرُه[٨]: دعي شيئاً عَلِمْتِ، و يكون (علمت) صفةً لـ(ما)[٩].

---

(١) البيت للمثقب العبدي في ديوانه ٢١٣ وانظر شرح شواهد المغني ١٩١ والعيني ١/ ١٩٢ والبيت بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ١/ ٤٠٥ والخزانه ٦/ ١٤٢ والحجة للفارسي ٢/ ٢٤٠ وتذكرة النحاة ٥١٤ والمغني ٣٠١ ومعاني الأخفش ٥٣،١٧٢

والشاهد استعمال ماذا بمعنى شيء.

(٢) انظر هذه المسألة عند الفارسي في البغداديات ٣٧١-٣٧٩ وانظر (ماذا) في المغني ٣٠٠ وإيضاح الشعر ٤٢٥ والحجة للفارسي ٢/ ٢٤١ وتذكرة النحاة ٥١٣-٥١٤.

(٣) هـو محمـد بـن طويـس القصـري المكنى بأبي الطيب تلميذ أبي علي الفارسي وهو الذي أملى عليه المسائل القصريات وكان أبو علي يكثر من الإملاء عليه ويخصه بالطرف، مات شاباً، انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ١٢٢ ومعجم الأدباء ١٥/ ٧.

(٤) في المغـني ٣٠١: "وقـال الفارسي: نكره بمعنى شيء" وفي تأويلها خلاف. انظره في المغني ٣٠١ وانظر تقديرها في البغداديات ٣٧٧.

(٥) نقلها البغدادي في الخزانة، انظرها في الخزانة ٦/ ١٤٤-١٤٥.

(٦) في الخزانة ٦/ ١٤٤ (اجعل ذا).

(٧) انظر الكتاب ٢/ ٤١٨والحجة ٢/ ٢٤١ وقال به السيرافي وابن خروف انظر المغني ٣٠١ وتذكرة النحاة ٥١٤

(٨) تقديره مكررة في الأصل.

(٩) انظر الحجة ٢/ ٢٤٠ والبغداديات ٣٧٧ والمغني ٣٠١.

قَالَ : وَ الشاهِدُ عَلى هذا القَوْلِ أَنّ (ما) و (ذا) إنّما جاءت بمَعْنَى شَيءٍ وَاحِدٍ فِي الاسْتِفْهامِ، وَ الاسْتِفْهامُ نَكرةٌ، وَ هي ها هُنا أَيْضاً مبهَمَةٌ، فَحَمَلْتَها على النّكِرة التي جاءت في الاستِفهامِ[1].

وَ قالَ أَبو الطيّب : فيها وَجْهٌ آخَرُ : و هُوَ أَنْ تُريدَ : دَعي مَا الذي ذا عَلِمْتِ، فَتَكون (ما) بمَنْزِلَةِ (الذي) و تُقَدّم (ذا)، و تُريدُ الهَاء، أَيْ : علمتيه[2]، و هذا جائزٌ، وَ لَوْ أَرَدْتَ بها مَعنى (عرفت) لَجَازَ أَيضاً، وَ ذلِكَ أَنّ (ذا) بمنزلةِ المُبْهَمِ، فَهو بمنزلةِ الذكر الذي يعود إلى (الذي)[3].

أَلا تَرى أَنّ (بين) لا تُضافُ إلا إلى ما هو أكثر من واحِد[4]، قال سبحانه : ﴿عوان بينَ ذلك﴾[5] فعلمنا أنّ (ذلكَ) هو هَاهُنا أَكثرُ من واحِدٍ؛ لأنّه مُبْهَمٌ[6].

فَكَذلكَ يَكونُ بمنزلةِ العَائِد إذ هو مشبهٌ للمَعْنَى في أنّه لا يُخَصُّ بشَيءٍ دونَ شيءٍ، كَما أَنّ المُضْمَرَ لا يختصّ بشَيءٍ دون شيءٍ، فَمِنْ هَذا الوَجهِ أَشبهه، فَحُمِلَ عليه لهذه العلّة.

مسألة (٢٦٤)

قول ذي الرّمة :

[٧٦] فَيا ميّ هل يُجْزى بُكائي بمِثْلِه   مِراراً وَ أَنفاسي إِلَيكِ الزوافرُ[7]

---

(١) نقلها البغدادي في الخزانة، انظرها في الخزانة ٦/ ١٤٤-١٤٥.

(٢) في الأصل (علميته ذا).

(٣) وهذا كله من قول أبي الطيب ورأيه لأن هذا لم يجزه الفارسي في البغداديات ففي البغداديات ٣٧٥: "ولم نعلم أن ذلك جاز في علمت الذي بمعنى عرفت ولا في عرفت".

(٤) في الإغفال ٢٢٨: "أما قوله تعالى ﴿عوان بين ذلك﴾ فإنما أضيف بين إلى ذلك من حيث كان إضافته إلى القوم".

(٥) البقرة ٦٨.

(٦) في إيضاح الشعر ٢٩٠: "وقد أضيف بين إلى المبهم المفرد في نحو قوله سبحانه ﴿عوان بين ذلك﴾".

(٧) البيت لذي الرّمة في ديوانه ١٠١٣ وانظر الحلبيات ٦٦

وهو من قصيدة مطلعها:

لا يَجُوزُ أَنْ يَكونَ (مراراً) مُتَعَلِّقاً بالبُكاءِ؛ لأنَّه يَحولُ بين الصِّلَةِ و الموصُولِ، فَكَأنَّه أَرادَ : بكيت مراراً.

و أَمّا قَولُ الشّاعِرِ:

[٧٧] فَلا أَبَ و ابناً مثلُ [مروان] و ابنِه   إِذا هو بالمجد ارْتَدَى و تَأَزّرا[١]

فـ(إذا) متعلقةٌ بـ(مثل)؛لأَنَّ فِيها مَعنى الفِعْلِ، وَ إذا كانَ فِيها مَعْنَى الفِعْلِ تَعَلَّقَ بها، وَ إِذا وَجَدْنا للظَّرفِ شيئاً ظاهراً يتعلّقُ به لم نُضمر له.

مسألة (٢٦٥)

قولـه سبحانه :﴿إنّ الذين كَفَروا يُنادَونَ لَمَقْتُ اللهِ أكبرُ من مَقْتِكُم [أنفسكم] إذ تُدْعون﴾[٢].

(إِذ تُدْعونَ) مُتَعلِّقَةٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسّره (من مقتكم)، و التقدير : (مَقْتكم إذ تدْعون)[٣].

مسألة (٢٦٦)

النكرةُ إِذا كانَ فِي آخِرِها الهاءُ، رَخّمَها سيبويه[٤]، و أبو العباس / ٢٠ظ/ المبرد

لمية أطلال بحزوى دوائر   عفتها السوافي بعدنا والمواطر

والشاهد نصب (مراراً) بفعل محذوف تقديره: بكيت مراراً.

(١) البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائلها، ونسب البيت إلى رجل من عبد مناة بن كنانة في العيني ٢/ ٣٥٥ والخزانة ٤/٦٧ وهو بلا نسبة وفي سيبويه والشنتمري ١/٣٤٩ والأشموني ٢/١٣ والإغفال ٥٦٠ واللامات ١٠٥ والمقتضب ٤/٣٧٢ والمفصل ٤٢ وابن يعيش ٢/١٠١ ومعاني الفراء ١/١٢٠ وأوضح المسالك ١/٢٨٩ والجمل لابن شقير ١٦٥ والمقتصد ٨٠٤ والشاهد في البيت تعلق إذا بمثل لأن فيها معنى الفعل.

(٢) غافر ١٠.

(٣) في البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٢٩: "وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يعمل فيه فعل مقدر وتقديره: مقتكم إذ تدعون".

(٤) قوله في الكتاب ٢/٢٤١: "واعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك كان اسماً خاصاً غالباً أو اسماً عاماً لكل واحد من أمة فإن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب".

يمتنعُ من ذلك[1].

فَمِنْ حُجّةِ سيبويه قول[2] [الشاعر] :

[٧٨] جاريَ لا تستنكري عذيري[3]

فَحَذَفَ الهاءَ وَ هي نكرةٌ[4].

[وَ] مِمّـا يَقولُ أَبو العبّاس : إنّ التّرخيمَ إنّما يَقعُ عَلى مَعْروفٍ قَد كثُر اسْتِعْمالُه، وَ عُرِفَ، و النّكرةُ غَيرُ مَعْروفةٍ، و ترخيمُ هَذه إنّما أراد جاريةً بعينِها[5].

فَقـالَ سـيبويه عَـلى هَـذا: لما كَانَـتْ تَتَغـيّرُ الهـاءُ آخِراً بالمنادى المعرفة حَذفْتها في التّرخيمِ؛ لأنّها قَدْ تَغَيّرت كَما تَغيّر غيرها[6].

مسألة (٢٦٧)

إذا رَخّمْـتَ اسْـماً فِـي آخِرِهِ الهاءُ وكانَ نَكِرَةً حَذَفْتَها فِي قول سيبويه، وَ عِنْدَ أَبِي العَبَّاسِ المبّرد لا تُرخّم إلا إذا كانت مقصودة بعينِها[7].

فمـنَ الحجـةِ لِقَـولِ سـيبويه أنّهـم قـد أَجْمَعُـوا عَلى أَنْ رَخّموا النّكرةَ إذا كانت

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٦٤ "والترخيم داخل على المعارف لأنها مثبتة مقصود إليها مبينة من غيرها والنكرات شائعة غير معلوم واحدها" وانظر ٤/ ٢٦٠. وهو رأي المازني في التعليقة ١ / ٣٨٤.

(٢) في الأصل (قولهم).

(٣) الرجز للعجاج وبعده:

سعيي وإشفاقي على بعيري

وهـو في ديوانـه ٢٢١ وانظـر سـيبويه والشـنتمري ١/ ٣٢٥، ٣٣٠ وابـن يعـيش ٢/ ١٦ والعـيني ٤/ ٢٧٧ والخزانة ٢/ ١٢٥ والمقتضب ٤/ ٢٦٠ واللسان (عذر) والأصول ١/ ٣٦١ وهو بلا نسبة في أمالي الشجري ٢/ ٨٨ والأشموني ٣/ ١٧٢ والعسكريات ٨٦.

والشاهد فيه ترخيم النكرة، وجاري ترخيم لجارية وهي نكرة.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٤١.

(٥) انظر الغلط للمبرد في المقتضب ٤/ ٢٦٠ والانتصار ١٥١.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٤٢.

(٧) انظر المسألة السابقة.

مَقْصـودةً بعَيـنِها، وَ فِـيها الهاءُ، فَقَد أَجازوا حَذْفَها مِنْهُ، وَ إِنْ كَانَ مُبْهَماً، فَكَذلِكَ يَجُوزُ تَرخيمُ النّكرةِ، وَ إِنْ لم تَكُنْ مَقْصودةً.

و فِيْها وَجْـهٌ آخَـرُ، وَ ذَلِـكَ أَنّ مـن أُصـولِهم إِذا اجْتَمَعَ فِي شَيءٍ شِبْهان أَجروه مَجـرى مَـا شُـبّه بهِ، و هو كثيرٌ، وَ لَما كَانَت النَكِرَةُ قَدْ أَشبهت المُنادى فِي أَنّه قد نودي بها كَما نودي بالمعرفةِ، وَ فِي آخِرِها الهاءُ، وَ إِذا كان هذا هكذا وجب أَن تحذفَ الهاء.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا أَنْكَرتم أَنْ يكونَ لا يجبُ هذا، و ذلِكَ مَا يُحذفُ إِذا كان مما قد غَيّره النّداءُ.

قِيلَ لَه: الهاءُ في هذا المَوْضِعِ قَدْ تغيّرت كَتَغيّر النّداءِ.

مسالة (٢٦٨)

وَ إِذا وَقَفْتَ أَلحقت الهاءَ؛ لأَنّ هذا الاسم قد غُيّرَ تَغييراتٍ كَثيرة، فَلَمّا تَغيّر جَعَلوا إِثْباتَ الهَاءِ عِوَضاً مِمّا دَخَله من التغييراتِ[١].

وَ قَـد يجـوزُ أَن لا يقـفَ بهـا، و يُعَـوّض الأَلِـفَ[٢]، وَيُجـري[٣] الوقـف مَجْـرى الوصْلِ[٤]، فيثبتونَ الهاءَ في الوقف.

قـالَ : لأَنَّ مِـنْ أُصـولِهم إِذا كـانَ في الشيءِ شَبَهٌ واحِدٌ أَجازوا فيه الحَذفَ، وَ إِذا اجْتَمَعَ فيه شيئان لم يجيزوا غيرَ الحذفِ.

يَدلّك عَلى هذا قَوْلُهم : (رَسُولٌ : رُسْلٌ)[٥] لَمّا كَانت السينُ مَضمومةً أَسْكنوها، وَ قَـالُوا : (عوان و عُوْن)، لَمّا اجْتَمَعَ في الواوِ ضَمّةٌ وَ واو لم يجيزوا غَيْر حَذفِ الضمّةِ،

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٤٢: "فأرادوا أن تثبت الحركة على كل حال ليكون ثباتها عوضاً من الحذف للياء والهاء فَبُيّنت الحركة بالهاء في السكون".

(٢) عند سيبويه يجوز هذا في الشعر اضطراراً، انظر الكتاب ٢/ ٢٤٢.

(٣) في الأصل (تجري).

(٤) بعدها في الأصل (وذلك) وعليها ضبة.

(٥) المنصف ١/ ٣٤٠ والإغفال ٣٩٩.

فَقَدروا بهذا تقدير الضمّة فَلَم يجيزوا [غير] ذلك.

و عَلى هـذا قـالَ الخليلُ : (جائي)، و كانَ فِي الأَصْلِ (جايئاً)، فَقَدّمَ الهَمْزَة إِلى مَوْضِعَ العين، و أخّر العين موضعَ اللّام[١].

يَدلّك عَلى هَـذا قولُهـم :(شَـاكي السلاح)، وَ إِنَّما هو (شايك السلاح)، فَقدّم الكـاف، و هـي الـلامُ، و أخّر العينَ، وَ هي الياءُ، فَجَعَلَها كَسْرَةً[٢]، فَإِذا كانَ هَذا جائزاً فِيما لم تجتَمِع فِيه الأمثالُ، وَ هي الهمزة، فبما فيه الأَمْثالُ أَوْلى.

مسألة (٢٦٩)

و منَ العَرَبِ مَنْ يَبْنِي الاسْمَ بَعْدَ الحَذْفِ، وَ لا يُغيّرُ، فَيجعَلُه اسماً[٣].

قـال : و هـو رديءٌ في القـياسِ، وَ وجْهُ رَدَاءَتِه أنّه لا يَدُلّ على المَحْذُوفِ، وَ هُوَ يُلبسُ بغيره.

وَوَجـه مَـنْ أَجـازَه قَـالَ : إِنَّ المُبْهَمَ هو الذي يَخْتَصُّ أَشياءَ، وَ لا يَدُلُّ عَلى شَيءٍ دونَ شيءٍ.

وَ قَـدْ أَجازوا فِيه أَنْ يُقْصَد إِلى واحِدٍ بعينِه، فَأَوّلُ أَحْوالِ (حارث) و ما أشبهَهُ أَنْ يُجْعَلَ بمَنْزِلَةِ المُبْهَمِ؛ لأنّه عَلَمٌ، وَ هو لا يُشْبهُ[٤].

مسألة (٢٧٠)

قَوْلُ الشّاعِرِ :

[٧٩] إِمّا تريني اليَوْمَ أَمّ حَمْز ... قاربتُ بين عَنَقي و جمزي[٥]

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٣٧٧ والأمالي الشجرية ١/ ٢٠٧.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٧٨، البغداديات ٤/ ٥ والمنصف ٢/ ٥٢-٥٤ وانظر الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٤٥ والمقتصد ٧٩٢.

(٤) يقصد أنه لا يلبس بغيره ولا يشبه.

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ٦٤٤ وانظر سيبويه الشنتمري ١/ ٣٣٣ والمقتضب ٤/ ٢٥١ وهو نسبه في أسرار العربية ٢٤٠ والإنصاف ٣٤٩ وابن يعيش ٩/ ٦

و وجهُ ذلكَ أنّه أَراد : (حمزَة) مُرَخماً، فَرَخّمَه على لغة من قالَ : (يا حارُ)، فكَأنّه أَرَاد : (حمزُ)،[1] ثُمّ نَقَلَه من النداءِ، فَخَبَّر عَنه، فقالَ : (حَمْزِ)، و هو في مَوْضعِ جَرٍّ بالإضافَةِ[2]، وَ لَيْسَ هو مُنادى[3].

مسألة (٢٧١)

(يا فُلُ)، لَيْسَ بمُرخّم، و ذلك أنّه اسمٌ جَعَلَه عَلى حَرْفَين بمَنْزِلَةِ (يدٍ) وَ (دَمٍ)، فَلَمْ يرخّمْه[4]، فَلِذلكَ قالَ:

[٨٠] فِي لجّةٍ أَمْسِك فُلاناً عن فُلِ[5]

و قالَ الأَصمعي : مُرَخّمٌ، و هو قبيحٌ، و ذلك أنّه مُبهمٌ لَيْسَ فيه هاءُ التّأنيث، فَلا يَجوزُ أَنْ يُرَخّمَ اسْمٌ مبهمٌ إلا و فيه هاء التّأنيث، هذا هو القياسُ.

مسألة (٢٧٢)

(طَيْلِسان) بالكَسْرِ[6] لا يُرَخّمُ عَلى قَوْلِ مَنْ قالَ : (يا حارِ)؛ لأنّه يَصيرُ (فَيْعِل)، و(فَيْعِل) لا يوجدُ في الصحيح.

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

يا أيها الجاهل ذو التنزي   لا توعدني حية بالنكز

والشاهد فيه ترخيم حمزة.

(١) في الأصل (حمزة).

(٢) في ترخيم المضاف خلاف. انظره في الإنصاف ٤٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٤٧.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٤٨: "فأما قول العرب: يافل أقبل، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً ثبت فيه في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزله دم".

(٥) الرجز لأبي النجم العجلي في سيبويه والشنتمري ١/ ٣٣٣،٢/ ١٢٢ والعيني ٤/ ٢٢٨ والطرائف الأدبية ٦٦ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠ والأصول ١/ ٣٤٩ والصاحبي ٢٢٨ و البيت بلا نسبة في السمط ٢٥٧ واللسان(فلن) وابن عقيل ٣/ ٢٣ والمقتضب ٤/ ٢٣٨ والشجريات ٢/ ١٠١ والأشموني ٣/ ١٦١ والشاهد في البيت ترخيم فلان وهو قبيح.

(٦) يقصد كسر اللام انظر الخصائص ٣/ ٢١٥ وفي الممتع في التصريف على فيعلان وأنكر الأصمعي كسر اللام فيه وعمل الأخفش والمازني عليه المسائل، وانظر الممتع في التصريف ١/ ١٤٠.

مسألة (٢٧٣)

اليـاءُ أَوْ الـواوُ[١] إذا تَحرّكَـت و كانَـتْ زائـدةً لا تُحْـذفُ في الترخـيم؛ لأنّها قَدْ صَارَت بمنزلة الأَصْلِ[٢]، وَ إنّما تُحْذفُ إذا كَانت مَدّةً مثلَ أنْ يكونَ قَبْلَها مَضْمومٌ، وَإذا سَكَنَ ما قَبْلها في مثلِ (خِنّوصٍ)[٣] و (سِنّورٍ)[٤]، فَحَذْفُها أَجْوَدُ؛ لأَنّها زائدةٌ فِي الحَقِيقَةِ.

وَ يَجُـوزُ أَنْ لا تُحـذفَ؛ لأنّهـا لَيْسَـت بمدّةٍ، فَقَدْ أَشْبَهَتْ ما هو أَصْلٌ فِي الاسْمِ، فَإذا تَحَرّكت فلا خلافَ أنّها لا تُحذَفُ[٥].

أَلا تَـرى أَنّ قَولهم : (يا يزى بن مخرّمِ)[٦] [لا تُحذف منه] الياءُ مع الدالِ[٧]؛ لأنّه يصـير إلى شـيءٍ لَيْسَ في الأصولِ، و ذلكَ قَولُ مَنْ جَعَلَ الاسمَ عَلى حَرْفين، وَ حَرْفان ليسا في الأصولِ، وَ (يدٌ) وَ (دمٌ) إنّما هما فَرْعان، وَ لَيْسا بأصلٍ.

مسألة (٢٧٤)

(عَـباية)[٨] و (ملايـة) إذا رخمـتها عَلى لُغَةِ مَنْ قَالَ : (يا حارُ أَقْبل)، تَنْقَلِبُ الياءُ أَلِفاً، فيلتقي ساكنان، فتنقلب الياء الأَخيرة همزةً، فَكَذلِكَ الواو[٩].

---

(١) في الأصل (والواو).

(٢) الكتاب ٢/ ٢٦٠ وشرح الكافية ١/ ١٥٢ وابن يعيش ٢/ ٢٣.

(٣) الخنوص: ولد الخنزير.

(٤) السنور: أصل الذنب.

(٥) ابن يعيش ٢/ ٢٣ وشرح الكافيه ١/ ١٥٢.

(٦) يزيد بن مخرم، ويقصد البيت الذي له:

فقلتم تعالَ يا يزى بن مخرم   فقلت لكم إني حليف صداء.

والشاهد: ترخيم بزيد وهو في الكتاب ٢/ ٢٥٣.

(٧) الكتاب ٢/ ٢٥٣.

(٨) العباية: ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار وكذلك الملاية.

(٩) في شرح الكافية ١/ ١٥٥: "وإن كان واواً أو ياء بعد ألف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء في شقاوة وخـزاية وفي الكـثيرة يـا شقاو ويا خزاي لأن كل واو وياء تطرفت بعد ألف زائدة قلبت ألفاً ثم همزة كما

مسألة (٢٧٥)

(مِنْقاد)[1] [لا] يحذفُ الألفَ مَع الدال، قَالَ : لأنّه بدل من الأصل، و قالَ أَبو الحسن : تحذف؛ لأنّها بدلٌ من الأَصْلِ، فَكَأنّها زَائِدَةٌ؛ لأنّها مَدّةٌ، وَ الوَجه أَنْ لا تحذف[2].

مسألة (٢٧٦)

إذا رخّمْت (ناجين) رخمت الياءَ وَ النّونَ؛ لأنّهما زيدتا معاً، فَتَحْذِفهُما، و تردّ الياء المحذوفة؛ لأنّك كنت تَحْذِفُها لالتِقَاءِ السّاكِنَيْنِ وَ لَيْسَ هَاهُنا التقاءُ ساكنين[3].

مسألة (٢٧٧)

إذا رَخّمْتَ (مَفرّا)[4] على لُغَةِ مَن قالَ : (يا حارِ)، سكّنْتَ فقُلْت : (يا مَفَرْ)؛ لأنّ تقديرَه كَأنّكَ قَدْ لَفَظْتَ بالمحذوف[5]، وَ عَلى لُغَةِ مَنْ قَالَ : (يا حارُ)، (يا مَفْرُ) فَسَكّن الفاءَ؛ لأنّها كَانت كَذلِكَ فِي الأَصْلِ، وَ إنّما كَانَتْ (مفْرَراً)، و إنّما حَرّكْتَ الفاءَ لِلإدْغَامِ، إِدْغامِ الحَرْفين المُشْبَهين، فقَدْ زَالَ المَعْنَى، فَيُرَدُّ السّكونُ.

مسألة (٢٧٨)

إنّما جَوّزَ الْتِقَاءُ السّاكنين إذا كَانَ مُدْغماً، وَ كَانَ قَبْلَ الحَرْفَيْن حَرْفُ مَدٍّ وَ لِينٍ، وَهُوَ واوٌ أَوْ أَلِفٌ أَوْ ياءٌ، فَأَمّا إِذا لَمْ يَكُن ذلِكَ لَمْ يَجُز.

مسألة (٢٧٩)

(أَنْ) تكونُ بمَعنى : (أَيْ)، و تكُونُ زائدةً، وتكونُ و الفِعْل بمعنى المَصْدَرِ، وَ تَكونُ

في رداء وكساء".

(١) المنقاد: منقار الطائر.

(٢) "فإن كان قبل آخر الاسم حرف مد زائد أتبعته الزائد في الحذف إذا كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف فقلت في رجل اسمه منصور يامنص" الإيضاح ٢٣٧.

(٣) ينظر الإيضاح ٢٣٧ والمقتصد ٧٩٣ وشرح الكافية ١/١٥٢ وابن يعيش ٢/٢.

(٤) المفَر والمِفر هو موضع الفرار.

(٥) الكتاب ٢/٢٦٣: "وأما مفر فإذا حذفت منه وهو اسم رجل لم تحرك الراء لأن ما قبلها متحرك".

مُخَفَّفَةً مِن الثقيلة[1].

فَالتي تكون بمَعْنَى (أَيْ) قولُه سُبْحانه : ﴿و انطلقَ الملأُ منهم أَنْ امْشوا﴾[2]، معناه: أَيْ امْشوا، و لا تكونُ بمَعْنَى (أَيْ) إلاّ أَنْ يَكونَ بَعدها جملةٌ للتّفْسير[3].

وَ إذا كانت زائدة قولُكَ : (و الله لَوْ أَنْ جئتني)، فهذا دليلٌ على أَنّها زائدة[4].

و إذا كانت[5] مُخَفّفَةً مِنَ الثقيلةِ كَقَوْلِ الأعشى :

[٨١] في فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهندِ قَدْ علموا أَن هالكٌ كلّ من يحفى و ينتَعِلُ[6]

وَ إذا كَانـت كَذلِـكَ فَـلا بـدّ أَنْ يكـونَ مَعَـهـا (هـاءٌ) فَـيَكُـونُ التّقـديـرُ : (أَنّه هالكٌ)، وَيَكُـونُ التّشديدُ فيها / ٢١و/ مُقَـدَّراً[7]، وَ ذلك يَتَّصِلُ بالاسْمِ اتّصالاً شديداً،

(١) انظر هـذه المعـاني في مغني اللبيب ١/ ٢٧-٣٤ والأزهية ٥٩-٧٠ والكتاب ٣/ ١٥٢ والمقتصد ٤٨٧-٤٨٩ ومالم ينشر من الشجريات ١٨٨-١٩٠ ورصف المباني ١٩٣.

(٢) ص٦.

(٣) في البـيان في غريـب إعـراب القـرآن ٢/ ٣١٣: "فسره وتقديره: أي امشوا" وعند الفراء مصدرية. انظر معاني القـرآن للفـراء ٢/ ٣٩٩ وفي الكـتاب هـي بمعـنى: أي. انظـر الكـتاب ٣/ ١٥٣ وانظـر مغني البيت ١/ ٣١ ورصـف المباني ١٩٧ وفي الشجريات: "وتكون هذه في الأمر العام خاصة ولا تجيء إلا بعد كلام تام لأنها تفسـير ولا موضـع لهـا من الإعراب لأنها حرف يعبر بها عن المعنى". مالم ينشر من الشجريات ١٩١ وانظر الأزهية ٦٩.

(٤) المغني ١/ ٣٣: "وتكون زائدة إذا وقعت بعد لما أو بين لو وفعل القسم أو أن تقع بين الكاف ومخفوضها".

(٥) في الأصل (كان).

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ١٠٩ وانظر سيبويه والشنتمري ١/ ٢٨٢،٤٠٠ ٢/ ١٢٣/٣،٤٨٠ والخزانة ١١/ ٣٥٣ والعـيني ٢/ ٢٨٧ وأمـالي ابـن الشـجري ٢/ ٢ والمحتسـب ١/ ٣٠٨ والمنصف ٣/ ١٢٩ والأصول ١/ ٢٣٩ والإنصـاف ١٩٩، والأزهية ٦٤، ونسب في العيني لعبد الله بن الأعور٢/ ٢٨٧ والبيت بلا نسبة في المقتصد ٤٨٣ ومعاني الأخفش ٢٩٩ والقرطبي ١١/ ٢٣٦ وابن يعيش ٨/ ٧١ والمفصل ٢٩٨ والهمع ٢/ ١٨٥.

وورد في الديوان برواية:

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

وهو في قصيدة مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتـحل وهـل تطيـق وداعـاً أيـهـا الـرجـل

والشاهد في البيت استعمال أن المخففة من الثقيلة على تقدير أنه هالك.

(٧) في الأزهيه ٦٣: "والوجه الثاني وهو الأجود أن ترفعه على أن تريد بها الثقيلة وتضمر اسماً فيها وفي تقدير الهاء في أن. انظر الأزهية ٦٤، ومالم ينشر من الشجريات ١٩٠.

وَ لَيست كَذلك المكسورةُ.

يَـدلُّ عَـلى ذلـكَ قَولُهـم : (عَلِمْتُ أنَّكَ مُنْطَلِقٌ) بِمَعْنَى : عَلِمْتُ انطِلاقَكَ ، وَلَمَّا كَانَت أَشَدّ اقْتِضاء للاسْمِ مِنْ (أَنْ) جعلوا التشديدَ وَالاسْمَ مُقَدَّراً فيها[1].

قَـالَ : وَيَكُـونُ أَيضاً فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، إذا قُلْتَ : (أَنقطِعُ إِلَيكَ أَنْ تنفعَني)، تُريدُ : لِلمـنفعة ، فَـيَجوزُ أَنْ تَكونَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ تكونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ ، وَ إِذا كَانتْ فِي مَوْضِعِ نصْبٍ نصَبْتَها ؛ لأَنَّكَ حَذَفْتَ اللّامَ ، فَتَسَلَّطَ الفِعْلُ عليها.

وَإِنْ شـئت جَعَلْـتَها في موضِـعِ جَـرٍّ ، وَجَعَلْتَ (أَن) لَمّا ذكَرْتَها كَأَنَّكَ قَدْ ذكَرْتَ حَرْفَ الجَرِّ[2].

وَيَـدُلُّ عَـلى أَنَّ تَقْدِيـرَ حَـرْف الجرّ كَأَنّـه مَعَها أنّه[3] حَرْفُ مَعْنى ، كَما أَنَّ (أَن) حَرْفُ مَعْنىً ، فَمِن حيث كانتْ حرفَ مَعْنىً جَازَ أَنْ يكونَ كَأَنَّ اللام[4] ملفوظٌ بها.

وَقَـدْ قـالوا : (إِيّـاكَ أَن تَفْعَـلَ)، وكانَ هَذا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِم : (إِيَّاكَ وَ أَنْ تَفْعَلَ)، أَلا تَـراهُم لا يَقُولونَ : (إِيّاكَ زَيْداً)، وَإِنَّما يَقُولونَ : (إِيّاكَ وزيداً)، فعلمنا بهذا أَنَّهم جَعَلوا (أَنْ) هاهُنا لَمّا لَفَظُوا بها بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ العطف لما ذكرنا.

مسألة (٢٨٠)

قولُ الشاعِرِ:

[٨٢] إِنِّي رأيتُ من المَكارمِ حَسْبُكم   أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثيابِ[5] وَتشبعوا [6]

---

(١) في شـرح المفصـل ٨/ ٧٤: "كـأنهم استقبحوا أن تلي أن المخففة الفعل إذا حذفت الهاء وأنت تريدها، كأنهم كـرهوا أن يجمعـوا عـلى الحـرف الحـذف وأن يلـيه ما لم يكن يليه وهو مثقل فأتوا بشيء يكون عوضاً من الاسـم" وعـند الكوفـيين شـذ اتصـالها بـالفعل. انظر المغني ١/ ٣٠ وفي رصف المباني ١٩٥: "فتدخل على الجملة الاسمية لا الفعلية".

(٢) في الكـتاب ٣/ ١٥٤: "واعـلم أن الـلام ونحوهـا مـن حـروف الجـر قـد تحذف من أن كما حذفت من أن جعلوها بمنزله المصدر حين قلت فعلت ذاك حذر الشر أي لحذر الشر مجروراً على التفسير الآخر".

(٣) في الأصل (أنها).

(٤) في الأصل (الواو).

(٥) في الأصل (العراق).

(٦) البيت لعبد الرحمن بن حسان في سيبويه والشنتمري ١/ ٤٧٥ والدرر ٢/ ٣ وهو بلا نسبة في الهمع ٢/ ٣.

يَجُـوزُ أَنْ يكـونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فَيَكُونُ بَدلاً مِن (حسب)[1]، وَيَجُوزُ أَن يَكونَ رَفْعاً بِـ(حَسْبكم) أَيْ: كافيكم.

مسألة (٢٨١)

قالَ سيبويه: (أَنعم أَنْ تَشدّه) يجوز أَنْ يكونَ فِي موضِعِ نصْبٍ ؛ لأَنّه أَرَادَ :بَالغ في شدّه[2]، وَيَجُوزُ أَن يَكُون في موضِعِ جرّ لما ذكرنا.

مسألة (٢٨٢)

تَقُـولُ : (إِنّي مما أَن أَفْعَلَ كَذا وكذا) ، يُريدُ : إِنّي من الأَمْرِ مِما أَفعلُ كَذا وكذا ، فيكونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، يُرِيدُ : إِنّي من الأَمْرِ صاحبُ فعلٍ[3].

مسألة (٢٨٣)

وَتقولُ : (إِنّه لَخَليقٌ أَنْ تَفْعَل) ، فـ(أَنْ تَفْعَل) فِي مَوْضع نصْبٍ بِـ(خَلِيقٍ)[4].

وَتقُـولُ : (عَسَـيْتُ أَنْ أَفْعَل) ، في مَوْضِعِ نصْبٍ بـ(عَسَيْتُ) ، وَ (عَسيت) يَتَعَدّى إِلى مَفْعُـولٍ ، فَـإِذا قُلْتَ : (عَسى أَنْ يَفْعَلَ) ، جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي موضِعِ رَفْعٍ؛ لأَنَّ المَعْنَى مَعْنى (دنا) و (قَرُبَ)، فَيَكُونُ المصدرُ هو الفاعِلُ[5].

قَـالَ : وَمِـنَ العَـرَبِ مَنْ يَقُولُ : (عَسَيْنا) وَ (عَسَوْا)، فَإِذا كَانَ كَذلِكَ لَمْ يَجُز أَنْ

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥٤.

(٢) نـص سـيبويه في الكـتاب ٣/ ١٥٥: "وسمعـت عربـياً يقول: أنعم أن تشده أي: بالغ في أن يكون ذلك هذا المعنى وأن محمولة على أنعم".

(٣) نـص سـيبويه ٣/١٥٦: "وتقـول: إنّـي مما أن أفعل ذاك كأنه قال: إني من الأمر أو من الشأن أن أفعل ذاك فوقعـت هذا الموقع" ولها في الحلبيات ٢٠٠-٢٠١ ضربان: الأول: أن تكون (أن أفعل) بدلاً من ما تكون ما نكـره، والـثاني: "أن تكون حذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه فصار المعنى: إني من أمر صاحب أن فعل ذاك"

(٤) ويجوز أن تكون في موضع جر، بتقدير حرف الجر، انظر الكتاب ٣/ ١٥٧.

(٥) الكتاب ٣/ ١٥٨: "وتقول: عسى أن يفعل وعسى أن يفعلوا وعسى أن يفعلا، وعسى محمولة عليها أن كما تقول: دنا أن يفعلوا" وانظر العضديات ٦٦ والمقتضب ٣/ ٦٨ والمغني ١٥١-١٥٢.

تَكُونَ إلاّ مَنصوبةً[1].

مسألة (٢٨٤)

إنَّمـا لَم يُنْطَقْ من (عَسَى) بفِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ[2] لأنَّها لا تكونُ ولَفْظُها مَاضٍ إلا بمَعْنَى المُسْتَقْبَلِ[3]؛ وَذَلكَ أنَّها بمَعْنَى المُقَارَبَةِ ، و المُقارَبَةُ لا تَكونُ إلا لفعل لم يقع، فَلم يَحْتاجُوا أنْ يَنْطِقُوا مِنها بمُضَارِعٍ ، إذ كَانَ المَعْنَى لِلمُسْتَقْبَلِ وَ اللّفْظُ للماضي.

مسألة (٢٨٥)

إنّمـا جـازَ أَنْ تَقولَ : (عَسَيْتُ أَنْ أَفْعَلَ) ، ولم يَجُز أَنْ يقولوا : (عسيت الفِعْلَ) ؛ لأَنّ المصدَرَ لا يَتَبَيَّن في المُسْتَقبَلِ ، فَلِذلِكَ لَمْ ينطقوا به[4].

مسألة (٢٨٦)

قَـالَ : وَمِـنَ العـرب مَن يقول[5]: (عَسى زيدٌ يَقُومُ) فَيُشبِّهُها بـ(كَادَ زَيدٌ يَقوم) وَ يَستعمِلُها عملها من حيث كان هذا للمقارَبَةِ و ذاك[6].

قَـالَ: وَ يَجُـوزُ أَن تعـني معـنى (كـانَ)، وَ ذلـكَ أَنّ (كـانَ) تَقْتَضِي مَفْعولاً كَما تَقْتَضـي (عَسـى)، و لا يَسْتَغـني أَحَدُهما عن الآخَر، فَمن هذا الوجه شبّهَهَا بـ(كان)[7]

---

(١) عبارة الكتاب ٣/ ١٥٨: "ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا وعست وعستا وعسين، فلما قال ذلك كانت أن فيهن بمنزلتها في عسيت في أنها منصوبة" وانظر أسرار العربية ١٢٦.

(٢) حكي عن ابن السراج أن عسى حرف، في أسرار العربية ١٢٦.

(٣) في ابـن يعـيش ٧/ ١١٦: "وذلـك لأمـور مـنها أنهم أجروها مجرى ليس إذا كان لفظها لفظ الماضي ومعناها المستقبل لأن الراجي إنما يرجو في المستقبل لا في الماضي".

(٤) المقتضب ٣/ ٦٩: "ولا تقل عسيت القيام وإنما ذلك لأن القيام مصدر لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت، وأن أقوم مصدر لقيام لم يقع، فمن ثم لم يقع القيام بعدها ووقع المستقبل".

(٥) في الأصل (يقولوا).

(٦) ابن يعيش ٧/ ١٢٢: " فإذا قال: عسى زيد يقوم، فكأنه قرب وكاد وإذا أدخلوا أن في خبر كاد فكأنه بعد عن الحـال مـتى أشـبه عسـى" وفي الكـتاب ٣/ ١٥٨: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع المنصوب" وانظر أسرار العربية ١٢٩.

(٧) في الأصل (وكان).

من حيث يتعلّقُ بالمفعول كما يَتَعلَّقُ (عَسى)[1]، ويشهد على ذلك قولُهم : (عسى الغُوَيرُ أَبْؤساً)[2].

وَ يَجُوزُ أَنْ يُتَأَوّلَ لَها مَعْنىً، وَلا تَخْرُجُ عَن حَدّها الذي كانَ لَها، و هو المقاربةُ، وَ ذلكَ (أَنْ)، وَ يكونُ الشّاهِدُ عَلى ذلك قَولُ اللهِ عَزَّ وَجَلّ:﴿أَفَغَيْرَ اللهِ تَأمرونّي أَعْبُدُ﴾[3] يُريدُ: أَنْ أَعْبُدَ، وَحَذفها لما في الكَلامِ منَ الدلالة عَليها، فَكذلك هذا.

وَ يَجُوزُ أَنْ يُتَأَوّلَ (أَبؤساً) بمَعْنَى الحالِ، وَيُجْعَلَ المَصْدَرُ فِي مَوضِعِ ثم يُجمَعُ .

قَالَ : وقد يجوز أَنْ يُحْمَلَ (عَسى) عَلى مَعْنى (كَانَ) إِذا قُلْتَ : (عَسَى زَيدٌ أَنْ يقومَ) يُريدُ : (كانَ زيدٌ أَنْ يَقُومَ) وَلَيْسَ هَذا بجَيّد[4]، وَ إِنْ كَانَ لا يَمْتَنِعُ؛ لأَنَّهُم لَمْ يُجْروا[5] هَذا فِي الأَكْثَرِ مِن كَلامِهِم مَجْرى (كَانَ)، فَلذلِكَ لَمْ يَفْعَلُوا هَذا.

مسألة (٢٨٧)

فَأَمَّا (كَادَ) وَ (قَرُبَ) وَ (كَرَبَ) فَلا يُسْتَعْمَلُ مَعَها إلا الفِعْلُ[6]؛ وَذلِكَ أَنَّها أَشَدُّ مُقَارَبَةً مِنْ (عَسى) ، فَلَمَّا كَانَتْ أَشَدَّ مُقَارَبَةً مِنْ (عَسَى) ذكِرَ معها الفِعْلُ ؛ لأَنَّهُ[7] أَدَلُّ مِنَ المَصْدَرِ .

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥٨: "قوله عسى الغوير أبؤساً، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان" وفي البيان ١/ ١٦٥: "وهو يشبه كان في اقتضائه اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً". وفي الحلبيات ٢٥٠: "وجاز ذلك فيها وإن لم تكن مثل كان وبابها من الأفعال المجردة من الدلالة على الحدث لمشابهتها لها في لزوم الخبر إياها".

(٢) المثل في مجمع الأمثال ٢/ ١٧ وهو من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه رجال وبات بالغوير على طريقه: عسى الغوير أبؤساً، أي: لعل الشر يأتيكم من قبل الغار، انظر مجمع الأمثال ٢/ ١٧ والمثل في الكتاب ٣/ ١٥٨ واللسان(غور) و(بأس) والحلبيات ٢٥٠ والمقتضب ٣/ ٧٠ وإيضاح الشعر ٥٣٤ وأسرار العربية ١٢٧.

(٣) الزمر ٦٤.

(٤) ووجه رداءته أن كان مثل كاد لا تستعمل معها أن المصدرية، وانظر الكتاب ٣/ ١٥٨.

(٥) في الأصل (يجيزوا).

(٦) في الكتاب ٣/ ١٥٩: "وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أن وكذلك كرب يفعل ومعناهما واحد يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل، ولا يذكرون الأسماء في مواضع هذه الأفعال".

(٧) في الأصل (لأنها).

مسألة (٢٨٨)

وَتَقُولُ: (تُوشِكُ أَنْ تَذْهَبَ)، فَتُشَبِّهُها بـ (عسى) و يَجُوزُ: (يُوشِكُ يَجيءُ ذا).[١]

مسألة (٢٨٩)

قالَ الخليلُ: (أُريد لأن[٢] أَفْعَلَ)، كأَنه أَرادَ: إِرادَتي للفِعْل[٣]، فَحذَفَ؛ لأَنّ (أُريدُ) تُنْبي عَنْ إِرادَتي، فَيَكُونُ (أُريدُ) وَقَعَ مَوْقِعَ المَصْدَرِ، وَهُوَ المُبْتَدَأُ، وَحذَفَه؛ لأنه كَأَنَّه مَلْفُوظٌ به، وَ يَكُونُ الخَبَرُ مُضْمَراً، كَأَنَّهُ أَرادَ: (ثابتَةٌ لِلفِعْلِ)، فَتَكُونُ مُتَعلِّقَةً بهذا المُضْمَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ يكونَ: (لأَنْ أَفْعَلَ) خَبَرَ المبتدأ، وهوضعيفٌ؛ لأَنَّكَ حِلْتَ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالمَوْصُول.

مسألة (٢٩٠)

[قـولـه سبحانه] : ﴿وَ أُمِـرْتُ أَنْ أَكُـونَ﴾[٤] يُرِيدُ : بأَنْ أكونَ، فَيَكُون في مَوْضِعِ نصْبٍ، وَ يجُوزُ أَنْ يَكُونَ في مَوْضِعِ جَرٍّ[٥].

مسألة (٢٩١)

[قَول] الفرزدق :

[٨٣] أَتَغْضَبُ إِنْ أُذنا قُتَيبةَ حُزَّتا جهاراً و لم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن خازم[٦]

---

(١) الكتاب ٣ / ١٦٠: "وتقـولُ: يوشـك أن تجـيء، وأنْ محمولة على يوشك، وتقول: توشك أن تجيء فأنْ في موضع نصبٍ كأنك قلت: قاربت أن تفعل، وقد يجوز يوشك يجيء بمنزلة عسى يجيء.

(٢) في الأصل (أن) والصحيح من الكتاب ٣-١٦١.

(٣) قول الخليل في الكتاب ٣-١٦١: "وسألته عن معنى قوله:أريد لأن أفعل قال: إنما يريد أن يقول:إرادتي لهذا".

(٤) الأنعام١٤، يونس ٢٠٤،٧٢، النمل ٩١.

(٥) الكتاب ٣/ ١٦١.

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١١ وهو من قصيدة مطلعها:

تحن بزوراء المدينة ناقتي حنين عجول تبتغي البو رائم

وانظر البيت في سيبويه والشنتمري ١/ ٤٧٩ وشرح شواهد المغني ٨٦ والأزهية ٧٣ ومعاني الفراء ٣/ ٢٧ برواية (أتجزع)(و لم تجزع) وهو بلا نسبة في المغني ٢٦ والشاهد في البيت استعمال (إن) على وجوه فيجوز

يَجُـوزُ أَنْ يَكُونَ أَرادَ : أَتغضبُ إِنْ حُزّتا، فَتكونُ (إِن) للشرْطِ، وَ يكونُ التّقديرُ : أَتغضبُ إِنْ حُزّتا أُذنا قتيبةَ، وَ يَكُونُ (حُزّتا) تَفْسيراً له[1].

وَ يَجُوزُ أَنْ تكونَ المُخَفّفَةَ مِنَ الثّقِيْلَةِ، كَأَنّه أَرادَ : أَتغضَبُ أَنّه أُذنا قُتَيْبَةَ[2].

وَلا يَجُـوزُ أَنْ تَكـونَ (أَنْ) الـتي تنصبُ الفِعْـلَ؛ لأَنّـكَ قَـدْ حِلْتَ بَيْنَها وَ بَيْنَ مَا عَمِلَتْ فيه[3].

مسألة (٢٩٢)

تَقولُ : (كتبتُ إِليه أَنْ افعَلْ).

فَـيَجُوزُ أَنْ تَكُـونَ (أَنْ) الـتي تنصـبُ الفِعْلَ، و تَصِلُها بالأَمْرِ؛ و ذلكَ أَنّها حرف مَعْنىً، وَ لَيْسَت باسْمٍ، فَإِذا لم تَكُنْ اسْماً جَازَ أَنْ توصَلَ بالأَمْرِ[4].

وَيَجُـوزُ أَنْ تَكُـونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَقيلَةِ؛ لأَنّه أَرَادَ حِكايَةَ الكَلامِ الذي قال له، أَيْ : الذي أَمرَكَ به : قُمْ[5].

وَ يجـوز أَنْ تَكـونَ بمَعْنَى (أَي)[6]؛ لأَنّ الكَلامَ قَدْ تَمّ[7] فَاسْتَغْنَى[8] قَبْلها، فيكونُ تفسيراً.

أن تكون الشرطية على أن يليها فعل مقدر ويجوز أن تكون المخففة.

(١) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ١٦١ وانظر المغني ٢٦ وزعم الكوفيون أنها بمعنى إذ في هذا البيت. انظر المغني ٣٦، والأزهية ٧٣.

(٢) رأي المبرد في المغني ٢٧.

(٣) ذكر صاحب المغني هذا الرأي ونسبه للخليل المغني ٢٧ وهو ليس في الكتاب والذي في الكتاب ٣/ ١٦١-١٦٢" فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين إن والفعل كما قبح أن تفصل بين كي والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز حُمل على إنْ" أي إن الخليل يرى أن تُحمل على الشرطية.

(٤) الكتاب ٣/ ١٦٢: "على أن تكون (أن) التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي بتفعل إذا خاطبت حين تقول: أنت الذي تفعل، فوصلت أن بقم لأنه في موضع أمر.

(٥) هذا إذا قلت: (أمرته أن قم) كما في الكتاب ٣ / ١٦٢.

(٦) في الأصل(أن).

(٧) في الكتاب ٣/ ١٦٢: "والوجه أن تكون بمنزلة أي كما كانت بمنزلة أي في الأول". وانظر المغني ٣١.

(٨) (استغنى) وضع الناسخ فوقها ضبة.

مسألة (٢٩٣)

إذا قُلتَ : (آخرُ ما أَقولُ أَنْ لا إلـه إلاّ اللهُ)، فـ(أن) في موضعِ رَفعٍ؛ لأنَّه خَبَرُ الابْـتِداءِ، وَ لا يَكُـونُ بمَعْـنَى (أَي)؛ لأنّ الكَـلام لم يَسْـتَغْنِ، و هـذه هـي المُخَفَّفَـة مِـنَ الثّقيلةِ[١].

مسألة (٢٩٤)

قَولُـه سبحانه : ﴿و ناديناه أَنْ يا ابْرَاهيمُ قَدْ صَدّقت الرؤيا﴾[٢] يجوز أَنْ / ٢١ظ / تكونَ بمَعْنَى (أَي)، وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ[٣].

وَ ذلِكَ أنَّكَ إذا جَعَلْتَها بمَعْنَى (أَيْ) لَمْ تَكُن أَتيتَ بتَصْريحٍ، فَكَأنّكَ تُفَسّر مَا كُنْتَ شَرَحتَه.

وَ إذا جعلتها المخفّفَةَ، كَان تصريحاً بالنّداءِ.

وَ أَنْ يُؤتى بما هو تصريحٌ أَوْلى مِنْ أَنْ يُؤْتى بشيءٍ يَدُلّ على التّصريحِ.

مسألة (٢٩٥)

إذا قُلْـتَ : (مَتَى تَقولُ أنَّه ذاهِبٌ)، [فتحت] وَ إن شئتَ حَكَيْتَ [فَكسرت]، فَإذا لَمْ تَحْكِ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نصْبٍ، تُريدُ : مَتى تقُولُ هَذا[٤].

وَ قَـالَ سُبْحَانه: ﴿فَدَعَا رَبَّه أَنّي مغلوبٌ فانتَصِرْ﴾[٥] فتكونُ إذا فَتَحْتَ فِي مَوْضِعِ نَصْـبٍ، أَي: بـأنّي مَغْلُـوبٌ، فـتحذفُ الـباءَ، وَ يَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ في موضِعِ جَرٍّ عَلَى مَا

---

(١) الكتاب ٣/ ١٦٣: "ولا تكون ان التي تنصب الفعل؛ لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء، ولا تكون أي؛ لأن أي تجيء بعد كلام مستغن".

(٢) الصافات ١٠٥.

(٣) يجوز الوجهان في الكتاب ٣/ ١٦٣.

(٤) الكتاب ٣/ ١٤٢: "إذا لم ترد الحكاية، وجعلت تقول مثل تظن، قلت: متى تقول أنك ذاهب، وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهب".

(٥) القمر ١٠.

قَدمناه[١]، و يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حكايةً[٢].

مسألة (٢٩٦)

تقولُ : (أَوّلُ مَا أَقُولُ أَنّي أَحْمَدُ اللهَ).

فَتَكونُ (أَن) في مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ[٣] الابْتِدَاءِ، و إِنْ أَرَدْتَ الحِكَايَةَ قُلْتَ : (إِنّي أَحْمَدُ الله)[٤].

مسألة (٢٩٧)

و تَقُولُ : (لَيْتَ[٥] أَنّ زيداً منطَلِقٌ).

وَ أَجَازَ أَبو الحَسَنِ في جَمِيعِ ذلكَ فَقَالَ : (كَأَنّ أَنّكَ قَائمٌ) وَ (لَعَلّ أَنّكَ قَائمٌ)[٦].

قَالَ أَبو عُمَر : وَ هَذا رَدِيءٌ فِي القِيَاسِ، قَالَ : وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنّ هَذِهِ الحُرُوفَ لا تَدْخُلُ إِلاّ عَلى المُبْتَدَأ، وَ (أَنّ) لا يبتَدأُ بها.

وَ الوَجْهُ فِيما قَالَهُ أَبو الحَسن أَنّ هذه الحروف فيها معاني الأَفْعالِ، وَ إِذا كَانَ فيها معاني الأَفْعالِ جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلى (أَنّ) لِما دَخَلتها من معاني الأَفْعالِ، هذا هو الوجهُ.

مسألة (٢٩٨)

تَقولُ : (قَدْ قالَه النَاسُ حتّى إِنّهُ يَقُولُهُ)[٧]، وَ(انْطَلَقُوا حَتىّ إِنّه مُنْطَلِقٌ)[٨].

---

(١) النصب على نزع الخافض، أما الجر فعلى تقدير حرف الجر.

(٢) بكسر إنْ وهي قراءة عيسى بن عمر وابن أبي اسحاق، انظر القراءات الشاذة لابن خالويه ١٤٧ والكتاب ٣/ ١٤٣.

(٣) في الأصل (بخبر).

(٤) الكتاب ٣/ ١٤٣.

(٥) (ليت) مكررة في الأصل.

(٦) بحث الفارسي هذه المسألة في مسألة رقم ٢١٥ وانظر فيها رأي الأخفش والجرمي وانظر الحلبيات ٢٥١-٢٥٢.

(٧) انظر المسألة في الكتاب ٣/ ١٤٣ وانظر مسألة رقم ٢١٧

(٨) في الأصل (حتى إنه يقول ذلك)

وَلا يَجُوزُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ الفَتْحُ؛ لأَنّ المَعْنَى فِي ذَلِكَ يَنْقَلِبُ؛ لأَنّ التّقْدِيرَ لو فَتَحْتَ : حَتّى قَوْلُهمْ ذَلِكَ، وَ القَوْلُ لا يَصِحّ أَنْ يَقُولَ[1].

فَإِذا بَطلَ هَذا، كَسَرْتَ، فَتَكُونُ مُبتَدأةً، وَ يَكُونُ تَقْديرهُ[2]: حتّى هُو مُنْطلقٌ و حَتّى هُو يَقُولُه، ويكونُ مبتدأً و خَبَراً[3].

مسألة (٢٩٩)

إذا قُلْتَ : (مَرَرْتُ بهِ فَإذا إنّهُ يقول ذلكَ)، جازَ الوَجْهَان : الكسر و الفتح[4].

فإذا فَتَحْتَ قَدّرتَ : فإذا قولُه ذلك، فيكونُ (قولُه) رفعاً بالابتداءِ، و(إذا) مُقَدَّمٌ، و هو ظرفٌ من المكانِ.

و يَجوُزُ الكسرُ عَلى معنى : فإذا هُوَ يقولُ ذاك، فيكونُ مُبْتَدأً و خَبَراً.

مسألة (٣٠٠)

إذا قلت : (ما قَدِمَ علينا أَميرٌ إلا إنّه مُكرمٌ لنا)[5].

لأنّكَ لو فتحت لكانَ التّقديرُ : ما قَدِمَ عَلَيْنَا إلاّ الكَرامة، وَ ما قَدِمَ عَلينا أَميرٌ إلا إكْرامُه لَنا، و إكْرامُه لا يَصِحّ قدُومُه.

فَإذا بَطَلَ هَذا ثَبَتَ أَنّ مَعْناه الابتِداءُ، وَ التّقديرُ : إلاّ وَ هو مكرمٌ لَنا، وَ الواو مُضمَرةٌ، و هذه واوُ الحالِ، و تعتبر واوُ الحالِ بـ(إذ)، فإنْ حَسُنَتْ (إذ) فَهِي واو الحالِ، وَإنْ لم تَحْسُن فَلَيست واوَ الحالِ.

---

(١) الكتاب ٣/ ١٤٣-١٤٤: "ولو أردت أن تقول حتى أن في ذا الموضع كنت محيلاً، لأن أن وصلتها بمنزلة الانطلاق".

(٢) في الأصل (تقرير).

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٣

(٤) الكتاب ٣/ ١٤٤ وانظر مسألة ٢١٨

(٥) الكتاب ٣/ ١٤٥ وانظر مسألة ٢١٩

مسألة (٣٠١)

قولُـه سُبْحانه: ﴿وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِين إلا إنّهم لَيَأْكلونَ الطَعامَ وَيَمْشون فِي الأَسْوَاقِ﴾[1].

لا يَجُـوزُ الفتحُ؛ لأنّه لم يُرسِلْهُم لأنّهم يَأْكُلونَ، وَلا يصحّ أَنْ تقولَ: إلا أَكلَهم في الأَسْوَاقِ، فيَبْطلُ هذانِ المَعْنَيان.

فَثَبَـتَ بهـذا أَنّ مَعْـنى الكَـلام : وَ مَـا أَرْسلنا قَبلَكَ مِنَ المرسلين إلاّ وهم يَأْكلُونَ الطَعَامَ، فَتكونُ هَذه واوُ الحالِ، وَالجملةُ بَعْدَها في موضِعِ الحالِ[2].

مسألة (٣٠٢)

قَوْلُ كُثَيِّر:

[٨٤] ما أَعطياني وَلا سَأَلْتُهما إلاّ وَ إنّي لحاجزي كَرَمي[3]

دخولُ الّلامِ هَاهُنا دلالةٌ أنّه مَوْضِع ابتداء، وَلَو حَذَفَها لَكَسَرَ[4].

وَلَـمْ يَجُـز الفتحُ؛ لأنّه لو فَتَح لكانَ التّقديرُ: ما أَعطياني ولا سَأَلتهُما إلا لأنّي[5] حَاجِزي[6] كرمي، وَ لا يَكونُ مَا حَجزه عن السؤالِ[7] كرمُه، فَيبطل هذان المعنيان.

---

(١) الفرقان ٢٠

(٢) في إمـلاء مـا من به الرحمن ٢/ ١٦١: "قوله تعالى ﴿إلا إنهم﴾ كسرت إن لأجل اللام في الخبر ، وقيل: لو لم تكـن الـلام لكسـرت أيضـاً لأن الجملة حالية إذ المعنى إلا وهم يأكلون" وانظر معاني القرآن الأخفش ١/ ١٠٨ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٤ وانظر الكتاب ٣/ ١٤٥

(٣) البيت لكثير عزة في ديوانه ٢٧٣ وهو من قصيدة مطلعها:

كأن فاها لمن توسنها أو هكذا موهناً ولم تنم

وانظر البيـت في سـيبويه والشـنمري ١/ ٤٧٢ والعيني ٢/ ٣٠٨ ، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٣٤٦ وابن عقيل ١/ ٣٠٢ والأشموني ١/ ٤٧٢ والحاجاة ١٢٦ ومعاني الأخفش ١٠٨ والشاهد في كسر إن لوجود لام الابتداء.

(٤) المقتضب ٢/ ٣٤٦ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٤ ومعاني القرآن للأخفش ١٠٨

(٥) في الأصل (ولأني).

(٦) في الأصل: (لحاجزي).

(٧) في الأصل (المكان).

وَإِذا ثَبتَ أَنّ معناه : إِلا[1] وحاجزي كَرَمي، فهذه أَيضاً وَاوُ الحالِ[2].

مسألة (٣٠٣)

قَوْلُه سبحانَه:﴿وَما مَنَعَهم أَن تُقبَلَ منهم نَفَقاتُهم إِلا أَنّهم كَفَروا باللهِ﴾[3] يَجُوزُ أَن يَكـونَ (تُقْبَلَ) فِي مَوضعِ نَصبٍ[4]، فَيَكُونُ التّقديرُ: وَمَامَنَعَهُم اللهُ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُم نفقاتُهم إِلا كفرَهم بالله، وتكون (أَنّ) الثانية في موضعِ نصْبٍ، وَإِنْ شَئِتَ فِي موضعِ جَرٍّ.

وَ يَجُوزُ أَنْ تكونَ مَفعُولَةَ (مَنعهم)[5] وَ (إِلاّ أَنّهم كَفَروا باللهِ)، وَيَكُونُ التّقديرُ: وما مَنَعَهم قبولَ نفقاتهم إِلا كفرُهم بالله[6].

مسألة (٣٠٤)

إِذا قُلْتَ: (جاءني قاضٍ) وَ (مررت بقاضٍ)، حَذفْتَ الياءَ فِي الجرّ وَ الرّفعِ لالتقاء الساكنين، وهما[7] الياءُ والتّنْوينُ[8]، فإذا جئتَ إلى النّصبِ فتحتَ[9]؛ لأَنّ النّصْبَ قَدْ جَرى فِي كَلامِهم عَلى خلافِ حكمِ الجرِّ وَ الرَّفْعِ فِي الوقفِ[10].

---

(١) في الأصل (ولا).

(٢) انظر الكتاب ٣/ ١٤٦ والمقتضب ٢/ ٣٤٦.

(٣) التوبة ٥٤.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٤٢ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٦.

(٥) في الأصل (منعتهم).

(٦) وجـه النصب على أنها مفعول لأجله ، انظر إملاء ما من به الرحمان ٢/ ١٦ وأما الجر فلم يذكره أحد وهو عـلى تقديـر الـلام، وذكـر سيبويه في الكتـاب ٣/ ١٤٦ والمبرد في المقتضب ٢/ ٣٤٦ والفراء في ١/ ٤٤٢ والعكـبري في الإمـلاء ٢/ ١٦ أن موضـع (أنهم) موضع رفع على أنها فاعلة ولم يذكروا النصب فيها ولا الجر إلا العكبري ٢/ ١٦ ذكر النصب .

(٧) في الأصل (وهو).

(٨) في المقتضـب ١/ ١٣٨: "كمـا أنـك إذا قلـت : قـاضٍ فاعـلم حذفت الياء لالتقاء الساكنين لأن الياء ساكنة ويلحقها التنوين وهو ساكن فتذهب لالتقاء الساكنين".

(٩) في العسكريات ١٤٥: "أن ينوى في حرف إعرابه الحركة في حال الرفع والجر ويظهر في حالة النصب".

(١٠) في الكـتاب ٣/ ٣٠٠: "وسـألت الخليل عن رجل يسمى بقاض : هو بمنزلته قبل أن يكون اسماً في الوقف والوصل وجميع الأشياء" ويونس يثبت الياء في الكتاب ٣/ ٣١٢.

فَأَمّـا (جَـوار) فَـإنّهم حَذفـوا الـياءَ اسْـتِخْفافاً، وَالياءُ وَقَعَت ساكنةً، فَلمّا حُذِفَتْ نقَصَتْ عَنْ بنائِها، فَأَثْبَتُوا التّنوينَ؛ لأَنّ الاسْمَ قَدْ زَالَ عَنْ بناءِ مَا لا ينصَرِفُ[1].

وَيَجوزُ أَنْ يقالَ : إِنّها جُعِلَت عِوَضاً[2] عَن حَرَكَةِ[3] الياءِ.

وَيُعْـتَرَضُ عَـلى هـذا بـأَنْ يُقـالَ: فَكانَ سَبيلُها أَلاّ تُحْذفَ؛ لأنّه لم يلتَقِ ساكنان فلِهذا يكونُ بمَنْزِلَةِ غير المُنْصَرِفِ.

[قيلَ له]: لأَنّ الياءَ فِي آخِرِه وَقَعَتْ طرفاً ساكِنَةً، كَمَا وَقَعَتْ فِي (قَاضٍ)؛ فَأُجْرِيَ ما لا يَنْصَرِفُ بمَنْزِلَةِ مَا يَنْصَرِف.

مسألة (٣٠٥)

إِذا سَمَّيتَ رَجُلاً(يَقْضي) صَرَفْتَه فِي الرّفع والجرّ، ولم تصرفه في النصب.

وقـالَ الخَلـيلُ: أُجْرِيهِ مَجْرى(جَوارٍ)، وَذلِكَ أَنّ (جَواريَ) هِيَ أَبْعَدُ بالصَّرْفِ من (يقضـي)؛ لأَنّ (يقضـي) ينصـرفُ فِـي الـنّكرة، وَلا ينصَـرفُ فِي المَعْرِفَةِ، فَكانَ رَدّ مالا يَنْصَرِفُ فِي المَعْرِفَةِ وينصَرِفُ فِي النّكرةِ أَوْلى[4].

فَـإِنْ قَـالَ: مَـا أَنْكرتُم أَنْ لا يُشْبِهَ هذا ذلكَ، وَ ذلكَ أَنّ هذا التّنوينَ لَمْ يَكُن في أَصْـلِ (قَضـى) كَما كَانَ التّنوين في (جوارٍ) أَصْلاً فِي بَابِ (جوارٍ)، فَإِذا كان هذا هكذا انْفَصَلَ حُكْمُه من حُكْمِ غَيْرِه.

قيلَ لَه: لا يشْبّهُ بينهما؛ وذلكَ أَنّ التنوينَ قَد وَقَعَ فِي (جوارٍ) في غير موقِعِه، وَ إذا كَانَ قَدْ وَقَعَ فِي غَيْرِ مَوْقِعِهِ وَثَبَتَ كَان ثَباتُه فِي (يقضي) أَوْلى، وإِن نَصَبْته كانَ بمَنْزِلَةِ

والوصل وجميع الأشياء" ويونس يثبت الياء في الكتاب ٣/ ٣١٢.

(١) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٣١٠ –٣١١ وانظر المنصف ٢/ ٧٢ والإغفال ٧٨٢ وأسرار العربية ٣٧ – ٣٨.

(٢) هـذا مـا ذهب إليه المبرد في المقتضب ٢/ ١٤٣ وانظر السيرافي في هامش الكتاب ٣/ ٣١٠ والمنصف ٢/ ٧١ وأنكر فيه أبو علي هذا الرأي وهي في الإغفال عوض عن حركة الياء وهي الضمة ، انظر الإغفال ٧٨٦.

(٣) في الأصل (حذف).

(٤) الكتاب ٣/ ٣١٢

مسألة (٣٠٦)

وَإِذا سَـمّيْتَ بـ(يَغْزو)[١] قَلَبْتَها إِلى الياءِ، فَقُلْتَ : (هَذا يَغْزي فاعلم)؛ لأَنّ الاسْمَ لَـيْسَ فِـي آخِـرِهِ الواوُ وَ قَبلها ضَمّةٌ، وهذا لا يَكونُ في الأَسْماءِ[٢]، وَ ذَلِكَ أَنَّ الأَسْماءَ الضَـمَّةُ فـيها مُلازِمَةٌ، وَ فِي الفعل غَيرُ مُلازِمَةٍ؛ لأَنَّ الواو تنحذفُ لِلجزمِ، فَثَبَتَ بهذا ما قُلناه[٣].

مسألة (٣٠٧)

إِذا صَـغّرْت (أَعْمـى) قُلْتَ: (أُعَيْمى)[٤]، فَلَمْ تَصْرِفه فِي النَّصْبِ؛ لأَنَّهُ عَلى مِثالِ الفِعْلِ، وهو صِفة في حال/ ٢٢و / التصغير، وذلكَ أنّه قَدْ قيل:

[٨٥] ياما أُميلِحَ[٥]......... ....

فَلَمَّا كانَ عَلى زنَتِه وهو صفةٌ بَقِيَ عَلى مَا كَانَ عَلَيه قَبْلَ التّصْغِيرِ، وَفِي الرَّفْعِ وَ الجَـرّ يَنْصَـرِفُ وَ يُـنَوَّنُ؛ لأَنَّهُ قَدْ ثَبتَ أَنَّهُم قَدْ نَوَّنُوا (جوارٍ) وهي لا تنصَرِفُ فِي مَعْرِفةٍ وَلا نكِرَةٍ، وَهَذا أَوْلَى مِنْ ذلِكَ[٦].

وَ لَـيْسَ لِقَـائِلٍ أَنْ يَقُـولَ: إِنَّـه لما حَذفْـتَ الـيَـاءَ عَنْ (يَقْضـي) نقَصَ عَنْ بناءِ الفِعْـلِ؛ لأَنّ الفِعْـل[٧] قَدْ تَحْذِفُ لامَهُ، وَمَعْ ذلِكَ لا يَخـْرُجُ عَنْ بنَاءِ الفِعْلِ، فَقَدْ عَلِمْتَ

---

(١) ينظر الكتاب ٣/٣١٦ والمنصف ٢/١١٨.

(٢) في الأصل (إلا في الأسماء).

(٣) في المنصف ٢/١١٨– ١١٩: "ولكن لو سميت بـ (يغزو) ولا ضمير فيه لقلبت واوه ياء "كما فعلت بأدلٍ فكنت تقوله : هذا يغزٍ ومررت بيغزٍ ورأيت يغزى".

(٤) الكتاب ٣/ ٣١٨.

(٥) يقصد مقدمة قول العرجي :

يا ما أميلح غزلاناً شدن لنا ... من هاؤليائكنّ الضال والسمر

والبيت في الإنصاف ١٢٧ والمغني ١٨٢ وأسرار العربية ١١٥

(٦) الكتاب ٣/ ٣١١ "وسألته عن رجل يسمى أعمى فقلت: كيف تصنع به إذا حقّرته فقال أقول: أُعيمٍ ، أصنع به ما صنعت به قبل أن يكون اسماً لرجل لأنه لو كان يمتنع من التنوين ها هنا لامتنع منه في ذلك الموضع".

(٧) في الأصل (بناء الفعل).

أَنّ هذا أَسْلَمَ من ذلك.

مسألة (٣٠٨)

إذا سمّيْتَ رَجُلاً (عِهْ) قُلْتُ: (هـذا وعٍ)[١]، تَـردُّ اليـاءَ؛ لأنّك كُنْتَ تحذفها لـلجزم، وتـردّ الـواوَ؛ لأنّـه كـانَ يبقى الاسمُ عَلى حَرْفينِ أَحَدهُما حرفُ لينٍ، وهذا لا يكونُ في الكَلامِ ، فرَدُّ[٢] الحَرفِ الذِي حُذِفَ مِنْهُ وَ هُوَ الواو أَوْلى[٣].

وَكَذلِـكَ (رَهْ)، تَقـولُ (إِراً[٤] كَمـا تـرى)؛ لأَنّ الأَلِـفَ رَجعَت لَمّا سَمّيْتَ به، فَكَرِهوا ما كَرِهوا، فَرَدّوا الهمزةَ وَهي عَيْنُ الفِعْلِ[٥].

مسألة (٣٠٩)

إذا كـانَ اسْمٌ قَدْ ضُمَّ إِلَيهِ اسمٌ مثلُ (حَضْرَمَوْتَ) وَ (بَعْلَبَكّ) فَفيه لُغَتان[٦]: منَ العَـرَبِ مَـنْ يَفْتَحُ الصّدْر وَيُعْرِبُ الآخرَ، وَلا يَصْرِفه، وَمِنْهم مَنْ يُضِيفُ أَوّلَه إِلى آخِرِه، وَيُعْرِبُ الآخرَ إِنْ كانَ مِمّا يَنصَرِفُ، وَإِن كانَ مما لا يَنصَرِفُ لا يُعْرِبُه.

وَجْهُ الفَتحِ في الصّدْرِ، وهو الاسمُ الأَوّلُ أَنّ الثاني واقع موقِعَ هاءِ التَّأْنيث[٧].

يـدُلُّ عـلى ذلـكَ أَنَّهم إِذا نسَبوا إِلَيْه حَذَفوا الثاني كما إِذا نسبَوا إِلى ما فيه الهاءُ حَذفوها، وكَذلكَ إِذا رخّموا حَذفوا الاسْمَ الأَخيرَ كَما يحْذِفون الهاءَ[٨].

---

(١) في الأصل (وعى).

(٢) في الأصل (فردوا).

(٣) الكتاب ٣/٣١٨: "إذا سميت رجلاً بعه قلت: هذا وعٍ قد جاء. صيرت آخره كآخر ارمه حين جعلته اسماً ، فإذا كان كذلك كان مختلاً لأنه ليس على مثال (عٍ)، فتصيره بمنزلة الأسماء وتلحقه حرفاً كان ذهب".

(٤) في الأصل (را).

(٥) الكـتاب ٣/٣١٨: "ولـو سميت رجلاً بره لأعدت الهمزة و الألف فقلت: هذا إراً قد جاء" و انظر الحلبيـات ٩٠.

(٦) الكتاب ٣/٢٩٦، و الإيضاح ٣٠٧، و المقتصد ١٠٣٦ و التكملة ٢٥٣.

(٧) الإيضـاح ٣٠٧: "حكـم هـذا الـباب أن لا ينصرف في المعرفة و ينصرف في النكرة لأن الثاني منها بمنزلة تاء التأنيث".

(٨) في التكملة ٢٥٣: "و تحذف الآخر منهما و تنسب إلى الصدر فتقول في معدى كرب معدّى".

فلمّا جَرى مَجْرى الهاءِ في هذه المَوَاضِعِ كان[1] بمنزلتِها، فانْفَتَحَت كَما انْفَتَحَ ما قبلَ الهاءِ.

مسألة (٣١٠)

فأمّا قولُهم: (مَعَدّي كَرِبَ) ، فإنّهم سَكَّنوا هذه الياءَ في النَّصْبِ والرّفعِ والجرّ، والقياسُ كانَ يوجبُ أَن تفتحَ.

ووجهُ سُكونِها أَنّ هذه الياء في النَّصْبِ قَدْ جاءَت بالسّكونِ[2]، في قول الشاعِرِ:

[٨٦] كَأَنّ أَيديهنّ بالقاعِ القَرِق   أَيْديْ جَوارٍ يتعاطين الوَرِق[3]

و كقول الآخَرِ:

[٨٧] فكَسَوْتَ عاريْ جنبِهِ فتركته   جذلانَ جادَ قميصُه ورداؤه[4]

فلمّا كانَ النّصْبُ قَدْ أُجْريَ مَجْرى الجَرّ؛ لأنّه فَضلة كَما أَنّ النصب فضلة، فَكذلكَ جَمَعوا بَيْنَهما[5] فيما لا يَنصَرِفُ، وضميرُهما يَرْجعُ إِلى شَيْءٍ واحِدٍ ، فأَجروا النّصبَ مَجْرى الجرّ لما ذكَرْنا ، لا أَنّ النّصْبَ مَحمُولٌ على الرّفعِ[6].

---

(١) في الأصل (كانت).

(٢) ألزموها السكون تشبيهاً لها بالألف، انظر المقتصد ١٠٣٨ و الخصائص ١/ ٣٧٥.

(٣) الرجز من الأرجاز التي تنسب إلى رؤبة و العجاج، انظر ديوان رؤبة ١٧٩ في الأبيات التي تنسب لرؤبة و العجاج، و هو لرؤبة في الكامل ٢/ ٩٠٩ و شرح شواهد الشافية ٤٠٥ و الخزانة بلا نسبة في الصحاح ١٤٩٤ و اللسان (قرق) و الأمالي الشجرية ١/ ١٠٥ و المرزوقي ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢ و أمالي المرتضى ١/ ٢٩١ و المحتسب ١/ ١٢٦، ٢/ ٧٥ و المقتصد ١٠٣٨ و الخصائص ١/ ٣٠٦، ٢/ ٢٩١ و القرطبي ٤/ ٢٢ و العين ٥/ ٢٢ و الشاهد سكون الياء في (أيدي) في النصب.

(٤) قائله مجهول لم أعثر عليه، انظر البيت بلا نسبة في الممتع في التصريف ٢/ ٥٥٧ و تهذيب إصلاح المنطق ١٧٢ و المرتجل ٥٤ و سمط اللآلي ١٠٦ و الدرر ١/ ٢٩ وورد الشاهد في الممتع برواية يسحب ذيله و رداؤه" انظر الممتع ٢/ ٥٧٧ و ورد في التهذيب برواية (فكسون عارٍ) انظر إصلاح المنطق ١٧٢ و الشاهد سكون الياء في (عاري) في النصب.

(٥) (بينهما) مكررة في الأصل.

(٦) النصب محمول على الرفع و الخفض، انظر الممتع في التصريف ٥٥٧.

فَـإنْ قـالَ قائلٌ : ما أَنْكرتم أَنْ يَكونَ مَحْمولاً على الرّفعِ؛ لأنّه قد جَاءَ في الفِعْلِ (لَنْ أَغزُوْكَ) و (هو يغزُوْك).

[قـيل] : فهـذا دلالَـةٌ عَـلى أَنّ النّصْـبَ إنما يُحْمَلُ في هذا المَوْضِعِ قياساً عَلى الأسْماءِ؛ لأنّه قَدْ ثبت هذا في الأسماءِ، لا أَنّ النَصبَ هاهُنا مَحْمولٌ على الرَّفْعِ.

مسألة (٣١١)

(خَمْسـةَ عَشَـرَ) إِنمّـا بُنِيَ عَـلى الفتح لِتَضَـمّنِه للحَرْفِ؛ لأنّه نابَ مَنابَه وقامَ مقامَه[١].

و(حـادي عشـرَ) بُنيـت؛ لأنّها قَدْ خَرَجَتْ مِنْ أَنْ يَكونَ فيها حَرفُ إِعْرابٍ؛ لأنّها وسط كَلمة، وإِذا كانت وسط كلمةٍ كانت مَبْنِيَةً.

مسألة (٣١٢)

(حَـيْصَ بَـيْصَ)[٢] إِنّمـا بُـني لأنّهُمَـا صَـوْتان جُعِـلا صَوْتاً وَاحِداً، فَحَكَوْا بهذا صَوتَهم إِذا اخْتَلَطُوا، فَهُوَ صوت الاخْتِلاطِ.

وَإذا كان هذا هكذا وجب بناؤه حَمْلاً عَلى الأَسْماءِ؛ لأنّ هذه الأَصْواتِ هِي[٣] حكايةٌ لما هُم[٤] فِيهِ.

وَلَـوْ أَعْـرَبُوهُ كَـانَ كَـأنّهم لَمْ يَحْمِلوا فَبنوه، فأما اخْتيارهم الفَتْحَ فَهُوَ قِياسٌ عَلى الأَسْماءِ، وذلك أَنّ الاسْمَيْنِ إِذا اجْتَمَعا كَانَا ثقيلين، وَقَدْ وَجَبَ بناؤهما، فَأَن يُبْنى عَلى الآخِرِ أَولى.

---

(١) في الكـتاب ٣/ ٢٩٧: "و انمـا أصـل خمسـة عشر، خمسة و عشر و لكنهم جعلوهم بمنزلة الحرف الواحد" و في العضـديات ٢٥٩: "و أمـا خمسـة عشـر فلـيس من هذا الباب، و لكنه بني الاسمان لما أريد من معنى حرف العطـف، فـلما تضـمن الاسمـان المجهـولان اسماً واحداً بنيا لتضمنهما معنى حرف العطف" و انظر أسرار العربية ٢٢٠.

(٢) وفيه لغات: حَيْصَ بَيْصَ، وحِيصَ بِيصَ، وحَيصِ بَيصِ، وانظر الإتباع ١٤ وابن يعيش ٤/ ١١٥.

(٣) في الأصل (و هي).

(٤) في الأصل (فيهم).

مسألة (٣١٣)

(الخازِ بازِ)، فيه لُغات[1]:

مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (الخازَ بازَ)[2] فَيَبْنِيه على الفَتْحِ، فَمَن بَناه عَلى الفتح فهو بمنزلة(حَيْصَ بَيْصَ)؛ لأَنَّه حِكايةٌ لِلصوت[3].

وَمَنْ قَالَ: (الخازُ بازُ) جَعَلَه صوتاً وَاحداً، ولم يَجْعَله صَوْتَين[4].

وَمَـنْ قَالَ:(الخازِ بازِ) جَعَلَه اسْماً للذُّبابِ[5]، وَهَذا جَائِزٌ أَنْ يُجْعَلَ الشيءُ باسم صَوْتِه، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

[٨٨] قَدْ أَقْبَلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِرَاقِها ‏ ‏ ‏ ‏ ممدودةَ الرَّجلِ بخاقَ باقِها[6]

وَ(خـاقَ بـاقَ) صَـوْتُ الفَـرْجِ [إذا] جومِعَـت المَرْأَةُ، فَجُعِلَ اسْمُ الصّوت اسْماً لِلفرجِ، فَكَذلِكَ (الخازِ بازِ).

مسألة (٣١٤)

(عَمْـرويه)، إِنَّمـا بُـنِيَ لأَنَّ (وَيْـه) بِمَـنْزِلَةِ الصَّوْتِ[7]، يَدُلُّكَ عَلى هَذا أَنَّه بِمَنْزِلَةِ

---

(١) ست لغـات في الكـتاب، ٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠١ و سبع لغات في ابن يعيش ٤/ ١٢٠ وانظر اللغات في الإنصاف مسألة ٤٣٩

(٢) للخاز باز معانٍ منها : الذباب، و صوت الذباب، و قيل : بقلتان، و قيل : داءٌ يأخذ الإبل و الناس، وقيل: قرحة تأخذ في الحلق.

(٣) ابن يعيش ٤/ ١٢٠.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٩٩ و ابن يعيش ٤/ ١٢٠.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٩.

(٦) البيت بلا نسبة في الأشموني ٣/ ٢١١ و اللسان (خوق) برواية (ملصقة السرج) و ورد في اللسان :

قد أقبلت عزة من عراقها ‏ ‏ ‏ ‏ تضرب قنب غيرها بساقها

تستقبل الريح بخاق باقها ‏ ‏ ‏ ‏ ملصقة السرج بخاق باقها

و الشـاهد في البيـت جعـل الشـيء بمنزلة صوته، فالخاق باق هو صوت الفرج عند الجماع، و هو في البيت الفرج نفسه.

(٧) انظر الكتاب ٣/ ٣٠٢ وإيضاح الشعر ١٨.

الصَّـوْتِ، فَلَمَّـا ضَمَّ صَوتاً إلى اسْمٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ المَبْنِيِّ، وَبُنِيَ عَلى الكَسْرِ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْن، وَنُوِّنَ لِيَفرّقَ بَيْنَ المَعْرِفَةِ وَالنّكِرَةِ؛ لأَنَّ هَذا نَكِرَة[1].

وَ أَمّا قول النابغَةِ :

[٨٩] مَهْلاً فِداءٍ لك الأَقْوامُ كُلُّهم   وَ ما أُثمِّرُ مِن مَالٍ ومِنْ وَلَدِ[2]

فَجَـرَّه؛ لأَنَّه بَناهُ عَلى الكَسْرِ؛ لأَنَّه قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنى الحَرْفِ، وَهو لامُ الأَمْرِ؛ لأَنّ التّقديرَ: لِيَفدِكَ الأَقْوامُ كُلُّهم، فَلَمّا كانَ بِمَعْناه[3] بُنِيَ، وَبُنِيَ عَلى الكَسْرِ؛ لأَنَّه وَقَعَ للأَمْرِ، وَالأَمْرُ إذا حُرِّكَ تَحرّكَ إِلى الكَسْرِ، و نَوّنوه[4]؛ لأَنَّه نكرة[5].

مسألة (٣١٥)

قَوْلُ الفرزدقِ:

[٩٠] عَلى عَمائمنا يُلقي وأَرْحلِنا   عَلى زَواحِفَ تزجّى مخُّها رير[6]

---

(١) إيضاح الشعر ١٨ وابن يعيش ٤/ ٧٠ .

(٢) ديـوان الـنابغه الذيـباني ٨٧ واللسان (فدى) والخزانة ٦/ ١٨١،٢٣٧ والشاهد بلانسبة في المفصل ٧٧ وابن يعيش ٤/ ٧٣

وهو من قصيدة مطلعها:

يا دار مية بالعلياء فالسند   أَقوتْ وطال عليها سالف الأبد

والشاهد في البيت بناء (فداء) على الكسر لأنه قد تضمن معنى الحرف، والتقدير : ليفدك .

(٣) في الأصل (معناه). التصحيح من الخزانة ٦/ ١٨١ .

(٤) الكتاب ٣/ ٣٠٢ وابن يعيش ٤/ ٧٣ .

(٥) القول من (لأنه قد تضمن) إلى هنا نقله البغدادي في الخزانة انظر في الخزانة ٦/ ١٨١ .

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٣ وفي اللسان (زحف) وتذكرة النحاة ١٧٥ .

وللبيـت روايـتان قصـتهما في تذكرة النحاة ١٧٥: قال ابن اسحاق: إنما هي (رير) وكذلك قياس النحو في هذا الموضع، قال يونس: والذي قال جائز حسن، فلما ألحوا على الفرزدق قال:

على زواحف نزجيها محاسيرِ

وهو في الديوان من قصيدة مطلعها:

كيف ببيت قريب منك مطلبه   في ذاك منك كنائي الدار مهجور

والشاهد في البيت تخفيف ياء النسب في (ريري)، فحذفت وكسر ما قبلها ليدل عليها.

فَكَسَرَ الرّاءَ من(ريرٍ)؛ لأنّه أَرَادَ النَّسَبَ وَ هْوَ (ريرِيّ فَاعْلَم)، فَخَفَّفَ ياءَ النّسب.

أَنْشَدَ أَبو الطّيّبِ قَالَ: أَنْشَدَنا أَبو علي لِبَعْضِ العَرَبِ:

[٩١] ... ... تَرَنُّمَ أَخطُباني[١].

أَرادَ (أَخطبانيّ) فخفّفَ يَاءَ النَّسبِ، وَ أَنْشَدَ:

[٩٢] ياعينُ بَكّي واكفَ القَطْر لابْنِ الحَواري العاليَ الذّكر[٢]

فخفّفَ ياءَ النَّسَبِ[٣]، وَأَنْشَدَ أَيْضاً:

[٩٣] فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النّعْمانِ مِنْه علَى سَفْوانَ يَوْمٌ أَرونانـي[٤]

أَراد : (أرونانيًا) فخفّفَ ياءَ النَّسَبِ.

وَهَذا لا يَجُوزُ فِي الكَلامِ، إلا أَنْ يُعَوّضَ،[٥] فَيَجْعَلَ الأَلِفَ عوضاً مِن إحدى الياءين كَقَوْلِهم: (يمانٍ)، وَ (شآمٍ)، و (تهامٍ)[٦].

---

(١) قطعة من بيت لزهير بن أبي سلمى و هو :

كأن صريف نابيه إذا ما أمرّ هما ترنُّم أخطبان

و البيت لزهير في ديوانه ٣٥٤ و هو في مجاز القرآن ٢/ ٢٢ منسوب لكعب بن زهير و ليس في ديوانه، و أخطبان : طائران، و ترنم: الصوت ليس بالمرتفع. و في مجاز القرآن ٢/ ٢٢ قال : "قال الاصمعي : إنما هو أخطباني منسوب و الياء مشددة فخففها في الوقف للوقاية".

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٨٣ و انظر النوادر ٢٠٥ برواية (بكي بدموع) و البيت بلا نسبة في اللسان (حور) و المحتسب ١/ ١٦٣ ، ٣٢٣، و المقتصد ١٠٤٠ و الحجة للفارسي ١/ ٦٣ برواية (بكي بعينك).

و الشاهد في البيت أنه أراد الحواري فخفف ياء النسب.

(٣) الحجة ١/ ٦٣.

(٤) البيت للنابغة الجعدي في سيبويه والشنتمري ٢/ ٣١٧ برواية (يوم أرونانُ) على أنّه وصف، وانظر اللسان (رون) والنوادر ٢٠٥. وفي اللسان(رون) :والرواية المعروفة يوم أروناني لأنّ القوافي مجرورة.

ويومٌ أرونانٍ: يوم شديد الحر والغم. والشاهد في البيت أنّه أراد أرونانيّ فخفف ياء النسب.

(٥) ويجوز أن تخفف في الشعر، انظر الحجة ١/ ٦٣.

(٦) الأمالي الشجرية ١/ ٣٥٤.

مسألة (٣١٦)

قَوْلُـه: (عَـلى زواحِـفَ)[١] بَـدَلٌ مِـنْ (عَـلى) الأُولى، ومِنْه قول الشاعِرِ / ٢٢ظ/ أَنْشَدَه أَبو الحسن في المَعاني[٢]:

[٩٤] فَلَوْ كَانَ الْبُكاءُ يَرُدُّ شيئاً بكيتُ عَلى عُمَيْرٍ أَوْ عِفاقِ

[٩٥] عَلى المرأين إِذْ هَلَكا جميعاً لِشَأْنِهما بشجوٍ واشتياقِ[٣]

فجعل (على) الثانية بدلاً من الأولى[٤].

مسألة (٣١٧)

(يومَ يومَ) وَ (صَباحَ مَساءَ) وَ (بينَ بينَ).

فَإِنْ شئتَ أَضَفْتَهُ، وَ إِنْ شئتَ بَنَيْتَه عَلى الفتحِ، وَ إِذا بَنَيْتَ الثّاني بَنَيْتَه لأَنَّه تضمَّنَ مَعْنى الحَرْفِ، وهو واقِعٌ مَوْقِعَ الحَالِ، وَ بنيته عَلى الفَتْحِ لما تقدَّم[٥].

وَ تَقُـولُ: (لقيتُه كَفَّـةً كَفَّـةً) مَعْناه: (كفاحاً)، فَتَضَمَّنَ الثاني مَعْنى الحَرْفِ، وَ هو اللامُ، و يَجُوزُ أَنْ تُضيفَ[٦].

---

(١) يقصد بيت الفرزدق في المسألة السابقة.

(٢) يقصد معاني القرآن للأخفش، وانظر البيتين في المعاني٣٣.

(٣) البيتان لمتمم بن نويرة في معاني القرآن للأخفش ٣٣ والأزهية ١١٦ والخزانة ٧/ ١٣١ والأمالي الشجرية ٢ / ٣١٨ واللسان (عفق) ورواية اللسان:

فلو كان البكاء يرد شيئاً بكيت على يزيد أو عفاق

هما المرآن إذ ذهبا جميعاً لشأنهما بحزن واشتياق

والشاهد إبدال (على) في البيت الثاني من (على) في البيت الأول.

(٤) في الخزانة ٧/ ١٣١: "وهـذا مـن شواهد النحويين أورده أبو علي في المسائل المنثورة وقال: على المرأين بدل من قوله على بجير".

(٥) الكتاب ٣/ ٣٠٣ والعضديات ٢٥٨ وابن يعيش ٤/ ١١٨.

(٦) الكتاب ٣/ ٣٠٤ والعضديات ٢٥٨.

مسألة (٣١٨)

(أَيادي سَبَا) و (بادي بَدا) وَ (قالي قَلا).

مِن العَرَبِ مَنْ يُنَوِّنُ (قَلاً) وَ (بَداً) وَ (سَبَاً)، فَمَنْ نَوَّنها جَعَلَها اسْماً نكرةً، وَأَضَافَ إِليها (أَيادي)، وَ هو واقِعٌ مَوْقِعَ الحالِ فِي هَذا المَوْضِعِ؛ لأَنَّ التَّقْدِيرَ: مُتَفَرِّقِينَ[١].

وَ أَجْمَعَ النَّحويونَ أَنَّ الهَمْزَةَ هَاهُنا تُخَفَّفُ، وَ إِذا خُفِّفَتْ صارت أَلِفاً، وَ إِذا صَارَتْ أَلِفاً لَمْ يَدْخُلْها الإِعْرابُ[٢].

وَ (قالي) اسْمَ مَدينَةٍ، فَإِنْ جَعَلْتَ (قَلا) مُؤَنَّثاً لَمْ تَصْرِفْه، فَقُلْتَ: (قالي قَلا)، وَإِنْ نكَّرْتَه أَدْخَلْتَ التَّنوينَ .

وَ (أَيادي سَبَا) و (بادي بَدَا) يَجوزُ أَنْ يُبْنَى عَلى الفَتْحِ، فَيَكونُ مُتَضمِّناً للحَرْفِ كَأَنَّه أَرَادَ: (أَيادي لِسَبَا)[٣].

مسألة (٣١٩)

(شَغَرَ بَغَرَ)[٤]، اسمٌ لِلصَّوْتِ، فَتَحْكيه؛ لأَنَّه صَوْتان، وَ تَجْعَلُه عَلى مَا كَانَ عَلَيْهِ[٥].

وَ(أَخولَ أَخْولَ) هي مَحْكيةُ أَصْواتٍ لِلتَّفْرِقَةِ، فَحُكِيَتْ عَلى ما كانت عَلَيْه[٦].

---

(١) ينظر الكتاب٣/ ٣٠٤ وابن يعيش ٤/ ١٢٣.

(٢) العضديات ٣٩ وابن يعيش ٤/ ١٢٣ ومنثور الفوائد ٣٤.

(٣) ابن يعيش ٤/ ١٢٣.

(٤) وفيه لغة ثانية شِغْرَ بغرْ بكسر الشين والباء انظر الإتباع ١٦.

(٥) في ابن يعيش ٤/ ١١٨: (وهما اسمان ركّب أحدهما مع الآخر فصار اسماً واحداً وبنيا لما تضمناه من معنى الواو).

(٦) هي مثل شَغَرْ بَغَرْ في الكتاب ٣/ ٣٠٧ وانظر الأصول ٢/ ١٤٠ وابن يعيش ٤/ ١١٨.

مسألة (٣٢٠)

(اثـنا عَشَـرَ) [١] تُعْـرِبُه، وَ (عَشْرَ) تَبْنيها على الفَتْحِ؛ لأنَّها تَضَمَّنت مَعْنى الحَرْفِ، وَهِي نون الاثْنَيْنِ، وَ (اثْنانِ) تُعْرِبُها؛ لأَنَّ الأَلِفَ فِيها تَتَغَيَّر، فَحُكِيَتْ على ما كَانَتْ عَلَيْه، وَ لَيْسَتْ كَسَائِرِ مَا تَقَدَّمَ.

مسألة (٣٢١)

إِذا سَـمَّيْتَ رَجُلاً (ذا)، فَعَلى قَوْلِ الخَليلِ (ذاء)؛ لأَنَّه يَبْقى عَلى حَرْفينِ أَحَدهما حَرْفُ لينٍ، فزادَ أَلفاً أُخْرى، وَ قَلَبَها هَمْزَةً، فقالَ (ذاءُ كَما ترى)[٢].

وَ قَـالَ أَبـو الحسـن: (ذيٌّ كمـا تَـرى)، قالَ : لأَنَّ هذا أَصْلُه[٣]، وَ ذلِكَ أَنَّ أَصْلَه (ذيْ) فَتَزيد عَلَيْه ياءً وَ تُشَدِّدُه[٤].

مسألة (٣٢٢)

إِذا سَـمَّيْتَ رَجُلا (الّذي) قُلْتَ: (لَذي كَما ترى)، فَتَحْذِفُ الأَلِفَ و اللّامَ؛ لأَنَّها دَخَلَت للصِّلَةِ[٥].

قَـالَ: وَهَـذا يُقَـوّي مَذهَـبَ شَـيْخِنا أَبـي عَلـيٍّ[٦]؛ لأَنّه يَقُولُ: إِنّ الأَلِفَ وَ اللّامَ لِلصِّلَةِ، وَ إِذَا كَانِتْ لِلصِّلَةِ حَذَفتها؛ لأَنّه[٧] بالتَّسْمِيَةِ قَدْ خَرَجَ (الذي) مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلى حَالِه، و إِذا كَانَ هَكَذا سَقَطَتْ منْ أَنْ تَكُون صلةً.

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٤،٢٨٠ وانظر المنصف ١/ ١٢٥-١٢٦.

(٣) المنصف ١/ ١٢٦.

(٤) انظر الأصل فيها في سر الصناعة ٤٦٩ والمنصف ١/ ١٢٢ وانظر قول أبي علي فيه.

(٥) هذا رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٨١.

(٦) انظر قول أبي علي في سر الصناعه ١/ ٣٥٣.

(٧) في الأصل (لأنّ).

مسألة (٣٢٣)

هَيْهاتَ فِيها لُغَتان : التاءُ و الهاءُ[١].

فَمَن جَعَلَها بالهاءِ، صارَتْ بِمَنْزِلَةِ (سَعْلاة)، وإذا سَمَّيتَ بها لم تُصرف.

ومَـنْ جعـلها تـاءً أدخـلها جميع الإعراب، وَ لَمْ يَنوّنْ؛ لأَنّ هذه التاءَ لا يَدْخُلُها الفَتْحُ فِي حَالٍ، و هي لا تَنْصَرِفُ، فَلَمّا كانَتْ بهذه المنْزلةِ حذفَ عَنها التنوينَ.

فَإِنْ قالَ: أَوَ ليسَ التّنوينُ هُنا بمنزلة مسلمين، فالتنوين بِمَنْزِلَةِ النونِ؟.

قيلَ : هذا لا يَلْزَمُ، و ذلكَ أَنّ النّونَ لا تَنْحَذِفُ في حالٍ من الأَحْوالِ كَما يَنْحَذِفُ التّـنْوينُ، فَفارَقَـتْ حَـالَ الـنّونِ من هذا الوَجْهِ لِدخول المعنى الذي ذكَرْناه، وَهو أَنَّها لا تَنْصَرِفُ[٢].

وَ قَوْلُـنا: (مُسْلِماتٌ)، تنْزِلُ النّونُ بِمَنْزِلَةِ التّنوينِ[٣]؛ لأَنّ هذا الجَمْعَ الذي لِلمُؤَنّثِ يَنْصَـرِفُ كَمـا ينصَـرِفُ جَمْـعُ المُذَكّرِ، فَلِذلكَ نَزّلَه بِمَنْزِلَتِه، وَ فِي هَذه المَواضِعِ لَيْسَ فيها المَعْنى الذي في ذلكَ الجَمْعِ.

وَ إِنْ كَانَ هَذا هَكَذا فَلَيْسَ بِمُشْبِهٍ لِذلكَ.

وَ هـي مَبْنِيّةٌ؛ لأَنّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الفِعْلِ الماضي، و إذا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الفِعْل المَاضِي، وَجَبَ أَنْ تُبنى [بناءَ]مَا كَانَ مَعْنَاه البُعْدُ، وَ مَعْناها (بَعُدَ)، فَلِذلكَ بَناها[٤].

مسألة (٣٢٤)

الأَلقـابُ إِذا كانت مُضافةً تَكونُ بِمَنْزِلَةِ الصّفَاتِ[٥]؛ لأَنّه لا يَكونُ للإِنْسانِ اسْمانِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٩١ والعضديات ١٦٨ وإيضاح الشعر ٢٠٢ وابن يعيش ٤/ ٦٦.

(٢) في العضـديات ١٦٩: (إلا أن التـنوين لم يلحق هيهات فيمن جعلها جمعاً إذ كان اسماً لم يتمكن وقد حذفوا هذا التنوين في الجمع من الأسماء المتمكنة).

(٣) يقصد أن النون التي في مسلمين هي بمنزلة التنوين في مسلمات، وانظر العضديات ١٦٩.

(٤) انظر العضديات ١٦٨ وابن يعيش ٤/ ٦٥-٦٦.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٥ والمقتضب ٤/ ١٦ وابن يعيش ٣/ ٧١-٧٢.

عَلَمان مُفْرَدان، وَإنّما يَكُونُ لَهُ مُفرَدٌ وَمُضافٌ، وذلك مثلُ: (زَيدٌ أَبو عبدِ الله) و(عَبْدُ اللهِ أَبـو مُحمّـد)، وَإذا كـانَ هـذا هَكَـذا وَكـانَ اللّقـبُ مُضَافاً وَالاسمُ مُفْرَداً أُجْرِيَ مَجْرَى الصِّفَةِ، وَإنْ كانَ [الاسمُ] مُضافاً و[اللّقبُ] مفرداً أُجْرِيَ مَجْرى الصِّفَةِ، وَإنْ كَانَ مُضَافاً وَمُفرداً، كَانَ اللّقبُ بمَنْزِلَةِ الاسْمِ، وَ الاسْم بمَنْزِلَةِ الصِّفِةِ، وعلى هذا جميعُ الألقابِ.

مسألة (٣٢٥)

إذا سَـمّيتَ بـهِ[١] امْـرَأَةً، فَمِـنْه فِي النّـداءِ[٢]: (يَا فَسـاقِ) وَ (خَبـاثِ) و (لَكاعِ)، وَإنّمـا بُـنِيَ لأنّـه بمَعْـنَى الحَـرْفِ، وَ ذَلِـكَ هَـاءُ التّأنيث، و إذا كَانَ بمَنْزِلَتِهـا[٣] فَأَرَدْتَ مَا أَرَدْتَ.

وَ فِيها وَجْهٌ آخَرُ: لأنّه أَرَادَ[٤]: إنّ هذا مُشبَّهٌ بقَوْلِك : (نزالِ) وَ من أصولهم أن[٥] يبنوا الشيءَ إذا تَضمّنَ مَعْنى الحَرْفِ أَوْ مَا أَشْبَهَ مَا تضمّنَ مَعْنى الحَرْفِ.

أَلا تَـرَى أَنّهـم يَقُولـونَ فِـي الـنّداءِ : (يـا زَيْـدُ)، إنّمـا بُني لأنّه وَقَعَ مَوْقِعَ (أَنْتَ) وَ(أَنْتَ) بُنِيَتْ لأنّها تَضَمّنَت مَعْنى الحَرْفِ، وَ كَذَلِكَ (هو)[٦].

مسألة (٣٢٦)

وَ مِمّا جَاءَ مَعْدولاً عَنْ المَصْدَرِ[٧] قَوْلُ الشاعِرِ:

---

(١) الضمير يعود عن اللقب.

(٢) صيغة فعـال على أربعة أضرب هي التي في معنى الأمر والتي تكون اسماً لمصدر والتي تكون صفة غالبة في النداء وضـرب مـن المرتجل. انظر المقتضب ٣/ ٣٦٨-٣٧٥ وابن يعيش ٤/ ٥٠-٦٠ وهذا الذي في المسألة هو الضرب الذي تكون فيه صفة غالبة في النداء.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٧٤.

(٤) المقصود أن (فساقِ) وأمثالها بنيت لمشابهتها (نزال) وانظر هذا الوجه في إبن يعيش ٤/ ٥٤.

(٥) في الأصل (ومن أضمر لهم لم).

(٦) المقتصد ١٠٢٢ وابن يعيش ٤/ ٥٧.

(٧) ضرب آخر من ضروب فعال وهو المعدول عن المصدر. انظره في الكتاب ٣/ ٢٧٤ وابن يعيش ٤/ ٥٣ والمقتصد ١٠٢١.

[٩٦] إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيننا   فَحملتُ بَرّةَ وَ احتَملتَ فَجارِ[1]

يُـريدُ : (فجرة)، فهو معدول عَنْ اسْمِ مَصْدَرٍ مَعْرِفَةٍ مُؤَنَّثٍ جُعِلَ عَلَماً، فَلَمّا كَانَ كَذلِكَ تَضَمَّنَ مَعْنى الحَرْفِ فَبُنِيَ، وَ عَلى الوَجْهِ الأَوَّلِ هو ما قَدْ مَرّ.

مسألة (٣٢٧)

قَوْلُ الشاعِرِ:

[٩٧] وَ الخَيْرُ أَنْ تُنْزِلَنِي كَفافِ[2]

يريدُ : (كَافةً) [3]، فَتَضَمَّنَ مَعْنَى الحَرْفِ.

مسألة (٣٢٨)

قَوْلُ الشّاعِرِ:

[٩٨] قَالَتْ له ريحُ الصّبا قرقارِ   وَ اخْتَلَطَ المَعْروفُ بالإِنْكارِ[4].

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ١٠٥ وانظر سيبويه والشنتمري ٢/٣٨ واللسان (برر) (فجر) ومقاييس اللغة ١/١٧٨ والعيني ١/٤٠٥ والدرر ١/٩وابن يعيش ١/٣٨ والخزانة ٦/٣٢٧ والبيت بلا نسبة في مجالس ثعلب ٤٦٤ والأشموني ١/١٣٧ والمرتجل ١١٧ والخصائص ٢/١٩٨ والمقتصد ١٠٢١ وهو في الديوان من قصيدة مطلعها :

طال الثواءعلى رسوم ديار   قفر أسائلها وما استخباري

والشاهد في البيت عدل (فجار)عن المصدر (فجرة).

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه ١٠٠ برواية:

فليت حظي من جداك الضافي   والنفع أن تتركني كفافِ

وانظر شرح شواهد المغني ٩٥٦ واللسان (كفف) وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة ١٣ برواية (والفضل أن تتركني) والأمالي الشجرية ١/٢٨ وهو في البيت يخاطب العجاج أباه والشاهد في البيت بناء (كفاف) على الكسر لتضمنه معنى الحرف.

(٣) الأمالي الشجرية ١/٢٨ والمغني ٦٨١ وتذكرة النحاة ١٣.

(٤) البيت لأبي النجم العجلي، أنظر اللسان (قرر) والخزانة ٦/٣٠٧ وتذكرة النحاة ٦٥٩ وهو بلا نسبة في سيبويه والشنتمري ٢/٤٠ والمفصل ١٥٦ وابن يعيش ٤/٥١ والمخصص ٩/١٠٥ والأشموني ٣/١٦٠

فَهذا تَضَمّنَ مَعْنى الحَرْفِ[1]؛ لأنّه يريدُ :(قَرقرَةً)، وَ كَذلكَ قَوْلُ النّابغَةِ:

[٩٩] مُتَكَنِّفي جَنْبي عُكاظَ كِلَيْهما   يَدْعُو بها أَوْلادُها عَرعارِ[2]

يُريدُ : (عَرْعَرَةً)، تَضمّنَ مَعْنى الحَرْفِ، وَنابَ مَنابَه، و أَدّى مَعْناه، فَلِذلِكَ بُني.

مسألة (٣٢٩)

وَ هذا لَو سَمّيتَ به رَجُلاً أَعْني (عَرْعارَ)[3] أَعْرَبْتَه، وَ لَمْ تَصْرِفْه؛ لأَنّ الفِعْلَ الذي عُدِلَ مِنْه لو سَمّيْتَ به لَمْ تَصْرِفْـه، فَكَذلِكَ هَذا.

وَ قَـوْمٌ مِنَ العَرَب يَدَعُونَه عَلى ما كانَ عَليه مِنَ البنَاءِ، و لُغَةُ مَنْ أَعْرَبَ أَقيسُ لما ذكَرْنا[4].

مسألة (٣٣٠)

إِذا كَانَ آخِرَه الرّاءُ، فَلُغَةُ تَميم فيها الكَسْرُ[5]، وَ كَذلِكَ هَذا / ٢٣و/ .

مسألة (٣٣١)

أَسْماءُ السّوَرِ[6]، إِذا قُلْتَ: (هودُ) فَجَعَلْتَها اسْماً للسّورَةِ لَمْ تَصْرِف؛ لأَنّها مُؤَنّثةٌ، وَهِي مَعْرِفَةٌ، فلِذلِكَ لَمْ تَنْصَرِفْ، وَ إِنْ لَمْ تَجعَلْها اسْماً لِلسّورَةِ صَرَفْتَها.

ومعجم ما استعجم ٣٣٨ والشاهد في البيت العدل من الرباعي والبناء على الكسر .

(١) انظر ابن يعيش ٤/ ٥٠ والأشموني ٣/ ١٦٠.

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ١٠٢ وانظر ابن يعيش ٤/ ٥٢ والمفصل ١٥٦ والخزانة ٦/ ٣١٢ والبيت بلا نسبة في الأشموني ٣/ ١٦٠.
والشاهد العدل من الرباعي والبناء على الكسر .

(٣) عرعار.. لعبة للصبيان، وفي اللسان (عرر) لأن الصبي إذا لم يجد أحداً رفع صوته فقال: عرعار، فإذا سمعوه خرجوا إليه فلعبوا تلك اللعبة.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٧٧ .

(٥) الكتاب ٣/ ٢٧٨ وابن يعيش ٤/ ٦٤.

(٦) انظر هذه المسألة ٣/ ٢٥٦ والمقتضب ٣/ ٣٥٥.

مسألة (٣٣٢)

إذا سَمَّيْتَ امْرَأَةً (زيداً) لَمْ تَصْرِفْ عِنْدَ سِيبويه[١]، وَ قالَ أبو زَيْد: يَنصَرِفُ[٢].

وَ وَجْهُ قَوْلِ أَبِي زَيْد أَنّ هذا الاسْمَ نَقَلْته من مُذَكَّرٍ إِلى مؤنَّثٍ سَمَّيْته به، فَلَيْسَ هُوَ بِأَبْعَدَ من (هِنْد) إِذا سَمّيت به امْرَأَةً، وَ إِذا كَانَ هَذا هَكَذا وَجَبَ أَنْ تَصْرِف[٣].

وَ وَجْهُ قَوْلِ سِيبويه أَنّ هَذا وَ إِنْ كَانَ قَدْ سُمّيَ به، وَ هُوَ مُذكّرٌ لِمُؤَنّثٍ، فَقَدْ نُقِلَ مِن التّذكيرِ إِلى التّأنيثِ، وَ هَذا هُوَ عَدْلٌ مِنْ لَفْظَة إِلى لَفْظَةٍ، وَ هَذا يُعْتَدّ بِهِ[٤].

أَلا تَرى أَنّ (عُمَر) مَعْدولٌ عَنْ (عامِرٍ)، و هذا قَد اعتدّ به[٥]، فَكَذلِكَ فِي هَذا المَوْضِعِ.

مسألة (٣٣٣)

وَ لَوْ (سَمّيْتَ) بـ(قَدَم) لِمُؤَنّثٍ لم تَصْرِفْ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ الأَوْسَطِ، تقوم مَقَامَ حَرْفٍ رابعٍ[٦].

يَدُلّكَ عَلى هَذا قَوْلُهم فِي النّسَبِ إِلى (قَرْقَرى)[٧]: (قَرْقَرِيّ)، وَ إِذا نَسَبْتَ إِلى (جَمَزى) قُلْتَ: (جَمَزِيّ) فَعَلِمْتَ أَنّ حَرَكَةَ الحَرْفِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ رابعٍ[٨]. فَكَذلِكَ هَذا.

---

(١) وهو قول أبي إسحاق وأبي عمرو وهو القياس، انظر الكتاب ٣/ ٢٤٢ ونسب المبرد هذا الرأي إلى سيبويه والخليل والأخفش والمازني في المقتضب ٣/ ٣٥٢ وانظر الهمع ١/ ٣٤ والأشموني ٢/ ٤٧٤ وانظر شرح الكافيه ١/ ٥١.

(٢) ونسبه المبرد إلى عيسى بن عمر والجرمي في المقتضب ٣/ ٣٥٢ وانظر الهمع ١/ ٣٤ والأشموني ٢/ ٤٧٤ وانظر شرح الكافية ١/ ٥١.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٥٢.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٤٢ والمقتضب ٣/ ٣٥١.

(٥) الإغفال ٢٩٧.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٤٠ والمقتضب ٣/ ٣٥٠ والإيضاح ٢٩٨ والمقتصد ٩٩١.

(٧) قراقر وقرقرى وقروري مواضع معروفة. اللسان (قرر).

(٨) الإيضاح ٢٩٨ والمقتصد ٩٩١.

مسألة (٣٣٤)

إذا سَمّيتَ رَجلاً (ذو) قُلتَ: (ذواً)؛ لأنّ أَصْلَه (فعَلَ)، وَ هو عَلى حَرْفين، أَحَدهما حَرْفُ لينٍ، فرَدَدْتَ الأَصْلَ[١].

وَ عَلى قَوْلِ غَيْرِه[٢]: إنّه بمَنْزلَةِ الحَرْفِ فَتُشدِّدُه.

مسألة (٣٣٥)

إذا قُلتَ: (واحِدُ اثنان) فإنّما تُحرّكه بالضمِّ؛ لأنّكَ لَوْ أَعْرَبْتَ هَذا كَانَ رَفْعاً بالابْتِداءِ، فَحَرّكْته بالضَمِّ لهذه العِلَّةِ[٣].

وَ مِنْهم مَنْ يَقولُ: (واحِدِ اثنان) فَيُحَرّكُ بِالكَسْرِ لِيَتَوَصّلَ إلى الوصلِ بها كَما تَوَصّلنا إلى النّطْقِ بـ(الاسْم) بكَسْرِ الهَمْزَةِ، فإذا[٤] أَرادوا الوَصْلَ كَسَرْت الدالَ كَما كَسَرْت الهَمْزَةَ[٥].

وَ مَنْ قَالَ: إنّ حَرَكةَ الهَمْزَةِ أُلقِيَتْ عَلى الدّالِ فَهُوَ خَطَأٌ، وَ ذلِكَ أَنّ الهمزة لا تثبتُ فِي هَذا المَوْضِعِ، فَلِذلك حَرَكْتُها.

مسألة (٣٣٦)

الظروفُ كُلّها عَلى التّذكيرِ إلاّ حَرْفين (قُدّامُ) و (وراءُ)[٦].

والدّليلُ عَلى ذلِكَ أَنّهم صَغّروها كُلّها بغيرِ هَاءٍ إلاّ هَذين الحَرْفين: (وَرَاءَ) وَ(قُدّام)، فَصغّروهما[٧] (وَرَيّئة) وَ (قُدَيْدِيَة)، فَجَعلوا هذين بالهاءِ ليعلموا أنّ هَذين

---

(١) هذا الرأي لسيبويه في الكتاب ٣/ ٢٦٢: (ولو سميت رجلاً (ذو) لقلت هذا ذواً لأن أصله فعل).

(٢) الخليل في الكتاب ٣/ ٢٦٣: (وكان الخليل يقول هذا ذوّ).

(٣) الكتاب ٣/ ٢٦٥.

(٤) في الأصل (إذا).

(٥) في الأصل (كما كسر قائم).

(٦) الكتاب ٢٦٧.

(٧) في الأصل: (فصغروها).

الحرفين قَدْ خَرجا عَنْ تَذكيرِ الظّروفِ[1].

وَ لا يَخْلـو إِذا صَغّرناها أَنْ[2] تكونَ الهَمْزَةُ في (وراء) وَقَعت بَعْدَ أَلِفٍ، فانْقَلَبَت، فَصـارت مـثلَ (كساء)، وَ لَوْ كانت كذلكَ لكانت (وُرَيَّةَ)[3] كَما تَرى بلا هَمْز، كَما إِذا صَغّروا (غِطاء) قالوا: (غُطيّ) يَحْذِفونَ الياء لكثْرةِ الياءاتِ .

فَتَصْـغيرُهم لـ (وراء) مَهْموزة دلالةٌ عَلى أَنّها لَيْسَت مِنْ (وَرَا) مِنْ التّواري كَما قالَ الشّاعِرُ:

[١٠٠] وَراهَنّ[4] ربّي مثلَ مَاقَدْ وريَنني وَأَحْمى عَلى أَكْبادِهنّ الْمكاوِيا[5]

وَ إِنّما هو اسْمٌ الهمزة فيها لازِمَةٌ ، فلذلكَ ثَبَتَتْ فِي التّصْغير.

مسألة (٣٣٧)

(عنْ) وَ(عَلى) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اسْماً وَتكونُ ظَرْفاً[6].

---

(١) الإيضاح ٢٩٨ والمقتصد ٩٩٠ والتكملة ٣٠٢.

(٢) في الأصل (لأن).

(٣) في الأصل (ورييه).

(٤) في الأصل (وارهن).

(٥) البيت لعبد بني الحسحاس انظر ليس في كلام العرب ٢٥١ وشرح ديوان العجاج للأصمعي ٤٥ والصحاح (وري) ٢٥٢٢ ورسالة الصاهل والشاحج ٥٦١ وابن خالويه على مقصورة ابن دريد ٢٧٨ والتاج (وري) واللسـان (وري) وينسـب البيـت لابـن أحمـر الباهلي وهو في شعر عمر بن أحمر الباهلي قصيدة ٧١ وانظر جمهرة اللغه ٢/ ٤٢٣.

وهـو بـلا نسـبة في الاتـباع (١٠٦) وأسـاس الـبلاغة ٦٧٣ ومجمـع الأمثال ١/ ٢٠٦ والشاهد في البيت أن (ورى) من التواري.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٨٨: "وأما (عن) فاسم إذا قلت: من عن يمينك لأن (من) لا تعمل إلا في الأسماء" ويقول في ٤ / ٢٣١: "وهـو اسم لا يكون إلا ظرفاً ويدلك على أنه اسم قول العرب نهضت من عليه" وانظر الكتاب ١/ ٤٢٠ والمقتضب ٣/ ٥٣ والمغني ١٥٠،١٤٦ وفي العضديات ٨٨: "قولهم (على) كلمة استعملت فعلاً واسماً وحرفاً وانظر التفصيل فيه في رصف المباني ٤٣٣،٤٢٩ وانظر أسرار العربية ٢٥٤-٢٥٦.

يَدُلُّكَ عَلى أنّها اسْمٌ قَوْلُهُم : (مِنْ عَلَيْه) وَ (مِنْ عنه)، وَ قَدْ عَلمتَ أنّ حروفَ الجرّ لا تَدخُلُ إلا عَلى الأَسْمَاءِ، فَدَخُولُها عَلى هذه الأسماءِ دَلِيلٌ عَلى أنّها اسْمٌ.

فَإذا قُلتَ (زيدٌ [مِنْ] عَلَيْه ثوبٌ)، فـ(على) هَاهُنا هِي ظَرْفٌ ؛ لأَنّ حَرْفَ الجرّ قَدْ دَخلَ عَلَيْها، فَصارَ حَرْفُ الجرِّ دَالاً[1] عَلى أنّها تَكُونُ اسْماً، فَتَصِيرُ اسْماً ظَرْفاً.

وَكَذلِكَ إذا قُلتَ: (نزَلْتُ عَلَيْه) يُحْتَملُ أَنْ تَجعَلَها حَرْفاً، وَ يُحْتَملُ أَنْ تَجعلَها اسْماً للدّلالَةِ التي قُلنا[2].

وَإنْ صغّرتَها قُلْتَ : (عُلَيّ) وَ (عُنَيّ)؛ لأَنّ الاسْمَ إِذا سَقَطَت مِنْه اللّامُ ، لَم تُعِدْ إلَيْه الحَرْفَ الآخِرِ.

مسألة (٣٣٨)

(قَطُّ) مَبْنيّة، وَإنّما بَنيَتْ لأَنّها تَضَمّنَتْ مَعْنَى الحَرْف، وَ هو الأَلِفُ وَاللّامُ ؛ لأَنّه يريدُ بها الزّمانَ كَما أَنّ نقيضَها (أَبداً).

فَأَشْبَهَت (قطُّ) (أَمْس) فَتَضَمّنَت مَعْنى الحَرْفِ ، فَكانَ تضمينها الحَرْفَ أَوْلى من تَضْمينِ المُسْتَقْبَلِ ؛ لأَنَّ الماضِي آكَدُ في بَابِ التّعْريفِ مِن باب المُسْتقبلِ ، فَضمّنوها كَما ضمّنوها[3].

فَأَمّا اخْتيارُهم للضّمّ فيها فَإنّما يشبه (قَبْلُ) وَ (بَعْدُ) ، وَذلِكَ أَنّها لانْقِطاعِ الزّمانِ، كَما أَنّ (قبلُ) لانقِطاعِ الغَايةِ، فَأَشبَهَتْها مِن حَيْثُ كانت ظرفاً، وَ من حيثُ كانت مُنْقَطِعَةً[4].

مسألة (٣٣٩)

(حَيْثُ) بُنِيَت عَلى الضَمّ؛ لأَنها ظَرْفٌ حُذِفَ مِنْها ما أُضيفَ كَما حُذفَ مِن

---

(١) في الأصل (دال).

(٢) في المغني ١٤٢: أن تكون حرفاً وخالف في ذلك جماعة فزعموا أنها لا تكون إلا اسماً وانظر ابن يعيش ٨/ ٣٩.

(٣) تنظر قط في الكتاب ٣/ ٢٨٦ وابن يعيش ٤/ ١٠٨ وانظر بناء أمس وعلتها في العضديات ٢٤٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٨٦ وابن يعيش ٤/ ١٠٨.

(قَبلُ) ومن (بعْدُ)، فبُنيتْ كَما [بني] من (قبلُ) وَ (بعْدُ) عَلى الضمّ[١].

مسألة (٣٤٠)

(قطْ) بُنِيَت؛ لأنّها فِي مَعْنى (قَدْ) التي هي حَرْفٌ[٢]، فقد تَضَمّنت مَعْناها ، وذلك أنّ (قَطْ) للانقطاعِ، فَلَمّا تَضمّنت هَذا بُنيَت عَلى السُّكونِ.

مسألة (٣٤١)

تَقولُ : (مُذْ شُبَّ إلى دُبَّ) فَهَذا مَعْناه[٣]: (مُذْ أنْ شُبَّ إلى أنْ دُبّ) فَجَعَلَ هَذا الفِعلَ يُرادُ به ذلكَ، وَ غَيّر أوّله ؛ لأنّ حُرُوفَ الجَرّ لا تدخُلُ عَلى الفِعْلِ ، فَلَمّا دَخَلَ حَرْفُ الجَرّ عَلى هذا غَيّر أوّلَه.

وَ يُمْكنُ أنْ يقالَ : إنّ هذا الفِعْلَ وَ إنْ كانوا قَدْ قالُوا : (شَبَّ) وَ (دَبَّ) لَمْ يُنْطَقْ كَما قالوا: (عُنيت بحاجتك) وَ (أُوْلِعْتُ بالشّيءِ) فَكذلكَ هذا.

مسألة (٣٤٢)

(قُرَيْشيّاتُ) هي مثلُ (أَذرعاتُ) لا تُنوّنُ[٤]؛ لأنّها بمَنْزلَتِها إذا سَمّيتَ بها فتجرّها ولا تُنوّنُها ؛ لأنّ تَنوينَها بمَنْزلَةِ النّونِ فِي (مُسْلمين)، فَحَذفُوا التّنوينَ؛ لأنّه لا يَنْصَرِفُ.

فَإن قالَ : فَإذا كَانَ هَذا التّنْوينُ يُشْبِه النّونَ، فكان إذا سمينا رجلاً بـ(قِنّسرين)، قلنا: (قِنّسرينٌ) فاعلم، فتنون النون، فهلاّ[٥] أثْبتم التّنْوينَ ؟

قيلَ له: إنّ التّنْوينَ هاهُنا يُشْبِهُ تَنْوين مَا لا يَنْصَرِفُ ، وذلكَ أنّه ساكِنٌ كَما أنّه

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٦ وفيه: "قد قال بعضهم حيث شبهوه بأينَ" وانظر المقضب ٣/ ١٧٣.

(٢) في الكتاب ٣/ ٢٦٨ قط كحسب وحسب في المغني ١٧٠ هي بمعنى قد.

(٣) هذه المسألة تفسير لقول سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٦٩ "وفي الحكاية قالوا : مذ شب إلى دب".

(٤) الكتاب ٣/ ٢٦٩ هي كلمة أعجمية لا تنصرف وانظر الكتاب ٣/ ٢٣٣ وإيضاح الشعر ٢٠٠-٢٠٢ وسر الصناعة ٤٩٦

(٥) في الأصل (قالا).

ساكِنٌ ، وهو يُحذَفُ مَع الألِفِ واللّامِ[1]، وَ النّونُ فِي أصْلِها قَدْ بُنِيَتْ على الحَرَكَةِ ، وَالتّنوينُ فِي أصْلِه قَدْ بُنِيَ عَلى السُّكُونِ، فكانَ[2] حَملُه عَلى مَالا يَنْصَرِفُ أوْلَى من حَمْلِهِ عَلى التّنوينِ[3].

فَإنْ قَالَ : وَ إذا نكرتُموه أَلَيسَ تَنوِّنونَه ، فَيَجبُ أَنْ تُنوِّنوا التّنوينَ؛ لأنَّه بمَنْزِلَةِ النّونِ؟.

قيلَ له : لا يَجبُ ذلِكَ[4] وَ ذلكَ أنّ منْ أُصولِهم ألاّ يَجْتَمِعَ شَيْئانِ لِمَعْنى واحدٍ، فكَما لَمْ تُدْخِل تأنيثاً عَلى تَأنيثٍ، فَكَذلِكَ لا تُدْخِلُ تَنويناً عَلى تَنوين.

مسألة (٣٤٣)

قَوْلُهم : (نَصارَى).

قَالَ أَبو عُمر: هو مَحْذوفٌ مِن قَوْلِهم: (النّصْرانيين)[5] بحَذْفِ ياءي النَسبِ مِن الأَصْلِ[6]، وَجَمعه عَلى حَدّ الحَذْفِ كَما جمع قولهم : (مهالبة) و (أَشاعرة)[7] وَ إنْ كَانَ جَمْعُ (أَشْعَرِيّ) و (مَهْلَبِيّ)[8]، فَكَذلكَ هَذا.

وَ جَعَلْتَ الهَاءَ في (مَهالبة) وَ (أَشاعِرَة) عِوَضاً مِن حَذْفِ ياءي النسبِ، وَ هَاهُنا لا يَصِحّ أَن تعوّض؛ لأَنّ الياءَ يَاء[9] التّأْنيث.

---

(١) إيضاح الشعر ١٩٩ وسر الصناعة ٤٩٦.

(٢) في الأصل (فكانه).

(٣) في الأصل (النون).

(٤) في إيضاح الشعر ١٩٩: "وتقول مسلماتن وفي النكرة مسلماتن إلا أن هذا القياس وجب أن يرفض لأنك لو قسته لجعلت علاقة التأنيث في الدرج".

(٥) وعلى هذا قول سيبويه في الكتاب انظر قوله في ٣/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٥٤-٢٥٥ وإيضاح الشعر ١٧٣ والحلبيات ٣٤٢.

(٧) في الأصل (مشاعرة)

(٨) إيضاح الشعر ١٧٣-١٧٤ و الحلبيات ٣٤٢.

(٩) في الأصل (التاء تاء التأنيث).

مسألة (٣٤٤)

إِذا سمّيْتَ رَجُلاً بـ(رَجُلَيْن) وَ (مُسْلمَيْن)[١] و(صالِحَيْن) ففي هذا قولان[٢] :

أَحَـدُ القَوْلَـين: أَنّـكَ تَحْكيه لِيُعْلَمَ أَنَّ التَّثْنِيَةَ قَدْ سمّيتَ بها، فتجريه على أَصْلِ ما كان له قبل أَنْ يُسمّى بِهِ[٣].

وَ وَجْهُ قَوْلِ مَنْ قالَ : إِنّي لا أَصْرِفه وَ أَتْرُكُ الحِكَايَةَ ، فَقالَ : أَقُولُ: (مُسْلمانَ) في النّصْب وَ(مُسلمانُ) في الرَّفعِ و(مُسلمانَ) فِي الجَرّ.

قَـالَ: هَـذا الاسْـمُ هـو لواحِـدٍ بعَيْـنِه، فَقَـدْ خَرَجَ مِنْ حُكْمِ التَّثْنِيَةِ، فَأَجْعَلُه اسْماً وَاحِداً، فَقَد / ٢٣ظ/ صَارَ بمَنْزِلَةِ (عثمانَ) وَ (سَكرانَ)[٤].

وَالوَجْـهُ أَنْ تَرُدّ (مسلمَين)إِلى الأَلفِ وَلا تَرُدَّ إِلى اليّاءِ؛ لأَنّكَ لَوْ قُلْـتَ: (مُسْلِمَيْن) كان هذا (فِعْلَيْن)، و (فعلَيْن) لَيْسَ فِي كَلامِهِم، فَكَأَنَّ هَذا يَكُون خروجاً من كلامِهِم[٥].

وَ إِذا جئـتَ بالأَلِفِ والنونِ لَمْ يَخرُجِ؛ لأَنّ له بناءً وهوَ (عُثْمانُ) و(عطشانٌ) ومَا أَشبَه ذلِكَ.

فَكَذلِـكَ القَوْلُ فِي الجمعِ عَلى[٦] لُغَةِ مَنْ لَم يَحْكِ، فَإِنّه إِذا سُمّي به رَدَّه إِلى الياءِ ولَمْ يَأْتِ بالواو[٧].

قَـالَ: وَذلكَ أَنّ الياءَ قَدْ تَقَع للإعرابِ وَ البناءِ، وَ الواوُ لا تَكونُ كَذلكَ، فَتَقُولُ : (مُسْلِمين) فتُجْرِيه مَجْرَى مَالَه نَظيرٌ مِن كَلامِهِم، وذلك (غِسْلينَ) وَ مَا أَشبَه ذلِكَ، فَافْهم هذا.

---

(١) قوله: (ومسلمين) مكررة في الأصل.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٣٢.

(٣) هذا وجهٌ والوجه الآخر أن ترده إلى الألف وترك الحكاية.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٣٢: "ومن النحويين من يقول هذا رجلانُ كما ترى يجعله بمنزلة عثمان".

(٥) و وجه سيبويه : قياسه أن ترده إلى الياء. انظر الكتاب ٣/ ٢٣٢.

(٦) في الأصل (إلا على).

(٧) السيرافي: "وأما في الجمع فقد وجد نظيره في الكلام إذا ألزمنا الإعراب النون وجعلنا قبلها ياء لازمة كقولنا: غسلين هو فعلين". هامش الكتاب ٣/ ٢٣٣ والنظر المقتضب ٤/ ٣٦.

مسألة (٣٤٥)

العجمةُ تمنعُ من الصّرْفِ إذا كَانَ مَعَها عِلّةٌ أُخْرى[١]؛ لأنّه بمَنْزلَةِ عَدْلِ الاسْمِ، فَهْوَ يشبهُ الفِعْلَ؛ لأنّ الفِعْلَ في الأَصْلِ مَعْدولٌ، وَالأعجميّ إذا سُمّي به وهو معرفةٌ عَلى مَا كَانَ عَلَيْه فَقَدْ عُدِل.[٢]

وَإذا كَانَ عَلى ثلاثةِ أَحْرفٍ أَوْسَطُها ساكِنٌ خَفَّ، فَقَاوَمَتْ[٣] الخِفّةُ فِي وَسَطِه أَحَدَ[٤] السَّبَبَيْن، وَهو العجمة[٥].

يَدُلُّ عَلى هذا أَنَّ الاسْمَ إذا كَانَ وَسَطُه ساكناً عادَلَ السَّبَبَيْن، أنّهم إذا قَالُوا: (سَقَر) لَمْ يَصْرفوا، كَما أنّهُم إذا قَالوا: (رَبابُ) لَمْ يَصْرِفوا، فَعَلِمْتَ أَنّ الحَرَكَةَ تَقُومُ مَقَامَ الثّقَلِ وَ مَقَامَ[٦] الحَرْفِ الزّائِدِ، وَ سُقوطُها ضَرْبٌ من الخِفّةِ[٧].

وَ إذا دَلَّ مِنْ كَلامِهم أَنّه ضربٌ من الخفّةِ وَجَبَ أَنْ يكونَ سُكونُ الأَوسطِ يُعادِلُ أَحَد الثقلَيْن.

مسألة (٣٤٦)

في الجَمْعِ شيءٌ[٨] إذا سمّيْتَ به رَدَدْتَ الياءَ ولَمْ تَرُدّ الواوَ؛ لأَنَّ الواوَ أَشْبَه بالياءِ، وذلكَ أَنّ الواوَ لإعْرابٍ مَخْصوصٍ والياءُ لإعْرابَيْن؛ فلا يَبِينُ فيها إعْرابٌ.

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٤ وابن يعيش ١/ ٦٦ وشرح الكافية ١/ ٥٣ والمقتضب ٣/ ٣٥٣ والأصول ٢/ ٩٢.

(٢) في ابن يعيش ١/ ٦٦ "لأن العجمة دخيلة على كلام العرب لأنها تكون أولاً في كلام العجم ثم تعرب فهي ثانية له وفرع عليه".

(٣) في الأصل (فقامت).

(٤) في الأصل (فقام أحد).

(٥) في الإيضاح ٢٩٨: "والصرف لأن الاسم على غاية الخفة فقاومت الخفة أحد السببين" وانظر شرح الكافية ١/ ٥٠.

(٦) في الأصل (مقام).

(٧) الكتاب ٣/ ٢٣٥ وانظر شرح الكافية ١/ ٥٣-٥٤.

(٨) مر طرف من هذه المسألة في مسألة رقم ٣٤٣ وانظر الكتاب ٣/ ٢٣٣ و هامشه.

وإذا كانتْ أَشْكَلَ في البناء من الواوِ، وَجَبَ أَنْ تَجْعَلَ الياءَ المردودةَ دون الواو.

مسألة (٣٤٧)

الأَعْجَمِيُّ إِذا حَسُنَتْ فيه الأَلِفُ والّلام[1]، ونقلته وهو نكرة صرفته[2]؛ لأَنّه بمنزلَةِ النّكراتِ التي لَيْسَت بأَعْجَميّةٍ؛ فيكُونُ سبيلُها سَبيلَ الأَسماءِ النّكراتِ.

والأَسماءُ إذا صغّرْتَها نحو: (نوحٍ) صَرَفتها كَما تصْرِفُ (نوحاً)، وكانَ القياسُ أَلاّ تَصرْفَ، إلاّ أنّه لما كانَ بمَنْزِلَةِ الصِّفَةِ له وَجَبَ أَنْ تكونَ صفته تَنصرفُ[3] كَما ينصَرفُ؛ لأَنّه بمَنْزِلةِ صِفَتِه.

مسألة (٣٤٨)

إِذا سَمّيْتَ رَجُلاً باسمٍ مُؤنّثٍ عَلى أَربَعَةِ أَحْرفٍ فَصَاعِداً لم تصْرِفه في المَعْرِفة[4]، وصَرَفته في النّكرةِ نحو: (زينب) و(عَقْرب) و(عُقاب) و(عِناقُ)؛ لأَنّ الحَرْفَ الرابعَ بمَنْزِلةِ الهاءِ في التّأْنيثِ.

يَدُلّكَ عَلى ذلك أَنهم إِذا صَغّروه لم يُدْخلوا هاء التّأْنيثِ فيه، فثبت بذلكَ أَنّه بمنزِلَةِ هاء التّأْنيثِ[5]، فلا ينصرف.

---

(١) الأعجمي على ضربين : ضرب تدخل عليه الألف واللام وهذا جار مجرى العربي يمنعه من الصرف ما يمنعه ويوجبه وما يوجبه ، وما لا يدخله الألف واللام فهذا لا ينصرف معرفة وينصرف من نكرة انظر الأسماء الأعجمية في الكتاب ٣/ ٢٣٤ والمقتضب ٣/٣٥٣ والمقتصد ١٣٢ واللمع ٥٨-٦٠ وشرح الكافية ١/ ٥٣ وابن يعيش ١/ ٦٦.

(٢) عبارة الكتاب ٣/ ٢٣٤: "اعلم أن كل اسم أعجمي أعرب فدخلته الألف واللام و صار نكرة فإذا سميت به رجلاً صرفته".

(٣) الكتاب ٣/ ٢٣٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٥) في الإيضاح ٢٩٨: "وهذه الأشياء لا تنصرف لغلبة التأنيث عليها و أن الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة العلامة الثابتة فيه بدلالة أن علامة التأنيث لم تلحقه في التصغير".

مسألة (٣٤٩)

(ذراع)[١]، مِنَ العَرَبِ مَنْ يُؤَنِّثه فَلا يَصْرفُه، وَ مِنْهُم من يُذكّرُه.

فَمَـنْ ذكَّـره قالَ : إنّه يُوْصَفُ به المُذكّرُ، فَيَقُولُ : (هَذا ثوبٌ ذِراعٌ)، وَ يُسَمّونَ به الرَّجُلَ، فَقَدْ غلَبَ عَلَيْه التّذكيرُ، وَ إِذا كَانَ التّذكيرُ غَالباً عَلَيْه، وَجَبَ أَنْ تصْرِفَ.

وَ (كُـراع[٢]) لَـيْسَ كَذلِـكَ؛ لأَنَّ الأَوْلى فيه أَنْ لا يُصْـرَفَ؛ لأنّه ـ وَ إِنْ كانَ قَد سُمّيَ به ـ عَلَمٌ يوصَفُ به المُذَكَّرُ، وَ إِذا كُنّا لَم نَعْلَم أَنّه وُصِف به كَما وصفَ به المُذكّر ، وَجَبَ أَن يُحْكَم عَلَيْه بالتّأنيثِ كَما حكم عَلى (عقاب)، فتركُ الصرفِ أَجودُ[٣].

مسألة (٣٥٠)

إِذا سمّيتَ رَجُلاً بـ(حُـبارى) ثـمّ حَقَّـرته قُلْـت : (حُبـيّر)[٤] فَلَـمْ تَصْرِفه عِنْد سِيبويه[٥]، و قال أَبو عَمْرو : أَصْرِفُه[٦].

وَجْـهُ قَـولِ أَبـي عَمْـرو أَنّ (حُبارى) تأْنيثُه تَأْنيثٌ بِحَرْفٍ، فإِذا سَقَطَ الحَرْفُ الذِي للتأنيـث صَـرَفْتَه، فَهْـوَ بِمَـنْزِلَةِ (ثُلاثُ) إذا أَخَذْتَها مِن (ثلاثةٍ)، وَ إِذا كَانَت (ثلاثُ) مِنْ (ثلاثِ نِسْوَةٍ) لم أَصْرِفْ[٧]، فَكَذلِكَ (حُبيّر).

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٦ والمقتضب ٣/ ٣٦٦ وشرح الكافية ١/ ٥١.

(٢) الكراع من الإنسان ما دون الركبة إلى الكعب.

(٣) قـال في اللسـان (كـرع): "قـال سيبويه :أما كراع فإن الوجه فيه ترك الصرف و من العرب من يصرفه يشبهه بذراع".

(٤) في تصـغيره أقـوال : القياس فيه أن تقول حبيرى وقالوا: حبيّر وقال أبو عمروبن العلاء حبيرة انظر الكتاب ٣/ ٢٣٦ والمقتضب ٢/ ٢٦١-٢٦٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٣٦.

(٦) في البصـريات: "وإنّمـا عـدل أبو عمرو إلى حبيرة فأبدل الياء حيث لم يجز له أن يثبت الألف لأنها تسقط هنا كمـا تسـقط في تحقـير قرقـرى و تكسـيرها فـلما كانـت تقـع في موضـع تسقط فيه ولا تثبت أوقع موقعها الهاءكالاسـم الـثاني المضـموم إلى الأول فـدل عـلى التأنيـث كدلالة الألف ولم يمتنع ثباتها كما امتنع ثبات الألف. انظر البصريات لوحة (٥) والتعليقة ٣ / ٦٠ وانظر رأي أبي عمرو في المقتضب ٢/ ٢٦٢.

(٧) في المقتضـب ٢/ ١٥٧: "وإن سميـت رجـلاً بـ(ثلاث) التى تقع على عدة المؤنث لم تصرفه لأنه اسم مؤنث

قَـالَ سِـيبَوْيْه: فَيَجِـبُ أَنْ يُقَـالَ: إِنّـه لَـيْسَ وَ إِنْ صُغّرَ وَسَقَطَ عَنْه حَرْفُ التّأْنِيثِ بموجبٍ أَنْ يَنْصَرِفَ[1].

أَلا تَـرى أَنّ الـيَاءَ لَـوْ لَـمْ تَكُـنْ فـيه لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ (عقاب)، وَ أَيْضاً فَقَدْ أُجْرِيَ فِي كَلامِهِـم أَشْياء مُصَغّرَةٌ غَيْرُ مَصْروفةٍ إِلاّ فِي (عُمَر) وَحْده؛ لأنّه لَيْسَ فِي كَلامِهِم مُصَغّرٌ مَعْدولٌ، وَ فِي كَلامِهِم مُصَغّرٌ غَيْرُ مَصْروفٍ، فصَحّ بِمَا ذكَرْنا قَوْلُ سيبويه.

مسألة (٣٥١)

(حائِضٌ) وَ (طَامِثٌ)[2] وَ (مُرْضِعٌ) وَ (مُتئِمٌ)[3] وَ (مُرمِلٌ)[4] إِذا سَمَّيْتَ به رَجُلاً صَرَفْتَه؛ لأَنّ هذا مُذكّر أُجْرِيَ عَلى المُؤَنّث[5].

وَلَيْسَ كَوْنُه مُجرىً عَلى المُؤنّث يُخْرِجُه[6] من أَنْ يَكُونَ مُذكّراً؛ لأَنّهُم يُرِيدُونَ بِهِ: شَيءٌ حائضٌ وشيءٌ طامثٌ، وَكَذلِكَ قَالَ الخَلِيل[7].

قَـالَ: وهـو فِي الأَصْـلِ مُذكّـرٌ، وَ إِنْ أَجْرَيْتَه عَلى الفِعْل أَدْخَلْتَ فِيهِ الهَاءَ، فقُلْتَ: (حائِضَةٌ غَداً)، فقَدْ ثبت به تَأْنيثٌ آخَرُ، وَ أَيْضاً إِنّما يُطْلَقُ عَلى من اسْتَقَرّ هَذا مِن حَالِه، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ النّسَبِ؛ لأَنّهُ يُرادُ به(ذاتُ حَيْض)، فَإِذا كَان هذا هكذا وَجَبَ أَنْ يَصْرِفَ[8].

وَ لا يَعْتَرِضُ عَلى هَذا تَجْوِيزُه لِتَرْكِ الصَّرْفِ فِي (ذِراعٍ)؛ لأَنّه لَيْسَ ثمَّ دَلِيلٌ يَدُلُّ

بمنزلة عناق و إن سميته بثلاث التي تقع على المذكر صرفته.

(١) نـص سـيبويه في الكـتاب ٣/ ٢٣٦: "ولـو سميـت رجـلاً حبارى ثم حقرته فقلت: حبير لم تصرفه لأنك لو حقرت الحبارى نفسها فقلت : حبيّر كنت إنما تعني المؤنث فالياء إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة".

(٢) الطامث: المرأةُ أوّل ما تحيض.

(٣) المتئم: المرأةُ الحامل، لها عادةٌ في إنجاب التوائم.

(٤) مرمِلٌ: المرأة الميّت زوجها.

(٥) نص سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٣٦: "واعلم أنّك إذا سمّيت المذكر بصيغة المؤنّث صرَفته وذلك أنْ تسمي رجلاً بحائض وطامث أو متئم".

(٦) صحّح بعضهم الكلمة فجعلها(مما يخرجه).

(٧) قوله في الكتاب ٣/ ٢٣٦.

(٨) الكتاب ٣/ ٣٨٣ وفيه: "فإنّما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل".

عـلى التّذكيرِ أَكْثَرَ مِن جَرَيانِه عَلى المُذكَّرِ، وقَدْ عَلِمْنا أَنّ الجَرَيانَ عَلى المُذكَّرِ لا يُعْتَدُّ بِهِ، و هَاهُـنا قَدْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلى أَنّ لِلحائِضِ مؤنثاً[1]، وَ هُوَ دُخُولُ الهَاءِ، وَ ثَمَّ لا تَدْخُل عَلى (ذراعٍ) الهاءُ، فافْتَرَقَ الأَمْرُ بَيْنَهما من الموضِعِ الذي جُمِعَ فيه.

مسألة (٣٥٢)

(قَـبولٌ)[2] وَ (دَبـورٌ)[3] و(حَـرورٌ)[4] أَيْضاً يَنْصَرِفُ[5]؛ لأَنّه صِفَةٌ لِلرّيحِ، وَالقَوْل فِيهِ كَالقَوْلُ فِي هَذا.

وَ (شَـمالٌ)[6] وَ (دَبـورٌ) و (جَـنوبٌ)[7] إِنْ جَعَلْـتَها أَسْماء لِلريحِ لَمْ تَصْرِفْ[8]؛ لأَنّها قَدْ صَارَتْ مُؤَنّثةً[9].

مسألة (٣٥٣)

تَأْنيـثُ الجَمْعِ لا يُعْتَدّ به؛ لأَنّه يَضُمُّ إِلَيه المُذكَّرَ والمُؤَنّث، وَكَذلكَ تَأْنيثُ الصِّفَةِ إِذا قُلتَ: (ظريفةٌ) و(ظَرِيفٌ) و(كَرِيمةٌ) و(كَرِيمٌ).

مسألة (٣٥٤)

إِذا سَمّيْتَ رَجُـلاً (رباباً) أَو(دَلالاً) أو(تَوْلَـباً)[10] صَـرَفْتَه[11]؛ لأَنّه قَدْ سُمّيَ به

---

(١) في الأصل (موقعاً).

(٢) القبول: ريح الصّبا، لأنها تستدبر الدبور وتستقبل الكعبة.

(٣) الدبور: الريح التي تَهُبّ من دبر الكعبةِ.

(٤) الحرور: الريح الحارة بالليل وقد تكون بالنهار.

(٥) في الأصل (لا ينصرف).

(٦) الشمال: الريح التي تهب من جهة القطب.

(٧) الجنوب: ريح تخالف الشمال تأتي عن يمين القبله.

(٨) في الأصل (انصرف) .

(٩) انظر الكتاب ٣/ ٢٣٧-٢٣٨

(١٠) التولب : ولد الأتان من الوحش وقيل: الجحش.

(١١) الكتاب ٣/ ٢٣٩ وانظر شرح الكافية ١/ ٥٠

المُذكّر، فَكَأَنّكَ[1] قَدْ نَقَلْتَه من مُذكّرٍ إلى مُذكّر[2].

مسألة (٣٥٥)

الاسْمُ المَحْكيّ مثلُ: (تَأَبَّطَ شراً) لا يُثَنّى وَلا يُجْمع؛ لأنّكَ لَوْ ثنّيْتَ الاسْمَ الأوّلَ لم يُثنّ، وأَنْتَ تُريدُ أَنْ تُثنّي الاسمَ فثنّيْتَ بَعْضَه[3].

وكَذلكَ لَوْ ثَنّيْتَ الآخِرَ[4] فكأنّك لم تُثنّه، وإنّما ثنّيتَ بَعْضَه.

فَلّما كانَ في كُلِّ وَجْهٍ لا يَحْصُلُ مُثَنّىً وَلا مَجْموعاً جئتَ بشَيءٍ يُعْلَمُ أنّه مُثنىً ومجموعٌ، وهو (ذوا) و(ذوو)[5] وَما أَشْبَهَ ذلكَ، وكَذلكَ تَحْقيرُه .

مسألة (٣٥٦)

إذا سَمَّيْتَ امْرَأَةً (خَيْراً مِنْك)، لَمْ تحْذِف التّنْوينَ؛ لأَنّ التّنْوينَ وَقَعَ وَسَطَ الاسْمِ، فَنَزَلَ مَنْزِلَةَ الاسْمِ[6].

فلمّا كانَ لا يُحذفُ من الاسْمِ حَرْفٌ فكَذلكَ لا يُحْذَفُ التّنْوينَ؛ لأَنّ هذا الاسْمَ إنّما يتم بـ(مِنْكَ)، وإذا كانَ إنّما يَتم[7] بـ(منك) وَجَبَ أَنْ تُثْبتَ التّنْوينَ؛ لأنّه لَيْسَ آخِرَ الاسْمِ فتَحْذفُه.

مسألة (٣٥٧)

إذا سمّيْتَ رَجُلاً(مِنْ زيدٍ) [لم تحك]؛ لأَنّ تقديرَ (مِنْ) تقديرُ الإضافَةِ، وهي عَلى

---

(١) في الأصل (فكانه).

(٢) في شرح الكافية ١/ ٥٠: (وهاهنا شروط أخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر أحدها أن لايكون ذلك المؤنث منقولاً عن مذكر، فإن (رباباً) اسم امرأة، لكن إذا سميت به مذكراً انصرف لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكراً).

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٣٢٧ والمقتضب ٤/ ٩-١١.

(٤) في الأصل (الأول أو الآخر).

(٥) في الأصل (ذا).

(٦) الكتاب٣/ ٣٢٨.

(٧) في الأصل (يتم إنّما).

مثالِ الاسْمِ مِثلُ (يدٍ) و(دمٍ)[1] /٢٤و/ فتُضيفُه.[2]

مسألة (٣٥٨)

إِذا سمّيْتَ رَجُلاً (بزَيْدٍ) أَوْ (كَزيدٍ) حَكَيْتَ[3]؛ لأَنّ الكافَ والباءَ لا تكونُ أَسْماء؛ لأَنّها عَلى حَرْفٍ واحِد، فَلا تُضِفْ.

فإِنْ قالَ قائِلٌ: فلم لا يزيدُ[4] عَلَيْها حَرْفاً آخَرَ حتّى تَكونَ عَلى حَرْفين ثُمّ يُضيفُها؟ قيلَ له: لا يَجِبُ ذلكَ، وذلك أَنّه إِنّما يُزاد الحَرْفُ إِذا كانَ مِنْ حُروفِ المَدِّ واللّينِ، ولَوْ زِدْناه لاحْتَجْنا إِلى زِيادَةِ حَرْفٍ ثالِثٍ؛ لأَنّ الاسمَ لا يَكونُ عَلى حَرْفين أَحَدهما حَرْف لينٍ، فَكُنّا نحتاجُ أَن نخرُجَ عَنْ كَلامِهم إِذ كُنّا نزيدُ حَرْفين في اسمٍ واحِدٍ، وهذا لا يَصِحُّ .

ولا يَصِحّ أَنْ نزيدَ غيرَ حَرْفِ المَدّ واللينِ؛ لأَنّه لا يُزادُ غَيرُه[5] في هذه المواضِعِ، فلمّا اسْتَحالَ ذلكَ وَجَبَت الحِكايَةُ.

مسألة (٣٥٩)

(كَأَنّما)و (إِنّما) حِكاياتٌ؛ لأَنّ (كَأَنّ) حَرْفٌ و (ما) حَرْفٌ، فكَأَنّهما جُزْآن[6] فأَشْبَها الجُمْلَةَ[7].

---

(١) المسألة في الكتاب ٣/ ٣٢٩-٣٣٠ وفي المقتضب ٤/ ٣٣: "فإن سميت رجلاً من زيد وعن زيد فإن أجود ذلك أن تقول: هذا من زيد وعن زيد كما تقول: يد زيد" وأجاز الزجاج أن يحكي ذلك انظر هامش الكتاب ٣/ ٣٣٠ والمقتضب ٤/ ٣٣ ومن عند المبرد معربة.

(٢) في الأصل (تصرف).

(٣) في الكتاب ٣/ ٣٣٤: "وأما كزيد وبزيد فحكايات لأنك لو أفردت الباء والكاف غيرتها ولم تثبت كما تثبت من".

(٤) في الأصل (يزيدوا).

(٥) في الأصل (غيرها).

(٦) في الأصل (جزئين).

(٧) الكتاب ٣/ ٣٣١ وانظر "لعلما" و"إنما" في المقتضب ٤/ ٣٢.

ولَـيْسَ كَذلـكَ (مِنْ زَيْدٍ) ؛ لأنّا قَدْ قُلْنا : إنّ (مِن) فيها مَعْنى الإضافَةِ ، ولَيْسَ في (كَأَنّ) مَعْنى الإضافَةِ، فافْتَرق حالُهما.

وكَذلـكَ (إمّـا) في الجـزاءِ تُحْكـى؛ لأنّهـا جُـزْآن، وهـي (إنْ) ضُمَّتْ إلَيْها (ما)، فأشْبَهَت الجُمْلَةَ إذا سمَّيتَ بها[1] .

مسألة (٣٦٠)

(إلاّ) في الاسـتثناءِ[2] بمَنْزِلَةِ (دِفْلى)[3]، وَتكونُ أَلِفُها للتّأنيث وغَيْرِهِ[4]، فإنْ كانت للتّأنيـثِ لَـمْ تَصْـرِفْ في المعـرفةِ والـنّكرةِ ، وَإنْ كانـتْ مُلْحَقَـةً بـ(هِجْرِع)[5] و(درهم) صرَفتها في النّكرةِ والمَعْرِفَةِ[6] .

مسألة (٣٦١)

و(أَمّـا) الـتي في قَوْلـكَ : (أَمّا زَيدٌ فمنطَلِقٌ) فَهيَ بمَنزِلَةِ (علقى)[7] ، فتَكونُ الياءُ للتّأنيث، لم تَصْرِفْها في المَعْرفةِ ولا النّكرةِ.

وإنْ جَعَلْتها مُلْحَقَةً بـ(جَعْفَر) صرَفتها في سائِرِ الأحْوالِ.

مسألة (٣٦٢)

(أَنـتَ) إذا سمّيـتَ بـه لَـمْ تُعـربْـه[8]؛ لأنّ الاسْـمَ إذا ضُمّـت إليه (التّاءُ) فهيَ حــرفُ مَعْـنى مُتَضـمّنٌ لهـا، لَمّـا كـانَ لا يُنْطـقُ بـه دونهـا ، فَـإذا سمّيْـتَ بـه نفْسَه[9]

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣١ والمقتضب ٤/ ٣٤.

(٢) انظرها في الكتاب ٣/ ٣٣٢ والمقتضب ٤/ ٣٤.

(٣) الدفلى: نوع من النبت.

(٤) رصف المباني ١٠٨ وسر الصناعة ٦٩١.

(٥) الهجرع: الأحمق من الرجال.

(٦) رصف المباني ١٠٨ وسر الصناعة ٦٩١.

(٧) العلقى :شجرٌ تَدومُ خضرته في القيظ.

(٨) انظر (أنت) في الكتاب ٣/ ٣٣٢.

(٩) يقصد أنّك إذا سميت به نفس المضمر وهو الرجل.

فهو عَلى ما كانَ عَلَيْه.

فإنْ قيلَ: فلِمَ لا يَجْعَلونَ (التاء) بَعْدَه بمنزلة الزائِدةِ التي في (جَبَروت) و(عنكَبوت)[1]؟

قيل: الفصلُ بينَهُما قريبٌ، وذلك أنّها وإنْ كانت زائدةً، فقَدْ تَنزّلَتْ في كلِّ مَوْضعٍ بمنزلَةِ الجُزءِ منه، حتّى لا يُفيد دونَها، و(عَنْكَبوتُ)و(جَبَروت) لَيْست كَذلكَ؛ لأنّها قدْ تُحْذفُ في مواضِعَ فَتَدُلُّ عليه[2]، وهي ثابتةٌ، ولَيْستْ كذلكَ (أَنْتَ)[3].

وكَذلكَ (تلكَ)؛ لأنّ التّاءَ واللاّمَ هي الاسْمِ، والكافُ مضمومةٌ إِليهما، فكَذلكَ (هذا) وَ (هَلُمّ)؛ لأنّ (الهاء) مَضْمومَةٌ إلى (ذا)[4].

مسألة (٣٦٣)

ولو سمّيْتَه: (الرجُلُ مُنْطَلِقٌ) جازَ أنْ تُنادِيَه؛ لأنّ هذه الأَلِفَ واللاّمَ لَيْسَتْ للرّجُلِ، وإنّما هيَ لجُملةِ الاسْمِ، فَلَمْ تَدْخُلْ لتَعْريفٍ، وإذا لَمْ تَدْخُلْ للتعريف وكانت زائِدةً ناديته بها[5]، وكَذلكَ (الذي)[6].

وهذه المسألةُ قد اخْتَلَفَ النَّحْويون فيها[7]:

فَقالَ أَبو العبّاس: إِنّ الأَلِفَ واللاّم التي في قَوْلكَ: (الذي) هي للتّعْريفِ[8]، وقالَ

(١) انظر زيادة التاء في سر الصناعة ١٥٧.

(٢) المقصود هنا أن التاء في (أنت) جزءٌ منها، لا يُفْهَمُ معنى للكلمة دونها، أما التاء في غير(أنت) مثل (جبروت) يمكن أن تحذف ويبقى الاسم تاماً والمعنى مفهوماً.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٢.

(٤) انظر هذه الألفاظ في الكتاب ٣/ ٣٣٢.

(٥) رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٣٣٣ وخالفه المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣٩ وانظر الإغفال ٢٥٧.

(٦) في الأصل (ال)

(٧) في الإنصاف خلاف في نداء المحلى بأل المسألة ٤٦ انظرها وانظر المسألة في ابن يعيش ٣/ ١٤١ وانظر الإغفال ٢٥٧.

(٨) المقتضب ٤/ ٢٤١ وابن يعيش ٣/ ١٤٠ وانظر الإغفال ٢٥٧ وانظر مسألة ٣٦٥.

غَيْرُه: هي زائدةٌ[1].

فَممّـا يَـدُلُّ عَـلى أنَّهـا زائـدةٌ أنّك تُنادي بها ، ولا يَجْتَمعُ النّداءُ والألفُ واللاّمُ؛ لأنّ النّداءَ تَعْريفٌ والألِفُ واللامُ تعريفٌ ، ولا يجْتَمِعُ تَعْريفان في اسْمٍ واحِدٍ .

قـالَ: وإذا نادَيْتَ فَلَمْ تُعَرِّفه بالألِف واللاّمِ، وإنّما عَرّفْته بالإشارةِ، هذا عَلى قولِ أبي العبَّاسِ[2]، قالَ[3]: فَيَسْقُط تَعْريفُ الألفِ واللامِ.

ولا يعْـتَرضُ عَـلى (هـذا) ما قُلْنا ؛ لأنّ(هذا) إذا نادَيْته، فَلَمْ أُعَرّفه إلاّ بـ(يا)، ولَمْ أُعَرّفه بالإشارَةِ[4]، فثَبَتَ ما قالَه[5].

مسألة (٣٦٤)

إذا نَسَـبْتَ إلى الاسْـمَيْن اللّذَين جُعِلا اسْمَاً واحِداً قُلْتَ: (تأبّطي)[6] و (حَبّيّ)[7] وَإنّمـا جـازَ ذلـكَ في النَّسَـبِ، ولَـمْ يَجُزْ في التّثْنِيَةِ والجَمْعِ[8]؛ لأنَ النَّسَبَ مَوْضِعُ تَغييرِ الاسمِ في البناءِ والمَعْنى، وَذلكَ أنّه يكونُ مَوْصوفاً، وَيَكونُ صِفَةً، ويُحْذفُ منه، فتقولُ في (حنـيفَةَ): (حَـنَفي)، وفي (رَبـيعَةَ)[9]: (رَبَعِـي)[10]. فـلمَّا كانَ يُبْنى لَهُ الاسمُ، ويُحْذفُ، ويغـيَّرُ في المَعْـنى واللّفْظِ اسْتَجازوا تَغْييرَه في هذا المَوضعِ، ولَـمْ يَستَجيزوا ذلكَ في التثنيةِ والجَمْعِ لهذا الفرق.

---

(١) يقصد سيبويه ومن تبعه. انظر الكتاب ٣/ ٣٣٣ وابن يعيش ٣/ ١٤٠ وانظر مسألة ٣٦٥.

(٢) في المقتضب ٤/ ٢٣٩: "واعلم ان الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا وذاك، ولا يدخل تعريف على تعريف فمن ثم لا نقول: يا الرجل تعال".

(٣) الفارسي انظر الإغفال ٢٥٧.

(٤) على خلاف المبرد في المقتضب ٤/ ٢٣٩.

(٥) يقصد سيبويه وانظر الكتاب ٣/ ٣٣٣ ومسألة ٣٦٥.

(٦) نسبة إلى تأبّط شرّا.

(٧) نسبة إلى ذرى حبّا.

(٨) جاز النسبة إلى الجملة ولم يجز أن تثنيه وتجمعه لأنّ النسبة موضع يتغير فيه الاسم بينما في التثنيه والجمع يبقى الاسم على حاله.انظر السيرافي في هامش الكتاب ٣/ ٣٧٧.

(٩) في الأصل (أمس).

(١٠) في الأصل (أمس).

مسألة (٣٦٥)

إذا سَمَّيتَ رَجُلاً (أَنتَ) حَكَيْتَه[١]؛ لأنّه جُزآنِ، ضُمَّ أَحَدُهما إلى الآخَر.

وَلا يُشْبهُ(التاءَ) في (جَبَروت)؛ لأنّ(التاءَ) في (جَبَروت) زيدت لمَعْنى، و(التّاءُ) هنا في مَعْنى الانفِصالِ، وهي للخطاب.

فإذا كانَ هذا هكذا وَجَبَ أَنْ يَكونَ كُلُّ جزأين بمَنْزلَةِ (هذا) و (ذلك)[٢]، وَلا يُشْبه ياءَ التّصْغيرِ والأَلِفَ للتثنية؛ لأنّ تِلْكَ جُعِلَتْ من بنية الاسمِ، وهذا لَمْ يُجعَلْ كَذلِكَ، فلذلكَ حَكَيْتَ.

مسألة (٣٦٦)

الأَلِفُ واللّامُ التي في (الذي)[٣].

قالَ أبو العباس: إنّها للتعريفِ، وقالَ سيبويه: إنّها زائِدةٌ.

فممـا يَدُلّ عَلى أنّها تتعرّفُ بصِلَتِها، بدَلالَةِ قولكَ: (مَنْ رأيتُ في الدار الظّريفُ) وَقَدْ علِمت أنّ (مَنْ) هُنا مُعَرّفةٌ لَيْسَتْ بالأَلِفِ واللّامِ.

وقالَ أَبو العَبّاس: الأَلِفُ واللامُ فيها مُقدَّرةٌ بمَنزلةِ(الذي)، والأَلفُ واللّام لا يَجُوزُ أَنْ تكونَ تُعرِّفُ بالتّقديرِ، إلاّ أَنْ يكونَ الاسمُ مَعْدولاً، وإذا كانَ هذا هكذا وَجَبَ أَنْ لا تُعرِّف.

ويَجُوزُ أَنْ يُدْخِلَ ياءً عَلَيْها في النّداءِ عَلى قَوْلَيْهما جَميعاً.

وَعَلى قَوْلِ أبي العبّاس: إذا أَدْخَلْتَ(يا) في عَلَمٍ مثل (زيدٍ)، فإنّ تعريف العَلَمِ قَدْ زالَ، وإنّما عَرفته بـ(يا)، فكذلكَ هذا إنّما عرّفته بـ(يا)[٤].

---

(١) انظر المسألة ٣٦٢.

(٢) طمس جزء من هذه الكلمة فلم يظهر منها سوى(ذ).

(٣) انظر المسألة ٣٦٣.

(٤) في المقتضب ٤/ ٢٠٥: "وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة منتقل عنه ما كان قبل النداء".

فإذا كان هذا هكَذا لَمْ يدخُل تعريفٌ عَلى تعريف.

مسألة (٣٦٧)

إذا سَمَّيتَ امْرأَةً (زَيْداً) أَوْ (عَمْراً) عَلى قول سيبَويه لا يَنْصَرِفُ[١]؛ لأنّه نُقِلَ مِنْ مُذكّرٍ إلِى مُؤَنّثٍ وَهْوَ مَعْرِفةٌ، فالنّقلُ اعْتُدّ به، ولم يُعْتدّ بالتّأْنيثِ هاهُنا.

مسألة (٣٦٨)

(لِسانٌ) إذا سمّيتَ به وهو مُؤَنّثٌ[٢]، لم تَصْرفْه؛ لأنّ تأْنيثَه تأنيثٌ حَقيقيٌّ في التّأْنيث؛ وإذا كانَ مُؤَنّثاً اعْتُدّ بهذا التّأْنيث[٣].

و(قُباءُ) و (حِراءُ) لا يُعْتَدّ به؛ لأنّه لم يُنْقَلْ في حال نكرتِهِ[٤]، والأسماءُ الأَعلامُ قَدْ تُؤَنّث[٥] بأنْ تُنقَلَ، فيُسَمّى بها مُؤنثٌ، وليْسَ قبلَ النّكرةِ شيءٌ يُنْقَلُ إلَيْهِ، فَيُعْلَمُ بهذا أنّه لا يَنْصرفُ.

مسألة (٣٦٩)

(جُوزٌ) و(خسّ) و(حِمّص) إذا سَمّيْتَ به لَمْ تَصْرِفْه[٦]؛ لأنّه لَمْ يَكُنْ اسْماً في العَجميّة فَسَمّيْتَ بهِ مِثلَ (نوح)[٧]، وإنّما هُوَ اسمٌ أَعْجَميٌّ نَقَلْته، فَسَمَّيْتَ بهِ، فَصارت النّقْلةُ مُعْتَدّاً بها؛ لأنّه لَمْ يَكُن في العَجميّةِ اسمَ شخصٍ كَما كانَ (نُوحٌ) و(إبراهيم)

---

(١) وصرفه أبو زيد وعيسى بن عمر وغيرها انظر مسألة رقم ٣٣٢.

(٢) هو مما يؤنث ويذكر. انظر الكتاب ٣/ ٢٤٦ والمقتضب ٢/ ٢٠٤.

(٣) نص الكتاب ٣/ ٢٤٦: "فإن سميته بلسان في لغة من قال: هي اللسان قال: لا أصرفه من قبل أن اللسان قد استقر عندهم حينئذ أنه بمنزلة عناق قبل أن يكون اسماً لمعروف".

(٤) نص الكتاب ٣ / ٢٤٦: "وقباء وحراء ليسا هكذا إنما وقعا علماً على المؤنث والمذكر مشتقين وغير مشتقين في الكلام لمؤنث من شيء، والغالب عليهما التأنيث فإنما هما كمذكر إذا وقع على المؤنث لم ينصرف".

(٥) في الأصل (تانث).

(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٢٤٣ وشرح الكافية ١/ ٥٠ وشرح قطر الندى ٣٦٠.

(٧) في شرح الكافية ١/ ٥٠: "وإن كان فيه العجمة كَمَاه وجور فإن سميت به مذكراً حقيقياً أولاً فالصرف لا غير إذ هما كنوح ولوط وإن سميت به مؤنثاً فترك الصرف لا غير".

و(إِسحق) فافْتَرَقَ حال (نوحٍ) وحالُ (خسّ) و(جُوْز).

مسألة (٣٧٠)

إذا سمّيْتَ رَجُلاً (أَفْضَلَ) لَمْ تصرفه في المَعْرِفَةِ وَصرَفته في النّكرةِ؛ لأَنّ فيه شَبَهَ الفِعْلِ من وجْهَيْن: وذلكَ أَنّه عَلى وَزْنِه، وَهَوَ مَعْرِفةٌ.

فـإذا سمّيتَ بـ(أَفْضَل منك) لَمْ تَصْرِفْه في النّكرةِ؛ لأَنّ(أَفْضَلَ)[1] قَدْ جَعَلْته صفةً بـ(مِنْكَ)، فَيَحْصُلُ فيه الوصفُ وزنِةُ الفِعْلِ[2].

مسألة (٣٧١)

تقـولُ: (رَأَيْتُه عاماً أَوّلَ) و(عاماً أَوّلاً)[3]، إذا لَمْ تَصْرِفْه جَعَلْتَه صفةً ونكرةً / ٢٤ ظ / فلا تصْرِفُه؛ لأَنّه صِفَةٌ؛ وهو على زنَةِ الفِعْلِ.

فإِنْ شئت نَصَبْتَ فَقُلْتَ: (عاماً أَوّلاً) وتجعلُه ظَرْفاً، فيَكونُ بَدَلاً، وَيَكونُ ظَرْفاً.

مسألة (٣٧٢)

(مَفـاعِلُ) لا ينصـرف في مَعْرِفَةٍ وَلا نكرةٍ؛ لأَنّه قَدْ تَكَرّرَ فيه الجَمْعُ مَرّتين، وَذلكَ أَنّـه جَمْـعٌ لا يُجْمَـعُ، فَـلمّا كَـانَ كَذلكَ مُنِعَ الصَّرْفُ في النّكرةِ؛ لأَنّ تكريرَ الجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ الثقَلَين[4].

وَلَوْ سمّيتَ به رَجُلاً لم تَصْرِفه؛ لأَنّه مَعْرِفَةٌ؛ ولأَنّه واحِدٌ لا نظيرَ له من الآحاد في كَلامهم، وَكَذلكَ في النّكرةِ؛ لأَنّه في حالِ الجَمْعِ نكرةٌ، وهو لا يَنْصَرِفُ، فلمّا كانَ كَذلك مُنِعَ الصّرْفُ.

وَعَلى قَوْلِ أَبي الحَسَنِ لا يَنْصَرِفُ، فالقَوْلُ فيه كالقَوْلِ في(أَحْمَر)[5].

---

(١) في الأصل (منك).

(٢) المسألة في الكتاب ٣/ ٢٠٢ وانظر هامشه.

(٣) المسألة في الكتاب ٣/ ٢٨٨ وانظر المقتضب ٣/ ٣٤٠ والتكملة ٣٠٦.

(٤) المسألة في الكتاب ٣/ ٢٢٧ وانظر المقتضب ٣/ ٣٢٧،٣٤٧ والمقتصد ١٠٢٧.

(٥) انظر المقتصد لـلجرجاني ١٠٢٧ وفي شرح الكافية ١/ ٤٧: وخالف سيبويه الأخفش وهو قوله: ومذهب

مسألة (٣٧٣)

(حَضاجِرُ)[١] لا يَنْصَرِفُ؛ لأَنَّه اسمٌ للضَّبُع، وَهُوَ يُرادُ بِهِ الجَمْعُ؛ لأنّها إذا عَظُمَ بَطْنُها وُصِفت بهِ، فكأنَّه اجْتِماعُ بطنِها وانْضِمامُ بَعْضٍ إلى بعضٍ، وَهْو جَمْعٌ[٢] لا يَنْصَرِفُ، ولا يُدْرى ما واحِدُه[٣].

مسألة (٣٧٤)

(سَراويلُ) قَدْ اختَلَفَ النّحويونَ فيه[٤].

فقالَ سيبويه: لأنّه مُؤَنّثٌ[٥]، ولأنّه عَلى زنةِ الذي لا يَنْصَرِفُ في الكَلام[٦].

وقال أَبو العبّاس: لا يَنْصرفُ؛ لأنّه جَمْعٌ؛ ولأنّه مُؤَنثٌ، وَلَمْ يجيءْ واحِدُه[٧].

وقَال أَبو بكر السرَّاج: هو ينصَرِف في النّكرةِ؛ لأنَّ (سَراويل) لَمْ يَتَكَلّم به العَرَبُ

سيبويه أولى لما ثبت مقدماً من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى، بل لاستدلال له في باب أحمر إذا نكر بعد العلمية" وانظر ص ٦٢ من نفس الجزء.

(١) الحضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع سميت بذلك لسعة بطنها.

(٢) قال في اللسان (حضجر): قال السيرافي: وإنما جعل اسماً لها على لفظ الجمع إرادة للمبالغة، قالوا: حضاجر فجعلوها جمعاً.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٩ وابن يعيش ١/ ٦٤.

(٤) الخلاف في علة المنع من الصرف، واتفقوا على منعه إلا ابن السراج كما يذكر الفارسي هنا. انظر رأي سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٩ وهامشه والمبرد في المقتضب ٣/ ٣٤٥ وانظر رأيهما في شرح الكافية ١/ ٥٧.

(٥) نص سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٢٩: "وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآخر، إلا أن سراويل أشبه في كلامهم ما لا ينصرف في النكرة ولا معرفة" وانظر شرح الكافية ١/ ٥٧.

(٦) في شرح الكافية ١/ ٥٧: "واختلف في تعليله، فعند سيبويه وتبعه أبو علي أنه اسم أعجمي مفرد .... فسيبويه يمنعه من الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف ... وقال المبرد: هو عربي جمع سراولة" فاتّفق الاثنان في المنع من الصّرف لكنهم اختلفوا في علة المنع.

(٧) لا أرى المبرد في المقتضب قد خالف سيبويه فذكر ما ذكره سيبويه مرتين في المقتضب ٣/ ٣٢٦ و٣٤٥ ثم ذكر رأياً آخر وبين وجهه ولم يصرح باختياره "وهو من العرب من يجعلها جمعاً واحدها سراولة" ونسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه في ابن يعيش ١/ ٦٤ وانظر شرح الكافية ١/ ٥٧.

مَصْروفاً وَلا غيرَ مَصْروف، فَتقيسه عَلى كَلامِهم[١].

وَيَـدُلُّ عَلى أَنّ الشّيءَ إِذا أَشْبَهَ[٢] ما لا ينْصَرِفُ في مَعْرِفَةٍ وَلا نَكرةٍ، فإنّ[٣] سَبيلَه أَنْ يصرف.

فَيُعْـتَرضُ عَـلى هـذا القَوْلِ: بأَنّ(مَساجدَ) إِذا نُكّرَت وهي اسمَ رَجُلٍ لا تُصْرَفُ، ولَيْسـت جَمْعـاً، فكَذلـكَ هـذا، وإِن لَـمْ يكُـن جمعـاً إذا نُكّـرَ لم يُصْـرَفْ كمـا لم يُصْرَفْ(مساجد)[٤].

مسألة (٣٧٥)

قـال أَبو عُمَر: (شُراحيلُ)[٥] لا يُدْرى ما أَصْلُه[٦]، يُريدُ: لا يُدْرى ما واحِدُه، فَهْوَ جَمْـعٌ في الحقـيقةِ، ويَجُوزُ أَنْ يكونَ (شَرحولُ) و(شِرحالُ)، وَإِنّما يُريدون: لا يُدْرى ما أَصْـلُه، أَيْ: لا يُـدْرى مـا واحِـدُه، فهذا هو المَعْنى، والعَرَبُ قَدْ نطَقَت بـ(شُراحيلَ)[٧] ولَـيْسَ في كَلامِهم اسم واحِدٌ عَلى هذا الوزنِ، وإِذا كان هذا هكَذا ثَبتَ أَنّه جَمْعٌ، وأَنّه بمَنزِلَةِ (مساجد)[٨].

مسألة (٣٧٦)

مَـنْ اعْـتَلّ بـأَنّ (مَسـاجدَ) لا يَنْصَـرفُ؛ لأَنّـه جَمْـعٌ لا نظيرَله في الآحادِ لَزِمَه في

---

(١) في الأصول ٢/ ٨٨ نقل ابن السراج ما ذكره سيبويه في سراويل واكتفى بذلك ولم يزد أو يعلق على قوله.

(٢) في الأصل (شبه).

(٣) في الأصل (أن).

(٤) رأي أبـي علـي في سراويل في ابن يعيش ١/ ٦٥: "قال أبو علي : الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة لأنه مؤنث على بناء لا يكون في الآحاد".

(٥) شراحيل: اسم رجل.

(٦) انظر قول الأخفش في أبابيل في معانيه ٢٧٢ ومعاني الفراء ٣/ ٢٩٢ وسر الصناعة ٦٠٩-٦١٠ .

(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٢٢٩ والأصول ٢/ ٨٨.

(٨) لا ينصـرف في معـرفة ولا نكرة عند سيبويه لأنه بزنة الجمع وينصرف عند الأخفش في النكرة انظر الكتاب ٣/ ٢٢٩ وانظر اللسـان (شرحل).

(أَكْلب) و(أَفْلُس)؛ لأَن هذا جَمْعٌ لَيْسَ لَه نظِيرٌ في كَلامِهم، فتسْقُطُ هَذه العلّة[1].

ونحْنُ نعْتَلّ فيهِ إذا سُمّي بهِ أنّه مَعْرفَةٌ، وَأنّه واحِدٌ لَيْسَ في كلامِهم اسْمٌ عَلى زِنتِه[2]، وهذا ضربٌ مِنَ الثقلِ، فلذلكَ لم يُصْرفْ.

فإنْ قالَ قائلٌ[3]: فـ(أفعالٌ) لا واحِدَ لَهُ في الجَمْعِ، ولكن قَدْ وُصِفَ به الآحاد قالوا: (بُرمةٌ أَعْشار) و(قميصٌ أَخلاق) و(حَبلُ أَرْمَام) فقدْ وُصِفَ به الواحد[4]، و(فُعولٌ) أمثِلةُ (جُلوس) و(قُعود) فَمثالُه جمعٌ[5]، فإذا كانَ عَلى هذه الصِّفَةِ سَقَطَ ما أَلزَمتُمونا إيّاه.

مسألة (٣٧٧)

(صَياقِلَةُ)[6] و(جَحاجحَةُ)[7] إذا سمّيت به صَرَفْتَه في النّكرةِ، ولَمْ تَصْرِفْه في المَعْرفةِ.

فَأَمّا تَرْكُ صَرْفِه في المَعْرفَةِ فإنّه مُؤَنّث، وَهْوَ مَعْرِفَةٌ.

وأَمّا صَرْفُه في النّكرةِ فإنّ هذه الهاءَ لّما صارَتْ في آخِرِه أَلْحَقْتَه ببنْيَةِ الواحِدِ، وذلكَ أنّهم قالوا: (حمارٌ حَزابِيَةٌ)[8] و(رجلٌ عَباقِيَةٌ)[9]، فَلمّا صار[10] له

(١) الجرجاني في المقتصد ١٠٢٦ "ولو كان كون الاسم جمعاً على مثال لا يكون في الآحاد النكرات يوجب منع الصرف لوجب أن لا يصرف أكلب لأن أفعل ليس في الآحاد وذلك مصروف البتة" وأما تلك العلة فقد جرت العادة على استعمالها وذكرها جملة من النحاة انظر المقتصد ١٠٢٦ والمقتضب ٣/ ٣٢٥.

(٢) في شرح الكافية ١/ ٥٧ "فالأولى إذن في منع صرف مساجد علماً ما قاله أبو علي وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير" وانظر المقتصد ١٠٢٦ وابن يعيش ١/ ٦٣.

(٣) هذا اعتراض على العلة الأولى وليست علة أبي علي.

(٤) ينظر شرح الكافية ١/ ٥٧.

(٥) الكتاب٣/ ٢٣٠ والمقتضب ٣/ ٣٢٩.

(٦) الصياقلة: الذين يشحذون السيوف.

(٧) الجحاجحة: السادة الكرماء.

(٨) الحزابية: الغليظ إلى القصير.

(٩) العباقية: الداهية ذو الشر.

(١٠) في الأصل (صارت).

في الآحادِ نَظيرٌ صُرِفَ[1].

وشـيءٌ آخَـرُ: وذلـكَ أَنّ الإعْـرابَ إِنّما يَقَعُ علَى الهاءِ، والهاءُ بِمَنْزِلَةِ اسمٍ ضُمّ إلى اسمٍ، ولَيْسَ يَقعُ على [ما قبلَ] الهاءِ، فَلَمْ يَكُنْ ذلك الجَمْعُ يَمْنَعُ الصَّرْفَ[2].

مسألة (٣٧٨)

(ثمـاني) هـذه الأَلِفُ كَأَنّها بَدَلٌ مِنْ ياءَيْ النَّسَبِ في مِثْلِ (يمانٍ) و(شآمٍ)، وذلكَ أَنّه كانَ في الأَصْلِ (شآميّاً) و(يمانيّاً) فأَبْدَلُوا الأَلفَ من الياءِ لكَثْرةِ اجْتماعِ الياءاتِ[3].

وَقَـدْ ثَبَـتَ أَنّهـا لَيْسَـتْ جَمْعـاً، فقَـدْ خَرَجَ الفها من أَنْ يكونَ للجَمْع، وصارَت الأَلِفُ ثالثةً بِمَنزِلَةِ الف (يمان)؛ لأنّها وَقَعَت ثالثةً وبَعْدَ الأَلف ياءٌ سَاكِنَةٌ، كَما بَعْدَ الأَلفِ في (ثماني)[4] ياءٌ ساكِنَةٌ ونونٌ مكسورةٌ، فَلَمَّا أَشْبَهه بهذِه الأحوال صُرِفَ.

مسألة (٣٧٩)

(أُحـادُ) و(ثُـناءُ)[5] و(ثـلاثُ) و(رُباعُ)[6]، لا يَنْصَرِفُ؛ لأَنّه مَعْدولٌ في النّكرةِ من (واحِدٍ) و(اثنين) فَلّما عُدِلَ في حالِ نكِرتهِ، وسَمَّيْتَ بِهِ صارَ فيه العَدْلُ والتَّعْريفُ؛ لأَنّكَ نقَلْتَه إلِى ما هُوَ أَثقَلُ، وهو التّعْريفُ.

مسألة (٣٨٠)

(أُخَـر) لا تَنْصَـرِف في مَعْـرِفَةٍ ولا نكـرةٍ؛ لأَنّها مَعْدولةٌ عن (آخَر منْكَ)، ولَيْسَت مَعْدُولَـةً عـن الألفِ واللامِ[7]، وإنّما قولهم: عدلت عمّا يَقومُ مَقامَ الأَلِفِ والّلامِ بدَلالةِ

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٢٨ وانظر المقتضب ٣/ ٣٢٧-٣٢٨ والمقتصد ١٠٢٧ وشرح الكافية ١/ ٥٧ .

(٢) الكتاب ٣/ ٢٢٨.

(٣) انظر الكتاب ٣/ ٣٣٧.

(٤) (في ثماني) غير واضحة في الأصل.

(٥) في الأصل(ثنان).

(٦) المسألة في الكتاب ٣/ ٢٢٠ والمقتصد ١٠٠٨ وانظر الإغفال ٦١٣.

(٧) المسألة في الكتاب٣/ ٢٢٤-٢٢٥ وهامشه وانظر المقتضب ٣/ ٣٧٦ وابن يعيش ٦/ ٩٩-١٠٠.

أنّ كُلّ واحدٍ مِنْهما لا يُذْكَرُ مَعَ الآخَرِ، فلمّا عُدِلَ عَنْ (آخر منك) وَجَبَ أَنْ لا يُصْرَفَ في حال النّكرةِ.

وجـازَ عَدْلُه منه؛ لأنّ (آخَرَ) يَقعُ عَلى الواحِدِ و الجمع والمثنى[1]، فجازَ أَن تَعْدِلَ مِنْه(أُخَر)؛ لأنّه يَقَعُ عَلى الجمع كَما أنّ (آخَرَ) جَمْعٌ[2].

ووَجْـهٌ آخـرُ: وذلـكَ أنّه عُدِلَ من غير بابِهِ، وأُريدَ حَذْفُ الألِفِ واللّام من ذلك إثباتاً[3]، وذلك بأنّه جَمْعُ (آخَر) و(أُخرى) تجمَعُ (أُخَر).

فـلما كُنْـتَ إذا قُلْـتَ: (أُخَـر) قَدّرتَ فيه أَنْ يكونَ من البابِ الذي يلفظُ بالألِفِ والـلام فـيه، وكـانَ هذا مُشبهاً للفِعْلِ في النّكرةِ، فيكون في هذا القول قد اجْتمع فيه أنّه صِفَةٌ والعَدْلُ.

مسألة (٣٨١)

(تَنْضُـب)[4] الـتّاءُ زائِـدةٌ[5]؛ لأنّ الـتاءَ لا يُحْكَـمُ بـزيادَتِها إلاّ بثبْـتٍ، وهـو الاشـتقاقُ[6]، وكَانَـتْ لَـيْسَ لَهـا نَظيرٌ في الكَلامِ[وهو] (فَعْلُلُ) مثل (جَعْفَرُ)، فإذا كانَ كذلكَ وَجَبَ أَنْ تكونَ زائِدةً[7]، لأنّ الزّيادَةَ عَلى وجْهَيْن:

فمـنه مـا قدْ كثُرت الزيادةُ فيهِ في كَلامِهم فيُحكَمُ لَه بالزيادَةِ إلا أَنْ يُعْلَمَ أنّه لَيس بزائِدٍ[8] بالاشْتِقاقِ.

---

(١) في الأصل (الأنثى).

(٢) ابن يعيش ٦/ ١٠٠.

(٣) في الأصل (إثباتٌ).

(٤) التنضب: شجر ضخام ليس له ورق.

(٥) انظر زيادة التاء في التكمله ٥٥٩ وسر الصناعة ١٥٧.

(٦) في الـتكملة ٥٤٣ "فـالذي يعـرف به الزيادة من الأصل هو أن تشتق من الكلمة ما يسقط فيه بعض حروفها فما سقط في الاشتقاق كان زائداً".

(٧) قال في اللسان (نضب): "والتاء زائدة لأنه ليس في الكلام فَعْلُلٌ".

(٨) في الأصل (بأصل).

والـياءُ والـواوُ يُحْكَمُ بأَنّها زائِدةٌ إِذا وَقَعَتْ ثانيةً أَو ثالثةً؛ لأَنّها قَدْ كثُرَتْ في هذه المَواضِعِ[1].

والـنّونُ والـتاءُ لا تكـادُ تَقَـعُ أَوّلاً زائدةً، فيُحْكَمُ أَنها أبداً من الأَصْل حَتّى يَصحّ أَنّها زائِدَةٌ.

مسألة (٣٨٢)

إِذا سَـمّيْتَ رَجُلاً (اضْرِبْ)[2] قَطَعْتَ الأَلِفَ فَلَمْ تَصِلْها؛ لأَنّ الأفعال ينقاسُ فيه أَلـفُ الوَصْـلِ، فـيها وفي مَصَـادِرِها، فـتَقولُ: (انطلَـقَ) وَ (اسْـتَخرجَ) وَ (احـرَنْجَمَ) وَ (اسْتَقلّ) وَ (اسْتضرَبَ) وَ كَذلِكَ مَا يَجْري عَلَيْها.

فَلَمّـا كَانَت أَلفُ الوَصْلِ تَنْقاسُ فِي الأَفْعَال وَلا تَنْقَاسُ فِي الأَسْمَاءِ[3]؛ لأَنّه جاءَ شيء لَيْسَ مِنَ الأَفْعالِ[4]، فَوَجَبَ أَنْ تُقاس أَلِفُ الوَصلِ عَلى الأَكثر[5] وَهوَ الأَفْعالُ، وَ لا يُقـاسُ عَـلى الأَسْـماءِ، فَوَجَـبَ أَنْ يَقْطَـعَ؛ لأَنّ أَلِـفَ القَطْعِ تَنْقاسُ فِي الأَسْمَاءِ مِثْلَ (أَحْمَر) وَ (أَخْضَر) وما أَشْبَه ذلِكَ، وَ إِنْ كَانَتْ أَلفات القَطْعِ أَيْضاً فِي الأَفْعَالِ، إِلاّ أَنّها وَإِنْ كَانَـتْ فيها فَلا تَنْقاسُ، ولا تَكْثُر ككَثْرتِها فِي الأَسْماءِ، لأَنّكَ قَدْ نَقَلْتَ إِلى التّسْمِيَةِ، فَقَـد حَصَـل فيه أَنّه / ٢٥و / سُمّيَ به، وَحَصَلَتْ لَه التّسْمِيَة، وَ أَنّ أَلِفَ القطعِ تَطّرِد في هذا البابِ.

---

(١) انظر الواو في التكملة ٥٥١ والياء في ٥٥٢ وسر الصناعة ٥٤٩.

(٢) من مسائل الكتاب ٣/ ١٩٨-١٩٩ والمقتضب ٣/ ٣٦٦ ورصف المباني ١٣٠.

(٣) جاءت ألف الوصل في الكلام في أربعة مواضع، الأول: الاسم وهي أسماء معلومة لا تتعداها وهي: اسم، اسـت، اثـنان، ابنم وامرءٌ وايمن الله، وماله من المؤنث أو المثنى والثاني المصدر الذي في ماضيه همزة وصل والثالث الفعل وكثرت فيه والرابع الحروف ولم تدخل إلا على آل التعريف تنظر بالتفصيل في رصف المباني ١٣٠-١٣١.

(٤) في الأصل (من الأسماء).

(٥) في الأصل (الاسم).

مسألة (٣٨٣)

إذا سَمّيتَ رَجُلاً بـ(اسْمٍ) أَوْ (ابنٍ) أَوْ بشيءٍ مِمّا في أَوَّله أَلِفُ الوَصْلِ تَركْتَه عَلى حالِه وَلَمْ تَقْطَعْهُ؛ لأَنَّكَ نقلته مِنْ اسْمٍ إِلى اسْمٍ، فَوَجَبَ أَنْ تَتْرُكَه عَلى مَا كانَ عَلَيْه[١].

ولا يُشبه هذا (ذا)؛ وذلكَ أَنّك إذا سَمّيتَ (ذا) قُلْتَ: (ذاءٌ) كما ترى، فلمّا كانَ (ذا) إذا سّميت به زالَ مَعْنى الإِشارَةِ التي أَوَجَبَتْ له البناءَ وَجَبَ أَنْ تُغيِّره[٢].

وَ لَيْسَ هَاهُنا شَيءٌ يَجبُ أَنْ يُغَيَّرَ كَما وَجَبَ فِي ذلِكَ.

مسألة (٣٨٤)

إذا سَمّيتَ بـ(يقضي) أو (أَرمي) قُلْت: (هذا يقضٍ) و (أَرْمٍ) فِي الجرّ وَ الرّفْعِ، وَتفتحُ الياءَ فِي النّصْبِ؛ لأنّه لا يَكُونُ أَقلَّ مَنْ (جَوارٍ)، و(جوارٍ) بمنزلةِ (مَساجد) لا ينصَرِفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ[٣].

مسألة (٣٨٥)

(قيلَ)[٤] إذا سمّيْتَ بِهِ صَرَفْتَه؛ لأَنّ مِثالَه (فُعِلَ)[٥].

فَللمُعْتَرِضِ أَنْ يعْتَرِضَ هَاهُنا فيقولُ : أَلَيْست الضمّةُ هَاهُنا مُقَدّرةً ؟ وَإِذا كَانت مُقَدّرةً فيجبُ أَلاّ يَنْصَرِفَ كَما يَقُولُونَ : (قَضْوَ الرّجُلُ)[٦]، فإذا سَكَنْتم أَبقيتُم[٧] الواو؛ لأَنّ الضَمّةَ مُقَدّرةٌ، فَيَجبُ أَنْ لا تصْرفوا.

---

(١) المسألة في الكتاب ٣/ ١٩٩.

(٢) انظر مسألة ٣٢٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٣١٢،٣١٨.

(٤) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٦ والمقتضب ٣/ ٣٢٤.

(٥) في الأصل (ديك).

(٦) في الإغفال ٦٢: ألا ترى أنهم قالوا: قضو الرجل فتركت الواو على انقلابها مع زوال الضمة التي قلبتها في اللفظ وإنما لم يعتمد بالحركة في لام التعريف وبالسكون في عين الفعل لكونهما زائلتين غير ثابتتين.

(٧) في الأصل (بقيتم).

فَعَلى هـذا لا يَلْـزَمُ، وذلـكَ أَنّ الضَـمّة وَ الـواوَ قَـدْ[1] لُفِـظَ بهما جميعاً، وَ لُفِظَ بالسُّكون، وَ لَيْسَت كَـذلكَ (قـيلَ)؛ لأَنَّ (قَـيلَ) لَمْ يُقَلْ بضَمِّ القافِ وَ تَـحْريـكِ اليـاءِ، فَافْـتَرَقَ حَـالاهُما.

مسألة (٣٨٦)

قـولُ أَبـي عُمَـر : التّصْـغيرُ عَـلى سِـتّةِ أَوْجُـهٍ، إِنّما تَرْجِعُ إِلى ثلاثةِ أَوْجُهٍ، وهي: (فُعَـيْل) وَ (فُعَـيْعِل) وَ(فُعَيْعيل) مثل (فُلَيْس) و(دُرَيْهم) و(بُيْطار) إِذا صَغّرته[2] فكذلكَ قَالَ الخليلُ[3].

وَ إِنّمـا ذكَـر ثلاثةً؛ لأَنّه أَرادَ أَنْ يُعَرّفنا أَنّ مثلَ هَذِه الزيادات قَدْ تَدْخُلُ عَلى هذه الأَمْثِلَةِ، وَ هِي علاماتٌ، فَإِذا دَخَلَتْ كَانَ ثَباتُها في التصغير كثَباتِها في الأَصْلِ، لا يغيّرها التصغير[4].

مسألة (٣٨٧)

إِذا صَـغّرْتَ اسْـماً عَـلى ثلاثـةِ أَحْرُفٍ، فتصغيرُه عَلى (فُعَيْل)، تقول في (كَعْبَ): (كُعَيْبَ) وفي (فِلْس): (فُلَيْس)[5].

فـإِنْ كانت الواوُ عَيْناً ساكِنَةً مثلَ قولك: (جوز) فَإِنّكَ تُبْقي الواوَ (جُوَيز)؛ لأَنّكَ لـو قَلَبْـتَ الـواوَ ياءً أَخْرَجْتَ الاسم عن ما يَجبُ له؛ لأَنّ الواوَ تَقعُ قَبْلَ الياءِ مُتَحَرّكَةً، وإِذا كانَـتْ مُـتَحَرِكَةً لَـمْ يَجُـز أَنْ تَقلِـبَها إِلى الياءِ، وإِنّما تُقْلَبُ إِلى الياءِ إِذا كانتْ ساكِنَةً وَقَبْلَها كسرةٌ[6].

---

(١) في الأصل (وقد).

(٢) هـذا قـول معظـم الـنحويين وانظـر التصغير في الكتاب ٣/ ٤١٥ والمقتضب ٢/ ٢٣٦ وابن يعيش ٥/ ١١٦ والتكملة ٤٨٧.

(٣) انظر قوله في الكتاب ٣/ ٤١٥.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٣٦ وابن يعيش ٥/ ١١٦.

(٥) الكتاب ٣/ ٤١٥ والمقتضب ٢/ ٢٣٧ وابن يعيش ٥/ ١١٥ والتكملة ٤٨٨.

(٦) انظر مواضع قلب الواو ياء في الكتاب ٣/ ٤٦٨ والمقتضب ٢/ ٢٣٨ والتكملة ٤٨٨ و ٥٩٠.

مسألة (٣٨٨)

فـإِنْ كانـت الـياءُ ساكِنَةً في مِثلِ (قَيْس) و(بَيْت) فَإِنّكَ تضمُّ الأوّل للتّصْغير، وإِنْ شِئْت لَمْ تَضمّ[1].

وإِنّما جازَ الكَسْرُ وَالضمّ هاهُنا؛ لأَنّ هذِه الياءَ ثابتَةٌ، فقويت عَلى تغيير ما قَبْلَها، فَكَسَرْتَ؛ لأَنّ الياءَ بَعْدَه[2].

ويَجُـوزُ أَنْ لا تَكْسِـرَ وَتَضُـمّ؛ لأَنّ الضـمّ أَصْـلٌ في التّصْغير، وَيدلكَ عَلى ذلك قَولُهـم في الياء إِذا وَقَعَت ثالثةً في (أُسَيْوِد): (أُسَيِّد) وَلا يَجوزُ الكسرُ في أَوّلِه، فَدَلّنا هذا أَنّ الضـمّ أَصْلٌ.

مسألة (٣٨٩)

إِذا كانـت العَـيْنُ واواً سـاكِنَةً نحـو(مَقُود)، فَعلى قَوْلِ أَبي الحَسَنِ أَنّها زائِدةٌ، وأَنّ الـواو الـتي هـي عينٌ محذوفَةٌ، وَعَلى قَولِ سيبويه والخليل أَنّها [غير] زائدة[3]، فَعَلى كِلا القَوْلَيْن تُقْلَبُ ياءً، وتُدْغَمُ[4].

وَإِذا كانـتْ مـتحركة في مـثل: (أَسْـوَدَ)، فَإِنّـه يقالُ فيها: (أُسَيْود) و(أُسَيِّد)، فَمَنْ قـالَ: (أُسَيِّد) كانَ منْ حجّتِه ما قالوه في(مَيِّت)، وذلكَ أَنّه كان في الأَصْلِ(ميْوت)، فَلَمّا وَقَعَت الواوُ بَعْدَ ياءٍ سَاكِنَةٍ، قُلِبَتْ ياءً وأُدْغِمَت، فَكَذلك(أُسَيِّد)[5].

وَأَمّـا مَـنْ قَـالَ(أُسـيود) فَإِنّه قالَ: قَدْ ثبت أَنّ الجَمْعَ عَلى زِنَةِ التّصْغِيرِ، وَذلك أَنّ

---

(١) في الكتاب ٣/ ٤٨١: "وذلك نحو بيت وشيخ وسيد فأحسنه أن تقول: شُيَيخ وسُيَيد فتضم لأن التحقير يضم أوائل الأسماء وهو لازم له كما أن الياء لازمة له، ومن العرب من يقول: شِييخ وبِييت وسِييد كراهية الياء بعد ضمة".

(٢) في الأصل (قبلها) وإنما جاز الكسر فيما قبل الياء كما سمع سيبويه عن العرب انظر الكتاب ٣/ ٤٨١.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٠.

(٤) في الكتاب ٣/ ٤٦٨: "وأما ماكانت العين فيه ثالثة مما عينه واو فإن واوه تبدل ياء في التحقير وهو الوجه الجيد لأن الياء الساكنة تبدل الواو التي تكون بعدها".

(٥) الكتاب ٣/ ٤٦٨-٤٧٠ والمقتضب ٢/ ٢٣٨-٢٤٣.

ثالـثه حَـرْفٌ زائِدٌ، وَأَوّلُه مُتحَرّك. كَما أَنّ أَوّلَه مُتَحرك، وهو يَسُدُّ مَسَدّه في وزن الشِعْرِ، فَلَمّا كانَ بهذه المَنْزِلَةِ وَجَبَ أن يكونَ مثلَه مَحْكومًا له بحكمِه[1].

وهـذه الواوُ تَظْهَرُ في الجَمْعِ في مثل قَوْلِهم: (أَساوِد)، فإذا كانت كَذلك وَجَبَ أَنْ يَكونَ التصغيرُ بمَنْزِلَتِهَا[2].

وَهَـذا لا يَلْـزَمُ، وذلـك أَنّه لَو عَرَضَ [في الجمع] مَا عَرَضَ في التصغير هاهُنا مِنْ وُقوعِ الواو[3] بَعْدَ ياءٍ ساكنةٍ، لَكانَ حُكْمُه هذا الحُكْمَ.

وَكَذلـكَ إِذا وقعـت زائـدةً في مثل(عجوز)، تُحقّر(عُجَيّز)؛ لأَنّها قَدْ وَقَعَت الواوُ ساكنةً بعد ياءٍ، فَتُقْلَبُ بلا خِلاف.

وَالـواوُ إِذا كانـت في مـثلِ(جَـدْوَل) فَهْـوَ مُلْحَـقٌ بـ(جَعْفَر)، فسبيلُها سبيلُ الواوِ في(أَسـوَد) فَيَقُول: (جُديّل) و(جُدَيول)؛ لأنّها بمَنْزِلَتِهَا؛ لأَنّ المُلْحَقَ بمنزلَة الأَصلِ[4]، فإِنْ كانت الواوُ أَخيرةً في مثلِ (غزو) تَقُولُ: (غُزَيّ) فتَقْلِبُ الواوَ ياءً[5].

مسألة (٣٩٠)

الدلـيلُ عَـلى أَنّ الـباءَ تُكْسَرُ إِذا كانت الياءُ بَعْدَها قولُهم فِي النّسبِ إِلى البَصْرَةِ: (بِصْري) فيكْسِرون الباءَ لأَجْلِ الياءات، فَكَذلكَ في التّصْغيرِ[6].

ولا يَلْـزَمُ قـولُ مَـنْ قالَ : إِنّما كَسَرْتَ لأَنّ ذلِكَ منسوب إلى حجَارة فِيها لين[7]، فَـلا يَلْـزَمُ هـذا؛ لأَنّـه لا يَمتنعُ أَنْ يَكُونَ ذلِكَ كانَ الأَصْلَ ثمَّ جُعِلَ لهذا، ولو كان على

---

(١) في المقتضـب ٢/ ٢٤٣: "وإنمـا اسـتجازوا ذلك لما رأوا التصغير والجمع على منهاج واحد" انظر الكتاب ٣/ ٤٦٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٦٩ والمقتضب ٢/ ٢٤٣.

(٣) في الأصل (بعدها).

(٤) الكتاب ٣/ ٤٦٩ والمقتضب ٢/ ٢٤٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٧٠ والمقتضب ٢/ ٢٨٥.

(٦) المقتضب ٣/ ١٤٦.

(٧) ينظر شرح الشافية ٢/ ٨١-٨٢ وفيه: "قالوا في البصرة بصري بكسر الباء لأن البصرة في اللغة حجارة بيض".

ذلك لكان منسوباً إِلَيْه، وَلَمْ يَكُن لَه حكم.

مسألة (٣٩١)

إذا حَقَّـرْتَ(جيَلا)[١] و (بَيْطرا)[٢] قُلْت (جُيَيْئل) وَ (بُبَيْطِر) فَلا تُغيّرها لِلياءِ؛ لأَنّ كَثرةَ حُروفِهِ قَدْ مَنَعَ الياء أن تُغَيّرها.

يدلك على ذلك أنّهم إِذا نَسبوا إِلى النّمر قالوا: (نَمَريّ) لأَجْلِ دُخولِ ياءِ النّسبِ، وَ لَـوْ نسَبْتَ إِلى (تَغْلِـب) لَقُلْـتَ: (تَغْلـبِي) فَلا تغيّر؛ لأنّ الحُروف قَدْ زادت، فيعلَمُ أَنّ الحروف إِذا كثُرَت قاومت الياءات.

مسألة (٣٩٢)

(مـا زيدٌ إِلاّ قام) مُحالة عِنْدَ أَصْحابنا، وَ ذلِكَ أَنّ (إلاّ) إِنّما تَدْخُلُ لإِخراجِ شَيءٍ من شيءٍ، وَ الأَفْعالُ لا تَخرجُ من الأَسْماءِ، وَإِنّما يَخْرُج الاسمُ من الاسمِ، وَ يَجُوزُ فِي (يقومُ)؛ لأَنّه أَقْربُ إِلى الأَسْماءِ[٣].

مسألة (٣٩٣)

أَنْشَدنا أَبو الطيّب:

[١٠١] بَاكَرْتُ حاجَتَها الدَّجاجَ بسُحْرَةٍ   لأُعَلّ مِنْها حِينَ هبّ نيامُها[٤]

---

(١) في اللسـان (جـأل) قـال: أبو علي النحوي : وربما قالوا جَيَل بالتخفيف ويتركون الياء مصححة لأن الهمزة وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية فتعامل معاملة المثبتة غير المحذوفة".

والأصل فيه جيأل وهي الضبع.

(٢) البيطر: معالج الدواب.

(٣) في الأصـول ١/ ٢٩٩: "ولا يجوز أن تقول: ما زيد إلا قام، فإن قلت: ما زيد إلا يقوم كان جيداً وذلك لأن الموضـع موضـع خـبر والخبر اسم فلو كان ما زيد إلا يقوم كان جيداً لمضارعته الأسماء" وانظر الإيضاح في علل النحو ٨٧.

(٤) البيـت للبيد في ديوانه ٣١٥ برواية: (بادرت) وانظر اللسان (بكر) والحجة للفارسي ١/ ١٣٥ وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١/ ١٩٠. والشاهد في البيت نصب الدجاج على المعنى.

قالَ: هَذا منصوبٌ عَلى المَعْنَى، كأنّه أَراد: سَبقنا الدجاجَ.

مسألة (٣٩٤)

(إلاّ) لا يَعْمَلُ مَا بَعْدَها فيما قَبْلَها[١] عِنْد أَصْحابنا، وذلكَ قولُكَ : (مَا ضَرَبْتُ إلا زيداً) وَ لا يَجوزُ : (مَا زيداً إلا ضَرَبْتُ)

وَ إنّما كانَ كَذلِكَ لأَنَّ (إلاّ) مشبهَةٌ لِـ(إنْ) التي للجَزاءِ، وذلكَ أَنّ (إنْ) إذا قُلْتَ: (إنْ قمتُ جِئتُكَ)، ألا ترى أَنَّ قيامَه عامٌّ ثم يخصص بالجواب.

فكذلـك: (جـاءني القـومُ إلاّ زيـداً)، أَلا تَرى أَنّ (القومَ) لَيْسَ بمَخْصوصين، فَإذا قُلْتَ(إلاّ زيداً) تَخصّص؛ فَلِذلكَ لم يَعْمل، ولشبهٍ آخَرَ لأَنّ الشبه الواحِدَ لا يَعْملُ.

وَ الشبهُ الثّاني أَنّ الفِعْلَ إذا تَقَدّمه المفعولُ ضَعُفَ بدلالَة [دخول اللام] إذا قالُوا: (لزيدٍ ضربتُ)، وَلا يجيزونَ : (ضَرَبْت لزيدٍ)، فَعَلمْتَ أَنّ المفْعُولَ إذا تَقَدّمَ كَانَ أَضْعَفَ، فَلَمّا اجْتَمَعَ مَا ذكَرْنا وَ هَذا الشّبهُ الآخر لَم يَعْمل.

وَ أَمّـا قَوْلُ اللهِ سُبْحانَه: ﴿قُلْ اللهمّ فاطِرَ/ ٢٥ظ / السماواتِ والأرضِ﴾[٢] فَعَلى قَوْلِ الزّجّاج[٣] أَنّه صِفة[٤]، وعَلى قَول سيبويه أَنّه لَيْس بصِفَةٍ[٥].

قَالَ أَبوعلي: إنّ النّداءَ أَصْلُه أَلاّ يُوصَفَ[٦]؛ لأَنّهُ وَاقِعٌ مَوْقِعَ المُضْمَر، وَ المُضْمَرُ لا

ويغلب لي أن هذه المسألة هي كلها لأبي الطيب القصري.

(١) في الأصل (لا يعمل ما قبلها فيما بعدها).

(٢) الزمر ٤٦.

(٣) أبـو إسـحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل الزّجّاج من أهل العلم والأدب والدين أخذ الأدب عن المـبردوثعلب، بصـري المذهـب له معـاني القـرآن والأمـالي وغيرها توفي سنة إحدى عشرة وثلثمائة، انظر وفيات الأعيان ١/ ٤٩ وإنباه الرواة ١/ ١٥٩ وبغية الوعاة ١/ ٤١٣ ونزهة الألباء ١٨٣.

(٤) انظر قوله في الإغفال ٥٥٣.

(٥) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٦) في الإغفـال ٥٥٤،٥٥٥: "والأسمـاء المناداة المفردة المعرفة كان القياس فيها ألا توصف كما ذهب إليه بعض الناس لأنها واقعة موقع ما لا يوصف".

يُوصَفُ، فَكَانَ حُكْمُهُ ذلكَ، إلا أنَّهُم وَصَفُوهُ لأنَّ فِيهِ شبهاً واحداً بالمُضْمَرِ.

قالَ: لَمّا انْضَمّت (الميمُ)[1] إلى (اللهُمَّ) كانت هذه الياءُ[2] أيضاً شَبَهاً آخَرَ؛ لأنَّهُ ضمّ إلى الصَّوْتِ، فَصارَ فِيها شَبَهاً فَامْتَنَعَ، وَ هَذا قَولُ سيبويه[3].

يَدُلّكَ أيضاً عَلى أنَّ فِيها شَبَهاً لِلجَزَاءِ قَوْلُهم: (ما جاءني زَيْدٌ إلاّ تَكَلَّمَ)، قالَ: مَعناه[4]: كُلَّما جاءَني زَيدٌ تَكَلَّمَ، فَهَذا يَدُلُّ عَلى أنَّ شَبهاً لِلجَزاءِ [فِيها].

فإنْ قَالَ: (إلا) فِي [هذا] المَوْضِعِ هَل أخرجت شيئاً مِنْ شَيءٍ ؟ لأنَّها لإخراج شيءٍ مِنْ شيءٍ.

قِيلَ لَهُ : أخْرَجت، وَ ذلِكَ مَعناه: ما جاءني زيدٌ إلاّ مَجيء كَلام، فَلَمّا كَانَ كَذلكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَاهُنا شَيءٌ ، فَدَلّ (جَاءَنِي) عَلى (مَجيء) وَ دَلّ (تَكلّم) عَلى المَصْدَرِ.

فَإذا قُلْتَ: (مَا جاءني زيدٌ إلاّ يَتَكَلَّمُ)، وَ هَذا فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ، فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَخْرجَ مُسْتَقبلٌ مِنْ ماضٍ ؟.

قِيلَ لَهُ: إنّما هو حكاية حالٍ قَدْ انْقضَت.

مسألة (٣٩٥)

(العِرَضْنى)[5]، تَصْغيرُه (عُرَيضِنُ)؛ لأنّ الألِفَ [زيادة] وَالنّون[6] تُلحقُهُ بـ(سِبَطرٌ)[7] وَ (دِرَفْسٌ)[8]؛ لأنّ الخُماسي لا يخلو من[9] (فَعْلَلِلٌ) مثلَ (جَحْمَرِش)[10]،

---

(١) في الأصل (الهم).

(٢) يقصد حرف النداء الذي قام مقامه الميم.

(٣) الكتاب ٢/ ١٩٦ وانظر المقتضب ٤/ ٢٣٩ وابن يعيش ٢/ ١٦ والإغفال ٥٥٤ .

(٤) في الأصل (كل ما).

(٥) العرضنى: ضرب من العدو.

(٦) في الأصل (اللام).

(٧) سبطر: السرعة في السير.

(٨) درفس: الضخم من الرجال والإبل.

(٩) في الأصل (من أن).

(١٠) الجحمرش: العجوز الكبيرة.

فلمّا لَمْ يكن [(العِرَضنى)] ضمنَ هَذه الأُصُول، لَمْ يَكُن مُلْحَقاً بها.

فَثَبَتَ أَنّ النونَ تُلْحِقُه[1] بـ (سِبَطر) و (دِرَفْس) و الأَلفُ زيادةٌ، فتَحْذِف الأَلِفَ لأَنّها آخر[2].

مسألة (٣٩٦)

وَ أَمّا(حَبَنْطى)[3] فَإِن شِئْتَ: (حُبَيْنِط) وَ (حُبَيّط) كَما تَرى؛ لأَنّهما قَدْ تساويا فِي أَنّهما قَدْ تَنَزّلا بمَنْزِلَةِ الأُصولِ[4].

فَأَنْت مُخَيّرٌ فِي أَيِّهما شِئْتَ؛ لأَنّه يشبّه بالأَصْلِ، وَ إِنْ كانَ زائداً، وَ لا يَجبُ أَنْ يَكونَ الحَرْفُ[5] الآخِرُ أولى بالحَذْفِ؛ لأَنّه لا يَلْزَمُ أَن تُجْرِيَه مَجْرى الأَصْلِ فِي كُلّ وَجْهٍ؛ لأَنّ له بالزيادَةِ حُكماً وَ بالأَصْلِ حُكْماً.

مسألة (٣٩٧)

(ثمانية) إِذا صَغّرتها[6]، إِنْ شئت صَغّرتها فَقُلْتَ: (ثُمَيّنة)، وَ إِنْ شئْتَ (ثُمَيْنِية)، فَعَوّضت، و حَذفت[7] الأَلِفَ الأُولى؛ لأَنّها زائدةٌ، وَ الياءُ وَقَعَت بَعْدَ أَلِفٍ، وَ هِيَ مُتَحَرّكَةٌ، فَثباتُها أَوْلى؛ لأَنّها قَدْ شابَهت الياءَ فِي(دِرْحايَة)[8]، وَ الياءُ في (درحاية) ثابتةٌ[9]، فَلَمّا كَانَتْ كَذلِكَ كانَ ثَباتُها أَوْلى.

وَأَمّا مَنْ حَذَفَ الياءَ وَ أَثْبَتَ الأَلِفَ فَقَال: (ثُمَيّنَةُ) فَحَذفَ الياءَ؛ لأَنّ الأَلفَ هاهُنا

---

(١) في الأصل (ملحقة).

(٢) الكتاب ٣/ ٤٣٩.

(٣) الحبنطى: الممتلىء غضباً.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٣٦ والمقتضب ٢/ ٢٤٥.

(٥) غير واضحة في الأصل.

(٦) انظر في الكتاب ٣/ ٤٣٧ والمقتضب ٢/ ٢٥٥ والتكملة ٥٠٠.

(٧) في الأصل (حذف).

(٨) رجلٌ درحاية: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن.

(٩) الكلمة الأخيرة غير واضحة في الأصل.

بدلٌ من إِحْدى ياءي النّسب، وكان الأَصْلُ في(يمان) على قَوْلهم: (يَمَني)، فانْقَلَبَت الياءُ أَلِفاً.

وَ كَذلكَ (ثمان) كَانَ (ثَمْنِيّ)، فَتقولُ : قَدْ صارَتْ الأَلِفُ هَاهُنا بمَنْزِلَةِ الياء المتحركَة، وَ إِذا كَانَتْ كَذلِكَ كُنْتَ بالخيارِ، إنْ شئت حَذفْتَ الأَلِفَ، وَ إِنْ شِئْتَ حَذفْتَ الياءَ.

وَأَمّا (قُراسية)[1] فَلا تحذف الياءَ؛ لأَنّها ملحَقَة بـ(حُلاحِل)[2]، وإذا كانت كَذلكَ لَمْ تحْذفْها.

مسألة (٣٩٨)

إذا قُلْتَ (دانِق) تحقيره (دُوَيْنِق)، وإنْ كانوا قَدْ قَالوا : (دوانيق)، لا يُلْتَفَتُ إِلى جَمْعهم؛ لأَنّ هذا جَمْعُ (دانق)[3]، وَ لَيْسَ هُوَ بقِيَاسٍ[4].

وَ مِنْ أُصُولِهم أَنْ يأتوا بالجَمْعِ عَلى غيرِ بناءِ الواحِدِ، أَلا ترى أنّهم قالوا فِي جَمْعِ (حُسْن): (محاسِن)، وَ إِنْ كانوا قَدْ قالوا : (حُسَيْن).

وَكذلك في (ذَكَرٌ): (ذكَيْر) وَ إِنْ كَانوا قَدْ قالوا: (مَذاكيرٌ)، وَ كَذَلِكَ هَذا لا يُلْتَفَتُ إِلى الجَمْعِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهم : إنّ الجَمْعَ وَ التّصْغِيرَ مِن وادٍ واحدٍ [أَنّ] الجَمْعَ هو مِن زِنَتِه وَحَرَكته وَسُكونِه.

وَذلِكَ أَنّ عَلامَتَهُ ثالثةٌ وَ هِيَ أَلِفٌ، كَما أَنّ عَلامةَ التَّصْغِيرِ ثالِثةٌ وَ هِيَ يَاءٌ، وَيَتَغَيّرُ، فَيَكُونُ مَفْتُوحاً كَمَا يُغَير أَوّل التّصْغيرِ، وَ يَقَعُ ما بَعْدَ الأَلِفِ مكسوراً كما يقعُ بَعْدَ اليَاءِ في التّصغير مكسوراً، وَ يَقَعُ في الشّعْرِ مَوْقِعَه؛ لأَنّهُ يَدْخُل فِي زنتِه (خَواتيم)

---

(١) القراسية: الفخم الشديد من الإبل.

(٢) الحلاحل: السيد في عشيرته، وهو اسم موضع أيضاً.

(٣) في الأصل (خاتم) وعليه ضرب.

(٤) ومنهم من اعتمد على هذا الجمع فقاس عليه التصغير وهذا الجمع من الشذوذ. انظر الكتاب ٣/ ٤٢٥.

و(خُوَيْتيم)، فلمّا كانَ كَذلكَ وَجَبَ أَنْ يُقَاسَ عليه التّصْغيرُ.

مسألة (٣٩٩)

إذا حقّرتَ(غَزالاً) قُلْتَ: (غُزَيِّلْ) فقلَبْتَ الأَلفَ إِلى الياءِ، وكانَ في الأصل (غُزَيْولاً)، فلمّا سَكنَت الياء وانكسرت الواوُ قلَبْتَ الواوَ، وذلكَ أنّ الواوَ آخرُ اللفظِ بها مخرجُ الأَلِفِ؛ لأَنَّ الأَلِفَ بمَنزلة النَّفَسِ الخارجِ، والواو آخِرُ مخرجها مخرج الأَلِفِ.

فلمّا كانت كَذلكَ كان قَلْبُها إلى الواوِ أَوْلى لما ذكَرْنا.

مسألة (٤٠٠)

الأَلِفُ[١] إذا كانت رابعَةً في مثلِ(معزى) تنقلِبُ ياءً في التَّصْغيرِ لانْكسارِ ما قَبْلَها[٢]، وفي (حُبْلى) إذا حَقّرتَ لَمْ تَقْلِب الأَلِفَ؛ لأنّها تدُلُّ عَلى التَّأنيثِ كَما تَدُلّ قبلَ التّصغيرِ، ولا تُحذفْ.

وهيَ أَيْضاً تُشبّه بهاءِ التَّأْنيثِ؛ لأنّ ما قَبْلَ هاءِ التّأْنيثِ مَفْتوحٌ مثلَ (حَمْدةُ)، فَلمّا كانَتْ عَلامةً كَما أَنَّ أَلِفَ التَّأْنيثِ عَلامةٌ، وقَبْلَها مَفْتوحٌ كَما أَنّ قَبْلَها مَفْتوحٌ وَجَبَ ألا تقلبَ.

وَقَدْ وَجَدْناهم يَفْتَحون في مِثْلِ قولِهم:(مَعايا) وَ(خَطايا) لخِفَّةِ الفتحَةِ، فَأَنْ يفْتَحوا في (حُبْلى) أَوْلى؛ لأَنّ الأَلِفَ عَلامَةٌ للتَّأْنيثِ[٣].

مسألة (٤٠١)

تَقُولُ في تَصْغيرِ(أَسْوَد) (أُسَيْوِد)، وإِنْ شِئْت قُلْتَ: (أُسيِّد)، وكَذلكَ في (جَدْوَل) (جُدَيِّل) و(جُدَيْوِل)[٤].

---

(١) في الأصل (الواو)

(٢) الكتاب ٣/ ٤١٩ والمقتضب ٢/ ٢٥٩

(٣) الكتاب ٣/ ٤١٨

(٤) انظر مسألة رقم ٣٨٩.

أمّا وَجْهُ قول مَنْ قال: (جُديّل) قالَ: الواوُ قَدْ وَقَعَت بَعْدَ الياءِ، فأَقْلِبُها ياءً وأُدْغِمها، ولا يلزَمُ أَنْ أُثبتَ الواوَ كما أُثبتُها في (أَساود) و(جَدَاول)؛ لأَنّ تِلكَ بَعْدَ الألفِ، فإذا كانتْ بَعْدَ الألفِ وَقَبْلها فَتْحَة كانتْ واواً ولم تَنْقَلِبْ.

فمِمّا نَقُولُ لِمَنْ[1] أَثْبَتَ الواوَ أَنّ هذِه الياءَ قَدْ أشبهت[2] [الألف] بدَلالةِ أنّها تَقَعُ ثالثةً كَما تَقَعُ ثالثةً، وتُغيّر كَما تُغيّر.

ومِنْ إدْغامِهم قالوا في تَصْغيرُ(أَقْوُس)[3]: (أُقَيْئس) فإذا خَفّفوا قالُوا: (أُقَيّس) فَيُلْقونَ حَرَكَةَ الهَمْزةِ عَلى الياءِ؛ لأَنّ الهمزَةَ إنّما تَنقَلِبُ إلى الياءِ إذا كانَ قَبْلَها ياءٌ قبلَها كَسْرةٌ.

وفي إدْغامِهم إذا خَفّفوا دَلالةٌ عَلى أنّهم قد أَجروا [الياء] مَجْرى الألِفِ.

وَشَيءٌ آخَرُ من الشّبَهِ وذلكَ أَنّهم يَقُولونَ: (جيّل) كَما يقولون: (جَيْأَل)، والتّشْديدُ لا يَقَعُ إلا بعد [تخفيف] الألِفِ، فإدغامهم دلالةٌ عَلى أنّها قَدْ جَرَتْ مجرى الألِف.

مسألة (٤٠٢)

(قَلَنْسُوة)[4] إذا صَغّرتها[5].

فإن شئتَ قُلْتَ: (قُلَينِسَةُ)[6] وَإنْ شئت عَوّضت فقُلْت: (قُلَيْسِيّة)؛ لأنّ الواو والنونَ زائدتانِ، وأنتَ في حَذفِ أيّهما شئت بالخيار؛ لأنّ الواو[7] متحركةٌ، وكَونُها

---

(١) في الأصل (من)

(٢) في الأصلِ (أشبهت)

(٣) أَقْوُس جمع قوسٍ جمع قلة عَلى أفعُل وهو جمع قياسي، والجمع المسموع أقْواس وقِسِيّ وهذه ليست بمسموعة.

(٤) القلنسوة: من لباس الرأس.

(٥) انظر في الكتاب ٣/ ٤٣٦ والتكملة ٤٩٩-٥٠٠ وابن يعيش ٥/ ١٣٠.

(٦) في الأصل(قلينسة وقليسية)

(٧) في الأصل (الواو والنون)

متحرّكةٌ والنون ساكنةٌ[1]، فحَذفُها أَوْلى من هذا[2].

ولَـهُ وَجْهٌ آخَرُ يَقْوى أنّها لا تُحْذَفُ، وذلكَ أنّها في صدر الاسمِ والواوُ في طَرَفٍ، فاعتدلا من هذا الوَجْهِ[3].

مسألة (٤٠٣)

إذا حقّرتَ(مَساجدَ) قُلتَ: (مُسَيْجد)[4]، تحْذفُ الألِفَ لالتقاء الساكنين.

وإذا سَمّيْتَ رَجُلاً(مواقيت) قُلْتَ: (مُوَيْقيت)[5]؛ لأنّ هذا غايةُ الجَمْعِ، وغايَةُ بناءِ التّصغيرِ، وتَحْذفُ الأَلِفَ وتبقي الياءَ؛ لأنّ الياءَ في موضعٍ يَحْتملُ /٢٦و / الزِّيادةَ، فلذلك[6] تُعَوّضُ في التّصْغير، والألِفُ في هذا المَوْضِعِ لا يُحْتَملُ زِيادتُها؛ لأنّها تَخْرجُ عن مثالِ التّصْغيرِ.

مسألة (٤٠٤)

(إبْراهيم) و(إسماعيل) عَلى قولِ سيبويه[7]: (بُرَيْهيم)و(سُمَيْعيل)، وعِنْد أَبي عُثْمانَ (أُسَيْمع)[8] و(أُبَيْره).

وَجْـهُ قَـوْلِ أَبي عُثْمانَ أَنّ (إِبْراهيمَ)و(إِسْماعِيلَ)(فِعْلاليلُ)[9]، قال: ولو لم أُقَدّره بهذا لكنتُ قَدْ زدتُ الأِلفَ في بناتِ الأَرْبَعةِ، والألفُ لا تُزادُ في بناتِ الأَرْبَعةِ، فإذا كان

---

(١) في الأصل: (الساكنة).

(٢) في التكملة ٤٩٩-٥٠٠: "وذلك نحو قلنسوة تقول: قليْنسة فتحذف الواوَ وتبقى النون وإن شئت حذفت النون فقلت: قليسية وكذلك التكسير قلانس وقلاس ولك أن تعوض من ضربي التكسير وضربي التحقير".

(٣) انظر التعويض من النون في سر الصناعة ٧٧٠.

(٤) أرادَ إذا سميت رجلاً (مساجد) فهي عند سيبويه اسم واحد يصغر تصغير الواحد وهو مسجد، انظر الكتاب٣/ ٤٣٣ وتصغير مساجد(مسيجيد).

(٥) انظر في المقتضب٢/ ٢٨١ وابن يعيش ٥/ ١٢٢ .

(٦) الكلمة غير واضحة في الأصل

(٧) الكتاب٣/ ٤٤٦.

(٨) في الأصل (سميع).

(٩) كذا في المنصف ٣/ ١٤٣-١٤٤ وفي الأصل: (فعاليل).

ذلك كَذلكَ قلت(أُسَيْمع)[1] و(أُبَيْره).

ووجـهُ قـولِ سيبويه أنّه قالَ: هذا اسمٌ، ولا ينكر أن يأْتي اسمٌ أَعْجَميٌّ عَلى غيرِ أَبنيَةِ العربِ، وذلك مثل (بَقَّم)[2]فإذا كانَ كذلك لم يُنكَرْ لهذا أَنْ يأتي عَلى ذلك، فتكونُ زنتُه (إفعاليل).

قـالَ: ويدلّ عَلى ذلك قولُهم في تَصْغيره: (أُبريه)، وهذا ترخيم التّصْغيرِ، وترخيم التّصغير يَحْذفُ كلّ حَرْفٍ زائِدٍ فيه[3].

مسألة (٤٠٥)

الأَلـفُ والـنّونُ تَجْـري مَجْرى اسْـمٍ ضُـمَّ إِلى اسْـمٍ بدلالـة قَوْلِهـم إِذ حَقّـروا (زعفراناً): (زُعَيْفَران)، فإثباتُهم الأَلفَ والنونَ في التصغير دَلالةٌ عَلى أنّها اسمٌ يُضمّ إلى اسمٍ[4]، أَلا تَـرى أنّ (سَـفَرجلاً) لمـا كـانَ مـن الأَصـلِ قـالوا: (سُفَيْرج) وَلَمْ يقولوا: (سُفَيْرجل[5]) فثَبَـتَ بهـذا أَنّهـا تجري مَجْرى اسمٍ آخَرَ، فَكذلك ياءُ النّسب بمَنْزلَةِ اسمٍ ضُمَّ إِلى اسمٍ .

مسألة (٤٠٦)

إِذا نسَبْتَ إِلى (زَعْفَـرانَة) مُصَـغّراً، قُلْـتَ: (زُعَيْفَراني) فتحذف الهاء؛ لأَنّها تجري مَجْرى ياء النّسبِ لما ذكَرْنا من قَوْلِهم : (زِنْجيٌّ) و (زنج).

مسألة (٤٠٧)

قـــالَ:لا يَجُـوزُ: (نِعْـمَ الـرّجُلُ نَفْسُه زيدٌ)؛ لأَنّ التّأكيـدَ هو تكـريـرٌ للأَوّلِ، وإذا

---

(١) في الأصل (أسمع).

(٢) البقّم: صبغ معروف، وفي اللسان(بقم):قال الجوهري: قلت لأبي علي الفسوي: أعربي هو؟ فقال معرب وانظر تتمة القول.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٧٦،٤٤٦.

(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٤١٧ والمقتضب ٢/ ١١٦.

(٥) الكتاب ٣/ ٤١٧ والمقتضب ٢/ ٢٤٩ وابن يعيش ٥/ ١١٦.

كـــان تكـريـراً[١] لـلأولِ فيجـــب أن تكـونَ الهـاءُ تـدلُّ عَلى الجِنْس، ولَيْس في كلامهم الهاءُ تَدلُّ على الجنسِ.

مسألة (٤٠٨)

قـالَ سيبويه: (أَزيدٌ أَنتَ تضربُه؟) قالَ: لا يَجوزُ النّصبُ[٢]، وقال أَبو الحسنِ: لا يَجوزُ الرّفْعُ.[٣]

وَجْـهُ قَـوْلِ سـيبويه أَنّ (تَضْـربُه) لا تَقَعُ على الاسْتِفْهامِ لتنصبَه[٤]، و إِنّما (أَنْت) رَفْعٌ بالإبتداءِ و (تَضْربُه) الخَبَرُ[٥].

و شَـيءٌ آخـرُ و هـو أَنّ (تَضْربُه) قَدْ بَعُدَ عن الألِفِ، و (تَضْربه) هوَ الذي يُفسّرُ الفعلَ المضمر، و لا يَجُوزُ إِضْمارُه لِتَأخّرِ المُفَسّرِ.

ووجـهُ قَوْلِ أبي الحَسَن قالَ : إنّ (زيداً) هو في الحقيقةِ مفعولٌ، و إذا كانَ مفعولاً وَجَبَ أنْ أُضْمِرَ، و اسْتَعْملَ أبو الحَسَنِ النّصبَ[٦].

و للمُعْـتَرِضِ أَنْ يُعارضَـه فـيقولُ : أَوَلـيسَ مـنْ قولكَ: (أَزَيْداً أَنت ضاربُه)؛ فَلا تُجيزُ الرّفْعَ في (زيدٍ) و إِنْ كانَ لَهُ ضميرٌ في (ضاربٍ).

فَلسـيبَويه أَنْ يَفصِـلَ في هذا المَوْضِعِ فيقولُ: الضّميرُ الذي في (ضاربٍ) غَيْرُ معتدٍّ به، و ذلكَ أنّه لا يَظْهَرُ في التثنِيَةِ و الجَمْعِ.

يدلّـكَ عـلى ذلـكَ أَنّـك إِذا ثنّيتَ قُلْتَ: (ضاربَان) و (ضاربون)، و إذا كانَ هذا هكَذا صارَ قَوْلُنا: (أَنْتَ تضْربه) بمَنزلَةِ (تضربه) فيَصير التّقديرُ: (أَزيداً تضربُه).

---

(١) في الأصل (تكرير).

(٢) الكتاب١/ ١٢٨-١٣٠.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٧٧-٧٨.

(٤) في الأصل (فانصبه).

(٥) في الكـتاب ١/ ١٢٨: "ولم تكن لتقول أزيد أنت رجل تضربه، وأنت إذا جعلته وصفاً للمفعول لم تنصبه لأنه ليس بمبني على الفعل".

(٦) معاني القرآن للأخفش ٧٧-٧٨.

مسألة (٤٠٩)

(أَزَيْداً لَمْ يضرِبْه إلا هو).

قَالَ أَبو الحَسَن: لا يَجوزُ إِلا نَصْبُ (زَيْدٍ) تحمله على المُتَصِلِ، و لا تَحمِلُه على المُنْفصِلِ[1].

وَجْهُ ذلكَ أَنّه لو حَمَلْتَه عَلى المُنْفَصِلِ لَكَان إضماراً قبلَ الذّكْرِ، فَكُنْتَ تقول: ([لا يضربه] إلا زيدٌ)، و إِذا حَمَلْتَ عَلى الهاءِ كانَ إِضْماراً بَعْدَ الذّكْرِ، فتقولُ: (لم يَضربْ زيداً إِلا هو).

مسألة (٤١٠)

العَدَدُ من المُذَكّرِ من الثّلاثةِ إِلى العشرَةِ تُثْبتُ فيه الهاءَ، و المُؤَنّث تَحْذفُ منه الهاءَ من الثلاثةِ إلى العشرَةِ[2].

وذلكَ أَنّهم بَدأوا بالمُذكّرِ و أَدْخلوا فيه الهاءَ؛ لأَنّه جَمْعٌ[3]، فَكَأَنّكَ إذا قُلْتَ: (ثلاثةُ أَثوابٍ) فَكَأَنّه: جماعَةُ أثوابٍ.

ثُمّ جاؤوا إِلى المُؤَنّثِ فَلَمْ يَحْتاجوا إِلى أَنْ يفْصِلوا بينه و بين المُذكر، إِذ المُذكّرُ قَد انفصَلَ بالهاءِ للعِلّةِ التي ذكَرْنا، ثم اختاروا أَنْ يُضيفُوا الثلاثةَ إلى العَشْرةِ إِلى أَبْنِيةِ أَقلّ العَدَدِ؛ لأَنّ الثلاثة إلى العشرةِ أَقلُّ العَدَدِ، فهْيَ بأَقلِّ العَدَدِ أَشدُّ مُشاكَلَةً[4].

فإذا قالُوا: (ثلاثُ نساءٍ) كَأَنّهم[5] قالوا: جمعُ نِسْوَةٍ، كَما أَنّهم إِذا قالوا: (ثلاثةُ رجالٍ)، فَكَأَنهم قالوا: جماعة رجال.

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١٦.

(٢) ينظر العدد في الكتاب ٣/ ٥٥٧ والمقتضب ٢/ ١٥٧ والأصول ٤٢٤ والتكملة ٢٦٠.

(٣) (جمع) غير واضحة في الأصل.

(٤) الفارسي في التكملة٢٦٠: "وما بعد الاثنين من أسماء العدد من ثلاثة إلى عشرة تلحقه تاء التأنيث إذا كان للمذكر، لأنه أصل العدد وأوله، والمذكر أول فحملوه على ما يحافظون عليه في كلامهم من المشاكلة، وتنزع منه الهاء إذا كان للمؤنث".

(٥) (نساء كأنهم) غير واضح في الأصل.

و ذكَـرَ أَصْحابُنا أَنّ الثّلاثَةَ مُضافةٌ إِلى الأَثوابِ عَلى إِضافةِ البعضِ إِلى الكُلِّ؛ لأَنّ الأَثوابَ تقع عَلى ثلاثَةٍ إِلى عشرةٍ، و ثلاثَةٌ لا تقع عَلى أَكْثر من ثلاثَةٍ.

فَسُئِلُوا عَـنْ (عَشْرَةِ أَثوابٍ)، فقيلَ: (أَثوابٌ) لا تَقَع عَلى أَكْثر من (عَشْرَةٍ)، فقدْ أَضَفْتَ الشيءَ إِلى نفسِه، فأَجابوا بجوابين:

أَحَدُهمـا: أَنّ الأَثـوابَ مقصـودٌ بهـا المُسـمّى، فَكَأَنّـه قالَ: العَشْرةُ التي يَقَع عليها الاسمُ الذي هو الأَثوابُ، و استشهَدوا عَلى ذلكَ بقَوْلِ كُثيِّر:

[١٠٢] بُثَيْنَةُ مِنْ آلِ النِّساءِ و إِنّما يَكُنّ للأَدْنى لا وِصالَ لغائب[١]

فقـالوا : (النسـاء) هاهُـنا مقصـودٌ بهـا الاسـمُ دونَ المُسمى، و (آلِ) المقصود بها المُسمّى دونَ الاسمِ؛ لأَنّهُ لَوْ جَعَلَ (النّساءَ) مَقْصوداً بِها المُسمّى لبَقِيَ (آلُ) لا معنى له.

قـالوا: و مـن ذلـكَ: (مـررتُ بـزيدٍ نَفسِـه)، أيْ: نفـس المُسمّى بهذا الاسمِ دون المُسمّى، فالهاءُ ترجعُ إِلى الاسمِ دون المُسمّى.

فأَمّـا: (مـررتُ بهمـا إِثْنيـنِهما)، فلا يَصِحّ فيه هذا التّأويلُ؛ لأَنّ (بهما) يَدُلّ على التّثْنِيَةِ، فَلا يَكونُ في ذِكرِه فائدةٌ.

و الوجـهُ الآخـرُ: أَنّهـم قالوا: يُقصدُ بالأَثوابِ الكثرةُ كَما يُقصدُ بأَبنيةِ أَقلّ العددِ أَكـثرُ العـددِ مـثلَ قَولِـنا: (ثلاثـةُ أَرجلٍ)، لَمْ يَأتِ فيه جمعٌ كثير اجتِزاءً[٢] بالقليل[٣] عن الكثير.

قـالوا: فـإِذا قَصـدنا بـالأَثوابِ الكـثرةَ و إِن كـانَ بـناؤُه القِلّةَ عَلى مَا في كَلامِهِمْ سَقَطت المسَأَلة.

---

(١) البيـت لكـثير عـزة في ديوانـه ٣٤٣ وانظـر الخصائص ٣/ ٢٧ وهو في الصاحبي ٢٥٨ بلا نسبة برواية (يكنّ الأَدْنى).

واعتمد محقق الديوان في تخريج البيت على وروده عند ابن جني، وألحقه بذيل قصيدة مطلعها:

أمن آل سلمى دمنة بالذنائب إلى الميث من يمان ذات المطارب

والشاهد في البيت مجيء لفظ النساء يدل على جمع أقل من عشرة.

(٢) في الأصل (اجتزانا).

(٣) في الأصل (بالعلل).

مسألة (٤١١)

قالَ سيبويهِ: (ما جاءت حاجَتُكَ)، بمعْنى (صارت)، فَأَثْبت ضميرَ (ما)؛ لأنّه هو الحاجَةُ[١]، و مثلهُ[٢] قالوا: (عَسَى الغويرُ أبؤسا) فأَجْروها (مَجْرى كانَ)، و لا يجوزُ: (عسَى زيدٌ قائماً)، و كَما نوّنوا (لَدُن) مَع (غُدْوَةٍ)[٣].

يقالَ: فَقَدْ نُوِّنتْ مَعْ غَيْرِ (غُدْوَةٍ) في قَوْلِه [سبحانه]: ﴿من لَدن حكيمٍ عليم﴾[٤].؟

فالجوابُ أنّه أَرادَ[٥]: وكَما نصبُوا (لَدُنْ) مَعْ (غَدْوَةٍ)، هذا الذي يُراد في قولهم:[٦] (لَدُن غُدْوَةً) و لا يَقولُونَ: (لَدُنْ عشيّةً)[٧].

و لا يصحّ أنْ تنصِبَ (غُدْوةً) إلاّ أنْ تُقدّر النّونَ في (لَدُن) تقدير التنوين، و تُقَدّرُ الحركات التي قبلها تقديرَ حركاتِ الإعرابِ حتى تشبه (ضارب) و (ضارباً)، ينتصب (غُدْوَةٌ) بهذا الشّبَهِ.

* * *

آخر المسائل المنثورة و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله

عَلقها لنفسه الفقير إلى رحمة ربه أحمد بن تميم بن هشام اللبلي بالمحروسة بغداد

أتم نسخه، و كان فراغه من نسخه ليلة الثلاثاء الثاني من شهر رجب من سنة خمس عشرة وستمائة

و الحمد لله رب العالمين.

* * *

---

(١) بعده في الأصل (ورب شيء).

(٢) (ومثله) غير واضحة في الأصل.

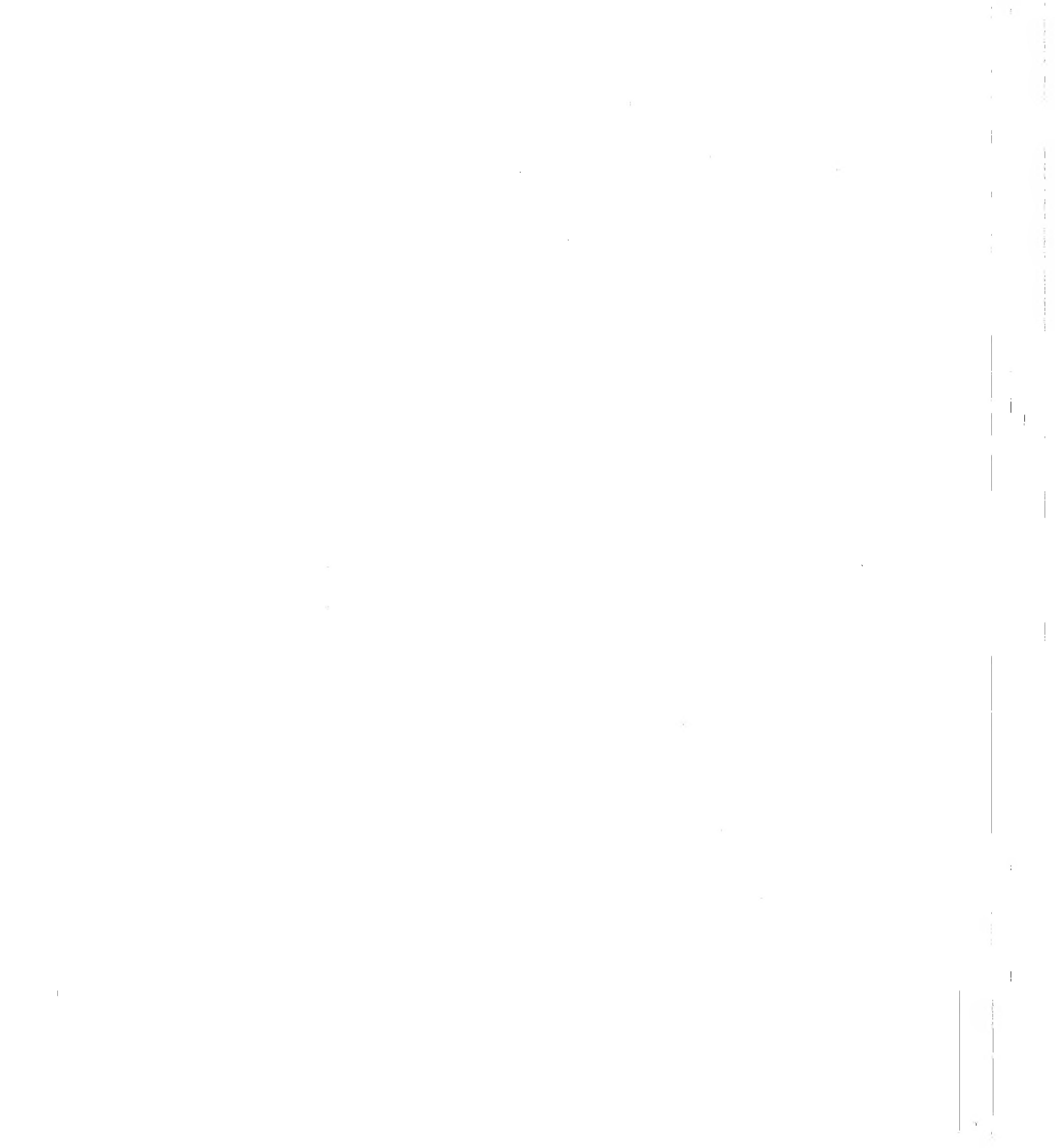
(٣) أقوال سيبويه متتابعة في الكتاب ١/ ٥٠-٥١ وانظر منثور الفوائد ٥١.

(٤) النمل ٦.

(٥) يقصد سيبويه وانظر قوله في الكتاب ١/ ٥١.

(٦) في الأصل (يريد).

(٧) ابن يعيش ٤/ ١٠٢.



الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنيّة.

فهرس الحديث النّبوي.

فهرس الأشعار.

فهرس الأعلام والقبائل.

فهرس اللغة.

فهرس الأمثال والأقوال والنّماذج النّحويّة.

قائمة المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

* * *

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الحديث النّبوي

الرقم	الحديـــــــث	رقم المسألة
١	ما من أيام أحب إلى الله العمل منه في عشر ذي الحجة	٥١

فهرس الأشعار

الرقم	البيـــــــت	القائل	الرقم المتسلسل	رقم المسألة
١	طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاءُ	أبو زبيد الطائي	٤٠	١١١
٢	فكسوت عاري جنبه فتركته جذلان جاد قميصه ورداؤه	/	٨٧	٣١٠
٣	تركتني حين لا مال أعيش به وحين جنّ زمان الناس أو كلبا	أبو الطفيل	٣٥	١٠٤
٤	[هذا لعمركم الصغار بعينه] لا أم لي أن كان ذاك ولا أب	(رجل من مذحج، همام بن مرّة، ابن أحمر، رجل من عبد مناف...)	٢٨	٨٢
٥	بثينة من آل النساء وإنما يكن للأدنى لا وصال لغائب	كثير	١٠٢	٤١٠
٦	ألا رجلاً جزاه الله خيراً [يدلّ على محصّلة تبيت]	عمرو بن قنعاس	٣٩	١١٠

٧	كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميسِ أنقاض الفراريج	ذو الرمّة	٢٤	٧٨
٨	سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا	المغيرة بن حنباء	٤٨	١٥٤
٩	من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براحُ	سعد بن مالك	٢٦	٨١
١٠	دأبت إلى أن ينبت الظل بعدما تقاصر حتى كاد في الظل يمصحُ	الراعي النميري	٣	٦
١١	وجيف المطايا [... ... ...]	الراعي النميري	٤	٦
١٢	فإن تمس في قبر برهوة ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح	أبو ذؤيب	١٤	٥٧
١٣	تالله لولا أن يحشى الطبّخ بي الجحيم حين لا مستصرخ	العجاج	٢٧	٨١
١٤	لنا مرفد سبعون ألف مدحج فهل في معد فوق ذلك مرفدا	كعب بن جعيل	٣٢	٩٤
١٥	[أرى الحاجات عند أبي خبيب نكدن] ولا أمية في البلاد	ابن الزبير الأسدي	٣٤	٩٥
١٦	[ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل] أو أنا مفتد	طرفة	٥٤	١٦٢
١٧	[ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه] وما أحاشي من الأقوام من أحد	النابغة	١٨	٧٠
١٨	[مقذوفة بدخيس النحض بازلها] له صريف صريف القعو بالمسد	النابغة	٢	٦

١٩	[ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد	طرفة	٥٦	١٦٣
٢٠	ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	طرفة	٥٨	١٧١
٢١	مهلاً فداءٍ لك الأقوام كلهم وما أثمر من مال ومن ولد	النابغة	٨٩	٣١٤
٢٢	لا أب وابناً مثل [مروان] وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	(رجل من عبد مناة)	٧٧	٢٦٤
٢٣	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها إلي لامت ذوو أحسابها عمرا	الفرزدق	٣٨	١٠٦
٢٤	[يا صاحبي دنا الرواح فسيرا] لا كالعيشة زائراً ومزورا	(جرير)	٣١	٩٢
٢٥	فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار	(خداش بن زهير) جرير	٧٢	٢٥٠
٢٦	[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش] وإذ ما مثلهم بشر	الفرزدق	٦٣	٢٠٥
٢٧	فيا مي هل يجزى بكائي بمثله مراراً وأنفاسي إليك الزوافر	ذو الرمة	٧٦	٢٦٤
٢٨	أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر	الفرزدق	٧١	٢٥٠
٢٩	لو كان غيري سليمى اليوم غيره وقع الحوادث إلاّ الصارم الذكر	(لبيد)	١٥	٥٩
٣٠	يا ما أمليح [غزلاناً شدَنّ لنا من هؤليائكنّ الضال والسمرُ]	(العرجي)	٨٥	٣٠٧

٣١	يا تيم تيم عدي لا أبالكم [لا يلقينكم في سوأة عمر]	(جرير)	٣٠	٨٤
٣٢	تضحى الرياح لها حنانة حذراً سوف الروائم بواً بين أظآر	جرير	٧	٦
٣٣	إنا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار	النابغة	٩٦	٣٢٦
٣٤	كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري	الفرزدق	٢٥	٧٨
٣٥	متكنفي جنبي عكاظ كليهما يدعو بها أولادها عرعار	النابغة	٩٩	٣٢٨
٣٦	قالت له ريح الصبا قرقار فاختلط المعروف بالإنكار	(أبو النجم العجلي)	٩٨	٣٢٨
٣٧	على عمائمنا يلقي وأرحلنا على زواحف تزجّى مخها رير	الفرزدق	٩٠	٣١٥
٣٨	يا عين بكي واكف القطر ابن الحواري العالي الذكر	(ابن الرقيات)	٩٢	٣١٥
٣٩	جاري لا تستنكري عذيري [سعيي وإشفاقي على بعيري]	(العجاج)	٧٨	٢٦٦
٤٠	لم يك الحق على أن هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر	(حسيل بن عرفطة)	٥٥	١٦٢
٤١	لا تصحبن بعدنا عجوزاً إن العجوز خبة جروزا	/	٢١	٧٧
٤٢	إما تريني اليوم أم حمز قاربت بين عنقي وجمزي	رؤبة	٧٩	٢٧٠

٥٥	كأن أيديهن بالقاع القرق أيدي جوار يتعاطين الورق	(رؤبة)	٨٦	٣١٠
٥٦	فإنك من عشر وعشر مناخة لدى بابه أو تهلكي في الهوالك	ذو الرمة	٥١	١٥٩
٥٧	وداهية من دواهي المنو ن ترهبها الناس لا فالها	/	٨	٩
٥٨	كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا	(الأخطل)	٦٦	٢٢٠
٥٩	إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزل	الأعشى	٥٣	١٦٢
٦٠	صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله [وعري أفراس الصبا ورواحله]	زهير	٤٣	١٢١
٦١	في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل	الأعشى	٨١	٢٧٩
٦٢	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول	(هشام أخو ذي الرمة)	٧٣	٢٥٤
٦٣	لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها	(كثير)	٧٤	٢٦٢
٦٤	فليت دفعت الهم عني ساعة فبتنا على ما خيلت ناعمي بال	(عدي بن زيد)	١٩	٧٧
٦٥	فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال	(لبيد)	٩	١٠
٦٦	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال	(أبو قيس بن الأسلت)	١٦	٦٩

٦٧	ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق طي المحمل	(أبو كبير الهذلي)	٦	٦
٦٨	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل [بسقط اللوى بين الدخول فحومل]	(امرؤ القيس)	٤٤	١٢١
٦٩	وما أن للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول	كعب بن سعد الغنوي	٥٠	١٥٩
٧٠	الحرب أول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل جهول	(عمرو بن معدي كرب)	١٢	٣٦
٧١	أراني ولا كفران لله إنما أؤاخي من الأقوام كل بخيل	كثير	٦٢	٢٠٠
٧٢	وتداعى منخراه بدم مثل ما أثمر حماض الجبل	/	١٧	٦٩
٧٣	إنا بنو ضبة أصحاب الجمل [ننعى ابن عفان بأطراف الأسل]	(الأعرج المعني)	٢٢	٧٧
٧٤	لولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما	(الحصين بن حمام)	٥٢	١٦٢
٧٥	باكرت حاجتها الدجاج بسحرة لأعلَّ منها حين هب نيامها	(لبيد)	١٠١	٣٩٣
٧٦	[والشعر لا يسطيعه من يظلمه] يريد أن يعربه فيعجمه	(الحطيئة أو رؤبة)	٥٩	١٧٣
٧٧	فستعلمون إذا نطقت بحجتي أيّاً وأي بني زبينة أظلم	الفرزدق	٤٥	١٣٠
٧٨	وإن بني حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها	(عبد الرحمن بن حسان)	١١	١٧

٧٩	لا تنه عن خلق وتأتي بمثله عار عليك إذا فعلت عظيم	المتوكل الليثي	٤٩	١٥٦
٨٠	أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني على القتل أم هل لامني لك لائم	(الجحاف السلمي)	٧٠	٢٣٥
٨١	ما أعطياني ولا سألتهما ألا وإني لحاجري كرمي	كثير	٨٤	٣٠٢
٨٢	أتغضب إنْ أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم	الفرزدق	٨٣	٢٩١
٨٣	وما أنت من قيس فتنبح دونها ولا من تميم في الرؤوس الأعاظم	(الفرزدق)	٤٧	١٥١
٨٤	العاطفون تحين ما من عاطف [والمطعمون زمان أين المطعم]	(أبو وجزة)	٤٠	١١١
٨٥	فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آأنت أم أم سالم	ذو الرمة	٦٧	٢٢١
٨٦	ومن هاب أسباب المنايا ينلنه [ولو نال أسباب السماء بسلم]	زهير	٦٠	١٨٠
٨٧	[صددت الكأس عنا أم عمرو] وكان الكأس مجراها اليمينا	عمرو بن كلثوم	١٠	١٦
٨٨	[رؤبة والعجاج أورثاني] بحران إذ ما مثلهما بحران	رؤبة (ابن رؤبة)	٦٤	٢٠٥
٨٩	[كأن صريف نابيه إذا ما أمرهما] ترنم أخطباني	(زهير)	٩١	٣١٥
٩٠	فظل لنسوة النعمان منه على سفوان يوم أروناني	(النابغة الجعدي)	٩٣	٣١٥

* * *

فهرس الأعلام والقبائل

* * *

فهرس اللّغة

الذال

الراء

الغـــــين

الفـــــاء

القـــــاف

الكـــاف

الـــــلام

الميــــم

النـــــون

الهـــاء

الـــواو

اليــــــاء

* * *

فهرس الأمثال والأقوال والنّماذج النّحْويّة

* * *

قائمة المصادر والمراجع

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الآمدي:

المؤتلف والمختلف، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦١.

٣ ـ الأتابكي: يوسف بن تغري بردى.

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٩.

٤ ـ ابن أحمر: عمرو.

شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع وتحقيق: حسين عطوان، دمشق، مجمع اللغة العربية.

٥ ـ الأخطل: غياث بن غوث.

شعر الأخطل، رواية ابن الأعرابي، عني بنشره: أنطوان صالحاني اليسوعي، الطبعة الثانية، دار المشرق، بيروت.

٦ ـ الأخفش: سعيد بن مسعدة.

معاني القرآن، تحقيق: د. فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨١.

٧ ـ الاستراباذي: رضي الدين.

ـ شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢.

ـ شرح الشافية وفيه شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق: محمد نور وزميليه، القاهرة، دار الكتب العلمية ١٩٨٢.

٩ ـ الأشموني: علي نور الدين.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٥.

١٠ ـ الأصفهاني: أبو الفرج علي بن الحسين.

الأغاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، بيروت، دار الثقافة ١٩٥٥.

١١ ـ الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب.

الأصمعيات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف ١٩٥٥.

١٢ ـ الأعشى: ميمون بن قيس.

ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق، د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢.

١٣ ـ الألباني: ناصر الدين.

صحيح سنن الترمذي باختصار السنة، إشراف زهير الشاويش ومكتب التربية العربي لدول الخليج ١٩٨٨.

١٤ ـ امرؤ القيس بن حجر.

شرح ديوان امرىء القيس ومعه أخبار المراقسه وأشعارهم، تأليف حسن السندوبي، الطبعة السابعة، المكتبة الثقافية، بيروت ١٩٨٢.

١٥ ـ الأنباري: عبد الرحمن بن محمد.

ـ أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البطار، دمشق، المجمع العلمي العربي ١٩٥٧.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

ـ البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى عبد الستار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٨٠.

ـ منثور الفوائد تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٣.

ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الطبعة الثالثة،

الزرقاء، مكتبة المنار ١٩٨٥.
١٦ـ الأندلسي: أبو حيان.
ـ البحر المحيط، مطبعة السعادة، مصر ١٣٢٨.
ـ تذكرة النحاة، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦.
١٧ ـ الأنصاري: أبو زيد.
ـ النوادر في اللغة، تعليق وتحقيق: سعيد الشرتوني، بيروت، المطبعة الكاثوليكية.
١٨ ـ البحتري.
ـ حماسة البحتري، تحقيق: كمال مصطفى، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى.
١٩ ـ البخاري.
ـ صحيح البخاري، تقديم: أحمد محمد شاكر، دار الجيل، بيروت.
٢٠ ـ بروكلمان: كارل.
ـ تاريخ الأدب العربي، نقله عبد الحليم النجار، ط٤، القاهرة، دار المعارف ١٩٧٧.
٢١ ـ البصري.
ـ الحماسة البصرية، تقديم: مختار الدين أحمد، معهد الدراسات الإسلامية، الهند، عالم الكتب، بيروت.
٢٢ ـ البطليوسي: ابن السيد عبد الله بن محمد.
ـ الاقتضاب، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، القاهرة، الهيئة العامة المصرية ١٩٨١.
٢٣ ـ البغدادي: عبد القادر بن عمر.
ـ خزانة الأدب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة العامة المصرية ١٩٧٩.
ـ شرح أبيات المغني، تحقيق: عبد العزيز رباح وزميله، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٨١.

٢٤ ـ البكري: أبو عبيد عبد الله بن العزيز.
ـ سمط اللآلي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٣٦.
ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفى السقا، بيروت، عالم الكتب.
٢٥ ـ التبريزي: الخطيب أبو زكريا يحيى بن علي.
ـ تهذيب إصلاح المنطق، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة ١٩٨٣.
٢٦ ـ التوحيدي: أبو حيان.
ـ الأمتاع والمؤانسة، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين، القاهرة، لجنة التأليف والنشر ١٩٣٩ ـ ١٩٤٤.
٢٧ ـ ثعلب: أحمد بن يحيى.
ـ مجالس ثعلب، شرح وتعليق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة.
٢٨ ـ الجاحظ: أبو عثمان عمرو بن بحر.
ـ الحيوان، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، المجمع العلمي العربي، بيروت ١٩٦٩.
٢٩ ـ الجرجاني: عبد القاهر.
ـ المفتاح في الصرف، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، إربد ١٩٨٧.
ـ المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢.
٣٠ ـ جرير بن عطية.
ـ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف ١٩٦٩.
٣١ ـ ابن الجزري: شمس الدين محمد بن محمد العمري.
ـ غاية النهاية في طبقات القراء، ط٢، دار الكتب العلمية ١٩٨٠.

٣٢ ـ جميل بثينة: جميل بن معمر.
ـ ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت.
٣٣ ـ ابن جنّي: أبو الفتح عثمان.
ـ الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
ـ سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق ١٩٨٥.
ـ اللمع في العربية، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢.
ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٩٦٩.
ـ المنصف في شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، مكتبة الحلبي، القاهرة ١٩٥٤.
٣٤ ـ الجوهري: إسماعيل بن حماد.
ـ الصحاح، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.
٣٥ ـ حاجي خليفة.
ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، عنى بتصحيحه: محمد شرف الدين ورفعت بيلكه، وكالة المعارف ومطبعتها، استانبول ١٩٤٨.
٣٦ ـ ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين.
ـ لسان الميزان، ط٢، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٧١.
٣٧ ـ حداد: حنا.
ـ معجم شواهد النحو الشعرية، الرياض.
ـ ملك النحاة حياته وشعره ومسائله، منشورات جامعة اليرموك ١٩٨٢.
٣٨ ـ حسان بن ثابت.
ـ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار صادر، بيروت.
٣٩ ـ حسين محمد الخضر.

ـ القياس في اللغة العربية، الطبعة الثانية، دار الحداثة ١٩٨٣.
٤٠ ـ الحطيئة: جرول بن أوس.
ـ ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧.
٤١ ـ الحموي: ياقوت.
ـ معجم الأدباء، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ـ معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٩.
٤٢ ـ ابن خالويه: الحسين بن أحمد.
ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، نشر دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٩٨٥.
ـ الحجة، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١.
ـ شرح مقصورة ابن دريد، دراسة وتحقيق: محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٦.
ـ ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، دار مصر للطباعة.
ـ مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، عنى بنشره ج برجستر اسر، دار الهجرة.
٤٣ ـ ابن الخشاب.
ـ المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، دمشق ١٩٧٢.
٤٤ ـ الخطيب البغدادي: أحمد بن علي.
ـ تاريخ بغداد، بيروت، دار الكتب العربي.
٤٥ ـ ابن خلكان.
ـ وفيات الأعيان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
٤٦ ـ ابن خير: محمد بن خير الإشبيلي.
ـ فهرسة ابن خير، المكتب التجاري، بيروت ١٩٦٣.
٤٧ ـ الدؤلي: أبو الأسود.
ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، بغداد ١٣٨٤.

٤٨ ـ الداني: عثمان بن سعيد.
ـ التيسير في القراءات السبع، عنى بتصحيحه أو تيرتزل، ط٢، دار الكتاب العربي ١٩٨٤.
٤٩ ـ ابن دريد: محمد بن الحسن.
ـ جمهرة اللغة، بغداد، مكتبة المثنى ١٩٧٠.
٥٠ ـ رؤبة بن العجاج.
ـ ديوان رؤبة، مجموع أشعار العرب بعناية: وليم بن الورد البروسي، ليسيغ، برلين ١٩٠٣.
٥١ ـ الراعي النميري: أبو جندل عبيد بن حصين.
ـ ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: ولينهرت فايبرت، دار فرانتس شتايزبقيسادن، بيروت ١٩٨٠.
٥٢ ـ ابن الرقيات: عبد الله بن قيس.
ـ ديوان ابن الرقيات، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت ١٩٥٨.
٥٣ ـ ذو الرمة: غيلان بن عقبة العدوي.
ـ شرح ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي تحقيق: عبد القدوس أبو صالح مؤسسة الإيمان، بيروت ١٩٧٣.
٥٤ ـ زاده: طاش كبرى.
ـ مفتاح السعادة، الطبعة الأولى، حيدر أباد.
٥٥ ـ أبو زبيد الطائي.
ـ ديوان أبي زبيد الطائي، جمع وتحقيق: د. نوري حمودي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧.
٥٦ ـ الزبيدي: محمد بن مرتضى الحسيني.
ـ تاج العروس، القاهرة، المطبعة الخيرية ١٣٠٦.
٥٧ ـ الزبيدي: محمد بن الحسن.

ـ طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

٥٨ ـ الزجاج.

ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة ١١٦٣.

ـ معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل شلبي، ط١، عالم الكتب ١٩٨٩.

٥٩ ـ الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق.

ـ أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧.

ـ الجمل في النحو، تحقيق: د. علي الحمد، ط١، دار الأمل، إربد ١٩٨٤.

ـ حروف المعاني، تحقيق: د. علي الحمد، ط١، دار الأمل، إربد ١٩٨٤.

ـ اللامات تحقيق مازن المبارك ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥.

٦٠ ـ الزمخشري: محمود بن عمر.

ـ المحاجاة بالمسائل النحوية، تحقيق: بهيجة باقر الحسيني، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٤.

ـ المفصل في علم العربية، ط٢، دار الجيل، بيروت.

ـ أساس البلاغة، ط٢، دار الكتب، القاهرة ١٩٧٢.

٦١ ـ زهير بن أبي سلمى.

ـ شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح ثعلب، الدار القومية، القاهرة ١٩٦٤.

٦٢ ـ السخاوي: علم الدين أبو الحسن بن محمد.

ـ سفر السعادة وسفر الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٣.

٦٣ ـ ابن السراج: محمد ين سهل.

ـ الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.

- الموجز في النحو، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر ١٩٦٥.

٦٤ - ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق.

- إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، مصر ١٩٦٥.

٦٥ - سيبويه: عمرو بن عثمان.

- كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.

٦٦ - ابن سيده.

- المخصص، المكتب التجاري، بيروت.

- المحكم والمحيط في اللغة، تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٥٨.

٦٧ - السيرافي: أبو سعيد.

- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. رمضان عبد الثواب ود. محمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦.

٦٨ - السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

- الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ١٩٨٤.

- شرح شواهد المغني، تحقيق محمد محمود، المطبعة البهية، القاهرة ١٣٢٢.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفصل إبراهيم، صورة طبق الأصل عن طبعة دار إحياء الكتب، دار الفكر، بيروت.

- همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٧.

٦٩ - ابن الشجري: أبو السعادات هبة الله.

ـ الأمالي الشجرية، مطبعة دار المعارف العثمانية، حيدر أباد ١٣٤٩.
ـ ما لم ينشر من الشجريات، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الثاني ١٩٧٤.
ـ حماسة ابن الشجري، تحقيق: عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، دمشق، وزارة الثقافة ١٩٧٠.
٧٠ ـ الشريف المرتضى.
ـ أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب ١٩٤٥.
٧١ ـ ابن شقير.
ـ الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.
٧٢ ـ شلبي: عبد الفتاح.
ـ أبو علي الفارسي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.
٧٣ ـ الشنتمري.
ـ بهامش كتاب سيبويه، طبعة بولاق، القاهرة.
٧٤ ـ الشنقيطي: أحمد بن الأمين.
ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع، القاهرة، أحمد ناجي الجمالي ومحمد الخانجي ١٣٢٨.
٧٥ ـ ضيف: شوقي.
ـ المدارس النحوية، ط٢، دار المعارف، مصر.
٧٦ ـ طرفة بن العبد.
ـ شرح ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٥.
٧٧ ـ أبو الطيب اللغوي: عبد الواحد بن علي.
ـ الاتباع، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، مجمع اللغة العربية ١٩٦١.
ـ شجر الدر، تعليق: محمد عبد الجواد، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٧.

٧٨ ـ العباس بن مرداس.

ـ ديوان العباس بن مرداس، تحقيق: يحيى الجبوري، بغداد ١٩٨٦.

٧٩ ـ عباس: إحسان.

ـ ديوان شعر الخوارج، دار الشروق ج٤، ١٩٨٢.

٨٠ ـ عبد الله بن الزبير الأسدي.

ـ شعر عبد الله بن الزبير الأسدي، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، منشورات الجمهورية العراقية ١٩٧٤.

٨١ ـ أبو عبيدة: معمر بن المثنى.

ـ مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط٢، مؤسسة الرسالة ١٩٨١.

٨٢ ـ العجاج.

ـ ديوان العجاج، برواية الأصمعي، ت: عزة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت.

٨٣ ـ عدي بن زيد.

ـ ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥.

٨٤ ـ ابن عصفور.

ـ شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٠.

ـ المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، بغداد ١٩٧١.

ـ الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٤، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩.

٨٥ ـ ابن عقيل.

ـ شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢.

٨٦ ـ العكبري.

ـ إملاء ما من به الرحمن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٩.

٨٧ ـ ابن العماد الحنبلي.

ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دار إحياء التراث، بيروت.

٨٨ ـ عمرو بن معدي كرب.
ـ ديوان عمرو بن معدي كرب، صنعه: هاشم الطعان، وزارة الثقافة والإعلام.
٨٩ ـ العيني.
ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، طبع في بولاق على هامش خزانة الأدب ١٣٩٩.
٩٠ ـ ابن فارس.
ـ الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة أ. يدران ١٩٦٤.
ـ مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية.
٩١ ـ الفارسي: أبو علي.
ـ الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، رسالة ماجستير أعدها محمد حسن إسماعيل إشراف د. طه عبد الحميد، جامعة عين شمس، القاهرة.
ـ أقسام الأخبار، تحقيق: علي المنصوري، مجلة المورد، المجلد السابع، العدد الثالث ١٩٧٨.
ـ إيضاح الشعر، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق ١٩٨٨.
ـ الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط١، دار التأليف، القاهرة ١٩٦٩.
ـ البصريات شريط ميكروفيلم في الجامعة الأردنية، مركز الوثائق والمخطوطات يحمل رقم ٨١٢.
ـ البغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٨٣.
ـ التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة ١٩٩٦.
ـ التكملة، تحقيق ودراسة، كاظم بحر المرجان، الموصل، جامعة الموصل ١٩٨١.
ـ الحجة في علل القراءات السبع تحقيق علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة العامة المصرية للكتابة، الطبعة الثانية، مصر ١٩٨٣.

ـ الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم دمشق ودار المنارة بيروت ١٩٨٧.
ـ العسكريات، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة د. نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية ١٩٨١.
ـ العضديات، تحقيق: شيخ الراشد، ط١، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٦.
٩٢ ـ الفراء: يحيى بن زياد.
ـ معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، ط٣، عالم الكتب، بيروت.
٩٣ ـ الفراهيدي: الخليل بن أحمد.
ـ العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد ١٩٨٢.
٩٤ ـ الفرزدق.
ـ ديوان الفرزدق، بيروت، دار صادر ١٩٦٠.
٩٥ ـ القزاز: محمد بن جعفر.
ـ ضرائر الشعر، تحقيق: محمد زغلول سلام، محمد مصطفى هدارة، الإسكندرية منشأة المعارف ١٩٧٣.
٩٦ ـ القرشي.
ـ جمهرة أشعار العرب، تحقيق: علي محمد البحاوي، الطبعة الثانية ١٩٥٢.
٩٧ ـ القفطي: علي بن يوسف.
ـ إنباه الرواة على أبناه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٠.
٩٨ ـ ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر.
ـ البداية والنهاية، ط٤، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٨.
٩٩ ـ كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن.
ـ ديوان كثير عزة، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧١.
١٠٠ ـ كعب بن زهير.

ـ ديوان كعب بن زهير بشرح السكري، الدار القومية، القاهرة، ١٩٥٠.
١٠١ ـ لبيد بن ربيعة.
ـ ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق: إحسان عباس، الكويت ١٩٦٢.
١٠٢ ـ ابن ماجه: الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد.
ـ سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت لبنان.
١٠٣ ـ المالقي.
ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط٢، دار القلم ١٩٨٥.
١٠٤ ـ ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبيد الله.
ـ شواهد التوضيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٧.
١٠٥ ـ المبرد.
ـ المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت.
ـ الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ١٩٨٣.
١٠٦ ـ المثقب العبدي.
ـ ديوان المثقب العبدي، تحقيق: حسن الصيرفي، معهد المخطوطات العربية القاهرة ١٩٧١.
١٠٧ ـ المرزوقي.
ـ شرح ديوان المثقب العبدي، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والنشر، القاهرة ١٩٥٣.
١٠٨ ـ ابن مضاء القرطبي.
ـ الرد على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط١، دار الاعتصام، القاهرة.
١٠٩ ـ المفضل الضبّي.
ـ المفضليات، تحقيق: عبد السلام هارون وأحمد محمد شاكر، ط٣، ١٩٦٤.
١١٠ ـ ابن مطرف الكناني: محمد بن أحمد.

ـ القرطين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١١١ ـ المعري: أبو العلاء أحمد بن عبد الله.

ـ رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، ط٢، القاهرة ١٩٨٤.

١١٢ ـ مكي بن أبي طالب.

ـ مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة ١٩٨٤.

١١٣ ـ ابن منظور: أبو الفصل جمال الدين.

ـ لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١١٤ ـ الميداني.

ـ مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات دار النصر، دمشق.

ـ نزهة الطرف في علم الصرف، الطبعة الأولى من منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١١٥ ـ النابغة الذبياني.

ـ ديوان النابغة الذبياني، جمعه وشرحه: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة الوطنية للتوزيع، تونس ١٩٧٦.

١١٦ ـ ابن الناظم.

ـ شرح ألفية ابن مالك، عني به: محمد بن سليم اللبابيدي، من منشورات ناصر خسرو، طهران.

١١٧ ـ النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد.

ـ إعراب القرآن، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ط٢، ١٩٨٥.

١١٨ ـ ابن النديم.

ـ الفهرست، تحقيق: رضا تجدد، مكتبة الأسدي، طهران.

١١٩ ـ الهذليون.

- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب في السنوات ٤٥، ٤٨، ٥٠، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥.

١٢٠ ـ الهروي: علي بن محمد.

- الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٨٢.

١٢١ ـ ابن هشام الأنصاري.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بلا.

- شرح شذوذ الذهب في معركة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بدون.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية بمصر ـ جزآن.

١٢٢ ـ ابن ولاّد، أبو العباس، أحمد بن محمد.

- الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة ١٩٩٦.

١٢٣ ـ موفق الدين يعيش بن علي.

- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

* * *

فهرس الموضوعات

ثالثاً: المقدمات النحوية

رابعاً: الأبواب النحوية

المرفوعات

المنصوبات

التوابع

إعراب الأفعال

الأدوات

أدوات الاستفهام

أبواب نحوية متفرقة

الموصولات

* * *